

شرح كتاب سيبويه

تأليف
أبي سعيد السيرافي
الحسن بن عبد الله بن المزيان
المتوفى ٢٦٨ هـ

تحقيق
أحمد حسن مرهلي
علي سید علی

الجزء الثالث

**Title: Explanation of
Sibawayh's "Al-Kitab"**
classification: Syntax

Author : Abu Sa'īd al-Sirāfi

Editor : Ahmad Hasan Mahdali

and 'Ali Sayyid 'Ali

Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Pages : 2520 (5 volumes)

Year : 2008

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب: شرح كتاب سيبويه

التصنيف: نحو

المؤلف: أبو سعيد السيرافي

المحقق: أحمد حسن مهدي

وعلي سيد علي

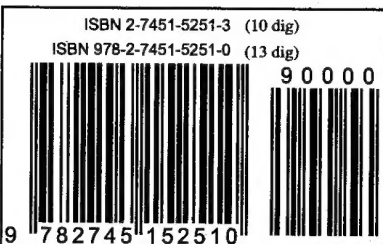
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2520 (5 أجزاء)

سنة الطباعة: 2008

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان



Copyright

All rights reserved



جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**

Aramoun, al-Quebbah,

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

Tel : +961 5 804 810/11/12

Fax: +961 5 804813

P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon

Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون ، القبيّة

مبنى دار الكتب العلمية

هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٠/١١/١٢

فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٣

ص.ب. ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

<http://www.al-ilmiyah.com>

sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير

وذلك قولك: ويحه رجلاً! والله دره رجلاً! وحسبك به رجلاً! وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحه من رجل! وحسبك به من رجل! فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيداً وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول فصارت الهاء بمنزلة التنوين، ومع هذا -- أيضاً -- أنك إذا قلت: ويحه! فقد تعجبت وأهمت، من أي الأمور تعجبت؟ وأي الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت: فارساً أو حافظاً فقد اختصاصت ولم تهتم، وبينت في أي نوع هو. ومثل ذلك قول عباس بن مرداس:

وَمَرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدُّدُوا وَيَطْعُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا^(١)
كأنه قال: فكفى بك فارساً، وإنما يريد: كفيت فارساً، ودخلته هذه الباء توكيداً.

ومثل ذلك قول الأعشى:

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ فَأَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا^(٢)
ومثله: أكرم به رجلاً.

قال أبو سعيد: جميع ما ذكر في هذا الباب من الهداء إنما هو ضمير ما قد ذكر، وإنما يجري ذكر رجل - زيد أو عمرو أو غيرهما - فيبقى عليه ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح فيقال: ويحه رجلاً! فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال، متعجب من فضله.

وإذا قلت: ويحه فارساً أدللت على أنه متعجب منه، في فروسيته.

وإذا قلت: ويحه حافظاً! فالتعجب وقع من حفظه دون سائر الأشياء فيه.

وكذلك لو قلت: ويح زيد بزراً! كأن المدح له والتعجب منه وقع في البز، وقد

(١) البيت في الكتاب ٢٩٩/١، والمقتضب ١٠١/٢، والأصمعيات ٢٠٦.

(٢) البيت في ابن يعيش ١٠٨/٧، الكتاب ١/٢٩٩، والنوادر لأبي زيد ٥٥.

يكون مذموماً مقصراً في غيره، فلذلك صار المنصوبُ به على التمييز؛ لأنه يقتضي الجنس الذي يذكره ويُعلم المعنى الذي مدح به، وهو يشبه باب (نعمَ راجلاً وبئسَ غلاماً).

ولو قال قائل: ويحَ زيدَ والله درهُ وحسبك به، لم يجر بأي شيء مدحه وكان مبهماً وصار بمنزلة قولك: عندي عشرونَ بغير تفسير، فإذا فسرتَه صار بمنزلة عشرين غلاماً، وإنما أُدخلت (مِنْ) في هذا الباب؛ لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال إذا قلت حسبك به فارساً، وحسبك به معيّنًا، وتنصبه على الحال كما تقول احسبني زيد فارساً، وكفاني مُعيّنًا، أي في هذه الحال فأدخلوا (مِنْ) ليعلم أنها تزداد للدلالة على الجنس المستحق به المدح دون الحال، وكذلك يجوز دخول (مِنْ) في كل ما كان من المقادير يكون المنصوب فيه هو الأول وكقولك: لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً؛ لأنه قد يجوز أن يقع فيه ما يذهب به مذهب الحال، كقولك لي مثل زيد أحماً وصديقاً، فيكون دخول (مِنْ) لتحقيق باب التفسير وقد ذكرت (مِنْ) في كائن (وكمَ) مثلها.

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: دخول مِنْ في (كائن) و(كمَ) و(كذا كذا) مِنْ درهمٍ لِمَا منعه هذه الحروف من التمكن، فعوضت هذا كما عوضت أن يعملَ فيما فُصل بينه وبينها. نحو: كمَ في الدار - رجلاً -.

وأما راقودٌ من حَلٍّ وموضع كفٍّ من سحابٍ، فإن ذلك جنسٌ يستوي تعريفُهُ وتَنكِيرُهُ، وجمعه وواحدُهُ، ألا ترى أنه يستوي في المعنى المفهوم عنك أن تقول: اصطنعت بالحلِّ وبِحَلٍّ، وشربت ماءً وشربت الماءَ. وأما (عشرون) وما جرى مجراها من المقادير المعلومة، فإذا دخلت (مِنْ) بعدها وقع على الجنس والجمع الذي يكون المميز تقول: عندي عشرونَ من الدراهم، وخمسونَ من الثياب، ولو قلت: عشرون من درهمٍ، وخمسون من ثوب لم يجر.

ومن الفرق بين: عشرينَ وما جرى مجراها من الأعداد المعلومة وبين كمَ وكأيٍّ وكذا وكذا ونحو ذلك، أن العشرين قد عُرف مقدارها، وإنما تدخل (مِنْ) على النوع الذي (العشرون بعضُهُ) فتحتاج أن تكون أكثر من العشرين في اللفظ.

(وكم) مبهمٌ، يجوز أن يكون جوابها واحداً، كقولك: كم غلاماً عندك؟ فيقول المحيب: غلامٌ أو غلامان. إلا أنه يجوز أن تقول: عندي عشرون من درهم ودينار ومن غلام وجارية على غير التمييز، ولكن على قولك: من بين درهم ودينار، وليس ذلك بمنزلة ما أخلصته لجنس، ولكن يقع كما يقع في غير التمييز، كقولك: الناس من بين

قَائِمٍ وَقَاعِدٍ، وَالْمَالُ عِنْدِي مِنْ ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ. فَأَعْرِفْ ذَلِكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
وقوله: فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا وَأَبْرَحْتَ رَبًّا، هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الرَّحِّ وَهُوَ الشَّدَّةُ الَّتِي يَتَعَجَّبُ
مِنْهَا، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْبَرَحَ وَالْبَرَحِينَ فِي أَسْمَاءِ الدَّوَاهِي.

فَإِذَا قِيلَ: أَبْرَحْتَ فَارِسًا فَقَدْ تَعَجَّبَ مِنْ فَرُوسِيَّتِهِ وَأَنَّهُ أَتَى فِيهَا بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ.
كَمَا قِيلَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا! وَكَفَى بِالشَّيْبِ وَاعْظًا! وَمَعْنَاهُ: كَفَى اللَّهُ، وَكَفَى الشَّيْبُ،
وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: كَفَى بِكَ فَارِسًا وَكَفَيْتَ فَارِسًا، وَهُوَ مِثْلُ: أَبْرَحْتَ فَارِسًا.

هَذَا بَابُ مَا لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرًا

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ بَدَعُوا بِالْإِضْمَارِ لِأَنَّهُمْ شَرَطُوا التَّفْسِيرَ، وَذَلِكَ نَوَّارًا، فَجَرَى ذَلِكَ فِي
كَلَامِهِمْ هَكَذَا، كَمَا جَرَتْ (إِنْ) مَجْرَى الْفِعْلِ الَّذِي تَقْدُمُ مَفْعُولُهُ قَبْلَ الْفَاعِلِ، فَلَزِمَ هَذَا
هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا لَزِمَتْ (إِنْ) هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي كَلَامِهِمْ.

وَمَا أَنْتَصَبَ - فِي هَذَا الْبَابِ - فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ كَانْتَصَابُ مَا أَنْتَصَبَ فِي بَابِ:
حَسْبُكَ بِهِ، وَوَيْحَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: نَعَمْ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ. كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا
عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدًا.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: رَبُّهُ رَجُلًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَيْحَهُ رَجُلًا فِي أَنَّهُ عَمِلَ فِيمَا بَعْدَهُ لَا فِي الْمَعْنَى.
وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا مِثْلُ: نَعَمْ رَجُلًا فِي الْمَعْنَى وَفِي الْعَمَلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا ثَنَاءٌ فِي اسْتِجَابِهِمَا
الْمَنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ، وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: نَعَمْ، وَلَا رِبَّهُ، وَتَسْكُتَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَدَعُوا
بِالْإِضْمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِضْمَارٌ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الْأِسْمِ، وَالْإِضْمَارُ الَّذِي يَجُوزُ
السَّكُوتُ عَلَيْهِ إِضْمَارٌ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأِسْمَ مَظْهَرًا، وَالَّذِي تَقْدُمُ مِنَ الْإِضْمَارِ لَا زِمَ لَهُ
التَّفْسِيرُ حَتَّى يَبِينَهُ وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مَظْهَرًا.

وَمِمَّا يَضْمُرُ لِأَنَّهُ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ مَظْهَرًا قَوْلُ الْعَرَبِ: إِنَّهُ
كَرَامٌ مِنْ قَوْمِكَ، وَإِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أَمْتُكَ، وَفَاعِلَةٌ فَلَانَةٌ، فَاهُءُ إِضْمَارُ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْتَ
بَعْدَ الْهَاءِ. كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ - وَإِنْ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ - قَالَ: إِنْ الْأَمْرُ ذَاهِبَةٌ أَمْتُكَ
وَفَاعِلَةٌ فَلَانَةٌ فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ خَبَرًا لِلْأَمْرِ، فَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ الْهَاءِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: ذَهَبَ أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ. عَمِلَ (نَعَمْ)
فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي (عَبْدِ اللَّهِ).

وَإِذَا قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ:

نعم الرجلُ فقيل لك من هو؟ فقال: عبد الله.

وإذا قال: عبدُ الله فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل، فنعم تكون مرة عاملةً في مضمَر يفسره ما بعده، فتكونُ هي وهو بمنزلة: ويحَه ومثله، ثم يعملان - في الذي فسر المضمَر - عملَ مثله وويحَه إذا قلت: لي مثله عبدًا، ويكون مرة أخرى يعمل في المظهر لا يجاوزُه فهي بمنزلة: رُبُه رجلاً، ومرة بمنزلة: ذهب أخوه، فتجري مجرى المضمَر الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسير، وسد مكانه؛ لأنه قد بينه؛ وهو نحو قولك: أزيدًا ضربته؟ واعلم أنه محال أن تقول: عبدُ الله نعم الرجلُ والرجلُ غيرُ عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها وهو غيره.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعم الصَّغار ونعم الكبار وقومك نعم القوم؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلُّهم صالح.

كما أنك إذا قلت: عبد الله نعم الرجلُ، فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئًا بعينه بالصلاح بعدَ نعم.

مثل ذلك قولك: عبد الله فارهُ العبد فارهُ الدابة، فالدابة لعبد الله، ومن سببه، كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت: نعم الرجل، ولست تريد أن تخبر عن عبد بعينه ولا عن دابة بعينها، وإنما تريد أن تقول: أن في ملك زيدًا لعبد الفاره والدابة الفارحة، إذا لم ترد عبدًا بعينه ولا دابة بعينها.

فالاسم الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت: نعم عاملة الاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجلُ، وما أضيف إليه، وما أشبهه نحو: غلام الرجل إذا لم ترد شيئًا بعينه.

كما أن الاسم الذي يظهر في (رُبُّ) قد يُبدأ بإضمار رجل قبله حين قلت: رُبُه رجلاً لما ذكرتُ لك، وتبدأ بإضمار رجلٍ في (نعم) لما ذكرتُ لك.

فإنما منعك أن تقول: نعم الرجل إذا أضمرت، أنه لا يجوز أن تقول: حسبك به الرجل إذا أردت معنى: حسبك به رجلاً.

ومن زعم أن الإضمار الذي في (نعم) هو عبد الله - فقد ينبغي له أن يقول: نعم عبدُ الله رجلاً، وقد ينبغي له أن يقول: نعم أنت رجلاً، فتجعل (أنت) صفة للمضمَر.

وإنما قبح هذا المضمّر أن يوصف؛ لأنه مبدوءٌ به فیل الذي يفسره، والمضمّر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف؛ لأنهم إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو.

فإن قال قائل: هو مضمّر مقدم وتفسيره: عبدُ الله (بدلاً) منه (محمولاً) على نعم، فانت قد تقول: عبدُ الله نعم رجلاً فتبدأ به، ولو كان (نعم) بمضمّر لعبد الله لما قلت: عبدُ الله نعم الرجلُ فترفعه، فعبد الله ليس من (نعم) في شيء. والرجل هو: عبدُ الله ولكنه منفصل منه كأنفصال الأخ منه إذا قلت: عبدُ الله ذهب أخوه فهذا تقديره، وليس معناه كمعناه، وبذلك على أن عبد الله ليس تفسيراً للمضمّر أنه لا تعمل فيه نعمٌ بنصب ولا برفع ولا يكون عليها أبدٌ في شيء.

واعلم أن (نعم) تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة كما قالوا: ذهب المرأة. والحذف في (نعمت) أكثر.

واعلم أنك لا تظهر علامة المضمّرين في (نعم) لا تقول: نعموا رجلاً يكتفون بالذي يفسره كما قالوا: مررت بكل. كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَاخِرِينَ﴾^(١) فحذفوا علامة الإضمار، وألزموا الحذف كما ألزموا (نعم) و(بئس) الإسكان وكما ألزموا (حد) الحذف.

ففعّلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.

وأصل نعم وبئس: نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان وصفا في الرداء والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى.

وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد؛ فإنه لما كان البلد الدار أقحموا التاء فصار كقولك: من كانت أمك وما جاءت حاجتك؟

ومن قال: نعم المرأة قال: نعم البلد، وكذلك: هذا البلد ونعم الدار، كانت البلد ذكرت فلزم هذا في كلامهم لكثرة ولأنه صار كالمثل، كما لزم التاء في: ما جاءت حاجتك؟

ومثل ذلك قول الشاعر وهو لبعض السعديين:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ يُعْفِيهَا الْمَوْرُ

(١) سورة النمل، من الآية ٨٧.

لكل ریح فيه ذیل مسفور

والدخن يوماً والعجاج المهموز^(١)

قال (فيه) لأن الدار مكان فحماءه على ذلك.

وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة: حب الشيء، ولكن (ذا) وحَب بمنزلة كلمة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمِّ، فالعم مجرور.

ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول: حبذه؛ لأنه صار مع (حَب) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل. وسألته عن قول الراعي:

فأوماتُ إيماءً خفياً لحبترٍ والله عينا حبترٍ أيما فتي^(٢)

فقال: (أيما) تكون صفة للنكرة وحالا للمعرفة، وتكون استفهاماً مبنياً عليها، ومبنيةً على غيرها، ولا تكون لتبين العدد ولا في الاستثناء نحو قولك:

أتوني إلا زيداً. ألا ترى أنك لا تقول: له عشرون أيما رجل، ولا أتوني إلا أيما رجل.

فالنصب في: لي مثله رجلاً كالنصب في: عشرين رجلاً، فأیما لا تكون في الاستثناء ولا تختص بها نوعاً من الأنواع ولا يفسر بها عدد.

وأيما فتي: استفهام. ألا ترى أنك تقول: سبحان الله ما هو ومن هو؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب، ولو كان خبراً لم يجز ذلك؛ لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول: من هو؟ وتسكت.

وأما أحدٌ وكَرَّابٌ وأَرَمٌ وكتيُوعٌ وعَرِيبٌ وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات ولا حالا ولا استثناء. ولا يستخرج به نوعٌ من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم، إذا قلت: عشرون درهماً.

ولكنهن يقعن في النفي مبنياً عليهن ومبنية على غيرهن، فمن ثم تقول. وما في الناس مثله أحدٌ، حملت (أحدًا) على مثل ما حملت عليه (مثلاً)، وكذلك: ما مرت بمثلك أحدٍ. وقد فسرنا لِمَ ذلك، فهذه حالها كما كانت تلك حال إنما.

(١) الرجز منسوب إلى حميد بن الأرقط في الكتاب ٣٠٢/١، والمخصص ١٧، والنوادر لأبي زيد ٢٣٦.

(٢) البيت في الأشموني ١٦٨/١، وشواهد العيني ٤٢٣/٣، وتاج العروس (حبتر).

فإذا قلت: لي غسل ملء جرة، وعليه دين شعر كلبين، فالوجه الرفع لأنه وصف، والنصب يحوز كَنْصَبٍ: عليه مائة بيضًا.

وإن شئت قلت: لي مثله عبد، فرفعت وهي كثيرة في كلام العرب، وإن شئت رفعت على أنه صفة، وإن شئت كان على البذل.

فإذا قلت: عليها مثلها زيد، فإن شئت رفعت على البذل، وإن شئت رفعت على قوله: ما هو؟ فتقول: زيد أي هو زيد، ولا يكون (الزيد) صفةً لأنه اسمٌ والعبد يكون صفةً؛ تقول: هذا رجل عبد.

قال أبو سعيد: اعلم أن (نعم وبئس) فعلان مضيان موضوعان للمدح والذم، فـ (نعم) للمدح العام، وبئس (للذم العام) ومبناها على فَعَلٍ في الأصل، وفي كل واحد منهما أربع لغات فَعِلَ - نَعِمَ وبئس. وفَعِلَ: نَعِمَ وبئس، وكذلك كل ما كان من الأسماء والأفعال على فعل وثانيه حرف من حروف الخلق ففيه أربع لغات.

فالاسم نحو: فخذ يقال فيها: فخذ وفخذ وفخذ وفخذ والفعل نحو: شهد وشهد وشهد وشهد.

وإنما ألزموها الإسكان لكثرة استعمالها تخفيفًا. وقد جاء على الأصل.

فقل لني قيسٍ على ما أصاب الناس من شرٍّ وضُرٍّ
ما أقلتُ قدُمُ ناعلها نَعَمُ الساعونَ في الأمرِ المبرِّ^(١)

ويلزم باب نعم وبئس ذكر شيئين:

أحدهما: الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم. والآخر: الممدوح أو المذموم.

وذلك قولك: نعم الرجل زيدٌ ونعم البزاز أخوك. وبئس الخادم غلامك. فالذي يستحق به المدح أو الذم هو الاسم الذي تعمل فيه نعم أو بئس، وهو الدال على المعنى الذي يستحق به المدح أو الذم والآخر هو زيد.

فإذا قلت: نعم البزاز زيد، فالمعنى الذي استحق به المدح البزاز أنه محمود في البزازين. والمستحق للمدح هو زيد، ولا بد من الإتيان بهما جميعًا.

فإذا قلت: نعم البزازُ زيدٌ (فنعم) فعل ماضٍ و(البزاز) فاعله وهو دال على المعنى المستحق به المدح، وزيد مرفوع على أحد وجهين:

(١) البيتان لطرفة في الخزانة الشاهد ٧٥٩، وشواهد المقتضب ١/١٤٠، وأمالى ابن الشجري ٥٥/٢.

- إما أن يكون مبتدأ النية فيه التقديم، ونعم الرجل خبره فيكون تقديره:
زيد نعم الرجل ثم أخرته على هذه النية.

- وإما أن يكون على كلامين، كأنك لما قلت: نعم الرجل فأهمته ولم يُعرف به شيء
بعينه قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد. على تقدير: هو زيد.

ورد أبو العباس محمد بن يزيد - على سيبويه - ترجمة الباب وألزمه فيه المناقضة؛
لأنه قال: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً ثم جاء بعده:
نعم الرجل عبد الله فجاء بالرجل مظهراً.

والذي أراده سيبويه: أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذا بني ذاك المعروف
على أن يفسر بما بعده ولا يكون ذاك إلا مضمراً. وشبهه بقولك: إنه كرام قومك، وإنه
ذاهبة أمتك، فالهاء إضمار الحديث الذي يأتي بعده ولا يجيء إلا مضمراً؛ لأنه قد لزمه
التفسير.

وكذلك الاسم الذي تعمل فيه (نعم) ويبنى على التفسير لا يكون إلا مضمراً.

قال: فإن قال قائل: قد ذكرت في قولنا: نعم الرجل زيد وجهين: أن زيداً مبتدأ في
نية التقديم وتقديره: زيد نعم الرجل. فهل يجوز على هذا القياس أن تقول: زيد قام
الرجل، فالجواب أن هذا لا يجوز لأنه ليس في الخبر ما يعود إلى الاسم.

فأما زيد نعم الرجل فالضرورة فيها خاصة أدت إلى جعل الظاهر بمنزلة المضمرة؛
لأن في شرط (نعم ويحسن) أن يقع بعدهما ما يدل لفظه على الجنس الذي يستحق به
المدح والذم فلا بد من ذكر ذلك الظاهر.

وصار ذكر الظاهر بمنزلة المضمرة الذي يتعقد به خبر الابتداء.

ومن أجل ذلك قال سيبويه: عبد الله نعم الرجل، الرجل هو: عبد الله لأن الرجل
قد قام مقام ضميره.

وأما قولهم: نعم رجلاً عبد الله فإن في (نعم) ضميراً قدم على شريطة التفسير،
وتفسيره: النكرة التي بعده. والمضمرة فيها معرفة من لفظ تلك النكرة.

ومما قدم من الضمائر على شريطة التفسير: إنه كرام قومك وإنه ذاهبة فلانة.
ومنه قولهم: ربه رجلاً. وليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، لو كانت ضمير شيء
قد جرى ذكره لصارت معرفة، ولم يجز أن تلي (رب) لأنها لا يليها إلا نكرة. ولكنها

ضمير مبهم. أشبهت بإيهامها النكرات: لأنك إذا قلت: ربه رجلا احتاج إلى أن تفسره بغيره فضارع النكرات إذا كانت لا تخص (كما أن النكرات لا تخص) ومعنى: ربه رجلا: رب رجل.

وقال أبو إسحاق الزجاج: معنى: ربه رجلا: أقلل به بي الرجال.

ومن أجل ما وُضِعَ له (نعم وبئس) من دلالة ما بعدهما على الجنس على معنى المدح والذم احتيج إلى أن يكون ما يرتفع بهما من أسماء الأجناس أو الصفات أو ما كان مضافاً إلى ذلك.

ولا يجوز أن ترفع بهما الأعلام ولا المبهم ولا لمكني ولا المضاف إلى شيء من ذلك؛ لأنه ليس في شيء منه معنى يقع به مدح ولا ذم.

فذلك لم يجز: نَعِمْتُ ولا نَعِمْتُ ولا نعم زيدٌ ولا نعم هذا ولا بئس غلام هذا.

وإنما يقع على ما يتحصل به معنى عام يقع به لمدح والذم كقولك: نعم الغلام، ونعم غلام الرجل، ونعم الصديق وما أشبه ذلك.

وأما علامة التأنيث التي تلحق الفعل فإنها تلحق نعم وبئس إذا كان بعدهما مؤنث كقولك: نعمت المرأة وبئست الجارية، وحذف علامة التأنيث منهما أحسن وأكثر من حذفهما من سائر الأفعال لنقصان تمكنهما في الأفعال. وبطلان استعمال المستقبل منهما وذلك أن دخول علامة التأنيث في المستقبل أقوى منه في الماضي؛ لأن علامة التأنيث في الماضي زيادة وفي المستقبل وضع حرف، مكان حرف؛ وهو التاء مكان الياء، فلحقة تكلف العلامة في المستقبل صارت ألزم.

ولما كانت (نعم وبئس) لا مستقبل لهما صار: نعم المرأة وبئس الجارية أحسن من قام المرأة وذهب الجارية؛ لأنك في المستقبل يلزمك: تقوم المرأة وتذهب الجارية، وليس ذلك في نعم وبئس.

فإن قال قائل: لم لم يكن لهما مستقبل؟ والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بهما الاستقبال؟ قيل له: المانع من الاستقبال أنهما وصفا للمدح والذم ولا يصح المدح والذم إلا بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم.

وفيما قاله سيويه: هذه الدار نعمت البلد. قال ذو الرمة.

أو حُرَّةٌ عِطْلُ ثَبَجَاءَ مَجْفَرَةً دَعَائِمُ الزُّورِ نَعَمْتُ زُورِقُ الْبِلَدِ^(١)

وأما (حبذا) فإن (حب) فعل (وذا) فاعل، وبني معه وجعلا جميعا بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدئ في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح والحمد.

فإذا قيل: حبذا زيدُ فكأنه قال: المحمود زيد، وإذا قال: حبذا الزيدان فكأنه قال: المحمودان الزيدان، وإذا قال: حبذا هندُ فكأنه قال: المحمودةُ هند، وإذا قال: حبذا الهنداتُ فكأنه قال: المحموداتُ الهنداتُ.

وناب لفظ (حبذا) عن ذلك كله وجرى مجرى الفعل للذي جعل مع الحرف كشيء واحد، فجرى مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر على لفظ واحد، وذلك (هَلَمْ) في لغة أهل الحجاز للرجل الواحد والاثنين والجماعة، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا﴾^(٢).

وذكر من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي أسماء ليين حكمها ومواقعها.

والذي ذكر: أحد وكرأت وأرم وكثيع وعريب، ومثله: ما بالدار ذبيح وذبي وطوي وطوري وطرائني، ولا يقعن إلا في المواضع التي ذكرها من النفي.

وقد يصح في النفي ما لا يصح في الإيجاب كقولك: مررت برجل قائم ولا مضاجع، وزيد لا أسود ولا أشقر. ولا يجوز: مررت بقائم مضطجع وزيد أسود أشقر.

ولما كان كذلك لأنه يجوز نفي الضرين في الأشياء التي يتعاور فيها ثلاثة أضداد فصاعداً. والموجود منه واحد والماضي منفي كالألوان والأكوان في الأماكن؛ لأن الألوان كثيرة كالسود والبياض والحمرة والخضرة والصفرة وغير ذلك، ولا يكون الشيء إلا على واحد منها موجود فيه، وكذلك أكوان الأماكن كثيرة غير محصلة نحو كونه ببغداد بالكوفة وبمكة وبمصر وأندلس، ولا يوجد إلا في واحد منها.

ويجري مجرى هذا من غير الأناس ما عليها من الحلي: هلبسيصة ولا خربصيصة وما به ظبطاب^(٣) وما به وذية^(٤)، وغير ذلك مما تحيط به كتب اللغة.

(١) البيت في ديوانه ١٤٦، وابن يعيش ١٣٦، والخزانة الشاهد ٧٦٩.

(٢) سورة الأحزاب، من الآية ١٨.

(٣) ما به ظبطاب: ما به قلبه: داء يتقلب منه على فراشه.

(٤) ما به وذية: إذا شفي من المرض.

ولا يدخل على شيء فيه من العوامل إلا ما كان متصلاً بالحد كقولك: ما بالدار
 أحد وما رأيت بها عربياً، وما بها تومراً أحسن من زيد.
 وقد ذكرت في أول الكتاب من ذلك ما فيه كفاية.
 وتركت من الباب ما كلام سيويه فيه مفهوم.

هذا باب النفي «بلا»

و(لا) تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما
 بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت. وما عملت فيه بمنزلة اسم
 واحد نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو
 الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة و(لا) وما تعمل فيه في موضع
 ابتداء.

فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر.
 (فلا) لا تعمل إلا في نكرة كما أن (رب) لا تعمل إلا في نكرة. وكما أن (كم) لا تعمل
 - في الخبر والاستفهام - إلا في نكرة. لأنك لا تذكر بعد (لا) - إذا كانت عاملة -
 شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد (رب).

وذلك لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم) فخولف بلفظها حين خالفت
 أخواتها كما خولف بـ (أيهم) حيث خالفت (الذي) وكما قالوا "يا الله" حين خالفت
 ما فيه الألف واللام.

وسترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله.

فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا:
 "يا ابن أم" فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر.

وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة "فلا" لا تعمل إلا في نكرة
 من قبل أنها جواب - فيما زعم الخليل - لقوله: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب
 نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما إنك إذا قلت: هل من
 رجل فالكلام في موضع اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك "ما من رجل" و"ما من شيء"
 والذي يبنى عليه في زمان أو مكان ولكنك تضمه وإن شئت أظهرته وكذلك "لا
 رجل" و"لا شيء" إنما تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان.

والدليل على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ و"ما من رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم: قول العرب من أهل الحجاز "لا رجل أفضل منك".

وأخبرنا يونس إن من العرب من يقول:

ما من رجل أفضل منك وهل من رجل خير منك.

كأنه قال: ما رجل أفضل منك وهل رجل خير منك.

واعلم أنك لا تفصل بين "لا" وبين المنفي كما لا تفصل بين "من" وما تعمل فيه وذلك أنه لا يجوز أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل؟

ومع (ذا) أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة و"عشر" بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها.

قال أبو سعيد: "لا رجل في الدار" جواب "هل من رجل في الدار" وذلك أنه إخبار وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة.

ولما كان "لا رجل في الدار" نفيًا علمًا كانت المسألة عنه مسألة عامة ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال "من".

وذلك إنه لو قال في مسأله: هل رجل في الدار؟ جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد. كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ وهل أخوك في الدار؟

فالذي يوجب عموم المسألة دخول "من" لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف، لا تقول: هل من عبد الله في الدار؟ وهل من أخيك؟

وسبيل الاستفهام سبيل الجحد تقول: ما في الدار رجل، فيحتمل العموم ويحتمل أن يكون رجلا بعينه، كقولك: "ما في الدار عبد الله"، فإذا قلت: ما في الدار من رجل لم يكن إلا عمومًا.

ولما كان: لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار؟ وهل من رجل معبرًا عن: هل رجل في الدار؟ بإدخال عامل عليه يخرج به إلى تحقيق عموم المسألة جعل معبرًا عن الابتداء ليدل على عموم النفي، فلم يبق بعد الرفع إلا النصب والخفض، فعدلوا عن الخفض؛ لأن الباب في حروف الخفض أن لا تأتي مبتدأة وإنما تأتي في صلة شيء؛ كقولك أخذت من زيد، ومضيت إلى عمرو. أو زائدة بعد شيء كقولك: هل من رجل في الدار

أَر ما من رجل في الدار.

ونصبوا بحرف النفي الذي هو جواب؛ إذ في حروف الجحد ما يعمل في الأسماء الرفع والنصب وهو (ما) في لغة أهل الحجاز على أن (لا) تعمل الرفع والنصب بمعنى (ليس) وستقف على ذلك إن شاء الله.

ولما نصبوا بها (وكان الناصب بها لا يعمل) لم تعمل إلا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسألة، والخافض والمخفوض بمنزلة شيء واحد؛ لأن مجرى حرف الخفض وما خفضه كمجرى المضاف والمضاف إليه. جُعِلَ (لا) وما نصبت به بمنزلة شيء واحد. ودلوا على جعلهما كشيء واحد بحرف التنوين مما بعدها ولم يقولوا في الجواب: لا من رجل؛ لأن التعبير الذي يكون "من" يحصل "بلا" فاكثفوا بتأثير "لا" في الاسم الذي بعدها عن إدخال (من).

واختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا).

فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناء.

وقال أبو إسحاق الزجاج إنها إعراب.

وقد سقت كلامهما على ما حكى أبو بكر مبرمان عنهما:

قال أبو العباس: "الذي أوجب لـ (لا) أن تعمل: إنها وليت الأسماء فلم تفارقها وكل شيء ولي شيئاً فلم يفارقه وجب أن يعمل فيه. والذي أوجب لها النصب: أنها داخلة على مبتدأ وخبر، وكل داخل على مبتدأ وخبر يجب أن يعمل النصب إذا ولي الأسماء دون الأفعال نحو: ليت وإن وكان ومضارعتهما" "أن" إنها لا تلي الأفعال.

والذي أوجب البناء أنها خالفت العوامل؛ لأن العوامل تتصرف، وتصرفها أنها تلي المعارف والنكرات، كقولك: "إن زَيْدًا" و"إن رجلاً" و"لا" هذه لا تفارق النكرات، فلما لزمت النكرة هذا اللزوم وخالفت نظائرها من الحروف العوامل في الأسماء فعل بها ذلك.

وقال أبو إسحاق الزجاج "ليست مبنية وإنما شبهها بخمسة عشر -يعني سبويه- لأنها لا تفارق ما تعمل فيه كما أن خمسة لا تفارق عشر" واحتج أبو إسحاق بقولك: لا رجل وغلاماً عندك، ولا رجل ظريفاً عندك واستدل بعطف المعطوف عليه أنه معرب.

قال أبو بكر: "فقلت له: فأنت تقول: لا رجل ظريف عندك، فنبني "رجل" مع "ظريف"..... قال: "هذا قول بعضهم ويحتاج أن ننظر فيه".

وقال -أيضاً- أبو إسحاق: "إنما حذفت التنوين للفرق بين معينين" أي: لتفرق بين

الذي هو جواب "هل من رجل؟" وبين الذي هو جواب "هل رجل؟"

قال أبو سعيد: "قد سقت كلام هذين. والذي عندي: أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ وهو مذهب سيويه لأنه قال "فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم.

قال أبو سعيد: قد يعمل العامل في الشيء ويمنع التصرف الذي لنظائره ولا يكون ذلك مبطلا لعمله كقولك: حبذا زيد.

"حب" فعل ماضي و"ذا" فاعله وجعلا جميعاً كشيء واحد، ولا يُعَيَّرُ في التثنية والجمع والتأنيث، ولا يمنع ذلك من أن يكون "حب" قد عمل في "ذا" ومنع التنوين لما ذكرته لك من الدلالة على جعلهما كشيء واحد على مذهب (لا) المقابلة حرف الجر وما بعده في قولك هل من رجل في الدار؟

وقد أجمعوا على أن ما بعد (لا) إذا كان مضافاً أو كان تمامه بشيء يتصل به أنه منصوب معرب، وأن ما لم يكن من ذلك مضافاً فالتنوين يدخله، وذلك قولك: لا غلام رجل في الدار ولا خيراً من زيد عندنا، وله باب يأتي فيما بعد.

وقوله: و(لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء.

إن قال قائل: أنتم تزعمون أن "ليت" و"لعل" و"كان" إذا دخلن على المبتدأ وخبره غيرن معنى الابتداء حتى لا يعطف على موضع الابتداء كما يعطف في (إن) و(لا) حرف جحد دخل على الابتداء فهلا غيّر موضع الابتداء؟

والجواب: أن هذه الحروف لها معان لا تصح في الأسماء إذا كانت مبتدأة وقد يصح الابتداء فيها مع الجحد كقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو.

ويقال: أقل رجل يقول ذلك. وأقل مبتدأ وفيه معنى الجحد؛ لأن معناه: ما يقول ذاك أحد "ولا" أيضاً جوابٌ حرف دخل على مبتدأ وخبر لأن قولك: هل من رجل في الدار؟ "من رجل" في موضع مبتدأ و"في الدار" خبره و"لا" عملت في "رجل" وفيها جحد فقابلت (لا) (هل) في الجواب وقابلت (من) في العمل فصار "لا رجل" بمنزلة "هل من رجل؟" في عملهما فيما بعدهما.

وأما استدلال سيويه على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم بقول العرب من أهل الحجاز:

لا رجل أفضل منك فكان بنو تميم يقولون: لا رجل ويسكتون عن إظهار الخبر، واحتج بلغة أهل الحجاز لأنهم يظهرون الخبر.

وذكر أبو بكر مبرمان عن أبي العباس محمد بن يزيد: أنه زعم أن "لا" تعمل رفعاً

ونصبًا كما تعمل "إن" وقد يجوز "أفضل منك" أن يكون رفعًا "بلا" ويجوز أن يكون رفع بخبر الاستدعاء لأن "لا" وما بعدها في موضع مبتدأ.

هذا باب المنفي المضاف بـ (لام) الإضافة

اعلم أن التثوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت:

لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم وذلك إذا قلت: لا مثل زيد.

والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك ولا غلامًا لك. وزعم الخليل أن

التثوين إنما ذهب للإضافة؛ ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في معنى لا أبا لك، فعلموا

أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التثوين سافطًا كسقوطه في "لا مثل زيد" فلما جاءوا بلام

الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تحيء اللام إذ كان المعنى واحدًا وصارت

اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به في النداء.

ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن يجيئوا به وذلك قولهم:

يَا تيم تيم عدي...^(١)

وبمنزلة الهاء إذا لحقت "طلحة" في النداء لم يغيروا آخر "طلحة" عما كان

عليه قبل أن تلحق وذلك قولهم (في بيت النابغة):

كَيْلَنِي لَهْم يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ^(٢)

ومثل هذا: "اللام" قول الشاعر إذا اضطر:

يَا بُؤْسَ لِنَجْهَلٍ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ^(٣)

حملوه على أن اللام لو لم تحي لقلت يا بؤس لجهل.

(١) جزء بيت جرير في قصيدة له في هجاء عمر بن لجا، والبيت بنمائه:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يا قعنكم في سواة عمر

ديوانه ١٣١، الكتاب ٢٦/١، الخزانة ٣٥٩/١، ابن يعيش ١٠/٢.

(٢) هذا صدر بيت عجزه: وليل أفاقيه بطيء الكواكب.

في ديوانه ٢٠، الخزانة ٣٧٠/١، الشعر والشعراء ٦٦/١.

(٣) البيت للنابغة، قاله لزرعة بن عمر العامري، وهو عجز بيت صدره: قالت:

بنو عامر خانوا بني أسد

انظر: ديوانه ٩٨، ابن يعيش ٦٨/٣، الخزانة ٢٨٧/١.

وإنما فعل هذا بالمنفي تخفيفاً كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذا قالوا: يا طلحة أقبل. فكأنهم لم يذكروا الهاء وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة.

لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء.

وإنما ذهبت النون في "لا مسلمي لك" على هذا المثال جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا: لا مسلميك.

فعلى هذا الوجه حذفوا النون في: لا مسلمي لك، وذا تمثيل وإن لم يتكلم "بلا مسلميك" ليعلم أن النون إنما ذهبت حيث صارت اللام هاهنا بمنزلتها بعد الأب إذا قلت لا أباً لك.

قال مسكين الدارمي^(١):

وَقَدْ مَاتَ شَمَاحٌ وَمَاتَ مَزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَا لَكَ يَمْنَعُ^(٢)
ويروى "يَحْلُدُ".

وتقول: لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك إثبات النون أحسن. وهو الوجه، وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أباً لك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء نحو: لا مثل زيد، فكما قبح أن تقول: لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول:

"لا يدي بها لك" ولكن تقول: لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك. كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت "لك" خبراً فراراً من القبح.

وكذلك إن لم تجعل (لك) خبراً ولم تفصل بينهما وجئت بـ "لك" بعد أن تضمير مكاناً أو زماناً كإضمامك إذا قلت: لا رجل ولا بأس. وإن أظهرت فحسن ثم تقول (لك) لتبين المنفي عنه.

وربما تركتها استغناء بعلم المخاطب وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعني.

(١) هو ربعة بن عامر الدارمي، نسبة إلى بني دارم من بني حنظلة بن تميم، توفي ٨٩ هـ، انظر: مقدمة ديوانه، ومعجم الأدباء ١١/١٢٦.

(٢) البيت في ديوانه ٥٠، والخزانة ١١٨/٢، وشرح الكافية ١/٢٦٥.

فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين (لك) وبين المنفي الذي قبله.

لأن المنفي الذي قبله إذا جعلته كأنه اسم لم يفصل بينه وبين المضاف إليه، قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً؛ لأن اللام كأنها هاهنا لم تذكر.

ولو قلت هذا لقلت: لا أخا هذين اليومين لك، وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه.
قال ذو الرمة ^(١) :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ ^(٢)

وإنما اختير الذي ثَبَتَ فيه النون في هذا الباب كما اختير في "كم" إذا قلت: "كم بها رجلاً مصاباً" وأنت تخبر لغة من ينصب بها لئلا يفصل بين الجار والمجرور.
ومن قال: "كم بها رجل مصاب" فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك، ولا أخا يوم الجمعة لك ولا أخاً -فاعلم- لك.

والجر في: كم بها رجل مصاب وترك النون في:

لا يدي بها لك قول يونس.

واحْتَجَّ بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت: كم بها رجل، والذي يستغنى به الكلام وما لا يستغنى به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور.

ألا ترى أن قبح: "كم بها رجل مصاب" كقبح "كم فيها رجل" ولو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغنى به، كما أن كل كلام حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت.

وذلك قولك: "إن بها زیداً مصاب وإن فيها زیداً قائم" وكان بها زيد مصاباً وكان فيها زيد مصاباً.

(١) هو غيلان بن عقبة بن نيس بن مسعود العدوي، من مضر، شاعر من فحول الطبقة الثانية، توفي

١١٧ هـ، انظر: وفيات الأعيان ٤٠٤/١، جمهرة شعراء العرب ١٧٧.

(٢) البيت في ديوانه ٧٦، والخزانة ١١٩/٢، وابن يعيش ١٠٣/١، والإنصاف ٢٥١.

وإنما يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت والذي لا يحسن في موضع غير هذا.

وإثبات النون قول الخليل رحمه الله.

وتقول: لا غلامين ولا جاريتي لك. إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له وصار الأول مضمراً له خبر، كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك. كأنك قلت: "ولا جاريتيك" في التمثيل. ولكنهم لا يتكلمون به. فإنما اختصت "لا" في "الأب" بهذا كما اختصت "لدن" مع "غدوة" بما ذكرت لك.

ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعملونه في كلامهم نحو قولهم: ملامح ومذاكير. لا يستعملون لا ملامحة ولا مذاكراً، وكما جاء "عذيرك" على مثال ما يكون نكرة ومعرفة نحو: ضرباً وضربك، ولا يتكلم به إلا معرفة مضافة وسترى نحو هذا إن شاء الله ومنه ما قد مضى.

وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك إذا جعلت "لك" خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو، وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك. وجعلت لك خبراً لأنه لا يكون إضافة وهو خبر؛ لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً أو مظهراً. ألا ترى أنه لو جاز: تيم تيم عدي في غير النداء لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون.

فإذا قلت: لا أبا لك فها هنا إضمار مكان ولكنه ترك استخفافاً واستغناء.

قال نهار بن توسعة اليشكري فيما جعله خبراً:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم^(١)

وإذا ترك النون فليس الاسم مع "لا" بمنزلة: خمسة عشر؛ لأنه لو أراد ذلك لجعل "لك" خبراً وأظهر النون أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بـ (لك) توكيداً، ولكنه أجراه مجرى ما ذكرت لك في النداء؛ لأنه موضع حذف وتخفيف كما أن النداء كذلك.

وتقول أيضاً -إن شئت- لا غلامين ولا جاريتين لك، ولا غلامين وجاريتين

(١) البيت في ابن يعيش ١٠٤/٢، الدرر ١٢٥/١، الشعر والشعراء ٥٣٧/١.

لك. كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك، فجاء به "لك" بعد ما بني على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال: لا يدين بها لك، حين صيره كأنه جاء به "لك" فيه بعد ما قال: "لا يدين بها في الدنيا".

واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل "لك" فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر "خمسة عشر" لا كما أذهب من المضاف.

والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك ولا غلامين فيها. ولا أب فيها، وأثبتوا النون فيها؛ لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعد بمنزلة اسم في واحد. ألا تراه قاتوا: الذين في الدار. فجعلوا "الذين" وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلاً اسماً واحداً، ولم يحذفوا النون؛ لأنها لا تجيء على حد التنوين. ألا تراها تدخل في الألف واللام وفيما لا ينصرف، وإنما صارت الأسماء حين وليت "لك" بمنزلة مضاف لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً، كما أنك إذا قلت: يا تيم تيم عدي فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً، ولم يغير الثاني المعنى، كما أن اللام لا تغير معنى: لا أباك.

وإذا قلت: "لا أب فيها" فليست (في) من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغير المعنى الذي كان قبل أن تلحق.

ألا ترى أن "اللام" لا تغير معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما، كما أن الاسم الذي يتثنى به لا يغير المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه، فمن ثم صارت اللام بمنزلة الاسم الذي يتثنى به.

وتقول: لا غلام وجارية فيها؛ لأن "لا" إنما تجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً، إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشرة كذلك لم يستقم هذا لأنه أي (لا) مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل، قال الشاعر:

لا أب واينا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً^(١)

وتقول: "لا رجل ولا امرأة يا فنى" إذا كانت "لا" بمنزلتها في "ليس" حين تقول: ليس لك رجل ولا امرأة فيها.

قال رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس:

(١) البيت لرجل من بني عبد مناة من بني كنانة. انظر: الخزنة ٢/١، والعيني ٣٥٥/٢.

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع^(١)

ويروى: "اتسع الفتق على الراقع"

كما تقول: "لا رجل ولا امرأة فيها" فتعيد "لا" الأولى كما تقول: ليس عبد الله وليس أخوه فيها. وتكون حال الآخرة في تثنيها كحال الأولى.

فإن قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى أثبت النون؛ لأن "لك" خبراً عنهما والنون لا تذهب إذا جعلتهما كاسم واحد؛ لأن النون أقوى من التنوين، فلم يجرؤا عليها ما أجزوا على التنوين في هذا الباب. لأنه مفارق للنون ولأنها ثبت فيما لا يثبت فيه.

واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه "رب" حسن لك أن تعمل فيه "لا".

وسألت الخليل عن قول العرب "ولا سيما زيد" فزعم أنه مثل قولك "ولا مثل

زيد" و"ما" لغو وقال: ولا سيما وزيد. كقولهم: دَع ما زيد، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾^(٢) فـ "سي" في هذا الموضع بمنزلة "مثل" فمن ثم عملت فيه "لا" كما تعمل "رب" في "مثل" وذلك قولك: "رب مثل زيد".

قال أبو محجن الثقفي:

يا رب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق^(٣)

قال أبو سعيد: إذا كان بعد الاسم المنفي لام إضافة ففي الاسم الأول وجهان:

أحدهما: أن يبنى الاسم الأول مع "لا" وتكون اللام في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر، وهذا هو الأصل والقياس، وتكون منزلة "اللام" كمنزلة سائر حروف الجر وذلك قولك "لا غلام لك".

كما تقول: لا رجل في الدار ولا غلامين لك، كما تقول لا رجلين في الدار ولا

أب لزيد.

كما تقول: "لا أب كزيد" والاسم الأول مبني مع "لا" وحرف الجر بعده في موضع

النعت له أو الخبر.

(١) البيت في ابن يعيش ١٠١/٢، والدرر ١٩٨/٢، والعيني، ٣٥٢/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٦.

(٣) البيت ليس في ديوانه، وهو منسوب لغيلان بن سلمة في ابن يعيش ١٢٦/٣، والكتاب ٢١٢/١، المقتضب ٤٨٩/٤.

والوجه الآخر: أن يكون الاسم الذي بعد "لا" مضافاً إلى الاسم الذي بعد "اللام" وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف و"لا" عاملة فيه غير مبنية معه وذلك قولك "لا أبا لزيد ولا أبا لك ولا مُسلمي لك".

وعلم بثبات الألف في "أبا" وأخا" أهمما مضافان إذ كانت هذه الألف وأختها الواو والباء إنما يدخلن على (أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو) وإذا كانت مضافة فتكون الواو علامة الرفع والياء علامة الجر والألف علامة النصب.

وعلم بسقوط النون من: لا غلامي لزيد، ولا جاريتي لأخيك، ولا مسلمي لك أنه مضاف وزيادة اللام شاذة، ولا تراد إلا في "لا" وفي النداء كقوله:

... يا بؤس للجبل ضراراً لأنوام^(١)

وأخرجه عن القياس سبويه وطول الكلام عليه والاحتجاج له وذكر الأشياء الشاذة ليؤنس بشذوذه.

وأصل هذا عنده: إن الإضافة وقعت قبل اللام، وهي في نية التنوين المانع من الإضافة، كما لا تعرف إضافة "مثل" إلى "زيد" في قولك: لا مثل زيد.

والأصل عنده في: لا أبا لك. ولا مسلمي لك. لا أباك ولا مسلميك. قال الشاعر:

وقد مات شماخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك يخلد^(٢)

وقال آخر^(٣):

أبا لموت الذي لا بُدَّ أني ملاق لا أباك تخوِّفيني^(٤)

وأدخلوا "اللام" بين المضاف والمضاف إليه توكيداً؛ لأن الإضافة بمعنى "اللام"

كما أدخلوا "تيم" الثاني بين "تيم" الأول وبين "عدي" في: يا تيم تيم عدي.

وكما زادوا "الهاء" في طلحة بعد أن رخموه.

(١) البيت سبق تحريجه.

(٢) البيت سبق تحريجه.

(٣) قائل البيت: أبو حية النميري، وهو الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، وكنيته أبو حية، توفي ١٨٣ هـ.

انظر الخزنة ١٥٤/٣.

(٤) البيت في ابن عيش ١٠٥/٢، والخزنة ١١٨/٢، والعقد الفريد ٤٨٨/٢.

وزادوا "اللام" في: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ...^(١)

وشبه باب النفي بباب النداء لما يقع فيهما من التغيير وحذف التنوين.

وما كان من ذلك في تقدير الإضافة إلى ما بعد اللام، ولا يحسن أن تفصل بينه وبين اللام. فإذا فصلت بطلت الإضافة، تقول: لا يدين به لك، ولا يدين اليوم لك إثبات التَّوْنِ أَحْسَنُ؛ والوجه لأنك إذا حذفت التَّوْنِ فإنما تحذفها للإضافة إلى ما بعد اللام، وقد فصلت بينهما بقولك "ها" و"اليوم" فلم يحسن، فعدلت إلى الوجه الذي لا إضافة فيه فقلت: لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك، وجعلت "لك" خبراً أو نعتاً أو بياناً بعد أن تضرع خبراً هو: مكان أو زمان.

والبيان "بلك" أن تقدر "أعني" كما تقدر ذلك في: سقيا لك، وإذا أردت هذا المعنى فليس "لك" بِنَعْتٍ ولا خبر.

وإن تركت "لك" استغناء يعلم المخاطب بها كقولهم: "لا رجل" "ولا بأس" فهو جائز وإن ذكرته توكيداً وأنت تعلم أن المخاطب يعلمه جاز.

وإن أضفت مع الفصل ففيه قبح، وهو مع قبحه جائز في الشعر وشاهده:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يَغَالُثُنْ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٢)

أضاف "أصوات" إلى "أواخر الميس" وفصل بها بينهما من الكلام.

ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحروف الجر، وقد استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم. وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به كقوله:

لا يدي بها لك. ومعناه: لا طاقة بها لك. "ومها" في هذا الموضع لا يكون خبراً ولا يتم. وقد احتج سيبويه بما ذكره.

ومعنى قول سيبويه "وقد يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت والذي لا يحسن في موضع غير هذا" يعني نحو قوله:

في الدار زيد قائم وقائمًا؛ لأن الكلام يتم بقوله: في الدار، ولا تقول: بعمر زيد

(١) جزء بيت لسعد بن مالك، وقامه:

وضعت أراهم فاستراحوا

يا بؤس للحرب التي

انظر: الخزنة ٢٢٤/١، والكامل ١٤٧/٧.

(٢) البيت سبق تخريجه.

كفيلًا" لأنك لا تقول: بعمر وزيد وتسكت.

وشبه سيبويه أيضًا اختصاص "لا" بزيادة اللام بعدها بشذوذ تنوين "عدوة" مع "نذر"

ويقولهم: "ملامح ومذاكير" في جمع "لمح وذكر" و"عذيرك" في لزوم الإضافة والتعريف والخروج عن منهاج نظائره وقد ذكر شذوذ هذه الأشياء في مواضعها.

وقد ذكرنا في أول شرح الباب: لا أب لزيد وقول الشاعر:

"لا أب لي سِوَاهُ... من ذلك."

فإن قال قائل: ذكرتم أن قول القائل لا أخاك.. تقديره "لا أخاك". واللام زائدة، فإذا قال: لا أخائي. وجعلت اللام زائدة بقي: "لا أخاي" وليس في الكلام رأيت أخاي..؟

فالجواب: أن الأصل أن يقال: رأيت أخِي وحملت أبي كما تقول: ألقمتُ في. واستثقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو: يدي ودمي، فإذا فصوا بينهما باللام رجع الحرف إلى أصله ونطق به على قياسه في: "لا أخاك" وغيره.

وإذا عطف على اسم "لا" المبني معها فليس في المعطوف غير التنوين لبطلان بنائه مع شيء يسقط التنوين منه كقولك: لا رجل وامرأة ولا أب وابنة.

وإن أعدت "لا" فأنت بالخيار:

إن شئت جعلتها عاملة مثل الأولى فتبني معها الاسم كقولك: لا رجل ولا امرأة في الدار.

وإن شئت جعلتها مؤكدة للمجحد -دخولها كحروجه- ونونت الاسم الثاني بالعطف على الأول، وذلك قولك: لا رجل ولا امرأة ولا نسب اليوم ولا خلة.

والعطف بالواو وحدها و"لا" لتوكيد المجحد.

وهذا معنى قول سيبويه "إذا كانت بمنزلتها في البس" لأنك إذا قلت: ليس لك رجل ولا امرأة "فلا" الثانية غير عاملة، إنما هي مؤكدة للمجحد الذي بـ "ليس".

وباقى الباب مفهوم.

هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية

أودلت من قبل أن التنوين لم يصح منهي الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم. وإنما يحذف في النفي والنداء منهي الاسم، وذلك قولك: لا خيرًا من زيد

لك ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأن ما بعد: "حسن" و"ضارب" و"خبر" من تمام الأسماء فقبح أن يحدفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأن الحذف في النفي أو آخر الأسماء.

ومثل ذلك قولهم: لا عشرين درهماً لك.

وقال الخليل -رحمه الله- كذلك "لا آمراً بالمعروف لك" إذا جعلت "بالمعروف" من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنك قلت: لا آمراً معروفاً لك.

وإن قلت: "لا آمراً بمعروف" فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاماً، كقولك: لا آمراً في الدار يوم الجمعة.

وإن شئت جعلته كأنك قلت: لا أمر يوم الجمعة فيها. فيصير المبني على الأول مؤخرًا ويكون الملغى مقدماً.

وكذلك "لا داعياً إلى الله لك" و"لا مغيراً على الأعداء لك" إذا كان الآخر متصلاً بالأول كاتصال منك "بأفعل".

وإن جعلته منفصلاً من الأول كانفصال "لك" من "سقياً لك" لم تنون لأنه يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة.

وإن شئت قلت "لا آمراً يوم الجمعة" إذا نفيت الأمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الأمرين.

فإذا قلت: "لا أمر يوم الجمعة" فأنت تنفي الأمرين كلهم ثم أعملت "في" أي حين.

وإذا قلت: "لا ضارباً يوم الجمعة" فإنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره وتجعل "يوم الجمعة" منتهى الاسم.

وإنما نونت لأنه صار منتهى الاسم "اليوم" كما صار ما ذكرت منتهى الاسم، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره؛ نحو "واو" مضروب و"ألف" مضارب، ونونت كما نونت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه، فنُونُ في هذا ما نونته في النداء كما ذكرت لك إلا النكرة، فإن النكرة في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء، ولا تعمل "لا" إلا في النكرة تجعل معها بمنزلة خمسة عشر. فالنكرة هاهنا كالصفة هناك.

قال أبو سعيد: قد ذكرت أن الاسم الذي بني مع "لا" هو اسم مفرد منكور، والاسم

المبني في النداء هو اسم مفرد معروف، وإن الإضافة تبطل هذا البناء.

أما في النداء فقد ذكرنا حجته.

وأما في "لا" فإنها لو بنيت مع المضاف والمضاف إليه صار بمنزلة ثلاثة أشياء جعلت شيئاً واحداً وليس هذا في الكلام. ويجري مجرى المضاف الموصول شيء هو من تمامه؛ لأن الاسم مع تمامه بمنزلة المضاف والمضاف إليه.

وكذلك حكم المنادى المضاف والموصول أنهما لا يثنان، وذلك قولك: "لا خيراً من زيد" و"لا ضارباً زيداً" و"لا حسناً وجهه لك" لأن "من زيد" من تمام.. خبر "وزيداً" مفعول "ضارب" ووجهه "فاعل" حسن.

وعلى هذا قال الخليل: "لا أمراً بالمعروف لك؛ لأن الباء من "بمعروف" منصوب بآمر، كقولك: أمرت بالمعروف فأنا آمر بالمعروف، و"الباء" في اسم الفاعل مثلها في لفعل، وكذلك لو حذف الباء فجعلت "المعروف" مفعول آمر "قلت": "لا أمراً معروفاً".

فإن قلت: "لا آمر بمعروف" فإن الباء ليست في صلة "آمر" كأنك قلت: "لا آمر وسكت وأضمرت خبره ثم جئت بالباء للتمييز، كأنك قلت: أعني بمعروف كما تقول: 'سقياً' ثم تجيء بـ "لك" على أعني. وكذلك: لا داعياً إلى الله لك. و"لا مغيراً على الأنداء لك".

وقولك: "لا آمر في الدار يوم الجمعة" لا يعمل فيها "آمر" إنما هي خبر أو نعت: والعامل فيها "استقر" ويوم الجمعة ظرف للاستقرار الذي ناب عنه "في الدار" ويجوز تقديمه عليه "لا آمر يوم الجمعة فيها".

فإن قلت: "لا أمراً يوم الجمعة" فيود الجمعة منصوب "بآمر" كأنك قلت: لا رجل يأمر يوم الجمعة. فنفيت من يقع أمره في يوم الجمعة دون من سواهم.

وإن قلت: "لا آمر يوم الجمعة" فقد نفيت الأمرين كلهم؛ لأنك لم تعلق الأمر بيوم الجمعة فصار كأنك قلت: "لا آمر" كما تقول: "لا رجل" وتضم الخبر وتجعل "يوم الجمعة" ظرفاً لذلك الخبر، كأنك قلت: "لا آمر لنا يوم الجمعة" أي نملكه يوم الجمعة، وفيما ذكرناه دلالة على غيره.

هذا باب وصف المنفي

"اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي -وهو أكثر في الكلام- وإن شئت لم تنون وذلك قولك: "لا غلام ظريفاً لك" و"لا غلام ظريف لك" فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم و"لا" بمنزلة اسم واحد. وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي. وأما الذين قالوا: "لا غلام ظريف لك" فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد.

فإذا قلت: لا غلام ظريفاً عاقلاً لك "فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوناً من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد. ومثل ذلك: "لا غلام فيها ظريفاً" إذا جعلت "فيها" صفة أو غير صفة. فإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار إن شئت نونت وإن شئت لم تنون... وذلك قولك: "لا ماء ماءً بارداً" ولا ماءً ماءً بارداً". ولا يكون "بارداً" إلا منوناً لأنه وصف ثان.

وتركوا التنوين في الثاني لأنهم جعلوه كالوصف الأول، كما قالوا: "مررت بدار آجر" و"باب ساج" فوصفوا "بآجر" و"ساج" و"آجر" و"ساج" اسمان كما أن "ماء" الثاني اسم، وقد وصفوا به حيث قالوا: لا ماء ماءً بارداً.

قال أبو سعيد: الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يبنيا و"لا" قد دخلت عليهما، وهي تبنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد؟ فالجواب: أنهما بنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء يبنى مع غيره، فإذا كان قد بني فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولى؛ لأن ذلك أكثر في الكلام كخمسة عشر "وأخواتها". و"جاري بيت بيت" وغير ذلك.

فإذا أدخلنا "لا" على الاسم والصفة وقد بني أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبنية معهما، بل تكون عاملة في موضعهما، كما تكون عاملة في موضع خمسة عشر "إذا دخلت عليها. وكما تكون عاملة غير مبنية في "لا خيراً من زيد" و"لا حسناً وجهه".

هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً

"وذلك قولك: "لا رجل اليوم ظريفاً ولا رجل فيها عاقلاً" إذا جعلت "فيها" خبراً أو لغوا و"لا رجل فيك راغباً" من قبل إنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر

وخمسة في خمسة عشر".

ومما لا يكون الوصف فيه إلا منوئاً قوله: "لا ماء سماءً بارداً" و"لا مثله عاقلاً" من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة: "خمسة عشر" وإنما يذهب التنوين منه كما يذهب منه في غير هذا الموضع، فمن ثم صار وصفه بمنزلته في غير هذا الموضع.

ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوئاً. كما يكون في غير باب النفي، وذلك قولك: "لا ضارباً زيداً لك" ولا حسناً وجه الأخ فيها". فإذا كفت التنوين وأضفت كان بمنزلته في غير هذا الباب، كما كان ذلك غير مضاف، فلما صار التنوين إنما يكف للإضافة جرى على الأصل.

فإذا قلت: "لا ماء ولا لبن" ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه. فإن جعلت الصفة للماء لم يكن لوصف إلا منوئاً؛ لأنه لا يفصل بين الشئيين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً؛ لأنهما قد صاراً اسماً واحداً ويحتاجان إلى الخبر مضمراً أو مظهراً.

ألا ترى أنه لو جاز: تيم تيم عدي ثم يستقيم لك إلا أن تقول: ذاهبون.

فإذا قلت: "لا أبا لك" فهأنا إضمار مكان".

قال أبو سعيد: في كلام سيويه في هذا الباب، مع ما تقدم من الشروح ما يغني

عن تفسيره.

هذا باب لا تسقط فيه النون وإن وليت «لك»

"وذلك قولك: لا غلامين ظريفيين لك، ولا مسلمين صالحين لك، من قبل أن "الظريفيين" و"الصالحين" نعت للمنفي، ومن اسمه وليس واحد من الاسمين ولي (لا) ثم وليته "لك" ولكنه وصف وموصوف. فليس للموصوف سبيل إلى الإضافة فلم يجز ذلك للوصف لأنه ليس بالمنفي.

وإنما هو صفة، وإنما جاز التخفيف في النفي، فلم يجز ذلك إلا في المنفي، كما أنه يجوز في المنادى أشياء لا تجوز في وصفه من الحذف والاستخفاف، وقد بين ذلك".

قال أبو سعيد: الذي منع من إسقاط النون وبعدها "لك" أن النون إنما تسقط من المبني الذي يلي "لا" على نية الإضافة إلى ما بعد "اللام".

فإذا ما قلنا: لا غلامين ظريفيين لك فبين (غلامين) وبين (لك) (ظريفيين) وهما صفة

لغلامين فمنعا أن تضاف "غلامين" إلى الكاف في (لك) لفصل "ظريفين" بينهما.
ولما يجوز في الضرورة إذا اضطر الشاعر إلى الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحروف الجر.

وقوله "إنما جاز التخفيف في النفي" يعني حذف النون والتنوين للإضافة إلى ما بعد "اللام" من الاسم الذي يلي حرف النفي.
"ولم يجر ذلك إلا في المنفي" يعني: لم يجر حذف النون والتنوين إلا في الاسم المنفي دون صفته.

هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي

"فمن ذلك قول ذي الرمة:

بها العين والآرام لا عدُّ عندها ولا كرعٌ إلا المغارات والويل^(١)
وقول رجل من مدحج:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب^(٢)

فزعم الخليل: أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم
كما أن الشاعر (عقبة الأسدي)^(٣) حين قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديد^(٤)

أجراه على الموضع.

ومثل ذلك أيضًا قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع.
ومثل ذلك أيضًا قول العرب: لا مثله أحدٌ ولا كزيد أحدٌ. وإن شئت حملت
الكلام على "لا" فنصبت.

وتقول: "لا مثله رجلٌ" إذا حملته على الموضع كما قال بعض العرب "لا حول

(١) الرواية في ديوانه: سوى العين. انظر: الديوان ٤٥٨، وشرح المفضليات ٢١١.

(٢) البيت منسوب لهُني بني أحر، وهو من بني الحارث بن كنانة، شاعر جاهلي، انظر: معجم الشعراء ٤٨٩، والأعلام ١٠٨/٩، والبيت في ابن يعيش ١١٠/٢، والمقتضب ٣٧١/٤.

(٣) هو عقبة بن هبيرة الأسدي، شاعر جاهلي، انظر: الأعلام ٣٨/٥، والخزانة ٣٤٣/١، وصمت اللالي ١٤٩.

(٤) عجز بيت وصدرة: معاوية إننا بشر فأسجج. انظر: الكتاب ٣٤/١، والمقتضب ٣٣٧/٣.

ولا قوة إلا بالله" وإن شئت حملته على "لا" فنونته ونصبته، وإن شئت قلت: "لا مثله رجلاً" على قوله "لي مثله غلاماً" وقال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لِأَهْلِكَ جِيرَةً لِيَالِي لَا أَمْثَالَهُنَّ لِيَالِيَا^(١)

وقال الخليل -رحمه الله-: يدل ذلك على أن "رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك، ومثل ذلك: يحسبك قول السوء، كأنك قلت: حسبك قول السوء.

وقال الخليل رحمه الله: "كأنك قلت: رجل أفضل منك" حين مثله.

وأما قول جرير:

لا كالعشية زائراً ومزوراً^(٢)

فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول ما رأيت كاليوم رجلاً. فـ"كاليوم" كقولك: في اليوم؛ لأن الكاف ليست باسم.

وفيه معنى التعجب كما قال: "تالله رجلاً. وسبحان الله رجلاً" إنما أراد: تالله ما رأيت رجلاً. ولكنه يترك إظهار الفعل ستغناءً؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمّر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه.

وتقول: لا كالعشية عشيةً ولا كريد رجلاً؛ لأن الآخر هو الأول ولأن "زيداً" رجل. فصار "لا كزيد" كأنك قلت: "لا أحد كزيد" ثم قلت: "رجل" كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع.

قال امرؤ القيس:

وَيُلْمَنُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٣)

كانه قال: ولا شيء له كهذا الذي.

ورفع على ما ذكرت لك.

فإن شئت نصبت على نصبه:

(١) البيت في ديوانه ٦٥٠، وابن يعيش ١٠٣/٢، والمقتضب ٣٦٤/٤.

(٢) عجز بيت صدره: يا صاحبي دنا الرواح فسبراً. انظر: ديوانه ١٣٤، وابن يعيش: ١١٤/٢.

(٣) البيت في ديوانه ٢٢٧، والخزانة ٩١/٤، وابن يعيش ١١٤/٢.

...فَهَلْ فِي مَعْدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مَرْفُودًا^(١)

كأنه قال: لا أحد كزيد "رجلا" وحمل "الرجل" على "زيد" كما حمل "المرفد" على "ذلك".

وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه "لا مال له قليلا ولا كثيرا".

ونظير: "لا كزيد" في حذفهم الاسم قولهم: "لا عليك" وإنما يريدون "لا بأس عليك" "ولا شيء عليك" ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن "لا" وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء والحجة فيه.

ومن الحجة فيه أيضًا ما لا يقصر عما ذكرناه بل يزيد عليه: أن "لا" وإن نصبت بها وبنيت المنصوب معها، فإنما إذا فصلنا بينها وبين اسمها لظرف أو حرف جر بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها. وبقاء معنى المنصوب كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(٢).

فلما كان ارتفاع الاسم بعد "لا" بالابتداء لا يغير معنى المنصوب فيها صارت بمنزلة "إن" التي ابتداء الاسم في موضعها لا يغير معناه منصوبًا بل هو في "لا" أقوى؛ لأنه يجوز أن يظهر الاسم بعدها مبتدأ.

فمن ذلك جاز -في نعت ما يعد "لا" وفي بيانه مما يجري مجرى النعت. وفي العطف عليه وفي الخبر عنه- الرفع حملا على موضع "لا" مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد "لا".

ومن أجل ذلك شبهه بقولهم:

...فلسنا بالجبال ولا الحديد^(٣)

أجراه على موضع الباء؛ لأنه في موضع خبر "ليس" ولو أجراه على ما بعد الباء لقال: ولا الحديد.

وأما النعت فقوله العرب: لا مال له قليل ولا كثير.. على الموضع ولا مال له قليلا ولا كثيرا.. على ما بعد "لا".

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) عجز بيت سبق تخريجه.

وأما ما جرى مجرى النعت فقوله "لا مثله أحد" ولا مثله رجل "ولا كزيد أحد" فبين "مثله" "بأحد" "وبرجل" وجرى مجرى النعت كما ذكرناه في عطف البيان، والكاف بمنزلة "مثل" ويجوز فيه النصب على ما ذكرنا.

وأما العطف فقول بعض العرب: "لا حول ولا قوة إلا بالله" ويجوز "ولا قوة إلا بالله" على ما تقدم.

وأما الخبر: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك ولا يجوز فيه النصب إذا كان خبراً.

وإن جعلت "أفضل منك" نعتاً جاز به النصب أيضاً على ما ذكرنا

وشبهه بقولك: بحسبك قول السوء، أن مجرور الباء في موضع رفع بالابتداء وقول السوء خبره، كأنه قال: "حسبك قول السوء".

وأما: "لا كالعشية زائراً ومزوراً". فقد أحاط العلم أن الزائر والمزور لا يراد بهما العشية فاضطر المعنى إلى فعل يضم فيه ما يظهر في مثل معناه وهو: لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها، كما قالوا: ما رأيت كالיום رجلاً والمعنى: ما رأيت رجلاً كرجل رأيت أو أراه، وإنما يقال ذلك عند التعجب

ولو قال "لا كالعشية عشية" جاز في "عشية" الرفع والنصب كما تقول: لا مثل العشية عشية وعشية على موضع "لا" وعلى ما بعد "لا"

وأجاز النصب أيضاً من وجه آخر وهو التمييز الذي مر ذكره في قوله:

...فهل في معد فوق ذلك مرفداً

كأنه قال: فهل في عدد أكثر من ذلك مرفداً، وقد ذكرناه فيما تقدم كأنه قال: لا أحد كزيد رجلاً، وقد ذكرنا هذا ونحوه فيما فسرناه في: لي مثله رجلاً. وقوله بعد بيت امرئ القيس "كأنه قال ولا شيء له كهذا" فرفع على ما ذكرت لك. يعني: رفع على موضع "لا" وما عملت فيه.

هذا باب ما لا تغير فيه «لا» الأسماء عن حالها التي كانت عليها

قبل أن تدخل «لا»

ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد "لا" الثانية من قبل أنه جواب لقوله:

أغلام عندك أم جارية؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده فلا يحسن إلا أن تعيد "لا"

كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي نكون فيه "أم" إلا أن تذكرها مع اسم بعدها.

فإذا قال: "لا غلام" فإنما هو جواب لقوله: هل من غلام؟ وعملت "لا" فيما بعدها. وإن كانت في موضع ابتداء كما عملت "من" في "الغلام" وإن كانت في موضع ابتداء فما لم يتغير عن حاله قبل أن تدخل "لا" قول الله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١) وقال الراعي:

وما صدمتك حتى قلت معلنةً لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(٢)
وقد جعلت - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة "ليس".

وإن جعلتها بمنزلة "ليس" كانت حالها كحال "لا" في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة.

فمن ذلك قول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح^(٣)
واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبدًا.

فأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي^(٤)

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين. ومثل ذلك: لا بصرة لكم.
وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد^(٥)

قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا عليه السلام؟

فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل "لا" إلا في نكرة.

(١) سورة الأنعام، من الآية ٤٨.

(٢) البيت في الخزانة ٣٣٦/٢، وابن يعيش ١١١/٢، نهاية الأرب ٥٦/٣.

(٣) الخزانة ٩٠/٢، وابن يعيش ١٠٨/١، والمغني ٢٣٩/١.

(٤) رجز لم يعرف قائله. في ابن يعيش ١٠٢/٢، الدرر ١٢٤/١.

(٥) البيت نسبته ابن السيرافي لفضالة بن شريك، ونسبه صاحب الأغاني لعبد الله بن فضالة بن شريك ١٦٣/١٠. والراجح أنه لابن الزبير الأسدي، قاله في هجاء عبد الله بن الزبير بن العوام، وكان يكنى أبا خبيب عند الذم. الخزانة ٦١/٤، وابن يعيش ١٠٣/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤.

فإذا جعلت "أبا حسن" نكرة حسن لك أن تعمل "لا" وعلم المخاطب أنه دخل في هؤلاء المنكورين "علي".

فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في صفة علي كأنه قال:

"لا أمثال "علي" لهذه القضية".

ودل هذا الكلام على أنه ليس له "علي" وأنه قد غيب عنها وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت "لا براح" فجائز.

ومثله قول الشاعر: "مزاحم العقيلي.

فرطن فلا رد لما بت فانقضى ولكن بغوض أن يقال عديم^(١)

وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تنفي "لا".

قال الشاعر:

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها إن لا إلينا رجوعها^(٢)

واعلم أنك إذا فصلت بين "لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد "لا"

الثانية لأنه جعل جواب إذا عندك أم ذا؟

ولم تجعل "لا" في هذا الموضع بمنزلة "ليس" وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت

مثلها إذا نصبت لا تُفصل لأنها ليست بفعل.

فمما فصل بينه وبين "لا" بحشو قوله تعالى:

﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(٣) ولا يجوز: "لا فيها غد" إلا ضعيفاً

ولا يحسن لا فيك خير.

وإن تكلمت به فلا يكون إلا رفعاً لأن "لا" لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم

رافعة ولا ناصبة لما ذكرت لك.

وتقول: لا أحد أفضل منك إذا جعلته خبراً وكذلك: لا أحد خير منك قال

الشاعر:

(١) البيت في الخزنة ٤٣/٣، والأعلم ٣٥٤/١.

(٢) البيت في الخزنة ٣٤/٤، وابن يعيش ١١٣/١.

(٣) الإضافات: ٤٧.

ورَدْ جازرهم حرفاً مصرمةً ولا كريمَ من الولدان مصبوح^(١)

لما صار خبراً جرى على الموضع لأنه ليس بوصف ولا محمول على "لا" فجرى مجرى لا أحد فيها إلا زيد.

وإن شئت قلت: لا أحد أفضل منك في قول من جعلها "كليس" ويجريها مجراها ناصبة في الموضع وفيما يجوز أن يحمل عليها.

ولم تجهل "لا" التي "كليس" مع ما بعدها كاسم واحد لئلا يكون الرفع كالناصب وليس أيضاً كل شيء يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه.

قال أبو سعيد: اعلم أن "لا" إذا عملت كانت على وجهين:

أحدهما: أن تنصب ما بعدها وتبني معه إذا كان مفرداً كنحو ما تقدم من قولنا لا رجل في الدار وإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز وقلت: لا رجل ولا امرأة، ويكون جواب قوله: هل من رجل أو من امرأة؟

والوجه الثاني: أن ترفع ما بعدها من النكرات وتنصب أخبارها ولا تعمل إلا في نكرة ولا تفصل بينها وبين ما عملت فيه كقولنا: لا رجل أفضل منك وتكون محمولة على "ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر وليس هذا بالكثير فيها، والكثير فيها أن تنصب، فلما جوز فيها رفع اسمها ونصب خبرها لم تخرج عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة. وعلى مذهب "ليس" حمل سيويه:

فأنا ابن قيس لا براح^(٢)

وحذف الخبر كما يحذفه وهي ناصبة.

و(ما) في عملها إذا شبهت بليس أقوى من (لا) لأن "ما" إنما تدخل على مبتدأ وخبر وجعلت مثل "إن" في جواب اليمين. "إن" للإيجاب. "ما" للجد فتدخل على جميع ما تدخل عليه "إن" وليست "لا" كذلك.

وأصلها أن تكون ناصبة عاطفة. والرافعة منها محمولة على الناصبة فأجريت مجراها. وتدخل "لا" على المعارف والنكرات مكررة على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر ويكرر فأعيد الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك

(١) البيت في الشعر والشعراء ٢٤٥/١، وابن عيش ١٠٧/١، والأشؤني ١٨/٢.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

قولك: لا غلام عندي ولا جارية "ولا زيد في الدار ولا عمرو".

وهو جواب: أغلام عندك أم جارية؟ وأزيد في الدار أم عمرو؟ وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده أو أحدهما في الدار ولا يعرفه بعينه، فسأل ليعرف بعينه، وإن كان المسؤول يعرف ما سأل عنه قال: زيد. إن كان زيد أو عمرو إن كان عمرو، وإن لم يكن في الدار واحد منهما قال: لا زيد ولا عمرو. وإن لم يكن عنده غلام ولا جارية قال: "لا غلام عندي ولا جارية".

ولا يحسن أن تقول: لا زيد عندي.. من غير تكرير "لا" وذلك أن قولك: لا زيد عندي إنما هو جواب من قال: أزيد عندك؟ فكان حق الجواب أن يقول المجيب: نعم إن كان عنده. أو "لا" إن لم يكن عنده. ولا يزيد شيئاً على "لا" كما لا يزيد شيئاً على نعم. وإن كرر فهو جواب كلام لا يجوز في جوابه "لا" ولا "نعم" لأنه جواب قولك: أغلام عندك أم جارية؟ وهو سؤال موضوع على أن السائل قد علم أن أحدهما عنده وإنما سأل تعيينه، فإن كان الأمر كما اعتقد السائل في السؤال فالجواب أن يقال: غلام أو جارية، وإن لم يكن كما اعتقده السائل ولم يكن عنده واحد منهما قال: لا غلام عندي ولا جارية. فلذلك خالف التكرير الأفراد.

وقد أجاز الأفراد في الشعر وأنشد فيه

أن لا إلينا رجوعها^(١)

لأن المعنى الموجب منه لا يحتاج إلى تكرير لو قال: أنه إلينا رجوعها. لكان كلاماً حسناً، فدخلت "لا" وعملت الجحد ولم تغير لفظ الموجب. وستقف من ذلك بعد هذا اباب على ما يحسن فيه الرفع ولا تحتاج "لا" إلى إعادة.

وأما قوله: "لا هيثم للمطي" و"قضية ولا أبا حسر لها" و"لا أمية بالبلاد" فالمعنى الذي يذكر مثل هذا الكلام عند حضوره وكونه هو الذي سوغ فيه التنكير؛ وذلك لأن الكلام إنما يقال لإنسان كان يقوم بأمر من الأمور وله فيه كفاية وغناء فحضر ذلك الأمر ولم يوجد ذلك الإنسان، ولا من يقوم به مثل قيامه. ولو وجد من يقوم مقامه لم نطلب. فصار التقدير "لا مثل هيثم" ولا مثل أبي حسن" ولا مثل "أمية" ودخلت هذه الأسماء في

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

المعنى. وأريدوا به كما يقول القائل لمن يخاطبه:

"مثلك لا يتكلم بهذا" ومثلك لا يفعل القبيح".

وإنما تريد: أنت وأمثالك لا تفعلون مثل ذلك.

وإذا فصلت بين "لا" وما عملت فيه النصب أو الرفع مما ذكرنا بطل عملها

ورفعت ما بعدها بالابتداء. واحتجت إلى التكرير كقوله عز وجل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(١).

وقد يجوز في التكرير أن يكون الأول منهما منصوباً مبنياً مع "لا" والأخير مرفوعاً

كقولنا "لا رجل ولا غلام" ولا جارية في الدار ولا زيد".

وقد قرأ يعقوب الحضرمي.. ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:

١١٢] (هم) مرفوع محمول على موضع لا خوف.

وقد بُيِّنَ هذا في الباب الذي يتلو هذا الباب.

وأما قوله:

فرطن ولا رد لما بت فانقضى

فإنه يروى على ثلاثة أوجه: "ولكن بغوض" على تكثير الفعل مثل:

ضروب وشروب. وبغيض وهو اسم للذات كقولك: رجل بغيض" وليس بتكثير

الفعل. ويروى: ولكن تعوض، أن يقال عديم من العوض.

هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع

لأنه لا يجوز لـ (لا) أن تعمل في معرفة كما لا يجوز ذلك لـ (رب)، فمن

ذلك قولك: لا غلام لك ولا العباس.

فإن قلت: أحمله على "لا" فإنه ينبغي لك أن تقول: رب رجل لك والعباس،

وكذلك: لا غلام لك وأخوه.

فأما من قال: كل شاة وسخلتها بدرهم، فينبغي له أن يقول:

لا رجل لك وأخاه" لأنه كان قال: "لا رجل لك وأخاً له".

قال أبو سعيد: ما في هذا الباب بُيِّنَ مفهوم.

هذا باب ما إذا لحقته «لا» لم تغيره عن حاله التي كان

عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنها لحقت ما عمل فيه غيرها كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق

ولا يلزمك في هذا الباب تشية "لا" كما لا تشي "لا" في الأفعال التي هي بدل منها وذلك قولك: لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامة ولا مسرة ولا شللا ولا سقيا ولا بعيا ولا هنبيا ولا مريئا. صارت "لا" تبع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه "لا" لأنها أجوزت مجازاتها قبل أن تلحق "لا" ومثل ذلك "لا سلام عليك" ولم تغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق "لا"

وقال ابن جرير:

ونبتت جـ... وسكنا يسبني وعمرو بن عفوة لا سلام على عمرو^(١)

ولم تلزمك في ذا تشية "لا" كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه. وذلك لا سلم الله عليه، فدخلت ذا الباب تشي ما كان دعاء، كما دخلت على الفعل الذي هو من باب لا لفظه.

ومثل: "لا سلام على عمرو". "لا بدك السوء" لأنه معناه: لا ساءك الله.

ومما جرى مجرى الدعاء ما هو يطاق عند الحاجة بيشاشة نحو: كرامة ومسرة ونعمة عين... فدخلت "لا" على هذا كما دخلت على قوله: ولا أكرمك ولا أسرك. لا أنعمك عينا. ولو قبح دخولها هاهنا لفتح في الاسم كما قبح في لا ضاربا؛ لأنه لا يجوز "لا اضرب" في الأمر.

وقد دخلت "لا" في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله وذلك لوهم لا سواء

وإنما دخلت "لا" هاهنا: لأنها عافت ما ارتفعت عليه سواء ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء، فباز هذا كما جاز "لا ها الله ذا" حين عاقبت ولم يجز ذكر نوات.

وقالوا: لا نولك أن تفعل، لأنهم يقولون: "لا ينبغي أن تفعل كذا"

وكذا، وصار بدلا منه فدخل فيه ما دخل في "ينبغي" كما دخل في "لا سلام" ما دخل في "سلم".

واعلم أن "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء.

وذلك نحو قولك: "أَخَذْتُهُ بِلَا ذَنْبٍ" وأخذته بلا شيء وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد. والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد وأخذته بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل "غيراً" شيئاً أخذه يعتد به عليه، ومثل ذلك قولك للرجل: أجتتنا بغير شيء؟ أي رائقاً والرائق: الخالي.

ونقول إذا قللت الشيء أو صغرت أمره:
ما كان إلا كلا شيء وإنك ولا شيئاً سواء، ومن هذا النحو قول الشاعر وهو أبو الطفيل الغنوي:

تركتني حين لا مال أعيش به وحين جن زمان الناس أو كلباً^(١)
والرفع عربي على قوله:

"... .. حين لا مستصرخ"^(٢)

"... .. لا بِرَّاحٍ"^(٣)

والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت: "لا غلام" فهي أكثر من الرافعة التي هي بمعنى ليس.
قال الشاعر:

حَنَّتْ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ^(٤)

وأما قول جرير:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين^(٥)

(١) البيت في الخزانة ٩٠/٢، الأغاني ١٠٩/١٣.

(٢) جزء بيت من مشطور الرجز للعجاج، ديوانه ص ٤٥٩، وأمالى ابن السجري ٢٥٩/١. وضامه:

بي الجحيم حين لا مستصرخ

(٣) جزء سبق تخريجه.

(٤) نسب البيت للعجاج ولم يرد في ديوانه. في الخزانة ٤٥/٤، والمقتضب ٣٥٨/٤.

(٥) البيت في ديوانه ٥٨٦، والخزانة ٧٤/٤.

فإنما هو: "حين حين" و"لا" بمنزلة "ما" إذا ألغيت.

واعلم أنه قبيح أن تقول: "مررت برجل لا فارس حتى تقول: لا فارس ولا شجاع، ومثل ذلك: هذا زيد لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً؛ وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن يجعله ممن قال: أبرجل شجاع مررت أم بفارس؟ ولقوله: أفرس زيدا أم شجاع؟

وقد يجوز على ضعفه في الشعر، قال رجل من بني سلول:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حَيَّاكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ^(١)

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خيراً للأسماء نحو: زيد لا فارس ولا شجاع. واعلم أن "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله وهو حسان بن ثابت الأنصاري.

أَلَا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ^(٢)

وقال: في مثل: "أَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ؟"

ومن قال لا غلام ولا جارية. قال: لا غلام؟ وألا جارية؟

واعلم أن "لا" إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته.

ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر. وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلام لي؟ وألا ماء بارداً؟ ومن قال: لا ماء بارداً. قال: ألا ماء بارداً؟ ومن ذلك: ألا أبا لي؟ وألا غلاماً لي؟ وتقول: ألا غلامين وجاريتين لك كما تقول: لا غلامين وجاريتين لك. وتقول ألا ماء ولبناً؟ كما قلت: لا غلام وجارية لك تجريها مجرى "لا" ناصبة في جميع ما ذكرت لك.

وسألت الخليل عن قوله:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَسْدُلُ عَلَى مُحَصَّلَةٍ ثَبَّتِ^(٣)

(١) البيت في ابن يعيش ١١٢/٢، والأشوني ١٨/٢.

(٢) البيت في ديوانه ٢١٥، والمغني ٦٨/١.

(٣) قائل البيت عسرو بن قعاص، انظر: نوادر أبي زيد ٥٦، وابن يعيش ٥/٧، و٨٠/٩، الأشوني ٢/٢.

ويروى: محصلةً، فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك.

كأنه قال: ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً؟ وأما يونس فزعم أنه نَوْنٌ مضطراً وزعم أن قوله:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا حُلَّةً^(١)

على الاضطرار.

وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال: مذهب، ولا يجوز الرفع في هذا الموضع لأنه ليس بجواب لقوله: إذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع مغني ليس".

وتقول: "ألا ماء وعسلاً بارداً حلواً" لا يكون في الصفة إلا التنوين؛ لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء والحلاوة للعسل.

ومن قال: "لا غلام أفضل منك" لم يقل في: ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء: اللهم غلاماً ومعناه: "اللهم هب لي غلاماً".

قال أبو سعيد: ذكر سيبويه في أول هذا الباب أشياء دخلت عليها "لا" ولم تعمل فيها ولم يلزمها التكرير.

واعتمد على أن الأشياء التي دخلت عليها "لا" في هذا الباب مبنية على أفعال مضمرة وقد نصبتها. وأن الفعل إذا دخلت عليه "لا" لم يلزم تكرير "لا" بها وللأسئلة أن يسأل عن السبب الذي من أجله لم يلزم التكرير في الفعل كما لزم في الاسم.

قال أبو العباس: "الأفعال وقعت موقع الأسماء التكرات التي تنصبها "لا" وتبنى معها؛ لأن الأفعال في مواضع التكرات، فلذلك لم تحتج إلى تكرير "لا" ولم يجوز أن تبني مع "لا" لأنها ليست أسماء.

ولو قدرتها تقدير "لا رجل في الدار ولا غلام" لقلت: لا يقوم زيد ولا يقعد. وصارت جواباً لقوله: أيقوم زيد أم يقعد؟

والذي احتج به أبو العباس لا يصح على موضع أصحابنا لأنهم يقولون: عوامل

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

الأسماء لا تدخل على الأفعال.

والصحيح عندي: أن "لا" الواقعة على الفعل لا يلزمها التكرير؛ لأنها جواب يمين واليمين قد تقع على فعل واحد مجزوء. فلا يجب فيها تكرير "لا" ويمينك واقعة على شيء واحد.

ووجه آخر أيضاً: وهو أن لا أفعل. نقيض: "لأفعلن" كقولك: والله لأضربن زيداً نقيضه: لا أضرب زيداً.

فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى: لأضربن. لم يجب ضم فعل آخر إلى: لا أضرب.

وأيضاً فإن الفعل قد ينفي "بلم" و"لن" ولا يلزمها تكرير قولك: لم يقم زيد ولن يخرج أخوك ولا يلزمها تكرير و"لا" مثلها في أنها تنفي الفعل وإن كانت تختص بجواب تمنني.

فما كان من ذلك منصوباً فعلى إضمار فعل قد وقع عليه فنصبه، وما كان منه على جهة الخبر فدخل "لا" فيه كدخولها في اليمين كقولك ولا كرامة ولا مسرة، كأنه قال: لا أكرمك كرامة ولا أسرك مسرة.

وما كان منه دعاء فهو نقيض فعل الدعاء الذي يحتاج إلى تكرير، كقولك "لا شللاً ولا سقياً ولا رعياً". لأن "لا" دخلت على: شللاً وسقياً ورعياً الذي هو دعاء.

وما كان من ذلك مرفوعاً وفيه معنى الدعاء فهو بهذه المنزلة؛ لأن أصله الفعل ولا يلزمك فيه تثنية "لا" ولا تكريرها كقوله:

"لا سلام على عمرو" لأن معناه: لا سلم الله على عمرو ولا بك السوء، وسلام مبتدأ وعلى خبره وجاز الابتداء بنكرة؛ لأن معناه معنى فعل يدعى به.

وقوله: "لا بك السوء" "السوء" مبتدأ و"بك" خبره وأصله "بك السوء" ودخلت عليه "لا" لقلب معناه في الدعاء.

وقيل فيه وجه آخر: وهو أن يكون "بك" في صلة خبر محذوف، كأنه قال بك السوء واقع، وإنما جاء: سلام عليكم ﴿وَرَحِمْتُ اللَّهَ بِرَكَاتِهِ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(١) وما جرى مجراه على لفظ الخبر كما جاء: غفر الله لك ولعن الله فلاناً بلفظ الخبر ومعناه معنى الدعاء.

وقوله: ولو قبح دخولها هاهنا لقبح في الاسم؛ يعني لو قبح دخول "لا" في قولك: لا أكرمك ولا أسرك لقبح في قولك: ولا كرامة ولا مسرة؛ لأن هذا الاسم يعمل فيه الفعل كما قبح: لا ضربًا. إذا أردت: لا اضربْ يعني: دخول "لا" على فعل الأمر لا يجوز؛ لأن صيغة الأمر تجري مجرى الإيجاب. وصيغة النهي تجري مجرى الجحد.

ألا ترى أنا لو أدخلنا لام الأمر لم يجز أن تدخل معها "لا" التي للنهي ولا "لا" التي للجحد في الخبر. لا تقول: لا ليقم زيد؛ لأنك تصير أمرًا ناهيًا بحرف النفي، ودخول حرف الأمر كما لا تكون جاحدًا الشيء معترفًا به، و"لا" التي للخبر لا يصلح دخولها على الأمر فتكون أمرًا مُخبرًا وهذا لا يجوز.

وإنما تدخل "لا" التي في الخبر على فعل هو خبر؛ لأن الجحد والإيجاب هما خبران كقولك: أكرمك ولا أكرمك وأسرك ولا أسرك.

وقولهم: لا سواء إنما يتكلم به المتكلم عند ادعاء مدع لاثنين جرى ذكرهما أن أحدهما مثل الآخر؛ أي هما سواء فيقول المنكر لمن قال: لا سواء أي هما لا سواء. أو هذان لا سواء، فهذان مبتدأ "وسواء" خبره، ودخلت "لا" لمعنى الجحد واستجازوا حذف المبتدأ لأنهم جعلوا "لا" كافية من المبتدأ لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعض ادعاء التساوي في الشيعين.

وشبهه بجعل "ها" عوضًا عن واو القسم في: (لا ها الله ذا) وعوض "ها" من الواو أوكد؛ لأن المبتدأ المحذوف يجوز أن يؤتى به فيقال: هذان لا سواء، ولا يجوز أن يؤتى بالواو مع "ها" لأنهم قد غيروا لفظ الكلام في الأصل وترتيبه؛ لأن أصله لا والله هذا ما أقسم به، ثم قدموا "ها" وفصلوا بين حرفي التنبيه والإشارة: "ها" و"ذا" ولو لم تدخل "لا" لم تقل: سواء وأنت تعني: هما سواء.

وقولهم: لا نولك أن تفعل كذا هذا هو من التناول للشيء، وهم يريدون به الاختيار، فإذا قالوا: قولك أن تفعل كذا وكذا فمعناه: ينبغي لك أن تفعل كذا، والاختيار لك أن تفعل.

"ولا نولك أن تفعل" معناه: لا ينبغي لك أن تفعل، وقد يُوقع "قولك" على جميع فعله.

ألا ترى أن الأخذ قد يستعمل في جميع الأفعال حتى يقال: فلان لا يأخذ ولا يترك إلا بأمر فلان.

ويستعمل في موضع ضد الترك ولهذا صار: نولك بمعنى فعلك؛ لأن التناول بمعنى

الأخذ.

وقولك "أخذته بلا ذنب" وغضبت من لا شيء "لا" بمعنى "غير" واستعملت في معنى "غير" لما بينهما من الاشتراك في الجحد؛ لأن "غير" مسلوب عنها ما أضيفت إليه. فإذا قلت: مررت بغير صالح، فغير هو الذي مررت به و"صالح" لم تكرر به وقد سلب من (غَيْر) الصلاح الذي هو لما أضيف إليها.

فإذا قلت: أخذته بلا ذنب وغضبت من لا شيء فمعناه: أخذته بغير ذنب وغضبت من غير شيء "فغير" مخفوض بحرف الخفض الذي دخل. فإذا جعلت مكان "غير" "لا" فـ"لا" حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد "لا".

وعلى هذا: "ما كان إلا كلا شيء" أي: إلا كغير شيء وحين غير مال. ومعنى قوله: أخذته بغير ذنب: لا يراد به: أخذته بشيء هو غير ذنب، وكذلك جئت بغير شيء لا يراد به: جئت بشيء هو غير شيء. وإنما يراد به: جئت خاليًا من شيء معك. وهذا معنى قوله: رائقًا لأن الرائق: الخالي والتشاققه من راق الشراب أي صفا، كأنه جاء ولم يعقب به شيء سوى نفسه.

وقوله: "حين لا حين محن" "حين" منصوب "بلا" كقوله: لا مثل زيد ولا غلام رجل، وخبره محذوف وهي جملة. وحين الأولى مضاف إليها كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل وتقديره: لا حين محن لنا و"لنا" هو الخبر.

وأما: "حين لا حين" فحين الأولى مضاف إلى الثاني و"لا" فيها فصلت بين الخافض والمخفوض كفصلها في: "جئت بلا شيء" و"غضبت من لا شيء" كأنه قال: حين لا حين فيه هو ولعب. أو نحو ذلك من الإضمار، وهو قبل دخول "لا" تقديره: حين حين فيه هو ولعب.

وقوله: حياتك لا نفع، فهو عند سبويه ضعيف؛ لأنه لم يكرر على ما تقدم من حكم تكريرها وتثنيها.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: لا أرى بأسًا أن تقول: لا رجل في الدار، وتجعله جواب قوله: هل رجل في الدار، وجائز أن يكون لرجل واحد وجائز أن يكون في موضع جميع كما كان في "هل" كذلك.

ألا ترى أن قوله: لا جل في الدار لا يكون إلا في موضع جميع؛ لأنه جواب: هل من رجل في الدار؟ وقوله:

حياتك لا نفع.. من ذلك على غير ضرورة.

وأما البيت المنسوب إلى حسان بن ثابت في الكتاب الذي أوله:

ألا طعان ولا فرسان عادية^(١)

فذكر الجرمي أن البيت لعصام الزماني.

وقال أبو سعيد: في قولهم "ألا قماص بالعر" يضرب مثلاً للرجل العبي الذي لا

حراك به.

وإذا دخلت الألف قبل "لا" فلها مذهبان:

أحدهما: أن تكون استفهاماً أو عرضاً.

والآخر: أن تكون تمنياً.

فإذا كان استفهاماً كان لفظ ما بعد "إلا" وما يكون عطفاً عليه أو صفة له أو خبراً

له على ما كان عليه من قبل دخولها من الرفع والنصب والإضافة إلى اللام في التثنية وفي

"لا أبا لك" ونحوه.

وإن كان تمنياً فعلى مذهب سيبويه لا يجوز فيه الرفع على الصفة ولا على العطف

للذي يقول: لا غلام أفضل منك؛ لأنه يدخله معنى التمني وَيَصِيرُ مستغنياً كما استغنى

اللهم غلاماً، ومعناه معنى المفعول.

وعلى قول المازني أن الحروف الداخلة على "لا" لا تغير حكم اللفظ فيما بعد "لا"

ولها خبر مظهر أو مضمحل كما كان لفظها قبل دخول الألف والجملة يراد بها التمني كما

يراد بالاستفهام التقرير.

ألا ترى أنك تدخل في الاستفهام الذي يراد به التقرير الباء الزائدة التي لا تزداد إلا

في الجحد، ألا تسمع إلى قوله تعالى:

﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾^(٢).

فأدخل الباء وإنما دخلت الباء أولاً على خبر ليس قبل دخول ألف الاستفهام على

ما يجوز في الجحد من دخول الباء الزائدة، فدخلت ألف الاستفهام وأريد بالكلام كله

التقرير.

وأما ما يلي "لا" فلا خلاف بينهم أن اللفظ على ما كان عليه قبل "لا" من النصب

(١) صدر بيت سبق تخريجه

(٢) سورة القيامة، من الآية: ٤٠.

وبناء الاسم مع "إلا".

وقوله: ألا ماء وعسلاً باردًا حلواً فتسديره: ألا ماء باردًا وعسلاً حلواً. ولم يجز بناء "ماء" مع باردًا لفصل "عسل" بينهما، فوجب التنوين في "باردًا" من أجل ذلك.

هذا باب الاستثناء

"فحرف الاستثناء 'إلا' وما جاء من الأسماء فيه معنى 'إلا' وما جاء من الأفعال فيه معنى 'إلا' فلا يكون 'وليس' وما عد 'وخلًا' وما فيه ذلك من المعنى من حروف الإضافة وليس باسم 'فحاشا' 'وخلًا' في بعض اللغات. وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله الأجل للأول". قال أبو سعيد: هذه الحروف متصلة في الأبواب التي تأتي. وأنا أفسر كل واحد منها في موضعه إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما يكون استثناءً "بإلا"

اعلم أن "إلا" يكون الاسم بعدها على وجهين:--
فأحد الوجهين: ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق وكذلك "إلا" ولكنها تجيء لمعنى. كما تجيء "لا" لمعنى.
والوجه الآخر: أن يكون فيه الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام. كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذ قلت: "عشرون درهمًا".
فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه. وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد. وما لقيت إلا زيدًا. وما مررت إلا بزيد. تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد. وما لقيت زيدًا. وما مررت بزيد. ولكنك أدخلت "إلا" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها. فصارت هذه الأسماء مستثناة. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق "إلا". لأنها بعد "إلا" محمولة على ما يجز ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تدحق "إلا" ولم تستغل عنها قبل أن تلحق "إلا" لفعل بغيرها.

قال أبو سعيد: "إلا" أم حروف الاستثناء. والاستثناء: هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما. أو إدخالهما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما. وقسم سيويه الاسم الذي بعد "إلا" على وجهين:

أحدهما: أن لا يَتَغَيَّرَ عما كان عليه قبل دخولها.

والآخر: يتغير عما كان عليه قبل دخولها.

وأفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه "إلا" فلا تغيره عما كان عليه. وذلك كل ما كان فيه ما قبل "إلا" محتاجاً إلى ما بعده. وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد. وما لقيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، ثم جعل أبواباً يختلف فيها حكم الأسماء بعدها. وستقف على واحد واحد منها إن شاء الله.

قال أبو سعيد: وقد سمي هذا الباب استثناء ولم يذكر المستثنى منه. ولقائل أن يقول كيف جاز أن يستثنى الشيء من لا شيء؟

فيقال له: هذا. وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل فلا يخرج ذلك من معنى الاستثناء. كما أن الفعل إذا حذف فاعله وبني للمفعول فرفع به وقيل: ضُرب زيد. وقُتل عمرو. لم يخرج ذلك من أن يكن مفعولاً. لأنه قد أحاط العلم أن فِعْلاً وقع به من فاعل ثم حذف الفاعل واحتيج إلى بناء الفعل للمفعول فَرُفِعَ به... وكذلك لما حضر حرف الاستثناء الذي يدل على ما بعده يثبت له مَا يُنْفَى عن كل ما سواه لأنه لما قيل: "ما قام إلا زيد". فعلم أن القيام أثبت لزيد وحده ونفي عن غيره، وكان ذكر ما نفي عنه القيام وتركه في المعنى سواء.

بقي تصحيح اللفظ عند حذفه: وتصحيح اللفظ: ألا يعرى الفعل من فاعل. وليس في الكلام فاعل سوى ما بعد "إلا" فجعل فاعله.

فإن قال قائل: إذا كان الغرض إثبات الفعل لما بعد "إلا" فكأنه يكفي من ذلك أن يؤتى بفعل وفاعل فيقال: قام زيد وذهب عمرو ولا يؤتى بحرف الاستثناء؟

قيل له: في ذكر الاستثناء فائدتان:

أحدهما: إثبات الفعل لما بعد "إلا".

والأخرى: نفيه عن سواه.

لأن قولك: قام زيد "وذهب عمرو" ليس فيه دلالة على أن "غير" زيد "لم يقم وغير عمرو لم يذهب. والله أعلم.

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه

"وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو، وما رأيت أحداً إلا عمراً. جعلت المستثنى بدلاً من الأول فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد. وما

لقيت إلا زيدا، كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيد. فكأنك قلت: مررت بزيد.
فهذا وجه الكلام. أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما
أخرجت منه الأول. ومن ذلك قولك: "ما أتاني القوم إلا عمرو" وما فيها القوم إلا
زيد. وليس فيها القوم إلا أخوك. وما مررت بالقوم إلا أحيك، فالقوم هاهنا بمنزلة
أحد.

ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك. لأنه بمنزلة قوله أتاني القوم إلا أباك. فإنه
ينبغي له أن يقول: "ما فعلوه إلا قليلا منهم" وحدثني يرنس: أن أبا عمرو كان يقول:
الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة "أتاني القوم" لما جاز
أن تقول ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز أن تقول أتاني أحد، ولكن المستثنى في ذا
الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
شَهِدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(١) ولكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا
زيد؛ لأنه ذكر واحدا.

ومن ذلك أيضاً: "ما منهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد" وما منهم خير إلا
زيد، إذا كان زيد هو الخبر.
وتقول: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا
زيداً.

هذا هو وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: "ما رأيت
أحداً يقول ذلك إلا زيد" فعربي. قال عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي عيناً إلا كواكبها^(٢)

وكذلك: "ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيدا، وإن رفعت فجائز حسن. وكذا: ما
علمت أحداً يقول ذاك إلا زيدا، وإن شئت رفعت.

وإنما اختير النصب هاهنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه،
وأن لا يكون بدلا إلا من منفي، والمبدل منه منصوب منفي ومضمرة مرفوع. فأرادوا
أن يجعلوا المستثنى بدلا منه؛ لأنه هو المنفي وهذا وصف أو خبر.

(١) سورة النور، من الآية ٦.

(٢) البيت في ديوانه ١٩٤، والخزانة ١٢/٢، وفيه نسب إلى أحيحة بن الجلاح الأنصاري.

وقد تكلموا بالآخر؛ لأن معناه النفي، إذا كان وصفاً لمنفي، كما قالوا قد عرفت زيداً أبو من هو؟ لما ذكرت لك؛ لأن معناه معنى المستفهم عنه.

وقد يجوز ما أظن أحداً فيها إلا زيداً. ولا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيداً على قوله: "إلا كواكبها".

وتقول: ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيد، لا يكون في ذا إلا النصب؛ وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك. ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد. ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيداً.

والمعنى في الأول: أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيداً، ولكنك قلت: رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذاك فيما رأيت وفيما ظننت. ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت.

قال الخليل: ألا ترى أنك تقول: "ما رأيته يقول ذاك إلا زيد، وما أظنه يقوله إلا عمرو" فهذا يدل على أنك إنما انتحيت على القوم ولم ترد أن تجعل عبد الله موضع فعل كضربت وقتلت، ولكنه فعل بمنزلة "ليس" يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك.

وتقول: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد" لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلا زيد. وتقول: "قل رجل يقول ذاك إلا زيد" فليس زيد بدلاً من الرجل في أقل... ولكن قل رجل في موضع "أقل رجل" ومعناه كمعناه. وأقل رجل: مبتدأ مبني عليه. والمستثنى بدل منه. لأنك تدخله في شيء يخرج منه من سواه. وكذلك: أقل من يقول ذلك وقل من يقول ذلك، إذا جعلت "من" بمنزلة رجل.

حدثنا بذلك يونس عن العرب أنهم يجعلونه نكرة كما قال:
ربما تكره النفوس من الأُم — — — — — ر له فرجة كحلّ العقال^(١)
ويروى: تجزع النفوس فجعل "ما" نكرة.

قال أبو سعيد: الذي جعله سيبويه بدلاً في أول هذا الكتاب من قوله: ما أتاني أحد إلا زيد. وما مررت بأحد إلا عمرو، جعله الكسائي والفراء عطفاً.

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، ومعجم الأدباء ١/ ١٨٦، ومعجم الشعراء ٧٢.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: فكيف يكون بدلا والأول منفي وما بعد إلا موجب؟

فالجواب عما قاله أحمد بن يحيى: أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا: ما أتاني أحد. فالرافع "لأحد" هو "أتاني" أيضا فكل واحد من "أحد" و"زيد" يرتفع بـ "أتاني" إذا فرد به.

فإذا ذكرناهما جميعا فلا بد من أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل؛ لأنه يتصل به. ويكون الثاني تابعا له. كما يتبعه إذا قلنا: جاءني أخوك زيد. لا يقال: زيد فاعل؛ لأن أخوك باتصاله بالفعل صار فاعلا، وزيد بدل منه، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البديل؛ لأن مذهب البديل في ذلك أن تقدر الأول في تقدير ما لم يذكر. والثاني في موضعه الذي رتب فيه.

فإن كان الفعل الذي ارتفع به الأول إذا لم يذكر الأول عمل في الثاني في موضعه الذي رتب فيه علمنا متى ذكر أن الثاني بدل منه؛ لأن الفاعل لا يكون أكثر من واحد. وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأول موجبا والثاني منفيا.

فأما العطف: فجاءني زيد لا عمرو. ومررت بزيد لا عمرو، فالأول موجب والثاني منفيا، واختلفا في النفي والإيجاب لدخول "لا" بينهما وأحدهما معطوف على الآخر. وتقول في الصفة: "مررت برجل لا كريم ولا سيب" "فكريم" خفض لأنه صفة لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي، وقد يجوز النصب فيما يختار فيه البديل. كقولك: ما أتاني أحد إلا زيدا. وما مررت بأحد إلا زيدا.

وإنما اختيار البديل؛ لأن البديل والاستثناء في المعنى واحد. وفي البديل فضل موافقة ما قبل "إلا" لما بعدها في اللفظ، ويقويه أيضا: إجماع القراء والمصاحف على: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(١) إلا أهل الشام ومصحفهم. فإنهم قرأوا: "إلا قليلا منهم" وكذلك هو في مصحفهم وقرأ القراء ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢).

وحكى سيويه عن من لم يسمعه من النحويين: أن المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه البديل، ولم يكن غير النصب كقولك: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة: "أتاني القوم لا أباك".

(١) سورة النساء، من الآية ٦٦.

(٢) سورة النور، من الآية ٦.

والقول الذي ذهب إليه سيويه هو الصحيح وشاهده القرآن والقياس.
فأما القرآن فقوله عز وجل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] فرفع.
وفعلوه يقع في الإيجاب، وأما القياس: فإنه قد أحاط العلم أنا إذا قلنا: "ما أتاني أحد" فقد
دخل فيه القوم وغيرهم. فإنما ذكرنا في بعض ما اشتمل عليه أحد مما يستثنى بعضه.
وقد احتج عليهم سيويه ببعض ما ذكرناه. وبأن قال: كان ينبغي لمن قال ذلك أن
يقول: "ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد".

والصواب: نصب زيد. "ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً". لأنك لما قلت: ما
أتاني أحد إلا قد قال ذاك، صار الكلام موجباً لما استثنى من المنفي. وكأنه قال: كلهم
قالوا ذاك. فاستثنى "زيداً" من شيء موجب في الحكم فنصب. وإنما ذكر هذا لأنه ألزم
القائل بما ذكر من جواز "ما أتاني أحد إلا زيد" ومنع: "ما أتاني القوم إلا زيداً" بأن قال:
إن كان وجوب النصب لأن الذي قبل "إلا" جمع فقد قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ
إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فرفع بعد الجمع.

وإن كان جواز الرفع والبدل لأن الذي قبل "إلا" واحد فينبغي أن يجيزوا الرفع في
قولهم: ما أتاني أحد إلا قال ذاك إلا زيد" والواجب فيه النصب.
وإنما ألجأهم سيويه إلى أن يقولوا: إن الذي يوجب البدل أن يكون ما قبل "إلا"
منفياً فقط، جمعاً كان أو واحداً.

وذكر سيويه في النفي ما يكون له اسم ظاهر واسم مكني متعلقان بعاملين مختلفين.
فيجوز البدل من أي الاسمين شئت، ولم يجز في بعضه البدل إلا من أحد الاسمين دون
الآخر.

فأما الذي يجوز فيه البدل من أي الاسمين شئت فهو الذي كل واحد من عاملي
الاسمين محوود في المعنى.

وأما الذي لا يكون البدل إلا من أحد الاسمين فهو الذي عامل أحد الاسمين محوود
وعامل الآخر غير محوود، فتبدل من الاسم الذي عامله محوود دون الآخر.

فمما يبدل من الاسمين فيه قوله: ما منهم أحد اتخذت عنده يدًا إلا زيد "ويجوز
خفض "زيد" فرفعه على أن تبدل من "أحد" وخفضه على أن تبدله من الهاء في عنده؛ لأن
المعنى: ما اتخذت عند أحد يدًا إلا زيد.

وكذلك: كل مبتدأ دخل عليه حرف الجحد ثم وقع على ضميره شيء من خبره
كان لك أن تبدل منه أو من ضميره كقولك: "ما أحد منهم ضربته إلا زيدٌ وإلا زيداً" وما

أحد منهم مررت به إلا زيدٌ وإلا زيدًا "لأن المرور في المعنى مجحود ومعناه: ما مررت بأحد منهم إلا زيدًا".

وتقول: "ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا" على البديل من "أحد" وهو أجود. ويجوز الرفع على البديل من الضمير الذي في "يقول".

و"رأيت" بمعنى: علمت. وإنما دخل على مبتدئ وخبر وما كان من أفعال الظن والعلم الذي يقع على مفعولين، فالمعتمد بالنفي والإثبات هو المفعول الثاني. فصار كأنه قال ما يقول ذاك أحدٌ فيما رأيت إلا زيدٌ "وأحد" بمنزلة الضمير الذي في "يقول" حين قلت "ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا" وفوله:

في ليلة لا نرى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها^(١)

الشاهد فيه: أنه أبدل "كواكبها" من الضمير في 'يحكي' لأن أحدًا كأنه مبتدأ وإن وقعت عليه الرؤية وهي رؤية القلب، وكأنه قال: لا يحكي علينا أحد إلا كواكبها. وقد عرفت أن ما وقع على ضمير الاسم المبتدأ المجحود وخبره. بمنزلة المجحود. وما وقع على المبتدئ والخبر من أفعال الظن والعلم لا يخرجه عن ذلك الحكم. والاختيار أن يكون البديل من الاسم الأول الذي وقع عليه حرف النفي؛ لأن البديل منه محمول على اللفظ. والآخر محمول على المعنى. والحمل على اللفظ هو الظاهر من الكلام.

ومن ذلك: ما أظن أحدًا فيها إلا زيدًا، هو الأجود؛ لأنه بدل من اللفظ. ويجوز: إلا زيدٌ بالرفع بدل من الضمير في "فيها"؛ لأن معناه: استقر". وفي "استقر" ضمير فاعل. والبديل منه هو المقصود بالنفي. وهو ضمير "أحد" الذي وقع عليه الظن. وأحد في معنى مبتدئ؛ لأن الظن قد يُلغى.

ومما قوى سبويه به البديل من الاسمين في أفعال الظن والعلم في النفي أنك تقول ما رأيته يقول ذاك إلا زيد، وما أظنه يقوله إلا عمرو.

وذلك أن الهاء ضمير الأمر والشأن. ورأيت بمعنى علمت، والاعتماد على ما بعد رأيته وأظنه فكأنه قال: ما يقول ذاك زيد فهذا يدل على جواز البديل من الضمير الذي في "يقول" من قوله: "ما ظننت أحدًا يقول ذاك إلا زيد".

وأما ما لا يبدل إلا من اسم واحد وقع عليه لفظ النفي فقولك: ما ضربت أحدًا

(١) البيت سبق تخريجه.

يقول ذاك إلا زيدًا، لا يكون فيه إلا النصب؛ لأن الضرب هو المنفي في المعنى والقول ليس بمنفي... ألا ترى أنك تقول: "ما أوذي أحدًا يوحد الله تعالى" وقد علم أنه لم يقصد إلى نفي من يوحد الله. وإنما نفي أداة لهم، فلم يجز البديل إلا من "أحد" لأنه هو الذي وقع به الفعل المنفي وهو الأذى.

وقوله: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد" لا يصح البديل من لفظه؛ لأننا إن أبدلنا "زيدًا" من "أقل رجل" لطرحنه في التقدير فبقي: "يقول ذاك إلا زيد" وهذا لا يصح ولكننا نرده إلى معناه ونفصله بما يصح معه البديل. "وأقل" ينصرف على معنيين.

أحدهما: النفي العام.

والآخر: ضد الكثرة.

فإذا أريد النفي العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلا زيد. كما تقول: "ما أحد يقول ذاك غلا زيد".

وإن أريد به ضد الكثرة فتقديره: "ما يقول ذاك كثير إلا زيد" ومعناها يؤول إلى شيء واحد؛ لأنه إذا أبدل زيدًا في الاستثناء فقد أبطل الذي قبله، فكأنه يقول: "ما يقول ذاك إلا زيد، ألا ترى أنه إذا قال: "ما أتاني القوم إلا زيد" فكأنه قال: ما أتاني أحد منهم إلا زيد.

وقوله وكذلك "أقل من" "وقل من" إذا جعلت من نكرة بمنزلة "رجل" فإن "من" إذا كانت بمنزلة "رجل" لزمته الصفة، فإذا قلت: أقل من يقول ذاك، صار يقول ذاك "صفة لمن" ويبقى "أقل" بلا خبر. وإذا قلت: أقل رجل يقول ذاك "فرجل" غير محتاج إلى صفة. "ويقول ذاك" خبر "أقل". و"زيد" بدل من "أقل" كما ذكرنا.

وأقل من يقول ذاك، لم يتم به الكلام، وتسامه في قولك: "إلا زيد" فيصير بمنزلة "ما أخوك إلا زيد".

وأما "قول من يقول ذاك" فهذا كلام تام؛ لأنه فعل وفاعل.

فإن قال قائل: لم أبدلت العرب من المنفي ولم تبدل من الموجب فيقال: أتاني القوم إلا زيد؟

قيل له: لأن المنفي يصح حذف الاسم المبدل منه قبل "إلا" ولا يصح ذلك في الموجب. لا يقال: أتاني إلا زيد. وإنما جاز: ما أتاني إلا زيد.. ولم يجز "أتاني إلا زيد" لأن النفي الذي قبل إلا قد وقع على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادة. ولا يجوز إثبات ما يتضاد.

فإذا قلنا: "ما أتاني إلا زيد" فكأنك قلت: ما أتاني رجلٌ وحده ولا رجلان مجتمعون ولا متفرقون، فإذا ثبتنا على هذا الحد قلنا تاني إلا زيد. فقد أوجبت إتيان الناس كلهم على هذه الأحوال المتضادة، وذلك لا يجوز ولا يقصد.

وبذلك على الفرق بينهما: أنك تقول: "ما زيد إلا قائم" فتنتفي عنه القعود والاضطجاع. ولا تقول: زيد إلا قائم، فتوجب له حال إلا القيام. وهذا محال لاجتماع القعود والاضطجاع فيما توجه به له، فتأمل ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم

ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب

وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيد و"ما رأيت من أحد إلا زيداً" فإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول: "ما أتاني إلا من زيد".

فلما كان كذلك حمّله على الموضع فجعله بدلاً منه، فكأنك قلت: ما أتاني أحد إلا فلاناً، لأن معنى "ما أتاني أحد" و"ما أتاني من أحدٍ واحد. ولكن من دخلت هاهنا تركيزاً كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام وفي: "ما أنت بفاعل" و"لست بفاعل".

ومثل ذلك: "ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به" من قبل أن "بشيء" في موضع رفع في لغة بني تميم.

فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به، استبدت اللغتان وصارت "ما" على أقيس اللغتين. لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبا به.

وتقول: لست بشيء إلا شيئاً لا يعبا به كأنك قلت: لست شيئاً لا يعبا به. والباء هاهنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا بني لبني لستما بيدٍ إلا يدًا لست لها عَصْدُ^(١)

(١) البيت لأوس بن حجر، والرواية في ديوانه ص ٤: أبني لبني. وانظر: ابن عيش ٩٠/٢، والمقتضب ٤٢١، ٤.

ومما أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحد فيها إلا عبد الله، فـ"لا أحد" في موضع اسم مبتدأ وهي هاهنا بمنزلة "من أحد" في: "ما أتاني.....".
 ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد، من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على "من" في ذا الموضع، كما تقول: لا أحد فيها لا زيد ولا عمرو؛ لأن المعرفة لا تحمل على "لا". وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله: هل من أحد أو هل أذاك من أحد.

وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، إذا بنيت "رأيته" على الأول كأنك قلت: لا أحد مرئي. وإن جعلت "رأيته" صفة فكذلك كأنك قلت: لا أحد مرئيًا. وتقول: ما فيها إلا زيد. وما علمت أن فيها إلا زيدًا، فإن قلبته فجعلته بلا "أن" و"ما" في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز؛ لأنهما ليستا بفعالين. فيحتمل قلبهما. كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير. ولم يجز ما أنت إلا ذاهبًا ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسنًا. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنها ما قد مضى.

وتقول: "إن أحدًا لا يقول ذاك" وهو ضعيف خبيث؛ لأن "أحدًا" لا يستعمل في الواجب. وإنما نفيت بعد ما أوجبت، ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي كما جاز في كلامهم "قد عرفت زيدًا أبو من هو" حيث كان معناه: أبو من زيد.

فمن أجاز هذا قال: "إن أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا" كما أنه يقول على الجواب: "رأيت أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا". يصير هذا بمنزلة: ما أعلم أن أحدًا يقول ذاك. كما صار هذا بمنزلة: ما رأيت... حيث دخله معنى النفي.

وإن شئت قلت: إلا زيدًا، فحملته على "يقول" كما جاز:

يحكي علينا إلا كواكبها^(١)

كقولك: لا أحد فيها إلا زيد. وأقل رجل رأيته إلا عمرو؛ لأن هذا الموضع إنما ابتدئ مع معنى النفي، وهذا موضع إيجاب، وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر فجاز الاستثناء أن يكون بدلا من الابتداء حين وقع منفيًا. ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولا لو لم تقل: أقل رجل ولا: قل رجل؛ لأن الاستثناء لا بد له هاهنا من النفي ويجوز أن يُحمل على إن هنا. حيث صارت "أحد" كأنها منفية.

قال أبو سعيد: ما كان من الحروف بخص بالجد فلا يجوز دخوله على الموجب
: لا تعليق الموجب به.

فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيد لم يجز خفض زيد- لأن خفضه بمن، ولا يجوز
دخول "من" هذه على الموجب ولا تعليق للموجب بها. وإنما دخلت في النفي على نكرة
نقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس.

ولو كانت "من" التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد "إلا" بها.
كقولك ما أخذت من أحد إلا زيد. لأن "من" إذا كانت في صلة الأخذ دخلت على
المنفي والموجب.

ومثل الأول: "ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به" لأن هذه الباء لا تدخل إلا على
منفي لتأكيد الجحد، ولا يجوز: "ما أنت بشيء إلا شيء" لأن ما بعد "إلا" موجب إذا
كان قبله جحد

فإذا كانت الباء في صلة شيء يستوي فيه المنفي والموجب جاز حمل ما بعد "إلا"
عليها كقولك: ما مررت بأحد إلا زيد، وإذا لم يجز حمه على الخافض فيما ذكرنا حمل
على موضعه، ولو لم يكن الخافض. تقول: "ما أتاني من أحد إلا زيد" و"ما أنت بشيء إلا
شيء لا يعبا به". لأن "من" لو لم تدخل لقلت: ما أتاني أحد إلا زيد. وكذلك: ما أنت
شيئاً إلا شيء لا يعبا به. وتقول: وما كان زيد بـغلام إلا غلاماً صالحاً.

ولو حذف الاسم المستثنى منه من الأول لقلت: "ما أتاني إلا زيد" و"ما أنت إلا
شيء لا يعبا به" و"لست إلا شيئاً لا يعبا به"، وما كان زيد إلا غلاماً صالحاً.

وقال الكوفيون: يجوز فيما بعد "إلا" الخفض في النكرة ولا يجوز في المعرفة.
فأجازوا: ما أتاني من أحد إلا رجل، وما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به. ولم يجيزوا: إلا
زيد. ولم يجيزوا: ما أنت بشيء إلا الشيء التافه.

والحجة عليهم ما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذين الموضعين إنما دخلت
من أجل النفي، فإنه لا يتعلق بالموجب وما بعد إلا موجب.

وقد أقروا بأن المعرفة بعد "إلا" في ذلك لا تحفض وما أقروا به من ذلك حجة
عليهم، فيما أنكروا إذ لا فرق بينهما.

وكذلك قوله: "لا إله إلا الله". و"لا أحد فيها إلا زيد" لا يجوز حمل ما بعد "إلا"
على النصب الذي توجبه "لا" النافية. لأن "لا" إنما تعمل في منفي وما بعد "إلا" موجب
وليس بصفة له ولا عطف عليه فيتبعه في لفظه.

ويجوز أن تقول: لا أحدٌ فيها إلا زيدًا؛ لأن الكلام قبل "إلا" تام لو اقتصر عليه.
وقوله: ما علمت أن فيها إلا زيدًا؛ إنما جاز ذلك لأنك تقول: ما علمت أن فيها زيدًا. بمعنى واحد. فمن حيث جاز: ما علمت فيها إلا زيدًا جاز ما علمت أن فيها إلا زيدًا. لأن "أن" للتوكيد والنصب لزيد في "ما علمت فيها إلا زيدًا" علمت. و"في ما علمت أن فيها إلا زيدًا" أن.

ولو قلت: ما علمت أن إلا زيدًا فيها، لم يجز. وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: إلا زيدًا قام القوم.
وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف "إلا".
وقد فرع النحويون على ذلك مسائل، فقالوا:

كيف إلا زيدًا إختوتك. جيد.

وأين إلا زيدًا إختوتك. جيد.

ومن إلا زيدًا إختوتك. جيد.

ولو قلت: "هل إلا زيدًا عندك أحد." و"ما إلا زيدًا عندك أحد: كان خطأ.
والفرق بينهما: أن "أين" و"كيف" و"من" أخبار ينعقد الكلام بها. و"هل" و"ما" لا ينعقد بهما شيء، وإسقاطهما لا يبطل الكلام.

ولو قلت: هل عندك إلا زيدًا أحد. وما عندك إلا زيدًا أحد. جاز لأن "عندك" خبر. "فإن" بمنزلة "هل" و"ما" لا يجوز أن يليها حرف الاستثناء.

وقوله: إن أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا "هو كلام قبيح. كان القياس فيه أن لا يجوز لأن "إن" للإيجاب و"أحد" لغير الإيجاب. ولكنهم أجازوه للنفي الذي بعده لما كان معنى الكلام يؤول إلى المنفي.

ومثله: "قد عرفت زيدًا أبو من هو" أَبْطَلَ عمل "عرفت" في "زيد" وليس قبله حرف استفهام للاستفهام الذي بعده.

وكذلك وقع "أحد" في موضع إيجاب للجمد الذي أتى بعده في قولك: إن أحد لا يقول ذاك، فيصير كأنك قلت: ما أحد يقول ذاك.

فإذا نصبت "زيدًا" بعد "إلا" فنصبه محمول على "إن" لأنها لما عملت في "أحد" صارت كأنها حرف جحد بعده فعل مجحود، نحو: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا.
ويجوز رفعه حملا على الضمير الذي في "يقول ذاك" كما جاز الرفع في قولك: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا وإلا زيدًا.

وقوله: 'يُصير هذا'. يعني: يصير: إن أحداً لا يقول هذا، ما أعلم أن أحد يقول ذلك. كما صار هذا، يعني: كما صار: رأيت.. حيث دخله معنى النفي.

وقوله: فليس هذا في القوة كقولك: لا أحد إلا زيد 'وأقل رجل رأيته إلا عمرو' يعني ليس قولك 'إن أحد لا يقول ذلك' في القوة كقولك: 'لا أحد' و'أقل رجل'؛ لأن هذا الموضع إنما ابتدء به مع معنى النفي - يعني: لا أحد وأقل رجل، ابتدء بالنفي - هذا موضع إيجاب، يعني: إن أحداً لا يقول ذلك.

وقوله: 'فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء'، يعني: فجاز في 'لا أحد إلا زيداً' وأقل رجل رأيته إلا عمرو، والبدل من الابتداء. لأن 'لا أحد' في موضع اسم مبتدأ.

وقوله: 'لا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم تقل: أقل رجل. و'لا رجل' يعني لا نقول: 'إلا زيد أقل رجل رأيته'. ولا تقول 'إلا زيداً لا رجل في الدار'. لأنه لا بد له من أن يتقدمه نفي فيجوز من أجله البدل. والكلام المتقدم 'لا أحد إلا زيد' وأعاده هنا. 'ولا رجل' وهو يعني المثال الذي قدمه في لا أحد إلا زيد 'وأقل رجل رأيته إلا عمرو' المعنى واحد.

وقوله: وجاز أن تحمل على 'أن' 'هنا' يعني في قوله: إن أحداً لا يقول ذلك إلا زيداً' و'ما علمت أن أحداً يقول ذلك إلا زيداً' تحمل 'زيداً' في النصب على 'أن' في النصب وتَجْعَل 'إن' و'أن' بمنزلة فعل نفي نصب زيداً بعد 'إلا' كقولك: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً.

والله أعلم.

هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

حدثنا يونس وعيسى بذلك جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيداً. وما أتاني أحد إلا زيداً.

وعلى هذا: 'ما رأيت أحداً إلا زيداً' فنصب زيداً على غير 'رأيت' وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً فيما عمل في الأول.

والدليل على ذلك: أنه يجيء على معنى 'ولكن زيداً' ولا أعني زيداً، وعمل فيه ما قبله كما عمل 'العشرين' في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً.

ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان (والله) مالا إلا أنه شقي فإنه لا يكون أبداً على: 'إن لفلان' وهو في موضع نصب وحاء على معنى: ولكنه شقي.

قال أبو سعيد: اختلف النحويون في الناصب للمستثنى في قولنا: أتاني القوم إلا زيدًا، فأما ما قاله سيبويه في أبواب من الاستثناء أنه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذا قلت "عشرون درهمًا". وقد قال في هذا الباب: "وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلا زيدًا. تنصب "زيدًا" على غير رأيت، وبعده: والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى ولكن زيدًا ولا أعني زيدًا. وكذلك في آخر هذا الباب: "إن لفلان مالا إلا أنه شقي" فإنه لا يكون أبدًا على: إن لفلان. وهو في موضع نصب وجاء على معنى "ولكنه شقي". وقد كشف سيبويه ذلك بآيتين مما تقدم. وهو قوله في باب "غير": "ولو جاز أن تقول أتاني القوم زيدًا تريد الاستثناء ولا تذكر "إلا" لما كان نصبًا".

قال أبو سعيد: والذي يوجب القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدًا بالفعل الذي قبل "إلا". وذلك: أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به. على اختلاف وجوه المنصوبات به وكل منصوب به. فمن ذلك المفعول الصحيح كقولك: "ضربت زيدًا، والمصدر، والظرف من الزمان والمكان، والحال. وكذلك تنصب المفعولات التي حذفت منها حروف الجر فوصل إليها الفعل. والاسم الذي ينتصب بعده على التمييز كقولك: "تفقات شحمًا". وتماثلت غيظًا" و"اشتعل الرأس شيبًا".

ومنها: ما تنصب ما بعدها بتوسط حرف بينهما كقولهم: ما صنعت وأباك، و"استوى الماء والخشبة".

فلما كان "أتاني" قد ارتفع به فاعله وهم: "القوم" وكان ما بعد "إلا" متعلقًا به انتصب.

وتعلقه به: أن أتاني ذكر بعده "القوم" المرتفعون به. وذكر بعد "إلا" الاسم المنصوب، ليعلم اختلاف حال تعلقهما به.

وكقولك: رأيت زيدًا لا عمرًا، قد تعلق حال "زيد" و"عمر" برأيت على اختلاف أحوالهما في التعلق به.

وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: "استثنى" ويجعلان "إلا" نائبة عن "استثنى" وكأنه قال: أتاني القوم استثنى زيدًا، وهذا غير صحيح لأننا نقول: أتاني القوم غير زيد فننصب غير، ولا يجوز أن نقول: استثنى غير زيد، وليس قبل "غير" حرف تقيمه مقام الناصب له وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد له إذا كان منصوبًا من ناصب. فالفعل هو الناصب، وناصب "غير" هو الناصب لما بعد "إلا".

وذكر الفراء عن البصريين أنهم قالوا: نصبنا المستثنى بإضمار فعل معناه لا أعني زيدا.

وأظنه أراد ما قاله سيبويه في الموضع الذي حكينا فيه عنه من هذا الباب "ولكن زيدا. ولا أعني زيدا".

قال أبو سعيد: هذا تفسير لمعنى الاستثناء وليس بتحقيق للنصب له. وناقضهم الفراء على الذي حكاه عنهم. ولم يتشاغل به لأنه ظن ظنه بهم.

وأما قول سيبويه عقيب قوله "وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيدا فننصب زيدا على غير رأيت" فإنما يريد: فتنصب زيدا على غير البديل ولكن على الاستثناء كما تستثني من "أتاني القوم إلا زيدا".

فإذا قلنا: "ما رأيت أحداً إلا زيدا، فنصب (زيد) على وجهين:

أحدهما: أن تجعله بدلاً من "أحد".

والآخر: أن تنصبه على الاستثناء.

والعامل للنصب في الوجهين هو: رأيت.

ومثله مما ينصب على معنيين وتقديرين مختلفين قولك: "صمت اليوم" نصبت اليوم

على وجهين:

على الظرف، وعلى أنه مفعول على سعة الكلام.

والعامل فيه "صمت" في الوجهين جميعاً.

ومعنى نصبه على الظرف أن تقدر فيه "في" وإن حذف كأنه قال: صمت في اليوم.

ومعنى نصبه على سعة الكلام: أن تقدر "في" ويكون وصول "صمت" إلى "اليوم"

كوصول "ضربت" إلى زيد.

وقال الكوفيون في ذلك قولين مختلفين

أما الكسائي: فيما حكى عنه فقال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا

أد، زيدا لم يقم.

وقد رده الفراء بأن قال: "لو كان هذا النصب بأنه لم بفعل لكان مع "لا" أوجب

في قولك: "قام زيد لا عمرو".

قال أبو سعيد: ولا يلزم الكسائي ما ألزمه الفراء على ظاهر الكلام؛ لأن الكسائي

احتج بظهور عامل ناصب بعد "إلا" فحمل "زيداً" على ذلك الناصب وهو "أن" في قوله:

إلا أن زيدا لم يقم "فإذا قلت: قام زيد لا عمرو" لم تقل: قام زيد لا أن عمراً لم يقم.

والذي يفسد به قول الكسائي: أن "أن" إذا وقعت بعد "إلا" فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه. فلو قيل: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقيم.

فلأن موضع من الإعراب وهو نصب وعامله هو العامل في "زيدًا" إذا نُصب. فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع "أن".

وقال بعض النحويين: قول الكسائي يَرْجَع إلى قول سيبويه وأن قوله: "وتقدير إلا أن زيدًا لم يقيم" تقدير لمعنى الكلام لا لعامله.

وحكي عن الكسائي أنه شبه المستثنى بالمفعول وجعله خارجًا من الوصف، وجعل خروجه من الوصف بأن قال: "لم يفعل كما فعلوا". وهذا نحو قوله في المفعول المنصوب بالفعل.

وقال الفراء: "إلا" أخذت من حرفين: "إن" التي تنصب الأسماء ضُمّت إليها "لا" ثم خففت فأدغمت النون في اللام فصارت إلا، فأعملوها فيما بعدها عملين: عمل "إن" فنصبوها. وعمل "لا" فجعلوها عطفًا. وشبهها بحتى، حين ضارعت حرفين أجروها في العمل مجراهما. فحفظوا بها: لأنها بتأويل "إلى" وجعلوها كالعطف: لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد حروف العطف إذا قلت: ضربت القوم حتى زيد". أي حتى انتهيت إلى زيد.

وحتى زيدًا، أي حتى ضربت زيدًا.

وشبهها أيضًا "بلولا" لأنها "لو" و"لا" ركبنا وجعلنا حرفًا واحدًا.

قال أبو سعيد: والذي قاله الفراء فاسد. لأنه خلاف بينهم في أن يقال "ما قام إلا زيد" فيُرفع ولا شيء قبله فيعطف عليه. ولا هو منصوب فيحمل على "أن" فبطل أثر الحرفين جميعًا في هذا الموضع.

وأما تشبيهه إياها "بحتى" فبعيد. لأن "حتى" حرف واحد ليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين. وإنما هو حرف واحد يتأول فيه تأويل حرفين في حالين. فإن ذهب به مذهب الحرف الجار فكأنه الحرف الجار لا يتوهم غيره. وإن ذهب به مذهب حرف العطف فكأنه حرف العطف لا يتوهم به غيره. و"إلا" عنده "إن" و"لا" منطوق بهما وكل واحد منهما يعمل عمله مفردًا لو لم يكن معه الآخر.

ويقال للمحتج عنه: إذا كان كل واحد منهما يعمل عمله مفردًا فينبغي ألا يبطل عمله ألبته. لأن "لا" إذا كانت للعطف مفردة لم يبطل العطف بها. و"إن" إذا كانت ناصبة

مفردة لم يطل النصب بها. وهو لم يجعل "إلا" كذلك. لأنه إذا اعتمد على أحد الحرفين ظل عمل الآخر وهو حاضرٌ منطوق به. يس بمستنكر عندنا ولا عند غيرنا أن يركب حرفان فيبطل معنى كل واحد منهما مفردًا.

ويحدث معنى ثالث كقولك في حروف التحضيض: لولا ضربت زيدًا و"ألا ضربت زيدا" و"لولا" و"لوما" إذا كن للتحضيض رقد بطل من "هلا" معنى "هل" ومعنى "لا". وكذلك سائر الحروف إذا فصلت.

وقد قال بعض النحويين: إن هذا القول قال له صاحبه ليخالف مذهب النحويين إلى قول ينسب إليه.

ونحن متى قلنا: إن "إلا" بكمال حروفها موضوعة لمعناها كوضع "حتى" بكمال حروفها لمعناها كنا متمسكين بظاهر لفظها وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى. والذي يزعم أن بعض هذه الحروف منفصل من بعض فهو يدعي ما يحتاج إلى رهان عليه.

وقول سيبويه: "ومثله في الانقطاع من أوله: إن للبلان مالا إلا أنه شقي". يعني: بالانقطاع من أوله: أنه ليس ببدل منه؛ لأنه ذكر "ما مررت بأحد إلا زيدًا" وما بعده مما ينصبه بالاستثناء ولم يحمله على ما قبل "إلا" من طريق البدل. وكذلك لم يحمل "أنه شقي" على البدل مما قبله. لا سبيل إلى البدل فيه. لأن ما قبل "إلا" موجب. ولما كان حرف الاستثناء فيه مخالفة ما قبله لما بعده بالنفي والإيجاب فإذا كان ما قبله موجبًا كان ما بعده منفياً كقولك:

"أتاني القوم إلا زيدًا" أوجبت الإتيان للقوم ونفيه عن "زيد" وإن كان ما قبله منفياً كان ما بعده موجبًا كقولك:

"ما قام القوم إلا زيد" نفيت القيام عن القوم وأوجبته لزيد، وفي "لكن" معنى الاستثناء وذلك أنها للاستدراك فإن كان ما قبلها منفياً كان ما بعدها موجبًا مستدركًا له ما نفي عما قبلها نحو قولك: ما قام عمرو لكن زيد. وما خرج القوم لكن أخوك. أثبت ما بعد "لكن" ما نفيت عما قبلها.

ونقول: خرج عمرو لكن زيد لم يخرج. وخرج القوم لكن أخوك لم يخرج، غير أن ما بعد "لكن" في الأكثر من الكلام غير الذي قبلها كقولنا: ما قام زيد لكن عمرو.

وقد يكون الذي بعدها جزءًا من الذي قبلها لقولك: ما قام القوم لكن زيدًا و"زيد" بعض القوم. فإذا كان ذلك في الاستثناء، وكان الذي بعد "إلا" جزءًا من الاستثناء

المذكورة قبلها فهو الاستثناء المطلق الذي ليس بمنقطع مما قبله فيما يتعارفه النحويون، كقولك: "أتاني القوم إلا زيدًا" أو "ما أتاني أحدٌ إلا زيد وإلا زيدًا".

وإن كان الذي بعد "إلا" ليس بجزء مما قبله فهو الاستثناء المنقطع كقولك: "ما في الدار إنسان إلا حمارًا" و"إلا حمار".

وهو الذي يجري مجرى "لكن" على ما ذكرته من مذهب "لكن" فإذا قال: إن لفلان مالا "فقد أخبر بأنه سعيد بملكه المال واستدرك ذلك بقوله: "إلا أنه شقي" كأنه قال: "إلا أنه بخل على نفسه" وكأنه قال: إن فلانًا سعيدًا بملك المال لكنه شقي بترك الانتفاع به بإتفاق المال ولم يتلذذ بالانتفاع به وترك نفقته. وكذلك: إذا قال: "إلا أنه شقي. كذلك لو قال: إن لزيد مالا لكن عمرًا شقي" أو "إلا أن عمرًا شقي" جاز لأن مذهب "لكن" يكون الأول فيه غير الثاني وكذلك "إلا" إذا كانت بمعناه.

هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو

لغة أهل الحجاز

وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارًا. جاءوا به على معنى: ولكن حمارًا. وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى "ولكن" وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارًا. أرادوا: ليس فيها إلا حمار. ولكنه ذكر "أحدًا" تأكيدًا؛ لأن يعلم أنه ليس بها آدمي. ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارًا. وإن شئت جعلته إنسانًا.

قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تمس في قبر برهوة ثاويًا أنيسك أصداء القبور تصيح^(١)

فجعلها أنيسها.

ومثل ذلك:

"ما لي عتاب إلا السيف" جعلته عتابك.

كما أنك تقول: ما أنت إلا سير إذا جعلته هو السير.

وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني:

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين ١/١٥٠.

يا دار مية بالعلياء فالسند
 عيت جوابا وما بالربع من أحد
 إلا أوارى لأياما أبينها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد^(١)
 وأهل الحجاز ينصبون.
 ومثله ذلك قوله:

وبندة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(٢)
 جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته لك في الحمار أول مرة.
 وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل.
 ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان إلا اتكلف.
 لأن التكلف ليس من السلطان. وكذلك: إلا أنه يتكلف هو بمنزلة: التكلف
 وإنما يجيء هذا على معنى "ولكن".

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٣).
 ومثله: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ * إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾^(٤).
 ومثل ذلك قول النابغة:

حلفت يمينًا غير ذي مسنوية ولا علم إلا حسن ظن بصاحب^(٥)
 وأما بنو تميم فيرفعون ذلك كله، يجعلون اتباع الظن علمهم وحسن الظن
 علمهم والتكلف سلطانه. وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي - رفعاً -
 ليس يبي وبين قيس عتابُ غير طعن الكلى وضرب الرقاب^(٦)

(١) الديوان ١٦، والخزانة ١٢٥/٢، وابن يعيش ٨٠/٢، والرواية في الديوان هكذا:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
 وقفت فيها أصيلاً أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
 إلا الأوارى لأياماً أبيبها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد

(٢) البيت منسوب لجران العود النميري في ديوانه ٥٢، والخزانة ١٩٧/٤، وابن يعيش ٨٠/٢.

(٣) النساء: ١٥٧.

(٤) يس: ٤٣، ٤٤.

(٥) الديوان ٣، والخزانة ٩/٢، والتصريح ٢٢٧/٢.

(٦) البيت في معجم الشعراء للمرزباني ٢٤٢، وإحسانة للبحري ٣٢، وابن يعيش ٨٠/٢.

جعلوا ذلك: العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرناه.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله: -

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع^(١)

جعلوا الضرب تحيتهم كما جعلوا اتباع الظن علمهم. وإن شئت كان على ما فسرت لك في الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان.

وقال الحارث بن عباد:

والحرب لا يبقى لجـا حمها التخيل والمراغ

إلا الفتى الصبار في النـ سجدات والفرس الوقاح^(٢)

وقال:

لم يغذها الرسل ولا أيسارها إلا طري اللحم واستجزارها^(٣)

وقال:

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرف المصمم^(٤)

وهذا يقوي: ما أتاني زيد إلا عمرو. وما أعانته إخوانكم إلا إخوانه؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها".

قال أبو سعيد: أصل الاستثناء: إخراج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر أو عموم حكم أو معنى يدل عليه اللفظ؛ فأما عموم اللفظ قولك: قام القوم إلا زيدًا.

وأما عموم الحكم فقولك: والله لا أكلمك إلا يوم الجمعة. لأن قولك: "لا أكلمك" حكم اللفظ ألا يكلمه أبدًا. ويوم الجمعة" داخل في جملة الأوقات التي لا يكلمه فيها في الحكم. وخرج يوم الجمعة من ذلك الحكم بالاستثناء.

وأما ما خرج عن عموم معنى دل عليه الحكم فقولك: "ما قام إلا زيد" قد علم بما دل عليه الكلام أن المنفي معموم في المعنى. وأن "زيدًا" مستثنى من جملة ما عم بالنفي في المعنى.

(١) البيت لعمر بن معد يكرب في الخزانة ٥٣/٤، ومعجم الشعراء ٢٠٨، والمقتضب ١٨/٢.

(٢) البيتان في الخزانة ٢٢٣/١، وشرح الرضي للكافية ٢٢٩/١.

(٣) البيت لم يستدل على قائله.

(٤) البيت لضرار بن مالك الأزور في الخزانة ٥/٢، والعيني ١٠٩/٣، والكشاف ١٤٩/٢.

ومثله: "ما زيد إلا خارج" وليس زيداً إلا خارجاً ومعناه: إن كل شيء يذكر لزيد منفي وخرج "خارجاً" من عموم النفي كأنه قال: ليس زيد شيئاً إلا خارجاً.
وهذا التقدير: تقدير معنى وليس بتقدير لفظ مقدر محذوف والدليل على ذلك: أنك تقول: ما قام إلا زيد. لا يجوز في "زيد" غير الرفع ولو كان "أحد" منوياً في اللفظ حاز "إلا زيداً". كما يجوز: ما قام أحد إلا زيداً.

ومن الدليل على أن أصل الاستثناء ما ذكرناه. أنا تقول: استثنيت زيداً من القوم. ولا تقول: استثنيت زيداً من البساتين. ولا استثنيت زيداً من عمرو؛ لأنه ليس بعض البساتين. ولا بعمرو و"من" للتبعض فكأنه في الأصل: زيد من القوم ثم أخرجه عنهم في المعنى الذي جعلته. ولا يجوز أن تكون "من" هاهنا لا ابتداء غاية المكان كما تقول: أخرجه من الكوفة. لأن "القوم" ليسوا بأمكنة، ولا يراد أنهم ابتداء غاية للمستثنى منهم. وقولهم: استثنى الخالف إذا قال: إن شاء الله أو أراد بعد يمينه ما تنصرف به الأيمان إلى بعض الوجوه التي كان يوجبها اليمين في إطلاق لفظها قبل التقيد. فإذا قال لزوجته "أنت طالق" أو قال لعبده: أنت حر فهي طالق. وهو حر على كل وجه وسبب.
وإذا قال: "أنت طالق" أو أنت حر إن خرج زيد. أو إن قدم زيد أو إن دخلت امدار، فقد جعل الطلاق والعناق على بعض لوجوه.
وكذلك إذا قال: أنت طالق أو أنت حر إن شاء الله فقد علق الطلاق والعناق بمشيئة الله تعالى.

فمن الفقهاء من لا يوقع الطلاق ولا العناق؛ لأنه لما كان لا يعلم مشيئة الله تعالى له في الحكم كأنه لم يشأ فلم يقع الطلاق ولا العناق؛ لأن المعلق به لم يكن. ومهم من يقول إنه يقع؛ لأن يجعل مشيئته شاملة لكل شيء، وسمي استثناء؛ لأنه يعقب به اللفظ المطلق العام فصار على بعض الوجوه. وهذا يوضح ما أصلناه في الاستثناء.

وأما قولهم: ما فيها أحد إلا حماراً ونحوه مما يشتمل عليه الباب. فنصب أهل الحجاز ما بعد "إلا" لأنه ليس من نوع الأول. لأن "أحدًا" وضع لما يعقل. وإنما يبذل القليل من الكثير إذا كان بعضه كقولك: مررت بتميم بعضهم.
فحملوه على وجه النصب الذي ذكرناه قبل هذا الباب وهو الاستثناء.
وأما بنو تميم فرفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيويه.
أحدهما: أنك إذا قلت ما في الدار أحد إلا حماراً فإنك أردت: ما في الدار إلا حماراً.

وقولك: ما في الدار إلا حمار. قد نفيت به الناس وغيرهم في المعنى. فدخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل ثم ذكرت "أحدًا" تأكيدًا لأن يعلم أنه ليس بها آدمي. والوجه الآخر:

أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز كان "الحمار" هو من إحدى ذلك الموضع. ومن عقلاء ذلك الموضع مثل: أنيسك أصداء القبور. وعتابك السيف. وأشباه ذلك من المجازات.

وقال المازني: إن فيه وجهًا ثالثًا وهو: أنه خلط ما يعقل "بما لا يعقل" فعبّر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل "حمار" من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره. وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾^(١). لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين بما لا يعقل وهو الحية التي تمشي على بطنها والبهائم التي تمشي على أربع خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل وهو: منهم "و" "من". ولو كان ما لا يعقل لقال: فمنها ما يمشي.

قال أبو سعيد: قد ذكرت معنى ما قال المازني وبسطته واحتججت له.

وقول سيبويه بعد الأبيات التي في آخر الباب "وهذا يقوي: ما أتاني زيد إلا عمرو. وما أعانته إخوانكم إلا إخوانه لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها". فأما الأبيات فقوله: "لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح"^(٢) وهو على وجهي ما فسرته من لغة بني تميم.

أحدهما: كأنه قال: لا يبقى لجاحمها إلا الفتى الصبار، ودل ذل على أنه لا يبقى شيء سواه. وذكر التخيل "والمراح" تأكيدًا.

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل في الحرب والمراح مجازًا. كما جعل: حمارًا هو من الأحدين مجازًا.

وفيه وجه ثالث: وهو أن التخيل على معنى: ذوو التخيل وحذف ذوو وأقام التخيل مقامه مثل قوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣). وهذا على الوجه الذي يتفق عليه

(١) سورة النور، الآية: ٤٥.

(٢) جزء من بيت سبق تخريجه.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

أهل الحجاز وبنو تميم.

وقوله: "لم يغذها الرسل ولا أيسارها" الرسل: اللبن. والهاء في "أيسارها" و"استجزارها" تعود إلى المرأة التي تقدم ذكرها. وإنما قال: ولا أيسارها وإن كان الأيسار أيسار اللحم؛ لأن الميسر لا يأكل منه إلا الضعيف الفقير منهم.

وتقوية الأبيات بـ (ما أتاني زيد إلا عمرو) أن المنفي الذي ليس من جنس ما بعد إلا، يقدر فيه تقدير إسقاطه من اللفظ. وأد الاعتماد عليه في النفي على العموم وأنه يذكر ما يذكر من المنفي لتوكيد النفي فيه. ولأن يخرج من قلب السامع ذهاب الوهم إلى أنه قد فعل الفعل المنفي كأنك لم تذكر زيدًا، ولم تذكر إخوانك وقلت: ما أتاني إلا عمرو. وما أعانه إلا إخوانه على نحو ما تقدر في الأبيات فيكون، قوله:

ما تغني الرماح مكانها ولا النبل

كأنه قال:

ما يغني إلا المشرفي المصمم

وقوله: "لأنها معارف" يريد: أن ما قبل "إلا" وما بعده معرفتان: أحدهما غير الأخرى وليست بمنزلة: "ما قام أحد إلا زيد".

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن)

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ لِيَوْمٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(١) أي: ولكن من رحم. وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾^(٢) أي: ولكن قوم يونس، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ نَجَّيْنَا مِنْهُمْ﴾^(٣) أي: ولكن قليلاً مِمَّنْ أنجينا منهم.

وقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾^(٤) أي لكنهم يقولون ربنا الله.

وهذا الضرب في القرآن كثير:

(١) سورة هود، من الآية ٤٣.

(٢) سورة يونس، من الآية ٩٨.

(٣) سورة هود، من الآية ١١٦.

(٤) سورة الحج، من الآية ٤٠.

ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلام بسلام. ومن ذلك أيضًا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص. وما نفع إلا ما ضر. (فما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضر.

كما أنك إذا قلت: (ما أحسن ما كلم زيدًا). فهو: ما أحسن كلامه زيدًا، ولولا ما لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) فكأنه قال: ولكنه ضرّ ولكنه نقص. هذا معناه.

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنَ فلولِ مِنْ قراعِ الكتائبِ^(١)

أي ولكن سيوفهم بهن فلول. وقال النابغة الجعدي:

فَتَى كَمَلَتْ حَيْرَاتَهُ غَيْرَ أَلَّةَ جَوَادُ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا^(٢)

كأنه قال: ولكنه مع ذلك جواد. ومثل ذلك قول الفرزدق:

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَنْتَ مِنَ الْأَثْرَيْنِ غَيْرِ الزُّعَافِ^(٣)

كأنه قال: ولكني ابن غالب. ومثل ذلك في الشعر كثير.

ومثل ذلك: قول عنز بن دجاجة:

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِ فَالِحٍ فَلَبِوْةَ جَرِيَتْ مَعَا وَأَغْدَتْ

إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْعُصْنِ فِي غُلَوَانِهِ الْمُتَنَبِّتِ^(٤)

كأنه قال: ولكن هذا كناشرة.

وقال:

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرِ لَقَدْ أَغْضَيْتُ مِنْ شَتْمِي عَلَى رُغْمٍ

إِلَّا كَمُعْرِضِ الْمُحَسَّرِ بِكَرِهِ عَمْدًا يُسَبِّئُنِي عَلَى الظُّلْمِ^(٥)

قال أبو سعيد: هذا الباب يخالف الذي قبله في لغة بني تميم؛ لأنه لا يمكن فيه

(١) البيت في ديوانه ٣، والخزانة ٩/٢، ومغني اللبيب ١١٤/١.

(٢) البيت في ديوانه ١٧٣، والخزانة ١٢/٢، والشعر والشعراء ٢٩٣/١.

(٣) البيت في ديوانه ٥٣٦/٢، والأغاني ٢٣/١٩.

(٤) ورد البيتان في المقتضب ٤١٦/٤، والمفضيات ٢٠٩، والمخصص ٦٨/٦، وفيه ينسب إلى الأعشى.

(٥) قائله النابغة الجعدي، ديوانه ٢٣٤، سر صناعة الإعراب ٣٠١/١، والمقتضب ٤١٧/١.

البَدَل ولا حَذَفُ الاسم الأول منه في التقدير كما أمكن في قول بني تميم إذا قلت: ما فيها أحد إلا حمارًا. إذا قدر: ما فيها إلا حمار. على الوجهين اللذين ذكرناهما من قول بني تميم. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿لَا عَاصِمَ...﴾ [هود: ٤٣] فَمَنْ رَحِمَ يَعْنِي: مَنْ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَمَنْ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مَعْصُومٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَكِنْ مِنْ رَحِمِ اللهُ مَعْصُومٌ. وَمَا بَعْدَ (إِلَّا) غَيْرُ الَّذِي قَبْلَهُ.

ومثله من الكلام لو جاء سبل عظيم يخاف منه الغرغ أن يقول قائل: لا عاصم ليوم من هذا السبل إلا من أقام في الجبل، فالمقيم في الجبل ليس بعاصم. ومعناه: ولكن المقيم في الجبل معصوم منه، ولا يمكن البَدَل فيه؛ لأنه يقال: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ولو رد أيضًا المحذوف منه من خبر عاصم م يحز البَدَل لو قلت: لَا عَاصِمَ لَهُمْ إِلَّا مَنْ رَحِمَ. أَوْ مَا لَهُمْ عَاصِمٌ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، لَمْ يَجْزْ: مَا لَهُمْ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، وَلَا مَعْنَى ذَلِكَ.

وقد قيل: لا عاصم بمعنى: معصوم، وهذا ضعيف لا يعتد به وأجود من هذا أن يكون من رحم هو الله لأنه الراحم. فكأنه قال: لا عاصم اليوم لهم إلا الله. كما نقول: لا إله إلا الله.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] وقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ [هود: ١١٦] فلا يجوز في واحد منهما البَدَل؛ لأنها للاستبطاء والتحصيض، وفي معنى: لو فعلت ذلك لكان أصلح وهذه أشياء تجري مجرى الأمر وفعل الشرط، ولا يجوز في شيء من ذلك البَدَل. لو قلت: ليقم القوم إلا زيد لم يجز كما لا يجوز: ليقم إلا زيد.

وكذلك لو قلت: (إن قام أحد إلا زيد) أو: (لو قام أحد إلا زيد). لم يجز كما لا يجوز أن قام إلا زيد، ولا: لو قام إلا زيد. ولا يجوز فيه الاستثناء الذي هو: إخراج جزء من جملة هو منها؛ لأن المقصد من ذلك إلى قوم من الكفار أطبقوا على الكفر به ولم يكن منهم مؤمنون فبقي فعلهم، ثم ذكر قومًا مؤمنين باينوا طريقهم فمدحهم.

ومعنى: (أولو بقية): أولو خير وصلاح، ويقال: فلان بيه بقية: أي خير وصلاح.

ويجوز الرفع في: (قوم يونس) ونحوه على الصفة كأنه قال:

هلا كانت قرية غير يونس: كقوله: إلا الفرقدان^(١)

(١) جزء من عجز بيت سبق تخريجه.

فكان الزجاج يجيز (إلا قومَ يونس) على لغة أهل الحجاز.

وعلى لغة بنى تميم: فقدّر في لغة أهل الحجاز: (فهلا كان قوم بني آمنوا إلا قوم يونس) ثم قال: "ويجوز البدل وإن لم يكن الثاني من جنس الأول" يريد لغة بنى تميم... وقد ذكرنا بطلان البدل في نحو هذا. ولعل الزجاج جوز البدل؛ لأن: هلا كانت قرية، معناه: ما آمنت قرية إلا قوم يونس.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] معناه: بغير حق يجب للكفار به إخراج المؤمنين من ديارهم. وأن يقولوا ربنا الله (وليس بحق للكفار يجب به لهم إخراج المؤمنين فصار على معنى: ولكن). وقوله (لا تكونن من فلان إلا سلامًا بسلام). معنى (لا تكونن من فلان) أي لا تخالطه، وقوله: (سلامًا بسلام) أي: متاركة. من قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾^(١) أي براءة ومتاركة فكأنه قال: لا تخالطه إلا متاركة. وليست المتاركة من المخالطة في شيء فصار المعنى: لا تخالطه ولكن: تاركه.

وقوله: (ما زاد إلا ما نقص). (وما نفع إلا ما ضر) فما مع الفعل بمنزلة المصدر وكأنه قال: ما زاد إلا النقصان ولا نفع إلا الضرر. وفي (زاد) و(نفع) ضمير فاعل جرى ذكره كأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان. وما نفع زيد إلا الضرر على معنى: ولكنه نقص. ولكنه ضرر وتقديره: ما زاد ولكن النقصان أمره. وما نفع ولكن الضرر أمره. فالنقصان والضرر مبتدأ وخبره محذوف وهو: أمره. وهو نحو ما ذكره أبو بكر ميرمان في تفسير من فسر له.

وأما قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم^(٢)

فإنه بمعنى (ولكن) على ما ذكره في الباب وقد يحتمل في لغة بنى تميم رفع (غير) كما يقول القائل: (لا عيب في زيد إلا الجلود). (ولا عيب فيه إلا الشجاعة والضرب بالسيوف). ويجوز فتح (غير) على غير هذا المذهب لإضافته إلى (أن) كما قبح:

(١) سورة الفرقان، من الآية ٦٣.

(٢) صدر بيت سبق تخريجه.

.. عَلَى حِينٍ عَائِبَتِ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا^(١)

و: .. لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ^(٢)

وأما قوله:

فَتَنَى كَمَلْتُ أَحْلَاقَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادُ^(٣)

فيقول القائل: (لكن) فيها مخالفة ما بعدها لما قبلها. فكيف جاز أن تكون بمعنى:

(لكنه جواد). (ولكنه جواد) لا يخالف (كملت خيرااته)؟

فالجواب عن ذلك: أنه ذهب إلى معنى: لكن عيبه الجود كما يقول القائل: عيب

ريد جوده. على معنى: ليس فيه عيب لأن الجود ليس بعيب. فإذا لم يكن فيه عيب إلا

الجود فما فيه عيب. كأنه قال: (كملت خيرااته لكن نقصه أو لكن عيبه جوده) فيصير

عيبه ونقصه مخالفاً لكملت خيرااته على ما ذكرناه.

وأما قوله:

وما سجنوني غير أني ابن غالب^(٤)

فالظاهر من كلام سبيويه أنه لم يفع به سجن. كأنه قال: (ما أنا بالذي يناله سجن

وذل ولكنني ابن غالب أي عزيز) لأن من له هذا النسب فهو عند الفرزدق عزيز.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يرد على سبيويه قوله في هذا البيت وينكر تأويله

(لكن). لأنه يوجب أن الفرزدق ما سجن.

قال أبو سعيد: الصحيح أنه كان مسجوناً محبوساً. وكان الذي سجنه: خالد بن

عبد الله القسري، عامل هشام بن عبد الملك، وهذا البيت في قصيدة يمدح فيها هشاماً،

ويذكر حبسه ويستجير به (هشام) وأول القصيدة.

أَلَمْ حَيَّالٌ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا رَجَا لِي أَهْلِي الْبُرْءُ مَنْ دَاءٍ دَانِفٌ

وقبل البيت الشاهد:

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه: وقلت أَلَمْ أَصَحِّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ.

مغني اللبيب ٥١٧/٢.

(٢) صدر بيت لأبي قيس بن الأسلب الأنصاري، وتامه: حمامة في غصون ذات أو قال مغني اللبيب

١٥٩/١، أمالي ابن الشجري ٤٦/١.

(٣) صدر بيت سبق تخريجه.

(٤) صدر بيت سبق تخريجه.

وَمَا زَالَ فِيكُمْ آلَ مَرَوَانَ مُنْعَمٍ عَلَيَّ بِنَعْمَى بادئِ ثُمَّ عَاطِفٍ
فَإِنْ كُنْتُ مَحْبُوسًا بِغَيْرِ جَرِيرَةٍ فَقَدْ أَخَذُونِي آمِنًا غَيْرَ خَائِفٍ
وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَلِي مِنَ الْأَثَرِينَ غَيْرِ الرِّعَافِ^(١)

وذهب أبو العباس ومن ذهب مذهبه إلى أن معنى البيت (وما سجنوني إلا لأنني ابن غالب) أي سجنوني حسداً لي على نسيي وشرفي.

قال أبو سعيد: يجوز تأول سيبويه على أنه كان مسجوناً محبوساً. وذلك على أنه لم يعد سجنه سجنًا؛ لأنه لم يطل عِزه ولم يلحقه ذُلًا. كما يقول القائل: تكلمت ولم تتكلم أي تكلمت بما لم يقع موقعاً يؤثر فيه الكلام، فكأنه قال:

وما أذلوني بالسجن ولكني عزيز بنسي ومحلي

وأما قول ابن دجاجة المازني:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ^(٢)

فإن (فالجًا) هذا فيما يذكره النسابون هو فالج بن ذكوان بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم. انتقل إلى بني سليم فاتمى إلى ذكوان ابن مهته بن سليم. وادعى نسبه فيهم؛ لأن قومه من آذوه فأخوَّجوه إلى الانتقال عنهم.

وقبل ذلك صنيع بني مازن ناشرة وآذوه حتى انتقل إلى بني أسد. فدعا هذا الشاعر على من أسرع في تفرق فالج وآذاه، وأخرج عنهم مثل ناشرة؛ لأن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج لأن ناشرة كان مظلوماً مؤذ. فلم يدع الشاعر على أمثال ناشرة. فكأنه قال: ولكن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج. فليس يكون في أمثال ناشرة بدل ولا إخراج واحد من جمع وليس فيه إلا معنى: (لكن).

وأما قوله: لولا ابن حارثة الأمير. فإن قائل هذا الشعر: النابغة الجعدي. والذي رأيته في شعره:

لولا ابن عفان الإمام.....

لَقَدْ أَغْضَيْتَ أَيُّهَا الْمَخَاطَبُ عَلَى شَتْمِي، أي لولا منع ابن حارثة لإيائي من شتمك لقد شتَمْتُكَ فَأَغْضَيْتَ عَلَى شَتْمِي. ولكن معرضاً المحسر بكره في سبي مباح لي، ويسبني: يكثر سبي. ويروى المحسر بكره: وهو أبلغ في ظلم معرض له. ويروى: المجشّر بكره،

(١) الأبيات في ديوانه ٥٣٦/٢.

(٢) صدر بيت سبق تخريجه.

وهو الجاعل له في الجشتر، والجشتر ما بعد رياء عن الحي والمعنى في المحسر أصح وأجود.
وكان أبو العباس: يجعل الكاف في (كناشرة) وفي (كمعرض) زائدة. وليس بنا
ضرورة إلى ذلك؛ لأننا نجعلها بمعنى (مثل) فيصح معناه ويدخل فيه الذي دخلت عليه
الكاف كما تقول:

(مثلك لا يفعل هذا) ويدخل فيه المخاطب.

هذا باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء

وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا. فـ(أن) في موضع اسم مرفوع
كانه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا.

ومثله قولهم: ما معني إلا أن يغضب عني فلان.

والحجة على أن هذا في موضع رفع: أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب
الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة فلى غصون ذات أو قال^(١)

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع فقال الخليل: هذا
كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع فكذلك: (غير أن نطقت) وكما قال النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع^(٢)

كانه جعل (حين) و(عاتبت) اسماً واحداً.

قال أبو سعيد: ما في هذا الباب مفهوم وقد مر نظائره في الأبواب.

هذا باب لا يكون فيه المستثنى إلا نصباً

لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في
الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل.

وذلك قولك: (أتاني القوم إلا أباك). و(مررت بالقوم إلا أباك) و(القوم فيها إلا
أباك). فانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة وكان
العامل فيه ما قبله من الكلام. كما أن (الدرهم) ليس بصفة للعشرين ولا محمول على
ما حملت عليه وعمل فيها.

(١) البيت في ابن يعيش ٨٠/٣، ومغني اللبيب ٥١٧/٢.

(٢) البيت في ديوانه ٦٨، وابن يعيش ٨١/٣.

وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلت: (أتاني إلا أبوك) كان محالا.

وإنما جاز: ما أتاني القوم إلا أبوك؛ لأنه يُحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك. فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء؛ لأنك تحلى له الفعل وتجعله مكان الأول.

فإذا قلت: (ما أتاني القوم إلا أبوك) فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك.

وتقول: ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدا.

كأنه قال: كلهم قد قالوا ذاك إلا زيدا.

قال أبو سعيد: قد فسرنا جميع ما في هذا الباب فيما تقدم بما أغني عن إعادته.

هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير)

وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا.

والدليل على أنه وصف: أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد هلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت.

ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

ونظير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة:

أَنِحْتَ فَأَلَقْتَ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا^(١)

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها. إذا كانت (غير) غير استثناء.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٢)

وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) ومثل ذلك من الشعر قول لبيد بن ربيعة:

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يُجْزَى الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ^(٤)

(١) البيت في ديوانه ٦٣٨، والخزانة ٥١/٢، واللسان (بغم).

(٢) سورة النساء، من الآية ٩٥.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية ٧.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٢ برواية: فإذا جوزيت قرضاً، والخزانة ٦٨ / ٤، والعيني ١٧٦/٤.

وقال أيضاً:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِمَى الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(١)
كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث إذا جعلت غيراً
الآخرة صفة للأولى.

والمعنى: أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء، وإذا قلت:
ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار، ن شئت جعلت (إلا زيداً) بدلاً. وإن شئت
جعلته صفة. ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيد.

وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل) إنما يجوز ذلك صفة.
ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون) لا يجري في الكلام إلا على اسم. ولا
يعمل فيه ناصبٌ ولا جارٌ ولا رافع.
وقال عمرو بن معد يكرب:

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرَوْ أَبَيْكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانُ^(٢)
كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه. إذا وضعت به (كلام). كما
قال الشماخ:

وَكُلُّ حَلِيلٍ غَيْرِ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْ صُلَّ حَلِيلٌ صَارُمٌ أَوْ مُعَارِزُ^(٣)
ولا يجوز رفع (زيد) على (ألا أن يكون) لأنك لا تضمّر الاسم الذي هذا من
تمامه؛ لأن (أن) يكون بعض اسمه.

قال أبو سعيد: لا يكون في (لو) بدل بعد (إلا) لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى
الموجب. وذلك أنها شرط بمنزلة (أن) و(و) قلت: (أن أتاني رجل إلا زيد خرجت) لم
يجز؛ لأنه يصير في التقدير: أن أتاني إلا زيد خرجت. كما لا يجوز: أتاني إلا زيد. فهذا
وجه من الفساد فيه.

وفيه وجه آخر من فساده: أنه إذا قال: (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا) وهو يريد
الاستثناء لكان محالاً؛ لأنه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد فهلكنا؛ لأن البديل بعد (إلا)
في الاستثناء موجب.

(١) البيت في المغني ١/ ٧٢، والأشئوني ١٥٦/ ٢، واللسان (إلا).

(٢) البيت في الخزانة ٥٢/ ٢، وابن يعيش ٨٩/ ٢، ومغني اللبيب ١/ ٧٢.

(٣) البيت في ديوانه ٤٣، واللسان (عرز).

وكذلك: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١).

لو كان على البدل لكان على التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا فاسد.

وأما قوله: قليل بها الأصوات إلا بغامها.

ففيه وجهان: أحدهما: ما قاله سيبويه، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أصواتاً قليلة. وجعل (إلا بغامها) نعتاً للأصوات.

والوجه الثاني: أن يكون (قليل) بمعنى النفي فيكون بمعنى: ما بها أصوات إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح كما تقول: أهل رجل يقول ذاك إلا زيد.

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٢) فلا يكون (غير) إلا نعتاً؛ لأنه لو كان بدلاً على طريق الاستثناء لكان التقدير: لا يستوي أولو الضرر. وهذا غير ما يراد من هذا؛ لأن المعنى: لا يستوي القاعدون الذين ليس بأولي ضرر والمجاهدون. وأما قوله:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى غَيْرَةً

فإن (سليمى) نداء لا يعتد به في الكلام. وقائل هذا الشعر كأنه نابتة شدة فصبر لها وثبت عندها ولم تضعضه. فقال:

لَوْ كَانَ غَيْرِي فِي هَذِهِ الشَّدَّةِ لَضَعَضْتَهُ

وغيرته إلا أن يكون غيري الذي يقع في هذه الشدة. الصارم الذكر فإنه مثلي لا تغيره هذه الشدة، والشدة التي مثلتها: هي وقع الحوادث الذي في البيت. وتقديره الذي يقربه من الفهم: لو كان غيري المحالف للصارم الذكر لغيره وقع الحوادث وضره.. لو كان غيري المماثل للصارم الذكر لم يغيره وقع الحوادث كما لم يغيرني.

وقوله: ولا يجوز: ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل) إنما يجوز ذلك صفة ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون).

يريد: أن (إلا) وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان ما قبلها اسم موصوف مذكور، كما أن (أجمعين) لا يكون إلا تابعاً للأسماء المذكورة قبله. ولا يقام مقام المنعوت كما

(١) سورة الأنبياء، من الآية ٢٢.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٩٥.

يقام (مثل) و(غير) مقام المنعوت في قولك:

مررت بمثل زيد، وبغير زيد، تريد: برجل مثل زيد، وبرجل غير زيد.

لأن (مثلاً) و(غيرًا) اسمان ينعت بهما وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف.

وإنما ينعت بهما حملاً على (غير) لأن (غير) قد حمل عليه في الاستثناء، فلما كان

نفس (غير) إذا لم تكن قبلها اسم لم يكن نعتًا. إذ النعت يقتضي منعوتًا قبله. لم يكن
المنشبه به نعتًا.

وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف الجر عليه فلم يجز: (ما

مررت بإلا زيد) كما جاز: (ما مررت بمثل زيد) و(بغير زيد).

ومما يوصف به، ولا يقوم الموصوف مقام الأسماء والأنعال والظروف غير

المتكئة والجمل.

تقول: مررت برجل يضحك. ومررت برجل عندك. ومررت برجل أبوه جمال.

ولا تقول: مررت ببيضحك. ولا (مررت بعندك). ولا (مررت بأبوه جمال).

وقوله: وكل أخ مفارقة أخوه إلا الفرقدان

فتقديره: فكل أخ إلا الفرقدان مفارقة أخوه.

و (إلا) صفة لـ (كل) و(مفارقة) خبر. ولو كان صفة (لأخ) لقال: (إلا الفرقدين)

لأن ما بعد (إلا) يعرب بإعراب (غير) الذي يقع في موقعه. فالمرفوع نعت (كل)

والمخفوض نعت (أخ). وهذا الشاعر الجاهلي لا يقول بالبعث ولا بفناء الدنيا. ويجوز أن

يكون أراد: لا يتفرقان ما دامت الدنيا.

وقد كنت ذكرت في بعض أبواب اجر ما يجوز نعته من المعارف (بغير) وحكم

(غير) من التعريف والتذكير بما أغني عن إعادته.

وقوله: وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا

زيداً) بدلاً. وإن شئت جعلته صفة. وقد مضى الكلام على هذين الوجهين.

قال: ولا يجوز رفع زيد على (إلا أن يكون).

كأن قائلًا اعتقد أن زيداً في قولنا: ما قام أحد إلا زيد (يرتفع بأن تقدر بعد (إلا)

أن يكون زيد فيرتفع زيد. بـ (يكون) فأنكر سبويه ذلك وقال: (أن يكون) اسم

و(زيد) من تمامه. وهو بمنزلة الموصول الذي يكون هو وصلته بمنزلة اسم واحد.

فبعض الاسم قد حذف. وهو (أن يكون) وبقي الاسم: (زيد) ولا يجوز حذف

الموصول وترك بعض صلته.

هذا باب ما يقدم فيه المستثنى

وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد. وما لي إلا أباك صديق. وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا: أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا. ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده: أن تتداركه بعد ما تنفي فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرجت المستثنى.

كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: (فيها قائماً رجل) حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه.

وقال كعب بن مالك الأنصاري:

الناسُ ألبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَرَزٌّ^(١)

سمعناه ممن يوثق به ممن يرويه عن العرب. كراهية أن يجعلوا ما حد المستثنى أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى.

ومثل ذلك: ما لي إلا أباك صديق

فإن قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد. وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد. كان الرفع والجر جائزا. وحسن البديل لأنك قد شغلت الرفع والجار ثم بدلته من المرفوع والجرور ثم وصفت بعد ذلك. وكذلك: من لي إلا أبوك صديقاً. لأنك أخليت (من) للأب ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ.

وقد قال بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيدا خير منك وكذلك: من لي إلا زيدا صديق، وما لي أحد إلا زيدا صديق. وكرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبا.

كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصبا.

وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد.

فيجعلون (أحد) بدلا كأنك قلت: (لي أبوك صديقاً). كما قلت (من لي إلا أبوك صديقاً) حين جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أبوك خيراً منه.

ومثله قول الشاعر وهو الكلحبة:

(١) البيت في ديوانه ٢٠٩، وابن يعيش ٧٩/٢، والمقتضب ٣٩٧/٤.

أمرتكم أمري بمنقطع اللوى ولا أمر للمعصي إلا مُضَيِّعاً^(١)
 كأنه قال: للمعصي أمر مضيعاً. كما جاز: فيها رجل قائم وهذا قول الخليل.
 وقد يكون أيضاً على قوله: (لا أحد فيها إلا زيداً).
 قال أبو سعيد: أما لزوم الاستثناء إذا تأخر المستثنى منه فكلام سيويه واحتجاجة فيه يسن.

وإذا تقدم المستثنى منه وتأخر نعتة عن حروف الاستثناء فإن سيويه ذكر فيه البديل والاستثناء وقدم البديل كقولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خبر من زيد. و(ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد).

قال سيويه: وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: ما سررت بأحد إلا زيداً خير منك فأما من أبدل فلأن البديل إنما هو من الاسم. وقد تقدم والنعت فصله في الكلام.

وأما من اختار الاستثناء إذا تأخر فأبو عثمان المازني ممن يختار ذلك. فإن حجته: أن المبدل منه في تقدير الملغي. فإذا قدر المتكلم به في كلامه إلغاءه فما حاجته إلى نعتة؟ فوجب أن يذكر نعت المستثنى منه بعد الاستثناء؛ لأنه لم يلغ في التقدير. وإذا لم يلغ لم يبدل منه.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى اختيار البديل ويحكيه عن سيويه وأما قوله: (من لي إلا أبوك صديقاً).

فإن أبا العباس محمد بن يزيد كان بقدره على أن (من) مبتدأ وأبوك خبره. ومثله بقولك:

(ما زيد إلا أخوك) و(صديقاً) حال.

والوجه عندي: أن من (مبتدأ) و(لي) خبره و(أبوك) بدل من (من) كأنه قال: ألي أحد إلا أبوك؟

وقوله: (لأنك أخليت) من للأب ولم تفرد.

معنى: أخليت (من) للأب. أي: أبدلت الأب منه ولم تفرد (من) لأن (لي) خبرها.

وقد فسر مثل ما فسرت غير أبي العباس من مفسري كلام سيويه.

ومما يدل على أن (لي) خبر (من): أن الظروف وحروف الجر إذا وقعت مع المبتدأ

فإنما هي خبر أو في صلة الخبر. أو في صلة المبتدأ إذا كان فيه معنى الفعل.

فأما كونها خبراً: فزيد عندك والغلام لي.
وأما كونها في صلة الخبر فقولك: زيد قائم عندك. وزيد لي مملوك.
وأما كونها في صلة المبتدأ فقولك: القائم عندك زيد والساكن في دارك زيد.
فإذا قلت: (من لي إلا أبوك). ولم تجعل (لي) خبراً فليس في المبتدأ ولا في الخبر معنى فعل.
وأما قوله:

ولا أمر للمعصي إلا مضيعاً

فإن نصب (مضيعاً) على وجهين:
أحدهما: على الحال. وحرف الاستثناء قد يدخل بين الحال والاسم الذي الحال له.
كقولك: ما قام زيد إلا ضاحكاً.
(فضاحكاً) حال من زيد والعامل فيه (قام) والعامل في (مضيعاً) اللام. كأنه كان في الأصل: للمعصي أمر مضيعاً. كما تقول: في الدار رجل قائماً. وإن كان الحال من النكرة ليس بالقوى، ثم دخل حرف النفي على (أمر). ودخلت (إلا) بين الحال وبين ما قبلها على ما بينا.
والوجه الآخر: على الاستثناء من الأمر المنفي وفي هذا الوجه ضعف من وجهين: -
أحدهما: أنه كان ينبغي أن يكون المستثنى اسماً ثم تصفه فتقول: (إلا أمراً مضيعاً).
فأقام الصفة مقام الموصوف. وفي إقامة الصفة مقام الموصوف ضعف.
والوجه الآخر: أنه نصب على الاستثناء. والأجود أن يرفع على البدل من موضع (لا) كما أن الرفع في: (لا إله إلا الله) أقوى وأحسن من أن تقول: (لا إله إلا الله) فتنصب.

هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك: (ما لي إلا زيداً صديق وعمراً وعمرو). (وما لي إلا أباك صديق وزيداً وزيد).

أما النصب فعلى الكلام الأول.
وأما الرفع فكأنه قال: أبوك لي صديق. لأن هذا المعنى لا ينقص ما تريد في النصب. وهذا قول يونس والخليل.
قال أبو سعيد: إنما وجب النصب قبل أن تأتي بالمستثنى منه؛ لأنه لا يصح البدل

فيه. كما ذكر في الباب الذي قبل هذا. فلو عطفت قبل أن تأتي بالمستثنى منه لكان سبيل المعطوف كسبيل الاسم الذي يلي (إلا) في النصب. كقولك: (ما لي إلا زيداً وعمراً صديق).

(ومن لي إلا أباك وزيداً صديق). فلما جاء بالمستثنى منه فكأنه قال: ما لي صديق إلا عمرو. ومن لي صديق إلا زيد.

وعلى ما مثله سيويه إذا قال: ما لي إلا زيداً صديق فمعناه: زيد لي صديق. ثم عطف فقال: وعمرو لي. وإذا قال: من لي إلا أباك صديق، فكأنه قال: أبوك لي صديق وزيد.

والنصب على لفظ الأول.

هذا باب تثنية المستثنى

وذلك قولك: ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً. ولا يجوز الرفع في عمرو. من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر.

وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو. فتجعل الإتيان لعمرو. ويكون (زيداً) منتصباً من حيث انتصب (عمرو).

فأنت في ذا بالخيار: إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول.

وتقول: (ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد) كأنك قلت: ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشراً فجعلت (بشراً) بدلاً من (أحد) ثم قدمت (بشراً) فصار كقولك: ما لي إلا بشراً أحد؛ لأنك إذا قلت: ما لي إلا عمراً أحد إلا بشراً. فكأنك قلت: ما لي أحد إلا بشراً. والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكمي

فما لي إلا الله لا رب غيره وما لي إلا الله غيرك ناصر^(١)
فغيرك بمنزلة: إلا زيداً.

وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغداني:

يا كعب ما طلعت شمس ولا غربت إلا تقرب آجالاً لميعاد

(١) البيت في ابن يعيش ٢/ ٩٣، والمقتضب ٤/ ٤٢٤.

يا كعب صبراً على ما كان من حدث يا كعب لم يبق منا غير أجلاذ
إلا بقيات أنفاس تحشرجها كراجل رائج أو باكر غادي^(١)
فإن (غيراً) هاهنا بمنزلة (مثل) كأنك قلت: لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات
أنفاس.

وعلى هذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق:
ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروان^(٢)
جعلوا (غير) صفة بمنزلة: (مثل). ومن جعله بمنزلة الاستثناء لم يكن بُدَّ
من أن ينصب أحدهما وهو قول ابن أبي إسحاق.
وأما: إلا زيد فإنه لا يكون بمنزلة (مثل) إلا صفة. ولو قلت: ما أتاني إلا زيد
إلا أبو عبد الله كان جيداً. إذا كان عبد الله زيداً ولم يكن غيره؛ لأن هذا يكرر تأكيداً
قوله: رأيت زيداً زيداً.

وقد يجوز أن تقول: رأيت غير زيد على الغلط والنسيان كما يجوز أن تقول:
رأيت زيداً عمرأ؛ لأنه إنما أراد عمرأ فنسي فتدارك.
ومثل: ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله. إذا أردت أن تبين وتوضح قوله:
مالك من شيخك إلا عمله إلا رسمه وإلا رمله^(٣)

قال أبو سعيد: الاسمان المستثيان وإن اختلف إعرامهما فهما مشتركان في معنى
الاستثناء. وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ. فإذا قلت: (ما
أتاني إلا زيد إلا عمرأ) فلا بد من رفع أحد الاسمين؛ لأن الفعل المنفي لا فاعل له، فلا بد
من رفع أحد الاسمين بعد (إلا) فاعلا له. فإذا جعلنا المرفوع (زيداً) وبعده (إلا عمرو) لم
يجز رفع (عمرو) لأن المرفوع بعد (إلا) إنما يرفع على أحد وجهين:
إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل (إلا) أو يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله.
وليس في (عمرو) وجه من وجهي الرفع؛ لأن الفعل قد ارتفع به (زيد) وفرغ له
ولا اسم قبله يبدل منه.

ولا يجوز أن يكون بدلا من (زيد) لأن (عمراً) لا يكون بدلا من (زيد) لأنه

(١) الأبيات في الأغاني ٣١/٢١.

(٢) لم أعر عليه في ديوانه، وهو في المقتضب ٤/٢٥٠.

(٣) البيت في الأشموني ١٥١/٢، والهمع ٢٢٧/١، والتصريح ٣٥٦/١.

ليس به ولا ببعضه ولا مشتمل عليه. فوجب النصب على ما يوجهه الاستثناء. وقد ثبت للاسمين الإتيان الذي نفى عن غيرهما. وهما جميعاً مستثنيان، ومما يدل على أنهما مستثنيان جميعاً: أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما كقولك:

ما لي إلا عمرًا إلا بشرًا أحد.

ومما يدل على ذلك ويكشفه قول الكمي:

وما لي إلا الله غيرك ناصـرُ

فنفى كل ناصر سوى الله - عز وجل - وسوى هذا المخاطب.

وأما بيت الفرزدق ففي إنشاده أربعة أوجه:

أحدها: رفع (غير واحدة) ورفع (دار مروان)

الثاني: رفع (غير) ونصب (دار مروان)

الثالث: نصب (غير) ونصب (دار مروان)

الرابع: نصبهما جميعاً.

فإذا رفعاً ففي رفعهما وجهان:

أحدهما: أن ترفع (غير واحد) (نعتاً لدار) التي قبلها فيكون معناه ما بالمدينة دار جامعة دوراً ومقاصير وحجرًا كما يكون دار الخلفاء والأمراء ونحوهم. فكأنه قال: ما بالمدينة دار جامعة دوراً إلا دار مروان، ونبدل (دار مروان) من (دار) المنفية.

والوجه الثاني: في رفعهما أن يجعل (غير واحدة) استثناء، فكأنه قال: (ما بالمدينة إلا دار واحدة). كأنه لم يعد دور المدينة دوراً. استصغاراً لها. كما يقال (ما ببغداد إلا رجل واحد) إذا لم يعد رجالهم رجالاً، بالإضافة إلى ذلك الرجل لما عنده من الكفاية والغناء الذي ليس عندهم. وتقديره: ما بالمدينة إلا دار واحدة وهي دار الخليفة ثم يبدل (دار مروان) منها لأن (دار مروان) هي دار الخليفة. فيكون بمنزلة قولك: (ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله هو زيد.

وإذا رفع أحدهما ونصب الآخر فهما مستثنيان بمنزلة قولك: ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمرًا. وإلا زيداً إلا عمرو. وإذا نصبهما جميعاً: فلأن الكلام قد تم بقولك ما بالمدينة دار ثم نصبهما جميعاً على الاستثناء، كما تقول: ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمرًا. فيستثنيهما جميعاً ولا يبدل.

واعلم أنه إذا أتى استثناءان يمكن أن يكون الثاني منهما مستثنى من الأول، فإن الاختيار أن يكون الثاني محطوطاً من الأول كقولك: (لزيد علي عشرة دراهم إلا أربعة إلا

درهماً) فالوجه: أن تجعل الدرهم استثناء من أربعة فيبقى من الأربعة ثلاثة. وتكون ما بقي من الأربعة هو الاستثناء من عشرة. فيبقى من العشرة سبعة ولا يضر أن يكون المستثنى نصف المستثنى منه أو أكثر من النصف بعد أن يكون أقل من المستثنى منه.

فإذا اجتمعت استثناءات كل واحد منها أقل من الذي يليه فإنك تعتمد إلى الاستثناء الأخير فتتقصه من الذي قبله.

فتنظر ما بقي منه فتتقصه من الذي قبله، فلا تزال كذلك حتى تنتهي إلى الاستثناء الأول.

مثال ذلك: أن يقول رجل: لزيد عليّ عشرة دراهم إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا درهمن إلا درهماً.

فالحكم في ذلك: أن عليه خمسة دراهم. وذلك إذا عمدنا إلى آخر الاستثناءات وهو درهم فنقصناه من درهمن فبقي درهم، فنقصنا الدرهم من ثلاثة فبقي درهمن، فنقصنا الدرهمين من أربعة فبقي درهمن، فنقصهما من الخمسة فبقي ثلاثة، فنقصها من ستة فبقي ثلاثة، فنقصها من سبعة فبقي أربعة، فنقصها من ثمانية فبقي أربعة، فنقصها من تسعة فبقي خمسة، فنقصها من عشرة فبقي خمسة.

فهذه الخمسة التي هي عليه. وتقريب الحساب في ذلك أن تبدئ بأول الاستثناءات فنقصه من المال المقر به المستثنى منه. ثم تزيد بالاستثناء على ما بقي وتنقص الثالث وتزيد الرابع وتنقص الخامس إلى أن تنتهي إلى المستثنى الأخير.

مثال ذلك: مسألتنا: تنقص التسعة من العشرة فيبقى واحد وتزيد الثمانية فيصير تسعة وتنقص السبعة فيبقى اثنان وتزيد الستة فيصير ثمانية، وتنقص الخمسة فيصير ثلاثة وتزيد الأربعة فيصير سبعة، وتنقص الثلاثة فيصير أربعة، وتزيد اثنين فيصير ستة، وتنقص واحداً فيبقى خمسة. وذلك ما حصل على المقر.

فإن كان بعض الاستثناءات أكثر من الذي قبله بطل استثناءه منه. وصار فيه قولان: أحدهما: أن يُزاد على المستثنى منه. والآخر: أن ينقص منه.

كقول القائل: له عليّ عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا أربعة.

أحد القولين: أن الأربعة تزداد على العشرة وتنقص الثلاثة من العشرة فالذي يحصل عليه من الإقرار أحد عشر درهماً، كأنه قال: له عليّ عشرة دراهم إلا ثلاثة. وقوله إلا أربعة أي سوى أربعة له عليّ، فعشرة إلا ثلاثة سبعة، وتزداد عليها الأربعة فيصير أحد عشر. وهذا قول الفراء.

والقول الآخر: أن تنقص الثلاثة والأربعة جميعاً من العشرة. وبعض الفقهاء يذهب إلى أن الاستثناءين يحطان من جملة ما أقر به إذا أمكن استثناءه منه إن كان يمكن استثناء الثاني من الذي قبله كقولك: له علي عشرة دراهم إلا أربعة إلا درهماً. نجعل الأربعة والدرهم جميعاً مستثنين من العشرة فيصير عليه خمسة.

وعلى القول الأول المختار ينقص الدرهم من الأربعة وما يبقى وهو ثلاثة ينقص من العشرة فيبقى سبعة، والاختيار ما ذكرناه أولاً. وكررنا الإطالة في ذلك والاحتجاج له لئلا نخرج عن غرض الكتاب.

وقوة:

ما لك من شيخك إلا عمه إلا رسيمه وإلا رمله^(١)

(إلا رسيمه) بدل من قواه: (إلا عمله). لأن رسيمه بعض عمله، فتبدل كإبدال بعض من كل كقولك: نفعلك عملك: رسيمك ورملك، وهما ضربان من المشي يعني هما في الطواف والسعي.

فالرمل في الطواف والرسيم: السعي بين الصفا والمروة.

هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا)

وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيد خير منهم. إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل (زيداً) خيراً من جميع من مررت به. ولو قال: مررت بناس زيد خير منهم لجاز أن يكون قد مر بناس آخرين هم خير من زيد. وإنما قال: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه؛ ليخبر أنه لم يمرر بأحد يفضل زيداً.

ومثل ذلك قول العرب: والله لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا وكذا.

فإن (أفعل كذا وكذا) بمنزلة فعل كذا وكذا وهو مبني على (حل) و(حل) مبتدأ، كأنه قال: ولكن حل ذلك أن أفعل كذا وكذا.

وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل. فإن (تفعل) في موضع نصب والمعنى: حتى تفعل، أو كأنه قال: أو تفعل والأول مبتدأ مبني عليه.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن حروف الاستثناء تدخل بين الاسم وخبره والحال وصاحبه. ومن الحال المبتدأ وخبره، فإذا قلت: (ما مررت بأحد إلا زيد خير منه) — (زيد خير منه) مبتدأ وخبر. ويجوز أن تدخل عليه الواو كما تدخل على المبتدأ الذي في معنى الحال فتقول: ما مررت بأحد إلا وزيدٌ خير منه.
قال الشاعر:

مَا أَعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي^(١)

وعلى هذا يجوز أن تقول: (ما كلمت أحداً إلا وزيدٌ حاضر) ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذفها من الأول؛ لأن هذا ليس فيه ذكر يعود إلى الأول، وإنما يربطه به الواو، والأول فيه ذكر يرجع إلى الأول، فأنت مخير في ذكر الواو وتركها. وأما قولهم: والله لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا وكذا. (حل) مبتدأ و(أن) خبره و(إلا) في معنى (لكن).

وإنما دخلت (إلا) بمعنى (لكن) لأن ما بعدها مخالف لما قبلها. وذلك أن قوله: والله لأفعلن كذا وكذا عقد يمين عقده على نفسه، و(حله) لإبطاله ونقضه كأنه قال: علي فعل كذا معقود. ولكن بطلان العقد كذا. وهذا مذهب (لكن) ومعناه فقد ذكرنا نحوه. وأما قوله: (والله لا أفعل إلا أن تفعل) فتقديره: لا أفعل إلا بعد فعلك أو إلا مع فعلك. فـ (أن) وما بعدها منصوب على الظرف، وتقديرها تقدير مصدر وضع موضع ظرف زمان كقولك: والله لا أفعل كذا وكذا إلا مقدم الحاج وإلا حقوق النجم. وما أشبه ذلك، على معنى: إلا وقت مقدم الحاج ووقت حقوق النجم.

هذا باب (غير)

اعلم أن (غيراً) أبداً سوى المضاف إليه. ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره. وخارجاً مما يدخل فيه غيره.

فأما خروجه مما يدخل فيه غيره: فأتاني القوم غير زيد — (زيد) غير الذين جاءوا. ولكن فيه معنى (إلا) فصار بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا).
وأما دخوله فيما يخرج منه غيره: فما أتاني غير زيد، وقد يكون بمنزلة (مثل)

(١) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ٦٦/٢، والمجم ٢٦/١، والمقتضب ٣٤٥/٢.

ليس فيه معنى (إلا) وكل موضع جاز فيه الاستثناء (بالا) جاز (بغير) وجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى (إلا) ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً) تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان نصاً.

ولا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد (إلا) وذلك لأنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة (مثل) ويجزئ من الاستثناء.

ألا نرى أنه لو قال: أتاني غير عمرو. كان قد أخبر بأنه لم يأتهم عمرو. وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء.

ولو قال: ما أتاني غير زيد يريد بها منزلة (مثل) لكان مجزئاً من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غير زيد فهذا يجزئ من قوله: ما أتاني إلا زيد.

قال أبو سعيد: الأصل في الاستثناء (إلا) وهو الحرف الموضوع له وحملت (غير) عليه لمخالفتها لما أضيفت إليه. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بغير زيد (فالذي وقع به المرور غير زيد) وزيد لم يقع به مرور.

ولو قلت: ما مررت بغير زيد. لكن الذي نفى عنه المرور ليس بزيد. وهو (غير) ولم ينف المرور عن زيد.

فلما كان في (غير) من مخالفتها للاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل (إلا) لما بعدها. جعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة (إلا) وما بعدها.

ومن أجل أن (إلا) حرف لا يعمل شيئاً ولا يقع عليه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطئ عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها، تعمل فيه كقولك: ما قام إلا زيداً. وما مررت إلا بزيد.

و(غير) اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه شيء سواها؛ لأن إضافتها إليه لازمة، فيصير الإعراب الذي يحصل في الاسم بعد (إلا) يحصل في نفس (غير).

وإنما تكون (غير) بمنزلة (إلا) في الاستثناء فقط. ولا يكون بمنزلة (إلا) في الابتداء. حتى يكون الاسم الذي بعد (إلا) تصح إضافته (غير) إليه؛ لأن (غيراً) إنما تخالف الاسم الذي أضيفت إليه دون غيره.

فإذا كان ما بعد (إلا) مبتدأ وحبراً لم تقع (غير) موقعه؛ كقولك: ما أتاني أحد إلا زيد خير منه.

ولا يجوز: (ما أتاني أحد غير زيد خير منه) في موضع (إلا) وذلك لوجهين:
أحدهما: أن (غيراً) إنما تكون بمنزلة (إلا) إذا كان بعد (إلا) اسم يصح إضافة
(غير) إليه. لأن (غيراً) ليست تخالف سوى الاسم الذي أضيفت إليه.
والوجه الثاني: أن (إلا) يقع بعدها فعل وفاعل، ولا تقع (غير) موقعها. كقولك:
(ما أتاني أحد إلا يضحك) ولا يجوز (غَيْرُ يَضْحَك). ولا تصح إضافة (غير) إلى المبتدأ
والخبر كما لا تصح إضافته إلى الفعل.

وجه آخر: سوى الوجهين الأولين: وهو أننا لو جعلنا (غيراً) مبتدأ لباينت (إلا) في
المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما أتاني أحد غير زيد خير منه. فإنما زعمت أن كل من أتاك غير
زيد ليس بخير منه ولم تفضل زيداً عليه. وإنما نفيت أن يكون غير زيد خيراً منه.
وبين سيبويه أن (غيراً) تجزئ من الاستثناء وإن لم تكن لاستثناء ليقوى الاستثناء
بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة (إلا) وذلك قولك: أتاني غير عمرو و(غير) فاعل
(أتاني) ولا يكون بمعنى (إلا). لأنك لا تقول: أتاني إلا عمرو. وقد أغني عن الاستثناء؛
لأن الذي يفهم به: أن عمر ما أتاك فخرج (عمرو) عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا
قلت: أتاني كل أت إلا عمراً.

وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أناه. وذلك أن قوله: أتاني غير عمرو.
ظاهر اللفظ أن غير (عمرو) أناه. وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان عمرو كما لو
قال: أتاني عدو زيد. لم يكن فيه دلالة على أن (زيداً) لم يأت.

ولو قال قائل: (ما أتاني غير زيد) ولم يرد به الاستثناء كان حقيقة الكلام أن غير
زيد ما أناه. وزيد مسكوت عنه يجوز أن يكون قد أتى ويجوز أن يكون لم يأت، غير أن
العادة جرت بأن يراد بمثل هذا الكلام: أن زيداً داخل في الفعل الذي خرج عنه غيره.
وخارج عن الفعل الذي دخل فيه غيره.

ولو قال قائل: (ما أتاني غير زيد) ولا يريد إثبات الإتيان لزيد. لم يكن كاذباً.
ولكنه ملغز ملبس.

وقال أبو سعيد: يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
وتقول: (ما يأكل زيد إلا طعامك). وما زيد أكل إلا طعامك).

ولا تقول: ما زيد طعامك إلا أكل. وما زيد طعامك إلا يأكل.
ومنزلة (إلا) في هذا كمنزلة واو العطف يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا يعمل
ما بعدها فيما قبلها. تقول: ضربت زيداً وعمراً. واختصم زيد وعمرو. فقد عمل ما قبل

انواو من الفعل فيما بعده. ولو قلت: ضربت زيداً وأكرمت عمراً لم يجز أن تقول: عمراً وأكرمت. وأنت تريد: وأكرمتُ عمراً.

وإنما عمل ما قبلها فيما بعدها؛ لأن حرف الاستثناء والعطف لا يتبدآن. وإنما يؤتى بهما ليعلق ما بعدها بمعنى ما قبلها فلا بد من تأثير ما قبلهما فيهما.

وأما اختلاف النسخ: فالذي يقول: فأما خروجه مما دخل فيه غيره فأتاني القوم سير زيد يريد: خروج زيد مما دخل فيه القوم. والذي يقول: فأما دخوله فيما خرج منه غيره يريد: دخول (غير) لأن (غير) دخل في الإتيان الذي خرج منه زيد.

هذا باب ما أجري على موضع غير، لا على ما بعد غير

زعم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو. والوجه الجور. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قالوا: فلنسأ بالجبـال ولا الحديـد^(١)

فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: غير زيد فكأنك قد قلت: إلا زيد ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غير زيد وإلا عمرو فلا يقح الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

قال أبو سعيد: رد الاعتبار إلى (إلا) لأنها أصل الاستثناء، وأدخلها إلا على الاسمين حتى أرى صحة معنى الاستثناء فيهما، والباب مفهوم مستغن عن الشرح.

هذا باب يحذف المستثنى منه استخفافاً

وذلك قولك: (ليس غير)، و(ليس إلا) كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذاك تخفيفاً. ومثل ذلك أيضاً: ما منهم إلا قد قال ذاك، إنما يريد: ما منهم أحد إلا قد قال ذاك، ولكنه حذفه تخفيفاً، واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني.

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا

(١) البيت ورد منسوباً لعقبة بن هيرة الأسدي، في الخزانة ٢/ ٢٦٠، ٤/ ١٦٥؛ ابن عيش ١٠٩/ ٢، ٤/ ٩٦؛ الكتاب ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣/ ٩١؛ ولسان العرب (غمز)؛ شرح المقتضب ٣٣٧/ ٢، ٤/ ١١٢.

وكذا، وإنما يريد ما منهما واحد مات ومثل ذلك: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة الذبياني:
 كأنك من جمال بني أقيش يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشْنٍ^(١)
 أي كأنك جَمَلٌ من جمال بني أقيش.
 ومثل ذلك أيضًا قوله:

لو قلت ما في قومها لم تَشَمَّ يفضُلها في حَسَبٍ ومِيسَمٍ^(٢)
 يريد: ما في قومها أحد، فحذِّفوا، كما قالوا: لو أن زيدًا هاهنا، وإنما يريدون:
 لكان، كذا وكذا. وقولهم: ليس أحد أي ليس: هاهنا أحد فكلُّ ذا حُذِفَ تخفيفًا،
 واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني.

ومثل البيتين الأولين قول الشاعر، وهو ابن مقبل:
 وما الدهرُ إلا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أُمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العِيشَ أَكْذَحُ^(٣)
 وإنما يريد: فمنهما تارة أُمُوت وأُخْرَى....
 ومثل ذلك قولهم: ليس غيرُ، هذا الذي أَمِس، يريدُ: الذي فعل أَمَس.
 وقولُه، وهو العجاج:

بعد اللَّتِيَا واللَّتِيَا والتي^(٤)

فليس حَذَفُ المضاف إليه في كلامهم بأشَدَّ من حذف تمام الاسم.
 قال أبو سعيد: الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا
 وغير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجر الحذف. لا تقول
 بدل ليس إلا: لم يكن إلا: لم يكن غيرُ.
 قال أبو الحسن الأخفش: إذا أضفْتَ غيرَ فقلت: غيره، أو غير ذلك أو نحوه، جاز

(١) البيت في الخزنة ٥: ٦٧ / ٦٩؛ ابن يعيش ٣ / ٥٩؛ الكتاب ٢ / ٣٤٥؛ تاج العروس (وقش، قعع، شنن)؛ المقتضب ٢ / ١٣٨.

(٢) البيت منسوب لحكيم بن معية الربعي، الخزنة ٥ / ٦٢، ٦٣؛ ابن يعيش ٣ / ٥٩؛ الكتاب ٢ / ٣٤٥.

(٣) البيت في الخزنة ٢٣١.

(٤) البيت في ديوانه ٦ / ١٥٤؛ ابن يعيش ٥ / ١٤٠؛ الكتاب ٢ / ٣٥٧، ٣ / ٤٨٨؛ ولسان العرب (لتا)؛ المقتضب ٢ / ٢٨٩.

فيه الرفعُ والنصبُ . فأما من نصبَ فقال: جاءني زيد ليس غيره فإنه يُضمَرُ الاسمُ، فكأنه قال: ليس الجائي غيره، أو ليس الأمرُ غيره أو نحو ذلك. وأما من رفعَ فإنه يضمَرُ الخبرُ المنصوب، ويقول: جاءني زيدٌ ليس غيره أي ليس غير هذا صحيحاً، أو نحو هذا مما يكون خبراً له، ويجوز عنده إذا أضافَ غيراً أن يأتي بها بعدَ لم يكن، فتقول: جاءني زيد لم يكن غيره، وغيره: بالرفع والنصب على التفسيرين اللذين فسرنا، وزعم أن الضمير في كان كثير، نحو قولك: إن خيراً فخير وإن خيراً فخير على إن كان، وقال: تقول: جئتني ليس غيرك، وليس غيرك، ولم يكن غيرك، وغيرك. فإذا ذُكرَ غير ولم يصفها فإن الأخفش أجاز فتحها وضمها على نية الإضافة، وشبهاً بـ:

يا تيم تيم عدي .. (١)

وزعم أن تيم الأول قد حُذف منه المضاف إليه وبقي على لفظ ما هو مضاف غير منون. وذكر الأخفش أن بعضهم يُنَوِّن غيراً؛ لأنه في اللفظ غير مضاف، وينبغي أن يكون تنوينه على وجهي الرفع والنصب جميعاً.

وقال المحرّمي: أخذتُ عشرةً ليس إلا، وليس غير، يَضُمُّون، وأجودُهُ. ليس غيرها، وليس إلا إياها.

قال أبو سعيد: يقيسُه على قولهم: أتاني القومُ ليس زيداً، وباقي ما ذكره في الباب من الحذف مفهوم.

قال أبو سعيد: أكثر ما يأتي الحذف مع من؛ لأن من تدل على التبعية، وأقلُّ أجزاء العدد واحد، وقد جاء في القرآن وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به وجاء الحذف مع في، وليس مثل من في الكثرة.

وقوله: فمنهما أموت، أي: فمنهما تارةً أموتُ فيها أو أموتُها، وأخرى أبتغي فيها العيشَ أو أبتغيها.

وقوله: بعد اللَّتْيَا واللَّتْيَا والتي حذف صلة هذه اموصولات، وذلك في شِدَّة الأمر وعِظْمِهِ. فكأنه قال: بعد الحال التي تناهت شدَّتُها، أو عَظُمَت بِلَيَّتُها، أو نحو ذلك من تعظيم أحوال الشدَّة، وهذا كُلُّهُ احتجاجٌ في حذف الاسم بعد إلا.

قال أبو سعيد:

(١) جزء بيت سبق تخريجُه.

بعد اللَّتْيَا واللَّتْيَا والتَّيْسِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرْدَتْ^(١)

وهي لا مَحَالَةَ صِلَةٌ لَمَّا قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا يَعْنِي: بَعْدَ مَرَاكِبٍ مِنَ الْهَوْلِ وَالشَّدَةِ إِذَا رَكِبَتْهَا أَنْفُسٌ تَرْدَتْ، أَي هَلَكْتَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِلَةً لِأَخْرَاهَا، وَصِلَةُ الْأَوَّلِينَ مَحذُوفَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهَا كُلُّهَا كَشْيءٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا فِي مَذْهَبٍ وَاحِدٍ، وَجَعَلَ الصِّلَةَ لَهَا كُلُّهَا كَأَنَّهَا مَوْصُولٌ وَاحِدٌ، وَمِثْلُهُ مِمَّا احْتُجَّ بِهِ حَذْفُ أَحَدٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا...﴾^(٢) وَحَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرٍ وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ الصِّلَةِ بَعْدَ الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ قَدْ يَسْتَعْنِي عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا يَسْتَعْنِي الْمَوْصُولُ عَنِ الصِّلَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا لَوْ حَذَفْنَا زَيْدَ مَنْ غَلَامٍ زَيْدٌ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِغَلَامٍ، وَلَوْ حُذِفَ صِلَةُ مَنْ مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِمَنْ فِي الدَّارِ لَمْ يُجْزَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِمَنْ؛ فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَصْغِيرُ اللَّتْيَا لَمَّا كَانَ دَلَالَةٌ عَلَى الشَّدَةِ وَالْجَهْدِ عُرِفَ مَعْنَاهُ فَأَغْنِي عَنِ الصِّلَةِ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ تَوْضُحُ مَا لَا يُعْرَفُ، وَدَخَلَتِ اللَّتْيَا فِي مَعْنَى اللَّتْيَا بِالْعَطْفِ.

هَذَا بَابُ لَا يَكُونُ وَلَيْسَ وَمَا أَشْبَهُهُمَا

فَإِذَا جَاءَتْهُمَا فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنْ فِيهِمَا إِضْمَارًا، عَلَى هَذَا وَقَعَ فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَعْنَى النَّهْيِ فِي حَسْبِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً.

وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَأَتُونِي لَا يَكُونُ زَيْدًا، وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ لَا يَكُونُ زَيْدًا، كَأَنَّهُ حِينَ قَالَ: أَتُونِي، صَارَ الْمَخَاطَبُ عَنْدهُ قَدْ وَقَعَ فِي حَلْدِهِ أَنْ بَعْضَ الْآتِينَ زَيْدٌ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: بَعْضُهُمْ زَيْدٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا. وَتَرَكَ إِظْهَارَ بَعْضِ اسْتِغْنَاءٍ، كَمَا تَرَكَ الْإِظْهَارَ فِي لَاتٍ حِينَ ذَاكَ.

فَهَذِهِ حَالُهُمَا فِي حَالِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَعَلَى هَذَا وَقَعَ فِيهِمَا الْإِسْتِثْنَاءُ؛ فَأَجْرُهُمَا كَمَا أَجْرُهُمَا.

وَقَدْ يَكُونُ صِفَةً، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، وَمَا أَتَانِي رَجُلٌ لَا يَكُونُ زَيْدًا إِذَا جَعَلْتَ لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَا يَقُولُ ذَاكَ، إِذَا كَانَ لَا يَقُولُ ذَاكَ فِي مَوْضِعٍ قَائِلٌ ذَلِكَ.

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ أَنْ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: مَا أَتَانِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً، وَمَا أَتَانِي

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة النساء، من الآية ١٥٩.

«مرأة ليست فلانة»، لو لم يجعلوه صفة لم يؤثروا؛ لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمارٌ مذكّرٌ. ألا ترى أنهم يقولون: أتيتني لا يكون فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضهم فلانة، فالبعض مذكّرٌ.

وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمارٌ قصته فيهما كقصته في ليس ولا يكون. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدا، وأتاني القومُ عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرتُ جاورَ لأمثَلٍ لك به، وإن كان لا يُستعملُ في هذا الموضع.

وتقول: أتاني القومُ ماعدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا. وما هاهنا اسم، وخلا وعدا هاهنا صلةٌ له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدا، وما هم فيها ماعدا زيدا، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا، وكأنه قال: إذا مثَلتَ ما خلا وماعدا فجعلته اسماً غيرَ موصول قلت: أتوني مُجاوزَهم زيدا. مثَلته بمصدرٍ ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى. إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء.

وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدا، فالرفعُ جيدٌ بالغٌ، وهو كثيرٌ في كلامهم؛ لأن يكونَ صلةٌ أن، وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكونَ في موضع اسمٍ مستثنى. كأنك قلت: لا يأتونك إلا أن يأتيك زيدا.

والدليلُ على أن يكونَ هاهنا ليس فيها معنى الاستثناء: أن ليس وعدا وخلا لا يقعن هاهنا.

ومثلُ الرفع قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩] منكم وبعضهم ينصبُ على وجه النصب في لا تكون، والرفعُ أكثر.

وأما حاشا فليس باسمٍ، ولكنه حرفٌ يُجرُّ ما بعده كما تَجَرُّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: أتاني القومُ خلا عبد الله فيجعلُ خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت: ما خلا فليس فيها إلا النصب؛ لأن ما اسمٌ، ولا يكونَ صلتهَا إلا الفعلُ هنا، وهي ما التي في قولك: افعل ما فعلت. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما؟

وأما أتاني القومُ سواك، فزعم الخليلُ أن هذا كقولك: أتاني القومُ مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء.

قال أبو سعيد: الأصل في الاستثناء إلا، وسائر ما يُستثنى به من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ موضوعٌ موضعٌ إلا؛ والدليل على ذلك أنها تكفي من ذكرِ المستثنى منه في قولك: ما قامَ إلا زيدٌ.

ويقع موقعها غير؛ لأنها تُعرب إعرابَ الاسم الذي يقعُ بعد إلا، وهي مضافةٌ إلى ذلك الاسم، ولا يُستثنى بها سوى إلا وغير إلا والمستثنى منه مذكور في الكلام. لا يجوزُ أن تقول: ما جاءني لا يكونُ زيدًا، ولا ما جاءني ليس زيدًا.

وقد تبينَ تَمَكُّنُ إلا في الاستثناء، وأنها الأصل، وفي هذه الأشياء معنى إلا، وهي تعملُ كعملِها في أنفُسِها قبل أن تُوضَعَ موضعٌ إلا.

فأما ليس ولا يكون فإنا لما رأينا الأفعال لا تنصبُ إلا ومعها فاعلُوها، وعلم أن مع ليس، لا يكون فاعلين، وكان إضمارُ بعض المذكورين فيهما لا يُخْرِجُهُما عن معنى ما أريدَ بهما من الاستثناء، قدرنا فيهما، وأجريناها على عملِهما قبل أن يُجعلَا في موضع الاستثناء، وكأننا لما قلنا قام القومُ احتمل أن يكون قام بعضهم، وبعضهم لم يَقم، كما يجوزُ إرادةُ الخاصِّ باللفظ العام، والبعضُ الذي قامَ هم. القومُ الذين ارتفعوا بالفعل، والبعضُ الذي لم يَقم هم المُستثنون.

وذهب الكوفيون إلى أن المضمرَ فيها المجهولُ، وهو كنايةٌ عن الفعل، والاسمُ في موضع الفعل أيضًا. كأنه قال: ليس فعَلُهم فعلَ زيد.

والذي قدره البصريون أولى؛ لأنه أقلُّ إضمارًا؛ لأن الكوفيين أضَمُّوا مُضافًا إلى زيد محذوفًا، وليس ذلك في تقدير البصريين.

وأما موقعُ ليس ولا يكون من الكلام فإنه يحتملُ شيئين:

أحدهما: أن يكونَ من كلامٍ غيرِ الأول، كأنه عقبَ الكلامِ الأولِ بجملةٍ بينَها خصوصًا لعمومِ الكلامِ الأولِ، كما يقولُ القائلُ: جاءني القومُ وما أريدُ زيدًا ولا أعنيهِ، وجاءني الناسُ وما جاءني زيدٌ.

وقد تأتي جملةٌ بعد جملةٍ يكونُ في الثانية من التخصيصِ ما يكونُ بمنزلة الاستثناء من الأول. قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ﴾^(١)، ثم قال بعد ذلك بغير لفظ الاستثناء: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ﴾ فقامَ ذلك مقامَ: إلا أن يكونَ له إخوةٌ فيكونَ لها السُّدُس.

والوجه الآخر: أن تكون الحال للأل. وتكون من كلام واحد، ويكون التقدير
ي: قام القوم ليس زيدًا: قام القوم خالين من زيد، وعارين من زيد.

وقد يقول القائل: جاءني عمرو وليس معه زيد على الحال، كما تقول: جاءني
عمرو ومعه زيد ويجوز إسقاط الواو، تقول: جاءني عمرو ليس معه زيد.
وينزوم للاستثناء إسقاط الواو من ليس؛ لأنها تنوب عن إلا، ولا يدخل في إلا الواو،
فلم يدخل في ليس للاستثناء، وإذا جعلت ليس، ولا يكون صفة فهي من كلام واحد،
وموضعهما من الإعراب موضع الاسم الذي هي صفة.

فإذا قلت: ما أئتني امرأة لا تكون فلانة، فموضع لا تكون رفع؛ لأنها صفة امرأة،
وإذا قلت: ما مررت بامرأة لا تكون فلانة خفض، وإذا قلت: ما رأيت امرأة لا تكون
فلانة، فموضعها نصب، وكذلك إذا قلت ما أئتني امرأة ليست هندا.

وأما (عدا) و(خلا) فإذا نُصب ما بعدهما فهما فعلاان يجريان مجرى (ليس) و(لا
يكون) في الاستثناء، ولا يجريان مجراهما في الصفة، تقول: أئتني القوم عدا زيدًا وما أئتني
القوم خلا زيدًا، على تقدير: عدا بعضهم زيدًا، وخلا بعضهم زيدًا بمنزلة: جاوز
عضهم زيدًا، ولا تقول: ما أئتني امرأة عدت هندا، ولا مررت بامرأة خلت دعدًا. وإنما
لم يُوصف بهما كما وُصف بـ (ليس) و(لا يكون)؛ لأد، (ليس) و(لا يكون) من ألفاظ
الجحد المحض، وهما يرفعان الاسم وينصان الخبر كما ترفعُ بالفعل الفاعل وتنصبُ
المفعول، فإذا وصفنا بهما فهما على بابهما في اللفظ، ونحلى حكم الاستثناء في مخالفة ما
بعدهما لما قلنهما لما فيهما من الجحد.

و(خلا) و(عدا) ليسا لفظي جحد. فأما (خلا) فإنها لا تتعدى إلى مفعول إلا في
الاستثناء، فإذا قلنا: ما مررت بامرأة خلت هندا فهو على خلاف ما عليه لفظ (خلا) في
التعدي.

وأما (عدا) وإن كان متعديًا فليس بلفظ جحد ونفي، فكون كالاستثناء في الخلاف
الذي بين ما قبله وما بعده، وإنما عل على الاستثناء بضرب من التأويل والحمل على
المجاوزة؛ ومعناها: الخروج عن الشيء والتخفيف له.

وقد سأل سائل: لِمَ لَمْ يُستثن بـ (جواز) كما استثنى بـ (عدا) و(خلا)،
فـ (جواز) أبين وأجلى في المعنى؟ وإليه رد سيويه: (عدا) و(خلا) لما مثلهما.

فالجواب: أن اللفظين قد يجتمعان في معنى، ويختص أحدهما بموضع لا يشاركه فيه
الأخر؛ كالعمر والعمر في البقاء، ثم يختص العمر باليمن. وله نظائر كثيرة تجري هذا

المَجْرَى.

ومن أجل هذا لم يَجْزُ في الاستثناء (لم يكن)، و(ما كان)، في موضع: (ليس)، و(لا يكون)؛ لا تقول: جاءني القوم لم يكن زيدًا، وما كان زيدًا، على معنى لم يكن بعضهم زيدًا.

وقد قيل: إن معنى عدائي الشيء، وعداك الشيء يقال فيما قُرِب منك، وكاد يقع بك، و(جاوز) قد يقع فيما تباعد وفيما قُرِب، تقول: جَاوَزْنَا الغَيْمُ، ولا تقول: عَدَانَا الغَيْمُ؛ لتباعدنا.

وأما (ما عدا) و(ما خلا) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين أن (ما) في موضع نصب، وأن (ما خلا) و(ما عدا) كالمصدر، وفاعل (عدا) و(خلا) مضمَر تقديره: ما عدا بعضهم، وما خلا بعضهم، كأنا قلنا: أتاني القوم مجاوزتهم زيدًا.

قال أبو سعيد: ومجاوَزَتهم عندي بمعنى الحال، كالمصادر التي توضع موضع الحال، كقولك: رجع عَوْدَه على بَدَنه، ونظائره، كأنه قال: أتاني القوم مجاوزين، أو خالين من زيد.

فأما (إلا أن يكون) فإذا الاستثناء بـ (إلا)، والمستثنى (أن)، و(يكون) في صلة (أن)، والفعل بعدها في تقدير المصدر، فإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدًا فتقديره في اللفظ: إلا كَوْن زيد، ومعناه: إلا زيدًا، وقد يُنصَبُ فيقال: أتاني القوم إلا أن يكون زيدًا، على معنى: إلا أن يكونَ بغضهم، كما أضمر في (ليس) و(لا يكون)؛ ومعنى ذلك كله: إلا زيدًا.

وأما قوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾^(١)؛ فتجارة فاعل (تكون)، وإذا نصبت تجارةً وأُنْثت (تكون) فالتقدير: إلا أن تكون الأموال تجارةً، ويحوز في العربية: إلا أن يكون تجارةً على معنى: إلا أن يكون بعضها تجارة، كما تقول: أتاني القوم إلا أن يكون زيدًا، وإذا رفعت الاسم فـ (يكون) في معنى يقع؛ إلا أن تقع تجارة؛ لأن (كان) إذا لم يكن لها خبر فهي في معنى: يقع، ويحدث، ويوجد، ونحو ذلك.

وأما (حاشا) فهي عند سيبويه حرفُ جبر، وليس باسم ولا فعلٍ، وأما الجر بها فلا خلاف بين النحويين فيه، وقد قال الشاعر:

حَاشِي أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ صَنَا عَنْ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ^(١)

وأكثر الناس يخالف سبويه فيها، وهم مع خلافهم سبويه مختلفون فيها:
فأما الفراء فزعم أن حاشا فعلٌ، وزعم أنه لا فاعل له، وهذا ظريف وهو كالمحال؛
لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن لأصل حاشا لزيد، فكثر الكلام حتى أسقطوا
اللام، وحفظوا بها.

وقال محمد بن يزيد المبرّد: إنه يكون حرف جر كما ذكر سبويه، ويكون فعلاً
بنصب مثل (عدا) و(خلا)، واستدل، على ذلك بتصريف الفعل منه، وقولهم: حاشيت
زيداً أحاشيه، كقول النابغة:

وَلَا أَرَى فاعِلاً فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٢)
ومما احتجّ به قولهم حاشا لزيد، ولو كان (حاشا) حرف جرّ لم يجز دخولها على
اللام.

قال أبو سعيد: أما احتجاجه بـ (حاشيت) فلقائل أن يقول: حاشيتُ إنما هو
نصريفُ فعل من لفظ (حاشا) الذي هو حرف يستثنى به، وليس بـ (حاشيت) يقع
الاستثناء، ولا نحاشي يحاشي، ومنزلة: حاشيت من حاشي كمنزلة: هلل وحولق،
وبَسْمَل، من: (لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله) فقد صُرِفَ الفعلُ مما
ليس بفعل.

ومما يقوى قول أبي العباس أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى: أن العرب تخفضُ
بها وتنصبُ.

وقال أبو إسحاق الزجاج: حاشا لله في معنى: براءةً لله، وهي مُشْتَقَّةٌ من قولك:
كنت في حشا فلان، أي: في ناحية فلان. كما قال:

بَأَيِّ الْحِشَا أُمْسِي الْخَلِيطُ الْمَبِينُ^(٣)

(١) البيت منسوب إلى الشاعر الجاهلي الجهمي (منقذ بن الطمّاح بن قيس الأسدي)؛ الخزائن ١٠ / ٢٤٩؛ ابن عيش ٢ / ٨٤، ٨ / ٤٧؛ وتاج العروس (حشا).

(٢) البيت منسوب للنابغة الذبياني؛ في ديوانه ص ٢٠؛ الخزائن ٣ / ٤٠٣، ٤٠٥؛ ابن عيش ٢ / ٨٥؛
واللسان، وتاج العروس (حشا).

(٣) البيت منسوب للمعطل الهذلي في ديوانه ٣ / ٤٥؛ ابن عيش ٢ / ٨٥، ٨ / ٤٨؛ ولسان العرب
(حشا)؛ وتاج العروس (حشا).

فإذا قال: حاشا لزيد فمعناه: قد تَنَحَّى زيد من هذا وتباعد منه، كما أنك إذا قلت قد تنحى من هذا فمعناه: قد صار في ناحية منه؛ وكذلك تحاشى من هذا، أي: قد صار في حشا منه، أي: في ناحية منه.

وعلى طريقة الزجاج قال بعض أصحابنا: (حاشا) في معنى المصدر، قال: ويقال: حاشا الله، وحاشا لله كما يُقال براءة لله، ويدخله النقص فيقال: حاشَ الله وحشًا لله، كما يقال في النقص: غد في: ومه في: مهلا، وعَلُ في عُلَى، ولا يكون ذلك في الحروف.

ويستعملون حاشا لتبرئة الاسم الذي بعدها عند ذكر سوء في غيره أو فيه، وربما أرادوا تبرئة الإنسان من سوء فيبتدئون بتبرئة الله عز وجل من السوء، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته، ويكون تنزيههم الله على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن برأوه. قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾^(١)، ومذهب حاشى لله كمذهب معاذ الله، وسبحان الله في الإنكار والتعجب، وإذا استثنوا بحاشا فاستثنواهم بها أيضًا على طريق التبرئة للاسم المستثنى بها من سوء، أدخلوا فيه غيره.

وقد تكون (خلا) حرف جر، ولم أعلم خلافا في جواز الجر بها، ولم أر أحدا ذكر في (عدا) الجر إلا الأخفش، فإنه قرنها وبعض ما ذكر مع (خلا) في الجر.

وأما أتاني القوم سواك فيه فصار فيه معنى الاستثناء؛ لأن فيه مع غير وسواك لا يتمكن، وقد ذكرناه في غير هذا الموضع.

وقال أبو سعيد: حُكي عن الزجاج أنه كان يجيز في بعض الأحوال تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ويحتج بقول الشاعر:

خَلا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنْ إِيَّاهُ شَوْسُ^(٢)

وهذا غلط؛ لأن الشعر لأبي زيد الطائي، وقبل هذا البيت في قصيدته:

إِلَى أَنْ عَرَسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنْ إِيَّاهُ شَوْسُ

فقد صار (خلا) بعد المستثنى منه، وهو: "ما يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ".

وأما قول العجاج.

(١) سورة يوسف، من الآية: ٥٠.

(٢) البيت منسوب لأبي زُبَيْد الطائي في ديوانه ٩٦؛ ولسان العرب، وتاج العروس (حسس)؛ والمقتضب ١ / ٣٨٠.

وبلّد ليسَ به طُوريُّ ولا خلا الجنُّ به إنسيُّ^(١)

فتقديرُهُ: ولا به إنسيُّ خلا الجن، فـ (به) مقدرةٌ بعد لا محذوفة؛ لأنه لو قال: ليس به طوريُّ ولا إنسيُّ، فمعناه: ولا به إنسيُّ، فاستثنى بعد تقديم شيء في التقدير، ويدل عليه ما قبله، فيفسّر كأنه قال: ما به خلا الجنُّ إنسيُّ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة، والذي يحكي عن الكوفيين: جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام.

قال الكسائي: "إلا طعامك ما أكل ريد" استثناء، وجاز أن تضعه مقدمًا ومؤخرًا.

وهذا عند أصحابنا لا يجوز من غير جهة:

فمنه أن تقديم الاستثناء في أول الكلام لم يَقمُ عليه دليل من سماع ولا قياس.

ومنه أن (ما) لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها. لا تقول: زيدًا ما ضربت، فإذا لم يجزُ

ذلك كان حوازه بعد دخول "إلا" عليه أبعد.

هذا باب مجرى علامات المضمّرين، وما يجوزُ فيهن

وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا باب علامة المضمّرين المرفوعين

قال سيويه: "اعلم أن المضمّر المرفوعَ إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا،

وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحن.

ولا يقعُ (أنا)، في موضع الناء التي في فعلتُ، لا يجوز أن تقول: فعلَ أنا؛ لأنهم

استغنوا بالناء عن أنا، ولا تقعُ نحن في موضع (نا) التي في فعلنا. لا تقول: فعل نحن.

وأما المضمّر المخاطب: فعلامته إن كان واحدًا: أنت، وإن خاطبت اثنين

فعلامتهما أنتما، وإن خاطبت جميعًا فعلامتهم أنتم.

واعلم أنه لا يقعُ أنت في موضع الناء التي في فعلتُ، ولا أنتما في موضع (تُما)

التي في فعلتُما. ألا ترى أنك لا تقول: فعل أنتما، ولا يقع أنتم في موضع (تم) التي في:

فعلتم، لو قلت: فعل أنتم لم يجز. ولا يقع أنتن في موضع (تن) التي في فعلتن، لو

قلت: فعل أنتن لم يجز.

وأما المضمّر المحدثُ عنه فعلامته: "هو"، وإن كان مؤنثًا فعلامته: "هي"، وإن

(١) البيت في ديوانه ٦٨؛ والخزانة ٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣٣٨؛ تاج العروس (أنس).

حدثت عن اثنين فعلاهما: "هما". وإن حدثت عن جميع فعلاهم "هم"، وإن كان الجميع جميع مؤنث فعلاهم: "هن".

ولا يقع هو في موضع المضمَر الذي في فعل، لو قلت: "فعل هو" لم يجز، إلا أن يكون صفةً. ولا يجوز أن يكون "هما" في موضع الألف التي في ضربا، والألف التي في "يضربان"، لو قلت: "ضرب هما" أو "يضربُ هما" لم يجز. ولا يقع "هم" في موضع "الواو" التي في "ضربوا"، ولا الواو التي مع النون في يضربون. لو قلت: "ضرب هم" أو "يضربُ هم" لم يجز. وكذلك هي، لا تقع موضع الإضمار الذي في "فعلتُ؛ لأنَّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامةٌ. ولا تقع هن في موضع النون التي في فعلنَ، ويفعلنَ، لو قلت: فعلت هي أو فعلَ هنَّ لم يجز، إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر؛ والمؤنثُ يجري مجرى المذكر.

فـ(أنا)، وأنت، ونحن وأنتما، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمَر الذي لا علامة له؛ لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك".

قال أبو سعيد: أُدْخِلَ الاسمُ المضمَرُ في الكلام خوفاً من اللبس، واحتراسا منه، ومن النحويين من يسميه المَكْنِيَّ؛ وذلك أن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والالتباس، وليس لها أحوال تَقْتَرِنُ بها تدل على المختص منها إذا التبتست، وإنما يدل على اختصاص المختص منها في كثير من أحواله الصفاتُ، كقولنا: مررت بزيد البزاز، وهذا الرجل، وبرجل ظريف.

والمضمَراتُ تستغنى عن ذلك بالأحوال المقترنة بها، المُغْنِيَّةُ عن صفاتها، وهي ثلاثة أقسام: المتكلم والمخاطب، والغائب، والأحوالُ المقترنةُ بها: حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتَقْدُمُ ذكر الغائب الذي يُصَيِّرُهُ بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم.

وأعرَفُهُم المتكلمُ، ثم المخاطبُ، ثم الغائب. وإنما صار المتكلمُ أعرَفَ لأنه لا يوهك غيره.

فإن قال قائل: فقد يتكلم المتكلمُ فلا يعرفه السامع فيسأل عنه، فيقول: "مَن المتكلم؟"، كما يقال: "مَن المخاطب؟" إذا سُمِعَ خطابٌ لا يُعرف المعنى به.

قيل له: المتكلمُ قد عُرِفَ حِسًّا، وإن جُهِلَ نُبُّهُ؛ لأن الذي يسمعُ كلامه إن لم يكن بينهما حجابٌ فهو يعاينُهُ، ويسمعُ كلامه، وإن كان بينهما حجابٌ فقد أحسَّ كلامه

بِسْمِعهُ إياه، فأما سؤاله عنه فكما يسأل الرجل عمر: يعاينه، فيقول: مَنْ هذا؟ وَمَنْ الرجل؟ فيكشف ما ذكرناه أن رجلاً محجوباً لو أَحَسَّ جماعة بقربه فسمع واحداً منهم يقول: أنا قتلْتُ فلاناً، وأنا فعلت وصنعت، علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهُمُّه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلْتُ فلاناً لم يذهب وهُمُّه إلى بعض من حضر دون بعض، والمخاطبُ يتلو المتكلمَ بالحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً "كناية الغائب"؛ لأنها تكون كنايةً عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين: "كناية النكرة بمنزلة النكرة". وأعرَفهم المتكلمُ، ثم المخاطبُ، ثم الغائب. وإنما صار المتكلمُ أعرَفَ لأنه لا يوهمُك غيره.

فإن قال قائل: فقد يتكلمُ المتكلمُ فلا يعرفه سامع فيسأل عنه، فيقول: "مَنْ المتكلم؟"، كما يقال: "من المخاطب؟" إذ سُمع خطابٌ لا يعرف المعنى به. قيل له: المتكلمُ قد عُرِفَ حَسَباً، وإن جُهِلَ نَسَبُهُ؛ لأن الذي يسمعُ كلامه إن لم يكن بينهما حجابٌ فهو يعاينه، ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب فقد أَحَسَّ كلامه بِسْمِعهُ إياه، فأما سؤاله عنه فكما يسأل الرجل عمر يعاينه، فيقول: مَنْ هذا؟ وَمَنْ الرجل، ويكشف ما ذكرناه أن رجلاً محجوباً لو أَحَسَّ جماعة بقربه فسمع واحداً منهم يقول: أنا قتلْتُ فلاناً، وأنا فعلت وصنعت، علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهُمُّه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلْتُ فلاناً لم يذهب وهُمُّه إلى بعض من حضر دون بعض، والمخاطبُ يتلو المتكلمَ بالحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً "كناية الغائب"؛ لأنها تكون كنايةً عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين: "كناية النكرة بمنزلة النكرة". فأما المتكلمُ فجُعِلَ له لفظٌ ينفرد به لا يشاركه فيه غيره كما لا يشاركه غيره في لفظه، وعبارته عن نفسه وغيره، إذ كان لا يجوز أن يكون كلام واحد من مُتَكَلِّمين، ولفظ واحد من لافظين، ومن أجل ذلك يستوي لفظُ المتكلم المذكر والمؤنث؛ لأنَّ الفصلَ بين المؤنث والمذكر إنما يُحتاج إليه لئلا يُتوهم غير المقصود في موضع المقصود، وتثنية المتكلم وجمعه على لفظ واحد. أما في الضمير المفصل المرفوع فهو "نحن" في الاثنين والجميع.

وأما في الضمير المتصل المرفوع بـ"نا" كقولك: "قمنا" و"ذهبنا" في الاثنين والجميع، وإنما يستوي لفظ الاثنين والجميع؛ لأنه على غير طريق التثنية والجمع في غيره. وذلك أن المثني هو شيئان متساويا اللفظ ضم أحدهما إلى الآخر "كزيد وزيد" و"رجل ورجل" وما أشبه ذلك.

والجموعة هو جماعة متساو اللفظ ضُم بعضهم إلى بعض كقولنا: "زيد وزيد وزيد"، و"رجل ورجل ورجل"، فيقال: "زيدون" و"رجال".

والمتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما، فتبطل تثنيته وجمعه على منهاج التثنية والجمع، ولكنه كما كان قد يتكلم عن نفسه وحده، ويتكلم عن نفسه وغيره، جُعِلَ اللفظ الذي يتكلم به عن نفسه وغيره مخالفاً للفظ الذي له وحده، واستوى أن يكون غيره المضموم إليه واحداً واثنين وجماعة؛ فيقول: أنا خارج، ونحن خارجان، ونحن خارجون، وقمت ضاحكاً، وقمنا ضاحكين، وقمنا ضاحكين.

وأما المخاطب فإنه يُفصل بين لفظ مؤنثه ومذكره، ويشنى ويجمع؛ فيقال للمذكر: أنت، وقمت، وللمؤنث: أنت، وقمت، وكذلك ضربتك للمذكر، وضربتكِ للمؤنث، وكسرتُ ما ذكرناه في علامة المؤنث، والياء في هي وفي ذي، في مؤنث هو وذا، كله محمول على الياء في: (تفعلين) وفُصِّل بين المؤنث والمذكر في الخطاب؛ لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان من المؤنث والمذكر وهو مقبلٌ عليهما، فيخاطب أحدهما، فلا يُعرف حتى ينبيه بعلامته، وتُنشئ المخاطبُ وجمع لما ذكرنا من انصراف الخطاب إلى بعض الحاضرين دون بعض، فعُلم بالتثنية والجمع المقصود منهم بالخطاب.

وإذا ضُم إلى المخاطب غائب صار لفظه كلفظ الاثنين المخاطبين، وإذا ضُم إليه أكثر من واحد صار لفظه كلفظ الجماعة المخاطبين، فيقال: أتتما خرجتما، وأحدهما حاضر، وأتتما خرجتما وأحدهم حاضر، وعلى هذا حُمِلت الأبيات المنشدة في خطاب الواحد بلفظ الاثنين. قال امرؤ القيس:

خَلِيلِي مُرَّأِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نَقَضَ لُبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ^(١)
ثم قال:

أَلَمْ تَرَأْنِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُهَا طَيِّبًا وَإِنْ لَمْ تَطْيَبِ^(٢)
ويُروى: (ألم تريايني)، والشاهد في الأول.
وقال آخر:

خَلِيلِي قُومَا فِي عَطَالَةٍ فَانظُرَا أَنَارًا تَرَى مِنْ نَحْوِ يَبْرِينَ أُمِّ بَرْقَا^(٣)

(١) البيت في ديوانه ٤١.

(٢) البيت منسوباً لامرئ القيس في ديوانه ٤١.

(٣) البيت منسوباً لسويد بن كراع العُكْلِي، وتاج العروس (عَطَل).

فقال: "تري" بعد "خنيلي"، وقال آخر:

فإن ترجرائني يا ابن عفان أزدجرُ وإن تتركاني أحم عِرْضًا ممتعاً^(١)

وقال أوس بن حجر:

يا ابني شرا حيل ما بالي وبالكما يا ابني شرا حيل ما بالي وبالكما
أدمة لكما عندي فنطلبها أم من غرام إلي نالكم نطفُ

فنطلبها لواحد، وابتداء الخطاب لاثنتين، ويروى "فأعطيتها"، وتعود "الهاء" إلى ذمة، وهذا لا شاهد فيه.

وقال بعض النحويين: إن العرب حرت عاداتها في خطاب الواحد بلفظ الاثنين، على عادتهم إذا أرادوا الرحيل وأمروا برحلة البعير، وشدّ الأداة عليه، أن يأمرؤا اثنين بالشد، فيقولون: "يا غلامان ارحلاه، ونحو ذلك، وهذا يكثر في كلامهم، فجرؤا على عادة ذلك اللفظ وإن أرادوا واحداً.

وذكر بعض النحويين أن قوله عز وجل: ﴿الْقَبَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(٢) خطاب لواحد وأجري بلفظ الاثنين، فإذا صح أنه خطاب لواحد فهو على نحو ما ذكرناه.

وأما ضمير الغائب فإنه يُثنى ويُجمع وتبين فيه علامة المؤنث، وهو أولى بذلك؛ لأنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره، والظاهر بُنِي ويُجمع، ويدخل فيه المؤنث.

واعلم أن في المضمرات منفصلاً ومتصلاً:

فأما المنفصل فهو: "أنا" و"أنت" و"نحن" و"أنتم" و"أنتن" و"هو" و"هي" و"هما" و"هم" و"هن"، وقد أُجري الضمير للمنصوب: "إيا" وما يتصل بها من علامة المتكلم والمخاطب والغائب في التثنية والجمع، والمؤنث والمذكر نحو: إياي، وإيانا، وإياه، وإياهما، وإياهم...، وسائر ما يتصل بإيا.

وأما الضمير المتصل فهو: كل ضمير بمرور، وكل ضمير لمنصوب سوى (إيا)، وكل ضمير لمرفوع سوى ما ذكرناه من (أنا) وما بعده إلى (هن)، إنما جعل بعضه متصلاً وبعضه منفصلاً؛ لاختلاف مواقع ما نضم؛ لأن الأسماء التي تضم بعضها يتصل باللفظ العامل الذي يعمل فيه، فضميره يقع موقعه في الاتصال بالعامل، وبعضها ينفصل عن

(١) البيت منسوب لسويد بن كراع العُكيلي، اخزانة ١١ / ١٧؛ ولسان العرب (جزز)؛ وتاج العروس (جزز).

(٢) سورة ق، من الآية: ٢٤.

عامله بالتقدّم عليه، وبالفصل بينه وبينه، فضميره منفصلٌ من عامله.

ومن المنفصل أيضاً ضمير الاسم الذي لا لفظَ يعملُ فيه فيتصل به.

وجملةُ الضمير تجري مجرى حروف المعاني التي تُستعمل في الأشياء المختلفة، وهي حروفٌ قليلةٌ محصورة تستعمل فيما لا يحصى من الأسماء والأفعال، كحروف العطف، وحروف الخفض، وحروف النصب في الأسماء والأفعال، وحروف الجزم وحروف الاستفهام وما جرى مجراها، وكذلك الضمائر هي ضمائر أسماء مختلفة بألفاظ قليلة محصورة تتكرر على كل المضمرات، فلما كانت كذلك قلّلت حروفها، فجعل ما كان منها متصلاً على حرف، إلا أن يكون هاء فيزداد عليه حرف آخر لحفائه، كالتاء في قمت، والكاف في ضربتك، وجعل بعض المتصل في النية كالضمير في أفعل ونفعل وتفعل، وفي زيد قام، وزيد في التثنية والجمع، واحتمل أن يكون على حرف واحد؛ لأنه يتصل بما قبله من حروف الكلمة.

وإذا كان منفصلاً كان على حرفين أو أكثر؛ لأنه لا يمكن إفراد كلمة على حرف واحد، والمنفصل منفردٌ عن غيره بمنزلة الاسم الظاهر، وهذه سبيل حروف المعاني؛ منها ما هو على حرف واحد كواو العطف والباء واللام، ومنها ما هو على أكثر من حرف كـ (عن وعلى).

ومن أجل أن المتصل أقل حروفاً من المنفصل كان النطقُ بالمتصل أخف، فلم يستعملوا المنفصل في المواضع التي يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يؤثرون الأثقل على الأخف إلا في الضرورة، وهذا الذي ضمّنه سيبويه الباب حين قال: (لا يقع أنت موضع التاء في فعلت، ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتما، وسائر ما ذكره إثر هذه إلى آخر الباب).

فإن قال قائل: فلم تغيرت حروف المضمرات وصيغتها في الرفع والنصب؟ فيقال: أنت في الرفع، وإياك في النصب، والتاء في ضربتك للمرفوع، والكاف للمنصوب، ومن سبيل الأسماء الظاهرة أن لا تتغير حروفها وصيغتها كقولك: (هذا زيد)، و(رأيت زيداً) و(مررت بزيد)؟

قيل: لَمَّا كانت الضمائر واقعةً مَوَاقِعَ الأسماء المعربة المختلفة الإعراب، وهي مبنية، جعلوا العوضَ من الإعراب الدال على المعاني المختلفة تغييرَ صيغة؛ ليدل على مثل ما دل عليه الإعراب وهو مبني.

هذا باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع

موقع ما يُضمر في الفعل

الذي لم يقع موقعه

قال سيويه: "فمن ذلك قولهم: (كيف أنت؟ رأيت هو؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء هاهنا، ولا على الإضمار الذي في فعل. ومثل ذلك: نحن وأنتم ذاهبون؛ لأنك لا تقدر هاهنا على التاء والميم التي في فعلتكم، كما لا تقدر في الأول على التاء التي في فعلت. وكذلك جاء عبد الله وأنت؛ لأنك لا تقدر على التاء التي تكون في الفعل. وتقول: فيها أنتم؛ لأنك لا تقدر على التاء. هاهنا وفيها هم قيامًا، بتلك المنزلة؛ لأنك لا تقدر هنا على الإضمار الذي في فعل.

ومثل ذلك: أما الخبيث فانت، وأما العاقل فهر؛ لأنك لا تقدر هنا على شيء مما ذكرنا. وكذلك: كنّا وأنت ذاهبين، وكذلك: أهو هو. قال الله عز وجل: ﴿كَانَهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ...﴾ [النمل: ٤٢]؛ فوقع هو هاهنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فعل. وقال الشاعر:

فَكَانَهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كَالَهَا أَوْ اسْفَعُ الْحَدِيثُ شَاةُ إِرَانِ^(١)

وتقول: ما جاء إلا أنا. قال عمرو بن معدي كرب:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارِئَهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(٢)

وكذلك ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها أنت ذا، وها أنتم أولاء، وها أنتن أولاء.

وإنما استعملت هذه الحروف هاهنا لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل، ولا على الإضمار الذي في فعل.

وزعم الخليل أن (ها) هاهنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: (هذا)، وإنما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا؛ وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا ها وصارت أنا بينهما.

(١) البيت منسوب للبيد بن ربيعة ١٤٣، الكتاب ٢/ ٣٥٣؛ وفي لسان العرب، وتاج العروس (أرن، شوه).

(٢) البيت في ديوانه ١٥٥؛ والكتاب ٢/ ٣٥٣؛ لسان العرب، وتاج العروس (قطر).

وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: هذا أنا وأنا هذا.

ومثل ما قال الخليل في هذا قول الشاعر وهو لبيد:

ونحنُ اقتسمنا المالَ نصفين بيننا فقلتُ لهم هذا لها ها وذا ليا^(١)

كأنه أراد أن يقول: وهذا لي، فصير الواو بين ها وذا.

وزعم أن مثل ذلك إي ها الله ذا، إنما هو هذا.

وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدمة، ولكنها تكون بمنزلتها في هذا؛ يدلُّك

على ذلك قوله: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ [آل عمران: ٦٦]، فلو كانت ها هاهنا هي التي تكون مع أولاء إذا قلت: هؤلاء، لم تُعدَّ هاهنا بعد أنتم.

وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول

كذا وكذا، لم يُرد بقوله: هذا أنت، أن يُعرِّفه نفسه، كأنك تريد أن تُعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، أو الحاضر القائل كذا وكذا.

وإن شئت لم تقدم ها في هذا الباب، قال الله عز وجل: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون

أنفسكم﴾^(٢).

قال أبو سعيد: قد بينا أن الضمير المنفصل هو الذي لا يلي عاملاً، ولا يتصل به،

إما أن يكون معرّى من عامل لفظي، أو يكون مقدماً على عامله، أو مفصلاً بينه وبينه بحرف استثناء، أو حرف عطف، أو بشيء يفصل بينه وبين عامله فصلاً لازماً.

فأما ضمير المرفوع المنفصل فله خمسة مواضع: الابتداء، وخبره، وخبر إن

وأخواتها بمنزلة خبره، وبعد حرف الاستثناء، وبعد حرف العطف.

فالاقتداء والخبر معرّيان من عامل لفظي، وضميرهما منفصل كقولك: (كيف أنت؟)

و(أين هو؟) كيف وأين خبران مقدمان، وأنت وهو مبتدآن، وكذلك نحن وأنتم ذاهبون؟

نحن مبتدأ، وأنتم عطف عليه، و(ذاهبون) خبرهما، وكذلك (جاء عبد الله وأنت) أنت عطف على عبد الله، وانفصل لأنه وقع بعد حرف العطف، ولم يلتزم بالعمل، ولم يُمكن ذلك فيه.

(١) البيت في ديوانه ٣٦٠؛ والخزانة ٤٦١؛ ابن يعيش ٨/ ١١٤؛ الكتاب ٢/ ٣٥٤؛ المقتضب ٢/

ومن الضمير المنفصل الواقع موقع المبتدأ أقوله: (فيها أنتم)؛ لأن (فيها) خبر مقدم، و(أنتم) متبدأ، وتقديره: (أنتم فيها)، ومثله (فيها هم قياماً)، وقوله: (أما الخبيث فأنت)، و(أما العاقل فهو)، أنتَ وهو مبتدآن، وخبرهما ما قبلهما، أو خبران لما قبلهما، وقوله: (أهو هو؟) مبتدأ أو خبر، وهما منفصلان، وكأنه هو وأوتينا هو خبر كأن، وقول لبيد: (كأنها هي)؛ هي خبر كأنها، وإنما يصفُ ناقةً أنها بعد كلالها وتعبها كأنها نفسها قبل الكلال في النشاط والقوة، أو كأنها أسفَعُ الخدين شاةً إران، يعني ثوراً وحشياً، ويُسمَّى الثورُ الوحشي: شاةً، والبقرة الوحشية: شاةً ونعجةً، وإران: نشاط، ويقال: عدو، أَرَنَ يَأْرَنُ أَرَنًا، والاسم الإران، ويقال: الإران كُناسُ الوحشية، وكُناسُها مثل البيت تأويه، والإران: سرير الميت، ومنه قول الشاعر وهو طرفة:

أُمُونُ كَالْوِاحِ الْإِرَانُ نَسَائُهَا^(١)

والتفسير الذي ذكرته أن (هي) ترجع إلى الناقة على معنى: كأنها نفسها، شيء رأيت أصحابنا يعسرونه به، والذي رأيت عليه مُفسَّرِي شعر لبيد يذكرونه: أن (هي) كناية عن سفينة ذكرت قبل هذا البيت في القصيدة، شبه الناقة بها في السرعة، وذلك قوله:

فصددتُ عن أَطْلَالِهنَ بِجِسْرَةٍ عَيْرَانَةٍ كَالْعَقْرِ ذِي الْبِنْيَانِ
كسَفِينَةِ الْهِنْدِيِّ طَائِقٍ دَرَّاهَا بِسَقَائِفٍ مَشْجُوحَةٍ وَدِهَانِ
فكأنها هي بعد غب كلالها أو أسفَعُ الخدين شاةً إران^(٢)

أراد فكأنها السفينة المذكورة.

وقوله: (ما قطر الفارس إلا أنا) وقعت الكتابة بعد حرف الاستثناء فكانت منفصلة.

وأما قوله: (ها أنا ذا)، و(ها نحن أولاء)، و(ها هو ذاك) و(ها أنت ذا)، و(ها أنتم أولاء)، و(ها أنتن أولاء) فـ (ها) للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة: (ذا، وأولاء، وذاك)، وإن شئت جعلت الضمير المقدم هو الخبر، والإشارة هي الاسم، وأما: (ها) فيجوز أن تكون مع (ذا) وفصل بينهما بأنت، والمراد بها أن تكون مع (ذا)، والتقدير: أنا هذا، ويجوز أن يكون التنبيه للمُضمَر؛ لأنهما يشتركان في الإيهام. فأما من قدر (ها) مع (ذا) وإن فصل بينهما بأنت فيحتج بقول زهير:

(١) البيت في ديوانه ٢٢.

(٢) الأبيات منسوبة للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٤٢، ١٤٣.

تعلماها لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قِسْمًا فأقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسِلُكَ^(١)

وإنما هو: (تعلما هذا لَعَمْرُ اللَّهِ قِسْمًا)، ويحتج أيضًا بقوله:

فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

والتقدير: (هذا لها، وهذا لي)، فصير الواو بين (ها) و(ذا).

ويحتج أيضًا بقولهم: (لا ها الله ذا)، واسم الله عز وجل ظاهر لا يدخل عليه (ها)

للتنبيه، كما لا تدخل على (زيد) ونحوه، وإنما معناه: (لا والله هذا).

وأما من يقدر أن (ها) داخلة على (أنت) غير منوي دخولها على (ذا) فإنه يحتج

بقوله عز وجل: ﴿هَاتِمٌ هَؤُلَاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]. فأني بـ(ها) فأدخلها على (أنتم)،

ثم أعادها في (أولاء)؛ فلو كانت الأولى منويًا بها التأخير لكانت (ها) الأولى والثانية جميعًا

لـ (أولاء)، وهذا بعيد، وهذه حجة سيبويه، ومعنى قوله: وقد تكون (ها) في (ها أنت

ذا) غير مقدمة، أي في موضعها لـ (أنت)، غير مقدمة من (ذا) إلى (أنت).

وقال أبو سعيد: وإنما يقول القائل: (ها أنا ذا)، إذا طَلَبَ رجلٌ لَمْ يُدِرْ أحضر هو

أم غائب؟ فقال المطلوب: (ها أنا ذا) أي الحاضر عندك أنا، وإنما يقع جوابًا، ويقول

القائل: (أين من يقوم بالأمر؟) فيقول له الآخر: (ها أنا ذا)، أو (ها أنت ذا)، أي أنا في

ذاك الموضع الذي التمسْت فيه مَنْ التمسْت، أو أنت في ذلك الموضع، وأكثر ما يأتي في

كلام العرب (هذا) بتقديم (ها) والفصل بينها وبين ذا، بالضمير المنفصل.

والذي حكاه أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم من قولهم: (هذا أنا) و(أنا هذا)

هو في معنى: (ها أنا ذا)، ولو ابتدأ إنسان على غير هذا الوجه الذي ذكرناه فقال: (ها

أنت، وها أنا)، يريد أن يُعرفه نفسه كان مُحالًا؛ لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه

بـ (أنت) لا فائدة فيه؛ لأنك إنما تُعلمه أنه ليس غيره، ولو قلت: (ما يزيد غير زيد)،

و(ليس زيد غير زيد) كان لغوًا لا فائدة فيه، ولو قلت. هذا أنت والإشارة إلى غير

المخاطب لجاز، ومعناه: هذا مثلك، كما تقول: زيدٌ عمروٌ على معنى: زيدٌ مثل عمرو.

والذي حكاه يونس عن العرب: هذا أنت تقول كذا كذا، هو مثل قوله عز وجل:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ لأن قولهم: هذا أنت كقولك: أنت

هذا، أحدهما مبتدأ والآخر خبره، أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر.

(١) البيت في ديوانه ١٨٢؛ الخزانة ١/ ٤١، ٥/ ٤٥١، ١١/ ١٩٤؛ والكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥١٠، وتاج

العروس (سلك)، والمقتضب ٢/ ٣٢٣.

وقولهم: يفعل كذا وكذا، في موضع الحال عند البصريين؛ كأنك قلت: (هذا زيدٌ فاعلاً كذا)، العامل فيه معنى التنبيه، وعند الكوفيين المنصوبُ في هذا بمنزلة الخبر؛ لأن المعنى عندهم: زيدٌ فاعلٌ كذا، ثم أدخلوا هذا للوقت الحاضر كما يُدخلون كانَ لما قَضَى، فإذا أدخلوا هذا وهو اسمٌ، ارتفع به زيدٌ، وارتفع هو بزيد على ما يُوجبُه حُكمُ المبتدأ والخبر، وانتصب الذي بعده لارتفاع زيد بهذا، ويسمِّي أهل الكوفة هذا: (التقريب)، ومنزلته عندهم منزلة كان؛ لأن كان دَخَلَتْ على: زيد قائم، فارتفع زيدٌ بها، وبَطُلَ ارتفاعه بقائم، وارتفاعُ قائم فانتصب، ولا يجوزُ إسقاطُ المنصوب؛ لأنَّ الفائدة به معقودة، والقصدُ إليه.

ويجوز عند الكوفيين: هذا زيدٌ القائم، كما يجوز كان زيد القائم، ولا يجوز عند البصريين: (هذا زيد القائم) لأن مجراه مجرى الحال عندهم.

وأما قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءُ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مذهب أصحابنا وهو: أن أنتم هؤلاء مبتدأ أو خبر، وتقتلون أنفسكم في موضع الحال، تقديره: (قائلين أنفسكم).

وعلى أصل مذهب الكوفيين تقتلون خبرُ التقريب، على ما ذكرناه من مذهب الكوفيين.

وقال أحمد بن يحيى ثعلب: هؤلاء في معنى (الذين)، وتقتلون في صلتها، كأنه قال: (ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم). كما قال ابن مفرغ:

عَدَسٌ مَا لَعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)

معناه: والذي تحمِلين طليقٌ، وكان ينبغي على ما قدره أحمد بن يحيى أن يُقرأ: ثم أنتم هؤلاء يقتلون أنفسهم على تقدير: (ثم أنتم الذين يقتلون أنفسهم).

ويجوز عند البصريين: (ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم) في الضرورة، وليس ذلك بالمختار، وأنشدوا فيه لمهلل:

وأنا الذي قَتَلْتُ بَكَرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ مُرَّةً غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ^(٢)

(١) البيت في ديوانه ١١٥؛ الخزانة ٦/ ٤١، ٤٢؛ ابن يعيش ٤/ ٢٣، ٧٩؛ ولسان العرب وتاج العروس (حدس، عدس).

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٦/ ٧٣؛ ابن يعيش ٢/ ٢٥؛ المقتضب ٤/ ١٣٢.

والوجه: (وأنا الذي قتل). والآخر:

يا أيها الذكر الذي قد سؤتني وفصختني وطردت أم عياليا^(١)

والوجه: (يا أيها الذكر الذي قد ساءني)، والآخر:

يا مرياً ابن واقع يا أتنا أنت الذي طلقت عام جعنا

حتى إذا اضطبحت واغتبتنا أقبلت مُرتاداً لما تركنا^(٢)

والوجه: (الذي طلق عام جاع).

وذكر أحمد بن يحيى أنه إنما قال: ﴿هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ على هذه اللغة؛ لأنه قد تقدم ذكر (أنتم)، وتقدير (أنت الذي قمت) عند الكوفيين: (أنت قمت)، وألغى (الذي)؛ لأن الكلام لا يختل بإسقاطه، ومثله ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٣) و﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ تُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّوكُمْ﴾^(٤) فيهما الوجه التي ذكرتها. فإن قال قائل: إذا زعمتم أن قوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ في موضع الحال، والحالُ فضلة في الكلام، فهل يجوز أن تقول: ﴿نَمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾.

قيل له: إذا كان المقصدُ الإخبار عما أوجب حكم اللفظ فيه أن يكون حالاً وجب أن يجري لفظه على الحال، وتصيرُ الحالُ لازمةً على ما أوجبه المعنى، كما أن الصفة في بعض المواضع لازمة، كقولك: (مررتُ بمن صالح)، و(يا أيها الرجل، فصالح الرجل صفتان لازمتان لا يجوز إسقاطهما من الكلام، وإن كان أهل الصفة أن تكون مستغنى عنها.

وأيضاً فإننا رأينا الحال مع المصادر لا يُستغنى عنها في مثل قولك: (شربك المسويق ملتوثاً) ونحوه.

وأما قوله:

هذا لهاها وذا ليا^(٥)

(١) البيت منسوب لأبي النجم العجلي؛ المقتضب ٤ / ١٣٢.

(٢) البيت منسوب لسالم بن دارة؛ الخزانة ٢ / ١٣٩؛ وبلا نسبة في ابن يعيش ١ / ١٢٧، ١٣٠؛ ولسان العرب وتاج العروس (الياء).

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٦٦.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١١٩.

(٥) سبق تخريج هذا البيت.

بمعنى: (وهذا ليا)، فإنما جاز تقدّم (ها) على الواو؛ لأن (ها) تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطف بها جملة على جملة كقولك: (ألا إن زيدا خارج)، (ألا وإن عمراً مقيماً)، ونحو هذا، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

هذا باب علامة المضمّرين المنصّوبين

قال سيبويه: اعلم أن علامة المضمّرين المنصّوبين إيا ما لم يقدر على الكاف التي في رأيتك، وكما التي في رأيتكما، وكُم التي في رأيتكم، وكُن التي في رأيتكن، والهاء التي في رأيتهُ، والهاء التي في رأيتَهَا، وهُمَا التي في رأيتُهما، وهم التي في رأيتُهم، وهُنَ التي في رأيتُهن، وفي التي في رأيتني، وأنا التي في رأيتنا.

فإن قدرّت على شيء من هذه الحروف في موضع لم تُوقع إيا ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن إيا، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها.

قال أبو سعيد: هذه الضمائر المنصّبة المتصلة التي ذكرها سيبويه لا يجوز استعمال إيا مكانها؛ لأن إيا منفصل، وإنما تستعمل إيا في الموضع الذي لا يقع فيه المتصل، وقد تقدم ذكر ذلك، والباب مفهوم كلامه فيه.

هذا باب استعمالهم إيا إذا لم يقع مواقع الحروف التي ذكرنا

قال سيبويه: فمن ذلك: إياك رأيتُ، وإياك أعني، فإنما استعملت إياك هاهنا من قبل أنك لا تقدّر على الكاف. وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١) من قبل أنك لا تقدّر على كُم هاهنا.

وتقول: إني وإياك منطلقان؛ لأنك لا تقدّر على الكاف. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿صَلِّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهَ﴾^(٢).

فلو قدرت على الهاء التي في: رأيتهُ لم تقل: إياه. وقال الشاعر:

ميراً من غيوب الناس كلهم فالله يرفع أبا حرب وإيانا^(٣)

لأنه لا يقدر على (نا) التي في رأيتُ. وقال آخر:

لعمرك ما حشيتُ على عدي سُوفَ بني مُقَيِّدة الحِمَارِ

(١) سورة سبأ، من الآية: ٢٤.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٦٧.

(٣) في الكتاب ٢ / ٣٥٦؛ وابن يعيش ٣ / ٧٥.

وَلَكِنِّي حَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُوْفَ الْجَنِّ أَوْ إِيَّاكَ حَارٍ^(١)
لأنه لا يَقْدِرُ عَلَى الكاف.

وتقول: إن إياك رأيت كما تقول: إياك رأيت؛ من قَبْلِ أنكَ إذا قلت: إن أَفْضَلَهُمْ
مَنْتَصِبٌ بِـ لَقِيتُ.

هذا قولُ الخليل، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام؛ لأنه إنما يريد: إنه إياك لَقِيتُ،
فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر.

وإن قلت: إن أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ فنصبت بِـ إن، فهو قبيحٌ، حتى تقول: لَقِيتُهُ، وقد
تبين وجهُ ذلك.

وتقول: عَجِبْتُ من ضربي إِيَّاكَ. فإن قلت: لِمَ ؟ وقد تَقَعُ الكافُ هاهنا وأخواتها،
تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ وَمِنْ ضَرْبِيهِ، وَمِنْ ضَرْبِكُمْ ؟ فالعربُ قد تَكَلَّمُوا بهذا، وليس
بالكثير.

ولم تَسْتَحْكِمْ علاماتُ الإضمارِ التي لا تَقَعُ إيا مواقعها كما استحكمت في الفعل،
لا يُقَالُ: عَجِبْتُ من ضربكني إن بدأت به قبل المتكلم، ولا من ضربهك إن بدأت بالبعيد
قبل القريب. فلما قُبِحَ هذا عندهم، ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع،
صارت إياك عندهم في هذا الموضع بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه
الحروف.

ومثل ذلك: كان إياه؛ لأن كانه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، لا تقول:
كانني، وليسني، ولا كائنك. فصارت إيا هنا بمنزلتها في ضربي إياك.

وتقول: أَتَوْنِي ليس إياك، ولا يكون إياه؛ لأنك لا تَقْدِرُ عَلَى الكاف ولا الهاء
هاهنا، فصارت (إيا) بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع. قال ابن أبي ربيعة.

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا لَا لَرِي فِيهِ عَرِيًّا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيًّا

مُقَمَّرًا غَيْبَ عَنَّا مِنْ أَرْدُنَا أَنْ يَغِيَّا^(٢)

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كائني.

(١) البيت منسوب لفاخته بنت عدي، الكتاب ٢ / ٣٥٧؛ ولسان العرب (قيد).

(٢) البيت في ديوانه ٤٨٥، والخزانة ٣٢٢؛ ابن يعيش ٣ / ٧٥، ٧٦؛ الكتاب ٢ / ٣٥٨؛ المقتضب ٣ /

وتقول: عجبْتُ من ضربِ زيدٍ أنتَ، ومن ضربِكَ هو، إذا جعلتَ زيداً مفعولاً، وجعلتَ المضمرَ الذي علامته الكافُ فاعلاً، فجازَ أنتَ هاهنا للفاعل كما جازَ إياها للمفعول؛ لأنَّ إياها وأنتَ علامتا الإضمار، وامتناعُ التاءِ يقوِّي دخولَ أنتَ هاهنا.

وتقول: قد جئتُكَ فوجدتُكَ أنتَ أنتَ، فأنتَ الأولى مبتدأة، والثانية مبنية عليها، كأنكَ قلتَ: فوجدتُكَ وجْهَكَ طليقاً. والمعنى: أنك أردتَ أن تقول: فوجدتُكَ أنتَ الذي أعرفُ.

ومثل ذلك: أنتَ أنتَ، وإنْ فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ، أي فأنتَ الذي أعرفُ، أو أنتَ الجوادُ والجلدُ، كما تقولُ: الناسُ الناسُ، أي الناسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تعرفُ. وإنْ شئتَ قلتَ: قد وُلِّيتَ أمراً فكنتَ أنتَ إياكَ، وقد جَرَّبْتُكَ فوجدتُكَ أنتَ إياكَ، جعلتَ أنتَ صفَةً، وجعلتَ إياكَ بمنزلة الظريفِ إذا قلتَ: وجدْتُكَ أنتَ الظريفَ، والمعنى أنك أردتَ أن تقول: وجدْتُكَ كما كنتَ أعرفُ. وهذا كله قولُ الخليل، سنعناه منه.

وتقول: أنتَ أنتَ، تكررُها، كما تقولُ للرجل: أنتَ، وتسكتُ على حدِّ قوله: قال الناسُ: زيدٌ. وعلى هذا الحدِّ تقول: قد جُرِّيتَ فكُنتَ كُنتَ إذا كررتها تأكيداً، وإنْ شئتَ جعلتَ أنتَ صفَةً، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: فكنتَ أنتَ، وعليه يستقيم الكلام.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أنَّ من مواضع الضمر المنفصل تقديمه على المعامل، والفصل بينه وبينه بحرف الاستثناء وحرف العطف، فالتقديم كقوله عز وجل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، والاستثناء قوله: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٢)، والعطف قوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَإِنَّا وَ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٤).

وإذا قلتَ: (إنْ زيداً رأيتَ) ففي نصب (زيدٍ) وجهاد:

أحدهما: أنْ تنصبَه بـ (إنْ) وتضمِرَ في (رأيتَ) الهاءَ العائدةَ إليه.

والآخر: أنْ تنصبَه بـ (رأيتَ) وتفدِرَ في (إنْ) الهاءَ على تَقدير (إنه)، وجميعاً غير

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٦٧.

(٣) سورة الممتحنة، من الآية: ١.

(٤) سورة سبأ، من الآية: ٢٤.

مستحسن عند البصريين في الكلام، وأقبحهما. عندهم حذف الضمير من (إن)، وأقبحهما عند الكوفيين حذف الهاء من رأيت.

فإذا جعلت المخاطب مفعولاً قلت على قول من حذف الهاء: مِنْ إِنْ، وَنَصَبَ الاسم بالفعل الذي بعده: إِنْ إِيَّاكَ رَأَيْتَ، كما تقول: (إياك رأيت)، والذي ينصب الاسم — (إِنْ) يقول: (إنك رأيت)، وسبيل (إِنْ) سبيل الفعل، وإذا عَمِلَتْ في الضمير اتصل بها.

وأما قولك: (عجبتُ من ضَرْبِي إِيَّاكَ)، و(من ضَرْبِكَ)، و(من ضَرْبِهِ)، و(من ضَرْبِكُمْ)، فالاسم الأول المضاف إليه المصدر، وهو مجرور بالإضافة، فاعلاً كان في المعنى أو مفعولاً. فإن كان مفعولاً فالاسم الثاني مرفوع، ولا يكون ضميره إلا منفصلاً، وذلك أن ضمير المرفوع المتصل لا يوجد إلا في الفعل، وإذا كَانَ مع غيره فلا يلي الفعل سواه، كقولك: (ضربتُكَ)، و(ضربتُنِي)، وإنما لزم تقدُّمُهُ في الفعل على كل شيء؛ لأنه قد يغيرُ بنية الفعل حتى يختلط به كأنه من بنائه؛ كقولك: (قمتُ)، و(قُمْنَا)، و(ذهبتُ)، و(ذهبتِمْ)، و(ذهبنِ)، فَيَسْكُن آخر الفعل له وكان مفتوحاً، ويختلطُ به حتى يصير مقدراً في الفعل بغير علامة، كقولك: (زيدٌ قامَ)، و(أنتَ تقومُ)، و(أنا أقومُ)، و(نحن نقومُ).

ولا يجوز أن يوجد ضمير مرفوع متصل في غير فعل؛ ومن أجل هذا استحكمت علامات الإضمار في الفعل، وشُبِّهَ غير الفعل بالفعل في بعض المواضع مما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

فإذا كان الاسم المضاف إليه المصدر مفعولاً، وأتى الفاعل بعده مضمراً، فهو منفصل لا غير، وذلك قولك: (عجبتُ مِنْ ضرب زيد أنتَ)، و(مِنْ ضَرْبِكَ هوَ)، و(مِنْ ضَرْبِهِمَا أنتَ)، و(مِنْ ضَرْبِكَ هنَ)، و(مِنْ ضَرْبِكَ أنا)، و(مِنْ ضَرْبِي أنتَ)، وسواء في ذلك أبدأت بالأقرب أم بالأبعد.

وإن كان المضاف إليه المصدر فاعلاً وكان مضمراً، وبعده المفعول مضمراً، فهو الذي يتكلم عليه النحويون، وتقع عليه المسائل. وهو قولك: (عجبتُ من ضَرْبِي إِيَّاكَ)، و(من ضَرْبِكَ)، والأجود المختار: (ضَرْبِي إِيَّاكَ)، وذلك أن (ضَرْبَ) اسم، ولا تستحكم فيه علامة الإضمار إذا كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به، ولا بما اتصل به، وإنما يتصل به ضميرُ المجرور الذي تشاركه فيه الأسماء التي ليس فيها معنى فعلي نحو: (غلامي)، و(غلامك)، و(غلامه)، ولا يتصل بالضمير المضاف إليه (الغلام) ضمير آخر متصل.

وأيضاً فإن الضمير المضاف إليه الضرب مجرور يحل محل التنوين في (ضربَ)،

ونحن لو تَوَتَّا (ضَرْبًا) ما وَلِيَهُ ضَمِيرٌ متصل، وإنما يليه المنفصل، كقولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ إِيَّاكَ، وَمِنْ ضَرْبِ إِيَّاهُ، وَمِنْ ضَرْبِ إِيَّاي.

وإنما يُشَبَّهُ ضَرْبُكَ في اتصال الضميرين بـ (ضَرْبِكَ) حين اتصال به التاء والكاف، وهما ضميرا فاعل ومفعول به، وهو في الفعل قَوِي؛ لاستحكام علامات الإضمار في الفعل؛ ولأنَّ الفعل يغيره ضمير الفاعل، وَيُسَكِّنْ آخِرُهُ حتى يصيرَ معه كشيء واحد، فكأنَّ إضمار المفعول إنما يدخلُ بعد ذلك على شيء واحد، وليس إضمار الفاعل في الفعل كإضماره في المصدر؛ لأنَّ إضماره في المصدر يوجبُ له الجرَّ الذي يشاركه فيه المفعول.

وأيضًا فإنَّ الفاعل المضمَر في الفعل ليس محله محل تنوينٍ يوجب اتصال ما بعده من الضمير منه، وإنما يُشَبَّهُ الضميران المنصلان بالمصدر بالضميرين المتصلين بالفعل؛ لأنَّ الفعلَ منه مأخوذٌ، والمصدرَ يعملُ عمله، فيُشَبَّه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل كذلك.

فإذا وصلوا الضميرين بالمصدر فالأول: ضمير فاعل، والثاني: ضمير مفعول به. على ما ذكرنا من ترتيب ذلك، ولم يحسن حتى يكونَ ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. كقولك: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ). و(مِنْ ضَرْبِهِ)، و(مِنْ ضَرْبِكَ)، وهو جائز حسن، والأجود منه: (مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ)، و(ضَرْبِي إِيَّاهُ)، و(ضَرْبِكَ إِيَّاهُ). فإنَّ كان الفاعل هو المخاطب، وأضفت المصدر إليه، والمفعول به المتكلم لم يحسن إلا المنفصل. نحو قولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاي، وكذلك عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاكَ، وَضَرْبِهِ إِيَّاي على ما رتبته سبويه من تقديم القريب وهو المتكلم، ثم المخاطب، ثم البعيد الغائب، ولم يحسن من (ضَرْبِكَني)، ولا من (ضَرْبِهِني) ولا من (ضَرْبِهِك).

وإذا كان الضميران لغائبين، وكان الأول منهما فاعلاً في المعنى، كنت مخيراً في الثاني بين المتصل والمنفصل، كقولك: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِما)، و(مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهُ).

فإنَّ قال قائل: قد شرط سبويه قبل هذا الموضع أنَّ الضميرَ المتصل إذا أمكن لم يجرز المنفصل، فلمَ جَوَزَ في هذا الموضع المنفصل في الموضع الذي يقع فيه المتصل؟

قيل له: للمتصل مواضعٌ مخصوصةٌ به، وهي المواضع التي فيها يلي المتصل العوامل فيه، وللمنفصل مواضعٌ مختصةٌ به، وقد ذكرنا مواضعهما جمعاً، وفي تلك المواضع لا يقع أحدهما موضع الآخر، وقد يعرضُ في الكلام مواضعٌ يقعُ فيها تأويلان؛ أحدهما يجذب إلى شبه المتصل والآخر يجذب إلى شبه المنفصل، فيستعملان جميعاً فيما فيه شبه منهما.

وأما مَنْ يقول: (ضَرَبَيْكَ) فإنه يحمله على (ضربتكَ) حين اتصل به ضمير الفاعل والمفعول، و(ضربيك) مصدره، والياء فيه كالتاء في المعنى.
ومن قال: (ضربي إياك) حمله على ما ذكرناه من مخالفة المصدر للفعل في اتصال الضمير به.

ومما يجوز فيه الضمير المتصل والمنفصل كنايات أخبار كان وليس وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب، والاختيار عند النحويين في ذلك، الضميرُ المنفصلُ كقولك: (أتاني القوم ليس إياك)، و(أتوني) لا يكون إياه).

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حالَ بَعْدَنَا عن العَهْدِ والإسَانُ قد يتغيرُ^(١)

وقال أيضاً:

ليت هذا الليل شهرٌ لا نرى فيه عَرِيْبَا
ليس إِيَّايَ وإِيَّاكَ ولا نخشى رَقِيبَا

وإنما كان الاختيار في ذلك الضمير المنفصل لعلل ثلاث منها: أن كان وأخواتها أفعالٌ دخلت على مبتدأ وخبر، فأما الاسم المخبر عنه فإن ضميره يتصل؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، والاسمية له لازمة، ويصيرُ مع الفعل كشيء واحد، وتُغَيَّرُ بِنَيْتِهِ له، وأما الخبر فقد يكون فعلاً، وجملَةً، وظرفاً غير متمكن. فلما كانت هذه الأشياء لا يجوز إضمارها ولا تكون إلا منفصلةً من الفعل اختير في الخبر الذي يُمكن إضماره - إذا أضمِرَ - أن يكون على منهاج ما لا يُضمَر من الأخبار في الخروج عن الفعل.

ومنها: أن الاسم والخبر كلُّ واحدٍ منهما منفصلٌ من الآخر غير مختلط به، فإذا وصلنا ضمير الخبر جاز مع ضمير الخبر أن تضمَر الاسم، لأنه هو الأصل في الإضمار، فإذا اجتمع الضميران في الفعل كقولك: (كُتِّكُ)، و(إن زيدا كانه) لم ينفصل الخبر من الاسم واختلط به.

ومنها أنا لو وصلنا الخبر بضمير الاسم فقلنا: (كُتِّكُ)، و(كانك زيدا)، و(كانني عمرو) والفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد؛ لأنهما اسم وخبر، فإما أن يكون أحدهما هو الآخر أو مُشَبَّهًا به مجعولاً بمنزلته، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، لا يجوز (ضربتني)، ولا (ضررتني)، وتقول: إياي ضررت،

(١) البيت في ديوانه ٥٤؛ والخزانة ٥/٣١٢، ٣١٧؛ ٧/٣٩٧، ٣٩٨.

وما ضررت إلا إياي.

فإن قال قائل: فأنت قد تقول: ظننتني قائماً، وحسبتك منطلقاً فتعدّي فعله إلى نفسه. فهلا استحسنت كنتك على هذا؟

قيل له: إنما جاز حسبتك منطلقاً وحوه، لأن المحسبة وبأها لا تقع على المفعول الأول في الحقيقة، فلم يُعدّ به، وإنما هي واقعة على المفعول الثاني، فإذا قلت: كان زيد منطلقاً، فالمعتمد بالإخبار الانطلاق. والذي يقول: ليسني، وكانني فعلى شبه اللفظ حين جعل الاسم والخبر في هذه الأفعال بمنزلة الفاعل والمفعول به.

وقد حكي عن بعض العرب أنه قال: عليه رجلاً ليسني، لرجل ذكر له أنه يريد، وقد شبه ليس لقلّة تمكّنها بالحرف، فقليل: ليس كما قيل: ليتي ولعلي، كما قال الشاعر فيما أنشدنا أبو بكر بن دريد:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

وأما قوله: (لأن إيا، وأنت علامتا الإضمار)، فهو مخالف لما ذكره في باب إياك عن الخليل، حيث جعل الكاف في موضع خفض بإضافة إيا إليها في قوله: إياك نفسك، وإياه وإيا الشواب؛ لأن إيا إذا كانت علامة إضمار لم يحز إضافته إلى شيء، كما أن المضمر، لا يضاف. والصحيح من الأقاويل الموقولة في إياك: أنها مضافة إلى ما بعدها، وأن ما بعدها مخفوض بإضافة، وأن منزلة إيا منزلة اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده، والمضاف والمضاف إليه كشيء واحد، كقولك: رأيتك نفسك، ومررت بك نفسك، وقمت أنت نفسك: فالنفس في الحقيقة ليست غير الذي أضيفت إليه؛ لأنك إذا قلت: ضربتك نفسك فلست تقصّد بالنفس إلى لي بعضه ولا إلى شيء سواه، وإنما قال سيبويه:

(إيا: علامة المضمر)؛ لأنها وضعت ليوصل بها إلى لفظ المضمر في الموضع الذي لا يتصل بعامله، وذلك أن ضمير المخفوس والمنصوب لفظهما واحد في أصل الموضوع لاشتراكهما في أشياء كثيرة ذكرت في مواضعهما، وضمير المخفوض لا يكون إلا متصلاً، وكان حق المنصوب أن يكون كذلك إلا أنه عرّض للمنصوب حال اختص بها من جواز التقديم والتأخير، والفصل بينه وبين عامله. فإذا أضمر م يكن وصلّة، وذلك نحو قولك: إياك ضربت، أصله: ضربتك، والكاف لا يتكلم بها وخذها منفصلة من ضربت، فلما

(١) البيت في ديسوانه ١٧٥؛ والخزانة ٣٢٤ / ٥، ٣٢٥؛ ابن عيش ٣ / ١٠٨؛ ولسان العرب وتاج العروس (طيس).

كان المفعول يقع متقدماً ومتأخراً، وبعد حرف العطف، وحرف الاستثناء، وهو للمتكلم والمخاطب والغائب الذي جرى ذكره اضطررنا وقوعه في هذه المواضع إلى لفظ نجعله وُصلةً إلى اللفظ الذي يشترك فيه المنصوب والمخفوض وهو إيا، ولا بُدَّ لـ (إِيا) من أن يكون له موقع يتعمده بالنصب الذي كان ينصب ما بعده، فإذا نصبناه كان بمنزلة اسم اتصل به اسم آخر، فسيُله أن يكون مضافاً إليه كقولك: تعمدتُ زيداً، وتعمدتُ نفسَ زيد، وجاءني زيد، وجاءني ذو زيد، وجاءني حي زيد، والمعنى في ذلك كله: جاءني زيد؛ فقد استعملت هذه الوصل في المواضع التي يُستغنى فيها عن الوصل، وجُعِلَتْ مضافةً إلى ما بعدها على ما يوجبُه ترتيبُ الكلام وإصلاحُ اللفظ.

ومما يشبه ما ذكرناه مما دخل وُصلةً إلى غيره قولهم: يا أيها الرجل، الأصل فيه: نداء الرجل، ولم يمكن ذلك بسبب الألف واللام فيه، فأدخلوا أي فنادَوْه، وأجرَوْه مُجرى المنادى المفرد، وضمُّوه، ثم جعلوا المقصود بالنداء نعتاً له؛ لأنَّ اتصاله به يوجبُ له حكماً في اللفظ.

وقد قيل فيه أقاويلُ غير ما قلناه. قال بعضُ النحويين: هي بِكَمالها اسم، وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء في: إِيَاي، وإِيَاكَ، وإِيَاه هي الأسماء، وإِيَا عِمَادٌ لها؛ لأنها لا تقوم بأنفسها.

وزعم قائلُ هذا القول أنها ليست في موضع خفض، وينبغي على قوله أن تكون الياء والكاف والهاء في موضع نصب، وأن إِيَا بمنزلة حرف زائد لا يحُول بين العامل والمعمول فيه، أو يكون إِيَا مع الكاف في موضع نصب، ولا ينفصل أحدهما. وقال بعضهم: إِيَا اسمٌ مُبهمٌ يُكنى به عن المنصوب، وجُعِلت الكاف والهاء والياء بيانا عن المقصود ليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، هي بمنزلة الكاف في: ذلك، وأولئك.

وقوله: فوجدتك أنتَ أنتَ؛ وجدتك تكونُ على معنيين أحدهما: بمعنى أصبتك، والآخر: بمعنى علمتك، وأنت الأولى مبتدأه، والثانية خبرها، فإن أردتَ بـ (وجدتك) معنى الإصابة فـ (أنت أنت) جملة في موضع الحال، ويجوز فيه الواو: فوجدتك وأنت أنت، وإن كان وجدتك بمعنى علمتك، فـ (أنت أنت) جملة في موضع المفعول الثاني، ولا تجوز فيه الواو، ولا يجوز في موضع أنت أنت الضمير المتصل؛ لأنه ابتداء وخبر، وهما منفصلان، وإنما يقال: أنت أنتَ، وزيد زيد، وما أشبهه مما يعاد في لفظ الاسم، أي: أنت على العهد الذي عرفت منك وذكِرتَ به، كما قال الشاعر:

وَإِنِّي مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ هُمْ هُمْ
 إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ صَاحِبُهُ
 تُجُومُ سَمَاءٌ كُلَّمَا غَابَ كَوَكَبٌ
 بَذَا كَوَكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ^(١)
 وقال أبو حُرَّاش:

وَلَمْ أَلَسْ أَيَّامًا لَنَا وَكَيْالِيَا
 بِخَلِيَّةٍ إِذْ نَعْطَى بِهَا مَا نُحَاوِلُ
 إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ بَغِيْرَةٌ
 وَإِذْ نُحْزَنُ لَا تُرَوَى عَلَيْنَا الْمَدَاخِلُ^(٢)
 وَيُرَوَّى (تُرَوَّى)، فمن قال: (تُرَوَّى) بالراء أي: لا تُذكر مَدَاخِلُنَا بسوء.
 ومن قال: (تُرَوَّى) بالزاي أي: لا تُضْمَعُ مِنْ مَدَاخِلَةٍ.

وإنما يريد: إِذِ النَّاسُ عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي عَهِدْتُهُمْ بِهِ، والحال التي عرفتُهم بها.
 وإذا قلت: فكنت أنت إياك فـ (نت) على معنيين: أحدهما أَنْ يَكُونَ توكيدًا
 للثناء، ويجوز أَنْ يَكُونَ فضلاً. وإياك خبرُ كنت بمنزلة نظير فـ، وكنت إياك أصله: أنت
 أنت، فلما أَدْحَلْتُ عليها كَانَ أرتفع أنت لأَوَّلِ بِاسْمِ ثَانٍ فَصَارَتْ تَاءٌ، وَاتَّصَبَ الثَّانِي
 بِخَبَرِ كَانَ فَصَارَ إِيَّاكَ.

وإذا قال: مَوَحَّدْتُكَ أَنْتَ إِيَّاكَ، فإياك مفعولٌ ثانٍ، وَحَدَّثْتُكَ بمعنى علمْتُكَ ومعناه:
 أنت أنت على الشرح الذي شرحناه، ثم دخل عليه وجَدْتُ، وقد يقول: أنت، ثم يعيدها
 للتوكيد، ولا يريد به الابتداء والخبر، كما تقول: كنت كنت إذا كررتها توكيدًا.
 وقول سيبويه في آخر الباب: وَإِنْ شِئْتَ جعلتَ أنت صفة دلالة على أَنَّ المستقيمَ
 أَنْ يَكُونَ: فَجُرِّبْتَ كُنتَ أنت، وتكون أنت على وجهين.

أحدهما: أَنْ يَكُونَ أنت مبتدأً محذوف الخبر بمنزلة زيد إذا قلت: قال الناس:
 زيد. وعلى هذا ساقه سيبويه كأنه: أنت الفاضل، أو أنت المعروف. بالفضل، وتكون
 الجملة في موضع خبر للثناء في كنت.

والوجه الآخر أَنْ يَكُونَ أنت صفة للثناء في كنت وتوكيدًا.

هذا باب الإضمار فيما أُجْري مُجْرى الفعل

قال سيبويه: "وذلك: أَنْ، وليت، ولعل وأخواتها، ورويد، ورويدك، وعليك،
 وهلم. وما أشبه ذلك. فعلامات الإضمار حائِضٌ هائِضٌ كَحَالِئٍ فِي الْفِعْلِ؛ لَا تَقْوَى أَنْ
 نَقُولَ: عَلَيْكَ إِيَاهُ، وَلَا رَوَيْدَ إِيَاهُ، لِأَنَّكَ قَدْ تَقَدَّرَ عَلَى الْهَاءِ، تَقُولَ: عَلَيْكَ، وَرَوَيْدُهُ،

(١) البيت منسوب لأبي الطمحان القيني، الخزانة ٩٦ / ٥.

(٢) البيت في ديوانه ق ٢ / ١٥٠.

ولا تقول: عليك إياي؛ لأنك قد تَقْدِرُ على (ني).

وحدثنا يونس أنه سمع مَنْ يقول: عليكني، من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل ني، ولا نا في هذه المواضع استغناءً بـ عليك بي، وعليك بنا عن ني، ونا، وإيانا.

ولو قلت: عليك إياه كان هاهنا جائزاً؛ لأنه ليس بفعلٍ وإن شُبِّهَ به. ولم تَقَوِ العلاماتُ هاهنا كما قَوِيَ في الفعل، فهي مُضَارِعَةٌ في ذلك الأسماء.

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إياك، ورأيتُ اليومَ إيَّاهُ؛ من قَبْلِ أنْكَ قد تجد الإضمار الذي سوى إيا، وهو الكافُ الذي في: رأيتُك فيها، والهاء التي في: رأيتُهُ اليومَ، فلما قَدَرُوا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم يَنْقُضْ معنى ما أرادوا، لم يتكلموا بـ (إياك)، واستَغْنَوْا بهذا عن إياك، وإياه.

وفي نسخة أبي بكر مَبْرَمَان: لم يَنْقُضْ معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ (إياك)، واستَغْنَوْا بهذا عن إياك، وإياه. ولو جاز هذا لجاز: ضرب زيدَ إياك، وإن فيها إياك، ولكنهم لما وجدوا: إنْكَ فيها، وضربك زيدَ، ولم ينقض ما أرادوا لو قالوا: إنْ فيها إياك، وضرب زيدَ إياك، استَغْنَوْا به عن إيا.

وأما: ما أتاني إلا أنت، وما رأيتُ إلا إياك، فلا يدخل على هذا؛ من قَبْلِ أنه لو أُخِرَ إلا كان الكلامُ مُحَالاً. ولو أسقط إلا كان الكلامُ مُنْقَلِبَ المعنى، وصار على معنى آخر.

قال أبو سعيد: ما في هذا الباب على ثلاثة أَصْرُبٍ في الاتصال والانفصال: فأقوى الثلاثة في الاتصال إنَّ وأخواتها؛ وذلك أنهم أَجْرَيْنَ مُجْرَى الفعل الماضي في فتح أو آخرها، وفي لزومها الاسمَ الْمَنْصُوبَ الْمُشَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ، والخبرَ الْمَرْفُوعَ الْمُشَبَّهَ بِالْفَاعِلِ، ومنصوبها يليها، ولا يدخلُ عليها حَرْفٌ يَمْنَعُ مِنَ التَّصَاقِ الْمَنْصُوبِ بِهَا. فوجبَ فيها ما وجبَ في المَفْعُولَاتِ بِالْأَفْعَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ.

وبعدها رويدَ تقول: رويدَ زيداً، ورويدك زيداً، وإذا كُنَّيْتَهُ قلت: رويدَه، ورُويدَكَ، ولم يذكر سيبويه: رويدَ إيَّاهُ، وذلك أن رُويدَ وُضِعَ لِتَرْوِدَ، ولم يُؤْتَ بمصدره المحض كما قالوا: تراكيها، ومناعها؛ لأنها وُضِعَا مَوْضِعَ اِتْرَكْهَا وامْنَعْهَا، وهما أقوى من تَرَكَّا وَمَنَعَّا، وكذلك رويد في قيامه مقام الفعل أقوى من إِرْوَادٍ، ورأيت في تفاسير جواز الضمير المنفصل في رويدَ، وما ذكره سيبويه.

وبعدهما عليك، وهي أقوى في الفصل، يجوزُ: عليكَه، وعليكني وعليك به، وعليك

بي، وعليك إِيّاي، وعليك إِيّاه. وإِنما جاز إِيّاي لأنه بالإضافة إلى الكاف قد أَشَبَّهَ المَصْدَرُ المُضَافَ الذي قد جازَ فيه الفَصْلُ والوصلُ نحو: ضَرَبْتُكَ إِيّاي، وضَرَبْتُكَني، وباقي الباب مُسْتَعْنَى عن تفسيره.

هذا بابُ ما يَجُوزُ في الشَّعرِ مِن إِيّا ولا يَجُوزُ في الكلام

(فمن ذلك قول حُمَيْدِ الأَرْقَطِ:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّائِنَا^(١))

وقال الآخرُ (بعضُ اللصوص):

كَأَنَّا يَوْمَ قُرئِ إِنْما نَقْتُلُ إِيَّانَا^(٢))

قال أبو سعيد: قوله: بَلَغْتَ إِيَّاكَ ضَرْبُورَةٌ على ما قاله سيبويه، وكان الزَّجَّاجُ يقولُ: "أَرادَ بَلَغْتُكَ إِيَّاكَ"، وهذا لا يُخْرِجُهُ مِنَ الضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرادَ الكَافَ وَحَدَفَهَا فهو ضَرْبُورَةٌ، ولو أَخْرَجَهُ تَقْدِيرُ هذا عن الضَّرُورَةِ لجاز: ضَرَبْتُ إِيَّاكَ على هذا التَقْدِيرِ، وليس هذا بشيء.

وقد يُضْطَرُّ الشاعِرُ، فَيَضَعُ الضَّمِيرَ المتصلَ في مَوْضِعِ المُنْفَصِلِ. أنشد أحمد بن

يحيى ثعلب:

وما بُالِي إذا ما كُنْتُ جَارَتِنَا أَلّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَّارُ^(٣)

وأما قوله: "نَقْتُلُ إِيَّانَا" فهو أَقْلُ ضرورة؛ وذلك أَنه لا يَمُكِنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بالضَمِيرِ المتصلِ فيقول: نَقْتُلُنَا؛ لِأَنَّهُ لا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ إلى ضميره، وكان حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا؛ فجاءَ بالمُنْفَصِلِ فجعله مكانَ أَنْفُسَنَا؛ لِأَنَّهُما يَشْتَرِكُانِ في الانفصالِ، ويقعانَ بِمعْنى في نحو قولك: ما أَكْرَمْتَ إِلَّا نَفْسَكَ، وما أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّاكَ.

وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: "إِنما نَقْتُلُ إِيَّانَا مَحْمُولٌ على ما نَقْتُلُ إِلَّا إِيَّانَا؛ لِأَن في إِنما معنى تَقْلِيلٍ ونَفْيٍ"، ولا يَخْرِجُهُ ذلك عن الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لو قُلْتُ: إِنما نَحْدُمُكَ لُتَحْسِنَ إلينا لم يَحْزَ: إِنما نَحْدُمُ إِيَّاكَ، إِلَّا في الضَّرُورَةِ، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ٥ / ٢٨٠، ٢٨١؛ والكاتب ٢ / ٣٦٢.

(٢) البيت منسوب لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٧٨؛ الخزانة ٥ / ٢٨٠؛ ابن يعيش ٣ / ١٠١؛ الكاتب ٢ / ١١١.

(٣) البيت في ديوانه، الخزانة ٥ / ٢٧٨، ٢٧٩؛ وابن يعيش ٣ / ١٠١.

هذا باب إضمار المجرور

قال سيبويه: "اعلم أن أنت وأخواتها لا يَكُنُّ علاماتٍ لمجرور؛ من قَبْلِ أَنْ أَنْتَ اسمٌ مرفوعٌ، فلا يكون المرفوعُ مجرورًا. ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بأنْتَ لم يَجُزْ. ولو قلت: ما مررتُ بأحدٍ إلا أَنْتَ لم يَجُزْ. لا يَجُزْ إِيَّا أَنْ تَكُونَ علامةً لمجرورٍ مضمراً؛ لأنَّ إِيَّا علامةُ المنصوبِ، فلا يَكُونُ إِضْمَارُ المنصوبِ في موضعِ المجرور، ولكنَّ إِضْمَارُ المجرورِ علاماته كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تقعُ موقعهنَّ إِيَّا، إلا أَنْ تُضَيَّفَ إلى نَفْسِكَ نحو: بي ولي وعندي.

وتقول: مررتُ بزَيْدٍ وبك؛ وما مررتُ بأحدٍ إلا بك، أَعَدَّتْ مع الضميرِ الباءَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لا يتكلمون بالكافِ وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمَر. ولم يقعَ إِيَّا، ولا أَنْتَ وأخواتها هنا، مِنْ قَبْلِ أَنْ المنصوبَ والمرفوعَ لا يقعان في مَوْضِعِ المجرور".

قال أبو سعيد: المجرورُ لا يتقدَّمُ على عامله، ولا يُفَصِّلُ بينه وبين عامِلِهِ بشيءٍ؛ لأنَّ الجَرَّ إِنَّمَا يَكُونُ بإضافةِ اسمٍ إلى اسمٍ أو دُخُولِ حَرْفٍ على اسمٍ، ولا يجوزُ تقدُّمُ المضافِ إليه على المضافِ، ولا الفصلُ بين المضافِ والمُضافِ إليه؛ ومن أَجْلِ ذلك لم يَكُنْ ضَمِيرُهُ إلا متصلاً بعامِلِهِ، فَإِنْ عَرَضَ أَنْ يُعْطَفَ على المجرورِ أو يُنْدَلَّ منه في الاستثناءِ اقتضى حَرْفُ العُطْفِ وحرفُ الاستثناءِ الضميرَ المنفصلَ على ما تقدم من شرحنا لذلك، وليس لِلْجَرِّ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، ولا يَكُونُ ضَمِيرُهُ إلا مَعَ عامِلِهِ، فأعادوا الضميرَ مع العاملِ كقولك: مررتُ بزَيْدٍ وبك، وما نَظَرْتُ إلى أَحَدٍ إلا إِلَيْكَ.

هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل

قال سيبويه: "اعلم أن المفعولَ الثاني قد تَكُونُ علامته إذا أَضْمَرَ في هذا البابِ العلامةُ التي لا تقعُ إِيَّا مَوْقِعَهَا، وقد تكون علامته إذا أَضْمَرَ إِيَّا.

فأما علامةُ الثاني التي لا تقعُ إِيَّا موقعها فقولُه: أَعْطَانِي وَأَعْطَانِيكَ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلمُ بِنَفْسِهِ. فَإِنْ بَدَأَ بِالْمُخَاطَبِ قَبْلَ نَفْسِهِ فقال: أَعْطَاكَني، أو بَدَأَ بِالْعَائِبِ فقال: أَعْطَاهُونِي، فهذا قَبِيحٌ لا تَكَلِّمُ به العربُ، ولكنَّ النخوين قَاسُوهُ.

وإنَّما قَبِيحٌ عِنْدَ العربِ كَرَاهَةٌ أَنْ يَبْدَأَ المتكلمُ في هذا الموضعِ بالأبعدَ قَبْلَ الأقربِ، وَلَكِنْ يَقُولُ: أَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَأَعْطَاهُ إِيَّايَ، فهذا كَلَامُ العربِ، وجعلوه إِيَّا تقعُ هذا المَوْقِعَ إِذْ قَبِحَ هذا عندهم، كما قالوا: إِيَّاكَ رَأَيْتُ، وإِيَّايَ رَأَيْتُ، إِذْ لم يَجُزْ (نِي)

رأيتُ، وكُ رأيتُ.

فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعلُ الفاعل مُحاطَبًا وغائبًا، فبدأت بالمُحاطَبِ قبلَ الغائبِ، فإنَّ علامةَ الغائبِ العلامةُ التي لا يَقَعُ مَوْقَعُهَا إِيَّا، وذلك قولك: أَعْطَيْتُكَه وَأَعْطَاكَه، وقال عز وجل: ﴿فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ أُنُزْلُكُمْ مَكُومَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^(١)؛ فهذا كذا إذا بدأتَ بالمُحاطَبِ قبلَ الغائبِ.

وإنما كان المُحاطَبُ أوَّلَى بأن يُبْدَأَ به من قِبَلِ أن المُحاطَبَ أَقْرَبُ إلى المتكلمِ مِنَ الغائبِ، فكَمَا كَانَ المتكلمُ أوَّلَى بأن يُبْدَأَ بِنَفْسِهِ كَانَ المُحاطَبُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الغائبِ أوَّلَى بأن يُبْدَأَ به.

فإنَّ بدأتَ بالغائبِ فَقُلْتَ: أَعْطَاهُوكَ فَهُوَ فِي الْقُبْحِ، وأنه لَا يَجُوزُ، بِمَنْزِلَةِ الغائبِ والمُحاطَبِ إذا بُدِئَ بهما قَبْلَ المتكلمِ، ولكنك إذا بدأتَ بالغائبِ قُلْتَ: أَعْطَاهُ إِيَّاكَ.

وأما قولُ التَّحَوِّيِّينَ: أَعْطَاهُوكَ وَأَعْطَاهُونِي، فإنما هُوَ شَيْءٌ قَاسُوهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ، فَوَضَعُوا الْحُرُوفَ غَيْرَ مَوَاضِعِهَا، وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا نَوْ تُكَلِّمُ بِهِ هَيْئًا.

ويَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَقُولَ إِذَا مَنَحْتَهُ نَفْسَهُ: مَنَحْتَنِي. أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ قُبِحَ إِذَا وُضِعَتْ (نِي) فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، فَإِذَا ذَكَرْتَ مَفْعُولَيْنِ كِلَاهُمَا غَائِبٌ قُلْتَ: أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَا جَارًا، وَهُوَ عَرَبِيٌّ. وَلَا عَلَيْكَ بَأَيُّهُمَا بَدَأْتَ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمَا كِلَاهُمَا غَائِبٌ.

وهذا أَيْضًا لَيْسَ بِالكَثِيرِ فِي كَلَامِهِمْ؛ وَالْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ: أَعْطَاهُ إِيَّاهُ. عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ قَالَ:

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَعْمَةٍ لَضَعْمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظَمُ نَائِبَهَا^(٢)
وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ عِلَامَاتُ الْإِضْمَارِ هَاهُنَا، كَمَا لَمْ تَسْتَحْكَمْ فِي: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي
إِيَّاكَ، وَلَا فِي: كَانَ إِيَّاهُ، وَلَيْسَ إِيَّاهُ.

وَتَقُولُ: حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَحَسِبْتَنِي إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ حَسِبْتَنِيهِ وَحَسِبْتُكَهُ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ؛

(١) سورة هود: من الآية ٢٨.

(٢) البيت منسوب لمغلس بن لقيط، الخزائن ٥ / ٣٠١، ٣٠٣: ابن يعيش ٣ / ١٠٥؛ والكتاب ٢ /

٣٦٥؛ واللسان (ضعف - جعل).

وذلك لأن حَسِبْتُ بمنزلة كان، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنك لا تَقْتَصِرُ على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تَقْتَصِرُ عليه مبتدأ؟ فالمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان. وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان؛ لأنها إنما تَجْعَلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يَقِينًا أو شَكًّا، وليس بفِعْلٍ أَحَدُثُهُ مِنْكَ إلى غيرك كـ"ضربت"، وأعطيت، إنما تجعل الأمر في علمك أو فيما مضى.

قال أبو سعيد: المفعول الأول يلزم اتصال ضميره بالفعل؛ لأنه يلاصق الفعل ويليهِ، وإن كان ضميرُ الفاعل في الفعل لا يتغير لزوم اتصال ضمير المفعول الأول به؛ لأن الفعل مع ضمير الفاعل كالفعل المجرد، لأن ضمير الفاعل قد يكون بغير علامة، وقد يُغَيَّرُ بِنِيَّةِ الفعل ضَمِيرُ الفاعل فتصير كحرف من حروفه وذلك قولك: ضربتني وضربتكَ، وإن زيدًا ضربني. فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثانٍ جاز اتصاله - على ما شَرَطَ سيبويه - وجاز انفصاله، فأما اتصاله فلقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال ضمائر المنصوبات به، وكما كان الفعلُ عاملاً في المفعولين النصبَ ظاهرين، وفي موضعهما مضميرين، وعمله فيهما لا يغير لفظ كل واحد منهما مفردًا ولا معناه ولا ترتيبه، وكان المتَّصِلُ أَخْصَرَ لفظًا وأقلَّ حروفًا اختاروه، وذلك قولك: أعطانيه وأعطانيك.

وشرَطَ سيبويه فيه أن يكون المفعول الأول المبدوء بلفظه هو أقرب من الثاني، وترتيب ذلك أن المتكلم هو الأقرب، ثم المخاطب، والغائب هو الأبعد.

والذي ظهر في كلام سيبويه أنه ما خَيَّرَ المتكلم بين اتصال المفعول الثاني وبين انفصاله، ولكنه قَسَمَ ضميري المفعولين إذا اجتمعا قسمين:

أحدهما: يجب في الاتصال بغير تخيير، والآخر: يجب فيه الانفصال من غير تخيير. فأما الذي يجب فيه الاتصال فهو أن يكونَ المفعولُ الأولُ أقرب من الثاني مثل: أعطانيك زيد، وأعطانيه، وأعطاكه.

وأما الذي يجب فيه الانفصال فهو أن يكونَ المفعولُ الأولُ أبعد في الترتيب من الثاني كقولك: أعطاهوك وأعطاهاك وأعطاهوني وأعطاهاني وأعطاكني، لا يجوز شيء من هذا عند سيبويه إلا بالانفصال نحو: أعطاه إياك وأعطاه إياي وأعطاه إياي

وأعطاك إِيَّاي، وهذا ترتيب سبويه وحكيته عن العرب، وحكى عن النحويين قياساً لم يرئضه.

وأبو العباس المبرّد يذهب إلى قول النحويين: قياسهم، ويجعل إضمار الغائب وامتكلم والمخاطب في التقديم والتأخير سواء، ويجيز: أعطاهوك وأعطاهاوني وأعطاكني، ويستجيده، ويراد صحيحاً، ويستحسن منحتيني ويستجيده، وقد تقدم في شرحنا ذكر ترتيب المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب بما أغنى عن ذكره هاهنا.

وقد رأيت غير سبويه يُحَيِّرُ بين المتصل والمنفصل، ويجيزهما في: أعطيتكه وأعطيتك إِيَّاه؛ لأن المفعول الثاني ليس يُلاقِي الفعل ولا يلتزق به، والأول إما أن يَلْقَى ذات الفعل أو يَلْقَى ضمير الفاعل المفعول معه كشيء واحد، وإيجاب سبويه أعطاه إِيَّاكَ، وتصحيحه له يُقَوِّى ذلك؛ لأن تعلق لمفعولين بالفعل من باب واحد، واختلاف المفعولين في ترتيبهما ليس يُغَيِّرُ حكم تعلقهما بالفعل، وعمل الفعل فيهما.

ولقائل أن تقول: ما الذي أنكر سبويه من (منحتيني)، وليس فيه تقديم بعيد على قريب؟ وهل سبيل (منحتيني) إلا سبيل (أعطاهاها) وهو مستحسن عنده؟ قيل له: المُنْكَرُ من (منحتيني) عند سبويه أن: (ني) الثانية مؤخره وترتيبه التقديم على كل ضمير، وليس كذلك أعطاهوها.

واعلم أن: حسبت مع الفاعل منزلته منزلة كان بغير فاعل؛ لأن كان وحدها تدخل على المبتدأ والخبر فيرتفع بها المبتدأ وينصبُ بها الخبر، وحسبت مع فاعل المحسبة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما؛ لأنه دخل عليهما فعل وفاعل، فانتصبا على أنهما مفعولاً حسبت، ولما كان المفعول الثاني من حسبت زیداً منطلقاً بمنزلة خبر كان في قولك: كان زيد منطلقاً، وكان الاختيار في إضمار خبر كان أن يكون منفصلاً على ما تقدم من ذكره، وجب أن يكون المفعول الثاني من حسبت كذلك؛ ولأن ذلك خبره يقع موقعه الفعل والجملة والظرف غير المتمكن، كما أن خبر كان كذلك، تقول: حسبتك إِيَّاه وحسبتني إِيَّاه، كما تقول: كنت إِيَّاه، وحسبتني ونحسبنيه قليل، كما أن كنته وكنتني وعمرو كأنه زيد قليل، وباقي الباب مفهوم بإذن الله.

هذا باب لا يجوز فيه علامة المضمَر المخاطب

ولا علامة المضمَر المتكلم، ولا علامة المضمَر المُحَدَّث عنه الغائب

قال سبويه: "وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضربك، ولا اقتلك،

ولا ضربتكَ، لما كان المخاطبُ فاعلاً، وجعلتَ مفعوله نفسه، قُبِحَ؛ لأنهم استغَنَوْا بقولهم: اقْتُلْ نَفْسَكَ، وأهلكْتَ نَفْسَكَ، عن (الكاف) هاهنا، وعن (إِيَّاكَ).

وكذلك المتكلم لا يقول: أَهْلَكُنِي، ولا أَهْلِكُنِي؛ لأنه جعلَ نفسه مفعوله، فَقُبِحَ؛ ذلك لأنهم استغَنَوْا بقولهم: أَنْفَعُ نَفْسِي عن (نِي)، وعن (إِيَاي).

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول: ضربه إذا كان فاعلاً، وكان مفعوله نفسه، واستغَنَوْا عن (الهاء)، وعن (إِيَاه) بقولهم: ظَلَمَ نَفْسَهُ، وأهلكَ نَفْسَهُ.

ولكنه قد يجوز ما قُبِحَ هاهنا في: (حَسِبْتُ، وظننتُ، وخِلْتُ، وأرى، وزعمت، ورأيتُ) إذا لم تُرِدْ رؤية العين، ووجدتُ إذا لم تُرِدْ وجدان الضالة، وذلك قولك: حَسِبْتُني، ورأيتُني، ووجدتُني فعلت كذا وكذا، ورأيتُني لا يستقيم لي هذا، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال تكون علامة المضميرين فيها إذا جعلتَ فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعلُ غيرَ المنصوب.

ومما يُشِبُّ علامة المضميرين المنصوبين هاهنا أنه لا يحسنُ إدخالُ النفسِ هاهنا، لو قلت: يَظُنُّ نَفْسَهُ فاعله، أو أَظُنُّ نَفْسِي تفعل كذا، على حَدِّ يَظُنُّه وَأَظُنُّنِي ليجزى هذا من هذا، لم يُجْزَى كما أجزا أهلكْتَ نَفْسَكَ عن أهلكتك، فاستغْنِي به عنه.

وإنما افترقتَ حَسِبْتُ، وأخواتها من الأفعال الأخرى؛ لأن حَسِبْتُ وأخواتها إنما دخلوها على مبتدأ ومبنيٍّ على مبتدأ؛ لتجعل الحديث شكاً أو علماً. ألا ترى أنك لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخرى إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ؛ والأسماء مبنية عليه. ألا ترى أنك لا تقتصرُ على الاسم كما تقتصرُ على المبني على المبتدأ، فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلتَ بمنزلة إن وأخواتها إذا قلت: إني ولعلني؛ لأن وأخواتها لا تقتصرُ على الاسم الذي يقع بعدها؛ لأنها إنما أَدْخَلْتَ على مبتدأ، ومبنيٍّ على مبتدأ.

وإذا أردتَ بـ (رأيتُ) رؤية العين لم يُجْزَ رأيْتُني؛ لأنها حينئذ بمنزلة: ضربتُ، وإذا أردتَ التي بمنزلة: عَلِمْتُ، صارت بمنزلة إن وأخواتها؛ لأنهن لسنَ بأفعال، وإنما يجزى لمعنى، وكذلك هذه الأفعال إنما جِئْنَ لِعَلْمٍ أو شكٍّ، ولم تُرِدْ فعلاً سَلَفَ منك إلى إنسان.

قال أبو سعيد: اعتمد أبو العباس المبرّد وغيره من أصحابنا في إبطال: اضْرِبْكَ،

وضربتي، وضربتك، ونحو ذلك، على أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته، فأبطلوا من أجله ضربتي، وضربتك. واضربك، وما أشبهه. وهذا كلام إذا فُتَش وسُيِّر لم يثبت؛ وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعته ماعله، وأخرجه من العدم إلى الوجود، كنحو خلق الله عز وجل الأشياء التي كَوْنها ولم تكن كائنة من قبل، وكنحو ما يفعله الإنسان من القعود والقيام والضرب والشم، ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولا؛ لأنه لا بُد من أن يكون الفاعل موجودا قبل وجود المفعول؛ لأنه لا يفعل إلا ما كان قادرا عليه قبل فعله، ولا يكون قادرا على الشيء إلا والقادر موجود، والمقدور عليه معدوم؛ لأن معنى قادر عليه: قادر على أن يوجدَه ويكوِّنه. هذا حقيقة معناه. وقولهم: فلان قادر على فلان، والمقدور عليه موجود، إنما هو محال، وحقيقته: أنه قادر على تصرفه فيما يريد منه، فإذا قلنا: ضرب زيد عمرا فالذي فعله زيد إنما هو الضرب، وكذلك: شتمه وذكره، وهذا شيء يحيط العلم به، وبأن زيدا لم يفعل عمرا، وإنما إطلاق النحويين أنه مفعول محال، والمراد أنه فعل به ضربا أو شتما، أو نحو ذلك مما يُحدثه فيه أو يقصده به.

فإذا قال القائل: ضربتني أو شتمتني، أو قال: ضربتك، وشتمتك، فالمفعول الصحيح إنما هو الضرب والشم، والمتكلم والمخاطب كزيد في: ضربت زيدا وشتمته، وليس زيد بمفعول صحيح على ما يتبادر، ولم تبطل ضربتي وشتمتي لفساد معناه استحالة. وكيف يستحيل ذلك وأنا إذا قلت: ضربت زيدا فائدا، أو قعت ضربا بشيء من جسمه بيدي أو بخشبة أو غيرها، وكذل شتمته إنما هو ذكرى له بشيء من السوء، وذلك الضرب قد أوقعه بشيء من جسمي على النحو الذي أوقعه بزيد، وذلك الذكر شيء غير مستحيل أن أذكر نفسي به كما ذكرت زيدا، ولكن العرب لا تتكلم بذلك؛ لأن فعل الإنسان يكون على ضربين:

أحدهما: فعل يفعله بنفسه لا يعتمد به غيره. فهذا الفعل لا يكون له مفعول، وإن كان قد فعله الإنسان بنفسه: كقولك: قام زيد، وقعد، وذهب ونحوه، فقد فعل القيام والقعود بنفسه، ومعنى قولنا فعل بنفسه: أنه أحل القيام والقعود بنفسه وأوجد في نفسه قول غيره.

والآخر: فعل يعتمد به غيره، فلا بد أيضا في ذلك أن يفعل بنفسه، ويعتمد به غيره: أو يفعل سبه بنفسه، ويعتمد به غيره.

فأما ما يدعونه بنفسه ويعتمد به غيره فقولك: شتمت زيدا، وذكرت زيدا،

والذي يفعلُ سَبَّهُ بنفسه فقولك: ضربت زيدا، وقتلت عمرا، فلما كان سبيلُ الفعل الذي لا يعتمدُ به الإنسانُ الفاعلُ غيره أن لا يكون له مفعولٌ وجبَ أن لا يقول: ضربتني، وشتيتني، ولما كان الفعل الذي يعتمدُ به غيره في مقاصد الناس وعاداتهم قد يَعْرِضُ فيه أن يعتمدَ الفاعلُ نفسه على سبيل ما كان يعتمدُ غيره أتوا بلفظ النفس، وأضافوه إليه فقالوا: ضربت نفسي، وضرب زيد نفسه، وشبَّهوه من جهة اللفظ لا المعنى بـ (ضرب زيد غلامه) لأنَّ المضافَ في الأصل ليس بالمضاف إليه، فجعلوا نفسه في حكم اللفظ كأنها غيره.

وبعض النحويين ذكر أنه مما يمنعُ تعدِّي الفعل إلى فاعله: دخولُ اللبسِ الكلام؛ لأنه إذا قال: ضربتني وضربتكَ، فأوقعتِ فِعْلَكَ على نفسك، وفعلَ مَنْ تخاطبه على نفسه، لزمَكَ في الغائب أن تقول: ضربته، فتوقعَ فعلَ الغائب على نفسه بالكناية، فلا يُعْلَمَ لمن (الهاء)؟ للذي خَبِرْتَ عنه بالفعل أو لآخر؟ فيدخل الكلامُ اللبسُ، فإذا قلت: ضرب نفسه بآن لك؛ لأنك لم تعنِ نفس غيره، فلهذا ما أَدْخَلْتَ النفسُ، ولم يقع موقعها المكنيُّ.

وأما حسبتني، وأظننتي، وأجدنتني ووجدتني أفعل كذا، ورأيتني من رؤية القلب، وما جرى مجرى ذلك مما ذكره سيبويه من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، ولا يجوزُ الاختصارُ على أحدهما، مما أصله مبتدأ وخبر، فإنما جاز ذلك فيهن؛ لأنَّ المقصودَ بهذه الأفعال: المفعولُ الثاني، وليس للأولِ في الفعل نصيبٌ؛ لأنك إذا قلت: حسبتُ زيدا منطلقاً، فالخسبةُ لم تقعْ على زيد، وإنما وقعتْ على الانطلاق، وكان الضميرُ المتصلُ أخفَّ في اللفظِ من المنفصلِ ومن النفسِ، فاستعملوا الأخفَّ فيه.

وقد جاء في فعلين سوى هذه الأفعال تعدِّي فعلِ الفاعلِ إلى ضميره وهو: فقدتني، وعدمتني، وإنما جاز ذلك لأنه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأن الفاعل لا بد من أن يكون موجوداً وإذا عدم نفسه صار عادماً معدوماً، وذلك مُحال.

وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى لغيره؛ لأنه يدعو على نفسه بأن يُعَدَم، فكأنه قال: عَدِمَني غيري، قال جرَّانُ العود:

لقد كان لي عن ضربتين عَدِمَتني وعن أَلَقِي منهما مُتَزَخِرْخَرْ
هما الغولُ والسَّعْلَةُ خَلَقِي منهما مُخَدَّشُ ما بين التَّراقِي مُكَدَّخُ^(١)

وباقى ما ذكره مفهوم.

هذا بابُ علامة إضمار المنصوب المتكلم، والمجرور المتكلم

قال سيويه: "اعلم أن علامة المنصوب المتكلم (ني)، وعلامة المجرور المتكلم الياء. ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب: "ضربني، وقتلني، وإنني، ولعلني".

وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً "غلامي، وعندى، ومعى".

فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: (إني، وكأني ولعلي، ولكني) فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم: وأنها يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء.

فإن قلت: لعلني ليست فيها نون فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون. ألا ترى أن التثنية تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام؛ وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه.

وسألته عن "الضاري" فقال: هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضَرَبَنِي كراهية أن يدخلوا الكسر في هذه الباء، كما يدخل الأسماء، فمنعوه هذا أن يدخله كما منع الجر.

فإن قلت فقد تقول: اضرب الرجل فتكسر، فإنك لم تكسرهما كسراً يكون للأسماء، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين، وقد قالت الشعراء: "ليتي" إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: "الضاري" والمضمر منصوب.

قال زيد الخيل:

كمية جابر إذ قال لتي أصادفه ويذهب بعض مالي^(١)

وسألته عن قولهم: (عني، وقطني، ومني، ولدني) فقلت: ما بالهم جعلوا علامة

المجرور هاهنا كعلامة المنصوب؟

فقال: إنه ليس من حرف تلحقه باء الإضافة إلا كان متحرراً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط، ولا النون التي في من، فلم يكن بُد من أن يجيئوا

(١) البيت في ديوانه ٨٧؛ الخزائن ٥/ ٣٧٥؛ ابن عيش ٣/ ٩٠، ١٢٣؛ الكتاب ٢/ ٣٧٠؛ المقتضب

بحرف لِيَاءِ الإِضَافَةِ مُتَحَرِّكٌ؛ إِذْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يُحَرِّكُوا الطَّاءَ، وَلَا النُّونَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُذَكَّرُ أَبَدًا إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ مَكْسُورٌ، وَكَانَتِ النُّونُ أُولَى؛ لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ تَكُونَ النُّونُ وَالْيَاءُ عِلَامَةَ الْمُتَكَلِّمِ، فَجَاءُوا بِالنُّونِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْيَاءِ لَمْ تَخْرُجْ هَذِهِ الْعِلَامَةُ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِضْمَارِ، وَكَرِهُوا أَنْ يَجِئُوا بِحَرْفٍ غَيْرِهِ فَيُخْرِجَهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِضْمَارِ.

وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ لَمْ يَحْرُكُوا الطَّاءَ وَالنُّونَاتِ كَرَاهِيَةً أَنْ تُشَبِّهَ الْأَسْمَاءُ نَحْوُ: يَدٍ، وَهَنٍ.

وَأَمَّا مَا يَتَحَرَّكُ آخِرُهُ فَنَحْوُ مَعَ، وَلِذَلِكَ تَحْرِيكُ أَوَاخِرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ آخِرُهُ فَقَدْ صَارَ كَأَوَاخِرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ. فَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَتِهَا، فَمَنْ ذَلِكَ: مَعِي، وَلَدِي فِي مَعَ وَلَدٌ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ: قَدِي.

قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي^(١)

لَمَّا اضْطُرَّ شَبَّهُهُ بِحَسَبِي وَهَنِي؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَسَبٍ وَهَنٍ مُجْرُورٌ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ قَطٍ مُجْرُورٌ، فَجَعَلُوا عِلَامَةَ الْإِضْمَارِ فِيهِمَا سُوءًا، كَمَا قَالُوا: لَيْتِي حَيْثُ اضْطَرُوا.

وَسَأَلَنَاهُ عَنْ: إِلَيَّ، وَلَدِي، فَقُلْنَا: هَذِهِ الْحُرُوفُ سَاكِنَةٌ وَلَا نَرَى النُّونَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا؟

فَقَالَ: مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَهَا حَرْفٌ مُفْتُوحٌ، وَالْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا حَرْفٌ مَكْسُورٌ لَا تُحَرِّكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا لِيَاءِ الإِضَافَةِ، وَيَكُونُ التَّحْرِيكُ لَازِمًا لِيَاءِ الإِضَافَةِ.

فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَيْسَ لِيَاءِ الإِضَافَةِ عَلَيْهِ سَبِيلٌ بِتَحْرِيكِ، كَمَا كَانَ لَهَا السَّبِيلُ عَلَى سَائِرِ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ لَمْ يَجِئُوا بِالنُّونِ؛ إِذْ عَلِمُوا أَنَّ الْيَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالْأَلْفُ لَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَتَحَرَّكُ لِيَاءِ الإِضَافَةِ.

وَلَوْ أَضَفْتُ إِلَى الْيَاءِ الْكَافَ الَّتِي تَجَرُّ بِهَا لَقُلْتُ: مَا أَنْتَ كِي؛ لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، كَمَا أَنَّ أَوَاخِرَ الْأَسْمَاءِ مُتَحَرِّكَةٌ، وَهِيَ تَجَرُّ كَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَجَرُّ.

(١) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِأَبِي نُحَيْلَةَ، فِي الْخَزَانَةِ ٥ / ٣٨٢، ٣٨٣؛ ابْنُ يَعِيشَ ٣ / ١٢٤؛ الْكِتَابُ ٢ / ٣٧١.

وَأَمَّا قَطُّ، وَلَدُنْ، وَعَنْ فَإِنَّهُمْ تَبَاعِدُنْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَلَزِمَهُنَّ مَا لَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءَ الْمَتَمَكِّنَةَ، وَهُوَ: السَّكُونُ فَإِنَّمَا يَدْخُلُ ذَلِكَ الْفِعْلُ نَحْوُ: خَذْ وَزَنْ، فَضَارَعْتَ الْفِعْلَ وَمَا لَا يُجَرُّ، وَهُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ، فَأُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ وَلَمْ يُحَرِّكُوهُ".

قال أبو سعيد: اعلم أن (ني) في ضمير المنصوب النون فيه زائدة، والضميرُ الياء، والنون مجتلبة لِعَبَّةٍ؛ وهي أنهم حرسوا أواخر الأفعال من دخول كسرة عليها؛ لِتَبَاعُدِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْجَرِّ، وَالْكَسْرَةُ لَفْظُهَا لَفْظُ الْجَرِّ، وَذَلِكَ أَنَّ بَاءَ الْمُتَكَلِّمِ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ مِمَّا يَحْرُكُ، فَلَمَّا كَرِهُوا كَسْرَ الْفِعْلِ وَآثَرُوا سَلَامَةَ لَفْظِهِ، أَدْخَلُوا قَبْلَ الْيَاءِ نُونًا تَقَعُ عَلَيْهَا الْكَسْرَةُ الَّتِي تُحْدِثُهَا الْيَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي وَأَكْرَمَنِي وَيَكْرِمُنِي، وَأَدْخَلُوا النُّونَ أَيْضًا فِيمَا كَانَ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ آخِرُهُ كَقَوْلِكَ: أَعْطَانِي يَعْطِينِي وَيَدْعُونِي وَيَخْشَانِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النُّونَ لَمَّا لَزِمَتْ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ صَارَ لَفْظُ النُّونِ مَعَ الْيَاءِ كَأَنَّهُ الضَّمِيرُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ الْمُعْتَلِ مَا فِي آخِرِهِ وَאו ساكنة كـ (يدعو ويعدو)، وَإِذَا دَخَلَتْ الْيَاءُ وَجَبَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً، كَمَا يَجِبُ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا قُلْتَ: هَذِهِ عِشْرِي، وَهَؤُلَاءِ ضَارِي، وَالْأَصْلُ: عِشْرُوِي وَضَارْبُوِي. وَقَدْ بَيْنَ سَبِيوِيهِ أَنَّ دَخُولَ النُّونِ فِي الْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ لِكِرَاهِيَةِ الْكُسْرِ فِي الْفِعْلِ، وَمَنْعِهِمْ إِيَّاهُ الْكُسْرَ، كَمَا مَنْعُوهُ الْجَرَّ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا قَالُوا فِي الْفِعْلِ: ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي؛ كِرَاهِيَةً أَنْ يُدْخِلُوا الْكُسْرَ فِي هَذِهِ الْيَاءِ كَمَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءَ، فَمَنْعُوهُ أَنْ يَدْخُلَهُ كَمَا مُنِعَ....

وَأَجَابَ مَنْ عَارَضَهُ بِكَسْرَةِ: اضْرِبِ الرَّجُلَ، بِأَنَّهَا كَسْرَةٌ تَحْدُثُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَا يُعْتَدُّ بِهَا.

ولما أُجْرِيَتْ إِنْ وَأَخَوَاتُهَا بِجَرَى الْفِعْلِ لَزِمَهَا مِنَ الْعَلَامَةِ الضَّمِيرُ مَا يَلْزِمُ الْفِعْلَ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ نَكَلَمَتْ فِيهَا بِإِسْقَاطِ النُّونِ مِنْهَا، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ فِي: إِنْ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلَّ، فَقَالُوا: إِنَّنِي، وَإِنِّي، وَكَأَنَّنِي، وَكَأَنَّنِي، وَلَعَلَّنِي، وَلَعَلِّي، وَفِي عِلَّةٍ حَذَفُهَا أَقَاوِيلُ لِلنَّحْوِيِّينَ.

فَأَمَّا سَبِيوِيهِ فَاعْتَلَّ لِحَذَفِهَا أَنَّهَا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ، وَاجْتِمَاعُ النُّونَاتِ، وَهُمْ مُسْتَقْفِلُونَ التَّضْعِيفَ، وَلَعَلَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آخِرَهَا نُونًا فَإِنَّ اللَّامَ قَرِيبٌ مِنَ النُّونِ، وَلَقَرِبِهَا مِنَ النُّونِ تَدْغَمُ النُّونُ فِيهَا، وَلَا تَدْغَمُ فِي النُّونِ غَيْرَ اللَّامِ مِنْ بَيْنِ الْحُرُوفِ.

وَأَمَّا لَيْتَ فَلَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهَا نُونٌ وَلَا حَرْفٌ يَشْبَهُ النُّونَ وَيَقْرُبُ مِنْهَا، فَلَزِمَتْهَا النُّونُ فَقَالُوا: لَيْتَنِي، وَقَلَّ فِي كَلَامِهِمْ لَيْتِي، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَجَوَّازُ الْحَذْفِ مَعَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُشَبَّهَةً لَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ،

وهي حروف، والحروف تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدها، فالتون والياء نحو: مني وعني، والياء وحدها نحو: لي وبني.

والأسماء المبنية على السكون كذلك تجيء على الوجهين، وقد عَرَفْتُكَ أن سبب دخول النون في الفعل التماس سلامة بنائه، لا لاختصاص النون بالنصب. وستقف على أكثر من ذلك في الباب إن شاء الله تعالى..

وأما القراء فإنه اعتل لسقوط النون في: إن، وكأن، ولعل بأنها لم تخرج على لفظ الفعل، يعني: بنية الفعل، وأنّ ليت لما خرج على وزن الفعل قَوِي فيها إثبات النون. ووزن الفعل الذي عَنَاه في ليت أنّ أوله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، وهو يشبه الفعل الماضي المعتل العين نحو: باع، وكال.

قال أبو سعيد: يلزمه على هذا الاعتلال أن يلزم في أنّ المفتوحة النون أكثر من لزومها في ليت؛ لأن ما يوجد من أمثلة أنّ في الفعل أكثر مما يوجد من أمثلة ليت؛ لأن أنّ لفظها فعل: أنّ يَفْنُ ومثله من المضاعف من نحو: ردّ، وعضّ ما لا يُخْصَى كثرة، وقد اعتلوا لحذف ذلك بأشياء لم يكن في ذكرها طائل.

وجملة الأمر أنّ الأسماء المتحركة الأواخر متى اتّصل بها ضمير المتكلم المنصوب أو المخفوض كان: ياء لا نون معها، وكسرت الياء ما قبلها.

فأما المنصوب فنحو: الضاربي والمكرمي؛ الياء فيهما في موضع نصب، كما تقول: الضارب زيداً، وأما المخفوض فنحو: معي، ولدي، وأنت كي إذا أردت: أنت مثلي، وحسي، ونحو ذلك.

وأما ما كان من الأسماء آخره ساكن فهو على ضربين:

أحدهما: أنّ يكون ذلك الساكن ياءً أو ألفاً.

والآخر: أنّ يكون الساكن غير الياء والألف.

فأما الياء والألف فلا تدخل عليهما النون. فالياء. نحو قولنا: قاضي، وعشري، ورأيت غلامي. وأما الألف فنحو: هَوَايَ، وعَصَايَ، وكل مقصور من الأسماء كذلك.

وإن كانت الألف في آخر حرف أو اسم غير مُتَمَكِّن فكذلك، إلا أنّ الألف تُقَلَّبُ ياءً

نحو: إلي، ولدي، وعلي. تقول: إلي، ولدي، وعلي؛ لِعِلَّةِ ذُكِرَتْ في موضعها من الشرح.

وإنما لم تدخل النون في ذلك لأنّ الألف والياء لا يُكْسَرَانِ لِيَاءِ الإضافة، ولا

يَزُولَانِ عن السكون معها، فاستغنوا عن النون التي تكون وقايةً للكسر.

وأما ما كان ساكناً في أواخر الأسماء من غير الألف والياء فبعض قد جاء بالنون

والياء، وبعضٌ قد جاء بالياء وحدها على ما بين سيويه من ذلك وشرحه.
وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب إسقاط النون ما أفرَّبني منك، وما أحسنني، وما أجملني، وهم يعنون: ما أحسنني، وأجملني. وما ذكر البصريون من هذا شيئاً، ولست أدري أعن العرب حكواً هذا؟ أم قايسوه عسى مذهبهم في: ما أفعل زيداً؛ لأنه اسم عندهم في الأصل.

وقد احتج سيويه لقطني، ولدني، وعني، ومني، أنهم لم يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تُشبه الأسماء نحو: يد، وهن، وقد بينا أن الاسم الذي آخره متحرك بإعراب أو بناء أنه إذا اتصل به ياء المتكلم كسر آخره، ويد، وهن من الأسماء المعربة المتحركة الأواخر. وهن عبارة عن كل اسم منكور، كما أن قولنا: فلان عبارة عن كل اسم علم مما يعقل. وكلام سيويه في باقي الباب مفهوم.

هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم

قال سيويه: "وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمّر فيه الاسم جرّاً، وإن أظهر رفعاً. ولو جاء الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَتَمَّ لَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]؛ ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً.

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمّر مرفوع.

قال يزيد بن الحكم بن أبي العاص:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى^(١)

وهذا قول الخليل ويونس.

وأما قولهم: عساک فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة:

يَا أَبَتَا عِلْكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢)

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا غيّت نفسك كانت علامتك ني. قال

عمران بن حطان:

(١) البيت في ديوانه، الخزنة ٥ / ٣٦، ٣٣٧. ابن يعيش ٣ / ٧٨؛ الكتاب ٢ / ٣٧٤؛ تاج العروس (جرم)؛ المقتضب ٣ / ٧٣.

(٢) البيت في ديوانه ١٨١، الخزنة ٥ / ٣٦٢، ٣٣٧، ٣٦٨؛ وابن يعيش ٢ / ١٢، ٣ / ١٢٠؛ الكتاب ٢ / ٣٧٥.

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازِعْنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي^(١)

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عَسَاي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا

الموضع.

فهذان الحرفان هما في الإضمار هذه الحال، كما كانت للذن حال مع غدوة ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم تُعْمَلْها في الأحيان لم تُعْمَلْها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل.

ولا يستقيم أن تقول: وافق الرفع الجر في لولاي، كما وافقه النصب إذا قلت: مَعَكَ، وضربَكَ؛ لأنك إذا أضفته إلى نفسك فالجر مُفَارِقٌ للنصب في غير هذه الأسماء. تقول: معي، وضربني، ولا تقول: وافق الرفع النصب في: عساني كما وافق النصب الجر في ضربَكَ، مَعَكَ؛ لأنهما إذا أضفت إلى نفسك اختلفا.

وزعم ناس أن موضع الياء في لولاي وفي عساني في موضع رفع؛ جعلوا لولاي موافقة للجر، وني موافقة للنصب، كما اتفق النصب والجر في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك؛ ولأنك لا ينبغي أن تكسر الباب وهو مطردة، وأنت نجد له نظائر. وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره. وربما وقع ذلك في كلامهم، وقد بين بعض ذلك، وستره فيما يُستقبل إن شاء الله تعالى.

قال أبو سعيد: قد تقدم فيما سلف من الكتاب أن الاسم الظاهر بعد لولا مرفوع بالابتداء على مذهب سيبويه وغيره من البصريين؛ فينبغي إذا كُنِيَ عنه أن يكون مُضْمَرًا منفصلاً، فيقال فيه: لولا أنت، ولولا أتما، ولولا أتما، ولولا أنا، ولولا نحن، ولولا هو، ولولاها، ولولاهم، ولولاهن، ونحو ذلك؛ لأن سبيل المضمّر سبيل الظاهر في موضعه من الإعراب، وهذا هو الشائع الكثير في كلام العرب. قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقال عامر بن سيار بن الأكوع وهو يحدو برسول الله:

لَاهُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَاقَيْنَا^(٢)

وقال الكِسَائِيُّ: يرتفع الاسم بعد لولا بشيء مضمّر معناه: لو لم يكن، وفرغ على

(١) البيت في ديوانه، الخزاعة ٥/ ٣٣٧، ٣٤٩؛ ابن يعيش ٣/ ١٠، ١٢؛ الكتاب ٢/ ٣٧٥؛ المقتضب ٧٢/ ٣.

(٢) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٣/ ١١٥؛ الكتاب ٣/ ٥١١؛ المقتضب ٣/ ١٣.

هذا النحو. حتى قال: لولا رأسك مدهوناً لغسلته. والقباس والاختيار إذا أضمرته عندهم أن تقول: لولا أنا، ولولا نحن، ولولا أنت. لأنه لم يظهر فعل منصل به كناية المرفوع. ثم أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب: لولاك، ولولاي.

فأما سيبويه: فأنشد بيت يزيد بن الحكم الثقفي الذي ذكرناه، واستشهد به أيضاً الكسائي، وذكر معه بيتين آخرين من القصيدة وهما:

فليت كفافاً كان خيرك كنه وشرك عني ما ارتوى السماء مروتى
نكاشري كرهاً كالك ناصح وعينك تبدي أن قلبك لي دوى^(١)

واستشهد الفراء أيضاً بهذا البيت وبيت آخر:

أظمغ فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن^(٢)
وأنشد فيه أيضاً:

لولاك هذا العام لم أحجج^(٣)

وكان أبو العباس المبرد ينكر لولاي ولولاك، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأن الذي استعواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كبير.

قال أبو سعيد: وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب.

ثم اختلف النحويون بعد في موضع الياء والكاف من: لولاي ولولاك، بعد إجماعهم على روايته.

فقال سيبويه: موضعه جر، وحكاه عن الخليل ويونس.

وقال الأخفش: وهو قول الفراء أيضاً: الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع.

واستدل سيبويه على قوله أن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمّر مرفوع، وأن

(١) البيت في ديوانه، الخزّانة ١/ ٤٩٦، ٤/ ٣٩٠، ١٠/ ٤٧٢؛ ابن عيش ٣/ ١١٩.

(٢) البيت في ديوانه، الخزّانة ٥/ ٣٤٢؛ ابن عيش ١٢٠.

(٣) البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٨٧؛ والخزّانة ٥/ ٣٣٣، ٣٣٩؛ ابن عيش

لولا في عملها الخفض في المكني وإن كانت لا تعمل في الظاهر الخفض بمنزلة عمل عسى في المكني النصب، وإن كانت لا تعمل في الظاهر إلا الرفع؛ فعملها النصب في المكني قوله:

..... عَّلَكَ أَوْ عَسَاكَ

الكاف في عساك مثلها في عَّلَكَ، وأنت لا تقول في المظهر: عسى زيذاً كما تقول: لعل زيذاً، واستدل على أن الكاف في عساك في موضع نصب بقول عمران:

..... لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ولا تدخل النون والياء بعد الألف إلا على منصوب، وقول سيبويه: فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال يعني: لولاك وعساك لهما اختصاص؛ فالضمير يخالف الظاهر. وقوله: كما أن لَدُنْ حالاً مع غُدْوَةٍ ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم تُعملها في الأحيان لم تُعملها فيما سواها؛ فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل. يعني أن هذين الحرفين: لولاك وعساك، في اختصاصهما مع المضمر مهذين الضربين من تقدير الخفض والنصب دون المظهر، بمنزلة لَدُنْ في حالها مع غدوة وعملها فيها النصب دون أن تعمل النصب مع غيره غدوة، وبمنزلة عمل لات في الأحيان النصب والرفع دون أن تعمل ذلك في غير الأحيان.

ورد سيبويه على من زعم أن موضع الياء والكاف في لولاي ولولاك رفع، وأن الرفع وافق الجر في لولاي كما وافقه النصب إذا قلت: معك، وضربك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك فالجر مفارق للنصب في غير هذه الأسماء. تقول: معي، وضربني. أراد سيبويه بهذا الاحتجاج أنه لو كان الرفع محمولاً على الجر في لولاك لفصل بين اللَّفْظَيْنِ في المتكلم فقليل: لولاني، كما فعل في النصب حين وافقه الجر في معك، وضربك، ثم خالفه في معي، وضربني.

وأما الحجة في جعل الياء والكاف في لولاي، لولاك في موضع رفع؛ فلأن الظاهر الذي وقعت الياء والواو موقعه رفع.

واحتج الأخفش في ذلك بأن علامة الجر دخلت على الرفع في لولاي، كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم: ما أنا كَأَنْتَ؛ فأنت من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مجرور، وكذلك الياء والكاف من علامات المجرور، وهما في لولاي، ولولاك من علامات المرفوع.

وأما القراء فإنه احتج في ذلك بأننا لم نجد حرفاً ظاهراً خَفَضَ، فلو كانت لولا مما

يُخَفَضُ لأَوْشَكُ أَنْ تَرَى ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ الَّذِي يَأْتِي بِالْمُسْتَحَازِ. قَالَ: وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَمُوتُوا؛ لَوْلَاكَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ، لِأَنَّهُمْ يَجِدُونَ الْمَكْنِيَّ يَسْتَوِي لَفْظُهُ فِي الْخَفَضِ وَالنَّصْبِ فَيَقَالُ: ضَرَبْتُكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ، وَيَجِدُونَهُ يَسْتَوِي أَيْضًا فِي الرَّفْعِ وَالْخَفَضِ وَالنَّصْبِ، فَيَقَالُ: ضَرَبْنَا، وَمُرُّ بِنَا، فَيَكُونُ النَّصْبُ وَالْخَفَضُ بَوْنٌ، ثُمَّ يَقَالُ: قُمْنَا، وَفَعَلْنَا، فَيَكُونُ الرَّفْعُ بِالنُّونِ. فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ اسْتَحَازُوا أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ (أَنْتَ) رَفْعًا، وَكَانَ إِعْرَابُ الْمَكْنِيِّ بِالذَّلَالَةِ لَا بِالْحَرَكَاتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: حُرُوفُ الْخَفَضِ هِيَ صَلَاتٌ لِلأَفْعَالِ، فَإِذَا جَعَلْتُمْ لَوْلَا خَافِضَةً لِلْيَاءِ وَالْكَافِ فَفِي صِلَةٍ أَيْ شَيْءٍ تَجْعَلُونَهَا؟

فِيلُ لَهُ: قَدْ تَكُونُ حُرُوفُ الْجَرِّ فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ، وَلَا تَكُونُ فِي صِلَةٍ شَيْءٍ كَقَوْلِكَ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، وَمَعْنَاهُ: حَسْبُكَ زَيْدٌ، وَقَوْلُكَ: هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ؟ وَإِنَّمَا هُوَ: هَلْ أَحَدٌ عِنْدَكَ؛ فَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ عَمِلَتْ الْجَرُّ وَكَذَلِكَ لَوْلَا إِذَا عَمِلَتْ الْجَرُّ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي: بِحَسْبِكَ، وَمِنْ فِي: هَلْ مِنْ أَحَدٍ، وَتَكُونُ لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ بِأَسْرَها بِمَنْزِلَةِ بِحَسْبِكَ، وَمِنْ أَحَدٍ. وَنَظِيرُ هَذَا مَا رُويَ مِنْ خَفَضٍ (لَعَلَّ) لَمَّا بَعْدَهَا؛ فَإِذَا خَفَضْتَ مَا بَعْدَهَا كَانَتْ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ، وَفِيمَا قَرَأْنَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ دُرَيْدٍ، أَوْ أَشَدَّ نَاهٍ:

وَدَاعٍ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى التَّدْيِ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(١)

وَأَمَّا عَسَاكَ، وَعَسَانِي ففِيهِ ثَلَاثَةٌ أَقْبَلُ:

أَحَدُهَا: قَوْلُ سَيُوبَةَ وَهُوَ أَنَّ عَسِيَّ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ لَعَلَّ يُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا الْاسْمُ، وَالْخَبَرُ مَرْفُوعٌ فِي التَّقْدِيرِ وَإِنْ كَانَ مَحْذُوفًا. كَمَا أَنَّ عَلَّكَ فِي قَوْلِكَ: عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ مَرْفُوعٌ، وَالْكَافُ اسْمُهَا، وَهِيَ مَصْبُوبَةٌ. وَاسْتَدَلَّ عَلَى نَصْبِ الْكَافِ فِي عَسَاكَ بِقَوْلِ عَمْرَانَ: عَسَانِي، وَالنُّونُ وَالْيَاءُ فِيمَا أَخْرَدُ أَلْفَ لَا كَوْنٌ إِلَّا لِلنَّصْبِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: قَوْلُ الْأَخْفَشِ أَنَّ الْكَافَ وَالنُّونَ وَالْيَاءَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَحُجَّتُهُ: أَنَّ لَفْظَ النَّصْبِ اسْتِعْيَارٌ لِلرَّفْعِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا اسْتُعِيرَ لَهُ لَفْظُ الْجَرِّ فِي: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ: أَنَّ الْكَافَ وَالنُّونَ وَالْيَاءَ فِي عَسَاكَ، وَعَسَانِي

(١) البيت في ديوانه، الخزائن ١٠ / ٤٢٦، ٤٢٨: لسان العرب وتاج العروس (جوب).

في مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِـ(عَسَى) وَأَنَّ اسْمَهَا مُضْمَرٌ فِيهَا مَرْفُوعٌ، وَجَعَلَهُ كَقَوْلِهِمْ: (عَسَى
الْعَوِيرُ أَبُوسًا).

وحكي عنه أيضًا أنه قُدِّمَ فيها الخبرُ لأنها فعلٌ، وحذف الفاعل لعلم المخاطب،
كما قالوا: ليس إلا، وليس فعل صحيحٌ لا يَدْخُلُهُ الاختِلَافُ بَوَجْهِهِ من الوجوه، وباقي
الباب مفهوم.

هذا باب ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ الْمُضْمَرُ فِيمَا عَمِلَ فِيهِ،

وما يَقْبَحُ أَنْ يَشْرَكَ الْمُضْمَرُ

فِيمَا عَمِلَ فِيهِ

قال سيبويه: "أما ما يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَهُ الْمَظْهَرُ فهو الْمُضْمَرُ الْمَنْصُوبُ، وذلك:
رَأَيْتَكَ وَزَيْدًا، وَإِنَّكَ وَزَيْدًا مُنْطَلِقَانِ.

وأما ما يُبَحُّ أَنْ يُشَارِكَهُ الْمَظْهَرُ فهو الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ، وذلك: فَعَلْتُ وَعَبَدُ اللَّهِ،
وَأَفْعَلُ وَعَبَدُ اللَّهِ.

وزعم الخليل أن هذا إنما قَبِحَ مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا الْإِضْمَارُ يُبْنَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ،
فَاسْتَقْبَحُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مُضْمَرًا يُغَيِّرُ الْفِعْلُ فِيهِ عَنْ حَالِهِ إِذْ بَعْدَ شَبْهِهِ مِنْهُ.

وإنما حَسُنَتْ شَرَكَتُهُ الْمَنْصُوبَ لِأَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ فِيهِ الْفِعْلُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا
قَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ، فَأَشْبَهَ الْمَظْهَرُ وَكَانَ مِنْفَصِلًا عَنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَظْهَرِ، إِذْ كَانَ الْفِعْلُ لَا
يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ فِيهِ.

وأما فَعَلْتُ فَإِنَّهُمْ قَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ حَالِهِ فِي الْإِظْهَارِ؛ أَسْكَنْتَ فِيهِ اللَّامَ، فَكَرِهُوا أَنْ
يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مُضْمَرًا يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ عَلَى غَيْرِ بَنَائِهِ فِي الْإِظْهَارِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ فِي
كَلِمَةٍ لَا يُفَارِقُهَا كَأَلْفٍ أُعْطِيَتْ.

فَإِنْ نَعْتَهُ حَسُنَ أَنْ يَشْرَكَهُ الْمَظْهَرُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ذَهَبَتْ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَقَالَ
تَعَالَى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^(١)، ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٢). وَذَلِكَ أَنَّكَ
لَمَّا وَصَفْتَهُ قَوِيَّ الْكَلَامِ حَيْثُ طَوَّلَهُ وَأَكْدَهُ، كَمَا تَقُولُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَاكَ،
فَإِنْ أُخْرِجْتَ (لَا) قَبِحَ الرِّفْعُ. فَـ(أَنْتَ) ثَقَوِيٌّ، وَتَصِيرُ عَوْضًا مِنَ السُّكُونِ وَالتَّغْيِيرِ

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

وترك العلامة في ضَرْبٍ. وقال الله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(١)؛ حَسَنَ لمكان لا، وقد يجوز في الشعر؛ قال أبو الحسن: سمعته من يونس لابن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِعِجَاجِ السَّمَلَا تَعَسَّفُنَ رَمَلًا^(٢)

واعلم أنه قبيح أن تصفَ الْمُضْمَرُ في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: فَعَلْتُ نَفْسُكَ، إلا أن تقول: فَعَلْتُ أَنْتَ نَفْسُكَ. فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ حَسَنٌ؛ لِأَن هَذَا يَعْمُ بِهِ، وَإِذَا قُلْتَ: نَفْسُكَ فَإِنَّمَا تُؤَكِّدُ الْفَاعِلَ، وَلَمَّا كَانَتْ نَفْسُكَ يُتَكَلَّمُ بِهَا مَبْتَدَأَةً وَتُحْمَلُ عَلَى مَا يُجَرُّ وَيُنْصَبُ وَيُرْفَعُ شَبَّهَها بما يَشْرَكَ الْمُضْمَرُ، وذلك قولك: نَزَلْتُ بِنَفْسِ الْجَبَلِ، وَنَفْسُ الْجَبَلِ مُقَابِلِي، ونحو ذلك وأما أَجْمَعُونَ فلا تَكُونُ إِلَّا صِفَةً، وَكُلُّهُمْ قد تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ؛ لِأَن مَعْنَاهُ مَعْنَى أَجْمَعِينَ فَهِيَ تَجْرِي مَجْرَاهَا.

وأما علامة الإضمار التي تَكُونُ مَفْصَلَةً من الفعل ولا تُغَيِّرُ ما عَمِلَ فيها عن حاله إِذَا أَظْهَرَ فِيهِ الْاسْمُ فَإِنَّهُ يَشْرَكَهُ الْمُظْهَرُ لِأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُ الْمُظْهَرُ، وذلك قولك: أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبَانِ، وَالكَرِيمُ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ.

واعلم أنه قبيح أن تقول: ذَهَبْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ، أَوْ ذَهَبْتَ وَأَنَا؛ لِأَن أَنَا بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُظْهَرَ لَا يَشْرَكَهُ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فِي شِعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ (وهو الراعي):

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَرَيْنَا لِعَامِرٍ^(٣)

ومما يُبَحُّ أَنْ يَشْرَكَهُ الْمُظْهَرُ علامة الْمُضْمَرِ المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو؛ فكَرِهُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمُظْهَرُ مَضْمَرًا دَاخِلًا فيما قبله؛ لِأَن هَذِهِ الْعَلَامَةُ الدَّاحِلَةُ فيما قبلها جَمَعَتْ أَنَّهَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهَا إِلَّا مُعْتَمِدَةً عَلَى ما قبلها في اللفظ، وَأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْفِظِ بِالتَّوِينِ، فَصَارَتْ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ التَّوِينِ، فَلَمَّا ضَعُفَ عِنْدَهُمْ كَرِهُوا أَنْ يُشَبَّهَها بِالاسْمِ، وَلَمْ يَجِرْ أَنْ يُشَبَّهَها بِإِيَّاهُ وَإِنْ وَصَفُوا؛ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: مررتُ بك أَنْتَ وزيد، كما جاز فيما أَضْمَرْتُ في الفعل؛ لِأَن ذَاكَ وَإِنْ كَانَ قد

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٢) البيت في ديوانه ٤٩٢؛ شرح المفصل ٣/ ٦٧؛ الكتاب ٢/ ٣٧٩.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٢/ ٣٨٠؛ ولسان العرب؛ وتاج العروس (عزا)، (عمر).

أَنْزَلَ مَنْزِلَةً آخَرَ الْفَعْلِ فَلَيْسَ مِنَ الْفَعْلِ وَلَا مِنْ تَمَامِهِ، وَهُمَا حَرْفَانِ يَسْتَعْنِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ كَالْمَبْتَدِئِ وَالْمُبْنِيِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا يَكُونُ مِنْ تَمَامِ الْأِسْمِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي فِي الْأِسْمِ، وَحَالُ الْأِسْمِ إِذَا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ مِثْلُ حَالِهِ مُفْرَدًا، لَا يَسْتَعْنِي بِهِ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِكُمْ أَجْمَعِينَ؛ لِأَنَّ أَجْمَعِينَ لَا تَكُونُ إِلَّا وَصْفًا، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّ أَحَدَ وَجْهَيْهَا مِثْلُ أَجْمَعِينَ.

وَتَقُولُ أَيْضًا: مَرَرْتُ بِكَ نَفْسَكَ؛ لَمَّا أَجْزَتْ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِي فَعَلْتُمْ مِمَّا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ احْتِمَلْتِ هَذَا؛ إِذْ كَانَتْ لَا تُغَيِّرُ عَلَامَةَ الْإِضْمَارِ هَاهُنَا مَا عَمِلَ فِيهَا، فَضَارَعَتْ هَاهُنَا مَا يَنْتَصِبُ، فَجَازَ هَذَا فِيهَا، وَأَمَّا فِي الْإِشْرَاقِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي فَعَلْتُ وَفَعَلْتُمْ إِلَّا بـ (أَنْتَ وَأَنْتُمْ)، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ.

وَجَازَ: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَلَمْ يَجْزَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ يَسْتَعْنِي بِالْفَاعِلِ، وَالْمُضَافُ لَا يَسْتَعْنِي بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَبْكَ أَيْهَ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشَوَرٍ^(١)

هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجَزِ لَمْ يَقْرَأْهُمَا أَبُو عِثْمَانَ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَهُمَا فِي الْكِتَابِ.

وَقَالَ الْآخَرُ:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٢)

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا شَرِكَةُ الظَّاهِرِ لِلْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ، وَهِيَ عَطْفُ الظَّاهِرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ فَهِيَ جَائِزَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ لَيْسَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ، أُكِّدَ الْمُضْمَرُ أَوْ لَمْ يُؤَكَّدْ، وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا عَطْفُ الظَّاهِرِ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِالْفَعْلِ فَيَسْتَقْبَحُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِلَّا أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُضْمَرُ، أَوْ يُدْخَلَ بَيْنَ الْمُضْمَرِ وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَلَامٌ يَكُونُ عَوِضًا مِنَ التَّوَكِيدِ. فَالْمُسْتَقْبَحُ مِنْهُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قُمْتُ وَزَيْدٌ، وَأَفْعَلْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَإِنْ الزَّيْدَيْنِ قَامَا وَأَخَوَا. وَإِنَّمَا قَبِحَ ذَلِكَ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ قَدْ يَكُونُ فِي الْفَعْلِ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ كَقَوْلِكَ:

(١) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٣٨٢؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (أَوْب).

(٢) الْبَيْتُ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ، الْخَزَانَةُ ٥ / ١٢٣، ١٢٦؛ ابْنُ يَعِيشَ ٣ / ٧٨؛ الْكِتَابُ ٢ / ٢٨٣.

قَمْ، وَاذْهَبْ؛ فِيهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ وَلَا عِلَامَةَ لَهُ فِي اللَّفْظِ، وَفِيهِ مَالُهُ عِلَامَةُ تَغْيِيرِ بَنِيَّةِ الْفِعْلِ بِتَسْكِينِ آخِرِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَذَلِكَ: قَمْتُ، وَقَمْنَا، وَقَمْتَ، وَقَمْتُمَا، وَقَمْتُمْ، فَلَمَّا كَانَ بَعْضُهُ يُقَدَّرُ فِي الْفِعْلِ وَيَقَى لَفْظُ الْفِعْلِ مَجْرَدًا، وَبَعْضُهُ كَأَنَّهُ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ بِتَسْكِينِهِ لِمَا كَانَ مِنَ الْفِعْلِ مَفْتُوحًا وَاجْتِلَاطِهِ بِحُرُوفِهِ صَارَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ كَأَنَّهُ قَدْ عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ وَحْدَهُ، إِذْ كَانَ الْمَوْجُودُ لَفْظُ الْفِعْلِ مَجْرَدًا، أَوْ مَا يَجْرِي بَيْنَهُ مَعَ الْفِعْلِ كَالْمَجْرَدِ، وَالْإِسْمُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْفِعْلِ، فَفَبِحَ لَذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُسْتَحْسَنُ الْمَوْكَّدُ فَقَوْلُكَ: قَمْتُ أَنَا وَرِيدُ، وَخَرَجْنَا نَحْنُ وَأَصْحَابُكَ، وَ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١)، وَإِنَّ الزَّيْدَيْنِ خَرَجَا هُمَا وَأَخُوكَ، وَإِنَّ الْهِنْدَاتِ فِي الدَّارِ هُنَّ وَأَخَوَاتُكَ، وَهُنَّ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي لِهُنَّ فِي الظَّرْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ الْهِنْدَاتِ اسْتَقَرَّرَ هُنَّ وَأَخَوَاتُكَ فِي الدَّارِ.

وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَوِضًا مِنَ التَّوَكِيدِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَقَمْتُ بِالْبَصْرَةِ وَزَيْدٌ، وَمَا خَرَجْتُ وَلَا زَيْدٌ، وَفِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَاءَ؛ فَمِنْهَا: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٢) فَعُطِفَ آبَاؤُنَا عَلَى النَّوْنِ وَالْأَلْفِ فِي أَشْرَكْنَا، وَ(لَا) الدَّاخِلَةُ بَيْنَهُمَا عَوِضٌ مِنَ التَّوَكِيدِ.

وَمِنْهَا: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَنَّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾^(٣) فَعُطِفَ آبَاؤُنَا عَلَى النَّوْنِ وَالْأَلْفِ، وَتُرَابًا عَوِضٌ مِنَ التَّوَكِيدِ، وَمِنْهَا: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْتُ﴾^(٤) (مَنْ) رَفَعَ بِالْعُطْفِ عَلَى التَّاءِ، وَمَا بَيْنَ التَّاءِ وَ(مَنْ) عَوِضٌ مِنَ التَّوَكِيدِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٥) فِي رَفْعِ رَسُولِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (بَرِيءٍ)، وَمَا بَيْنَهُمَا كَالْتَّوَكِيدِ، وَشَبَّهَ سَبِيوِيهِ الْعَوِضُ فِي هَذَا كَالْعَوِضِ الَّذِي يَقَعُ فِي (أَنَّ) الْمَشْدُودَةِ إِذَا خُفِّفَتْ وَوَلَّيْهَا الْفِعْلُ كَقَوْلِكَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا تَقُولَ ذَاكَ، وَأَصْه: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ، وَلَوْ قُلْتَ: عَلِمْتُ أَنْ تَقُولَ ذَاكَ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّكَ تَقُولُ: لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّ (لَا) عَوِضٌ مِنْ تَخْفِيفِ أَنْ،

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٣٥.

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةُ: ١٤٨.

(٣) سُورَةُ النَّمْلِ، آيَةُ: ٦٧.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٢.

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ، آيَةُ: ٣.

وستقف على شرح هذا في موضعه إذا بلغنا إليه إن شاء الله.

والكوفيون يُجيزون العطفَ بغيرِ توكيد، والأمرُ في تركِ التوكيدِ عندهم أسهلُ منه عند البصريين، وسيبويه يرى تركَ التوكيدِ وما يقومُ مقامه قبيحًا إلا في الشعرِ، والكوفيون لا يروثه قبيحًا. ومما يُنشدُ في ذلك غيرَ البيتين اللذين ذكرناهما قولُ جرير:

ورجًا الأخطِلُ من سفاهةِ رأيهِ ما لسمِ يَكُنْ وأبٌ لهُ لَيْئالاً^(١)

عطفَ أبٍ على الضميرِ في يَكُنْ.

وأما توكيدُ الضميرِ المتصلِ المرفوعِ بالنفسِ فلا يحسنُ حتى تُقدّمَ قبلَ النفسِ توكيدًا؛ لا يحسنُ: فعلتَ نفسُكَ حتى تقول: فعلتَ أنتَ نفسُكَ. وإنما احتاجتَ إلى تقديمِ توكيدِ قَبْلِهَا لأنها اسمٌ يتصرفُ، وتقعُ في جميعِ مواضعِ الأسماءِ، ويؤكدُها، فيعرضُ في بعضِ مواضعِ توكيدِ المرفوعِ لئسَ إن لم يؤكد، وذلك أن تقول: هُنْدٌ خَرَجَتْ نفسُها، فتكونُ نفسُها فاعلةٌ خَرَجَتْ، كما تقول: هُنْدٌ خَرَجَتْ جَارِيَتُهَا، وليس في خَرَجَتْ ضميرٌ، ويجوزُ أن تقول: هُنْدٌ خَرَجَتْ نفسُها، على أن هُنْدًا هي الخارجةُ، وفي خَرَجَتْ ضميرُها فلا يُتبيّنُ أن معناها: خَرَجَتْ هُنْدٌ، أو خَرَجَتْ نفسُ هُنْدٍ، ومعناها مُختلفٌ في مقاصدِ الناسِ، فإذا أكّدوا قبلَ النفسِ فقالوا: هُنْدٌ خَرَجَتْ هي نفسُها زالَ اللَّبسُ؛ فلذلك اختاروا التوكيدَ.

وقولُ سيبويه: "ولمّا كانت نفسُكَ يُتكلّمُ بها مُبتدأةً وتُحمَلُ على ما يُجرُّ ويُنصبُ ويُرفعُ، شَبَّوها بما يَشْرِكُ المضمَرُ".

قال أبو سعيد: أراد سيبويه الفصلَ بينَ أجمعين وبينِ نفسِكَ؛ فلأن أجمعين لا يكون إلا توكيدًا لم يُحتجِ إلى تَقْدِمْ ضميرٍ، ولمّا كانت النفسُ اسمًا يَتَصَرَّفُ شَبَّهَتْ بما يُعْطَفُ من الأسماءِ على الضميرِ.

قال أبو سعيد: والذي عندي: شَبَّوها بما لا يَشْرِكُ المضمَرُ؛ لأنه إنما يَحْتَجُّ لاحتياجهم إلى التوكيدِ قبلَ ذكرِ النفسِ، فالنفسُ في ذلك بمنزلةِ المعطوفِ على ضميرِ المرفوعِ في بابِ التوكيدِ.

وأما المنصوبُ والمخفوضُ فإذا أكّدَا بالنفسِ لم يَحْتَجِ إلى تَقْدِمْ توكيدِ قَبْلِهَا وذلك

من جهتين:

(١) البيت في ديوانه ٤٥١.

إحداهما: أَنَّ اللَّيْسَ لَا يَقَعُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَخْفُوضِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَلَامَةٍ مَلْفُوظَةٍ بِهَا تَتَّبَعُهَا النَّفْسُ، وَالْمَرْفُوعُ يَكُونُ بِغَيْرِ عِلَامَةٍ فَيَقَعُ مِنْ جِهَتِهِ اللَّيْسُ. وَالْجِهَةُ الْأُخْرَى: أَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَرْفُوعَ لَا ضَمِيرَ هُمَا مُفَصَّلٌ فِي الْأَصْلِ، وَهُمَا يُؤَكِّدَانِ بِضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُكَ أَنْتَ وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وَاسْتِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى التَّوَكِيدِ بِهِ يَضَعُفُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُدِّمَ مِنْ أَجْلِ النَّفْسِ فَلَيْسَ يَرَادُ التَّوَكِيدُ بِهِ.

وَأَمَّا (فَعَلْنِمُ أَجْمَعُونَ) فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ يُعَمُّ بِهِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ لِلتَّوَكِيدِ وَالْعُمُومِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا يَقَعُ فِيهِ لَيْسٌ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ (كُلُّهُمْ) فِي مَوْضِعِهَا لِإِشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعُمُومِ، وَعَلَى أَنَّ (كُلُّهُمْ) لَيْسَ يَحْتَمِكُنْ فِي مَوَاضِعِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحْسَنَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً أَوْ يُعَمُّ بِهِ مَا قَبْلَهُ، فَمَجْرَاهُ مَجْرَى أَجْمَعِينَ فِي هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَمَّا قُبْحُ عَطْفِ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فَلَيْسَ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ فِيهِ خِلَافٌ، وَقَدْ احْتَجَّ لَهُ سَبِيحُوهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَاحْتَجَّ أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ لَذَلِكَ بِأَنَّ قَالَ: "لَمَّا كَانَ الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ، كَذَلِكَ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ، فَتَحْمِلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ"، وَشَايَعَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ عَطْفُ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُضْمَرِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا مَا ذَكَرْنَا فِي جُمْلَةِ الْبَابِ وَمِنْهَا قَوْلُهُ (أَنَشَدَهُ الْفَرَّاءُ):

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانُفٌ^(١)

أَرَادَ: وَبَيْنَ الْكَعْبِ، فَعَطَفَ عَلَى الْمَكْنَى الْمَخْفُوضِ، وَأَنَشَدَ أَيْضًا:

أَكْرُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا^(٢)

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا الْبَيْتُ الْأَخِيرُ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ سِوَاهَا ظَرْفٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَفِي الْيَوْمِ كَانَ حَتْفٌ زَيْدٌ أَمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاتَّمَّ تَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ، فَتَنْصُبُونَ زَيْدًا بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْبَاءِ أَوْ بِتَأْوِيلِ: لَقَيْتُكَ وَزَيْدًا وَلَا تَكُونُ فِيهِ ضَرُورَةٌ؛ فَهَلَا نَصَبَ هَؤُلَاءِ الشُّعْرَاءُ مَا خَفَضُوهُ وَخَرَجُوا عَنِ الضَّرُورَةِ؟

(١) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى مَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ ٥٣، ابْنُ يَعِيشَ ٣/ ٧٩؛ لِسَانَ الْعَرَبِ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (غَوْطٌ).

(٢) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسِ السَّلْمِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ١١٠، وَالْخَزَائِنَةُ ٣/ ٤٣٨.

فالجواب عن ذلك أن قوله:

آبِكَ أَيَّةُ بِيٍّ أَوْ مُصَدَّرٍ

كان حق المُصَدَّرِ أن يكون منصوباً؛ لأنه بمنزلة: امرؤُ بي وزيداً؛ لأنَّ أَيَّةُ فعلٌ معناه صحَّ بي أو زيداً، على معنى: ادعني أو زيداً. يقال: أَيَّهْتُ بالإبل: صحتُ بها، وإنما خفضه ضرورةً لخفض القوافي، ومعنى آبك: ويلك، والمصدَّرُ: العظيم، والجأبُ والحشورُ: الغليظ. قال الشاعر في آبك، وأنشده أبو زيد:

فآبك هلا والليالي بغيرِ صحوتٍ وفي الأيام عتكُ غفول^(١)

وأما: فاذهب فما بك والأيام، وما بينها والكعب، فليس قبلهما فعلٌ يُحْمَلانِ عليه ويُنْصَبانِ، فالضرورةُ حَمْلُهما على الخافض.

والتأكيد للمضمر المحرور لا يُحَسِّنُ عطف الظاهر عليه كما حسَّنه في المرفوع؛ لأنَّ المرفوع بالفعل قد يكون غير متصل بالفعل الرافع له الظاهر منه والمضمر، وإنما استُخْسِنَ توكيده؛ لأنَّ التوكيد خارجٌ عن الفعل، فيصيرُه بمنزلة الفاعل الذي ليس متصلاً، فيُعْطَفُ عليه كما يُعْطَفُ على ما ليس بمتصلٍ من الفاعلين، والمحرور لا يكون إلا متصلاً بالجار، فلا يخرجُه التوكيدُ إلى شبه ما ليس بمتصل، وباقي الباب مفهوم من كلام سيبويه.

هذا باب ما تردُّه علامة الإضمار إلى أصله

وهذا الباب في كتاب أبي العباس المبرد قبل الباب الذي ذكرناه قبله.

قال سيبويه: "فمن ذلك قولك: لَعَبِدَ اللهُ مالٌ، ثم تقول: لك وله مالٌ. وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال: إن هذا لفلانٌ، ولهذا أفضلُ منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمرُوا لم يخافوا أن تلتبس بها؛ لأنَّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجرِّ. ألا تراهُم قالوا: يا بَكْرُ، حين نادَوْا؛ لأنه قد عَلِمَ أن تلك اللام لا تدخلُ هاهنا.

وقد شبهوا به قولهم: أعطيكُمُوهُ في قول من قال: أعطيكُم ذلك فيجزم، ردُّوه إلى أصله بالإضمار كما ردَّوه بالألف واللام حين قالوا: أعطيكُم اليوم، فشَبَّهُوا هذا بـ"لك وله"، وإن كان ليس مثله؛ لأنَّ من كلامهم أن يُشَبَّهُوا الشيء بالشيء وإن

(١) البيت في ديوانه، ولسان العرب وتاج العروس (أوب).

كان ليس مثله. وقد بينّا ذلك فيما مضى، وستراه إن شاء الله فيما بقي.
وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه، وفي نسخة أبي العباس أعطيتكمها كما تقول
في المظهر، والأوّل أكثر وأعرّف.

قال أبو سعيد: إنما كسروا الاسم مع الظاهر وفتحوها مع المضمّر؛ لأنّ حروف
الظاهر وصيغتها لا تتغيّر بتغيّر الإعراب، «لا تدلّ على مواضعه من الرفع والنصب والجرّ،
وحروف المضمرات بأنفسها تدلّ على مواضعها من الإعراب؛ فلذلك كسروا اللام مع
الظهر؛ لأنهم لو فتحوها لم يعلم أهي لام لإضافة والملك الخافضة، أم لام التوكيد. وذلك
في قولنا: إن هذا لزيد، إذا كان المشار إليه هو زيد، «إن هذا لزيد، إذا كان المشار إليه
ملك زيد؛ فكسروا اللام الخافضة ليزول اللبس، وأصلها الفتح؛ لأنّ الباب في الحروف
المفردة أن تُبنى على الفتح، فإذا وصلت بالكنية عادت إلى أصلها من الفتح، وذلك في
قولك: إن هذا لك، وإن هذا له، وإن هؤلاء لنا؛ لأنك تقول في مكنيّ المحرور والمرفوع،
فأعني عن كسر اللام، فأجريت على أصلها من الفتح، وقد ذكر هذا في غير هذا الموضع.
وكذلك فتحوا لام المستغاث به حين علم أنه لا يقع في النداء لام التوكيد، وفي لام
الاستغاثّة المفتوحة وجه آخر قد ذكرناه في موضعه، وجعل هذا سيبويه مقويّاً لما ترده
علامة الإضمار إلى أصله.

وقالوا: أعطيتكم والأصل: أعطيتكمو؛ لأن الواو بعد الميم في الجمع بمنزلة
الألف بعد الميم في التثنية إذا قلت: أعطيتكم، وإنما حذفوا الواو وأسكنوا الميم تخفيفاً
لأنه لا لبس فيه لأن الواحد لا ميم فيه، والاثنين لا تفارقهما الألف لحففتها، ومما يزيد في
ثقل الواو طرفاً وقبلها ضمة أن مثل لفظه لا يقع في الأساء، وإن عرّض فيها غير إلى الياء
كقولهم: أدل وأجر، وأصلهما: أدلو وأجرو.

وإنما ردّه الضمير إلى أصل البنية في أعطيتكموه، وأعطيتكموه؛ لأن الضمير لما
اتصل بها صارت الواو التي بعد الميم كأنها في الوسط لا في الطرف، والحذف من
الأطراف أحسن وأكثر وأسهل من حذف غير الأطراف لعلّ قد ذكرت في موضعها.

والذي حكاه يونس من قولهم: أعطيتكمه قد بُني على الظاهر إذا قلت: أعطيتكم
ثوباً، أو على أنه لما كثر استعمالهم أعطيتكم صار كأنه بُني على السكون، ثم اتصل به
الكناية كقوله: اضربه، وما أشبهه، وإذا أضفته إلى ما فيه الألف واللام فأكثرهم يرده إلى
الأصل فيضمه، ويقول: أعطيتكم اليوم، فيضم الميم؛ لما اضطّر إلى تحريكها حركها
بحركتها في الأصل، ومنهم من يكسر الميم فيقول: أعطيتكم اليوم، فيكسر لالتقاء

الساكنين على اللفظ الذي استعمل فيها، ولم تُرد إلى أصلها.
وَمِثْلُهُ: ما رأيته مُذَ اليوم، ومُذَ اليوم، على رَدِّها إلى ضَمَّة مُنْذُ، وكسْرِها لالتقاء الساكنين، والكسْرِ في أعطيتُكم اليوم، كَالسُّكُونِ في أعطيتُكمه.

هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر

قال سيبويه: (وذلك الكاف التي في: أنت كزيد، وحتى، ومُذ. وذلك أنهم استغنوا بقولهم: مثلي، وشبهي عنه فأسقطوه.

واستغنوا عن الإضمار في حتى في قولهم: دَعَه حتى يوم كذا وكذا بقولهم: دَعَه حتى ذاك، وبالإضمار في إلى إذا قالوا: دَعَه إليه؛ لأنَّ المعنى واحد، كما استغنوا بـ(مثلي) و(مثله) عن (كي) و(كَه). واستغنوا عن الإضمار في مُذ بقولهم: مُذ ذاك؛ لأنَّ ذاك اسمٌ مبهم، وإنما يذكر حين يظن أنَّك قد عرفت ما يعني. إلا أنَّ الشعراء إذا اضطروا أضمرُوا في الكاف، فيَجْزَوْنَهَا على القياس.
قال العجاج:

وَأَمْ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا^(١)

وقال العجاج أيضًا:

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَالًا لَا كَهَ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا^(٢)

شبهوه بقولهم: له ولهن.

ولو اضطُرَّ شاعر وأضاف إلى نفسه قال: كي، بكسر الكاف، وكَيَّ بفتح الكاف خطأ؛ من قَبْلِ أنه ليس من حرف يُفْتَحُ ما قبل ياء الإضافة).

قال أبو سعيد: منع هذه الحروف من الإضافة إلى مَكْنِيٍّ فيما ذكره سيبويه سماعٌ من العرب؛ لأنه ذكر أنهم استغنوا بقولهم: مثلي، وشبهي، عن إضافة الكاف، واستغنوا بقولهم: حتى ذاك، ومُذَ ذاك، وإنما يريد أن العرب استغنوا بشيء عن شيء، وليس لأحد أن يُجيزَ ما استغنت العرب عن الكلام به يبدل جعلوه مكانه، فيكون خارجًا عن كلامها. وعَلَّلَ أبو إسحاق الرَّجَّاج ذلك فقال: لم يجز الإضمار في حتى لأنه يقع ما بعدها

(١) البيت في ديوانه ٧٤، الخزنة ١٠/١٩٥، ١٩٦؛ ابن يعيش ٨/١٦؛ الكتاب ٢/٣٨٤.

(٢) البيت في ديوانه، الخزنة ١٠/١٩٥، ١٩٦؛ الكتاب ٢/٣٨٤.

على ضروب كثيرة، ومذ يقع ما بعدها على غير ضربٍ ومُنْذُ صارت في الأيام حسبُ.
قال أبو سعيد: وأنا أقول إنا رأينا أسماء تضاف إلى الظاهر ولا يجوز إضافتها إلى
المكني كقولنا: ذو مالٍ، وذو المال ولا يجوز: ذوهُ.

وتقول: والله، وتالله في القسم ولا يجوز: وه، ولا وك، ولا ته، ولا تك؛ لأنهم
استغنوا بإضافة الباء إلى المكني في قولهم: بك لأعبدنك أن يقولوا: وك، أو تك.

وكان أبو العباس السَّبرْدُ يُجيزُ إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يمتنعُ
منها، ويقول: "إذا كان ما بعد حتى رفعاً: حتى هو، وإذا كان نصباً: حتى إياه، وإذا كان
جرّاً: حتاه، وحتاك، وفي مذ إذا كان ما بعدها رفعاً: مذ هو، وإذا كان جرّاً:
مذه". والصحيح ما قاله سيبويه؛ لموافقة كلام العرب.

وأما قول العجاج:

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(١)

فَأُمُّ أَوْعَالٍ: هضبةٌ قد ذَكَرَ قبلها مكاناً آخر مؤنثٌ، وشَبَّهَ أُمُّ أَوْعَالٍ بها، فقال: وهو
يصف حماراً هرب بأثنته من صائدٍ رماها:

أَجْمَعُنْ مِنْهُ سَنّاً وَهَرَبَا نَحْيَ الذَّبَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا ذَاتِ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكَبَا^(٢)

منه: من الصائد، نَحْيَ الحمار الذبابات: وهي في موضع صار هو وأثنته منها ناحية،
وَأُمُّ أَوْعَالٍ: مثل الذبابات في تصييرها إياها ناحية، وَأُمُّ أَوْعَالٍ: عطف على الذبابات
تفنيده: تجئ الذبابات شمالاً وأُمُّ أَوْعَالٍ ذات اليمين كالذبابات أو أقرب منها، كأنه قال:
جعل أُمُّ أَوْعَالٍ كالذباب أو أقرب منها.

وأما قوله: ولا ترى بعلا ولا حلائلاً كَهْ، ويقف الهاء ساكنة، ولا كهن: كحمار
ذكره وأثنى، والحافظ: مثل العاظل: وهو ائمانع من التزويج. والحمارُ يمنع حماراً آخر من
قُرب شيءٍ من أثنته، وقد ذكرنا كسراً الكاف إذا أضيفَ إلى المتكلم لدخول الياء على
حرفٍ متحرك.

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت منسوب لديوان العجاج ٧٤، الكتاب ٢ / ٣٨٤.

هذا باب ما يكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وأنتن وأنتن وهما وأنتما وصفاً

قال سيبويه: (اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور المضممر والمرفوع والمنصوب المضمَّرين، وذلك قولك: مررتُ بك أنت، ورأيتني أنا، وانطلقت أنت، وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت: مررتُ بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررتُ به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيتُه نفسه، وإنما تريدُ إذا قلت: مررتُ به هو مررتُ به نفسه، ولست تريدُ أن تُحْلِيَه بصفة ولا قرابة كأخيك، ولكن التحويين صار هذا عندهم صفة؛ لأنَّ حاله كحالِ الموصوفِ، كما أنَّ حالَ الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوفِ.

واعلم أنَّ هذه الحروف لا تكونُ وصفاً لمُظْهَرٍ، كراهية أن يصفوا المظهرَ بالمضمَرِ، كما كَرِهُوا أن يكونَ أجمعون ونفسه معطوفاً على النكرة في قولهم: مررتُ برجلٍ نفسه، ومررتُ أجمعين.

فإن أردت أن تجعلَ مضمراً بدلَ من مضمَرٍ قلت: رأيتُكَ إِيَّاكَ، ورأيتُهُ إِيَّاه، فإن أردت أن تُبَدِّلَ من مرفوعٍ قلت: فعلتُ أنتَ، وفعلَ هو، فأنتَ وهو وأخواتهما نظائرُ إِيَّاه في النصب.

واعلم أن هذا المضمَرِ يجوزُ أن يكونَ بدلاً من المظهرِ، وليس بمنزلته في أن يكونَ وصفاً له؛ لأنَّ الوصفَ تابعٌ للاسم، وأمَّا البدلُ فمتفرد، كأنك قلت: زيداً رأيتُ، أو رأيتُ زيداً، ثم قالوا: إياه رأيت. وكذلك أنت وأخواتها في الرفع.

واعلم أنه قبيحٌ أن تقولَ: مررتُ به وبزيدِهما، كما قَبِحَ أن تصفَ المضمَرُ والمظهرَ بما لا يكونُ إلا وصفاً للمُظْهَرِ.

ألا ترى أنه قبيحٌ أن تقولَ: مررتُ بزيدٍ وبه الظرفيين).

قال أبو سعيد: أصلُ المضمَرِ أن يكونَ على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجَرِ، كما كانت الأسماءُ الظاهرةُ على صيغة واحدة، والإعرابُ في آخرها يُبَيِّنُ مواقعها، وكما كانت الأسماءُ المُبْهَمَةُ المبنية على صيغة واحدة والدلالة على إعرابها أفعالها ومواضعُها، نحو: جاءني هذا، ورأيت هذا، ومَرَرْتُ بهذا، ولكنهم فصلوا في المضمَرِ في بعض المواضع بين صيغة المرفوع منها والمنصوبِ والمخفوض في نحو: ضربتُ زيداً، وضربكَ زيداً، وضربتُ زيداً، وضربني زيداً، ومرَّ بي زيدٌ، فاسمُ المتكلم والمخاطب يتغيرُ في الرفع

والنصبِ والجر، وهذا زيادةٌ بيانٍ قد أحسنوا فيه.

وقد سَوَّوا المرفوعَ والمنصوبَ والجرورَ في بعض المواضع، وذلك قولك: قمنا وذهبنا، النون والألف في موضع رفع. أَكْرَمَنَا زَيْدٌ، وَأَعْطَانَا، النون والألف في موضع نصب. ونزل علينا زَيْدٌ، وَرَغِبَ فِينَا، النون والألف في موضع جر. وقد كُنَّا ذَكَرْنَا أَنْ الضميرَ المنفصلَ في الأصلِ للمرفوع؛ لأنَّ أَوَّلَ أَحْوَالِهِ لابتداء، وعاملُ المبتدأ ليس بلفظ، فإذا أَضْمِرَ لم يَكُنْ بُدٌّ من أن يَكُونَ ضميرُهُ منفصلاً، والمنصوبُ والجرورُ لا بُدَّ لهما من لفظ يَعْمَلُ فيهما، فإذا أَضْمِرَا اتَّصَلَا بذلك اللفظ، فصَارَ المرفوعُ مُحْتَصِصاً بالانفصال، فإذا وصَفْنَا المضمَرِ المنصوبَ والجرورَ - ووصفهما هو تأكيدُهُما لئلا يذهبَ الوهمُ إلى غيرهما، كما يُوَكِّدَانِ النَّفْسَ والعَيْنَ إذا قلت: رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ، ورَأَيْتُهُ عَيْنَهُ، ورَأَيْتُهُ بَعِينَهُ، ومررتُ به نَفْسِهِ. وعَيْنُهُ؛ فبَعِينَهُ لتحقيقِ الفِعْلِ لِلشَّيْءِ بَعِينَهُ دونَ من يَقُومُ مقامُهُ ومن يشبهه - احتجنا إلى ضميرٍ منفصلٍ، ولا منفصلٍ إلا ضميرُ المرفوع، فاستعملناه في المنصوبِ والجرورِ والمرفوع، كما اشترَكْنَ جميعاً في (نا)، وكما ذَكَرْنَا من إيجابِ القياسِ اشتراكها كلاًه في لفظٍ واحدٍ، وليست هذه الصفةُ كَصِفَةِ زَيْدٍ؛ لأنَّ صِفَةَ زَيْدٍ ونحوه تحليةٌ له لثبته من زيدٍ آخر، وهذا قد عُرِفَ بالضمير، وإنما يُوَكِّدُ لئلا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الفِعْلَ الواقعَ إنما وَقَعَ من بعضِ أَسْبَابِهِ، كما يَقُولُ القائلُ: ضَرَبَ الأميرُ زَيْدًا، والذي تَوَلَّى الضَّرْبَ غيرُهُ، فإذا قلت: ضَرَبَ الأميرُ نَفْسَهُ زَيْدًا، فقد تَوَلَّى الضَّرْبَ بِنَفْسِهِ، وكذلك. مررتُ بِكَ، يجوزُ أن يكونَ: مررتُ بِمَنْ يَحُلُّهُ، أو مَنْ يُشَبِّهُهُ في أمرٍ من الأمورِ، فإذا قلتُ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، بَيَّنْتَ أَنَّهُ الممرورُ به، وسَمَّاهُ التَّحْوِيلَ: وصفاً، وإنَّ خَالَفَ وصفَ زَيْدٍ؛ لأنه يَجْرِي على زَيْدٍ في تعريفه ورفعه وجره وبيانِ الأولِ به على الرِّجاء الذي قُصِدَ بَيَّانُهُ به.

وقولُ سيبويه: (واعلم أن هذه الحروف لا تكونُ وصفاً لمُظْهَرٍ كراهيةً أن يصفوا المُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ) إن اعترض عليه معترضٌ فقال: وما نكره من هذا؟ ومن كلامِهِم وصفُ المضمَرِ بالمُظْهَرِ في قولك: قُمْتُمُ أَجْمَعُونَ، ومررتُ بِكُمْ كُلُّكُمْ، ورَأَيْتُهُ نَفْسَهُ، فما بَيْنَ المُظْهَرِ والمضمَرِ تَبَاطُحٌ يوجبُ أن لا يُوكَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ.

فالجوابُ عن ذلك أن المضمَرَ لا يُوصَفُ بما يُعرَفُهُ، وإنما يُوصَفُ بما يُوكَّدُ عُمُومَهُ، أو يُوَكَّدُ عَيْنَهُ ونَفْسَهُ، نحو: مَرَرْتُ بِكُمْ كُلُّكُمْ، ومَرَرْتُ بِكُمْ أَجْمَعِينَ، ومَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، والظَّاهِرُ يُشَارِكُ المضمَرَ في التوكيدِ بِالْعُمُومِ وبالنَّفْسِ كقولك: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ، ومَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ، ويحتصُّ الظاهرُ بالصفةِ التي هي تحليةٌ عند التَّبَاطُحِ بظاهرٍ آخَرَ مِثْلِهِ نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْبَزَازِ، والطويلِ وما أَشَبَّهُهُ.

وقد جرى التوكيدُ والاختصاصُ بالنفسِ مَجْرَى صِفَاتِي التَّحْلِيَةِ فِي اشْتِرَاكِ الصِّفَةِ
وَالْمَوْصُوفِ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ، وَفِي شَرْطِ الصِّفَاتِ أَنْ لَا تَكُونَ الصِّفَةُ أَعْرَفَ مِنَ
الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا كَانَ الْمُضْمَرُّ أَعْرَفَ مِنَ الظَّاهِرِ لَمْ يُجْعَلْ توكِيدًا لِلظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ
كَالصِّفَةِ.

وَمَا يَمْنَعُ مِنَ توكِيدِ الظَّاهِرِ الْمُضْمَرُّ أَنَّا لَوْ فَعَلْنَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ توكِيدُهُ إِلَّا بِالْمُضْمَرِ
الْغَائِبِ، وَسَقَطَ مِنْهُ ضَمِيرُ الْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: لَقَيْتُ زَيْدًا، أَوْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ،
أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ، فَأَكَّدْنَاهُ، لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ هُوَ، فَيَسْقُطُ الْمُتَكَلِّمُ
وَالْمَخَاطَبُ، وَهُمَا الْأَكْثَرُ وَالْأَصْلُ فِي الضَّمِيرِ، وَاسْتِعْمَالُ مَا يُوجِبُ إِسْقَاطَ أَصْلِهِ وَكَثْرَهُ
مُطَرَّحٌ مَتْرُوكٌ.

وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْمُضْمَرُّ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرُّ مِنَ الْمَظْهَرِ، وَالظَّاهِرُ
مِنَ الْمُضْمَرِ.

فَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَقَوْلُكَ: رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ، تَجْعَلُ إِيَّاكَ بَدَلًا مِنَ الْكَافِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:
إِيَّاكَ رَأَيْتُ، وَلَمْ تَذْكُرِ الْكَافَ، وَقَدَّرْنَاهُ، بِتَقْدِيمِ إِيَّاكَ، أَوْ مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ.

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَإِنَّكَ تَقُولُ قُمْتُ أَنْتَ، وَالْمَجْرُورُ: مَرَرْتُ بِكَ بِكَ، وَتُعِيدُ حَرْفَ
الْجَرِّ لِأَنَّ الْكَافَ لَا تَنْفَرِدُ، وَإِنْ أَبَدَلْتَ مُضْمَرًا مِنْ ظَاهِرٍ قُلْتَ فِي الْمَجْرُورِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ
بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ جَوَازِ بَدَلِ الْمَكْنِيِّ مِنَ الْمُضْمَرِ وَمِنَ الظَّاهِرِ وَبُطْلَانِ التَّوَكِيدِ وَالصِّفَةِ
بِالْمَكْنِيِّ مِنَ الظَّاهِرِ أَنَّ الصِّفَةَ تَطْلُبُ الْمَشَاكَلَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُوفِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ
التَّنْكِيرِ، وَالْبَدَلُ لَيْسَ يَطْلُبُ ذَلِكَ إِذْ جَازَ بَدَلُ النِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ مِنَ التَّنْكِيرِ،
وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ النِّكَرَةَ لَا تُؤَكَّدُ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ، وَبَاقِي كَلَامِهِ
مَفْهُومٌ.

هَذَا بَابُ مِنَ الْبَدَلِ أَيْضًا

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ نَفْسَهُ، وَضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ قَائِمًا).

وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: أَظَنُّهُ هُوَ خَيْرًا مِنْكَ، مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا مَوْضِعُ فَصْلٍ،
وَالْمُضْمَرُّ وَالْمَظْهَرُ فِي الْفَصْلِ سَوَاءٌ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ،

وقال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(١). وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة لها في الابتداء.

فأما ضربت وقتلت ونحوهما فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ، وإنما كان يذكر قائما بعدما يستغنى الكلام ويكتفي ويتصب على أنه حال، فصار هذا كقولك: رأيته إياه يوم الجمعة.

وأما نفسه حين قلت: رأيته إياه نفسه، فوصف بمنزلة هو، وإياه بدل، وإنما ذكرتهما توكيدا، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَهْمَعُونَ﴾^(٢)؛ إلا أن إياه بدل والنفس وصف، كأنك قلت: رأيته الرجل وهذا نفسه. ورأيته بدل ونفسه على الاسم. وإنما ذكرت هذا للتشيل. وإنما كان الفصل في أطل وسحوه لأنه موضع يلزمه فيه الخبر، وهو التزم له من التوكيد؛ لأنه لا يجد منه بدل. وإنما فصل لما لا بد له منه، ونفسه يجرى من إيا، كما تجزئ منه الصفة؛ لأنك جئت بها توكيدا وتوضيحا، فصارت كاتصفا.

ويدل ذلك على بعده أنك لا تقول: إنك أنت إياك خيرا منه. فإن قلت: أظنه هو خيرا منه، جاز أن تقول: إياه؛ لأن هذا ليس موضع فصل، واستغنى الكلام به، فصار كقولك: ضربته. وكان الحليل يقول: هي غريبة: إنك أنت إياك خيرا منه: فإذا قلت: إنك فيها إياك، فهو مثل أظنه خيرا منه، يجوز أن تقول: إياك.

ونظير إيا في الرفع: أنت وأحوالها

واعلم أنها في الفعل أقوى منها في أن تعني إيا في البدل وغيره، ويدل ذلك على أن الفصل كالصفة أنه لا يستقيم أن تقول: أظنه هو إياه خيرا منك، إذا كان أحدهما لم يكن الآخر، ولا يجوز: أظنه هو هو أحاك، إذا جعلت أحدهما صفة والآخرى فصلا؛ لأن كل واحدة منهما تجزئ من أحدهما.

قال أبو سعيد: بدأ سيبويه في هذا الباب بالفعل الذي لا يجوز فيه الفصل، ويجوز عنه التوكيد والبدل، وهو كل فعل لم يتعلق باسمين أحدهما هو الآخر، فإذا تعلق الفعل بمفعول واحد أو تعلق بمفعولين أحدهما غير الآخر لم يكن فيه فصل.

(١) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٢) سورة الخم، الآية: ٣٠، وسورة ص، الآية: ١٣.

فالمتمعلقُ بالمفعولِ الواحدِ قولُك: (من رؤية العين)، وضربته، وأكرمه.
والمتمعلقُ بالمفعولينِ وأحدهما غيرُ الآخر: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وألبستُ أخاك
ثوبًا.

وأما ما يقعُ الفصلُ فهو ما كانَ من الفعلِ متعلقًا باسمين أحدهما هو الآخر، والثاني
منهما خبرُ الاسمِ الأولِ، ويدخلُ الفصلُ بعد الاسمِ الأولِ ليؤذنَ أن الاسمَ قد تمَّ وبقيَ
الخبرُ حسبُ، وقد ضَمَّنَ سيبويه أحكامَهُ ومسائلَهُ البابَ الذي يلي هذا.

والذي يُسمَّى فصلًا هو ضميرُ الاسمِ الأولِ، يفصلُ به بينَ الاسمِ الأولِ والثاني،
ولفظُهُ كلفظِ التوكيدِ الذي هو ضميرُ الاسمِ الأولِ، غيرَ أن التوكيدَ لا يدخلُ إلا على
مُضمَرٍ في كلِّ فعلٍ، والفصلُ يدخلُ بينَ الظاهرينَ وبينَ المضمَرينَ.

وقوله: رأيتُ زيدًا هو خيرًا منك، وقول الله عز وجل: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(١) جميعًا من رؤية القلب، و(هو) فيهما فصلٌ،
وفصلٌ بين دخول إياه بينَ ضربته قائمًا، وبين دخولِ (هو) بين رأيتُ زيدًا هو خيرًا منك،
فجعلَ الهاءَ في ضربته بمنزلةِ خبرِ المُبتدأِ في استغناء الكلامِ واكتفائه به، وجعلَ قائمًا
حالا بعد أن استغنى الكلامُ، فلمَّا بطلَ الفصلُ في ضربته قائمًا، جعلَ إياه بدلا من الهاءِ،
فقال: ضربته إياه، وهو الذي للتوكيدِ، وهو الذي للفصلِ، جميعه يُرادُ به التوكيدُ، ولا
يجتمعن. ونفسه أيضًا للتوكيدِ، وفيها معنى التوكيدِ بالضميرِ، غيرَ أنه يجوزُ أن يُجمعَ بين
نفسه وبين الضميرِ لأنهما مختلفان: أحدهما مضمَرٌ، والآخر ظاهرٌ، فيقالُ رأيتُه إياه نفسه،
فإياه بدلٌ، ونفسه وصفٌ، وذكرهما توكيدًا، كما قال عز وجل: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ
كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢) ولهذا قدَّم توكيدَ الضميرِ قبلَ النفسِ في المرفوعِ.

ومعنى قول سيبويه: (ونفسه تُجزئُ من (إيا) كما تجزئُ منه الصِّفَةُ) يريدُ أنا إذا
قلنا: رأيتُك نفسك، أو رأيتُه نفسه، أجزأتَ نفسك عن إياك، ويكونُ معنى: رأيتُك
نفسك، كمعنى رأيتُك إياك، كما أن أنتَ إذا قلتَ: رأيتُك أنتَ، أجزأتَ أنتَ عن أن
تقولَ: رأيتُك إياك؛ لأنهما جميعًا للتوكيدِ، غيرَ أن النفسَ يجوزُ أن يُؤتى بها مع الضميرِ
الذي للتوكيدِ فيكونُ توكيدانَ، ولا يجوزُ أن يُؤتى بضميرين متواليين للتوكيدِ؛ لا تقول:
رأيتُك أنتَ إياك، وقد تقدَّم ذكر ذلك. ومعنى قول سيبويه: (ويدلُّك على بُعدِه أنَّك لا

(١) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

تَقُولُ: إِنَّكَ أَنْتَ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِنْهُ) يريد على بُعْدِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ الَّذِي هُوَ: إِيَّاكَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُهُ فِي: إِنَّكَ أَنْتَ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِنْهُ. وَقَدْ أَجَازَهُ الْخَلِيلُ لِمَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ، أَوْ لِمَا اخْتَلَفَ مَذْهَبُ التَّوَكِيدِ فِي الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ.

وقوله: (فإن قلت: أظنه هو خيراً منه، جاز أن تقول إياه؛ لأن هذا ليس موضع فصل، واستغني الكلام) فإن أصحابنا قد فسروا أن مذهب سيويه: أظنه هو خيراً منه إياه جائز، وأظنه هو إياه خيراً منه لا يجوز، وإنما لم يحذروا الضميرين المجتمعين على مذهب سيويه؛ لأنهما جميعاً في موضع واحد، فسيئلهما سبيل اللام وإن في التوكيد؛ لا يجتمعان، فإذا فصل بينهما جاز، وإذا قلت: كنت أنت خيراً من زيد، أو ظننت أنا أشد من زيد، فإن أنت تكون بدلاً من الناء، تكون فصلاً. وتكون صفة. وأي شيء عني به أغنى عن الباقي. ولا يجوز اجتماعها جميعاً، لا اجتماع اثنين منها. فإن قلت: كنت أنت خيراً من زيد أنت، فجعلت أنت الأول فصلاً، وأنت الأخير بدلاً فهو عندي جائز، ومحلّه محلّ إياه المتأخر عن موضع الفصل، واستواء اللفظين لا يقدح في جوازه، وفيما ذكره أبو بكر مبرمان في تفسيره عن نفسه أو بعض من حمل عنه أنه لا يجوز نحو ذلك لاتفاق اللفظين، فالقول الصحيح ما بدأت به. وباقي الباب مفهوم.

هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا

قال سيويه: (اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزله في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزله في الابتداء، إعلاماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحذوث ويتوقعه منه، مما لا بد له من أن يذكره للمحذوث؛ لأنك إذا ابتدأت اسماً فإنما تتدنه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسع لك، فكانه ذكر هو ليستدل المحذوث أن ما بعد الاسم يخرج منه وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل.

وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب، فأجره كما أجره. فمن تلك الأفعال: حسبت وخلت وظننت، ورأيت إذا لم تُرد به رؤية العين؛ ووجدت إذا لم تُرد به وجدان الصالة، وأرى، وجعت إذا لم تُرد أن تجعلها بمنزلة عمت، ولكن تجعلها بمنزلة صيرته خيراً منك، وكان وليس وأصبح

وأمسى.

ويدلُّك على أن أصبح وأمسى كذلك، أنك تقول: أصبح أباك، وأمسى أخاك، فلو كانتا بمنزلة جاء وركب لقبَّح أن تقول: أصبح العاقل وأمسى الظريف، كما يقبَّح ذلك في: جاء وركب ونحوهما. فإنما يدلُّك على أنهما بمنزلة ظننت أنه يُذكرُ بعد الاسم فيهما ما يُذكرُ في الابتداء.

واعلم أن ما كان فصلاً لا يُغيَّر ما بعده عن حاله قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان عبدُ الله هو الظريف، وقال عز وجل: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(١).

وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا صفة، وليس من عربي يجعلها صفةً لمظهر. ولو كان كذلك لجاز: مررتُ بعبد الله هو نفسه، فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيداً هو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين؛ فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولا تكون هو ونحن صفة وفيهما اللام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾^(٢)، كأنه قال: ولا يخسبن الذين يبخلون البخل خيراً لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بالله البخل، لذكره يبخلون.

ومثل ذلك قول العرب: (من كذب كان شراً له)، لا يقول: كان الكذب شراً له، استغناء بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله: كذب في أول حديثه؛ فصارت هو وأخواتها بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً، في أنها لا تُغيَّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر.

واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل.

واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فصارع زيداً وعمراً، نحو: خير منك،

(١) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

وأفضلُ منك، وشرُّ منك، كما أنها لا تكونُ في الفصلِ إلا وقبلها معرفة، كذلك لا يكونُ ما بعدها إلا معرفةً أو ما ضارَعَه. فلو قلْتُ: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكرَ الأسماءَ التي ذكرتُ لك من المعروفة أو ما ضارَعَهَا من النكرة ولم تدخلْهُ الألفُ واللام.

وأما قوله: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩] فقد تكونُ أنا فصلاً وصفةً، وكذلك: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

وقد جعلَ ناسٌ كثيرٌ من العربِ هو وأخواتها في هذا البابِ بمنزلةِ اسمٍ مبتدأ وما بعده مَبْنِيٌّ عليه، كأَنَّكَ قلتَ: ظننتُ زيداً أبوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن روبة كان يقولُ: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً من العربِ يقولون: وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون.

وقال قيس بن ذريح:

تُبَكِّي على لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكُتُهَا وَكُنْتُ عَنِهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ^(١)

وكان أبو عمرو يقول: إن كان هذا لهُوَ الْعَاقِلُ

وأما قولهم: (كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه)، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفعُ وجهان والنصبُ وجه واحد.

فأخذ وجهي الرفع: أن يكونَ المولودُ مضمراً في يكون، والأبوانِ مبتدآن، وما بعدهما مَبْنِيٌّ عليهما، كأنه قال: حتى يكونَ المولودُ أبواه اللذان يهودانه. ومثْلُ ذلك قول رجلٍ من بني عيس:

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبَسَ فَحَسَنَكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ^(٢)

والوجه الآخر: أن تُعْمَلَ يَكُونُ في الأبوين، ويكونُ هُما مبتدأ. والنصبُ على أن تجعلَ هما فصلاً.

وإذا قلتَ: كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، أو كُنْتُ يومئذ أنا خيرٌ منك، فليس إلا الرفعُ؛ لأنَّك إنما تُفَصِّلُ بالذي تَعْنِي به الأول إذا كان ما بعده الفصلُ هو الأول وكان

(١) البيت في ديوانه ٤٦، ابن عيش ٣/ ١١٢؛ الكتاب ٢/ ٣٩٣؛ نسان العرب وتاج العروس (ملو)؛ المقتضب ٤/ ١٠٥.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٩٤؛ اللسان (نصر).

خبره، ولا يكون الفصل بما تعني به غير الأول. ألا ترى أنك لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى، ولو أخرجت هو من قولك: كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى.

وأما هذا عبد الله هو خير منك، وما شأن عبد الله هو خير منك. فلا يكون هو وأخواته فصلاً فيهما؛ لأن ما بعد الاسم هاهنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ، وإنما يُنصب على أنه حال كما اتَّصَبَ قائم في قولك: انظر إليه قائماً. ألا ترى أنك لا تقول هذا زيد القائم، وما شأنك الظريف. أفلا ترى أن هذا بمنزلة راكب في قولك: مرَّ راكباً.

فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلاً؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلام، فيكون دليلاً على أنه فيما تُكلمه به، وإنما يكون فصلاً في هذه الحال.

قال أبو سعيد: أصل دخول الفصل إيداناً للمخاطب المحدث بأن الاسم قديم ولم يبق منه نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأن الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخير، وهو الذي نحاه سيبويه، ومما زاد فيه بعض أصحابه أن الفصل إنماأتي به ليؤذن أن الخبر معرفة أو ما يقوم مقامها، وأجمع من هذين في التعليل أن يقال: أتى بالفصل ليتبين أن ما بعده ليس بنعت للاسم، فجميع هذا سبب المجيء بالفصل، وأن الذي بعده كان مما يصح أن يُنعت به الأول، وإذا كان الأول معرفة فلا يصح أن يُنعت إلا بمعرفة، فلزم التعريف فيما بعد الفصل، وأجروا مجرى المعرفة مما بعد الفصل باب أفعل منك كله، وذلك أن أفضل منك وخيراً منك لما لم تكن فيه إضافة، ومع عدم الإضافة فيه لا تدخل عليه الألف واللام، أشبه زيداً وعمراً وسائر الأسماء الأعلام التي ليست فيها إضافة، ولا تدخل عليه ألف ولام.

وأهل الكوفة يُسمون الفصل: العِمَاد. والفصل حكمه أن يفارق حكم ما كان صفةً للأول أو بدلاً منه، ويفارق أيضاً حكم ما كان مبتدأً وخبراً في موضع خبر الأول. فأما مفارقة الصفة: فإن الصفة إذا كانت ضميراً لم يَجُز أن يوصف به غير الضمير؛ تقول: قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، ولا تكون صفةً للظاهر، لا تقول: قام زيد هو، ولا قام الزيدان هما، وليس الفصل كذلك لأنه يدخل بعد الظاهر. ومفارقة البدل له: إذا أردت البدل قلت ظننتك إياك خيراً من زيد، وظننته إياه

خبراً منه، وإذا أردت الفصل قلت: ظننتك أنتَ خيراً من زيد، وظننته هو خيراً منه، ومما يَفْصِلُ بَيْنَ الْفَصْلِ وَبَيْنَ الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الْفَصْلَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ، تقول في الفصل: إِنَّ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الظَّرِيفُ، وَإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ، وَنَضْبُ الظَّرِيفَ وَالصَّالِحِينَ حَكَاهُ سَبِيوهِ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ وَعَنِ النُّحَوِيِّينَ أَجْمَعِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ إِنَّ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ فِي الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ تَفْصِلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَالْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ.

وَأَمَّا مُفَارَقَتُهُ لِمَا كَانَ مَبْتَدَأً وَخَبِيراً أَنَّ الْفَصْلَ لَا يُعَيِّرُ الْإِعْرَابَ عَمَّا كَانَ قَبْلَ دَخُولِهِ، وَالْمَبْتَدَأُ يَغْيَرُهُ. تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ الْفَصْلَ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْراً مِنْكَ، وَلَيْسَ لِلْفَصْلِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ: رَفَعٌ وَلَا نَصْبٌ وَلَا جَرٌّ. وَظَيَرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا مَوْضِعَ لَهَا كَافَ ذَلِكَ وَذَلِكَ وَأُولَئِكَ وَرَوَيْدُكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَجْعَلُ مَوْضِعَهُ مُعْرَباً فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَفْعاً أَوْ نَصْباً بِالصِّفَةِ لِمَا قَبْلَهَا أَوْ بِالْبَدَلِ مِنْهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُ سَبِيوهِ: "وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَكُنْ فَصْلاً إِلَّا فِي الْفِعْلِ" وَمِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُمْ يَكُنْ فَصْلاً فِي إِنْ وَفِي الْإِبْتِدَاءِ، إِنَّمَا ابْتَدَأَ بِالْفِعْلِ وَخَصَّهُ لِأَنَّهُ لَا يُتَيَّنُ الْفَصْلُ إِلَّا فِيهِ، وَإِنْ الْإِبْتِدَاءُ لَا يُتَيَّنُ الْفَصْلُ فِيهِمَا فِي اللفظ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَإِنْ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ؛ فَخَيْرٌ مِنْكَ مَرْفُوعٌ عَلَى كَنَلِ حَالٍ إِنْ جَعَلْتَ هُوَ فَصْلاً أَوْ جَعَلْتَهُ مَبْتَدَأً. وَإِنَّمَا يُتَيَّنُ فِي كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا، الْفَصْلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ أَخْبَارَهَا مَنْصُوبَةٌ. تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَخُوكَ إِذَا جَعَلْتَ هُوَ ابْتِدَاءً وَأَخُوكَ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ زَيْدٍ. وَكَذَلِكَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ أَخُوكَ، وَإِذَا كَانَ فَصْلاً قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَخَاكَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ أَخَاكَ.

وَقَوْلُهُ: وَإِذَا صَارَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فَصْلاً، يَرِيدُ أَنَا وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَتُنْثِيَةُ ذَلِكَ وَجَمْعُهُ. كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتَنِي أَنَا خَيْراً مِنْكَ، وَعَلِمْتَنِي أَنْتَ خَيْراً مِنِّي، وَعَلِمْتَكُمَا أَنْتُمَا خَيْراً مِنَّا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَوْه: عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الدِّينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ ^(١) يُقْرَأُ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ. فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ فَتَقْدِيرُهُ: وَلَا تَحْسَبَنَّ يَبْخُلُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ، فَحَذَفَ الْبَخْلَ، وَأَقَامَ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَهُوَ الَّذِينَ، كَمَا قَالَ: وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ وَمَعْنَاهُ: أَهْلَ الْقُوَّةِ. وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَتَقْدِيرُهُ: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

فضله البخل هو خيرٌ لهم. وفي هذه القراءة استشهد سيبويه، وهي أجودُ القراءتين في تقدير النحو، وذلك أن الذي يقرأ بالثاء يضمنُ البخل من قبل أن يُجرى لفظٌ يدلُّ عليه، والذي يقرأ بالياء يضمنُ البخل بعد ما ذكرَ يَنخُلون، كما قال: من كَذَبَ كان شرًّا له، فجعلَ في كانَ ضميرَ الكذب؛ لأن كَذَبَ قد دلَّ عليه.

وأما قوله عز وجل: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَلَئِنَّكَ لَفِي ضَمِيرٍ﴾^(١) فإنما جاز في أنا الصفة والفصل؛ لأن التَّوَنَ والياء في ترني ضميرٌ، وقد يوصفُ الضميرُ بالضميرِ ويؤكدُ، ولو قلت: إن تر زيدًا هو أقلُّ منك مالا لم يجرُ فيه غيرُ الفصل.

وأما (كُلُّ مولود يولدُ على الفطرة) فإنه يمكن أن يجعلَ الرُّفْعُ من ثلاثة أوجه: الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه، والثالث أن تجعلَ في تكون ضميرَ الأمرِ والشأن، فإذا أنثي على قولٍ من أضمرَ المولودَ في يكون: كل مولودين يولدان على الفطرة حتى يكونا أبواهما، وفي الجميع: حتى يكونوا آباؤهم، ويُفردُ؛ يكونُ على قولٍ من رفعَ به أبواه، أو جعلَ فيه ضميرَ الأمرِ والشأن؛ لأن ضميرَ الأمرِ والشأن لا يثنى ولا يجمع.

وأما قوله: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، فإن سيبويه وأصحابه لا يُجيزون فيه النصبَ إذا أَدْخَلَتْ هو؛ لأن نصبه على الحالِ لتمام الكلام قبله، من أجل أن (هذا) مبتدأ، وعبد الله خبره، و(خيرًا منك) حال، كما تقول: هذا زيدٌ قائمًا، فإذا أَدْخَلْتَ هو جعلت هو مبتدأ، وما بعده خبره، والجملةُ في موضع الحال، ولهذا أنكروا قراءة من قرأ: هؤلاء بناتِي هن أَظْهَرُ لَكُمْ، ولا يجيزون فيه اسمًا معرفةً لأنه ليس بخبرٍ؛ لا يقولون: هذا زيدٌ الراكبُ والقائمُ، والذي يجيزه يُجْزِي هذا مُجْزِي كَانَ، وعبد الله مرتفعٌ بهذا، والاعتمادُ في الإخبارِ على الاسمِ المنصوبِ، والذي يجيزه الكسائي. والفراء لا يجيز النصب، وكذلك أبو العباس ثعلب، وكرهت إطالة الكتاب باحتجاج بعضهم على بعض، وباقي الباب مفهوم.

هذا بابٌ لا تكونُ فيه هُوَ وأخواتها فصلًا ولكن يَكُنْ

بمنزلة اسمٍ مبتدأٍ

قال سيبويه: "وذلك: ما أظنَّ أحدًا هو خيرٌ منك، وما أجعلُ أحدًا هو أفضلُ منك؛ لم يجعلوه فصلًا وقبله نكرة، كما أنه لا يكونُ وصفًا لنكرة، وكما أن كلَّهم

(١) سورة الكهف، الآية ٣٩.

وَأَجْمَعِينَ لَا يُكْرَرَانِ عَلَى نَكْرَةٍ، فَاسْتَقْلُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا فَصْلًا فِي النَكْرَةِ كَمَا جَعَلُوهَا فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ، فَلَمْ تَصِرْ فَصْلًا إِلَّا لِمَعْرِفَةٍ، كَمَا لَمْ تَكُنْ وَصْفًا إِلَّا لِمَعْرِفَةٍ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَيُنْزَلُونَ هُوَ هَاهُنَا مَنْزِلَتُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ فِي كَانَ وَنَحْوِهِ. فَرُفِعَ بَرْنَسُ أَنْ أَبَا عَمْرٍو رَأَاهُ حَيًّا وَقَالَ: (اِحْتَبَى ابْنُ مَرْوَانَ فِي ذِهِ فِي اللَّحْنِ).

وَكَانَ الْحَلِيلُ يَقُولُ: (وَاللَّهُ إِنَّهُ لَعَظِيمٌ جَعَلَهُمْ هُوَ فَصْلًا فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَصِيرُهُمْ يَأْهَاهَا بِمَنْزِلَةٍ مَا إِذَا كَانَتْ لَعَوًّا؛ لِأَنَّ هُوَ بِمَنْزِلَةِ أَبَدٍ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَعَوًّا كَمَا جَعَلُوا مَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ، وَإِنَّمَا قِيَاسُهَا أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ كَأَنَّمَا وَإِنَّمَا. وَمِمَّا يَقْوِي تَرْكَ ذَلِكَ فِي النَكْرَةِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ: رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وَلَا تَقُولُ: أَظُنُّ رَجُلًا خَيْرًا مِنْكَ، حَتَّى تَنْفِي وَتَجْعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ أَحَدٍ، فَلَمَّا خَالَفَ الْمَعْرِفَةَ فِي الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي الْإِبْتِدَاءِ، لَمْ يُجْرَ فِي التَّنْفِي مُجْرَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ قُبِحَ فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ فِيمَا أَجْرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ، فَهَذَا مِمَّا يَقْوِي تَرْكَ الْفَصْلِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَمْ يَجْزِ الْفَصْلُ إِذَا كَانَ الْاسْمُ قَبْلَهُ كَرِهَ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ يَجْرِي مَجْرَى سِفَةِ الْمُضْمَرِّ، وَهُوَ وَأَخَوَاتُهَا مَعَارِفٌ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُنْ فَصْلًا لِلنَكْرَةِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَعَارِفُ صِفَاتٍ لِلنَكْرَةِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْ إِنْزَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ هُوَ هَاهُنَا مَنْزِلَتُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ فِي كَانَ وَنَحْوِهِ فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَهُوَ غَلَطٌ وَسَهْوٌ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَمْ يُحْكَمْ عَنْهُمْ إِنْزَالُ هُوَ فِي النَكْرَةِ مَنْزِلَتُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ، وَالَّذِي حُكِيَ عَنْهُمْ: هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ، وَهَؤُلَاءِ بَنَاتِي جَمْعًا مَعْرِفَتَانِ، وَأَطْهَرُ لَكُمْ مَنْزِلَتُهُ الْمَعْرِفَةُ فِي بَابِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابٍ: هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَالَّذِي أَنْكَرَ سَبِيوِيَهُ أَنْ يُجْعَلَ: مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ: مَا أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ، فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا حُكِيَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي شَيْءٍ، وَفَدَّ شَهِدَ بِمَا ذَكَرْتُهُ مَا ذَكَرَهُ بَرْنَسُ أَنْ أَبَا عَمْرٍو رَأَاهُ حَيًّا، فَقَدْ لُغِيَ أَنْ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ الَّتِي قَرَأَهَا مَنْ قَرَأَ بِتَنْصِبٍ (أَطْهَرَ لَكُمْ). وَلَيْسَ فِي التَّرَاثُيِّ اسْمٌ فِيهِ نَكْرَةٌ، وَفِيهِ قَرَأَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ مِمَّا يُشَبِّهُ الْفَصْلَ.

وَالَّذِي يُصَحِّحُ بِهِ كَلَامَ سَبِيوِيَهُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا الْبَابُ، بَابُ الَّذِي قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ بَابٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ بَابٌ مَا تَكُونُ بِهِ هُوَ وَأَخَوَاتُهَا فَصْلًا وَهَذَا الْبَابُ مَا لَا يَكُنْ بِهِ، وَبَابٌ وَاحِدٌ يُضْمَرُ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَتَرْجُمَتُهُ الْبَابُ الثَّانِي فَالْفَصْلُ، وَفَدَّ يَجْرِي فِي كَلَامِ سَبِيوِيَهُ أَنْ يَكُنْ جَمْعًا بِأَيِّ تَنْصِبٍ أَشْيَاءَ، ثُمَّ يُعِيدُ تَرْجِمَةَ الْبَابِ بِبَعْضِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ.

وأما قراءة أهل المدينة التي ذكروها فإنما حكى عن محمد بن مروان - وهو بعض قراء أهل المدينة - أنه قرأ: هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ينصب أطهر لكم، وقد روي عن عيسى بن عمر بأسانيد جياد مختلفة أنه قرأ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بالنصب، وذكر الأصمعي أنه قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء إن عيسى بن عمر حدثنا أن ابن مروان قرأ (هن أطهر) بالنصب، فقال: (احتبي ابن مروان في لحنه)، وقد روي عن سعيد بن جبير أنه قرأ (هن أطهر لكم) بالنصب، ومعنى قول أبي عمرو: (احتبي في لحنه، كقولك: اشتمل بالخطأ، وتجلل بالخطأ، وتمكّن في الخطأ، ونحو ذلك، مما يوجب تثبيت الخطأ عليه وإحاطته به.

ومعنى قوله: ولا تقول: أظن رجلاً خيراً منك حتى تنفي أي حتى تقول: ما أظن رجلاً خيراً منك، كما تقول: ما أظن أحداً خيراً منك؛ لأنه إذا نفيت النكرة صارت بمعنى العموم، وحلت محل أحد، وباقي الباب مفهوم.

هذا باب أي

قال سيبويه: "اعلم أن آيا مضافاً وغير مضاف بمنزلة من. ألا ترى أنك تقول: أي أفضل، وأي القوم أفضل. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى من، كما أن زيدا وزيداً مائة يجريان مجرى عمرو، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عز وجل: ﴿آيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١)؛ فحسن كحسنة مضافاً.

وتقول: أيها تشاء لك؛ فتشاء صلة لأيتها حتى كمل اسماً؛ ثم بنيت عليه لك، كالك أن قلت: الذي تشاء لك، وإن أضمرت الفاء جازاً، وجزمت تشأ، ونصبت أيها، وإن أدخلت الفاء قلت: أيها تشأ فلك؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلاً، ولكن بمنزلة في الاستفهام إذا قلت: أيها تشاء؟

وكذلك من تجري مجرى أي في الذي ذكرنا، وتقع موقعة.

وسألت الخليل عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس الت نصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل؛ لأن أي في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي، كما أن من في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي.

وحدثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون، يقرأونها: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ

أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا^(١) وهي لغةٌ جيدةٌ، نصبوها كما جرَّوها حين قالوا: امْرُؤٌ على أيِّهم أَفْضَلُ، فأجرأها هؤلاء مُجْرَى الذي إذا قلت: ضَرِبَ الَّذِي أَفْضَلُ؛ لِأَنَّكَ تَنْزِلُ أَيِّ وَمَنْ مَنَزَلَةُ الَّذِي فِي غَيْرِ الْحَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ.

وزعم الخليل أن أَيُّهُمْ إِنَّمَا وَقَعَ فِي قَوْلِهِمْ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: اضْرِبَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَشَبَّهَ بِقَوْلِ الْأَخْطَلِ:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْرُومَ^(٢)

وَأَمَّا يُؤَسُّ فَرَعَمُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: أَشْهَدُ إِنَّكَ لَعَبْدُ اللَّهِ، وَاضْرِبَ مُعْلَقَةً. (أَرَى قَوْلَهُمْ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، عَنِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ الضَّمَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَةِ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ، وَبِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَةِ فِي الْآنَ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِأَيُّهُمْ حِينَ جَاءَ مَجِيئًا لَمْ تَجِءْ أَخَوَاتُهُ عَلَيْهِ، وَاسْتَعْمَلُوا اسْتِعْمَالًا لَمْ تُسْتَعْمَلْهُ أَخَوَاتُهُ لَا ضَعِيفًا. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ عَرَبِيٌّ يَقُولُ: الَّذِي أَفْضَلُ فَاضْرِبْ، وَاضْرِبْ مِنْ أَفْضَلُ، حَتَّى يَدْخُلَ هُوَ، وَلَا يَقُولُ: هَاتِ مَا أَحْسَنُ، حَتَّى يَقُولُ: هُوَ أَحْسَنُ. فَلَمَّا كَانَتْ أَخَوَاتُهُ مَفَارِقَةً لَهُ لَا تُسْتَعْمَلُ كَمَا اسْتَعْمِلَ خَالِفُوا بِأَعْرَابِهَا إِذَا اسْتَعْمَلُوهُ عَلَى غَيْرِ مَا اسْتَعْمَلَتْ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ إِلَّا قَلِيلًا. كَمَا أَنَّ يَا أَلْهَ لَمَّا خَالَفَتْ سَائِرَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَمْ يَحْذِفُوا أَلْفَهُ، وَكَمَا أَنَّ لَيْسَ لَمَّا خَالَفَتْ وَلَمْ تَصْرَفْ تَصْرُفَ الْفِعْلِ تُرِكَتْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ.

وَجَارَ إِسْقَاطُ هُوَ فِي أَيُّهُمْ كَمَا كَانَ: لَا عَلَيْكَ، نَحْفِيئًا، وَلَمْ يَجُزْ فِي أَخَوَاتِهِ إِلَّا قَلِيلًا ضَعِيفًا.

وَأَمَّا الَّذِينَ نَصَبُوا فَقَاسُوهُ، وَقَالُوا: هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا: اضْرِبَ الَّذِي أَفْضَلُ، إِذَا أَثَرْنَا أَنْ تَشْكَلَمْ بِهِ، وَهَذَا لَا يَرْفَعُهُ أَحَدٌ.

وَمَنْ قَالَ: امْرُؤٌ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قَالَ: امْرُؤٌ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ؛ هُمَا سَوَاءٌ: فَإِذَا جَاءَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قَالَ: امْرُؤٌ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ؛ هُمَا سَوَاءٌ: فَإِذَا جَاءَ أَيُّهُمْ مَجِيئًا يَحْسُنُ عَلَى ذَلِكَ الْمَجِيءِ أَخَوَاتُهُ وَيَكْثُرُ، رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ وَإِلَى الْقِيَاسِ، كَمَا رَدُّوا: مَا زَيْدٌ إِلَّا مَنْطَلِقٌ إِلَى الْأَصْلِ.

وَتَفْسِيرُ الْخَلِيلِ ذَلِكَ الْأَوَّلُ بَعِيدٌ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي شِعْرِ أَوْ فِي اضْطِرَّارٍ. وَلَوْ أُسِيغَ

(١) سورة مريم، من الآية: ٦٩.

(٢) البيت في ديوانه ٦١٦، ابن عيش ٣/ ١٤٦؛ وكتاب ٢/ ٨٤، ١٩٩.

هذا في الأسماءِ لجازَ أن تقولَ: اضْرِبِ الفاسِقُ الخبيثُ، أي: اضْرِبِ الذي يُقالُ لَهُ هُوَ الفاسِقُ الخبيثُ.

وأما قولُ يونس: فَلَا يُشْبِهُ أَشْهَدُ إِنَّكَ لَمُتَطَلِّقٌ وَسَتَرَى ذَلِكَ فِي بَابِ (إِنْ وَأَنَّ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ومن قولهما: اضْرِبْ أَي أَفْضَلُ. وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فيقولُ: اضْرِبْ أَيًّا أَفْضَلُ. يقيسُ على الذي وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَيُسَلِّمُ ذَلِكَ فِي الْمِضَافِ إِلَى قَوْلِ الْعَرَبِ، يعني: أَيُّهُمْ، وَلَوْ قَالَتِ الْعَرَبُ: اضْرِبْ أَي أَفْضَلُ لَقُلْتُهُ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مُتَابَعَتِهِمْ. وَلَا يَنْبَغِي عَلَى أَمْسٍ أَمْسَكَ، وَلَا عَلَى أَتَقُولُ أَيقولُ، وَلَا سَائِرِ امْتِلَاءِ الْقَوْلِ، وَلَا عَلَى الْآنَ آنَكَ. وَأَشْبَاهُ هَذَا كَثِيرَةٌ.

ولو جَعَلُوا أَيًّا فِي الْإِنْفِرَادِ بِمَنْزِلَتِهِ مُضَافًا لَكَائُوا خُلَفَاءَ إِذْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي مَعْرِفَةٌ لَا يُتَوَّنُ، وَسَتَرَى بَيَانَ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وسألتُهُ عَنْ أَبِي وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللَّهُ، فَقَالَ: هَذَا كَقَوْلِكَ: أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمَنْكَ، إِنَّمَا يُرِيدُ: مِنَّا. وكَقَوْلِكَ: هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، يَرِيدُ: هُوَ بَيْنَنَا، فَإِنَّمَا أَرَادَ: أَيُّنَا كَانَ شَرًّا، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَشْتَرِكَا فِي أَبِي، وَلَكِنَّهُمَا أَخْلَصَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ:

فَأَيُّ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَقَيَّدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا^(١)

وقال خِذَّاشُ بْنُ زُهَيْرٍ:

وَلَقَدْ عَلِمْتَ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيُّي وَأَيْكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنُ^(٢)

قال أبو سعيد: اعْلَمْ أَنَّ أَيًّا لَتَبْعِيضٍ مَا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَهِيَ تَأْتِي لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْمُجَازَاةِ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي، فَإِذَا كَانَتْ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْمُجَازَاةِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى صِلَةٍ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الَّذِي اخْتِجَتْ إِلَى صِلَةٍ كَصِلَةِ الَّذِي وَصِلَةٍ مَا وَمَنْ إِذَا كَانَتْ فِي الْخَبَرِ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا فِي أَحْوَالِهَا الثَّلَاثَ بَعْضُ مَا أَضِيفَتْ إِلَيْهِ، وَقَدْ تُفَرَّدُ وَمَعْنَاهَا الْإِضَافَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣) معناه: أَيُّ الْأَسْمَاءِ دَعَوْتَ

(١) البيت في ديوانه ١٤٨، الخزانة ٤/ ٣٦٧؛ ابن يعيش ٢/ ١٣١؛ الكتاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٤٠٢؛

ولسان العرب (أب)؛ وتاج العروس (قوم).

(٢) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٢/ ١٣٣؛ الكتاب ٢/ ٤٠٣؛ لسان العرب وتاج العروس (تهز).

(٣) سورة الإسراء، من الآية: ١١٠.

الله بِهِ فَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَأَيًّا أَحَدُ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِي: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(١).

وأول شيء رُدَّ على سيبويه من هذا الباب قوله: (وإن أضمرت الفاء جازيت وجزمت "تشأ" ونصبت "أيها").

فقال الرائد: إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر وقد ذكره سيبويه في كلامه.

قال أبو سعيد: وليس كذلك، إنما أراد إذا أضمرت في الموضع الذي يجوز إضماره على ما ستقف عليه في باب المجازة، وكان حكمه أن تنصب أيها بفعل الشرط، وتجزم فعل الشرط.

واعلم أن الكوفيين يجرون أيهم مجرى ما ومن في الاستفهام والمجازة والخبر، وإذا أوقعوا عليها الفعل -وهي في معنى الذي- نصبوها، وسواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا، ولا فرق عندهم بين قولك: لأضربن الذي أفضل، ولأضربن أيهم أفضل، ولا يضمون أيهم إلا في موضع رفع، فخرجوا الآية على ثلاثة أوجه كلها يوجب رفع "أيهم" بالابتداء، وأشدُّ على الرحمن خبره.

الوجه الأول منها: أن النزع عمل في "من" وما بعدها واكتفي بها، كما تقول: قد قتل من كل قبيل، وأكلت من كل طعام، فيكتفي الفعل بما ذكر معه، ثم تبدأ "أي" فترفع بـ "أشد"، وهذا جواب الكسائي والفراء.

والوجه الثاني: أن الشيعة معناها: الأعوان، وتقديرها من كل قوم تشايعوا لينظروا أيهم أشدُّ على الرحمن عتياً، فالنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، وأنت إذا قلت: لأنظرن أيهم أشدُّ على الرحمن عتياً، فلننظر معلق، وأيهم مرفوع بالابتداء، والنظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام.

ويقوى حكاية الكوفيين وذمهم ما روي عن جرهمي أنه قال: خرجت من الخندق -يعني: خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل، أي كلهم ينصب، ولم يذكر الكوفيون لأضربن أيهم أفضل، وقد حكاه البصريون؛ لأن سيبويه قال: (سألت الخليل عن قولهم: اضرب أيهم أفضل)، إنما يعني سأله عن قول العرب، وقول العرب أيهم، وقع في قولهم: أيهم عى أنه حكاية عن العرب أيضاً، وقوى ما حكاه سيبويه واخليل عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيباني في حرف العين من "كتاب

الحروف" عن غَسَّانٍ أَحَدٍ مَن يَأْخُذُ عَنْهُ اللُّغَةُ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهُ أَنَشَدَ:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَثْبَمٍ أَفْضَلُ^(١)

ومذهبُ الخليل أن (أثبم) مرفوعٌ بالابتداء، و(أفضل) خبره، وَيَجْعَلُهُ اسْتِفْهَامًا؛ لأنه يَحْمَلُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ بَعْدَ قَوْلٍ مُقَدَّرٍ، كما قال عز وجل: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) عَلَى مَعْنَى: يَقُولُونَ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ، وَلَعَلَّ الَّذِي أَخْرَجَ الْخَلِيلَ إِلَى تَأْوِيلِ الْحِكَايَةِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا تَكَلَّمَتْ: اضْرِبْ أَثْبَمَ أَفْضَلَ، وَهُوَ شَاذٌ، وَالْقِيَاسُ عِنْدَهُ: اضْرِبْ أَثْبَمَ أَفْضَلَ بِالنَّصْبِ، كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ أَقْوَى عِنْدَهُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ الَّذِي اخْتَارَهُ سَبِيوِيهِ، وَيَقْوَى مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ فِي الْبِنَاءِ أَنْ تَظْيِيرِي (أَثْبَمَ) مَنْ وَمَا، وَهُمَا مَبْنِيَانِ، وَكَانَ حَقُّ (أَثْبَمَ) أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًا لَوْ قُوْعِهِ مَوْقِعَ حَرْفِ اسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ وَمَوْقِعِ الَّذِي، وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ، فَلَمَّا دَخَلَ (أَثْبَمَ) نَقَصَ فِي الْعَائِدِ ضَعْفَ فَرْدٍ إِلَى أَصْلِهِ، كَمَا أَنَّ (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا، أَوْ دَخَلَ الاسْتِثْنَاءُ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ، رُدُّ إِلَى مَا يَوْجِبُهُ الْقِيَاسُ فِيهِ مِنْ بُطْلَانِ عَمَلِهَا.

وَأَمَّا يُونُسُ فَقَوْلُهُ فِي تَعْلِيْقٍ (اضْرِبْ) ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا تُعْلَقُ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ عَنِ اسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ: انْظُرْ أَثْبَمَ فِي الدَّارِ، وَاعْرِفْ أَزِيدَ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو، وَتَعْلِيْقُهُ: أَنْ يُنْطَلَ عَمَلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ، وَلَوْ كَانَ التَّعْلِيْقُ الَّذِي ذَكَرَهُ يُونُسُ فِي الْآيَةِ لَكَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فِي الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي حَكَيْتَاهَا عَنْهُمْ فِي الْآيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمُسْكِرِ.

وَمَعْنَى قَوْلِ سَبِيوِيهِ: (كَمَا أَنَّ لَيْسَ لَمَّا خَالَفَتْ وَلَمْ تَصَرَّفْ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ تُرِكَتْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ) يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ لَيْسَ: لَيْسَ، مِثْلُهُ فِي: صَيْدَ الْبَعِيرِ، وَيَجُوزُ فِي صَيْدَ التَّخْفِيفُ فَيَقَالُ: صَيْدَ، وَالزُّمُومَا لَيْسَ التَّخْفِيفَ، وَلَمْ يَجِئْ عَلَى الْأَصْلِ مِثْلَ صَيْدَ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ بَابَ الْفِعْلِ فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ الْمَاضِي وَلَا الْأَمْرُ.

وَأَمَّا احْتِجَاجُ الْخَلِيلِ بِالْبَيْتِ:

فَأَبَيْتُ لَا حَرْجَ وَلَا مَحْرُومَ

فَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَعِيدُ جُمْلَتَهُ: قَوْلُ الْخَلِيلِ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَقَوْلُ سَبِيوِيهِ: فَأَبَيْتُ لَا حَرْجَ وَلَا مَحْرُومَ بِالْمَكَانِ الَّذِي أَنَا فِيهِ؛ لَا حَرْجَ: مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ: بِالْمَكَانِ الَّذِي أَنَا فِيهِ، وَلَوْ قَالَ: لَا حَرْجَ وَلَا مَحْرُومَ بِمَكَانِي لَكَانَ أَخْصَرَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْبَيَانَ،

(١) البيت منسوب لغسان بن وعلة، الخزائنة ٦ / ٦١؛ ابن يعيش ٣ / ١٤٧، ٧ / ٨٧.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ٩٣.

والجملة في موضع خبر الاسم المضمَر في أبيت، والعائد إلى الاسم الياء بمكاني، أو أنا إذا قُدِّرَ بالمكان الذي أنا فيه، وحذف الخبر بعد حسن كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله، والتقدير: لا حول لنا ولا قوة لنا، ونحو ذلك.

وقال الكوفيون عن الفراء في البيت شيئاً كأنه مأخوذ من قول سيبويه: (مُعَيَّرٌ إِلَى مَا هُوَ دُونَهُ فِي الْجَوْدَةِ)، فقال: (لا) بمعنى ليس، ثم خلط الحاكِي عنه في تقدير ذلك وأفسد، وذلك أنه أنشد البيت:

فَأَبَيْتُ لَا زَانَ وَلَا مَحْرُومًا

فقال: رَفَعَ زَانِيًا وَمَحْرُومًا لِمَا بَنِي (لا) عَلَى لَيْسَ، وَأَضْمَرَ بَعْدَهَا لَزَانَ أَنَا، وَالتقدير: فَأَبَيْتُ لَا أَنَا زَانَ، وَهَذَا تَخْلِيطٌ. وَالَّذِي حَكَى هَذَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِالْوَاضِحِ، وَالتَّحْلِيطُ فِيهِ أَنْ (لا) إِذَا عَمِلَتْ عَمَلَ لَيْسَ لَمْ تَعْمَلْ إِلَّا فِي التَّنْكِراتِ، وَلَا يَكُونُ اسْمُهَا وَلَا خَبَرُهَا إِلَّا تَنْكِيرَتَيْنِ، لَا يَجُوزُ: لَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا قَائِمٌ زَيْدًا، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ بَدَائِمٍ، وَلَا حَيْرٌ وَلَا شَرٌّ دَائِمًا، وَهَذَا قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يَأْتِي إِلَّا نَادِرًا، وَتَقْدِيرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَيْسَ زَانَ أَنَا فَهُمَا مَرْفُوعَانِ، وَفِي لَيْسَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي (لا). وَتَقْدِيرُهُ الْآخَرُ: فَأَبَيْتُ لَا أَنَا زَانَ وَلَا مَحْرُومًا، خَارِجٌ عَنْ تَأْوِيلِ لَيْسَ؛ لِأَنَّهُ أَنَا مُبْتَدَأٌ وَزَانَ خَبَرُهُ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ هَارُونَ أَنَّ نَامًا وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ يَقْرَأُونَهَا: (أَيُّهُمْ) بِالنَّصْبِ فَالَّذِي قَرَأَهُ مِنْهُمْ بِالنَّصْبِ مَعَاذُ بَنِ مُسْلِمٍ الْهَرَاءِ، هُوَ مِنْ رُؤْسَائِهِمْ فِي النُّحُو، وَرُوي أَيْضًا عَنْ هَارُونَ الْقَارِي النَّصْبُ.

وَقَوْلُهُ: (وَمَنْ قَالَ: أَمُرُّ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قَالَ: أَمُرُّ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، كَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ أَكْثَرَ مِنْ أَيُّهُمْ، أَوْ الْمَسْمُوعُ هُوَ عَلَى أَيُّهُمْ، وَيَكُونُ بِأَيُّهُمْ قِيَاسًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا. وَإِذَا أَفْرَدْتَ أَيًّا فِي مَوْضِعِ الْمُضَافِ فَمِنْ قَوْلِ يُونُسَ وَالْخَلِيلِ أَنَّهُ يُرْفَعُ كَمَا يُرْفَعُ الْمُضَافُ. فَمِنْ قَوْلِهِمَا: اضْرِبْ أَيُّ أَفْضَلُ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ عِنْدَهُمَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْدَاءِ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْتَاهُ عَنْهُمَا، وَسِيبُويه يَرُدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ فَيَقُولُ: (اضْرِبْ أَيًّا أَفْضَلُ)، وَمَنْ حُجَّتْ أَنَّهُمْ لَوْ بَنَوْهُ فِي الْإِفْرَادِ لَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يُتَوَّنَ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي؛ لِأَنَّ الْمُعْرَبَ الَّذِي يُبْنَى فِي حَالٍ إِذَا كَانَ مَفْرَدًا مَعْرِفَةً لَمْ يُتَوَّنْ كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدُ، وَمِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، وَإِذَا تُكْرِمُ يُتَوَّنْ كَقَوْلِكَ: يَا رَجُلًا صَالِحًا، وَمِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، وَلَوْ كَانَتِ الْعَرَبُ بَنَتْهُ فِي الْإِفْرَادِ لَرَمَتْنَا مُتَابِعَتُهُمْ، وَلَا

يلزمُ القياسُ على الشاذِّ في كلِّ شيءٍ، وقد ذكر سيويه منه أشياء لا يقاسُ عليها.
وأما أيُّ وأيّك وما جرى مجراه فكلّامُهُ فيه واضحٌ، والشواهدُ فيه كثيرةٌ؛ منها ما
أنشدهُ، ومنها قول عترة:

فلئن لقيتُكَ خالِينَ لتعلّمنَ أيُّ وأيّك فارسُ الأجرافِ

وقال الجُميحُ بن الطُمّاح (جاهلي):

وقد علِمَ الأقوامُ أيُّ وأيّكمُ بني عامِرٍ أوَفَى وفاءً وأكرمُ^(١)

وقال قُرط اليربوعي (جاهلي):

أبني سُلَيْطٍ لا أبا لأبيكمُ أيُّ وأيُّ بني صُبَيْرٍ أكرمُ^(٢)

وقال آخر:

أبني سُلَيْطٍ كيفَ أظلمَ وسطُكمُ وليَ البراءةِ والعواقبُ تعقبُ

هلا تبيّنَ في القضاءِ زعمتمُ أيُّ وأيُّ خُصومٍ حقّي أكذبُ^(٣)

وقال آخر:

فأيُّ وأيُّ ابني الحُصَيْنِ وعُثْعَثُ غداةَ التقينا كانَ بالحلفِ أغذراً^(٤)

وقوله: (إلا أئهما لم يشتركا في أيّ) يعني الاسمين لم يُضَفْ إليهما واحدةٌ من
لفظتي أيّ، واشترأكهما أن تقول: أئنا وأئكما وأئهما، ولكنهما، يعني الرجلين: المخاطبَ
والمتكلمَ، أَخْلَصَا كُلُّ واحدٍ من أيّ لكلِّ واحدٍ منهما، وما في ذِكْرِ هذا كثيرٌ طائل، ولكن
ذكرناه على ما يقتضيه التفسير.

هذا باب مجرى أيّ مضافاً على القياس

قال سيويه: (وذلك قولك: اضرب أيّهم هو أفضل، واضرب أيّهم كان أفضل،
واضرب أيّهم أبوه زيد، جرى هذا على القياس لأن (الذي) يحسنُ هاهنا، فإن قلت:
اضرب أيّهم عاقل، رَفَعْتَ؛ لأن (الذي عاقل) قبيح. فإن أدخلتَ (هو) نصبتَ؛ لأنك
لو قلت: هذا الذي هو عاقل، كان حسناً.

وزعم الخليل أنه سَمِعَ عَرَبِيًّا يقول: ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً. ومن تكلم بهذا

(١) البيت في ديوانه، ابن عييش ١٣٣/٢؛ ولسان العرب (أبا).

(٢) البيت في ديوانه، الخزائن ١٠٣/٤.

(٣) البيتان بلا نسبة في تاج العروس (سلط).

(٤) البيت منسوب للشاعر الجاهلي خدّاش بن زهير بن ربيعة الكتاب ٤٠٣/٢.

فَقِيَاسُهُ: اضْرَبْ أَيُّهُمْ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا.

فَلْت: أَقْبَلُ: مَا أَنَا بِالَّذِي مُنْطَلِقٌ؟ فَقَالَ: إِذَا عَلَّ الْكَلَامُ فَهُوَ قَلِيلًا أَمْثَلُ، كَانَ طَوْنُهُ عَوَضَ مِنْ تَرْكِ هُوَ، وَقُلْ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ).

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ فِي بِنَاءِ (يَهُم) إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى (الَّذِي) أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْمِلَ فِيهَا حَذَفُ الْعَائِدِ الَّذِي لَا يَحْسُنُ فِي (الَّذِي) بُنِيَ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَ فِي صِلَتِهَا مَا يَحْسُنُ فِي صِلَةٍ (الَّذِي) لَمْ يَسْنِ، وَذَكَرْنَا أَنَّ السَّبَبَ فِي بِنَائِهَا أَنْ نَظِيرِهَا وَهَمَّا: (مَا وَمَنْ) مَبْنِيَّانِ، فَإِذَا حُذِفَ مِنْهَا الْعَائِدُ فَقَدْ دَخَلَهَا نَقْصٌ وَأَزَالَةٌ عَنْ تَرْتِيبِهَا، فَأُجْرِيَ بِمَجْرَى نَظِيرِهَا، كَمَا أَنَّ (مَا) إِذَا قُدِّمَ خَبَرُهَا أَوْ دَخَلَهَا حَرْفُ الِاسْتِثْنَاءِ النَاقِضُ لِمَعْنَى الْجَحْدِ بِهَا رُدَّتْ إِلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوِ هَلْ، رَأَيْتَ الْإِسْتِفْهَامَ، وَإِنَّمَا وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا.

هَذَا بَابُ أَيِّ مُضَافًا إِلَى مَا لَا يَكْمُلُ اسْمًا إِلَّا بِصِلَةٍ

قَالَ سَبِيوِيهِ: (فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ).

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِذَا أَضِيفَ (أَيُّ) إِلَى (مَنْ) فَلَا تَكُونُ (مَنْ) إِلَّا بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَأَيُّ عَلَى وَجْهِهَا الثَّلَاثَةُ، فَأَيُّ مُبْتَدَأٌ وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى مَنْ، وَمَنْ بِمَعْنَى الَّذِي، وَرَأَيْتَ صِلَةً مَنْ، وَفِي رَأْيَتِ هَاءُ مُفَدَّرَةٌ نَعُودُ إِلَى مَنْ، وَأَفْضَلَ خَبَرُ أَيُّ، نَقْدِيرُهُ: أَيُّ مَنْ رَأَيْتَهُ أَفْضَلُ، وَمَنْ فِي مَعْنَى جَمَاعَةٍ. وَتَقُولُ: أَيُّ الَّذِينَ رَأَيْتَ فِي الدَّارِ أَفْضَلَ، تَقْدِيرُهُ: رَأَيْتَهُمْ، وَهَاءُ وَالْمِيمُ عَائِدٌ إِلَى الَّذِينَ، وَفِي الدَّارِ مِنْ صِلَةٍ رَأَيْتَ، هِيَ مَوْضِعُ لِلرَّوْيَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَيُّ الْقَوْمِ أَفْضَلُ، وَفِي الدَّارِ لَمْ يُغَيَّرِ الْكَلَامُ عَنْ حَالِهِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ قَوْمَهُ أَفْضَلُ كَانَ بِسَنَزْلَةٍ أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ، فَالصِّلَةُ مُعَمَّدَةٌ وَغَيْرُ مُعْمَلَةٍ فِي الْقَوْمِ سَوَاءً.

وَتَقُولُ: أَيُّ مَنْ فِي الدَّارِ رَأَيْتَ أَفْضَلَ، صِلَةُ (مَنْ) قَوْلُكَ: فِي الدَّارِ وَحْدَهَا، فَتَمَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيُّ اسْمًا، ثُمَّ ذَكَرْتَ رَأَيْتَ بَعْدَ تَمَامِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ الْقَوْمِ رَأَيْتَ أَفْضَلَ، وَلَمْ تَجْعَلْ فِي الدَّارِ هُنَا مَوْضِعًا لِلرَّوْيَةِ.

وَلَوْ قُلْتَ: أَيُّ مَنْ فِي الدَّارِ رَأَيْتَ زَيْدٌ لَجَازَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ فِي الدَّارِ مَوْضِعًا لِلرَّوْيَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَيُّ مَنْ رَأَيْتَهُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، أَيُّ مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَنْ، وَرَأَيْتَهُ صِلَتُهُ، وَهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَيْهِ، وَفِي الدَّارِ ظَرْفٌ لَهُ، وَزَيْدٌ خَبَرٌ، وَتَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ آخَرُ: أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ نَكْرُمُهُ؛ فَأَيُّ اسْتِفْهَامٌ وَلَا يَصِحُّ غَيْرُهُ، وَمَنْ بِمَعْنَى الَّذِي؛ لِأَنَّ أَيًّا مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ فِي صِلَةٍ مَنْ، فَتَمَّ أَيُّ اسْمًا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَصِلَتِهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ

القوم نُكْرِمُهُ، وَنُكْرِمُهُ خَيْرُ أَيٍّ، وَلَوْ حَذَفَتِ الْهَاءُ مِنْ نَكْرِمُهُ نَصَبَتْ آيَا فَقُلْتَ: أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نَكْرِمُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّهُمْ نَكْرِمُ؟ وَلَوْ جَعَلْتَ آيَا خَيْرًا بِمَعْنَى الَّذِي لَمْ يَجُزْ حَتَّى تَزِيدَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَحْتَاجُ بَعْدَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَى صَلَاةٍ، فَيَصِيرُ بَعْدَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبَعْدَ الصَّلَاةِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَتَزِيدُ مَا يَكُونُ بِهِ كَلَامًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نَكْرِمُ تُهَيِّنُ، فَنَكْرِمُ صَلَاةً لِأَيٍّ، فَإِنْ شَعْتَ أَثَبْتُ الْهَاءَ فَقُلْتَ: نَكْرِمُهُ، وَإِنْ شَعْتَ نَزَعْتُهَا وَلَا يَتَغَيَّرُ لَفْظُ أَيٍّ بِنَزْعِ الْهَاءِ مِنْ نَكْرِمُهُ؛ لِأَن نَكْرِمُهُ فِي الصَّلَاةِ، وَتَنْصِبُ آيَا بـ (تُهَيِّنُ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدًا تُهَيِّنُ، وَلَوْ قُلْتَ: تَهَيَّنُهُ لَرَفَعْتَ (أَيُّ مَنْ)، وَلَوْ جَعَلْتَ أَيٍّ لِلْمَجَازَاةِ جَزَمْتَ نَكْرِمُ، فَيَصِيرُ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، فَتَأْتِي بِمَا يَكُونُ جَوَابًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نَكْرِمُ تُهَيِّنُ، بِنَصْبِ آيَا بـ (نَكْرِمُ) لَا بـ (تُهَيِّنُ)، وَلَوْ كَانَ نَكْرِمُهُ لَرَفَعْتَ آيَا؛ لِأَنَّ نَكْرِمُ شَرْطٌ لِأَيٍّ، وَالشَّرْطُ يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ وَيَنْصِبُهُ، وَأَمَّا تُهَيِّنُ فَتَقْدِيرُهُ: تُهَيِّنُهُ، وَإِنَّمَا تُحَذَفُ الْهَاءُ لَمَّا قَدْ جَرَى مِنْ ذِكْرِهِ.

وَتَقُولُ: أَيُّ مَنْ يَأْتِنَا يُرِيدُ صَلَاتِنَا فَنُحَدِّثُهُ، فَيَسْتَحِيلُ فِي وَجْهِهِ وَيَجُوزُ فِي وَجْهِهِ؛ أَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي يَسْتَحِيلُ فِيهِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ (يُرِيدُ) فِي مَوْضِعٍ مُرِيدٍ إِذَا كَانَ حَالًا وَقَعَ فِيهِ الْإِثْنَانُ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِيَأْتِنَا، كَمَا كَانَ فِيهَا مُعَلَّقًا بِرَأَيْتُ فِي: أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ فِي الدَّارِ أَفْضَلَ، وَتَقْدِيرُهُ: أَيُّ مَنْ يَأْتِنَا مُرِيدًا صَلَاتِنَا، وَمُرِيدًا حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي يَأْتِنَا، وَهُوَ ضَمِيرُ (مَنْ) فَصَارَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِلَى قَوْلِكَ صَلَاتِنَا، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّهُمْ فَنُحَدِّثُهُ فَلَا يَجُوزُ، كَمَا لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ فَنُحَدِّثُهُ، وَلَوْ حَذَفْتَ الْهَاءَ جَازَ فَقُلْتَ: أَيُّ مَنْ يَأْتِنَا مُرِيدًا صَلَاتِنَا نُحَدِّثُهُ، وَنُحَدِّثُهُ خَيْرُ (أَيُّ مَنْ).

فَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي تَجُوزُ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ فَإِنْ تَجَعَلَ يُرِيدُ خَيْرَ أَيٍّ، وَصِلَاةً (مَنْ) يَأْتِنَا حَسَبُ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّهُمْ يُرِيدُ صَلَاتِنَا فِي مَعْنَى: مُرِيدُ صَلَاتِنَا فَنُحَدِّثُهُ، نَصَبَ جَوَابَ الْاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ شَعْتَ رَفَعْتَهُ عَطْفًا عَلَى يُرِيدُ.

وَتَقُولُ أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يُعْطِي تَأْتِ يُكْرِمُكَ؛ أَيٍّ لِلْمَجَازَاةِ، وَمَنْ الْأَوَّلَى فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ أَيٍّ إِلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الَّذِي، وَصِلَتُهُ الشَّرْطُ، وَالْجَوَابُ مِنْ قَوْلِكَ: إِنْ يَأْتِيهِ إِلَى يُعْطِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ الثَّانِيَةَ فَاعِلٌ يَأْتِيهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي، وَصِلَتُهُ: إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ، فَتَصِيرُ مِنَ الثَّانِيَةِ مَعَ صَلَاتِهِ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ، وَمَنْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي وَصِلَتُهُ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ فَتَصِيرُ الْأَوَّلَى وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ الْقَوْمِ تَأْتِ، فَتَنْصِبُ آيَا بـ (تَأْتِ)، وَيُكْرِمُكَ الْجَوَابُ، وَأَيُّ لِلْمَجَازَاةِ، وَالنَّاصِبُ لِأَيٍّ: تَأْتِ.

قال أبو سعيد: ذكرت مسائل سيبويه في الباب بالفاظ فيها بسط وتقريب، وأقمتهام مقام الشرح شاء.

قال: (وجميع ما جاز حسن في أيهم هاهنا جاز في أي من إن يأتيه من إن يأتنا نعطيه نعطيه؛ لأنه بمنزلة: أيهم؟).

قال: (وسألت الخليل عن أيتهن فلانة؛ وأيتهن فلانة، فقال: إذا قلت: أي فهو بمنزلة (كل) لأن (كل) مذكّر يقع للمدث والمذكر، وبمنزلة (بعض)، وإذا قلت: أيتهن فإنت أردت أن تؤث الاسم، كما أن بعض العرب -فيما زعم الخليل- تقول: كُتُهن).

قال أبو سعيد: الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وربما أدخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوه على المؤنث تأكيداً لتأنيثها، فمن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: كُتُهن وأيتهن، والنايب فيه: كلهن وأيهن. ومن ذلك قولهم: زيد خير الرجال، وعمرؤ شر الرجال، وهند خير النساء، ودعد شر النساء، وربما قالوا خيرة الناس وشره الناس، والنايب في ذلك التذكير.

قال حسان بن ثابت:

لعن الله شره الدور كوثي لست أعني كوثي العراق ولكن
ورماها بالفقر والإمعار شره الدور دار عبد الدار^(١)

وقال منقذ بن اطمّاح:

وأثمهم خيرة النساء على ما كان منها الدحاق والإثم^(٢)

ومما يشبه هذا ضمير الأمر والشأن في المذكر والمؤنث، كقولك: إنه زيد قائم، وإنه هند قائم، وإنه خرج زيد، وإنه خرجت هند، ثم يؤنثون في المؤنث؛ فيقولون: إنها هند قائم، وإنها خرجت هند، قال الله عز وجل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٣)، ولا يقال إنها زيد قائم، ولا إنها خرج زيد، عني معنى إضمار القصة.

هذا باب أي إذا كنت مستفهما عن نكرة

قال سيبويه: (وذلك أن رجلا لو قال: رأيت رجلا، قلت: أي؟ فإن قال: رأيت

(١) البيت في ديوانه ٢٤٧، تاج العروس (كوث).

(٢) البيت في ديوانه، تاج العروس (خير).

(٣) سورة الحج، الآية: ٤٦.

رجلين قلت: **أَيِّن؟** **فَإِنْ** قال: رأيتُ رجلاً، قلت: **أَيِّن؟** **فَإِنْ** أَلْحَقْتَ يا فتى فهي على حالها قبل أن تُلْحِقَ يا فتى.

وإذا قلت: رأيتُ امرأة قلت: **أَيَّةُ** يا فتى؟ **فَإِنْ** قال: رأيتُ امرأتين قلت: **أَيَّتَيْنِ** يا فتى؟ **فَإِنْ** قال: رأيتُ نسوة قلت: **أَيَّاتٍ** يا فتى.

فَإِنْ تكلّم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررتُ أيّاً، وإن تكلّم به مرفوعاً رفعتُ أيّاً؛ لأنك إنما تستفهم على ما وضع المتكلم عليه كلامه.

قلت: فإذا قال: رأيتُ عبدَ الله، أو مررتُ بعبدِ الله، قال: **فَإِنْ** الكلام أن تقول: **مَنْ** عبدُ الله؟ وأيُّ عبدِ الله؟ كما أنه لا يجوز إذا قال: رأيتُ عبدَ الله أن تقول: **مَنَّا**.

قال أبو سعيد: كان الأصل إذا قال القائل: رأيتُ رجلاً أن يقول السائل: أيُّ الرجل؛ لأن النكرة إذا أُعيدت عُرِّفَتْ بالألف واللام أو أُضْمِرَتْ؛ يقول لك الرجل: سألتُ رجلاً في ذاك عن كذا وكذا، فتقول له: فما أجابك الرجل؟ ولا تقول: فما أجابك رجل، فعدل عن هذا تخفيفاً إلى أن يُؤتى بأيّ مفرداً، وأُعْرِبَ بإعراب الاسم المذكور ليعلم أن القصْدَ إليه دون غيره، ولو قيل أيُّ الرجل جاز أن يتوهم المسؤول أنه يسأل عن رجل بينك وبينه عهدٌ سوى ما ذكره في الوقت، وأياً هذا المنصوب في موضع خبر ابتداء، والابتداء بعده محذوف، أو في موضع ابتداء وخبره بعده محذوف، وتقديره: أيّا ما ذكرت، وأياً الرجل، ونحو ذلك، ويُجيزون الرفع على هذا فيقولون: أيُّ في الوقف والوصل.

قال أبو العباس المبرّد: لأنك لو ذكرت الخبر وأظهرته لم تكن أيّ إلا مرفوعة نحو قولك: من ذكرت؟ وأيُّ هؤلاء؟ وإنما نصب أيّاً على الحكاية، وإن كان في موضع رفع، كما قيل: من زيداً؟ وإن كان زيداً في موضع رفع، ولو أفردت أيّاً للاثنتين والجماعة، أو ذكرته في المؤنث لجاز؛ لو قلت: رأيتُ امرأة، أو رأيتُ رجلين، أو رأيتُ رجلاً، أو رأيتُ امرأتين، أو نسوة، لجاز أن تقول في جميع ذلك: أيّاً؛ لأن لفظ أيّ يجوز أن يقع على لفظ الاثنين والجماعة على لفظ الواحد، ويقع للمؤنث على لفظ المذكر، وإنما فصلوا بين المعرفة والنكرة في المسألة فاحتفوا في النكرة بذكر اسم واحد، ولم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر؛ لأن المسألة عنهما على وجهين مختلفين، ففرقوا بينهما لذلك.

فأما المسألة عن النكرة فإنما هي عن ذاتها لا عن صفتها، فإذا قال القائل: رأيتُ

رجلاً، فقال السائل: آيا، وجبَ على المسؤول أن يقول: زيدٌ أو عمروٌ أو نحوهما؛ لأنه لا يعرف الرجل عيئاً، فإذا قال: رأيتُ عبدَ الله، والقائل لم يُورد ذلك إلا مُعتقداً أن المخاطبَ يعرفه، وقد يجوز أن يكون المخاطبُ يعرف جماعةً بأعيانهم اسمُ كل واحد منهم عبدُ الله، فيحتاج في كل واحد منهم ذاكَ له إلى تلخيصه بالتعنت، فإذا قال: أيُّ عبدُ الله، فإنما يسأل عن نعتِه، فيقول المسؤول: العطارُ أو البزازُ أو نحو ذلك، كما يتبدى المتكلمُ بمعرفة وبعته إذا خاف اللبس، ولا بد من ذكر عبدِ الله؛ لأن الجواب نعتٌ ولا بد من ذكر المنعوت.

هذا باب "مَنْ" إذا كنت مستفهماً عن نكرة

قال سيويه: (اعلم أنك تُشَيِّ مَنْ إذا قلت: رأيتُ رجلين كما تُشَيَّ (أي)، وذلك فوَلُك: رأيتُ رجلين، فنقول: مَنَيْن، وأتاني رجلان، فنقول: مَنان، وإذا قال: رأيتُ رجلاً قلت: مَنين، كما قلتُ أيين. فإن قلت: رأيتُ امرأة قلت: مَنَّة؟ كما قلت: أيَّة، فإن قلت: رأيتُ امرأتين قلت: مَنَتَيْن كما قلت: أيَّتَيْن، إلا أن الثَّوَنَ مجزومة، فإن قلت: رأيتُ نساء قلت: مَنات كما قلت: آيات، إلا أن الواحد يُخالف آيا في موضع الجر والرفع، وذلك قولك: أتاني رجلٌ فيقول: مَنو، وتقول: مررتُ برجلٍ فيقول مَنِي. ونسبَيْن وجهَ هذه الواو والياء في غير هذا الموضع إن شاء الله.

فأي في الجر والرفع إذا وقفتَ عليه بمنزلة زيدٍ وعمرو؛ وذلك لأن التنوين لا يلحق (مَنْ) في الصلَّة، وهو يلحق آيا، فصار بمنزلة زيدٍ وعمرو، وأما (مَنْ) فلا يُنَوَّن في الصلَّة فجاء في الوقف مخالفاً.

وزعم الخليل أن مَنَّة ومَنَتَيْن، ومَنات ومَنِين كُلُّ هذا في الصلَّة مَنْ مُسَكَّنُ النون، وذلك أنك تقول إذا قال: رأيتُ نساءً أو رجلاً أو امرأةً أو امرأتين أو رجلاً أو رجلين قلت: مَنْ يا فتى.

وزعم الخليل أن الدليل على ذلك أنك تقول: مَنو في الوقف، ثم تقول: مَنْ يا فتى؟ فيصير بمنزلة قولك: مَنْ قالَ ذاكَ فتقول: مَنْ يا فتى؟ وكذلك إذا قلت: مَنْ يا فتى عند قول القائل: رأيتُ رجلاً أو نساءً، فكأنك قلت: مَنْ قالَ ذاك، إذا عنيت جماعةً، وإنما فارقَ بابُ (مَنْ) باب (أي) أن آيا في الصلَّة يثبتُ فيها التنوين، تقول: أيُّ هذا؟ وأيَّة هذه؟

وقد رَعَمُوا أن بعضَ العرب يقول: أيون هؤلاء؟ وأيَّان هذان؟ وأيُّ قد تُجمَعُ في

الصَّلَاةُ وَتَصَافُ وَتُنْتَى وَتُنَوَّنُ، وَمَنْ لَا تُنْتَى وَلَا تُجْمَعُ فِي الْاسْتِفْهَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ كَمَا تُنْتَى أَيُّ وَتُجْمَعُ فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَأَيُّ مُنَوَّنٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْاسْتِفْهَامِ وَغَيْرِهِ، فَهُوَ أَقْوَى.

وحدثنا يونس: أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: مَنَا وَمَنِي وَمَنُو، عَنَيْتَ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً؛ فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: أَيَّا وَأَيُّ وَأَيُّ، عَنَى وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بـ (مَنْ)؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ قَالَ ذَاكَ؟ فَيَعْنُونَ مَنْ شَاءُوا مِنَ الْعِدَّةِ. وَكَذَلِكَ أَيُّ؛ قَدْ تَقُولُ: أَيُّ، عَنَيْتَ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً.

وَأَمَّا يُونُسُ فَإِنَّهُ يَقِيسُ مَنَّةً عَلَى آيَةٍ فَيَقُولُ: مَنَّةً وَمَنَّةً وَمَنَّةً، إِذَا قَالَ: يَا فَتَى. وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا آثَرَ أَلَا يَغْيَرَهَا فِي الصَّلَاةِ. وَهَذَا بَعِيدٌ؛ فَإِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى قَوْل شَاعِرٍ قَالَهُ مَرَّةً فِي شَعْرِ ثُمَّ لَمْ يُسَمَعْ بَعْدُ، قَالَ:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونُ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا^(١)

وزعم يونس أنه سمع عربياً يقول: ضَرَبَ مَنْ مَنَا.

وهذا بعيدٌ لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثيرٌ، وكان يونس إذا ذَكَرَهَا يَقُولُ: وَلَا يَقْبَلُ هَذَا كُلُّ أَحَدٍ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ مَنُونُ يَا فَتَى عَلَى هَذَا. وَيَنْبَغِي لِهَذَا أَلَا يَقُولَ: مَنُو فِي الْوَقْفِ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ كَأَيِّ. وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا، فَبَدَأَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِالْمُونِثِ، قُلْتُ: مَنْ وَمَنَا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَنْ يَا فَتَى فِي الصَّلَاةِ فِي الْمُونِثِ، وَإِنْ بَدَأْتَ بِالْمَذْكَرِ قُلْتُ: مَنْ وَمَنَّهُ.

وإِنَّمَا جُمِعَتْ أَيُّ فِي الْاسْتِفْهَامِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهَا الْاسْتِفْهَامُ، وَهِيَ فِيهِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ وَإِنَّهَا تُشَبِّهُ الْأَسْمَاءَ التَّامَةَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى صَلَاةٍ فِي الْجَزَاءِ وَالْاسْتِفْهَامِ. وَقَدْ شَبَّهَ (مَنْ) بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا فِي أَيِّ لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ مِمَّا يَدْخُلُهُ مِنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ؛ نَقُولُ: لَمْ يُفَرِّقُوا فِي أَيِّ إِذَا عَنَوْا الْمُونِثَ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعَ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ كَمَا فَرَّقُوا فِي مَنْ؛ لِتَمَكُّنِ أَيُّ.

قال أبو سعيد: كَانَ سَبِيلُ مَنْ فِي السُّؤَالِ سَبِيلَ أَيِّ، وَكَانَ حَقُّ السَّائِلِ إِذَا قَالَ

(١) البيت ورد منسوباً لسُمَيْرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ، فِي الْخَزَانَةِ ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ ابْنُ يَعِيشَ ٤/

١٦ الكتاب ٢/ ٤١١؛ تَاجُ الْعُرُوسِ (مَنْ، أَنْس)؛ الْمَقْتَضِبُ ٢/ ٣٠٦.

الفتائل: رأيت رجلاً أن يقول: مَنْ الرجل؟؛ لأن النكرة إذا أُعيدت عُرِفَتْ بالألف واللام التي للعهد، وذكرها قبل أن تُعاد هو العهد الذي يكون بين المتكلم والمخاطب فيها، فلما احتاجوا في إتمام الكلام إلى إعادة لفظ المذكور بزيادة الألف واللام وذكر الابتداء والخبر كان أخف من ذلك الاقتصار على لفظ مَنْ. وتضمن لفظه من علامات دلائل إعراب المسؤول عنه وتثنيته وجمعه وتأنيته ما يدل عليه، وهذه العلامات إنما تُلحقها في الوقف، وليست بإعراب لها؛ لأنها مبنية على السكون، وإنما هي دلائل على المسؤول عنه، واستوت علامة المرفوع والمنصوب والمجرور في ثباتها في الوقف؛ لأنها لم تجر مجرى المعرب المتوّن في قولك: ولا يُبدلون من التثوين في المرفوع والمجرور إذا وقفوا نحو: جاءني زيد، وهذا فرس، ومررت بزيد؛ لأن الواو والياء والألف في متو ومني ومنا ليست واحدة منهن بدلاً من تثوين؛ إذ لا تثوين في مَنْ. وإنما أدخلوا الضمة على مَنْ، ولم يَجْزِ الوقوف على الضمة إذا وقفوا؛ لأنه لا يوقف على متحرك، وم يَجْزِ أيضاً ضمّ النون إذا وصلوا؛ لأن مَنْ مبنية على السكون، فاحتاجوا إلى وصلها بالواو، ووصل المفتوح والمكسور منها بالألف والياء كوصل حرف الروي إذا كان مضموماً بالواو، وإذا كان مفتوحاً بالألف. وإذا كان مكسوراً بالياء، كقولك في القافية الرجال والرجل والرجلى، ولم يفعلوا هذه بأي في الوقف، أعني صلّتها بالواو والياء والألف؛ لأنه مُعرب جار مجرى زيد وعمرو وفرس، فيعمل فيه في الوقف ما عمل بزيد وفرس. وقد ذكرنا الحجة في بناء مَنْ وإعراب أي في غير هذا الموضع من الشرح بما أغنى عن إعادته.

والذي يقول: متو ومني ومنا في الواحد والاثنين والجمع يكفي بما ضمنه من علامة الإعراب في الدلالة، وتجرى على أصلها أنها تصلح للاثنين والجماعة والمؤنث بلفظ المذكور الواحد.

وإنما قيل في التثنية للمؤنث متين بسكون النون فيما ذكره أبو العباس المبرّد؛ لأن النون كانت في (مَنْ) ساكنة، قال: وإنما حرّكتها في منه من أجل ما بعدها؛ لأن هاء التانيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك، وكذلك في التثنية لأن الألف يفتح ما قبلها.

قال أبو العباس: "فأما قولك: متو ومني فإثما حرّكت معها النون لعلتين، إحداهما: قولك في النصب: منا؛ لأن الألف لا تقع إلا بعد مفتوح، فلما حرّكت في النصب حرّكت في الخفض والرفع ليكون المجزى واحداً، والعلّة الأخرى أن لياء الواو خفتان فإذا جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ضهرت وتبينت" فأبو العباس جعل حركة النون تابعة لما بعدها، والذي يوجب مذهبهم أنهم أدخلوا الواو في متو قبل ضمة النون، وأدخلوا

الباء في منى قبل كسرة النون.

قال أبو سعيد: والذي عندي أنهم أدخلوا الضمة والكسرة والفَتْحة أولاً كما يدخلونها في أيّ وفي المعربات، وتتبعها الحروف لما ذكرته لك من العلة في ذلك، أما متين فإنهم أسكنوا النون لأنهم بنوها مع التاء كما قالوا: هَنْتَ وَبَنْتَ وَأَخْتِ.

وأما ما قاسه يونس من إعراب منه في الوصل والنصب والجر وإجرائها مجرى آية وتثنية من وجمعه في الوصل للبيت الذي أنشده، فإن أبا إسحاق الزجاج قال في البيت: كأنه وَقَفَ عَلَى مَثُونٍ وَسَكَتَ عندها ثم ابتداء، وَقَدْ نَسَبُوا هَذَا الشَّعْرَ إِلَى سُمَيْرِ بْنِ الْحَارِثِ، ومنهم من يرويه: عموا صباحاً، ومنهم من يرويه: عموا ظلاماً، وأنشد بعده بيتاً آخر وهو:

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ لَخَسِدُ الْإِنْسِ الطَّعَامَاً^(١)

واستبعد سيبويه ما حكاه، وهو لَعَمْرِي بَعِيدٌ جداً؛ لأن قوله: ضَرَبَ مَنْ مَنَا استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام، وقد قُدِّمَ الْفِعْلُ عَلَى الاستفهامين جميعاً، والاسم المستفهم به يتضمن حرف الاستفهام ولا يكون إلا صدرًا، ولو رَدَدْنَاهُمَا إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ حَرْفِ الاستفهام لَصَارَ تَقْدِيرُهُ: ضَرَبَ أَزِيدٌ أَعْمَرًا، وهذا باطلٌ مضمحلٌ. وَمَنْ وَآيٌ لَا تُجْمَعَانِ وَلَا تُثْنَيَانِ إِلَّا فِي الاستفهام على النحو الذي ذكرناه فيهما دُونَ المَجازَةِ ومعنى الذي؛ لأنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الاستفهام، وهما في الاستفهام أَكْثَرُ مِنْهُمَا فِي غير الاستفهام؛ ولأنهما في الاستفهام قَدْ يَقُومَانِ مَقَامَ زَيْدٍ فِي التَّامِّ والاكْتِفَاءِ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ، كَقَوْلِكَ: مَنْ زَيْدٌ، وَآيٌ زَيْدٌ، كَمَا تَقُولُ: أَخُوكَ زَيْدٌ، وَالذَّاهِبُ زَيْدٌ، وَلَوْ كَانَا فِي غير الاستفهام لاحتجَّتْ إِلَى زِيَادَةِ عَلَى لَفْظِ مَنْ وَآيٍّ، إِمَّا صِلَةً إِذَا كَانَا بِمَعْنَى الذِّي، وَإِمَّا شَرْطَ إِذَا كَانَا لِلْمَجَازَةِ، وَالذِّي يُثْنِي (آيٍ) وَيَجْمَعُهُ وَيُؤْنِثُهُ فِي الْوَقْفِ يثْنِيهِ وَيَجْمَعُهُ وَيُؤْنِثُهُ فِي الْوَصْلِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا كَمَا فُصِّلَ بَيْنَ تَثْنِيَةٍ مَنْ وَجْمَعَةٍ وَتَأْنِيثِهِ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ؛ لِتَمَكُّنِ آيٍّ وَإِعْرَابِهِ. وَإِمَّا قَالَ: مَنْ وَمَنَا وَمَنَّهُ؛ لِأَنَّ الْعَلَامَةَ إِذَا تَلَحَّقَتْ فِي الذِّي يَقِفُ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ لَا تَلَحُّقَهُ عِلَامَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَصِلَ بِالثَّانِي، وَتَقْدِيرُ مَنَا فِي هَذَا الْبَابِ كَتَقْدِيرِ آيَا فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ، أَوْ خَبَرِ مُبْتَدَأٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ مِنْهُ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَهُ كَأَنَّهُ قَالَ: آيٌ رَجُلٌ ضَرَبْتُ؟ وَمَنْ ضَرَبْتُ؟

(١) البيت ورد منسوباً لسُمَيْرِ بْنِ الْحَارِثِ، فِي الْخَزَانَةِ ٦ / ١٧٠، ٧ / ١٠٥، ابْنُ عَيْشٍ ٤ / ١٧، وَالْكِتَابُ ٢ / ٤١١.

هَذَا بَابُ مَا لَا يَحْسُنُ فِيهِ مَنْ كَمَا حَسُنَ فِيهِمَا قَبْلَهُ

قال سيويه: (وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيتُ عبد الله، فتقول: من؟ لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلاً نعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، وأنت تسأله على أنه ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري: الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكريهوا أن يجروا هذه فجری النكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك: رأيتُ ورايتُ الرجل، لا يحسن أن تقول فيهما إلا من هو، ومن الرجل؟ وقد سمعنا من العرب من يقال له: ذهب معهم، فيقول: مع منين؟ وقد رأيتُ، فيقول: من؟ أو رأيتُ منا. وذلك أنه ساء على أن الذين ذكرَ ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وصفه الحدّث. فهو ينبغي له أن يسأل في هذا الموضع كما سأل حين قال: رأيتُ رجلاً).

قال أبو سعيد: قد تقدم قبل هذا الباب أن المسألة عن المعرفة لا تكون باسم واحد، وإنما تكون المسألة عن النكرة باسم واحد، وذكرنا الفصل بين المعرفة والنكرة، وإنما جاز أن يقول: مع منين؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، وأن يقول: من؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيتُ؛ لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالاسم المكني، ولم يكن عارفاً به؛ فأورد مسأله على غير ما ذكره المتكلم. وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أن يقول: ذهب مع رجال، ورأيت رجلاً، فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب أنه يعرفه ردّه المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف بمن ذكره، وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به، ورُبما عدل المخاطب عما يوجب لفظ المتكلم، وذلك قولك: كيف أصبحت؟ فتقول: صالح، ومن ضربت؟ فتقول: زيد، والذي يقتضيه لفظ السؤال صالحاً وزيداً. وقد مضى الكلام في نحو هذا والله أعلم.

هَذَا بَابُ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُوفِ الْغَالِبِ إِذَا

اسْتَفْهَمَتْ عَنْهُ بِمَنْ

قال سيويه: (اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً: من زيداً؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: من زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقسى القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوه على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال

بعضُ العرب: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ، على الحكاية لقوله: ما عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ. وَسَمِعْتُ عَرَبِيًّا يَقُولُ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَرَشِيًّا؟ فَقَالَ: لَيْسَ بَقَرَشِيًّا، حِكَايَةً لِقَوْلِهِ. فَجَازَ هَذَا فِي الْأَسْمِ الَّذِي يَكُونُ غَالِبًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْأَسْمِ الْغَالِبِ كَمَا جَازَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ، وَهُوَ الْعَلَمُ الْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ يَتَعَارَفُونَ. وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى الصِّفَةِ إِذَا خَافَ الْإِلْتِبَاسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ. وَإِنَّمَا حَكَى مُبَادَرَةً لِلْمَسْئُولِ، وَتَوَكِيدًا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْأَلُهُ عَنْ غَيْرِ هَذَا الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ.

وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ لَمْ يَجُزْ: مَنْ أَخَا زَيْدٍ؟ إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ، وَلَيْسَ بَقَرَشِيًّا، وَالْوَجْهُ الرِّفْعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَسْمٍ غَالِبٍ. وَقَالَ يُونُسُ: إِذَا قَالَ رَجُلٌ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، أَوْ زَيْدًا وَأَخَاهُ، أَوْ زَيْدًا أَخَا عَمْرٍو، فَالرِّفْعُ يَرْدُّهُ إِلَى الْقِيَاسِ وَالْأَصْلِ إِذَا جَاوَزَ الْوَاحِدَ، كَمَا يَرُدُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا إِلَى الْأَصْلِ. وَأَمَّا نَاسٌ فَإِنَّهُمْ قَاسَوْهُ فَقَالُوا: تَقُولُ: مَنْ أَخُو زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَمَنْ عَمْرًا وَأَخَا زَيْدٍ؛ يُتَّبَعُ الْكَلَامُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَهَذَا حَسَنٌ.

فَإِذَا قَالُوا مَنْ عَمْرًا؟ وَمَنْ أَخُو زَيْدٍ؟ رَفَعُوا أَخَا زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي الَّذِي مَعَ الْأَخِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْ أَخُو زَيْدٍ؟ كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: تَبَا لَهُ، وَوَيْلَا لَهُ، وَتَبَّ لَهُ، وَوَيْلَ لَهُ.

وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ: رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو فَقَالَ: أَقُولُ مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو؟ لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا أَجْرِي كَالْوَاحِدِ، وَمَنْ تَوَّنَ زَيْدًا جَعَلَ (ابْنَ) صِفَةً مُنْفَصِلَةً وَرَفَعَ فِي قَوْلِ يُونُسَ. فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَقُلْتَ: أَيُّ زَيْدٍ؟ فَلَيْسَ إِلَّا الرِّفْعُ، تُجْرِيهِ عَلَى الْقِيَاسِ. وَإِنَّمَا جَازَتْ الْحِكَايَةُ فِي مَنْ لَأْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَهُمْ يُغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ عَنْ حَالِ نَظَائِرِهِ. وَإِنْ أَذْخَلْتَ الْوَاحِدَ وَالْفَاءَ فِي مَنْ فَقُلْتَ: وَمَنْ أَوْ فَمَنْ، لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا بَعْدَهُ إِلَّا الرِّفْعُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: مَسَائِلُ الْبَابِ وَتَفْرِيعُهَا عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّ بَنِي تَمِيمَ عَلَى مَنَهِاجِ الْقِيَاسِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنْ مَسْتَقْبَهُمَا لَوْ ابْتَدَأَ الِاسْتِفْهَامُ عَلَى غَيْرِ كَلَامٍ سَمِعَهُ لَقَالَ: مَنْ زَيْدٌ؟ وَمَنْ مَبْتَدَأَ زَيْدٌ خَبَرُهُ، أَوْ زَيْدٌ مَبْتَدَأَ وَمَنْ خَبَرُهُ، وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَقِيلَ لَهُ: مَنْ زَيْدٌ؟ فَهُوَ كَالسُّؤَالِ لَهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ مَنْ مَبْتَدَأَ زَيْدٌ خَبَرَهُ، أَوْ زَيْدٌ مَبْتَدَأَ وَمَنْ خَبَرَهُ، فَهَذَا الْقِيَاسُ. وَيُدْلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا قُلْتَ: أَيُّ زَيْدٍ؟ فَأَيُّ كَمَنْ، وَأَيُّ زَيْدٍ: مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وأما أهل الحجاز فإنهم يحكون كلام المتكلم في الاسم العلم؛ إذا قال قائل: رأيت زيدا، قالو: من زيدا؟ وإذا قالوا: مررت بزید، قالوا: من زيدا؟ وإنما حكوا لفظه لئلا يتوهم المسؤول أنه سئل عن غير الذي ذكره من الزيدین، وحرصوا لحكاية لفظه على لتبيين له أنه مسؤول عن الذي ذكره، وموضع المنصوب والمخفوض في من زيدا، ومن زيدا، رفع على خبر من أو الابتداء، كما أن قولهم: دعنا من تمرتان، تمرتان في موضع خفض؛ كأنه قال: دعنا من لفظك تمرتان، فناب تمرتان عن ذلك، وكذلك قول من قال: لست بقرشيًا، في موضع خفض بالباء. وإنما يختار أهل الحجاز الحكاية بالأسماء الأعلام دون غيرها؛ لأن أكثر ما يخبر عن الناس بالأسماء الأعلام في مكاتبتهم ومعاملاتهم، وفيما يُنسب إليهم من مناقب أو مثالب، والاسم العلم إذا ذكر فكأنه شامل على تعريف جميع ما فيه من صفاته المعروفة، وإنما يُنعت إذا زاحمه غيره في لفظه بما يُبينه عن غيره. وقد ذكر نحو هذا في ذكر الأسماء الأعلام.

وإذا لم يكن الاسم علما أجري على القياس، ورفع على الابتداء والخبر. وإذا عطف على الاسم العلم أو نُعت بغير اسم أبيه فالرفع على القياس؛ لأن السائل إذا أطال بالعطف أو بالنعت مُحْتَذِيًا على كلام المتكلم، فحكايته لإطالته تُغني عن حكايته لإغرابه، ويكون أولى؛ لأن الإطالة بالعطف والنعت لا تُخرج اللفظ عن قياسه كما تُخرجه الحكاية، وذلك إذا قال القائل: رأيت زيدا وعمرا، ورأيت زيدا أخا عمرو فالباب أن يقول السائل: من زيدا وعمرو؟ ومن زيدا أخو عمرو؟

وقد حكى سيبويه في العطف عن غير يونس الحكاية إذا كان الذي يلي (من) الاسم العلم، واستحسنه؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، فالسؤال وقع بالاسم مفردا، ثم عطف شيء آخر عليه قد وقع به سؤال، وليس كذلك النعت؛ لأن النعت والمنعوت كشيء واحد. وإذا قال: رأيت زيدا بن عمرو جاز أن يقول: من زيدا بن عمرو؛ لأن زيدا قد بُني مع ابن فجعلنا كشيء واحد، فصارا كشيء مضاف، فإذا قال: جاءني عبد الله، أو رأيت عبد الله، أو مررت بعبد الله جازت الحكاية في هذه الوجوه، فنقول: من عبد الله، أو مررت بعبد الله؟ ومن عبد الله، وكذلك جاءني زيدا بن عمرو، ومررت بزيدا بن عمرو، ورأيت زيدا بن عمرو. ورُدُّ إلى القياس ورفع؛ لأنهما لم يُجعلَا كشيء واحد، وصار بمنزلة قولك: رأيت زيدا أخا عمرو.

وإنما جازت الحكاية بمن ولم تجز بأي لعلتين: أحدهما: أن السؤال بـ (من) عما يعقل أكثر من السؤال بأي، وتغييرهم لما يكثر

التصرف فيه - بالوجه - أكثر من التغيير والتصرف فيما يقل.

والعلة الأخرى: أن آيا مُعَرَّبَةً، فإذا سألوا بها فلا بد من رَفْعِها، فإذا رفعوا آيا في قولهم: أي زيد؟ على ما يوجهه القياس أتبعوه لفظ الاسم العلم على ما يوجهه القياس. وإذا أدخلوا في أول السؤال الفاء والواو لم يكن فيما بعده إلا الرفع، وذلك قولك إذا قال القائل: رأيتُ زيدًا، ومن زيد؟ أو فمن زيد؟ لأنك لما أدخلت حرف العطف عِلَمَ المسؤول أنك تعطف على كلامه وتُنحو نحوهُ، فاستغنيت عن الحكاية.

وقد أجاز سيبويه الحكاية في غير الأسماء الأعلام على غير وجه الاختيار؛ إذا قال القائل: رأيتُ أخًا زيد، جاز من أخًا زيد؟ كما جاز دَعْنَا من تمرتان، وليس بكلام مختار في لغة أهل الحجاز كما يختارون الحكاية في الأعلام، وباقي الباب مفهوم.

وذكر أبو العباس المبرّد في كتابه المعروف بالمقتضب فقال: "كان يونس يُخْري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابها وباب الأعلام واحدًا" والذي حكاه سيبويه عن يونس في الباب إذا قال القائل: رأيتُ زيدًا أو عمرًا، أو رأيتُ زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخًا عمرًا؛ فالرفع يَرُدُّهُ إلى القياس. وما أذري من أين لأبي العباس هذه الحكاية عن يونس، والله أعلم.

هذا باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه

قال سيبويه: "وذلك قولك: رأيتُ زيدًا. فتقول: المني. فإن قال: رأيتُ الزيدتين قلت: المنيين. فإن ذكر ثلاثة قلت: المنيين، وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤول كلامه إن كان مجرورًا أو منصوبًا أو مرفوعًا، كأنك قلت: ألقُرشي أم الثَّقَفِي؟ فإن قال: القُرشي نصب، وإن شاء رَفَعَ على هو، كما قال صالح في: كيف كنت؟"

قال أبو سعيد: قد يحتاج الإنسان إلى معرفة نسب من يُذكر له إذا عُرف ذلك الاسم لجماعة مُخْتَلِفِي الأنساب، فإذا سأل عنه أورد لفظ المسألة مُبْهِمًا مَنْسُوبًا، فاحتاج إلى ذكر اللفظ المُبْهِم الذي يسأل به عن أبي الرجل الذي تُراد معرفة نسبته، واحتاج إلى نسبته وإلى الألف واللام. فأمّا الألف واللام فلأنه يسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام، وأمّا الاسم المُبْهِم فهو من؛ لأن بها يسأل عن الرجل المنسوب إليه، وأمّا علامة النسبة التي هي الياء فليعلم أنه يسأل عنه مَنْسُوبًا، ويُخْري إعراب المني على إعراب الاسم الذي ذكره المتكلم إن قال: جاءني زيد قلت: المني، وإن قال: مررتُ بزيد قلت:

المنّي؛ لأنه جَارٍ على كلام المتكلم، والمنّي مشتمل على كل ما يُنسَبُ إلى أبٍ، ولا يحتاج في المنّي إلى ألف الاستفهام كما لا يُحتجُّ في مَنْ إلى ألف الاستفهام، وإذا جعلت مكانها اسمًا منسوبًا مُبينًا أدخلت ألف الاستفهام فقلت: أقرشي أم الثقفي؟ ونحو ذلك، وإذا أجاب المسؤول جاءَ بالجواب على لفظ إعراب المنّي، وإن شاء رَفَعَ على إضمار هو. ولو قال: رأيت زيدًا فأردت أن تقول: البصري أم الكوفي؟ لم يكن فيه لفظ مبهم كالمنّي. ولا يجوز أن تقول المنّي، فيقول في جوابه: المكّي أو البصري وما أشبه ذلك من المنسوب إلى أسماء المدن، ولم يأت ذلك إلا في المنّي، لأن أكثر الأغراض للعرب في المسألة عن الأنساب، والتناصر والتعادي عليها.

وذكر أبو بكر مبرمّان قال: سألت أبا العباس يعني المبرد: إذا قال لك رجل: رأيت زيدًا وأردت أن تسأله عن صفته. قال أقول: المنّي، كذا قلت: الظرفي أم العالمي؟ أم الصائغي؟ أم البرّازي؟ فإذا قال: رأيت الحمل، فأردت أن تسأله عن صفته كيف تقول؟ قال: أقول: المائي والماوي ولا يحسن بأي لأن أيا اختصاص وأنت إنما تسأله عن عموم. قال أبو سعيد: وهذا تفرّيع من أبي العباس وقياس، وعندني أن قائلًا لو قال: رأيت اجمل، وكان الجمل ينسب إلى جماعة مختلفين من الناس مثل التميمي والمهدي والكلبي فأراد السؤال عن هذا النحو قال: المنّي؛ لأنك إنما تريد واحدًا من الناس الذين يُنسَبُ اجمل إليهم، وإن أراد النسب إلى فحل أو إلى موضع م يحز المنّي، وعلى قياس قول أبي العباس يقال: المائي والماوي.

هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين

وإذا عنيت جميعاً كصلة الذين

قال سيبويه: "فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(١). ومثله فيما حدثنا يونس قولهم: مَنْ كانت أمك، وأيهن كانت أمك، ألحق تاء التأنيث لما عني المؤنث كما قال: يَسْتَمِعُونَ حين عني جميعاً.

وزعم الخليل أن بعضهم قرأ: ﴿وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكِ لَهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٣١] بالتاء، فجعلها كصلة التي حين عنيت مؤنثاً. فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع.

(١) سورة يونس، من الآية: ٤٢.

قال الفرزدق:

تَعَالِ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي لَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(١)

قال أبو سعيد: لـ (مَنْ) لَفْظٌ وَمَعْنَى، فَأَمَّا لَفْظُهَا فَوَاحِدٌ مُذَكَّرٌ، فَإِذَا رَدَدْتَ إِلَيْهَا الضميرَ العائدَ مِنْ صِلَتِهَا أَوْ خَبَرِهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَانَ وَاحِدًا مُذَكَّرًا أَرَدْتَ بِهَا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً أَوْ مُؤَنَّثًا، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ يَكُونَ الْعَائِدُ إِلَيْهَا عَلَى مَعْنَاهَا فَهُوَ عَلَى مَا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْمَعْنَى.

فَأَمَّا مَا أُعِيدَ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَاهُ فِي الْجَمْعِ فَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٢)، ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾^(٣)، وَأَكْثَرُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا النَحْوِ فَتَوْحِيدَ لَفْظِ الْمَذْكُورِ كَنَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٤)، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ إِلَيْكَ﴾^(٥)، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾^(٦)، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾^(٧) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ.

وَأَمَّا الْمَثْنَى فَقَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

... مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

يُرِيدُ بِمَنْ نَفْسَهُ وَالذَنْبَ، وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدَةً مِنَ النِّسَاءِ أَوْ أَكْثَرَ، وَرَبَّمَا أَتَى عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] يَقْنُتْ بِأَلْيَاءِ عَلَى اللَّفْظِ، وَتَعْمَلُ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٨) أَسْلَمَ وَجْهَهُ عَلَى لَفْظِ مَنْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: أَنَّهُ إِذَا حُمِلَ مَنْ عَلَى الْمَعْنَى لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرَدَّ إِلَى اللَّفْظِ، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى اللَّفْظِ جَازَ أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْمَعْنَى، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدِي، وَالَّذِي يُبْطِلُ مَا قَالَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي آخِرِ سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي

(١) البيت في ديوانه ٨٧٠، ابن يعيش ١٣٢ / ٢؛ الكتاب ٤١٦ / ٢؛ المقتضب ٩٥ / ٢.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٤٢. (٣) سورة الأنبياء، من الآية: ٨٢.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ٢٥. (٥) سورة يونس، من الآية: ٤٣.

(٦) سور الطلاق، من الآية: ٢، ٤، ٥. (٧) سورة التغابن، من الآيتين: ٩، ١١.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ١١٢.

بابُ إجرائهم ذَا بمنزلة الَّذي وليس يكونُ كَالَّذي إلا مع مَا ومنْ في الاستفهام وحده ١٨٣

مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا^(١) جمع خالدين على المعنى، ثم قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾^(٢) فَرَدَّهُ إِلَى اللَّفْظِ.

هَذَا بَابُ إِجْرَائِهِمْ ذَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي وَلَيْسَ يَكُونُ كَالَّذِي إِلَّا مَعَ مَا وَمَنْ فِي الاسْتِفْهَامِ وَحْدَهُ

فَيَكُونُ ذَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي، وَيَكُونُ مَا حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ وَإِجْرَائِهِمْ إِيَّاهُ مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ.

قال سيويه: "أَمَّا إِجْرَائُهُمْ ذَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَهُوَ قَوْلُهُمْ: مَاذَا رَأَيْتَ؟ فَتَقُولُ: مَتَّعَ حَسَنٌ، قَالَ لَبِيدُ:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٣)
وَأَمَّا إِجْرَائُهُمْ إِيَّاهُ مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فَهُوَ قَوْلُكَ: مَاذَا رَأَيْتَ؟ فَتَقُولُ:
خَيْرًا؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا رَأَيْتَ؟ فَقَالَ: خَيْرٌ.

ومثل ذلك قولهم: مَاذَا تَرَى؟ فَتَقُولُ: خَيْرًا. إِنْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٤) فَلَوْ كَانَ ذَا لَعَوًّا لَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ: عَمَّا ذَا تَسْأَلُ؟ وَلَقَالُوا: عَمَّ ذَا تَسْأَلُ؟ وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا مَا وَذَا اسْمًا وَاحِدًا، كَمَا جَعَلُوا مَ وَإِنْ حَرْفًا وَاحِدًا حِينَ قَالُوا: إِنْمَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ كَأَنَّمَا، وَحَيْثُمَا فِي الْجُزْأِ.

ولو كَانَ ذَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْبَيِّنَةُ لَكَانَ الْوَجْهُ فِي: مَاذَا رَأَيْتَ إِذَا أَرَادَ الْجَوَابُ أَنْ يَقُولَ: خَيْرٌ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ، وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُهُ:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتَ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغِيبِ بُنِّي^(٥)

فَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ مَا لَا يَحْسُنُ أَنْ تُلْغِيَهَا.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: مَاذَا رَأَيْتَ؟ فَيَقْبَلُ: خَيْرٌ، إِذَا جَعَلَ مَا وَذَا اسْمًا وَاحِدًا كَأَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتَ؟ فَقَالَ: خَيْرٌ، وَلَمْ يُجِبْهُ عَلَى: رَأَيْتَ خَيْرًا.

(١) سورة الطلاق، من الآية: ١١.

(٢) سورة الطلاق. من الآية: ١١.

(٣) البيت في ديوانه ٢٥٤، الخزانة ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥، ١٤٧؛ ابن يعيش ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٢٣/ ٤؛ والكتاب ٢/ ٤١٧.

(٤) سورة النحل، من الآية: ٣٠.

(٥) البيت منسوب لأبي حنيفة النعماني، الخزانة ٦/ ١٤٢؛ الكتاب، ٢/ ٤١٨؛ اللسان (أبي).

ومثل ذلك قَوْلُهُمْ فِي جَوَابِ كَيْفِ أَصْبَحْتَ ؟ صَاخٌ، وَفِي مَنْ رَأَيْتَ: زَيْدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا صَاخٌ، وَمَنْ رَأَيْتَ زَيْدٌ.

وَالنَّصْبُ فِي هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ الْجَوَابُ عَلَى كَلَامِ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ أَقْرَبُ أَنْ تَأْخُذَ بِهِ. وَقَالَ: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ إِذَا قُلْتَ: مَنْ ذَا الَّذِي رَأَيْتَ ؟: زَيْدًا؛ لِأَنَّ هَاهُنَا مَعْنَى فِعْلٍ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ هَاهُنَا كَمَا جاز الرفعُ فِي الْأَوَّلِ.

قال أبو سعيد: قد اشتمل هذا الباب على الكلام في ماذا، وقد فسرهُ سيبويه وغيره على الوجهين اللذين ذكرهما.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَا جَعَلْتُمْ ذَا زَائِدَةٍ وَجَعَلْتُمْ مَا لِلْاِسْتِفْهَامِ وَمَعْنَى الَّذِي كَمَا كَانَتْ قَبْلَ دُخُولِ ذَا ؟ وَيَكُونُ: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ» بِتَقْدِيرٍ: مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ وَقَوْلُهُ: دَعِي مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ

بِتَقْدِيرٍ: دَعِي مَا عَلِمْتَ، كَمَا يَقَالُ دَعِي الَّذِي عَلِمْتَ، فَإِنَّ سِيبَوِيهَ اسْتَدَلَّ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا بِشَيْئَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: عَمَّ ذَا تَسْأَلُ ؟ كَمَا يُقَالُ: عَمَّ تَسْأَلُ ؟ فَيَسْقُطُ أَلْفُ مَا حِينَ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ ذَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً ثُمَّ قُلْنَا مَاذَا تَصْنَعُ ؟ كَانَتْ مَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَتَكُونُ حَقِيقَةُ جَوَابِهِ مَنْصُوبًا، فَلَمَّا قَالَ:

أَنْخَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ مَا، عَلِمَ أَنَّ مَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَإِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ وَخَبَرُهَا ذَا، وَيُحَاوَلُ صِلَةُ ذَا، وَالْعَائِدُ إِلَيْهَا هَاءٌ مُحذُوفَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ: مَاذَا يُحَاوَلُهُ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَوْ «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ» فَهُوَ عَلَى الْوَجْهِينِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْهُمَا؛ إِنْ شَتَّ جَعَلْتَ مَا لِلْاِسْتِفْهَامِ وَهِيَ اسْمٌ تَامٌ مَرْفُوعٌ بِالْاِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ ذَا وَهِيَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَمَا بَعْدَهُ صَلْتُهُ، وَإِنْ شَتَّ جَعَلْتَ مَا وَذَا جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ مَا وَحْدَهَا، وَيَكُونَانِ كَحَرْفَيْنِ رُكْبًا لِمَعْنَى وَاحِدٍ نَحْوِ: كَأَنَّمَا، وَحَيْثُمَا فِي الْجُزْءِ، وَمَا جَرَى بِجَرَاهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَرْكَبَةِ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى مَا تُقَدَّرُ مِنْ جَعْلِ مَا مُبْتَدَأً أَوْ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَعْلَمُ السَّامِعُ إِذَا قِيلَ لَهُ: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ» مَا قَدَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ رَفْعٍ مَا أَوْ نَصْبِهِ حَتَّى يَجْعَلَ جَوَابَهُ خَيْرًا أَوْ خَيْرًا، فَإِنَّ هَذَا لَا يُلْزَمُ السَّائِلَ، وَلَكِنَّهُ

يَسْأَلُهُ عَمَّا يَحْمِلُهُ كَلَامُهُ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ فِي كَلَامِ السَّائِلِ نَصْبًا، وَفِي كَلَامِ الْمَجِيبِ رَفْعًا عَلَى الِاسْتِنْفَافِ وَالْإِنْدَاءِ وَالْخَبَرِ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتَ؟ فَيَقُولُ: خَيْرٌ، وَمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَكَيْفَ أَصَحَّحْتُ؟ فَيَقُولُ: صَالِحٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا صَالِحٌ، وَالْوَجْهُ حَمْلُ الْجَوَابِ عَلَى مَا يُوْجِبُهُ إِغْرَابُ السُّؤَالِ. وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِمِظَ الِاسْتِفْهَامِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ نَصْبًا مَحْمُولًا عَلَى لِفْعَلِ الَّذِي فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَتَغَيَّرُ؛ كَقَوْلِكَ: زَيْدًا إِذَا قِيلَ لَكَ مَنْ الَّذِي رَأَيْتَ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] فَالَّذِي عِنْدَ ذَوِي التَّحْقِيلِ أَنَّ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ لَيْسَ بِجَوَابٍ لِأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ لَمْ يَكُونُوا مُعْتَرِفِينَ بِأَنَّ اللَّهَ أُنْزِلَ شَيْئًا. وَإِنَّمَا تَقْبِيحُهُ: هَذَا الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ، وَكَأَنَّهُمْ عَذَّلُوا عَمَّا سَأَلُوا عَنْهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأَلْتِي.

فَالْحَرْفَانِ جَمِيعًا بِمَعْنَى الَّذِي، وَعَلِمْتَ صَلَتهُ، وَالْعَائِدُ هَاءُ مَحْذُوفَةٌ مِنْ عِلْمَتِهِ، وَسَبِيلُ مَاذَا فِي كُومِهَا بِمَعْنَى الَّذِي كَسْبِيلُ مَا وَحْدَهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الَّذِي. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَا جَعَلْتُمْ مَا زَائِدَةً وَجَعَلْتُمْ ذَا وَحْدَهَا بِمَعْنَى الَّذِي كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]. تِلْكَ: بِمَعْنَى الَّتِي وَبِيَمِينِكَ صَلَتهُ، وَكَمَا قَالَ يَزِيدُ بْنُ مُفَرَّغٍ:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَجُوتَ وَمَا نَحْمِيْنِ طَلِيْقٌ^(١)

هَذَا بِمَعْنَى الَّذِي وَتَحْمِيْنِ صَلَتهُ كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِذْ تَحْمِلِيْنِ طَلِيْقٍ، فَالْجَوَابُ أَنَّ تِلْكَ وَهَذَا وَمَا جَرَى بِجَرَاهُمَا مِنْ سَاءِ الْإِشَارَةِ لَا يَكُنْ عِنْدَ أَسَدٍ مَا بِمَعْنَى الَّذِي وَأَخَوَاتِهَا، إِلَّا ذَا وَحْدَهَا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا مَا، فَلَمَّا كَانَتْ ذَا لَا تَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهَا مَا لَمْ يَجْزِ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً كَانَ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْكَلَامِ يُبْطِلُ الْمَعْنَى الْمَعْصُودَ بِهَذَا.

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ بِيَمِينِكَ عِنْدَ أَصْحَابِهَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. كَمَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ لُصَافٍ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِعَصَا بِيَمِينِكَ، كَمَا قَالَ: مُسْتَهْرَجٌ بِبِيْنِكَ، وَكَذَلِكَ تَحْمِلِيْنِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. كَأَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا حَامِيَتُهُ أَنْتَ طَلِيْقٌ، وَتَقْدِيرُهُ: حَامِيَةٌ لَهُ أَنْتَ طَلِيْقٌ، وَأَسْهَلُ مِنْ هَذَا فِي التَّقْدِيرِ. وَهَذَا مُحْمَلًا عَلَى طَلِيْقٍ، وَمِمَّا يَنْبَغِي مَا ذَكَرَ نَادٍ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ:

لَعَمْرِي لِأَنْتِ أَلْبَيْتُ أَكْرَمُ أَمْرَةٍ وَأَتَعَدُّ فِي أَفْيَنْهِ بِالْأَصْنَانِ^(٢)

على قول الكوفيين: البيتُ يُوصَلُ كما يوصلُ الذي، وأكرمُ أهله صلته، ومذهبهم صلة ما فيه الألف واللام من الأسماء نحو الرجل والغلام كصلة الذي. قال أصحابنا في بيت أبي ذؤيب قولين:

أحدهما: أنه يكون خبراً بعد خبر، البيتُ مُبهماً على غير معهود، وأكرمُ نعتاً له كما يقال: لآتي لأمرُ بالرجل غيرك خير منك.

هَذَا بَابُ مَا تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ فِي الاسْتِفْهَامِ إِذَا أَنْكَرْتَ أَنْ تُثَبِّتَ

رَأْيَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ

أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ خِلَافَ مَا ذَكَرَ

قال سيبويه: فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيء. فإن كان مضمومًا فهي واو، وإن كان مكسورًا فهي ياء، وإن كان مفتوحًا فهي ألف، وإن كان ساكنًا تحرك، لئلا يسكن حروفان، فيتحرك كما يتحرك في الألف واللام الساكن مكسورًا، ثم تكون الزيادة تابعة له.

فمما تحرك من السواكن كما وصفت لك وتتبعه الزيادة قول الرجل: ضربت زيدًا، فتقول منكراً لقوله: أزيد نيه؟ وصارت هذه الزيادة علمًا لهذا المعنى، كعلم النذبة، وتحركت النون لأنها كانت ساكنة، ولا يسكن حروفان. فإن ذكر الاسم مجرورًا جررته، أو منصوبًا نصبته؛ لألك إنما تسأله عما وضع عليه كلامه.

وقد يقول لك الرجل: أتعرف زيدًا؟ فتقول: أزيد نيه؟ إما منكراً لرأيه أن يكون على ذلك، وإما على خلاف المعرفة.

وسمعا رجلا من أهل البادية قيل له: أخرج إن أحصيت البادية؟ فقال: أنا إني؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج.

ويقول: قد قدم زيد، فتقول: أزيد نيه؟ غير راد عليه متعجباً أو منكراً عليه أن يكون رأيه على غير أن يقدم؛ أو أنكرت أن يكون قدم فقلت: أزيد نيه؟

فإن قلت مجيباً لرجل قال: لقيت زيداً وعمراً قلت: أزيداً وعمراً نيه؟ تجعل العلامة في منتهى الكلام. ألا ترى أنك تقول إذا قال: ضربت عمراً: أضربت عمره؟ وإن قال: ضربت زيداً الطويل قلت: أزيداً الطويلاً؟ وتجعلها في منتهى الكلام.

وإن قلت: أزيداً يا فتى، تركت العلامة كما تركت علامة التانيث والجمع

وَحُرُوفَ اللَّيْنِ فِي قَوْلِكَ: مَنَا وَمَنِي وَمَنُو حِينَ قُلْتَ: يَا فَنِي، وَجَعَلْتَ يَا فَتِي بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ فِي مَسْأَلَتِكَ يَمْنَعُ هَذَا كُلَّهُ، وَهُوَ قَوْلُكَ: مَنْ وَمَنَّةٌ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً. فَمَنَّةٌ قَدْ مَنَعَتْ مَنْ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ، فَكَذَلِكَ هُوَ هَاهُنَا يَمْنَعُ كَمَا مَنَعَ مَا كَانَ فِي كَلَامِ الْمَسْئُولِ الْعَلَامَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَلَا يَدْخُلُ يَا فَتِي لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْمَسْئُولِ، فَصَارَ هَذَا هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ الطَّوِيلِ حِينَ مَنَعَ الْعَلَامَةُ زَيْدًا كَمَا مَنَعَ مَنْ مَا ذَكَرْتُ لَكَ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ.

وَمِمَّا شَبَّعَهُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنَ الْمُتَحَرِّكَاتِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ قَوْلُهُ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ، فَتَقُولُ: أَعْثْمَانًا، وَمَرَرْتُ بِعُثْمَانَ، فَتَقُولُ: أَعْثْمَانًا، وَمَرَرْتُ بِحَذَامٍ، فَتَقُولُ: أَحْذَامِيَّةً، وَهَذَا عُمَرُو فَتَقُولُ: أَعْمَرُوهُ، فَصَارَتْ تَابِعَةً كَمَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي وَاعْلَامَهُوَ تَابِعَةً.

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ بَيْنَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَبَيْنَ الْأِسْمِ إِنْ فَتَقُولُ: أَعْمَرُوهُ، وَأَزِيدُ إِيَّاهُ، فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَزِيدُوا الْعِلْمَ بَيَانًا وَابْضَاحًا، كَمَا قَالُوا: مَا إِنْ، تَأَكَّدُوا بَيَانًا. وَكَذَا أَوْضَحُوا بِهَا هَاهُنَا؛ لِأَنَّ فِي الْعِلْمِ الْهَاءَ، وَالْهَاءَ خَفِيَّةً، وَالْيَاءَ كَذَلِكَ، ثَمَّ إِذَا جَاءَتِ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ جَاءَ بَعْدَهُمَا حُرْفَانِ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا الْهَاءُ وَحُرْفُ اللَّيْنِ كَانُوا مُسْتَعْنَيْنِ بِهِمَا.

وَمِمَّا زَادُوا بِهِ الْهَاءَ بَيَانًا قَوْلُهُمْ: اضْرِبْهُ.

وَقَالُوا فِي الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ: سَعْدِجٌ يُرِيدُونَ سَعْدِي.

فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ هَذَا لِتَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَدْ يَطْلُبُونَ ابْضَاحًا بِنَحْوِ مَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ

لَكَ.

وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَ الْعَلَامَةَ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَمَا تَرَكْتَ عِلَامَةَ التَّنْذِيرِ.

وَيَقُولُ الرَّجُلُ: إِنِّي قَدْ ذَهَبْتُ، فَتَقُولُ: أَذْهَبْتَهُ؟ وَيَقُولُ: أَنَا خَارِجٌ، فَتَقُولُ: أَنَا إِيَّاهُ: تُلْحَقُ الزِّيَادَةُ مَا لَفَظَ بِهِ، وَتَحْكِيهِ مَبَادِرَةً لَهُ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ بَنَكَرُ عَلَيْهِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي: مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَنْكَلَمْ بِمَا لَفَظَ بِهِ، وَالْحَقُّ الْعَلَامَةُ مَا يُصَحِّحُ الْمَعْنَى، كَمَا قَالَ حِينَ قُلْتَ: أَتَخْرِجُ إِلَى الْبَادِيَةِ: أَنَا إِيَّاهُ.

وَإِنْ كُنْتَ مُتَبَيِّنًا مُسْتَرْشِدًا إِذَا قَالَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَإِنَّكَ لَا تُلْحَقُ الزِّيَادَةَ. وَإِذَا

قَالَ: ضَرَبْتُهُ فَقُلْتَ: أَقَلْتُ ضَرِبْتُهُ؟ لَمْ تُلْحَقِ الزِّيَادَةَ أَبْضَاحًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَوْقَعْتَ حُرْفَ الاسْتِفْهَامِ عَنِ قُلْتَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ كَلَامِ الْمَسْئُولِ، وَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْاسْتِشْرَافِ لَا عَلَى الْإِنْكَارِ، فَإِنْ قَالَ: ضَرِبْتُهُ فَقُلْتَ: عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ قُلْتَ: أَصَرَبْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ:

أَضَرَّتْهُوَ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَجْوَدُ أَنْ تَحْكِيَ لَفْظَ الْمَسْئُولِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَا تَلْحَقُ بَعْدَ شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ مَا خِلا الْأَلْفَ وَحَدَّهَا؛ لَا تَقُولُ: مَنْ زَيْدَاهُ، وَلَا أَيُّ زَيْدُوهُ، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا النَحْوِ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ كَلَامِهِمْ أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ. وَتَقُولُ فِي الْمِصْصَافِ نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ: أَعْبَدَ اللَّهِيَّهَ، وَأَعْبَدَ اللَّهَ إِنِّيهِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازٍ فِيهِ أَحَدُ هَذَيْنِ الْعَلَمَيْنِ فَالْآخَرُ جَائِزٌ فِيهِ، وَقَدْ يَجُوزُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: ذَهَبْتُ أَنْ تَقُولَ: أَذْهَبْتَاهُ؛ تُلْحَقُ الزِّيَادَةُ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ لَهُ فِي الْمَعْنَى لَا فِي الْحِكَايَةِ، وَلَا يَحْكِي لَفْظَهُ كَمَا قَالَ حِينَ قَالَ أَتَخَرَّجُ إِلَى الْبَادِيَةِ: أَنَا إِنِّيهِ ؟ وَإِنْ شِئْتَ حَكَيْتَ لَفْظَهُ فَقُلْتَ: أَذْهَبْتُوهُ.

قال أبو سعيد: البابُ كُلُّهُ فِي إِبْطَاتِ الْعَلَامَةِ لِلْإِنْكَارِ، وَجَعَلَ الْإِنْكَارَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَنْكَرَ كَوْنُ مَا ذَكَرَ كَوْنَهُ، وَيَكْذِبُ بِهِ أَوْ يَنْطَلِقُ؛ كَرَجُلٍ قَالَ لَكَ: أَتَاكَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ مَمْتَنِعٌ لِإِثْبَاتِهِ عِنْدَكَ، فَيَنْكَرُهُ بِطِلَانِهِ عِنْدَكَ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَنْكَرْتَ أَنْ تَثْبُتَ رَأْيُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَقُولَ: أَتَاكَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ مِنْ عَادَتِهِ إِثْبَاتُكَ، فَتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِلَّا كَمَا قَالَ؛ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ فِيمَا يُرَدُّ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَشْكُ فِيهِ، وَمَنْ شَكَّ فِي هَذَا وَمَنْ أَنْكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ لَذِكْرِ مِثْلِهِ مِمَّا لَا يَشْكُ فِي كَوْنِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَوْ تُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَ، فَإِذَا قُلْتَ لِمَنْ قَالَ لَكَ: أَتَعْرِفُ زَيْدًا ؟ أَزَيْدْنِيهِ، وَقَوْلُ سَبِيوِيَّةٍ: إِمَّا مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ: أَيُّ مُنْكَرًا لِرَأْيِ الَّذِي قَالَ لَهُ: أَتَعْرِفُ زَيْدًا، وَأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْمَسْئُولَ يَرْفَعُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، أَوْ لَا تَبْلُغُ رَتْبَهُ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ زَيْدًا.

وقوله: أَوْ عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ يَعْنِي: أَوْ مُنْكَرًا أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى أَنْ لَا يَعْرِفَ زَيْدًا؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَجْهَلُ مِثْلَ زَيْدٍ. وَالْعَلَامَةُ الَّتِي لِلْإِنْكَارِ عَلَى لَفْظَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بَلْحَاقِ حَرْفِ آخِرِ اللَّفْظِ فَيَتْبَعُ حَرَكَتَهُ، وَإِنْ كَانَ آخِرُ اللَّفْظِ سَاكِنًا فَيُحَرِّكُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ بِحَرْفِ سَاكِنٍ يَلْقَاهُ، فَإِنَّكَ تُحَرِّكُهُ وَتَتَّبِعُهُ الْحَرْفَ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهُ؛ تَقُولُ: أَزَيْدْنِيهِ وَأَزَيْدْنِيهِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ حَرْفٌ سَاكِنٌ يُحَرِّكُ بِالْكَسْرِ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدُ الْبَزَازِ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْبَزَازِ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْبَزَازِ، فَلَمَّا كَسَرْتَ النَّونَ أَتْبَعْتَهُ الْيَاءَ، وَإِذَا كَانَ آخِرُ اللَّفْظِ فِي الْكَلَامِ الَّذِي يُنْكَرُ حَرْفًا سَاكِنًا يُسْقَطُ وَلَا يُحَرِّكُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فَإِنَّكَ تُدْخِلُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ فِي التَّقْدِيرِ ثُمَّ تَحْذِفُ الْأَوَّلَ

لاجتماع الساكنين، وذلك قولك إذا قال: رأيتُ المثنى: المثنأه، وكذلك إذا قال: مررتُ بالقاضي تقول: القاضي، وإذا قال زيد يعزو تقول: أزيدُ يعزوه، وقد عُمِلَ في التثنية نحو هذا في قولهم: وانقطاعَ ظَهْرِهَا للْمِذِثِ الواحد، ووانقطاعَ ظَهْرِهِ؟ للمذكر، ووانقطاعَ ظَهْرِ كَمْوَه؛ فَأَلِفُ ظَهْرِهَا للتثنية، وقد أُسْقِطَتِ الألفُ التي كانت في ظَهْرِهَا، ولا فرق في علامة الإنكارِ بين الاسم والفعل، ولا بين الاسم والنعت، ولا بين الاسم الظاهر والمكْنِي، وليس ذلك كَبَابِ الحِكَايَةِ في: مَنْ زَيْدًا، وَمَنْ زَيْدُ الطَّوِيلِ؛ لأنَّ بَابَ الحِكَايَةِ إِنَّمَا يُحْكِي فِيهِ الاسمُ الْعَلَمُ عد التباس الأسماء الأعْلام، وإذا قُرِنَ بما يُزِيلُ الالتباس عادَ إلى قياسه لزوال اللبس، وعلامة الإنكارِ لازمة: لأنَّ الإنكارَ ثابتٌ على حاله. والعلامة الأخرى: أن يُتْرَكَ لفظُ المتكلم على حاله ويؤتى بالعلامة منفصلة، وهي أن يُؤتى بِهَا بعدَ حِكَايَةِ اللفظِ الأوَّلِ؛ فيقول: أَعْمَرُ وإنيهِ، وأزِيدُ إنيهِ، وقد ذكر سيبويه علته.

والحرفُ المَزِيدُ إنَّ تَمَّ زَيْدٌ على إنَّ ما يُزَادُ على التنوين من حرف ساكن في التقدير فيكسَّرُ لاجتماع الساكنين، وتُلْحِقُهُ الهاءُ في الوقف ليبان العلامة، فإذا وَصَلَتِ الكلامَ بشيءٍ من كلامك أو كلام المسؤول حذفتِ العلامة كما فعلتَ ذلك في: مَنُو وَمَنَا وَمَنِي. فأما كلامك فقولك: لمن قال: رأيتُ زَيْدًا: أزيدًا يا فتى؟ ولا يجوزُ أن تقول: أزيدُنيهِ يا فتى، ولا أزيدًا إنيهِ يا فتى، كما لا يجوزُ أن تقول: مَنُو يا فتى، فقولك إذا قال: نَقِيتُ زَيْدًا وعمرًا: أزيدًا وعمرَنيهِ تُبْطِلُ العلامةَ في زيدَ لَمَّا وَصَلَتَهُ بَعْمَرُو، وهو من كلام المسؤول في ابتداء كلامه، وقد يجوزُ لِحَاقِ العلامةِ لفظُ المسؤول، وقد يجوزُ أن تُلْحَقَ لفظًا يأتي به السائلُ في معنى لفظِ المسؤول، فأما لفظُ السائلِ فقولك لمن قال: إني قد ذهبتُ: أذهبتوه، وإن حَمَلْتَهُ على المعنى قلتُ: أذهبتاه؛ لأنَّ التَّاءَ المضمومةَ للمتكلم هي التَّاءُ المفتوحة إذا صارَ مُكَلِّمًا، وكذلك قولُ العربي: أنا إنيهِ للذي قالَ له: أخرجُ إلى البادية، جاء به على المعنى؛ لأنَّ الضميرَ المفاعلَ الذي في أخرجُ للمخاطبِ هو أنا إذا صارَ المخاطبُ هو المتكلم. وباقي الباب مفهومٌ من كلام سيبويه.

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

قال سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حُرُوفٌ تُعْمَلُ فِيهَا فَتَنْصِبُهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ، كما أن حُرُوفَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَنْصِبُهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ، وهي: أَنْ، وذلك قولك: أريدُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وكَي، وذلك قولك: أَجِئْتُكَ لَكِي تَفْعَلَ، وَلَنْ.

فَأَمَّا قَوْلُ الْخَلِيلِ فزعم أئبا: لَا أَنْ وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا لكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ، كَمَا قَالُوا: وَيُلَمُّهُ، وَكَمَا قَالُوا: يَوْمَئِذٍ، وَجُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَمَا جَعَلُوا هَلَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا هِيَ هَلْ وَلَا.

وَأَمَّا غَيْرُهُ فزعم أَنَّهُ لَيْسَ فِي لَنْ زِيَادَةً، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَلَكِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ عَلَى حَرْفَيْنِ لَيْسَتْ فِيهِ زِيَادَةٌ، وَأئبا فِي حُرُوفِ النَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ لَمْ فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْحَرْفَيْنِ زَائِدًا. وَلَوْ كَانَتْ عَلَى مَا يَقُولُ الْخَلِيلُ لَمَا قُلْتُ: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ؛ لِأَنَّ هَذَا اسْمٌ وَالْفِعْلُ صِلَةٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَمَّا زَيْدًا فَلَا الضَّرْبُ لَهُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ذِكْرُ الْمُضَارَعَةِ الَّتِي اسْتَحَقَّ بِهَا الْفِعْلُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الزَّوَائِدُ الْأَرْبَعُ الْإِعْرَابُ، وَهِيَ الْمَشَابَهَةُ بَيْنَ هَذَا الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْاسْمِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ هُنَاكَ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا.

وَذَكَرَ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْفِعْلِ الْإِعْرَابَ قَوْلَيْنِ ضَعِيفَيْنِ مُنْتَقِضَيْنِ لَا نَظَامَ لَهُمَا.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَفْعَالَ أُعْرِبَتْ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْمَعْنَى الْمُخْتَلِفَةُ، وَوَقَعَتْ عَلَى الْأَوْقَاتِ الطَّوِيلَةِ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَيْهَا الْمَعْنَى الْمُخْتَلِفَةُ وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ لَهَا إِعْرَابًا، كَقَوْلِنَا: أَلَا فَهِيَ تَصْلُحُ لِلْإِسْتِفْهَامِ وَالْعَرْضِ وَالْتَّمْنِي، وَلَمَّا تَصْلُحُ لِلزَّمَانِ كَقَوْلِكَ: لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَتَكُونُ فِي نَحْوِ مَعْنَى لَمْ جَازِمَةً، وَمِنْ: تَصْلُحُ لِلتَّبْعِيضِ، وَلَا بُدَّاءِ الْغَايَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا طُولُ الزَّمَانِ فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُعْرَبَ أَقْصَرُ زَمَانًا مِنَ الْمَبْنِيِّ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُعْرَبَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ الزَّوَائِدُ الْأَرْبَعُ، وَهِيَ تَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، فَأَمَّا فِعْلُ الْحَالِ فَلَا امْتِدَادَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ زَمَانٌ وَاحِدٌ، وَالزَّمَانُ الَّذِي يَلِيهِ يُصَيِّرُهُ مَاضِيًا، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي أَطْوَلُ مِنْهُ وَمِنْ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَّ أَبَدًا مَاضٍ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَقْبَلًا، وَالْمُسْتَقْبَلُ يَصِيرُ مَاضِيًا، وَيَبْتَطِلُ عَنْهُ الْإِسْتِقْبَالُ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْأَطْوَلُ زَمَانًا مَبْنِيًا كَيْفَ يَكُونُ طُولُ الزَّمَانِ سَبَبًا لِإِعْرَابِهِ؟

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: إِنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ بَيْنَ الْأَدَاةِ وَالْاسْمِ فَأَشْبَهَ مِنَ الْأَدَاةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمَعْنَى فِي كُلِّ الْحَالَاتِ، وَأَشْبَهَ لَيْتَ الَّتِي تَقَعُ لِلتَّمْنِي إِذَا زَالَ التَّمْنِي زَالَتْ، وَكَذَلِكَ مَا يُشْبَهُ لَيْتَ مِنَ الْأَدَوَاتِ.

قَالَ: وَأَشْبَهَ مِنَ الْاسْمِ وَقُوعُهُ عَلَى دَائِمِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، وَأَعْطِي بِحِصَّةِ

شَبَّهِ الاسمَ الرَّفْعَ والنَّصْبَ، وَمُنِعَ الحَفْضَ لتقصيره عن كل منازل الأسماء، وَخُصَّ بالجرم، وَتُرِكَ التَّنْوِينُ منه في حالِ رَفْعِهِ ونَصْبِهِ بِحِصَّةِ الأداةِ إِذْ الأداةُ حَقُّهَا الوقْفُ والسُّكُونُ، وَأَنْ لَا تُعْرَبَ وَلَا تُتَوَّنَ لَعَدَمِهَا تَمَكَّنَ الأسماءُ.

قال أبو سعيد: وهذا قولٌ يُبْطِلُهُ أدنى التأملِ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ ابتداءَ الكلامِ الدلالةَ على وجوبِ الإعرابِ للأفعالِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الفعلَ شَبَّهِ الاسمَ يُعْطَى الرَّفْعَ والنَّصْبَ، وَبَشَبَهُ الأداةُ يُعْطَى الجِزْمَ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ خِطَاصُ مَوْضِعِ الإعرابِ واختلافُهُ بعدَ الدلالةِ على وجوبِ جَمَلَتِهِ، وَهَذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلًا على وجوبِ الإعرابِ جَمَلَةً فَيُقِيمُ بَعْدَهُ دَلِيلًا على مَوَاضِعِهِ، وَذَكَرَ حالَ الأداةِ بما يشارِكُهُ فِيهِ الاسمُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَأَشْبَهَ لَيْتَ الَّتِي تَقَعُ لِلتَّمْنِي، فَإِذَا زَالَ التَّمْنِي زَالَتْ، وَهَذِهِ صِفَةُ الاسمِ؛ لِأَنَّ الصَّيَّ يُسَمَّى هَذَا الاسمَ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّيِّ، وَالشَّابُّ لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّابِّ؛ فَإِذَا زَالَ الصَّيُّ وَالشَّابُّ لَمْ تَقُلْ صَبِي وَلَا شَابُّ، وَالْخَمْرُ تُسَمَّى هَذَا الاسمَ لِمَا فِيهَا مِنَ الشَّدَّةِ، فَإِذَا حُمِضَتْ وَصَارَتْ خَلَا لَمْ تُسَمَّ خَمْرًا، وَلَيْسَ فِي التَّشَاغُلِ بِهِ وَالِاسْتِقْصَاءِ عَلَيْهِ طَائِلٌ.

وَلَمْ أَرَ أَصْحَابَنَا عَمَّلُوا الحُرُوفَ النَّاصِبَةَ وَالْجَازِمَةَ لِلْأَفْعَالِ لَمْ اخْتَصَّتِ النَّاصِبَةُ مِنْهَا بِالنَّصْبِ وَالْجَازِمَةُ مِنْهَا بِالْجِزْمِ ؟ وَقد ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَأَنَا أَذْكَرُهُ الآنَ عَلَى مَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ، وَأَذْكَرُ بَعْضَ مَا ذَكَرَ النَّاسَ فِيهِ، وَمَا يَحْضُرُنِي مِنَ الْحُجَجِ عَلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ مِنَ الْأَفْعَالِ فَعَلَى قَوْلِ سَبْيُوهِ وَسَائِرِ الْبَصْرِيِّينَ: يَرْتَفِعُ لَوَقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ لَا لِمُضَارَعَتِهِ الاسمَ، وَقد تَوَهَّمْ أَبُو الْعَبَّاسِ غَلَبَ عَلَى سَبْيُوهِ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْفِعْلَ لِمُضَارَعَتِهِ الاسمَ، وَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا التَّوَهَّمِ أَصْحَابُهُ، وَلَمْ يَفْهَمُوا مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، وَالَّذِي يَقُولُهُ الْبَصْرِيُّونَ: أَنَّ الْمُضَارَعَةَ أَوْجَبَتْ لِلْفِعْلِ اسْتِحْقَاقَ الْإِعْرَابِ الَّذِي فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجِزْمُ، ثُمَّ كَانَ لِلرَّفْعِ شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِإِيجَابِهِ، وَلِلنَّصْبِ شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِإِيجَابِهِ، وَالْجِزْمُ كَذَلِكَ، وَسَقَفُ مِنْ كَلَامِ سَبْيُوهِ فِيمَا يَأْتِي عَلَى هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَاحْتَذَى الْفَرَاءُ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ فِي ذَلِكَ فَغَيَّرَ لَفْظَهُمْ، وَقَالَ: يَرْتَفِعُ الْفِعْلُ بِسَلَامَتِهِ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّوَاصِبَ وَالْجَوَازِمَ أَلْفَاظٌ وَحُرُوفٌ، وَوَقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسمِ لَيْسَ بِلَفْظٍ، فَجُعِلَ خُلُوهُ مِنَ الْحُرُوفِ النَّاصِبَةِ وَالْجَازِمَةِ هُوَ الرَّافِعُ.

وَالْفَرَاءُ وَأَصْحَابُهُ قَدْ عَابُوا الْبَصْرِيِّينَ بِرَفْعِهِمُ الاسمَ بِالْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ خُلُوهُ الاسمِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ فَدَحَلُوا فِي مِثْلِ مَا عَابُوهُ.

وَقَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ فِي رَفْعِ الْفِعْلِ قَوْلٌ صَحِيحٌ وَتَرْتِيبٌ غَيْرُ مَذْخُولٍ؛ لِأَنَّهُمْ بَدَعُوا

بالرفع الذي هو أول الإعراب فجعلوا له سبباً لا يتعلق بغيره، ولا يخرج الرفع عن ترتبه. وقول القراء في ذلك قول مدخول ولفظه غير صحيح؛ وذلك أن الرفع أول أحوال الفعل؛ فإذا رفعناه من قبل وجود المنصوب والمخزوم فلا بد من حال مقترنة به تُوجب له الرفع غير متسوبة إلى شيء لم يكن بعد، وإنما يقال: سَلِمَ فلانٌ من كذا إذا كان قد دخل فيه ولا بسه.

وقال الكسائي وأتباعه من الكوفيين: الفعل المستقبل يرتفع بالزوائد الأربع: الألف والنون والتاء والياء.

قال أبو سعيد: وهذا قول يفسد من وجهين:

أحدهما: أن هذه الزوائد موجودة في حال النصب والجزم، والعامل إذا حضر ووقع على المعمول فيه عمل عمله.

والوجه الآخر: أن هذه الزوائد من نفس الفعل وتَمَام معناه، ولا تنفصل منه في لفظ ولا في معنى ينفرد به. فكيف تعمل فيه ولا تنفرد منه ولا تفارقه؟ وليس بمنزلة أن يذهب؛ لأن أن منفصلة اللفظ من يذهب، ويذهب منفرد بنفسه ولفظه.

قال أبو سعيد: وأما نصب الفعل فالأصل فيه أن، وذلك أن الناصبة هي وما بعدها بمعنى المصدر، وأن المشددة المفتوحة الناصبة هي وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة المصدر، كقولك: أريد أن تخرج، ومعناه: أريد خروجك، وبلغني أنك تخرج، بمعنى: بلغني خروجك، وبعد فهما يشتركان فيما كان من أفعال الظن والخوف، كقولك: حسبت أنك لا تقوم، وحسبت أن لا تقوم، ويتعاقبان على الأفعال التي للإيجاب، وغير الإيجاب؛ كان للإيجاب انفرد به المشدّد كقولك: عرفت أنك تخرج، وما كان لغير الإيجاب انفرد به المخفف كقولك: اشتيت أن تخرج، وأردت أن تخرج، فحمل نصب الفعل بأن على نصب الاسم بـ"أن" لما ذكرناه.

ولن وكي وإذا محمولة على أن في النصب لمشاركتهما لها في الاستقبال؛ والدليل على ذلك أن إذا قد تدخل على الحال فيبطل النصب بها، وستقف على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر سيبويه عن الخليل: في لَنْ أن أصلها لا أن، وحكى الكوفيون عن الكسائي مثل قول الخليل.

قال أبو سعيد: والمختار قول غير الخليل، والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنا إذا قلنا: لن أضرب زيداً، كان كلاماً كاملاً تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا

أَنْ أَضْرَبَ رِيْدًا، لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ أَنْ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَالْاِسْمُ الْوَاحِدُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ لَا احْتِاجَ مَعَهُ إِلَى خَيْرٍ، فَلَيْسَ لَفْظُ لَنْ وَفَقًا لِلْفِظِ لَا أَنْ، وَلَا مَعْنَاهَا وَفَقًا لِمَعْنَاهَا، فَمَا الَّذِي أَوْجِبَ أَنَّهَا هِيَ ؟

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَدْعِي فِي (لَنْ) غَيْرَ طَاهِرِهَا إِلَّا بِيْرَهَانٍ، وَقَدْ رَأَيْنَا فِي الْحُرُوفِ النَّاصِبَةِ كَيَّ وَإِذَا وَلَيْسَا بِمَأْخُوذَيْنِ مِنْ لَفْظِ أَنْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ لَنْ وَكَيَّ وَإِذَا حُمِلْنَ عَلَى أَنْ فِي نَصِبِهِنَّ؛ لِاشْتِرَاكِهِنَّ فِي الْاِسْتِقْبَالِ، فَمَا الْقَوْلُ فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ ؟ فَهَلَا نَصَبْتُمْ فِعْلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْمَجَازَاةِ وَهَنْ مُسْتَقْبَلَاتٍ ؟

قِيلَ لَهُ: أَمَّا لَامُ الْأَمْرِ فَإِنَّ مَا بَعْدَهَا جُزْمٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى السُّكُونِ؛ مَضَارَعَتُهُ لَهُ وَدُخُولُهُ فِي مَعْنَاةِ حُمْلٍ عَلَى إِعْرَابٍ لَفْظُهُ كَأَفْظِ الْبِنَاءِ.

وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّهُ جُزْمٌ؛ لِأَنَّهُ بِقِيْضِ الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ، كَمَا جُزِمَ الْفِعْلُ بَلَمْ؛ لِأَنَّهُ قِيْضُ الْمَاضِي وَالْمَاضِي مَبْنِيٌّ.

وَأَمَّا الْمَجَازَاةُ فَجُزِمَتْ لِأَنَّهَا شَرْطٌ وَجَوَابٌ فَطَالَتْ، فَاخْتَارُوا لَهَا أَحَفَّ الْإِعْرَابِ وَهُوَ الْجُزْمُ لِطَوْلِهِ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: لَامُ الْأَمْرِ خُصَّتْ بِالْجُزْمِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ كَيَّ فِي قَوْلِهِمْ: أَقْصِدْكَ أَكْرَمَكَ، يَعْنِي بِهِ لِكَيِّ أَكْرَمَكَ، وَكَانَتْ لَامُ الْأَمْرِ أَوَّلَى بِأَنْ تَجُزَّمَ الْمُسْتَقْبَلُ لِأَنَّهَا عَلَى اِمُسْتَقْبَلِ أَغْبَى. وَتَمَكَّنَتْ فِيهِ أَوْضَحُ مِنْ تَمَكَّنِ لَامِ كَيَّ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ تُبْتَدَأُ مَعَ اِمُسْتَقْبَلٍ وَتَتَفَرَّدُ بِهِ حِينَ قَالَ: لِفَعْلٍ وَلِيَصْنَعُ. وَلَامُ كَيَّ لَا تَتَفَرَّدُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ مَا يُحْدِثُهَا، وَتَجْرِي بِجَرَى الصَّلَةِ لَهُ نَحْوُ: أَزُورُكَ كَيَّ أَكْرَمَكَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَهَذَا تَطْوِيلٌ لَا يُحْدِثُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَتَّاجٌ أَوَّلًا إِلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ بِأَنْ اِلْاِسْتِقْبَالَ مُوَجِّهٌ لِلنَّصَبِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ دَعْوَى لَا حُجَّةَ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: يَلْتَمِهُ، وَيَوْمُنْذُ فَقَدْ ذُكِّرَا فِي مَوَاضِعِهِمَا مَا أُغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَذَا بَابُ الحُرُوفِ الَّتِي تُضْمَرُ فِيهَا أَنْ

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: "وَذَلِكَ الْمَلَامُ، فِي قَوْلِكَ: جِئْتُكَ لِفَعْلٍ. وَحَيَّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تَكَلَّمْتُ سَتْنِي أَجِيئْتُ. فَالْمُ اِلْتِصَابُ هَذَا بِأَنْ، وَأَنْ هَاهُنَا مُضْمَرَةٌ؛ وَلَوْ لَمْ تُضْمَرْهَا لَكَانَ الْكَلَامُ فَحَالًا؛ لِأَنَّ اِلْمَلَامَ وَحْتَى اِلْمُ يَعْمَلَانِ فِي الْأَسْمَاءِ فَيَجْرَانِ وَلَيْسَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ، فَإِذَا أَضْمِرْتَ أَنْ خَسِرْتَ الْكَلَامَ؛ لِأَنَّ أَنْ وَتَفْعَلُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ

واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل، فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أحشى أن تفعل، فكأنك قلت: أحشى فعلك. أفلا ترى أن أن تفعل بمنزلة الفعل، فلما أضمرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما؛ لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلا إليها، وأن تفعل بمنزلة الفعل.

وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: كيّمه؟ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتّامه؟ وحتى متى؟ ولمّة؟ فمن قال: كيّمه فإِنَّه يُضْمَرُ أن بعدها، وأمّا مَنْ أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيّمه فلائها عنده بمنزلة أن، ويدخل عليها اللام كما يدخل على أن. ومن قال: كيّمه جعلها بمنزلة اللام.

واعلم أن أن لا تظهر بعد حتى وكي، كما لا يظهر الفعل بعد أمّا في قولك: أمّا أنت منطلقاً، وقد ذكر حالها فيما مضى. واكتفوا عن إظهار أن بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يُحْمَلَ على (أن)، ف (أن) هاهنا بمنزلة الفعل في أمّا، وما كان بمنزلة أمّا ممّا لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلا من اللفظ بـ (أن).

وأما اللام في قولك: جئتكَ لتفعل فبمنزلة إن في قولك: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر؛ وإن شئت أظهرت الفعل هنا، وإن شئت خزلته وأضمرته، وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته.

واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت أن هاهنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً، وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل، أي ما كان زيداً لهذا الفعل. فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفى كان سيفعل، فإذا قال هذا قلت: ما كان ليفعل، كما كان كن يفعل نفياً لسيفعل، وصارت بدلا من اللفظ بأن كما كانت ألف الاستفهام بدلا من واو القسم في قولك: الله لتفعلن، فلم يذكروا إلا أحد الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرف لم يعمل فيه شيئاً فكأنه قد ذكر أن. كما أنه إذا قال: سقياً له، فكأنه قال: سقاه الله.

قال أبو سعيد: قال الكوفيون في جئت لأكرمك: اللام هي الناصبة لأكرمك، وهي بمنزلة أن، وليست هي لام الخفض التي تعمل في الأسماء، ولكنها لا تفيد الشرط

وتشتمل على معني كَي، فإذا أتت كَي مع اللام فالنصب نلام، وكَي مؤكدة لها، وإذا انفردت كَي فالعمل لها، وإن جاءت أن مظهره بعد كَي فهو جائز عند الكوفيين، وصحيح عندهم أن يُقال: جئتُ لكَي أن أكرمَكَ، ولا موضع لـ "أن" لأنها تؤكد اللام كما أكَّدتها كَي، واحتجُّوا بقول الشاعر:

أردتُ لكَي ما أن تطيرَ بقربتي فتتركها أشنا بيضاء بَلَقَع^(١)

وأجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كَي، والنصب عندهم بـ (حتى) كالنصب بأن وكَي ولا ضمير بعدها.

وقالوا: إن قيل لأسيرن حتى أن أصبح بالقادسية؛ فهو جائز، والنصب بـ (حتى)، وأن توكيد لـ "حتى" كما كانت توكيداً لكَي.

وقال أحمد بن يحيى ثعلبٌ قولاً خالف فيه أصحابه ولم يوافق البصريين، قال: في جئتُ لأكرمَكَ، وسرتُ حتى أصبح بالنادسية، وقصدتُك كَي أكرمَكَ. إن المستقبل منصوبٌ بكَي ولام كَي وحتى لقيامهنّ مقام أن.

ومما احتجَّ به الكوفيون أنهم قالوا: لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الحافضة لجاز أن تقول: أمرتُ بتركَم، على معنى أمرتُ بأن تُتركَم؛ فالجواب عن هذا أن حروف الجر لا تتساوى في ذلك، واللام تدخل على المصادر التي هي أعراضُ الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملةٌ يحسن أن تسأل عن كل فعل، فيقال: لم فعلت؛ لأن لكل فاعلٍ غرضاً في فعله، وباللام يُخبر عنه ويُسأل عنه، وحتى وكَي في ذلك المعنى. ألا ترى أنك تقول: مدحتُ الأميرَ ليعطيني، وكَي يعطيني، وحتى يعطيني، ومعناها كلها واحد، وقد يخفف ما يكثر في كلامهم ويخفف منه أكثر الخبر، ومما يخفف ما لم يكثر، وهم يحتجون في الحذف والتخفيف بالكثرة، كحذف لام الأمر وإناء المخاطب في أمر المواجه عندهم نحو: قم واذهب، والأصل لتقم ولتذهب، وأيش عندك، والأصل أي شيء عندك، ولم يكثر غير اللام في ذلك فيخفف، وعلى أن هشام بن معاوية حكى عن الكسائي عن العرب: لا بد من يتبعها، بمعنى لا بد من أن يتبعها.

وأما ما ذكره الشاعر من ظهور أن بعد كَي فضرورةٌ بجوز أن يكون الشاعر ذهبَ بها مذهبَ بدل أن من كيما؛ لأنهما بمعنى واحد، كما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه، وعلى أن البيت غير معروف ولا معروف قائله.

(١) البيت في الخزائن ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ٤٨٤؛ ابن يعيش ٧/ ١٩، ٩/ ١٦.

وزعم الكوفيون أن (مَه) في (كَيْمَه) و(حَتَامَه) ليست مخفوضة ولكنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل: أقوم كي تقوم، سمعه المخاطب ولم يفهم يقوم فقال: كيمه، يريد كي ماذا، والتقدير: كي يفعل ماذا، فموضع مه نصب على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لكي في مه عمل جر.

قال أبو سعيد: والصحيح ما قاله سيبويه؛ لأن سقوط الألف من ما في الاستفهام إنما يكون إذا كانت ما في موضع خفض واتصل بها الحافض، وإذا كانت ما استفهاماً وقعت صدر الكلام ولم تسقط منها الألف كقولك: وما تصنع، ولا يجوز وما تصنع؟ ولو كان على ما قاله الكوفيون لجاز أن تقول أن مه، ولن مه، وإذن مه، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل؛ لأنه إنما يسأله عن مصدر، والمصدر في الأفعال بعد أن وإذن ولن، وبعد كي وحتى واحد، ولأم الجحد عند سيبويه بمنزلة لام كي في إضمار أن بعدها، وبينهما فصل في إظهار أن بعدهما، فاستحسن ظهورها بعد لام كي ولم يجر ظهورها بعد لام الجحد؛ وإنما قبح ظهورها بعد لام الجحد لأنها نقيض فعلي ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، وهو السين وسوف، فإذا قلنا: ما كان زيدٌ ليخرج فهو قبل الجحد: كان زيدٌ سوف يخرج، أو سيخرج، فإذا قلنا ما كان زيدٌ لأن يخرج بإظهار أن فكأننا جعلنا مُقابل سوف يخرج وسيخرج اسمًا، فكريهوا إظهار أن لذلك.

وجه آخر: وهو أن تقديره عندهم: ما كان زيدٌ مُقدرًا الآن يخرج، أو مُستعدًا، أو هامًا، أو عازمًا، أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب المستقبل من الفعل، وأن توجب الاستقبال، فاستغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال من ذكر أن، وأمثلة هذا بما يكشفه؛ يقول القائل: عبد الله عمي، فيقال له: ما كان عبد الله عمك، ويقول القائل: عبد الله يصوم ويصلي، فيقال: ما كان عبد الله يصوم ويصلي، بغير لام، ويقول القائل: عبد الله يهيم أن يقوم، ويريد أن يقوم، فيقال له: ما كان عبد الله ليقوم، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]. ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]. كأن قائلًا قال: هل الله يريد أن يعذبهم؟ وهل الله يريد أن يضل قوماً بعد إذ هداهم؟ فجعلت اللام علمًا لهذا المعنى. وقد فرغ أصحابنا على هذا مسائل؛ يقال: لم تركت زيدًا وكان سيعطيك، ولو لم تتركه كان أن يسعفك، ونحوه: كان عبد الله على أن يأتيك، وكان يُقدر أن يكرمك مكان أن يكرمك، كل هذا جيد بالغ مقيس، وبُنيت هذه المسائل على تقدير ما كان

يُقال لزيد ويُخبر به عنه في تلك الحال.

وقال الكوفيون: لأم الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول كقولك: ما كنت زيدا لأضرب، وأنشدوا:

لقد عدلتني أم ولم أكن مقالته ما كنت حيا لأسمعا^(١)

وهذا يُحمل على إضمار فعل كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، وبين ما أضمر بقوله لأسمعا، كما قال:

وإلى امرؤ من عصبة خندفة أبت للأعادي أن تديخ رقابها^(٢)
فاللأم في الأعادي لا تكون في صلة تديخ، فيقدر فعل قبله تقديره: أبت أن تديخ رقابها للأعادي. وباقي الباب مفهوم، أو مما ذكر تفسيره في غير هذا الباب.

هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها

قال سيويه: "وذلك لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا التي لنهي، وذلك قولك: لا تفعل؛ وإنما هو بمنزلة لم.

واعلم أن اللام ولا في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا بقطع الله يمينك، وليجزك الله خيرا.

واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرّة، كأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرّة. قال الشاعر:

محمدا تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وإنما يريد: لتفد نفسك، وقال متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى^(٣)
أراد: ليبك.

واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء.

فالجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للأسماء في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمرُوا الجازم. وقد أضمره الشاعر، شبهه

(١) البيت في الخزائن ٨ / ٥٧٨؛ ابن عيش ٧ / ٢٩

(٢) البيت منسوب لعمار بن عقيل بن بلال بن جرير، اللسان (دخ)؛ والمقتضب ٤ / ١٩٩.

(٣) البيت من ديوانه، ابن عيش ٧، ٦٠، ٦٢؛ الكتاب ٣ / ٩٩؛ تاج العروس (بعض). (بعض).

بِاضْمَارِهِمْ رَبُّ وَوَاوَ الْقَسَمِ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ.

وفي نسخة أبي بكر مَبْرَمَان وأبي محمد بن دُرُسْتَوِيه: (وَأَمَّا يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَإِنَّهُ رَفَعُ وَإِنْ كَانَ دُعَاءً، كَمَا قَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَجَاءُوا بِهِ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الدُّعَاءَ).

قال أبو سعيد: أَمَّا حَذْفُ اللَّامِ مِنْ لِتَقْدِ نَفْسِكَ فَإِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدَ يُنْكِرُ الْبَيْتَ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَأَجَازَ الْبَيْتَ الثَّانِي، وَعَطَفَ (أَوْ يَنْكِ مِنْ بَكَى) عَلَى مَعْنَى فَاخْمَشِي، وَقَدَرَهُ بِمَجْزُومًا بِاللَّامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَلْتُخْمَشِي أَوْ يَنْكِ مِنْ بَكَى، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ، الْحَطِيطَةُ:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَذْغُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ^(١)

كأنه قال: فَقُلْتُ لِتَدْعِي وَأَذْغُ، وَقَدْ رُوِيَ: وَأَذْعُوْا إِنَّ أُنْدَى عَلَى الْجَوَابِ بِالْوَاوِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَاهِدٌ.

وقد ذكر أبو بكر مَبْرَمَان عن أبي علي عَسَل بن ذَكْوَان عن أبي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ الشَّاعِرَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ تَقْدِي نَفْسِكَ عَلَى الْخَبَرِ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ كَمَا حَذَفُوا مِنْ: دَوَامِي الْأَيْدِ، يَرِيدُونَ الْأَيْدِي.

قال أبو سعيد: وَأَجُودُ مِنْ هَذَا الْاسْتِشْهَادِ خَطُ الْمُصْحَفِ، وَقِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَارْتَدًّا﴾ [الكهف: ٦٤].

ولمَّا معناها معنى لَمْ، وَجَزَمَهَا كَجَزَمَهَا، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى لَمْ بِتَطْوِيلِ زَمَانٍ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ تَنْفَعْهُ النَّدَامَةُ، أَيْ: وَمَا نَفَعَتْهُ النَّدَامَةُ عَقِيبَ نَدَمِهِ وَإِذَا قَالَ: وَلَمْ تَنْفَعْهُ النَّدَامَةُ، أَيْ إِلَى وَقْتِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤] دَلَّتْ لَمَّا عَلَى طُولِ وَقْتِ الْإِثْنَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَقِ^(٢)

وما بين لَمْ وَلَمَّا كَمَا بَيْنَ فَعَلَ وَقَدْ فَعَلَ؛ فَلَمْ نَفِي فَعَلَ كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ، فَيَقُولُ الرَّأْدُ: لَمْ يَجِيءَ زَيْدٌ، وَيَقُولُ الْقَائِلُ: جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ اغْتَمَّ، فَيَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَغْتَمَّ، وَهُمَا فِي

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٧/ ٥٣؛ الكتاب ٣/ ٤٥؛ وتاج العروس (ندى).

(٢) البيت منسوب للشاعر الجاهلي الممزق العبدى (شأس بن نهار العبدى)، الحزانة ٧/ ٢٨٠؛ تاج العروس ولسان العرب (مزق، أكل).

مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ زَيْدٍ، وَلَوْ قَالَ: جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَغْتَمِّ لَمْ يَحْسُنْ كَحُسْنٍ وَلَمْ يَغْتَمِّ. وَمِنْ أَجْلِ طُولِ زَمَانٍ قَدْ وَلِمَا جَازَ حَذْفُ الْفِعْلِ مِنْهُمَا كَقَوْلِكَ: نَدِمَ فُلَانٌ وَقَدْ نَفَعَتْهُ النَّدَامَةُ، وَنَدِمَ غَيْرُهُ وَلَمْ تَنْفَعْهُ النَّدَامَةُ، وَتَقُولُ فِي قَا: أَرِفَ الشُّحُوصَ وَكَأَنَّ قَدْ، قَالَ النَّابِغَةُ:

أَرِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنَّ قَدْ^(١)

أَي: كَانَ قَدْ زَالَتْ.

وَقَوْلُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ. عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ وَمَعْنَى الدَّعَاءِ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَنَا: أَكْرَمَ بَزِيدٌ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ وَمَعْنَى الْخَبَرِ. وَإِنَّمَا جَازَ لَفْظُ الْخَبَرِ فِي الدَّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ هَذَا لَا يَعْلَمُ مَا فَعَلَهُ اللَّهُ بِمَنْ يَدْعُو لَهُ مِنَ الرَّحْمَةِ وَغَيْرِهَا فَيُخْبِرُ بِهِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ لَفْظَ الْإِخْبَارِ مِنْهُ عَلَى مَعْنَى الدَّعَاءِ، وَلَا يَجُوزُ: قَامَ زَيْدٌ فِي مَعْنَى: لِيَقُمَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ فَيُخْبِرُ بِهِ.

هَذَا بَابُ وَجْهِ دُخُولِ الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ لِلْأَسْمَاءِ

قَالَ سَيَبَوِيه: "اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ لِي مَوْضِعُ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ أَوْ اسْمٍ مُبْنِيٍّ عَلَى مُبْتَدَأٍ أَوْ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ غَيْرِ مُبْتَدَأٍ وَلَا مُبْنِيٍّ عَلَى مُبْتَدَأٍ، أَوْ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُجْرُورٍ أَوْ مُنْصُوبٍ، فَإِنَّهَا مُرْتَفَعَةٌ، وَكَيْنُونَتُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الزَّمَّتْهَا الرَّفْعُ، وَهِيَ سَبَبُ دُخُولِ الرَّفْعِ فِيهَا وَعِلَّتُهُ.

فَمَا عَمِلَ فِي الْأَسْمَاءِ لَمْ يَعْمَلْ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَنِ حَدِّ عَمَلِهِ فِي الْأَسْمَاءِ، كَمَا أَنَّ مَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ فَيُجْزِمُهَا أَوْ يَنْصِبُهَا لَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ. وَكَيْنُونَتُهَا فِي مَوَاضِعِ الْأَسْمَاءِ تُرْفَعُهَا كَمَا تَرْفَعُ الْأَسْمَ كَيْنُونَتُهُ مُبْتَدَأً.

فَأَمَّا مَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ، فَقَوْلُكَ: يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ، وَأَمَّا مَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْمُبْنِيِّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَقَوْلُكَ: زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ.

وَأَمَّا مَا كَانَ فِي مَوْضِعِ غَيْرِ الْمُبْتَدَأِ وَلَا الْمُبْنِيِّ عَلَيْهِ فَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ، وَهَذَا يَوْمَ آتِيكَ، وَهَذَا زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ، وَهَذَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ، وَحَسْبَتُهُ يَنْطَلِقُ. وَهَكَذَا هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: هَلَا يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ، فَيَقُولُ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ، وَهَلَا لَا تَعْمَلُ فِي

(١) البيت منسوب للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، الخزانة ٧/ ١٥٧، ٨/ ٩، ١٠/ ٤٠٧؛ ابن يعيش ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ١٠/ ١١٠؛ وتاج العروس (قدد).

اسم ولا فعل، فكأنك قلت: يقول زيدٌ ذاك، إلا أن من الحروف ما لا يدخلُ إلا على الأفعال التي في مواضع الأسماء المبتدأة، ويكون الحرفُ أولاً قبل الأفعال، وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى وقد بين فيما مضى.

ومن ذلك أيضاً قولهم: ائتني بعد ما يفرغُ زيدٌ، وما يفرغُ بمنزلة الفراغ، ويفرغُ صلةٌ وهي مبتدأة، وهي بمنزلتها في الذي إذا قلتَ بعد الذي يفرغُ، فيفرغُ في موضعٍ مبتدئ؛ لأن الذي لا يعملُ في شيء، والأسماء بعده مبتدأة.

ومن زعم أن الأفعال ترتفعُ بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصبُ فيه الاسم، ويجرُّها إذا كانت في موضعٍ ينجرُّ الاسمُ فيه، ولكنها ترتفعُ بكونيتها في موضع الاسم.

ومن ذلك أيضاً قولك: كدتُ أفعلُ ذاك، وكدتُ تفرغُ، وكدتُ: فعلتُ، وفعلتُ لا ينصبُ الأفعال ولا يجزئها، وأفعلُ هاهنا بمنزلتها في كنتُ، إلا أن الأسماء لا تستعملُ في كدتُ وما أشبهها.

ومثل ذلك: عيسى يفعلُ ذلك، فصارتُ كدتُ ونحوها بمنزلة كنتُ عندهم، كأنك قلتَ: كدتُ فاعلا، ثم وضعتُ أفعلُ في موضعٍ فاعل. ونظيرُ هذا في العربية كثيرٌ، وسترى ذلك. إن شاء الله. ألا ترى أنك تقول: بلغني أن زيداً جاء، فـ(أن) زيداً جاء كله اسمٌ. ويقولون: لو أن زيداً جاء لكان كذا، فمعناه: لو محيى زيدٌ، ولا يقال: لو محيى زيد.

وتقول في التعجب: ما أحسنَ زيداً، ولا يكون الاسم في موضعِ ذا، فتقول: ما مُحسنَ زيداً، ومنه: قد جعلَ يقولُ ذاك، كأنك قلتَ: صارَ يقولُ ذاك، فهذا وجهُ دخولِ الرفعِ في الأفعال المضارعة للأسماء. وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدتُ وعسيتُ الأسماء أن معناها ومعنى نحوها تدخله أن، نحو قولهم: خليقٌ أن يقول، وقاربٌ أن يفعل. ويضطرُّ الشاعر فيقول: كدتُ أن أفعل، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء؛ لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظَ كما أجروه في كنتُ؛ لأنه فعل مثله.

وكدتُ أن أفعلَ لا يجوزُ إلا في شعرٍ؛ لأنه مثلُ كان في قولك: كان فاعلاً ويكون فاعلاً.

وكان معنى جعلَ يقولُ، وأخذ يقول، قد آثر أن يقولَ ونحوه، فمن ثم منع

الْأَسْمَاءُ؛ لِأَن مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا لَا يُسْتَعْمَلُ بَأَن، فَتَرَكُوا الْفِعْلَ حِينَ خَرُّوا أَنْ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْاسْمَ لَثَلَا يَنْقُضُوا هَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: يَعْنِي لَثَلَا يَنْقُضُ مُقَارَبَةَ الْحَالِ، وَمَعْنَى تَرَكُوا الْفِعْلَ أَي بَقُوهُ وَلَمْ يَخَذِفُوهُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَدْ ذَكَرْتُ مِنْ مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ أَنَّ رَفْعَ الْفِعْلِ بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْاسْمِ، وَهَذَا سَبَبُ رَفْعِهِ.

وَوُقُوعُهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ عَامِلٌ غَيْرُ لَفْظِي، وَمَنْزِلَتُهُ مَنْزِلَةُ الْإِبْتِدَاءِ فِي أَنَّهُ عَامِلٌ غَيْرُ لَفْظِي لَا فِي أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ سَوَاءٌ كَانَ الْاسْمُ الَّذِي وَقَعَ الْفِعْلُ مَوْقِعَهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا؛ لِأَن وَقُوعَهُ هَذَا الْمَوْقِعَ هُوَ الرَّافِعُ لَهُ. وَلَوْ كَانَ إِعْرَابُ الْفِعْلِ يَتَّبِعُ إِعْرَابَ الْاسْمِ الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعَهُ صَارَ عَامِلُ الْاسْمِ عَامِلَهُ، وَمَا يَعْمَلُ فِي الْاسْمِ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، وَعَامِلُ الْفِعْلِ لَا يَعْمَلُ فِي الْاسْمِ.

وَرَأَيْ سَبِيوِيهِ أَعْمَالًا تَرْتَفِعُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَقَعُ فِيهَا الْاسْمُ فَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الْمَوَاضِعَ فِي الْأَصْلِ تَقَعُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ، وَأَنَّهُ عَرَضَ فِيهَا مَعَانٍ اخْتَرَوْا مِنْ أَجْلِهَا لَزُومَ الْفِعْلِ وَتَرَكُوا الْأَصْلَ، فَمِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعَ: هَلَا يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ، وَالْأَصْلُ زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ، ثُمَّ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ، فَيَنْفِي يَقُولُ، فَيَحْضُرُ اسْمَاعٌ عَلَى الْغَوْلِ، فَيَجْعَلُ مَكَانَ لَا هَلَا، وَلَمَّا كَانَتْ هَلَا وَأَخَوَاتُهَا لِلتَّحْضِيضِ وَمَعْنَاهُنَّ مَعْنَى الْأَنْزِلِ دَكِرَ الْفِعْلُ لَثَلَا يَزُولُ مَعْنَى التَّحْضِيضِ وَالْأَمْرَ، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ إِبْتِدَاءِ

وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، مَا مَبْتَدَأَ، وَأَحْسَنَ فِعْلٌ مَاضٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ هُوَ الْمَبْتَدَأُ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ: مَا مُحْسَنٌ زَيْدًا؛ لِأَنَّ أَحْسَنَ فِعْلٌ مَاضٍ يَدُلُّ لَفْظُهُ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْحَسَنِ بِهِ الَّذِي بِاسْتِقْرَارِهِ فِيهِ يَسْتَحِقُّ التَّعَجُّبَ، وَمُحْسَنٌ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَاءَ لَكَانَ كَذَا، مَعْنَاهُ: لَوْ جِئْتُ زَيْدًا، وَلَا يَسْتَعْمَلُ جِئْتُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَجَرَّى بِجَرِيٍّ إِنَّ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، فَاجْتِنَابُ فِي شَرْطِهِ إِلَى ذِكْرِ فِعْلٍ يَلْزُمُهُ الشَّرْطُ كَلَزُومِهِ فِي إِنْ.

وَقَوْلُهُ: ائْتَنِي بَعْدَمَا يَفْرَغُ، مَا مَوْصُولَةٌ بِـ(يَفْرَغُ) وَيَجُوزُ وَصْلُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ كَقَوْلِكَ: ائْتَنِي بَعْدَمَا زَيْدٌ أَمِيرٌ، وَتَكُونُ مَا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، كـ(أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا؛ غَيْرَ أَنَّ أَنْ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَلِذَلِكَ نَصَبْتُهُ، وَمَا يَلِيهَا الْاسْمُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَيَبِيهَا الْفِعْلُ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَنْصِبِ الْفِعْلَ. وَإِنَّمَا مَثَلَهَا سَبِيوِيهِ بِالَّذِي فِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا كَمَا لَا تَعْمَلُ الَّذِي، وَأَمَّا كِدْتُ أَفْعَلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَلْزُمُ فِيهِ الْفِعْلُ فَالْأَصْلُ

فيه الاسم، وإنما ألزموا فيه الفعل لأنه أُريدَ به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مدانته وقرب الالتباس به ومواقفته، فإذا قلت: كدتُ أفعلُ كذا، فليستَ بمخبرٍ أنك فعلته ولا أنك عريتَ منه عري من لم يَرُمهُ، ولكنك رُمته وتعاطيتَ أسبابه حتى لم يبقَ بينك وبينه شيء إلا مواقفته، فإذا قلت: كدتُ أفعله فكأنَّ أفعله حدُّ انتهيتَ إليه ولن تدخل فيه، فكأنك قلت: كنتُ مُقَارِبًا لفعله وعلى حدِّ فعله، ولفظُ كدتُ أفعلُ أدلُّ على حقيقة المعنى وأحضرُ في اللفظ، ومثله: عسي زيدٌ أن يقومَ، ومعناه: عسي زيدٌ القيامَ؛ لأنَّ القيام لا يدلُّ على زمانٍ مُحَصَّلٍ، فلزموا الفعل الذي يدلُّ على الزمان بعينه، وإذا قلت: عسي زيدٌ يقومُ - بإسقاط أن - جازَ، ويقومُ في موضع قائمٍ، ولذلك قيل: (عسي الغويرُ أبوسًا)، وعسي زيدٌ يفعلُ، إنما تريدُ عسي زيدٌ يفعلُ فيما يُستقبلُ، وكادَ زيدٌ يفعلُ إنما يُقالُ لمن هو على حدِّ الفعل وليس فيه مُهْلَةٌ، فلما كانت كذلك صارت للحال، وكادَ وعسي وجعلَ ونحو ذلك سيعودُ عليك ذكره في موضعه من أبواب أن أبسطَ من هذا وأكثرَ شرحًا إن شاء الله.

هذا بابُ إِذَنْ

قال سيويه: اعلم أن إِذَنْ إذا كانت جوابًا وكانت مُبتدأةً عَمَلَتْ في الفعل عَمَلَ أَرَى في الاسم إذا كانت مُبتدأةً. وذلك قولك: إِذَنْ أَجِيئَكَ، وَإِذَنْ آتِيكَ. ومن ذلك أيضًا قولك: إِذَنْ والله أَجِيئَكَ. والقسمُ هاهنا بمنزله في أَرَى إذا قلت: أَرَى والله زَيْدًا فاعلا.

ولا تَفْصِلُ بينَ شيءٍ مما ينصبُ الفعل وبينَ الفعلِ سوى (إِذَنْ)؛ لأنَّ إِذَنْ أشبهتْ أَرَى، وهي في الأفعال بمنزلتها في الاسم، وهي تُلغى وتَقْدَمُ وتُؤَخَّرُ، فلما تَصَرَّفَتْ هذا التَّصَرَّفَ اجْتَرَعُوا على أن يَفْصِلُوا بينها وبينَ الفعلِ باليمينِ. ولم يَفْصِلُوا بينَ أنَ وأخواتها وبينَ الفعلِ كراهةً أن يُشَبَّهوا بما يعملُ في الأسماء، نحو: ضربتُ وقَتَلْتُ؛ لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الأفعالِ، ولا تكونُ إلا في أولِ الكلامِ لازمةً لموضعها لا تُفَارِقُه، فكَرِهُوا الفَصْلَ لذلك؛ لأنه حرفٌ جامِدٌ.

واعلم أن إِذَنْ إذا كانت بينَ الفاءِ والواوِ وبينَ الفعلِ فإنك فيها بالخيارِ: إن شئتَ أعملتها كإعمالِ أَرَى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدةً منهما بينَ اسمين؛ وذلك قولك زَيْدًا حَسِبْتُ أَخَاكَ. وإن شئتَ أَلَغَيْتَ إِذَنْ كإلغائك حَسِبْتُ إذا قلتَ: زيدٌ حَسِبْتُ أَخوك.

فَأَمَّا الْإِسْتِعْمَالُ فَقَوْلُكَ: فَإِذَنْ أَتَيْكَ، وَإِذَنْ أَكْرِمَكَ.

وَبَلَعْنَا أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ إِذَنْ لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ قَرَأَهَا فَقَالَ: وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا.

وَأَمَّا الْإِلْعَاءُ فَقَوْلُكَ: فَإِذَنْ لَا أَجِيبُكَ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣].

وَاعْلَمْ أَنَّ إِذَنْ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ شَيْءٍ الْفِعْلُ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ فَإِنَّهَا مُلْغَاءَةٌ لَا تَنْصِبُ الْبَتَّةَ، كَمَا لَا تَنْصِبُ أَرَى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالاسْمِ فِي قَوْلِكَ: كَانَ أَرَى زَيْدًا ذَاهِبًا، وَكَمَا لَا تَعْمَلُ فِي قَوْلِكَ: إِنِّي أَرَى ذَاهِبًا. فَإِذَنْ لَا تَصِلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى أَنَّ تَنْصِبُ، فَهَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَنَا إِذَنْ أَتَيْكَ، هِيَ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ أَرَى حَيْثُ لَا تَكُونُ إِلَّا مُلْغَاءَةً.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: إِنْ تَأْتِي إِذَنْ أَتَيْكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هَاهُنَا مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَ إِذَنْ. وَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِ ابْنِ عَنَمَةَ الضُّبِّيِّ:

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذَنْ يُرَدِّدُ وَقِيدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ^(١)

مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا مُنْقَطِعٌ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مُسْتَعْنٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: وَاللَّهِ إِذَنْ لَا أَفْعَلُ، مِنْ قَبْلِ أَنْ أَفْعَلَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْيَمِينِ، وَإِذَنْ لَعْنًا.

وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَتْ إِذَنْ فِي أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ هَاهُنَا الْغَالِبَةُ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأَةً: إِذَنْ وَلِلَّهِ لَا أَفْعَلُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى إِذَنْ وَوَاللَّهِ لَا بَعْلًا شَيْئًا.

وَلَوْ قُلْتَ: وَاللَّهِ إِذَنْ أَفْعَلُ، تَرِيدُ أَنْ تَخْبَرَ أَنَّكَ فَاعِلٌ، لَمْ يَجْزُ، كَمَا لَا يَجُوزُ: وَاللَّهِ أَذْهَبُ، إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّكَ فَاعِلٌ. فَتُحْ هَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْيَمِينِ، وَقَالَ كَثِيرٌ عَزَّةَ:

(١) البيت في ديوانه، ابن عيش ١٦/٧؛ لكتاب ١٤/٣؛ تاج العروس (كرب، أذن، سوى)؛ واللسان (أذن)، والمقتضب ١٠/٢.

لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَامْكَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(١)

وتقول: إِنْ تَأْتِي آتَكَ وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، إِذَا جَعَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى أَوَّلِهِ، وَلَمْ تَقْطَعْهُ، وَعَظَفْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ. وَإِنْ جَعَلْتَهُ مُسْتَقْبَلًا نَصَبْتَ، وَإِنْ شَتَّ رَفَعْتَهُ عَلَى قَوْلٍ مِّنَ الْقِي. وَهَذَا قَوْلُ يُوسُفَ، وَهُوَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَطَعْتَهُ مِنَ الْأَوَّلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: فَإِذَنْ أَفْعَلْ، إِذَا كُنْتَ مُجِيبًا رَجُلًا.

وتقول: إِذَنْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ، لَا يَكُونُ إِلَّا هَذَا؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ إِذَنْ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ إِنَّمَا وَهَلْ. كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ. وَلَوْ جَعَلْتَ إِذَنْ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ كَيْ وَأَنْ لَمْ يَحْسُنْ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: كَيْ زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ، وَلَا أَنْ زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ. فَلَمَّا قُبِحَ ذَلِكَ جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ هَلْ وَكَأَنَّمَا وَأَشْبَهَهُمَا.

وزعم عيسى بْنُ عُمَرَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: إِذَنْ أَفْعَلْ ذَاكَ، فِي الْجَوَابِ. فَأَخْبَرْتُ يُوسُفَ بِذَلِكَ فَقَالَ: لَا تُبْعِدَنَّ ذَا وَلَمْ يَكُنْ لِيَرْوِي إِلَّا مَا سَمِعَ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ هَلْ وَبَلْ.

وتقول إِذَا حَدَّثْتَ بِالْحَدِيثِ: إِذَنْ أَظْنُهُ فَاعِلًا، وَإِذَنْ إِحَالُكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَخْبِرُ أَنَّكَ تِلْكَ السَّاعَةَ فِي حَالِ ظَنٍّ وَخَيْلَةٍ، فَخَرَجْتَ مِنْ بَابِ أَنْ وَكَيْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهُمَا غَيْرُ وَاقِعٍ، وَلَيْسَ فِي حَالِ حَدِيثِكَ فِعْلٌ ثَابِتٌ. وَلَمَّا لَمْ يَجْزْ ذَا فِي أَحْوَاتِهَا الَّتِي تُشَبَّهُ بِهَا جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ إِنَّمَا.

ولو قُلْتَ: إِذَنْ أَظْنُكَ، تَرِيدُ أَنْ تَخْبِرَهُ أَنَّ ظَنُّكَ سَيَقَعُ لِنَصَبِ، وَكَذَلِكَ إِذَا يَضْرِبُكَ، إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ فِي حَالِ ضَرْبٍ لَمْ يَنْقَطِعْ.

وقد ذَكَرَ لِي بَعْضُهُمْ أَنَّ الْخَلِيلَ قَالَ: أَنَّ مُضْمَرَةً بَعْدَ إِذَنْ. وَلَوْ كَانَتْ مِمَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ أَنْ لَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ وَحَتَّى، وَلَأَضْمَرْتَهَا إِذَا قُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَنْصِبَ إِذَنْ يَأْتِيكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدَةً، وَلَمْ يُغَيَّرْ فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ فِي قَوْلِهِ: إِذَنْ يَأْتِيكَ عَبْدُ اللَّهِ، كَمَا يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى فِي حَتَّى فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ فَهَذَا مَا رَوَوْا، وَأَمَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ فَالْأَوَّلُ.

قال أبو سعيد: إِذَنْ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا فَعَامَّةُ التَّحْوِيلِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَرَوْنَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ مُتَوْنٍ، وَلَا بِفِعْلٍ لِحَقَّتْهُ النَّوْنُ الْخَفِيفَةُ وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ، وَإِنَّمَا

(١) البيت في ديوانه ٢٦٨، الخزانة ٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ١١/ ٣٤٠؛ ابن يعيش ٩/ ١٣، ٢٢.

فَعَلُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَصَرَّفَتْ فَأَعْمِلَتْ وَأُلْغِيَتْ، وَوَقَعَتْ بِمَا لَمْ يَأْتِ، وَلَمَّا هُوَ فِي الْحَالِ، وَتَقَدَّمَتْ وَتَوَسَّطَتْ وَتَأَخَّرَتْ، فَلَمَّا كَثُرَ تَصَرُّفُهَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَ نَوْنِهَا ضَارَعُوا بِهَا التَّنْوِينَ وَالنُّونَ الْخَفِيفَةَ فِي الْفَعْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ مَبْرَمَانُ عَنْ عَسَلِ بْنِ ذَكْوَانَ قَالَ: النَّاسُ إِذَا وَقَفُوا عَلَى إِذَنْ وَقَفُوا بِالْأَلْفِ، وَالْمَازِنِي لَا يَرِي ذَا، وَيَقُولُ: هِيَ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ أَنْ وَلَنْ، تَقِفُ عَلَيْهَا كَمَا تَقِفُ عَلَيْهِمَا، وَيَقُولُ هِيَ بِالْأَدَوَاتِ أَشْبَهُ مِنْهَا بِالْأَسَاءِ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلُ الْأَدَوَاتِ. وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ يَحْكِي الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ؛ وَيَرَى أَنَّ لَوْ وَقَفُوا عَلَيْهَا بِالنُّونِ كَانَ جَيِّدًا عَلَى الْأَصْلِ فِي مِثْلِهَا مِنَ الْحُرُوفِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقَوْلُ فِي نَصْبِ إِذَنْ، فَقَالَ سَيَبَوِيه: هِيَ النَّاصِبَةُ الْعَامِلَةُ، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ الَّذِي سَمِعَهُ هُوَ مِنَ الْخَلِيلِ، وَذَكَرَ عَنْ غَيْرِهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ أَنْ بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ، وَاحْتِجَّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ الْبَابِ.

وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ الزُّجَّاجُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَنْ بَعْدَ إِذَنْ مُضْمَرَةٌ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ إِذَنْ لَا تَعْمَلُ شَيْئًا أَنَّهُمَا مَتَى كَانَتْ لِلْحَالِ لَمْ تَعْمَلْ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَهَذَا لَا يُبْطِلُ عَمَلَهَا لِأَنَّهَا قَدْ رَأَيْنَا مَا بَعْمَلُ فِي حَالٍ وَيُبْطِلُ عَمَلَهُ فِي أُخْرَى، كَقَوْلِنَا: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ أَوْ دَخَلَ حَرْفُ الْإِسْتِنَاءِ بَطَلَ عَمَلُهَا، وَقَدْ دَخَلَ فِي إِذَنْ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْحَالِ فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَوَاصِبِ الْفَعْلِ، وَهِيَ فِي نَفْسِهَا قَدْ تُلْعَى، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَى أَسْبَابِ الْإِلْغَاءِ، وَتَقْدِيمُ خَبَرٍ مَا وَدْخُولُ الْإِسْتِنَاءِ لَيْسَ مِمَّا يُعَادِمُ فِي لَيْسَ، وَقَدْ أَبْطَلَ عَمَلُ مَا الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَإِنَّمَا جَازَ الْإِلْغَاءُ إِذَنْ لِأَنَّهَا جَوَابُ يَكْفِي مِنْ بَعْضِ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، كَمَا يَكْفِي لَا وَنَعَمْ مِنْ كَلَامِهِ، يَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّ تَزُرُّنِي أَرُرُّكَ، فَيَجَابُ: إِذَنْ أَرُورُكَ، وَالْمَعْنَى: إِنَّ تَزُرُّنِي أَرُرُّكَ، فَنَابَتْ إِذَنْ عَنْ اشْتَرَطَ، وَكَفَتْ مِنْ ذِكْرِهِ، كَمَا يَقُولُ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ؟ فَيُقَالُ لَهُ: نَعَمْ أَوَّلًا، وَتَكْفِي نَعَمْ مِنْ قَوْلِهِ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَلَا مِنْ قَوْلِهِ: مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَلَمَّا كَانَتْ إِذَنْ جَوَابًا قَوِيَّتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُهُ كَلَامٌ، وَلَمَّا وَسَّطَتْ وَأَخَّرَتْ زَايِنُهَا مَذْهَبُ الْجَوَابِ فَبَطَلَ عَمَلُهَا، وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ لِأَنَّهُمَا لِلْعَطْفِ، وَقَدْ يَجُوزُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا عُلُقَةٌ كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ بِيغْدَادَ، وَخَرَجَ عَمْرُو مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الصَّيْرِ، وَلَيْسَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَعْلُقٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ شَيْءٍ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ، فَإِذَا أَعْمِلْتَ إِذَنْ وَقَبْلَهَا وَآوْ أَوْ فَاءَ فَهُمَا لِعَطْفِ

جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، أَوَّلُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ إِذَنْ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً لِأَنَّهَا ابْتِدَاءٌ، كَقَوْلِكَ: إِنْ تَأْتِي أَتَكَ وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، اسْتَأْنَفْتَ إِذَنْ أَكْرَمَكَ فَجَعَلْتَهُ أَوَّلَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَإِذَا جَعَلْتَ أَكْرَمَكَ مَعْطُوفَةً عَلَى أَتَكَ صَارَتْ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي جَوَابِ إِنْ تَأْتِي بِالْعَطْفِ عَلَى أَتَكَ فَجَزَمْتَهُ؛ لِأَنَّ إِذَنْ صَارَتْ غَيْرَ مَبْتَدَأَةٍ فَلَمْ تَعْمَلْ.

وَيَجُوزُ رَفْعُهُ بِالْغَاءِ إِذَنْ عَلَى أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي التَّقْدِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَأْتِي أَتَكَ فَقَالَ: وَأَكْرَمَكَ إِذَنْ، وَتَكُونُ أَكْرَمُكَ فِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَأْتِي أَتَكَ فَقَالَ لَهُ: وَأَكْرَمَكَ إِذَنْ، وَتَقَدَّمَ إِذَنْ عَلَى هَذِهِ النِّتْيَةِ، وَسَرَى رَفْعُ الْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ الْمَجْزُومِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ: (إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا)؛ فَلَأَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِي عَلَى يَمِينٍ، وَهُوَ جَوَابُ لَنْ، وَتَقْدِيرُهُ: وَاللَّهِ لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا لَا أَقِيلُهَا، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَرْوَانَ أَخُو عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا بَيْتٌ فِيهِ ذِكْرُ مَا يَعُودُ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَيْهِ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِيهِ كَلَامٌ وَهُوَ:

وإن ابن ليلى فاه لي بمقالة ولو سرت فيها كنت ممن ينيلها^(١)

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: عَادَ لِي بِمِثْلِهَا، أَرَادَ: بِمِثْلِ الْمَقَالَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَالْمَعْنَى: مِمَّنْ يَنْيِلُهَا، وَالْعَائِدُ إِلَى مَنْ هُوَ ضَمِيرُ الْمَذْكُورِ الْمَنْصُوبِ الْمَحْذُوفِ، وَضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ لِلْمَقَالَةِ، وَفِي يُنِيلُهَا ضَمِيرُ فاعِلٍ لِابْنِ لَيْلَى، وَالْمَعْنَى: يَنْيِلُهَا ابْنُ لَيْلَى إِيَّاهَا، وَمَعْنَى لَوْ سِرْتُ فِيهَا: لَوْ سِرْتُ فِي طَلِبِهَا، وَمَا قُدِّرَ فِي يُنِيلُهَا عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيَّةٍ فِي اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ بِضَمِيرِ غَائِبٍ مِثْلِهِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمتها ها يقرع العظم نأبها^(٢)

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُنِيلُ الْمَقَالَةَ؟ فَإِنَّ الْمَعْنَى: يَنْيِلُهَا الْمُقُولَةُ، هِيَ فِيهِ كَقَوْلِنَا: الْخُلُقُ فِي مَعْنَى الْمَخْلُوقِ، وَبَاقِي الْبَابِ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيَّةٍ، وَمِمَّا مَرَّ مِنْ شَرْحِنَا.

هَذَا بَابُ حَتَّى

قَالَ سَبِيوِيَّةٌ: "اعْلَمْ أَنَّ حَتَّى تَنْصِبُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَأَحَدُهُمَا: أَنْ تَجْعَلَ الدَّخُولَ غَايَةً لِمَسِيرِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا،

(١) البيت منسوب لكثير عزة في ديوانه ٣٠٥، الخزائن ٨/ ٤٧٦؛ ابن يعيش ٩/ ١٣؛ الكتاب

كَأَنَّكَ قُلْتَ: سَرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخُلَهَا، فَالْناصِبُ لِلْفِعْلِ هَاهُنَا هُوَ الْجَارُ فِي الْاسْمِ إِذَا كَانَ غَايَةً. فَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ غَايَةً مَنْصُوبٌ، وَالْاسْمُ إِذَا كَانَ غَايَةً جَرٌّ؛ وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ: فَإِنَّ يَكُونُ السَّيْرُ قَدْ كَانَ وَالِدُخُولُ لَمْ يَكُنْ، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَتْ مِثْلَ كَيْ الَّتِي فِيهَا إِضْمَارٌ أَنْ وَفِي مَعْنَاهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ حَتَّى يُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

تَقُولُ: سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، تَعْنِي أَنَّهُ كَانَ دُخُولٌ مُتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ كَاتِّصَالِهِ بِالْفَاءِ إِذَا قُلْتَ: سَرْتُ فَأَدْخُلَهَا، وَأَدْخُلَهَا هَاهُنَا عَلَى قَوْلِكَ: هُوَ يَدْخُلُ، وَهُوَ يَضْرِبُ، إِذَا كُنْتَ تَحْبِرُ أَنَّهُ فِي عَمَلِهِ، وَأَنْ عَمَلَهُ لَمْ يَنْقَطِعْ. فَإِذَا قَالَ: حَتَّى أَدْخُلَهَا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: سَرْتُ فَإِذَا نَا فِي حَالِ دُخُولٍ؛ فَالِدُخُولُ مُتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ كَاتِّصَالِهِ بِالْفَاءِ. فَحَتَّى صَارَتْ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَجِئَا عَلَى مَعْنَى إِلَى أَنْ، وَلَا مَعْنَى كَيْ، فَخَرَجَتْ مِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ كَمَا خَرَجَتْ إِذَنْ مِمَّا فِي قَوْلِكَ: إِذَنْ أَطُنُّكَ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ: فَإِنَّهُ يَكُونُ السَّيْرُ قَدْ كَانَ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَيَكُونُ الدُّخُولُ وَمَا أَشْبَهَهُ الْآنَ، فَمِنْ ذَلِكَ: لَقَدْ سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا مَا أُمْنَعُ، أَيْ حَتَّى أَتِيَ الْآنَ أَدْخُلَهَا كَيْفَمَا شِئْتُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَقَدْ رَأَى مِنِّي عَامًّا أَوَّلَ شَيْءٍ حَتَّى لَا أَسْتَطِيعَ أَنْ أَكَلِمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ، وَلَقَدْ مَرَضَ حَتَّى لَا يَرْجُوْنَهُ، وَالرَّفْعُ هَاهُنَا فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا خَالِفُ فِي الْاسْمِ. قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِمَتٌ تَسْبِيْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشَعٌ^(١)

فَحَتَّى هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا، وَإِنَّمَا هِيَ هَاهُنَا كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: شَرِبْتُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ، أَيْ: حَتَّى أَنْ الْبَعِيرَ لِيَجِيءَ يُجَرُّ بَطْنَهُ.

وَيَذَلُّكَ عَلَى حَتَّى أَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ أَنَّكَ تَقُولُ: حَتَّى إِنَّهُ يَفْعُلْ دَاكُ، كَمَا تَقُولُ: فَإِذَا إِنَّهُ يَفْعُلْ دَاكُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ:

(١) البيت في ديوانه ٥١٨ / ١: الخزانة ٤٧٥ / ٩ ٤٧٦؛ ابن يعش ١٨ / ٨، ٦٢؛ الكتاب ٣ / ١٨؛
المقتضب ٤١ / ٢.

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ^(١)

ومثل ذلك: مَرَضَ حَتَّى يَمُرُّ بِهِ الطَّائِرُ فَيَرْحَمُهُ، وَسَرْتُ حَتَّى يَعْلَمُ اللَّهُ أَنِّي كَالْـ
فَالْفَعْلُ هَاهُنَا مُنْقَطِعٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الَّذِي ارْتَفَعَ فِيهِ مُتَّصِلٌ كاتِّصَالَهُ
بِالْفَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَانَ سَيَّرَ فَدُخُولٌ، كَمَا قَالَ عُلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ:

ثُرَادَى عَلَى دِمَنِ الْخِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرُكُوبٌ^(٢)

لَمْ يَجْعَلْ رَكُوبَهُ الْآنَ وَرِحْلَتَهُ فِيمَا مَضَى، وَلَمْ يَجْعَلِ الدُّخُولَ الْآنَ وَسِيرَهُ فِيمَا
مَضَى، وَلَكِنَّ الْآخِرَ مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ، وَلَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ ذُوْنَ الْآخِرِ.

وَإِذَا قُلْتَ: لَقَدْ ضُرِبَ أَمْسٌ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْيَوْمَ، فَلَيْسَ كَقَوْلِكَ:
سِرْتُ فَأَدْخُلُهَا، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الدُّخُولَ السَّاعَةَ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ وَالدُّخُولَ جَمِيعًا وَقَعَا
فِيمَا مَضَى. وَكَذَلِكَ مَرَضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، أَيْ حَتَّى إِنَّهُ الْآنَ لَا يَرْجُوهُ؛ فَهَذَا لَيْسَ
مُتَّصِلًا بِالْأَوَّلِ وَقَعَا مَعَهُ فِيمَا مَضَى.

وَلَيْسَ قَوْلُنَا كاتِّصَالِ الْفَاءِ يَعْنِي أَنْ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْفَاءِ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّهُ
مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ، وَأَنْتُمَا وَقَعَا فِيمَا مَضَى.

وَلَيْسَ بَيْنَ حَتَّى فِي الْإِتِّصَالِ وَبَيْنَهُ فِي الْإِنْفِصَالِ فَرْقٌ فِي أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ
الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ أَحَدَ الْمَوْضِعَيْنِ الدُّخُولُ فِيهِ بِالسَّيْرِ مُتَّصِلٌ، وَقَدْ
مَضَى السَّيْرُ وَالدُّخُولُ، وَإِنَّمَا اتِّصَالُهُ فِي أَنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى، وَإِلَّا فَإِنَّهُ لَيْسَ يَفَارِقُ
مَوْضِعَهُ الْآخَرَ فِي شَيْءٍ إِذَا رَفَعْتَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: مِنْ مَذْهَبِ سَبِيوِيَّةٍ: أَنَّ حَتَّى مِنَ الْحُرُوفِ الْخَافِضَةِ لِلْأَسْمَاءِ كَاللَّامِ
الْخَافِضَةِ لِلْأَسْمَاءِ، وَأَنَّهَا إِذَا نَصَبْتَ الْفِعْلَ فَإِنَّمَا تَنْصِبُهُ بِإِضْمَارٍ أَنَّ كَاللَّامِ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ:
حَتَّى لَا تَخْفِضُ، إِنَّمَا تَخْفِضُ بَعْدَهَا إِلَى مَضْمُورَةٍ وَمَظْهَرَةٍ، فَيَقَالُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى إِلَى
رَأْسِهَا؛ فَقَدْ حَصَلَ هَذَا أَنَّ حَتَّى لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْئًا إِذَا كَانَ الْخَفْضُ بَعْدَهَا بِغَيْرِهَا.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَأَصْحَابُهُ: حَتَّى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ مَجْرَاهَا مَجْرَى كِي وَأَنَّ، وَلَيْسَ
عَمَلُهَا لَازِمًا فِي الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَ يَبْطُلُ فِي: سِرْتُ حَتَّى صَبَّحْتُ الْقَادِسِيَّةَ، وَدُفِعْتُ حَتَّى
وَصَلْتُ إِلَى الْأَمِيرِ، ثُمَّ لَمَّا صَحَبْتُ إِلَى خَفَضْتُ الْأَسْمَاءَ لِنِيَابَتِهَا عَنْ إِلَى، وَأَنَّهَا إِذَا عَمِلَتْ فِي

(١) البيت في ديوانه ١٢٣، الخزانة ٢/ ٤١٢؛ الكتاب ٣/ ١٩.

(٢) البيت في ديوانه ١٤، الكتاب ٣/ ١٩؛ والمقتضب ٢/ ٣٩.

الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل في الفعل.

وقال الكسائي في: حتى مَطْلَعُ تَخْفِضَةٍ إِلَى الْمُضْمرَةِ وليس لَحْتَى فيه عمل.

وقال الفراء: حتى هي الخافضة لِلْمَطْلَعِ لَمَّا فامَّ مَقَامَ إِلِي.

قال أبو سعيد: اعلم أن الحرف الواحد الذي أصل معناه واحد قد يُستعمل في مواضع مختلفة، فيغلب عليه اختلاف مواضعه، فيصير كالحروف المختلفة حتى يعمل أعمالاً مختلفة، وذلك نحو لا أصلها النفي للشيء وإبطاله، ثم استعمل في مواضع مختلفة من هي يقابل به الأمر، ومن نفي يقابل به حروف الاستفهام، ومن دخول على مبتدأ وخبر غير ذلك من مواضعه، فعملت أعمالاً مختلفة من جزم ونصب ورفع، وأبطل عملها في بعض مواضعها؛ لأن تفرقها في هذه المواضع المختلفة كتفرق الحروف المختلفة اللفظ المعنى.

ومن ذلك اللام المكسورة؛ لفظها واحد ومواضعها مختلفة، فجزمت الفعل وحفّضت الاسم، ولا خلاف بين التحوين فيما ذكرناه، إنما يختلفون بعد ذلك في حروف تظهر لها أعمال، فلا يحققون تلك الأعمال لها، ويطلبون حروفاً آخر يدعون ضمائرهم لتلك الأعمال، وإبطال عمل هذا الظاهر عنده، وربما جعلوا بعضها بدلاً من شيء آخر، فمن ذلك ما يمكن تصحيحه وتقرب مأخذه، ومنه ما يبعد، وأنا أذكر منه ما أخرجنا إليه هذا الباب واللفظ الذي شرعنا فيه منه، وأذكر نحوه الذي يقتضيه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فمما يقرب تصحيحه قول سيبويه في حتى: إذا نصبت الفعل أنها تنصبه بإضمار أن، وذلك أن حتى على مذهبه من حروف الجر؛ لأن ما بعدها في الاسم مخفوض إذا كانت غاية، وذلك قولك: خرج القوم حتى زيد.

فإن قال قائل من أصحاب الكسائي: هلا أضمرتم بعد حتى إلى، وحفّضتم زيдаً به، كما حكينا عن الكسائي.

قيل: لا يجوز ذلك لبعده في التقدير، وإبطال معنى حتى، وذلك أن موضوع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها، وأن حتى اختصت به من بين الجملة؛ لأنه يستبعد فيه الفعل أكثر من استبعاده في سائر الجملة، كقولنا: قاتل زيد السباع حتى الأسد؛ لأن قتاله للأسد أبعد من قتله لغيره، وكذلك تقول: استجراً على الأمير جنده حتى الضعيف الذي لا سلاح له؛ لأن استجراً الضعيف الذي لا سلاح له أبعد في النفوس من استجراً غيره من الجند؛ فلو جعلنا مكان حتى إلى فقلنا: استجراً على الأمير

جُنْدُهُ إِلَى الضَّعِيفِ، مَا جَازَ وَلَا أَدَّى عَنْ مَعْنَى حَتَّى، فَإِنْ قَدَّرْنَاهُ بِقَوْلِنَا: اسْتَجْرَأَ عَلَى
الْأَمِيرِ جُنْدُهُ حَتَّى انْتَهَى اسْتَجْرَأُوهُمْ إِلَى الضَّعِيفِ الَّذِي لَا سِلَاحَ لَهُ كَانَ ذَلِكَ بَزِيَادَةِ
كَثِيرَةٍ، وَكَانَتْ إِلَى فِي صَلَةِ انْتَهَى لَا فِي صَلَةِ حَتَّى، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْكَسَائِيُّ مِنْ إِضْمَارِ ذِكْرِ
إِلَى بَعْدَ حَتَّى شَيْءٌ مُتَكَرِّرٌ لَا يُعْرَفُ، وَإِذَا جَعَلْنَا الْخَفْضَ بِنَفْسٍ حَتَّى عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ فَلَا
يَخْرُجُ ذَلِكَ عَنْ قِيَاسِ النَّحْوِ، وَعَنْ الْمُتَنَاقُلَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ حَتَّى قَدْ يَلِيهَا الْمَخْفُوضُ
فِي حَالٍ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ مَخْفُوضٍ فِي حَالٍ، وَلَهَا نَظَائِرُ مِمَّا تَخْفُضُ فِي حَالٍ وَيَبْطُلُ
خَفْضُهَا فِي حَالٍ نَحْوُ: مُنْذُ، وَمُذْ، وَخَلَا، وَحَاشَى فِي الْاسْتِنَاءِ، فَظُهُورُ الْخَفْضِ بَعْدَهَا إِذَا
لَمْ يَقُمْ بُرْهَانٌ عَلَى إِضْمَارِ حَرْفِ خَافِضٍ يَوْجِبُ أَنَّهَا هِيَ الْخَافِضَةُ، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ
هِيَ الْخَافِضَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْخَافِضَةُ قَوْلُهُمْ: حَتَّامٌ وَحَتَّامَةٌ، وَإِلَامٌ وَإِلَامَةٌ، وَأَصْلُهَا:
حَتَّى مَا، وَمَا لِلْاسْتِفْهَامِ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهَا الْأَلْفُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا خَافِضٌ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ
أَنَّ حَتَّى خَافِضَةٌ. فَلَمَّا كَانَتْ خَافِضَةً فِي الْأَسْمِ إِذَا كَانَتْ غَايَةً، ثُمَّ رَأَيْنَاهَا تَدْخُلُ عَلَى
الْفِعْلِ فِي مَعْنَى الْغَايَةِ، جَعَلْنَا السَّبِيلَ فِيهِمَا وَاحِدًا، وَبَقَيْنَاهَا عَلَى خَفْضِهَا، وَأَخَوَجْنَا مَا
وَجَبَ لَهَا مِنْ عَمَلِ الْخَفْضِ أَنْ نَجْعَلَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ اسْمًا، وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ اسْمًا إِلَّا بَأَنْ
يُقَرَّبَ بِهِ أَنْ؛ لِأَنَّهَا وَالْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، وَإِذَا قَدَّرْنَاهُ لَمْ يَبْعُدْ تَقْدِيرُهُ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا
لِرَجُلٍ: أَقِمْ حَتَّى يَقْدُمَ زَيْدٌ، وَقِفْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَحَتَّى هِيَ لِلْغَايَةِ، وَإِذَا جِئْنَا
بـ(إِلَى) الَّتِي هِيَ لِلْغَايَةِ كَحَتَّى وَإِنْ كَانَتْ تَخَالَفُهَا فِي مَعْنَى آخَرٍ قُلْنَا: أَقِمْ إِلَى أَنْ يَقْدُمَ
زَيْدٌ، وَقِفْ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَمَوْقِعُ إِلَى مَوْقِعُ حَتَّى، وَلَا يَجْتَمِعَانِ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا تُغْنِي
عَنِ الْآخَرَى.

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ حَتَّى فِي مَوْضِعٍ إِلَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقِمْ إِلَى قَدُومِ
زَيْدٍ، وَأَقِمْ حَتَّى قَدُومِ زَيْدٍ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ، وَهَذَا أَحَدُ وَجْهَيْ
نَصْبِ الْفِعْلِ بِحَتَّى وَهُوَ الْغَايَةُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا بَعْدَ حَتَّى أَنْ كَمَا ذَكَرُوها بَعْدَ إِلَى؛ لِأَنَّ إِلَى لَا
تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَلَا يَبْطُلُ الْخَفْضُ بِهَا وَلَا يُقَدَّرُ الْغَاوَةُ فِيهَا.

وَحَتَّى يَبْطُلُ عَمَلُهَا فِي أَحْوَالٍ؛ فَتَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ بِمَعْنَى حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي قَوْلِكَ:
رَأَيْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا، وَجَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ فَتَنْصِبُهَا عَلَى
غَيْرِ وَجْهِ الْغَايَةِ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ وَلَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَتَكُونُ كَحُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ
نَحْوُ: الْوَائِ وَالْفَاءِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ أَلْزَمُوا إِلَى أَنْ؛ لِتَظْهَرَ اسْمِيَّةُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَقُوَّةُ
لِزُومِهَا الْخَفْضَ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَيْضًا حَسُنَ ظُهُورُ أَنَّ بَعْدَ اللَّامِ الْمَكْسُورَةِ، وَلَا يَحْسُنُ
ظُهُورُهَا بَعْدَ حَتَّى، وَقَدْ ذَكَرْنَا حُسْنَ سَقُوطِ أَنَّ بَعْدَ اللَّامِ وَالْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنْ

حروف الجر.

والوجه الثاني من وجهي النصب بحتى تكون فيه أيضاً حرف خفض؛ لأنه يحسن فيه أن تقول: حنّامه، وقد مضى الكلام في نحوه.

وأما وجهها رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد في المعنى، وذلك أن يكون ما قبلها موجباً لما بعدها، ولكن ما يوجب ما قبلها فقد يجوز أن يكون عقيماً له ومتصلاً به، وقد يجوز أن لا يكون متصلاً به ولكن يكون موطئاً مستثلاً بالفعل الأول، متى اختاره صاحبه أوقعه، وقد وطيء له ومكن منه. ومن هذا قوله: لقد سرت حتى أدخلها ما أمتنع؛ لأن السير مكن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل، وكذلك: رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلّمه العام بشيء؛ لأن الذي رى منه العام الأول هو الذي أصاره في عامه إلى الضعف عن كلامه، وسأره محمول على مثل ما ذكرناه، وحتى في رفع الفعل بمنزلة الواو، والفاء، وإذا، وإنما، سائر حروف الابتداء التي يرتفع الفعل بعدها، وسبيلها في بطلان عملها عن الفعل كسبيلها في بطلان عملها عن الاسم إذا قيل: رأيت القوم حتى زيداً، وجاءني القوم حتى زيداً، ومعناها في الفعل في وجهي النصب الغاية ومعنى كي، وفي وجهي الرفع أن يكون الفعل الذي قبلها يوجب الفعل الذي بعدها ويوطئه.

وأما قول سيبويه في الفعل المرفوع فيما مضى إذا قلت: سرت حتى أدخلها، كأنه قال: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء، فإنما أراد أن يشبه كون الفعل فيما مضى مع حتى بكونها مع الفاء فيما مضى، ولم يرد أن يوجب أن عمل حتى ومعناها كعمل الفاء ومعناها؛ لأن الفاء لا يوجب أن ما بعدها أوجب ما قبلها؛ لو قال: خرجت فإذا زيد قائم لم يكن قيام زيد من أجل خروجك.

وحتى هذه التي يرتفع الفعل بعدها يجوز أن يقع بعدها مبتدأ وخبر، وتقع إن بعدها مكسورة كقولك: مرض حتى إنه الآن لا يرجونه، وأنس زيداً بالأمير حتى هو يدخل عليه بغير إذن، وواد زيداً أخاك حتى أهلها يتوادون.

هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما

انتصب لأنه غاية

قال سيبويه: تقول: سرت حتى أدخلها، وقد سرت حتى أدخلها سواء، وكذلك: إني سرت حتى أدخلها، فيما زعم الخليل.

فإن جعلت الدخول في كل ذي غاية نصبت.

وتقول: رأيتُ عبدَ الله سار حتى يدخلُها، وأرى زيدًا سار حتى يدخلُها؛ ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم ليس بمتيقن، فإنه يدخل عليه: سار زيد حتى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري، ويدخل عليه: عبد الله سار حتى يدخلُها أرى. فإن قال: لأني لم أعمل (أرى)، فهو يزعم أنه ينصب الفعل بـ (أرى) وإن جعلت الدخول غاية، نصبت في ذا كله.

وتقول: كنت سرت حتى أدخلُها، إذا لم تجعل الدخول غاية. وليس بين (كنت وسرت) وبين (سرت مرة في الزمان الأول) حتى أدخلُها شيء؛ وإنما ذا قول كان النحويون يقولونه ويأخذونه بوجه ضعيف، يقولون: إذا لم يجز القلب فيه، فيدخل عليهم (قد سرت حتى أدخلُها) أن ينصبوا، وليس في الدنيا عربي يرفع (سرت حتى أدخلُها) إلا وهو يرفع إذا قال: قد سرت.

وتقول: سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلُها، إن جعلت الدخول غاية؛ وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، لأن معنى هذا معنى سرت قليلا حتى أدخلُها، فإن جعلت الدخول غاية نصبت.

ومما يكون فيه الرفع شيء ينصبه بعض الناس لقبح القلب، وذلك: ربما سرت حتى أدخلُها، ونحو هذا؛ فإن احتجوا بأنه غير سير واحد فكيف يقولون إذا قلت: سرت غير مرة حتى أدخلُها.

وسألنا مَنْ يرفع في قوله: سرت حتى أدخلُها، فرفع في (ربما)، ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا كما اعتزموا عليه في (قد).

ويقولون: ما أحسن ما سرت حتى أدخلُها، وقلما سرت حتى أدخلُها، إذا أردت أن تخبر أنك سرت قليلا وعנית سيرا واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية.

وتقول: قلما سرت حتى أدخلُها، إذا عנית سيرا واحداً، أو عנית غير سير، لأنك قد تنفي الكثير من السير الواحد، كما تنفيه من غير سير.

وتقول: قلما سرت حتى أدخلُها، إذا عנית غير سير، وكذلك أقل ما سرت حتى أدخلُها، من قبل أن (أقل ما) نفى لقوله (كثير ما) كما أن (ما سرت) نفى لقوله (سرت)؛ إلا أنه قبيح أن تقول: قل ما سرت فأدخلُها، كما يقبح في (ما سرت) إذا أردت معنى: فإذا أنا أدخلُ.

وتقول: قل ما سرت فأدخلها، فتنصب بالفاء ها هنا كما تنصب في (ما) و(لا يكون) كثر ما سرت فأدخلها، لأنه واجب؛ ويحسن أن تقول:

كثر ما سرت فإذا أنا أدخل. وتقول: إنما سرت حتى أدخلها إذا كنت محتقرًا لسيرك الذي أدى إلى الدخول، ويقبح إنما سرت حتى أدخلها، لأنه ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب، يعني إذا احتقر السير؛ لأنك لا تجعله سيرا يؤدي إلى الدخول وأنت تستصغره، وهذا قول الخليل؛ وإن لم تجعله غاية، ولم تحتقر، رفعت.

وتقول: كان سيري أمس حتى دخلها، ليس إلا النصب، وذلك أن (حتى أدخلها) خبر لكان، لأن (أمس) بمنزلة (اليوم) إذا قلت: جاء في اليوم عبد الله، فالיום صلة لهذا، وكذلك (أمس) صلة لمسير؛ واعتمد في الخبر على (حتى أدخلها)، فكانه قال: كان سيري حتى أدخلها، فحتى أدخلها غاية، أو محمول على (كي)، كأنك قلت: كي أدخلها؛ ولا يجوز أن تقول: كان سيري فأدخلها إلا وأنت تريد أن تجيء بـ (كان) التي تقع بلا خبر، كقولك: قد كان الأمر، أي: قد وقع الأمر؛ فإن أردت (كان) هذه، جاز أن تقول: كان سيري أمس حتى أدخلها.

وتقول: كان سيري أمس سيرا متعبا حتى أدخلها، لأنك تقول ها هنا: فأدخلها، وإذا أنا أدخلها، لأنك جئت لكان بخبر، وذلك قولك: سيرا متعبا.

واعلم أن ما بعد (حتى) لا يَشْرَكُ الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم آتِ فأفل، ولو كان ذلك لاستحال الكلام في قولك: كان سيري أمس شديدا حتى أدخل، ولكنها تجيء كما تجيء (ما) بعد إذا، وبعد حروف الابتداء. وكذلك هي أيضا بعد الفاء إذا قلت: ما أحسن ما سرت فأدخلها، ولأنها منفصلة؛ فإنما عنينا بقولنا (الآخر متصل بالأول) أهمها وقعا فيما مضى، كما أنه إذا قال:

فإن المُنْدَى رِحْلَةُ فَرُكُوبٍ^(١)

يعني أنهما وقعا في الماضي من الأزمنة، وأن الآخر كان مع فراغه من الأول.

فإن قلت: كان سيري أمس حتى أدخلها، يجعل أمس مستقرا، جاز الرفع لأنه

(١) هذا عجز بيت سبق تخريجه.

استغنى، فصار كَسَرْتُ، لو قلت: فأَدْخُلُهَا حَسَنَ، ولا يحسن: كان سيري فأَدْخُلُ، إلا أن تجيء خبراً لكان. واعلم أن (أسير) بمعنى (سرت) إذا أردت بأسير معنى سرت.

واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب، لم يكن إلا النصب، من قبل أنه إذا لم يكن واجباً، رجعت (حتى) إلى أن وكى، ولم تصر من حروف الابتداء، كما قلت: إذن أظنك، والظن غير واقع في حال حديثك.

وتقول: أيهم سار حتى يدْخُلُهَا، لأنك قد زعمت أنه قد كان سير ودخول، وإنما سألت عن الفاعل. ألا ترى أنك لو قلت: أين الذي سار حتى يدْخُلُهَا وقد دخلها لكان حسناً، ولجاز هو الذي يكون لما قد وقع، لأن الفعل ثم واقع، وليس بمنزلة (قلما سرت) إذا كان نافيةً لكثير ما سرت؛ ألا ترى أنه لو قال: قلما سرت فأَدْخُلُهَا أو حتى أدْخُلُهَا، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى (قلما)، لم يستقم إلا أن تقول: قلما سرت فدخلت، وحتى دخلت، كما تقول: ما سرت حتى دخلت. فإنما ترفع بحتى في الواجب، ويكون ما بعدها مبتدأ منفصلاً من الأول، كان مع الأول فيما مضى أو الآن. وتقول: أسرتُ حتى تدْخُلُهَا، نصبت، لأنك لم تثبت سيراً تزعم أنه قد كان معه دخول.

قال أبو سعيد: هذا الباب معتمده ذكر ما كان بعد (حتى) متصلاً بما قبله، وذلك من المرفوع ما كان متصلاً بما قبله، وقد أوجبه ما قبله؛ ومن المنصوب ما كان غاية، وهما يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما؛ فاتصال المرفوع بما قبله كاتصال ما بعد (الفاء) بما قبلها، ولذلك يمثله بالفاء لإيصال ووقوع الثاني عُقِبَ الأول. ووجه رفعه هو ما ذكرته لك.

وليست (حتى) المنصوب ما بعدها من الفعل هي المرفوع ما بعدها، لأن المرفوع ما بعدها ليست بعاملة، والمنصوب ما بعدها حرف خفض؛ وكل فعل كان مبناه على الإيجاب فهو مما لم يرتفع فيه الفعل بعد (حتى)، فإن اتصل به تشكك كقولك: سار عبد الله حتى يدْخُلُهَا، أو سار حتى يدْخُلُهَا أَرَى، وكذلك: سار عبد الله حتى يدْخُلُهَا. ويجوز أن يكون ما قبل (حتى) المرفوع ما بعدها من الفعل من باب أرى وأفعل الظن والمَحْشَبَةِ لأن القلوب تنعقد على ذلك - وإن كان فيه بعض عوارض الشك - كانعقادها على العلم واليقين، ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أَرَى عبد الله سار حتى يدْخُلُهَا، وكذلك: أظن عبد الله سار حتى يدْخُلُهَا.

وإن كان مبنى الكلام على جَحْدٍ عُنْيِيهِ استثناء يردّه إلى الإيجاب فهو كالإيجاب كقولك: ما سرت إلا يوما حتى أدخلها، وما سرت إلا قليلا حتى أدخلها، لأنه لا فرق بين قولك: ما سرت إلا يوما، وبين سرت يوما؛ وما سرت إلا قليلا حتى أدخلها بمنزلة: سرت قليلا حتى أدخلها؛ والقيل قد يؤدي إلى الدخول، كما يؤدي الكثير إليه؛ وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تغير لفظ الإيجاب كقولك: إن زيدا لقائم فيما أرى، وفيما أظن، وإن زيدا لقائم بلغني.

وأما ما حكاه سيويه عن بعض النحويين من اعتبار القلب فهو ضعيف يخالف كلام العرب، ولا لاعتبار ذلك أصل يرجع إليه؛ هؤلاء القوم أجازوا: سرت حتى أدخلها، ولم يجيزوا كنت سرت حتى أدخلها، لأنه لا يحسن: سرت حتى أدخلها كنت، كما يحسن: حتى أدخلها سرت؛ فاحتج عليهم سيويه بقول العرب: قد سرت حتى أدخلها، وهم لا يجيزون: سرت حتى أدخلها قد، ويقولون: ربما سرت حتى أدخلها، ولا يقولون: سرت حتى أدخلها ربما؛ واحتج عليهم أيضا بأنه لا فرق بين قولنا: كنت سرت حتى أدخلها وبين: سرت مرة في الزمان الأول، حتى أدخلها، وهم يجيزون: سرت مرة في الزمان الأول حتى أدخلها، لأنه يحسن فيه القلب، تقول: سرت حتى أدخلها مرة في الزمان الأول.

وذكر سيويه: إنما سرت حتى أدخلها، فأجاز الرفع في موضع، ولم يجزه في موضع، وذلك أن (إنما) تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشيء، والآخر الاختصار عليه؛ فأما الاختصار عليه فقولك في رجل ادّعي له الشجاعة والكرم واليسار، فاعترفت بواحد منها دون الباقي، وأثبتته له فقلت: إنما هو موسرٌ أو إنما هو شجاعٌ، فعلى هذا الوجه يُرْفَعُ الفعل بعد (حتى) إذا قلت إنما سرتُ حتى أدخلها، لأنك أثبت له المسير، وقد أداه إلى الدخول.

وأما تحقير الشيء فقولك لمن تحقر صنيعا له: إنما تكلمت وسكت، وإنما سرت فقعدت. لم يعتد بكلامه ولا بسيره؛ فعلى هذا الوجه نصب سيويه: إنما سرت حتى أدخلها، لأنه لم يعتد بسيره سيرا، فصار بمنزلة المنفي

ويقبح الرفع؛ لأنك لم تجعل السير مؤديا إلى الدخول، فيكون منقطعاً بالدخول، وإلا نصبت (يدخل)، فيكون غاية السير، وهذا معنى قوله: ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير، يعني إذا رفعت مع التحقير

فأما أقل (ما سرت) فإنه يكون على وجهين: أحدهما أن يريد سيرا قليلا مؤديا

كأنه قال: قل سيري، كما تقول: سرت قليلا؛ فهذا يُرْفَع فيه الفعل الذي بعد (حتى) للمسير القليل الذي أدى إلى الدخول.

والوجه الآخر أن يكون في معنى الجحد، وذلك قولك: قلما سرت حتى أدخلها، إذا عنيت غير سير، لأن معناه النفي لغير سير؛ وليس النفي لغير سير فعل يوجب الدخول فيرفعه؛ وكذلك قوله: أقل ما سرت حتى أدخلها، من قبيل أن (قُلْ) نفي، وقد ذكرنا فيما تقدم أن (أقل رجلًا) و(أقل رجلًا) في معنى الجحد، بما أغني عن إعادته.

قال أبو سعيد: "ولو قلت: ما كُثِّر ما سرت حتى أدخلها، وما طال ما سرت حتى أدخلها، لم يجز فيه غير النصب، لأنك لم تذكر فعلا يؤدي إلى الدخول، وإنما نفيت فعلا، ولم تثبت فعلا آخر؛ ولهذا نصب سيبويه بعد: أقل ما سرت حتى أدخلها، لما كان نفيًا لـ(كثُر ما سرت)، كما أن (ما سرت) نفي لقوله: سرت، وقواه بأنه قبيح أن تقول: قل ما سرت حتى فأدخلها، كقبح ما سرت فإذا أنا داخل، لأن (الفاء) تقتضي أن ما بعدها وقع عُقِبَ فعل اتصل به، وأنت قد نفيت ما قبل (الفاء)؛ ولو قلت: قلما سرت فأدخلها، فنصبت، كان جيدًا للنفي، كما تقول: ما أتيتنا فنكرمك، ولا يحسن كُثِّر ما سرت فأدخلها، لأنه موجب، والوجه كثر ما سرت فأدخلها بالرفع، كقولك: أنا آتيك فأكرمك، ولا يحسن فأكرمك بالنصب، وقد تقدم الرد على من يعتبر القلب وهو ينصب ربما سرت حتى أدخلها؛ وطال ما سرت حتى أدخلها، وكُثِّر ما سرت حتى أدخلها. لأنه لا يحسن أن تقول: سرت حتى أدخلها ربما، ولا سرت حتى أدخلها طالما، وكُثِّر ما.

ثم قال عنهم: فإن احتجوا -يعني في نصبها- بأنه غير سير واحد، فرد كلامهم بأنه يُقال: سرت غير مرة حتى أدخلها، وهذا لا يدفعونه، لأنه يحسن فيه القلب، ومعناه معنى: ربما سرت، وطال ما سرت فأبطل احتجاجهم بالنصب إذا تعلقوا بغير القلب.

وقوله: ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا، كما اعتزموا عليه في (قد)، يريد أن نصب العرب لما ينصبونه من: ربما سرت حتى أدخلها، وكنت سرت حتى أدخلها، وغير ذلك، وإنما نصبوه لا من أجل قبح القلب، ولكن لأن كل ما يُرْفَع بعد (حتى) يجوز فيه النصب على الغاية، لأن ما بينهما متقارب في المعنى، لأن السير ينقطع عند الدخول، رفعت أو نصبت، فنصبهم لأنهم ذهبوا به مذهب الغاية، ويجوز فيه الرفع كما رفع مَنْ رفع في (قد)، ويجوز النصب عنده.

وقوله: كان سيري أمس حتى أدخلها، في (أمس) وجهان:

أحدهما: أن يكون في موضع نصب بسيري لا بخبر (كان)، كما تقول: كان قطعي

المفازة حتى أدخلها، فتنصب المفازة بقطعي لا بخير كاد؛ فإذا كان كذلك وجب النصب في (أدخلها) لا غير، ويكون خبر (كان) حتى. وهي تكون خبراً للمصدر الذي يمتد في الزمان إذا كانت غاية كقولك: سيري إلى الليل، وسيري حتى الليل، وسيري إلى أن أدخل، وسيري حتى أدخل؛ فإن حثت بخير (كان)، جاز الرفع والنصب فقلت: كان سيري أمس سيراً متعباً حتى أدخلها، وأدحها، فإن شئت جعلت (أدخلها) من صلة سيراً متعباً، وإن شئت جعلته من صلة كان سيري، وقدمته فقطت: كان سيري أمس حتى أدخلها سيراً متعباً.

والوجه الآخر أن تجعل (أمس) حراً سيري، كما تقول: كان القتال أمس، فإذا جعلته كذلك جاز الرفع والنصب في (حتى أدخلها).

وقوله: 'أما بعد (حتى) لا يشرك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم أجد فاقلاً'.

قال أبو سعيد: ((ليست (حتى) من حروف العطف في الأصل، وإنما عطف بها في الأسماء، الاسم الذي يصح أن يكون غاية كقولك: خرج القوم حتى زيد، كما تقول: خرج القوم حتى زيد، ولو قلت: خرج القوم حتى شأنك لم يجز، ولو قلت: وشأنك، وشأنك جاز؛ لأنهما حرفا عطف وضعوا للاشتراك.

وإنما حاز العطف بحتى في الأسماء لأن الاسم المحرور بعد (حتى) داخل في الأسماء لتي قبلها، مضار فيه معنى العطف بدخوله فيما دخل فيه ما قبله؛ وأما في الفعل فليس كذلك، وإنما شئت بالفاء فيما مضى لاتصال الآخر بالأول، وأنها قد وقعتا فيما مضى نقول:

فَإِنَّ السُّنْدَى رَحْلَةً فَرَكُوبٌ^(١)

لأن السُّنْدَى والركوب قد وقعتا في الماضي من الأرملة والآخر كان مع فراغه من (أول):

وفيه: "وأعلم أن (أسير) بمنزلة سرت، إذا أردت بأسير معنى سرت".

قال أبو سعيد: ((إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقاً وطبعاً ولا ينكر منه في الماضي والاستقبال. ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر، من ذلك قول بعض بني سئل:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِيهِ فمضيت ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي^(١)

يريد: ولقد مررت، ولم يرد أن ذلك كان منه مرة وأنه لا يعود إليه، وإنما أراد أن ذلك سجيته أبداً، وقال جرير:

قالت جعادة ما لجسمك شاحبا ولقد يكون على الشباب نصيرا

وسمعناه: ولقد كان، وكونه على الشباب نصيرا، فعل مستدام لا يقصد به إلى فعلة واحدة، بل يكون أبداً على الشباب نصيرا، فهذا حكمه دائماً)).

وقوله: أين الذي سار حتى يدخلها. لا يمنع الاستفهام من الرفع، لأن السير وجب، وإنما سأل عن صاحبه، وكذلك لو نفي فقال: ما رأيت الذي سار حتى يدخلها، وما ضربت الذي سار حتى يدخلها، لأن الاعتماد على نفي الرؤية والضرب.

وأما قوله: أسرت حتى تدخلها؟ فالنصب، لأنه لم يوجب سيرا يجب به الدخول. ولو قال: قل ما سرت فأدخلها، إذا جعل الدخول واجبا فيما مضى، جعل اللفظ فيه ماضيا، فقال: قلما سرت فدخلت، لأن دخلت منقطع عن قلما سرت، فصار بمنزلته منفردا إذا كان ماضيا، ولم يكن ماضيا، ولم يكن قبله (قلما سرت)، فالإخبار عنه بلفظ الماضي؛ ونحو من هذا قولهم: جاءني زيد أمس يضحك، ويضحك في موضع الحال، وإن كان وقوعه في (أمس). ولو خبرت عن زيد بالضحك لم يجز أن يكون إلا بلفظ الماضي، ولم تقل إلا: ضحك زيد؛ وكذلك جاءني زيد يضحك أبوه، إذا كان متصلا بزيد؛ فإذا لم تجعله متصلا بزيد قلت: ضحك أبو زيد أمس، ولم يكن إلا ماضيا.

وقال أبو الحسن الأخفش:^(٢) ما سرت حتى أدخلها، معنى الرفع فيه صحيح، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب (حتى)، ألا ترى أنك لو قلت: ما سرت فأدخلها، أي ما كان سير ولا دخول، أو قلت: ما سرت فإذا أنا داخل الآن لا أمتنع، كان حسنا. وغلط أبو الحسن، وذلك أن الدخول في (حتى) إذا رفع إنما يقع بالسير، فإذا نفى السير لم يكن دخول.

(١) البيت لرجل من سلول من بحر الكامل، الخزائن ١ / ٣٥٧؛ والكتاب ٣ / ٢٤، الدرر: ١ / ٢٧٨.
(٢) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط نحوي عالم باللغة والأدب من أهل بلخ، سكن البصرة وأخذ العربية من سيبويه، وله تصانيف منها: شرح أبيات المعاني، تفسير معاني القرآن معاني الشعر، كتاب الملوك.
زاد في العروض بحر (الخب). توفي ٢١٥هـ.

قال أبو سعيد: والذي عندي أن أ. الحسن أراد أن ما يدخل على قولك: سرت حتى أدخلها بعد وجوب بالرفع، فتبقى جملة الكلام، فذلك رآه صحيحاً في القياس، وإن كانت العرب لا تكلم به.

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين

قال سيويه: "وذلك قولك: سرت حتى يدخلها زيد، إذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك، ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتى تطلع الشمس، لأن سيرك لا يجوز أن يكون سبباً لطلوع الشمس، ولا يؤديه، ولكن لو قلت: سرت حتى يدخلها ثقلبي، وسرت حتى يدخلها بدني، لرفعت، لأنك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك.

وبلغنا أن مجاهدًا قرأ الآية: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١)، وهي قراءة أهل الحجاز.

وتقول: سرت حتى يدخلها زيد وأدخلها، وتقول: سرت حتى أدخلها ويدخلها زيد، إذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك، وهو الذي أذاه، ولا تجد بُدًّا من أن تجعله ها هنا في تلك الحال، لأن رفع الأول لا يكون إلا وسبب دخوله سيره.

وإذا كانت هذه حال الأول، لم يكن للآخر بُد من أن يتبعه، لأنه يعطفه على دخولك في (حتى)؛ وذلك أنه يجوز أن تقول: سرت حتى يدخلها زيد، إذا كان سيرك يؤدي إلى دخوله، كما تقول: سرت حتى يدخلها ثقلبي، وتقول: سرت حتى أدخلها، وحتى يدخلها زيد، لأنك لو قلت: سرت حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس، كان جيداً وصارت إعادتك (حتى) كإعادتك له في (تَبًّا له) و(وَيْلٌ له)، وَمَنْ عَمْرًا؟ وَمَنْ أَخُو زيد؟ وقد يجوز أن تقول: سرت حتى يدخلها عمرو، إذا كان أذاه سيرك؛ ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

واعلم أنه لا يجوز: سرت حتى أدخلها، وتطلع الشمس، هذا محال، لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك، فترفع (تطلع الشمس) وقد حُلَّتْ بينه وبين (حتى). ويحسن أن تقول: سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها، كما تقول: سرت لي يوم الجمعة وحتى أدخلها، وقال امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ .. وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

فهذه الآخرة هي التي ترفع.

وتقول: سرتُ وسار حتى ندخلها، كأنك قلت: سرنا حتى ندخلها؛ وتقول: سرت حتى أسمع الأذان، هذا وجهه، وحده النصب، لأن سيرك ليس يؤدي سمعك الأذان، إنما يؤديه الصبح؛ ولكنك تقول: سرت حتى أكُل، لأن الكلال يؤديه سيرك. وتقول: سرت حتى أصبح، لأن الإصباح لا يؤديه سيرك، إنما هي غاية طلوع الشمس.

وفي نسخة أبي بكر مبرمان^(٢) وغيرها، قال أبو الحسن: أنا أزعم أن (حتى) هذه التي ترفع ما بعدها ليست (حتى) التي تنصب ما بعدها.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن رفع الفعل بعد (حتى) بإيجاب ما قبله له وتأديته إليه، فإذا قلت: سرت حتى أدخلها جاز أيضاً أن يدخلها من يتبعك ومن يسير بسيرك من أجير وعبد وصاحب ورفقة، كنت أنت بسيرك سبباً لسيرهم المؤدي إلى الدخول، وكذلك ما معك من ظهر وقل، دخوله بسيرك لأنه تابعك.

وقوله: لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس، لأن تطلع الشمس، لا يرتفع أبداً، لأن السير لا يؤدي إليه، ولا يكون سبباً له، فبطل عطفه على (أدخلها)؛ ولا يجوز نصبه وليس قبله ما ينصبها، لأن (حتى) إذا ارتفع ما بعدها فليست هي (حتى) التي تنصب الفعل بعدها، وقد ذكرنا هذا فيما مضى.

ولو أعاد (حتى) وجعلها ناصبة فقال: سرت حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس جاز.

وأما قوله: وقد حُلت بينه وبين (حتى)، يعني أنك حلت بـ (أدخلها) المرفوعة بين (تطلع) وبين (حتى) الناصبة كأن (أدخلها). لو لم يكن، وكان في موضعها (تطلع

(١) البيت في ديوانه ص ٩٣، ابن يعيش ٥ / ٧٩، ٨ / ١٩؛ الكتاب ٣ / ٢٧، ٦٢٦؛ المقتضب ٧٢ / ٢.

(٢) مبرمان: محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر المعروف بمبرمان من كبار العلماء بالعربية من أهل بغداد ولد في طريق رامهرمز وأخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي من كتبه "شرح شواهد سيبويه" النحو المجموع على العلل. (العيون)، و(التلقين)، شرح كتاب سيبويه.

الشمس) لجئنا (حتى) الناصبة في موضع (حتى) التي يرتفع الفعل بعدها، فهذه حيلولة ما بين (حتى) وبين (تطلع) وإنما خالفوا بين (أدخلها) وبين (حتى) المعدومة كما تقول: حلت بين زيد وبين الأكل، وحلت بينه وبين الغسل إذا منعه من فعلهما فهما معدومان؛ وأما بيت امرئ القيس، فلو رفع (بكل) جاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى)، وهما مختلفان في النصب والرفع. لأن الأولى قد نصبت (بكل)، والثانية بعدها مبتدأ وخبر، فلو وقع موقع المبتدأ فعل لكان مرفوعاً. وقد فرع أصحابنا مسائل في باب (حتى) رأيت ذكرها متصلاً بهذا الباب.

تقول: سرت حتى مطلع الشمس، وسرت حتى الظهر، ومنه قول الله - عز وجل - ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١) ولا يجوز أن تقول: سرت حتى الشام، ولا سرت حتى مكانك، إلا أن تذكر الأمكنة قبلها. والجملة التي بعد (حتى) جزء منها، فتكون كالغايات بعد (حتى)، وذلك قولك: دخلت المدن حتى الشام، وسرت على الجسور حتى جسر بغداد، ولا يحتاج في الأزمنة إلى ذلك، لأن الأزمنة تحدث على ترتيب، وشبهت بالأفعال، و(حتى) تقع على الأفعال كلها، نصار قولك: قف حتى تطلع الشمس، وحتى طلوع الشمس بمنزلة، وكذلك المصادر كلها: قف حتى مجيء زيد، وحتى قيام الأمير. ولو قلت: أخذت من الدار حتى أقصاها، لم يجز، لأنك لم تذكر ما أقصاها جزء منه، ولو قلت: أخذت الدار حتى أقصاها جاز؛ ولو قلت: أقمنا حتى اليوم، وحتى الليلة، وحتى العشية، وحتى الغداة، والساعة، والعام حسر.

ولو قلت: أقمنا حتى الشهر، وحتى السنة، واليومين، والليلتين، والشهور، والأشهر لم يجز، فإن نعتة بما يزيل عنه الإبهام جاز، كقولك: أقمنا حتى الشهر المستطاب؛ وإنما حاز هذا فيما أجزناه فيه لأنه وقت مخصوص لا إبهام فيه، وذلك أنهم يقولون: أنا اليوم خارج، وأنا اليوم صائم، وأنا الليلة عندك، وأنا أعمام حاج، فيعلم ما اتفقوا عليه واعتادوه، أنه يراد اليوم الذي هو فيه، والعام الذي هو فيه؛ ولا يقولون: أنا الشهر خارج، وهم يريدون الشهر الذي هم فيه.

وإذا قلت: أنا اليومين صائم، لم يعلم به يومان بأعيامهما حتى تزيد فيه ما يزيل الإبهام مثل: أنا اليومين المتصلين باليوم صائم. فقس على ذلك إن شاء الله تعالى.

هَذَا بَابُ الْفَاءِ

اعلم أن ما انتصب في باب (الفاء) فإنه ينتصب على إضمار (أن)، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدئ، أو مبني على مبتدئ، أو موضع اسم مما سوى ذلك. وسأبين ذلك إن شاء الله.

تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم؛ كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أن)، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم؛ فلم نؤوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أن) حسن، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم.

و(أن) لا تظهرها هنا لأنه لا يقع فيها معان لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في (لا يكون) ونحوها إلا أن تُضمَر؛ ولولا أنك إذا قلت: لم آتكَ، صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، لم يجز: فأحدثك، كأنك قلت في التمثيل: فحديثٌ؛ وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد (لم آتكَ)، لأنك لا تقول: لم آتكَ فحديثٌ، فكذلك لا تقع هذه المعاني في (الفاء) إلا بإضمار (أن)، ولا يجوز إظهار (أن). كما لا يجوز إظهار المضمر في (لا يكون) ونحوها.

فإذا قلت: لم آتكَ، صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، ولم يجز أن تقول: فحديثٌ، لأن هذا لو كان جائزاً لأظهرت (أن).

ونظير جعلهم لم آتكَ، ولا آتيك، وما أشبه ذلك بمنزلة الاسم في النية، حتى كأنهم قالوا: لم يك إتيانٌ، إنشاد بعض العرب قول الأحموس اليربوعي:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(١)

ومثله قول الفرزدق:

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ^(٢)

(١) البيت في ديوانه؛ وكتب في الكتاب أنه للفرزدق: ١٢٣؛ انظر الخزانة ٤ / ١٥٨؛ الكتاب ٢٩ / ٣ / ١٦٥.

(٢) البيت في ديوانه ٨٤ / ١، الكتاب ٢٩ / ٣.

جره لأنه صار كأنه قال: لأن، ومثله قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)

لما كان الأول تستعمل فيه (الباء) ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول، ثوبها في الحرف الآخر، حتى كأنهم تكلموا بها في الأول. وكذلك صار (لم آتكَ) بمنزلة لفظهم (فلم يكن إتيان) لأن المعنى واحد.

واعلم أن ما ينتصب في باب (الفاء) قد ينتصب على غير معنى واحد، وكان ذلك على إضمار (أن) إلا أن المعاني مختلفة، كما أن (يعلم الله) يرتفع كما يرتفع (يذهب زيد)، و(عَلِمَ الله) ينتصب كما ينتصب (ذهب زيد)، وفيهما معنى اليمين. والنصب ها هنا في التمثيل كأنك قلت: لم يكن إتيان فإن تحدثت، والمعنى على غير ذلك، كما أن معنى (عَلِمَ الله لأفعلن) غير معنى (رَزَقَ الله)، فـ (أن تحدثت) في اللفظ مرفوع بـ (يكن)، لأن المعنى: لم يكن إتيان فيكون حديث.

وتقول: ما تأتينا فتحدثنا، فالنصب على وجهين من المعاني:

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني؟ أو لو أتيتني لحدثني.

وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك.

وإن شئت شركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول،

فتقول: ما تأتيني فتحدثني فكأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني.

فمثل النصب قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(٢)، ومثل

الرفع قوله - سبحانه -: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ* وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(٣) أي:

وما يعتذرون.

وإن شئت رفعت على وجه آخر، كأنك قلت: فأنت تحدثنا، ومثل ذلك قول

بعض الحارثيين:

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَرَجَّيْ وَلِكْثَرُ التَّامِيلَا^(٤)

وتقول: ما أتيتنا فتحدثنا، فالنصب فيه كالنصب في الأول؛ وإن شئت رفعت

(١) البيت في ديوانه ٨٧، ابن يعيش ٢ / ٥٢؛ الكتاب ٢ / ٥١.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

(٣) سورة المرسلات، الآيتان ٣٥، ٣٦.

(٤) البيت في ديوانه؛ الخزانه ٨ / ٣٨؛ ابن يعيش ٧ / ٣٦؛ الكتاب ١٣ / ٣١.

على: فأنت تحدثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على (ما). وإنما اختير النصب لأن الوجه ها هنا وحْدُ الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدثنا، فلما صرفوه عن هذا ضَعُفَ أن يضموا (تفعل) إلى (فعلت)، فحملوه على الاسم، كما لم يجوز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتصنرنا ونحوه.

وأما الذين رفعوه فحملوه على موضع (أتيتنا)، لأن (أتيتنا) في موضع فعل مرفوع، و(تحدثنا) ها هنا في موضع (حدثنا).

وتقول: ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل، فالمعنى: أنك لم تأتنا إلا تكلمت بجميل، ونصبه على إضمار (أن)، كما كان نصب ما قبله على إضمار (أن)، وتمثيله كتمثيل الأول؛ وإن شئت رفعت على الشرْكة كأنه قال: وما تكلم إلا بالجميل. ومثل النصب قول الفرزدق:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي لَدِينَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ^(١)

وتقول: لا تأتينا فحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة، والنصب ها هنا كالنصب في: ما تأتيني فحدثني، إذا أردت معنى: ما تأتيني فتكون محدثا، وإنما أراد معنى: ما أتيتني فتكون محدثا إلا ازددت فيك رغبة، ومثل ذلك قول اللعين المنقري:

وَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيبًا بِلَدِّهِ فَيَنْسَبَ إِلَّا الزُّبْرَقَانُ لَهُ أَبُ^(٢)

وتقول: لا يسعني شئ فيعجز عنك، أي: لا يسعني شئ فيكون عاجزا عنك ولا يسعني شئ إلا لم يعجز عنك. هذا معنى الكلام، وإن حملته على الأول قبح المعنى، لأنك لا تريد أن تقول: إن الأشياء لا تسعني ولا تعجز عنك فهذا لا ينويه أحد وتقول: ما أنت منا فحدثنا، ولا يكون الفعل محمولا على (ما)، لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله، قال الفرزدق:

مَا أَلْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحِ ذُوكَهَا وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَاءِ وَالْعَلَاصِمِ^(٣)

وإن شئت رفعت على قوله:

فَتَرَجَّى وَتُكْثِرُ التَّأْمِيلَا^(٤)

(١) البيت في ديوانه ٢ / ٤٢٩ الخزانة ٨ / ٥٤٠.

(٢) البيت في ديوانه؛ الخزانة ٣ / ٢٠٧، ٨ / ٥٤١، ٥٤٣، الكتاب ٣ / ٣٢.

(٣) البيت في ديوانه ٢ / ٤٣١٣ الكتاب ٣ / ٣٣؛ المقتضب ٢ / ١١٧.

(٤) سبق تخريجه.

وتقول: أَلَا مَاءً فَأَشْرَبَهُ، وليته عندنا فيحدثنا، وقال أمية بن أبي الصلت:
 أَلَا رَسُولٌ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بُعِدَ غَايَتَنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا^(١)
 لا يكون في هذا إلا النصب لأن الفعل لم تضمه إلى فعل.
 وتقول: أَلَا تَقْعُ إِلَى الْمَاءِ فَتَسْبَحُ، إذا جعلت الآخر على الأول، كأنك قلت: أَلَا
 تَسْبَحُ؟ وإن شئت نصبت على ما انتصب عليه ما قبله، كأنك قلت: أَلَا يكون وقوع
 فَإِنْ تَسْبَحَ. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعت
 سبحت.

وتقول: أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا، إذا لم يكن على الأول، وإن كان على الأول جزمت،
 ومثل النصب قوله:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُحْبِرَكَ الرَّسُومُ عَلَى مِرْوَاتِجٍ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ^(٢)
 وإن شئت جزمت على أول الكلام.

وتقول: لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُهَا، إذا لم تحمل الآخر على الأول، وقال الله:
 --عز وجل--: ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيُنْكُمَ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٣)
 وتقول: لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُهَا. إذا شركت بين الآخر والأول كما شاركت بين الفعلين في
 (لم).

وتقول: انْتَنِي فَأُحَدِّثُكَ، وقال أبو النجم:

يَا نَاقُ سِيرِي غَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا^(٤)

ولا سبيل لها هنا إلى الجزم، قيل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع والنصب
 والجزم وهي الأفعال المضارعة، لا تكون في موضع (أفعل) أبدا، لأنها إنما تنصب
 وتجزم بما قبلها. و(أفعل) مبنية على الوقف.

فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمرا أدخلت (للام) وذلك قولك: انْتَنِي
 فنيحدثك، وفيحدثك إذا أردت المجزأة؛ ولو جاز الجزم في:
 انْتَنِي فَأُحَدِّثُكَ ونحوها لقلت: تَحَدِّثُنِي، تريد الأمر.

(١) البيت في ديوانه ٦٩: الخزائن ١/ ٢٨٤؛ الكتاب ٣/ ٣٣.

(٢) البيت مسبوغ المرح بن مسهر الطائي؛ الكتاب ٣/ ١٢؛ لسان العرب ٢/ ٣٤٤.

(٣) سورة طه، الآية ٦١.

(٤) البيت في ديوانه ٦٩: الخزائن ١/ ٢٨٤؛ الكتاب ٣/ ٣٤.

وتقول: ألسنت قد أتيتنا فتحدثنا، إذا جعلته جوابا ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان؛ وإن أردت: فحدثتنا، رفعت.

وتقول: كأنك لم تأتنا فتحدثنا؛ وإن حملته على الأول جزمته.

وقال رجل من بني دارم:

كأنك لم تذبح لأهلك نعجةً فيصبح مُلقىً بالفناء إهابها^(١)

وتقول: ودّ لو تأتبه فتحدثه. والرفع جيد على معنى التمني؛ ومثله قول الله - عز وجل -: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾^(٢). وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾.

وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعا، ومعناه: أن لو شتمني لوثب عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع، لأن هذا بمنزلة قوله: ألسنت قد فعلتُ فأفعلُ.

واعلم أنك إن شئت قلت: اثنتي فأحدثك، ترفع.

وزعم الخليل: أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث، ولكنك كأنك قلت:

اثنتي فأنا ممن يحدثك البتة، جئت أو لم تجيء.

قال النابغة الذبياني:

ولا زال قبرٌ بين بُنَيَّ وجَاسِمٍ عليه من الوَسْمِيَّ جَوْدٌ ووَابِلٌ
فَيُنْبِتُ حَوْزَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا سَاتِبُهُ من خَيْرٍ ما قَالَ قَائِلٌ^(٣)

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جوابا لقوله: (ولا زال)، ولا أن يكون متعلقا به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك ينبت حوزانا ولو نصب هذا البيت - قال الخليل - لجاز، ولكننا قبلناه رفعا وقال:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقٍ^(٤)

لم يجعل الأول سببا للآخر، ولكنه يجعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق، كما قال: اثنتي فأحدثك، فجعل نفسه مما يحدثه على كل حال. وزعم

(١) البيت منسوب لسويد بن الطويلة؛ الكتاب ٣ / ٣٥.

(٢) سورة القلم، الآية: ٩.

(٣) البيت في ديوانه ٩٠، ١٢١؛ الكتاب ٣ / ٣٥؛ المقتضب ٢ / ٢١.

(٤) البيت منسوب لجميل بثينة ديوانه ١٣٧؛ ابن يعيش ٧ / ٣٦؛ الكتاب ٣ / ٣٧.

يونس: أنه سمع هذا البيت بـ (ألم) وإنما كتبت هذا لأن لا يقول إنسان: فلعلّ الشاعر قال: (ألا). وسألت الخليل عن قول الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَهُ تَقْضَى لِبَنَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(١)

فرفعه وقال: لا أعرف فيه غيره، لأن أول الكلام خمرٌ وهو واجب، كأنه قال: ففي حول تقضى لبانات ويسام سائم. هذا معناه.

واعلم أن (الفاء) لا تضمّر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وسنين لم ذلك. وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتية فأحدثه، ليس إلا، إن شئت رفعت على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً، لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال الله-- تبارك وتعالى: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾^(٢)، فارتفعت لأنه لم يُخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، بجعلاً كفره سباً لتعليم غيره، ولكنه على كَفَرُوا ليتعلمون، أي: فهم يتعلمون؛ ومثله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣) كأنه قال: إنما أمرنا ذلك فيكون.

وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار- من حيث انتصب في غير الواجب- وذلك أنك تجعل (أن) العاملة؛ فمما نصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحًا^(٤)

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثُمَّ لَا تُحْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيُجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبًا^(٥)

وهو ضعيف في الكلام؛ وقال طرفة:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي لَهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمًا^(٦)

وكان أبو عمرو يقول: لا تأتانا فنشتمك.

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٣/ ٦٥؛ الكتاب ٣/ ٣٨؛ المقتضب ١/ ٢٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) سورة النحل، الآية: ٤٠.

(٤) البيت منسوب للمغيرة بن ضياء؛ الكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ المقتضب ٢/ ٢٤.

(٥) البيت في ديوانه ١٦٧؛ الخزائن ٧/ ٤٢١؛ الكتاب ٣/ ٣٩.

(٦) البيت في ديوانه ١٥٩؛ الكتاب ٣/ ٤٠؛ المقتضب ٢/ ٢٤.

وسمعت من يقول: ما أتيني فأحدثك فيما استقبل، فقلت له:

ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول: ما أتيني فأنا أحدثك وأكرمك فيما استقبل.

وقال: هذا مثل: اتني فأحدثك إن أراد:

اتني فأنا صاحب هذا.

وسأله عن قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(١) فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان وكان كذا؛ وإنما خالف الواجب النفي، لأنك تنقض النفي فتقول: ما أتيني قط فتحدثني إلا بالبشر، فقد نقضت نفي الإتيان إذا نصبت وتغير المعنى يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، وزعمت أنه قد كان.

وتقول: ما تأتيني فتحدثني، إذا أردت معنى: فكيف تحدثني، فأنت لا تنفي

الحديث، ولكنك زعمت أن منه الحديث، وإنما يحول بينك وبينه ترك الإتيان.

وتقول: اتني فأحدثك، فليس هذا من الأمر الأول في شيء.

وإذا قلت: قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدثنا، لم تزد على أن جئت بواجب

كالأول، فلم يحتاجوا إلى (أن) لما ذكرت، ولأن تلك المعاني لا تقع ها هنا؛ ولو كانت (الفاء) و(الواو) و(أو) ينصبين لأدخلت عليها (الواو) و(الفاء) للعطف، ولكنها كـ (حتى) في الإضمار والبدل، شبهت بها لما كان النصب فيها الوجه، لأنهم جعلوه الموضع الذي يستعملون فيه إضمار (أن) بعد (الفاء)، كما جعلوه في (حتى)، إنما يضم إذا أراد معنى الغاية، وكـ (اللام) فيما كان ليفعل.

قال أبو سعيد: ((الكلام في الجواب بسـ (الفاء) من وجهين:

أحدهما الناصب للفعل.

والآخر إذا أضمر (أن) الناصبة للفعل (المضمرة)، لم لا يجوز إظهارها؟ فأما

الناصب فقال سيويه: الناصب (أن) مضمرة بعد (الفاء).

وقال أبو عمر الجرمي: الواو، والفاء، وأو هي الناصبة بأنفسها.

وقال الفراء: (الفاء) تنصب في جواب السئلة، لأنها عطفت ما بعدها على غير

شكله لما قيل: لا تظلمني فتندم، دخل التهي على الظلم، ولم يدخل على الندم، فحين

عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحقq نصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: لو تُرِكَتَ والأسدُ لأكلك، من قبل أن الأفعال فروع الأسماء؛ فإذا كان الخلاف في الأصل يوجبq نصب، كان ذلك قائما صحيحا في الفرع.

والخلاف الذي يوجبq نصب في الأسماء عندهم أنبياء منها:

نصب الظروف بعد الأسماء. كقولك: زيد خلفك، وزيد عندك، لما خالف (خلفك) و(عندك) ما قبلهما انتصبا بالخلاف، وقد تكلمت على هذا فيما مضى.

ومنها ما قاله الفراء وأصحابه: لو تُرِكَتَ والأسدُ لأكلك، (الأسد) منصوب على الخلاف في (التاء)، لأنه لا يصلح أن يُقال: لو تركت وترك الأسد، من قبل أن الأسد لا يُقدَّر عليه فيمسك ويترك؛ ثم قال بعد هذا: فإذا قالت العرب: لو ترك زيد والأسدُ لأكله، أثروا الرفع لموافقة الأسد زيدا، لأنها ظاهرة)).

قال أبو سعيد: إن كان مخالفة الثاني للأول؛ لأن الأول مكني والثاني ظاهر، فلا فرق بين (لو تركت والأسد) وبين (ضُرِبْتُ وزيدٌ) و(قُتِلَ وزيدٌ) أكَّد الضمير أو لم يؤكد؛ وإن كان الخلاف بين الأول والثاني لأن التَّرك في الأول على غير وجه ترك الثاني، فلا فرق بين الاسمين الظاهرين وبين الاسمين إذا كان أحدهما مضمرا في مخالفة أحدهما لآخر في الترك.

واحتجاج الذي احتج للخلاف بأنه لا يصلح أن يُقال: لو تركت وترك الأسد من قبل أن الأسد عليه فيمسك ويترك ركيك جدا، لأن الخلاف إذا كان من أجل أن الأسد لا يقدر عليه، إذا قلنا: لو ترك زيد والأسد، وهذا كلام صدر عن غير تأمل.

ومما يفسر قول من جعلq نصب باختلاف في الأسماء، وقاس الفعل عليه، العطف الذي يوفق بين الإعرابين، ويخالف بين المعنيين في الأسماء، وذلك قولك: ما مررت بزيد لكن بعمرو، وما قام زيدٌ لكن عمرو وما رأيت زيدا لكن عمرا؛ وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها؛ وكذلك (لا) في العطف إذا قلت: جاءني زيدٌ لا عمرو، ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيدا لا عمرا.

وأما أبو عمر الجرمي فقد احتج عليه أبو العباس محمد بن يزيد وغيره بما احتج به سيبويه، وذلك أن سيبويه قال: لو كانت (الفاء) و(الواو) و(أو) ينصبن لأدخلت عليها (الفاء) و(الواو) للعطف؛ فلزم الجرمي مما قال سيبويه أن يقول: ما أنت بصاحبي فأكرمك، وفأحدثك، لأن (الفاء) هي الناصبة.

وتقول: لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللبن وتأكُلَ التمر، لأن (الواو) هي الناصبة؛ كما تقول: أريد أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن وأن تدخل الحمام.
ومما يشاكل ذلك أن (واو) القسم لما كانت هي الخافضة مكان (الباء)، جاز أن تدخل عليها حروف العطف فتقول:
والله والرحمن والله ثم والله لأخرجن.

و(الواو) التي تقع موقع (رب) وتغني عنها هي (واو) عطف، ولا يجوز دخول حرف عطف عليها، فإذا قلت: وبلدٍ أقمت فيه، لم تقل: ووبلدٍ أقمت فيه، وورجل عاشرته، ولا ثم ورجل صادقته.

واعلم أن (الفاء) -في الأصل- في جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل الشيئين بإعراب واحد ولفظ واحد على وجهين مختلفين كقولك: لو تُرِكَ زيدٌ وعمروٌ لضربه وكذلك لو تُرِكَ زيدٌ والثريد لأكله، ولو تُرِكَ أخواك لظلم أحدهما الآخر؛ فلفظ الترك قد وقع عليهما، وهما مختلفان، لأن أحدهما ممنوع منه، ومعنى الترك لهما مختلف لا يظهر في اللفظ، وقد عرف معناه.

والعطف بـ (الفاء) على وجهين:

أحدهما عطف ظاهر، والآخر عطف متأول.

فالعطف الظاهر أن تعطف ما بعدها على ما قبلها، فتدخله في إعرابه، وظاهر معناه، ويكون حكمها حكم (ثم) في الإعراب والمعنى، كقولك: زيد يأتيك فيحدثك وأريد أن تأتيني فتحدثني وإن يأتك زيد فيحدثك تحسن إليه. ويجوز مكان ذلك (ثم) والمعنى واحد كقولنا: زيد يأتيك ثم يحدثك، وأريد أن تأتيني ثم تحدثني، وإن يأتك زيد ثم يحدثك تحسن إليه. والمنصوب بعد (الفاء) في هذا الوجه ليس بإضمار (أن)، بل بالناصب الذي نصب ما قبل (الفاء) وعُطِفَ عليه، كقولك: إذا أتيتك فأسرك، وجئتكَ لكي أكلمك فأنفعك.

وأما العطف المتأول فهو أن يكون ما قبل (الفاء) غير موجب، ويكون معلقا بما بعد (الفاء) شرطاً على وجوه مختلفة أحوجت إلى التغيير وإضمار (أن) ليدل على تلك الوجوه؛ فمن ذلك: لا تأتيني فتحدثني.

في (تحدثني) النصب من وجهين، والرفع من وجهين؛ فأما أحد وجهي النصب فأن يكون الإتيان منفياً نفيًا. مطلقاً، والحديث ممتنع من أجل عدم الإتيان؛ ولو وجد الإتيان لوجد الحديث.

والوجه الآخر معناه: ما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك؛ فالإتيان المنفي هو الإتيان الذي معه الحديث؛ فهذان الوجهان المقصودان في النصب هما منعاً عطف (تحدثني) على (تأتيني) في الرفع لأنه إذا قال: لا تأتيني فتحدثني بالرفع، فليس أحدهما شرطاً في الآخر؛ ويكون أحد وجهي الرفع أن تعطف (تحدثني) على (تأتيني)، وتكون (لا) مشتملة عليهما جميعاً في النفي، فكأنه قال: لا تأتيني ولا تحدثني؛ فهذا عطف فعل على فعل، والنفي قد شملهما.

والوجه الآخر أن يكون الإتيان منبياً والحديث موجباً، ويكون عطف جملة على جملة، كأنه قال: لا تأتيني ثم أنت تحدثني الآن، وليس تعلق أحدهما بالآخر، ولا هو شرط فيه؛ فلما لم يكن عطفه على ظاهر لفظه مثلاً يبطل المعنى المقصود، ردوه في التقدير إلى ما لا يبطل معناه فجعلوا الأول في تقدير مصدر وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر الظاهر؛ وجعلوا الثاني مقدراً بمصدر ليس بظاهر؛ فلذلك قدرت (إن) فعملت ولم تظهر، وكان التغيير والتقدير والعدول عن الظاهر دلالة على المعنى المقصود؛ ولو أظهرت (أن) لكان المصدر قد ظهر، ولم يظهر في المعطوف عليه. وجعل التغيير لهما كالمشاكلة بينهما، واكتفى بذلك.

يقوي هذا ما ذكره سيبويه من تقدير ما لا يتكلم به من قولك:

أنا في القوم ليس زيداً، والتقدير: ليس بعضهم زيداً، ولا يتكلم بهذا؛ وقوله: ولا نائب على تقدير: ليسوا بمصلحين، لم يتكلم بذلك. ويقويه أيضاً قولهم في الأسماء: إياك والأسد، ولا يظهر الفعل الذي ينصب (إياك والأسد)؛ وهذا التقدير في إضمار (أن) في جميع ما ينصب بجواب (الفاء) واحد، وإن كانت المعاني مختلفة، واختلافها أن جواب النفي على وجهين مختلفين، والنصب فيهما بإضمار (أن)، وتقدير مصدر للأول يعطف عليه مصدر للثاني.

وجواب الاستفهام والأمر والنهي والتمني على غير المعنى في وجهي النصب في جواب الجحد، لأن قولك: لا تأتيني فأحدثك على معنى: ما تأتيني فكيف تحدثني، أو على معنى: ما لم تأتيني إلا لم تحدثني؛ وهذان المعنيان ليسا في جواب الاستفهام إذا قلت: هل عندك طعام فأكله، ولا في الجواب الأمر إذا قلت: اتني فأكرمك؛ واتفاق العامل في ذلك مع اختلاف المعاني كقولك: يعلم الله، ويذهب زيد، لأن قولنا: (يعلم الله) ليس بفعل لله لأن الله - عز وجل - م يزول عالمًا، (يذهب زيد) فعل له، فالمعنيان مختلفان، والرفع بهما واحد.

وأما قوله: ما أتيتنا فتحدثنا، وجها النصب في (تحدثنا) جيدان، وإن كان الفعل الأول ماضيا والجواب مستقبلا.

وأما الرفع فأحد وجهيه جيد، والآخر ضعيف، وقد أجازته سيبويه على ضعفه. فأما الوجه الجيد فعلى قولك: ما أتيتنا فحدثنا، فتتفي الإتيان والحديث؛ والجيد في ذلك وحد الكلام أن تعطف الماضي على الماضي. وأما الوجه الضعيف فعلى قولك: ما أتيتنا فأنت تحدثنا الساعة ولكن الذي رفعه جملة على أن (ما) إذا وقع بعدها فعل يعرب، لم يكن إلا مرفوعا، فصار موضع الماضي موضع رفع، فلذلك رفع المستقبل الذي بعده وهو في موضع (حدثنا) ومعناه معنى: ما كنت تأتينا فتحدثنا، والإتيان والحديث متفيان فيما انتهى.

وقوله: ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل. ولا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة، وكل ما كان من هذا النحو مما فيه حرف الاستثناء إذا نصبت فهو على وجه واحد من وجهي النصب بعد الجحد، كأنك قلت:

ما تأتينا متكلمًا إلا بالجميل، ولا تأتينا محدثًا إلا ازددنا فيك رغبة.

وأما قوله: لا يسعني شيء فيعجز عنك، فليس إلا وجه واحد، كأنك قلت: لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك، ولا يسعني شيء عاجزا عنك؛ ولو حملته على الوجه الآخر من النصب فسد الكلام، ولأن تقديره: لا يسعني شيء فكيف يعجز عنك ذلك الشيء، ومن المحال أن كل ما لا يسعه لا يعجز عن المخاطب؛ والرفع في الوجهين أيضا فاسد؛ لأنه يؤول معناه إلى أنه لا يسعه شيء.

وأما: ما أنت منا فتحدثنا، فلا يكون في ((فتحدثنا)) الرفع بالعطف على الأول. لأنه اسم تعطف الفعل عليه، ولكن على الاستئناف، وتقديره: فنحن نحدثك، كما قدر في البيت (نحن):

فَتُرْجَى وَنَكْثُ التَّأْمِيلِ^(١)

وقوله: تأتينا فتحدثنا، على تقدير: ألم تأتينا محدثًا؛ وكذلك كل موضع يدخل فيه حرف الاستفهام على حرف الجحد كان تقديره: على ما تأتينا محدثًا، ويجوز فيه، وفيما جرى مجراه العطف على اللفظ على مذهب ثم كقولك: لا تمددها فتشققها، وألم تأتينا فتحدثنا.

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُحْبِرَكَ الرَّسُولُ^(١)

وأما قوله:

إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا^(٢)

فانصب في نستريح لا غير، ولا يجوز الجزم بالعصف على (سيري)، لأن (سيري) ليس بمجزوم لأنه فعل أمر وهو مبني ولا عامل فيه، وقد ذكر ذلك، وإن جزم فعلى مثل قوله:

..... فاحمشي لك اويل أو يبكي من بكى^(٣)

محمول على السعنى.

وقوله: ألسنت قد أتيتنا فتحدثنا، إذا جعلته جواباً، ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان كان معناه قبل دخول الاستفهام: ما أتيتنا فتحدثنا، فتنصبه بجواب الجحد، ثم أدخل ألف الاستفهام على المنصوب ولا بغير فإن رفعت، فعلى معنى: فحدثنا، وهو مثل قولك: سرت فأدخلها، على معنى: فإذا أنا داخل؛ ومثله قوله: حسبته شتمني فأثب عليه، إذا كان الوثوب واقعاً، لأن تقديره: فإذا أنا وأثب عليه كقولك: سرت فأدخلها، إذا كان الدخول واقعاً؛ وإذا لم يقع الوثوب فهو بمعنى: لو شتمني لو ثبت عليه، وهو بمنزلة: ما أتيتنا فتحدثنا، إذا لم يكن الحديث واقعاً، فانصب هو المختار.

وقال أبو عمرو: حسبته شتمني فأثب عليه، أي كان منه شتمي فيكون مني الوثوب عليه؛ فلما جاء الثاني على غير مجيء الأول، لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبت، لأنه أشبه النفي وجوابه؛ وإن كنت قد وثبت رفعت؛ لأن معناه: حسبته كان منه شتمي فكان مني وثوب، فيجيء الثاني في معنى الأول؛ وأما:

تُقَضَّى لُبَّائَاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ^(٤)

فالذي رواه الخليل في البيت الرفع، وم يعرف غيره.

وفي (كان) ضمير الأمر والشأن كما تقول: كان يقوم زيد، وكان يتكلم العمران، ونحوه.

(١) صدر بيت سبق تخريجه. (٢) سبق تخريجه.

(٣) جزء من بيت لمتهم بن نورة، وتامه:

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي

بن يعش ٧ / ٦٠؛ الكتاب ٣ / ٩.

(٤) عجز بيت سبق تخريجه.

قال غيره:

تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ

يجعل (تَقْضِي) مصدرًا، وهو اسم (كَان) وليس في (كَان) ضمير، ويسَامُ معناه: وأن يسَامَ، وهو عطف على (تَقْضِي) وتقديره: وأن تَقْضِي لُبَانَاتٍ وأن يسَامُ سَائِمٌ.

وإنما قَبِحُ إضمار (أن) بعد (الفاء) في الواجب، لأن الذي أحوجنا إلى إضمارها وتقدير الكلام على غير ظاهره، وحمله على غير لفظه، الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني على ما بيناه. وإذا كان ذلك في الواجب، لم يقع خلاف بين الأول والثاني يحوجنا إلى ذلك التقدير؟ وذلك قوله:

إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتاه فأحدثه، الأول والثاني واجبان على كل حال.

أما قوله: سوف آتاه فأحدثه، فهما فعلان، قد عُطِفَ أحدهما على الآخر، وهما بمعنى واحد. وأما إنه عندنا فيحدثنا، فالثاني منقطع من الأول، وهو موجب مثله، إلا أنه عطف جملة على جملة، ومثله في الانقطاع من الأول قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَلَا تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾^(١)، استأنف (يتعلمون) وأخبر به، وليس بعطف على ما قبله، كأنه قيل لهم: لا تعلموا فيأبون فيتعلمون على جهة المخالفة، ومثله قول الله -عز وجل-: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢).

قوله (فيكون) ليس بجواب لكن لأن الكلام الأول وجوابه جميعًا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يرد الله - عز وجل - أنه يقول للشيء كن فيكون، وكن فيكون منصوب لأن للشيء، والذي قيل للشيء (كن) فحسب، ثم خبر عنه أنه يكون، فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفا، ودخلت عليه (الفاء) لأنه عطف جملة على جملة.

وأما من قرأ (فيكون) بالنصب، فإنما يعطفه على المنصوب الذي قبله ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] معطوف على (نقول). وأما قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] فضعيفة؛ لأنه لا منصوب قبله فيعطف عليه، وإنما ينصب مثله في ضرورة الشعر؛ لأنه موجب، وما قبله موجب، وهو مثل:

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة مريم، الآية: ٣٥، وسورة يس، الآية: ٨٢، وسورة غافر، الآية: ٦٨.

وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَ^(١)

ومثل:

يَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا^(٢)

ومثل:

وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَٰهٌ فَيُعْقِبَا^(٣)

ويروى: ليعصما، وليعقبا؛ ولو روي جميع ذلك باللام لكان مستقيماً غير خارج من المعنى، ولا داخل في الضرورة، وألحق بالحجاز لأستريحاً؛ ومثل (كن فيكون) قول الله -عز وجل-: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(٤).
وقول الشاعر:

فَيَنْبِتُ حَوْذَائِنَا...^(٥)

لأن المرفوع في ذلك ليس بداخل في الكلام الذي قبله، ولا متصل به، وإنما هو بمنزلة (فيكون) بعد (كن)، وسائر في الباب قد أغنى عنه ما ذكرناه، وقد بان بكلام سيوييه.

هذا باب الواو

اعلم أن (الواو) ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد (الفاء)، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك (الفاء)، وأنها لا يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في (الفاء)، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ذلك في (الفاء).

واعلم أن (الواو) وإن جرت هذا اتحرى، فإن معناها ومعنى (الفاء) مختلفان، ألا نرى الأخطل قال:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مَثَلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمَ^(٦)

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) البيت سبق تخريجه.

(٤) سورة الحج، الآية: ٦٣.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤؛ الكتاب ٣ / ٤٢؛ المقتضب ٢ / ٢٦.

فلو دخلت (الفاء) هاهنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعن النهي والإتيان، فصار (تأتي) على إضمار (أن).

ومما يدل ذلك أيضاً على أن (الفاء) ليست كالواو فذلك قولك:

مررت بزيد وعمرو، ومررت بزيد وعمرو، تريد أن يُعلمَ بالفاء أنه بعد الأول، وليس (الواو) كذلك.

وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت (الفاء) هاهنا فسد المعنى، وإن شئت جزمت في النهي في غير هذا الموضع. قال جرير:

فلا تَشْتِمِ المولى وتبلغ أذانه فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسْفَهُ وَتَجْهَلُ^(١)

ومنعك أن تجزم الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهيه أن يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة؛ فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال.

ومثل النصب في هذا الباب قول الخطيئة:

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ المَوْدَّةُ والإِخَاءُ^(٢)

كأنه قال: لم أك هكذا ويكون بيني وبينكم. وقال ذريرد بن الصمة:

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَائِهِ ذُرَّابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا^(٣)

وتقول: لا يسعني شيء ويعجز عنك، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في (الفاء)، إلا أن (الواو) لا يكون موضعها في الكلام موضع (الفاء).

وتقول: اتني وآتيك، إذا أردت ليكن إتيان منك وأن آتيك، تعني إتيان منك وإتيان مني، وإن أردت الأمر أدخلت (اللام)، كما فعلت ذلك في (الفاء) حيث قلت اتني فلاحدثك. فتقول: ولآتيك.

ومن النصب في هذا الباب قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾^(٤)، وقد قرأ بعضهم: ((ويعلم الصابرين)).

وقال الله - جل ثناؤه -: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ

(١) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٤٢.

(٢) البيت في ديوانه ٥٤، الكتاب ٣ / ٢٣.

(٣) البيت في ديوانه ١١، الكتاب ٣ / ٤٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

تَعْلَمُونَ^(١). وإن شئت جعلت (وتكتُمون) على النهي، وإن شئت جعلته على (الواو).
وقرى: ﴿يَا لَيْتَنَا تُرَدُّ وَلَا تُكَذَّبُ بآيَاتِ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) فالرفع
على وجهين: فأحدهما أن يَشْرَكَ الآخرُ الأول، والآخر على قولك:

دَعْنِي وَلَا أَعُودُ، أي فإني ممن لا يعود، وإنما يسأل الترك وقد أوجب على
نفسه أن لا عودة له البتة، ترك أو لم يُترك ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن
لا يعود. وأما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية.

وتقول: زُرني وأزورك، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه. ولم ترد أن
تقول: لتجتمع منك من الزيارة وأن أزورك، تعني: لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني،
ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال، فلنكن منك زيارة.

قال الأعشى:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَلْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ^(٣)

ومن النصب أيضاً قوله:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٤)

لما لم يستقم له أن يحمل (وتقَرَّ عيني)، وهو فعل على (لبس) وهو اسم، لما
ضممته إلى الاسم، وجعلت (أحب) لهما ولم ترد قطعة، لم يكن بدّ من إضمار (أن).
وسترى مثله مبيّنا.

وسعنا من يُنشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغنوي:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي يَقُولُ^(٥)

والرفع أيضاً جائز حسن، كما قال فيس بن زهير بن جذيمة:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لَكِنَّ كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمُ عَامِرُ^(٦)

(ويغضب) معطوف على الشيء. ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٢.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

(٣) البيت في ديوانه. الكتاب ٣ / ٤٥.

(٤) البيت منسوباً لميسون بنت بجدل؛ الخزائن ٨ / ٥٠٣؛ الكتاب ٣ / ٤٥؛ المقتضب ٢ / ٢٧.

(٥) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٧ / ٣٦؛ الكتاب ٣ / ٤٦؛ المقتضب ٢ / ١٩.

(٦) البيت في ديوانه، الخزائن ١١ / ٣٣٠؛ الكتاب ٣ / ٤٦.

صلة (الذي).

قال أبو سعيد: الناصب بعد (الواو) أن، كما أن الناصب بعد (الفاء) أن، ومعناها مختلف، كما أن معاني ما بعد الفاء مختلفة، وإن كان الناصب فيها كلها واحداً، ومعنى (الواو) في كل أحوال نصبها: الجمع؛ فإذا قلت:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

فمعناه: لا تجمع بين نهيك عن الشيء، وبين إتيانك إياه، وتقديره:

لا يجتمع نهيك عنه وإتيانك إياه، كأنه قال: لا يكن نهياً، عنه وإتياناً إياه، وأن تأتیه، وحذف أن في (الواو) كحذفها في (الفاء)؛ ولو حملت (تأتي) على (تنه) فقلت: لا تنه عن خلق وتأت مثله - مجزوماً - لاستحال، لأنك إذا قلت: لا تضرب زيداً وتكرم عمرًا، فقد نهيت عن ضرب زيد على حدة وإكرام عمرو على حدة، وكل واحد منهما غير معلق بالآخر وكأنه قال: لا تضرب زيداً، ولا تكرم عمرًا.

فلو قال: لا تنه عن خلق وتأت مثله، لكان معناه: لا تنه عن خلق ولا تأت مثله، ولو قال هذا لكان قد نهاه أن ينهى عن شئ ونهاه أن يأتي شيئاً من الأشياء، هذا محال فرد الأول والثاني في التقدير إلى غير ظاهر الكلام ليدل على أنه يريد لا تجمع بينهما.

وذكر أبو علي عُسَل بن ذكوان قال: أخبرنا أبو عثمان قال: سمعت الأصمعي يقول: لم أسمع إلا و(تأتي) بياء مرفوع على القطع.

قال أبو سعيد: ولا يصح هذا إلا بأن تكون (الواو) في معنى الحال، كأنه قال: لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله، أي: وهذه حالك، وهذا في معنى النصب صحيح.

ولو قلت: لا تنه عن خلق فتأتي مثله لأفسدت المعنى، لأنك إذا قلت: لا تضرب زيداً فيشتبك، فمعناه: متى ضربته شتمك؛ فلو قلت: فتأتي مثله، صار معناه: متى نهيت عن خلق أتيت مثله، وهذا غير المقصود؛ وليس مذهب (الواو) في الجواب كمذهب (الفاء)، مذهب (الواو): لا يجتمعن هذا وذاك؛ ومذهب (الفاء) على اختلافه يخالف مذهب (الواو).

ومنع سيويه جزم الثاني في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لأن المقصود في كلام الناس والمعتاد ألا يجمع بينهما للضرر الذي يعتقد في الجمع بينهما. ولو أراد مرید أن ينهى عن أكل السمك على كل حال، وعن شرب اللبن على كل حال لقال: لا تأكل السمك وتشرب اللبن؟ وقول الخطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوْدَةُ وَالْإِحَاءُ^(١)

أراد: ألم يجتمع لي الجوار والمودة، يؤكد الحرمة بيني وبينهم والوسيلة إليهم.
وقول دريد:

فَلَمْ أَفْخَرْ بِذِكِّ وَأَجْزَعَا^(٢)

أي: لم أجمع الفخر والجزع.

وقوله: اثني وأتيك - على الجواب - فإن أراد أن يأمر في الثاني كما أمر في الأول، أدخل (اللام) فقال: اثني ولأتيك، لا يجوز حذف (اللام) إلا في الشعر، لأنه لا يجوز قلبه فيعطفه عليه، وقد تقدم الكلام في نحوه.

وأما قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). وكان عيسى بن عمر يقرأ (ولا نكذب بآيات ربنا ونكون) بالرفع ويجعلهما تمنين معطوفين على (نرد). وهذا أحد وجهي الرفع.

الذي قال فيه سيبويه: فأحدهما أن يشرك الآخر الأول ويقول: إن الله - جل وعز - أكذبهم في تمنيه على مذهب من يقول إن التمني خبر، فلذلك وقع عليه التشكيب.

وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأهما أيضا بالرفع على غير مذهب عيس، ولكن على الاستئناف على تأويل (ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين إن رددنا) والفعالان الآخران خبران غير متممين من أجلهما كذبهم، ولم يكن يرى التمني خبرا. ورفعهما في مذهب أبي عمرو على الوجه الآخر من وجهي الرفع الذي قال فيه سيبويه: والآخر على قوله: دعني ولا أعود، أي: فإني ممن لا يعود، وإنما يسأل الترك، وقد أوجب على نفسه ألا عودة له البتة ترك أو لم يترك.

وأما قراءة عبد الله بن أبي إسحاق بنصب الفعلين الآخرين (ولا نكذب ونكون) فتقديره: يا ليتنا يجتمع لنا الرد وترك التكذيب والكون في جملة المؤمنين، وظاهر هذا التقدير يوجب أن الفعلين الآخرين متممیان على ما ذكرنا من تقدير (الواو)، ولأن التمني إذا وقع لاجتماع هذه الأشياء فهي متمنة؛ ولو كان مكان الواو فاء فقل: يا ليتنا نرد فلا

(١) سبق تخريجه.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

تكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين لتغير المعنى، وصار جوابا على معنى: متى وقع الرد لم يقع التكذيب.

كقولك لا تضرب زيدا فيؤذيك، ومعناه: متى وقع الضرب أدى إلى الأذى، وتقديره: يا ليتنا يكون لنا رد وترك تكذيب.

وأما قول الشاعر:

لَلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي^(١)

فلا بد من نصبه، لأن قوله (للبس) مبتدأ، و(تقر) عطْفٌ عليه، بمعنى: وأن تقر عيني، و(أحب إلي) خبر لهما، وقد فضلا مجتمعين على (لبس الشفوف). ولو انفرد أحدهما بطل المعنى المراد، لأنه لم يرد: للبس عباءة أحب إلي من لبس الشفوف، وهي الرقاق من الثياب، ولبس ذلك مما يختاره الناس، فمعناه: للبس عباءة مع قرّة العين والسرور أحب إلي من لبس الناعم، كما تقول: خبز الشعير مع السرور أحب إلي من خبز الجواري؛ فلما كان المعنى يضطر إلى ضم (تقر) إلى (لبس) ليكون أحب لهما، اضطر إلى إضمار (أن) والنصب وأما (يفضّب منه) فإن الأجود فيه الرفع، وهو في صلة (الذي) عطفا على موضع (لبس)، وتقديره: الذي لا ينفعي ويفضّب منه صاحبي، وعطفه على موضع (لا)؛ فهذا وجه ظاهر، قريب المتناول، صحيح المعنى، والنصب متأول ومعناه على ظاهره غير صحيح، لأننا إذا نصبناه قدرناه معطوفا على (الشيء)، وليس الشيء بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه؛ فإذا عطفناه صار في موضع خفض باللام، واللام في صلة (قؤول)، فيصير التقدير: ما أنا لغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يكون مفعولا لقول؛ وباب جوازه: وما أنا لقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول.

ورد أبو العباس المبرد^(٢) على سيبويه تقديمه النصب على الرفع. والذي عندي أن سيبويه لم يقدم النصب على الرفع.

قال أبو سعيد: والسذي عندي أن سيبويه لم يقدم النصب لأن النصب هو المختار عنده، ولكن الباب للنصب دون الرفع، وإنما قدم ما يقتضيه الباب وما القصد إلى

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب مولده بالبصرة ٢١٠هـ من كتبه الكامل، المذكر والمؤنث، التعازي والمراثي، إهراق القرآن، توفي ٢٨٦هـ.

ذَكَرَهُ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَيُسَلِّمُ عَامِرٌ^(١)

فَرَفَعَهُ عَلَى أَنْ (الواو) واو حال، كأنه قال: وعامر هذه حاله، وتأويله: وعامر يسلم، لأن (واو) الحال تطلب الأسماء المبندة، والنصب في (يسلم) أجود مثل قوله - عز وجل -: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾^(٢).

لأن معناه: لأن كنت مقتولا مع سلامة عامر.

هَذَا بَابُ أَوْ

واعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار (أن) كما انتصب في (الفاء) و(الواو) على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في (الفاء) و(الواو)؛ والتمثيل هاهنا مثله ثم هذا تفسير لكلامه وقع في النسخ هكذا تقول إذا قل: لألزمك أو تعطيني، كأنه قال: ليكن اللزوم أو ان تعطيني. واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على إلا (أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألزمك أو تقضي، ولا ضربتك أو تسقني، والمعنى: لألزمك إلا أن تقضي، ولا ضربتك إلا أن تسقني. هذا معنى النصب. قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرُ^(٣)

والقوافي منصوبة، والتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى على: إلا أن نموت فنعذر، وإلا أن تعطيني، كما كان تمثيل (الفاء) على ما ذكرت لك، وفيه المعاني التي فصلت لك.

ولو رفعت كان عربيا جائزا على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر.

وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول، يعني. ونحن ممن يموت. وفي القرآن:

﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾^(٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

(٣) البيت في ديوانه ٦٦، ابن يعيش ٧ / ٢٢٢.

(٤) سورة الفتح، الآية: ١٦.

وإن شئت كان على الاشتراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون. وقال ذو الرمة:

حَرَّاجِيْجُ مَا تُنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْحَسَفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا فَقَرًّا^(١)
فإن شئت لكان على ألا تنفك نرمي بها، أو على الابتداء.
وتقول: الزمه أو يثقيك بحقك، واضربه أو يستقيم؛ وقال زياد الأعجم:
وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٢)
معناه: إلا أن، وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء، لأنه لا سبيل إلى الاشتراك.

وتقول: هو قاتلي أو افتدي منه؛ وإن شئت ابتدأته كأنه قال:
أو أفتدي، وقال طرفة بن العبد:
وَلَكِنْ مَوْلَايَ امْرُؤٌ هُوَ خَانِقِي عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسَالِ أَوْ أَنَا مُفْتَدَى^(٣)
وسألت الخليل عن قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لَبِشٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾^(٤) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها؛ ولو كانت هذه الكلمة على (أن) لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: ((إلا وحيا)) كان في معنى: إلا أن يوحى، وكان (أو يرسل) فعلا لا يجري على (إلا)، فأجرى على (أن) هذه، كأنه قال: إلا أن يوحى أو يرسل، لأنه لو قال: إلا وحيا وإلا أن يرسل، كان حسنا، وكان (أن يرسل) بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أن)، إذا لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحيا أو أن يرسل قال الحصين بن الحمام المري:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٍ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عُلُقَمًا^(٥)
يُضْمَرُ (أَنْ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ عَلَى (لَوْلَا) فَأُضْمِرَ (أَنْ) كَأَنَّهُ قَالَ: لَوْلَا ذَاكَ، وَلَوْلَا أَنْ أَسْوَأُكَ.

(١) البيت في ديوانه ١٧٣، الخزانة ٤ / ٩٤؛ الكتاب ٣ / ٤٨.

(٢) البيت في ديوانه ١٠١، الكتاب ٣ / ٤٨؛ المقتضب ٢ / ٩٢.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٤٩.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٥١.

(٥) البيت في ديوانه، الخزانة ٣ / ٣٢٤؛ ابن يعيش ٣ / ٥٠.

وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾ [الشورى: ٥١]. فكأنه قال -والله أعلم-: الله لا يكلم البشر إلا وحيا أو يرسل رسولا، أي في هذه الحال، وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحيتك الضرب، وعتابك السيف، وكلامك القتل؛ وقال عمرو بن معدي كرب:

وخيلٌ قد دَلَفْتُ لها بِحَيْلٍ تحيةٌ بينهم ضربٌ وجميعٌ^(١)
وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إِنْ تَرَكْبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرُ نَزْلِ^(٢)

فقال: الكلام هاهنا على قولك: أيكون كذا، أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك:
وَلَا سَابِقُ شَيْئًا^(٣)

وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: وأنتم نازلون، على هذا الوجه فُسِّرَ الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولا، كما قال طرفة بن العبد:
أَوْ أَنَا مُفْتَدِي^(٤)

وقول يونس أسهل، وأما ما قاله الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٥)
والاشتراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئا). ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في (الواو) و(الفاء)؛ وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل.

قال أبو سعيد: أصل (أو) العطف حيث كانت، والمنصوب بعدها على وجهين: أحدهما: أن يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف، ثم يُعطف عليه بـ (أو) كما يعطف بسائر حروف العطف، كقولك: أريد أن تخرجَ إلى الكوفة أو تلازمَ زيدا، أو مدحت الأمير كي يهبَ لي دنانير أو يحملني على دابة؛ ومعناها أحد الأمرين؛ وفي هذا

(١) البيت في ديوانه ١٤٩، الخزانة ٩/ ٢٥٢؛ انكتاب ٣/ ٣٢.

(٢) البيت في ديوانه ١١٣؛ الخزانة ٨/ ٣٩٤؛ انكتاب ٣/ ٥١.

(٣) هذا جزء من بيت قاله زهير بن أبي سلمى وقد سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

المعنى يجوز أن يكون ما بعدها مرفوعاً ومجزوئاً، فالمرفوع نحو قولك: أنا ألزمك أو أخرج لك إلى صنيعتك؛ والمجزوم: ليخرج زيد إلى البصرة أو يقيم في مكانه.

والآخر: أن يخالف ما بعدها ما قبلها، ويكون معناها مع ما بعدها معنى (إلا أن) والفصل بين هذا وبين الأول أن الأول لا تعلق بين ما قبل (أو) وبين ما بعدها، وإنما هو دلالة على أحد الأمرين، وليس بين الأمرين ملاسة. كما لا ملاسة بين ﴿تقاتلونهم﴾ أو يسلمون ﴿[الفتح: ١٦]﴾، إنما هو إخبار بوجود أحدهما. وكذلك أنا ألزمك أو أخرج إلى صنيعتك، بما هو إخبار بوجود لزوم أو وجود خروج إلى الضيعة، وهذا كعطف الاسم على الاسم بـ (أو) كقولك: جاءني زيد أو عمرو ونحوه.

والوجه الثاني: الفعل الأول فيه قبل (أو) كالعام في كل زمان، والثاني كالمخرج من عمومته، ولذلك صير معناه معنى (إلا أن)؛ ألا ترى أن قولك: (ألزمك) متضمن للأوقات المستقبلية، وكذلك لأضربك فإذا قلت أو تقضيني أو تسبقي، فقد أخرجت بعض الأوقات المستقبلية من ذلك المتضمن وكان التقدير: لألزمك إلا الوقت الممتد الذي أوله قضاؤك لي، ولأضربك إلا الوقت الذي أوله سبقك لي؛ واجتمع (أو) و(إلا) في هذا المعنى للشبه الذي بينهما في العدول عما أوجبه اللفظ الأول؛ وذلك إذا قلنا: جاءني القوم إلا زيداً، فاللفظ الأول قد أوجب دخول (زيد) في القوم لأنه منهم، فإذا قلت (إلا)، فقد أبطلت ما أوجبه اللفظ الأول، وإذا قلت: جاءني زيداً وعمرو، فقد وجب الهيء لا لزيد في اللفظ قبل دخول (أو)، فلما دخلت بطل ذلك الوجوب؛ ولهذا المعنى احتيج إلى تقدير الفعل مصدراً وعطف الثاني عليه، فذلك التقدير على ما مضى في (الفاء)، وجاز: أو نموت فنعدر، على وجهين: بالعطف على (تحاول) وبلاستئناف؛ لأن المعنى لا يفسد وأما (تقاتلونهم أو يسلمون) فالثاني عطف على الأول، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين إما القتال وإما الإسلام.

وذكر أن في بعض المصاحف: أو يسلموا، ويسلموا نصب على معنى (إلا أن) فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام. وأما

حَرَاجِيحُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً^(١)

فالأصمعي وأبو عمر الجرمي ومن بعدهما كانوا يقولون: أخطأ ذو الرمة، لأنه لا يقال: لا يزال زيد إلا قائماً، كما لا يقال: يزال زيد قائماً، لأن ذلك لا يستعمل إلا بلفظ

الجدد، وإذا استثنينا صار الجدد إيجاباً، فلذلك لم يجر الاستثناء منه؛ و(لا تنفك) بمعنى: لا تزال.

قال أبو سعيد: ولقول ذي الرمة وجهان صحيحان:

أحدهما: أن يكون (تنفك) بغير معنى: تزال، ويكون بمعنى: انفك الشيء من الشيء إذا انفصل منه، كما يقال: فككت الغلُّ عنه فانفك، وفككت زيداً مما وقع فيه فانفك منه.

ويجوز دخول الاستثناء في هذا الوجه، تقول: ما انفك زيد إلا بعد شِدَّة، فيكون التقدير: لا ينفك من الشدة والسير إلا مناخة على الخسف؛ كما تقول: ما انفصل زيد من الموضع إلا بمجهودا.

والوجه الثاني: أن يكون (على الخسف) خبر (تنفك)، و(إلا مناخة) استثناء مقدم. فكأننا قلنا: لا تنفك بمجودة، كما تقول: لا تزال بمجودة إلا في حال إناختها، فإنها تستريح إذا أنيخت. وقوله:

أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(١)

فيه وجهان:

الأول: أن يكون معطوفاً على خبر (تنفك) وهي (على الخسف)، كأنك قلت: لا تزال على الخسف، ولا نزال نرمي بها سداً قفراً؛ ويجوز أن يكون على الابتداء، أو نحن نرمي بها بَلَدًا قَفْرًا. ويجوز الرفع في:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٢)

فيقال: أو تستقيم، في غير هذه القصيدة، لأن (كسرت) في موضع رفع لأنه جواب (إذا)، وجوابها بالفعل المستقبل رفع.

وأما قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٣). فقوله (يرسل) لا يجوز أن يكون معطوفاً على

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٥١.

(يكلمه الله) ولا يكون الناصب له (أن) هذه الظاهرة، لأننا إذا أوقعنا (أن) هذه الظاهرة على (يرسل) صار التقدير: ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا وهذا فاسد في المعنى ولكنه محمول على ما بعد إلا وتقديره: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه أو يرسل إليه، وهو عطف مصدر على مصدر.

وأما من قرأ: ((أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه)) فإنه يجعل (وحيًا) بمنزلة (موحيًا)، كما تقول: أتاني زيد مشيًا أي ماشيًا، فيكون (وحيًا) الذي هو مصدر في موضع اسم الفاعل حالا، و(يرسل) فعل مستقبل في موضع اسم الفاعل حال معطوف على (وحيًا)، تقول: جاءني زيد يضحك في معنى: ضاحكا.

وأما قول الأعشى:

أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَزَلُ^(١)

فقد ذكر سيبويه فيه قول الخليل على تقدير: أو تركبون أو تنزلون، وذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم نازلون قال وقول يونس أسهل.

قال أبو سعيد: وفيه قول ثالث، وهو عندي أسهل من هذين القولين، وهو أن تقدر في موضع (إن تركبوا) إذا تركبون، لأن (إن) و(إذا) يجازى بهما وهما مقارنان في معنى ما يريده المتكلم، وإن كان بعد (إن) مجزوم، وبعد (إذا) مرفوع؛ فإذا قدرنا (أتركبون) وهو في معنى (أن تركبوا) عطفنا (أو تنزلون) عليه في التقدير.

قال سيبويه: لما ذكر قول الخليل في (أو تنزلون) وعطفه على تقدير (أتركبون) وأنه جعله كقول زهير (ولا سابق شيئا) على تقدير: لست بمدرك ما مضى، والاشتراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئا)، يعني بعد عطف (أتنزلون) على توهمهم (أتركبون) كبعد عطف (سابق) على توهم (بمدرك ما مضى)؛ ولو كان هذا كهذا التوهم في (الفاء) و(الواو) من غير ضرورة إلى ذلك.

وقيل: هو يأتيك فيحدثك، على توهم: يكون منه إتيان فحديث؛ وإنما تفعل ذلك فيما خالف معناه التمثيل للضرورة نحو: لا تأته فيشتمك، على: لا يكون منك إتيان فشتيمة. وباقي الباب مفهوم مستغنى عن شرحه بما ذكره سيبويه أو بشرح نظائره.

هذا باب اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أن)

فالحروف التي تُشرك: الواو، والفاء، وأو، وثم. وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت. ولو قلت:

أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشرك على هذا المثال،

وقال -الله تبارك-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴿^(١)﴾ ثُمَّ قَالَ - عز وجل -: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(٢)، فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد: ولا يأمركم الله؛ وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا.

وتقول: أريد أن تأتيني فتشتمني، لم يرد الشتم، ولكنه أراد: كلما أردت إتيانك شتمتني؛ هذا معنى كلامه، فمن ثم انقطع من أن. قال:

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمَهُ^(٣)

أي: فإذا هو يعجمه. وقال الله - تبارك وتعالى -: ﴿لَنَبَيِّنَ لَكُمُّ وَنَقُرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾^(٤) أي: ونحن نقر في الأرحام، لأنه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار؛ وقال الله - جل ثناؤه -: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٥) فانصب لأنه أمرها بالإشهاد لأن تذكر، ومن أجل أن تذكر.

فإن قال إنسان: كيف جاز أن نقول: أن تضل، ولم يعد هذا للضلال والالتباس؟ فإنما ذكر (أن تضل) لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل:

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨٠.

(٣) البيت ورد منسوباً لرؤبة بن العجاج ونسب أيضاً إلى الخطبة، ملحقات ديوان رؤبة ١٨٦، ديوان الخطبة ١٢٣.

(٤) سورة الحج، الآية: ٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

أعدده أن يميلَ الحائطُ فأدغمه، وهو لا يطلب بإعداده ذلك ميل الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدغم وسببه.

وقرأ أهل الكوفة: (فَتَذَكَّرُ) رفعا.

وسألت الخليل عن قول الشاعر:

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَاذُ أَجِيبٍ^(١)

فقال: أنت في (أُبْهَتْ) بالخيار، إن شئت حملتها على (أَنْ). وإن شئت لم تحملها عليه، فرفعت، كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فَأُبْهَتْ.

وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعا من (أَنْ):

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِيَهَا فَيُنْتِجُهَا حُسُورًا^(٢)

كأنه قال: يُعَالِجُ فإذا هو ينتجها، وإن شئت على الابتداء.

وتقول: لا يبدو أن يَأْتِيكَ فَيَصْنَعُ ما تريد، وإن شئت رفعت، كأنك قلت: لا يبدو ذلك فيصنع ما تريد.

وتقول: ما عدا أن رَأَيْ فَيَشُبُ، كأنه قال: ما عدا ذلك فَيَشُبُ، لأنه ليس على أول الكلام، فإن أردت أن تحمل الكلام على (أَنْ)، فإن أحسنه ووجهته أن تقول: ما عدا أن رَأَيْ فَوَلَّيْتُ، فَضَعُفُ (يَشِبُ) هاهنا كضعف (ما أَتَيْتَنِي فَتَحَدَّثْتَنِي) إذا حملت الكلام على (ما).

وتقول: ما عَدَوْتُ أن فعلتَ وهذا هو الكلام، وما أَعَدُو أن أفعَل، وما آلو أن أفعَل، يعني: لقد جهدت أن أفعَل.

وتقول: ما عَدَوْتُ أن آتِيكَ، أي: ما عَدَوْتُ أن يكون ذلك من رأى فيما يستقبل. ويجوز أن يُجْعَلَ (أَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْتُ) ولا يجوز (فعلت) في موضع (أَفْعَلُ) إلا في مجازاة نحو: إن فعلتَ فعلتُ.

وتقول: والله ما أَعَدُو أن جالسْتُك، أي: أن كنتَ فعلتَ ذلك: أي: ما أَجَاوَزُ مجالستك فيما مضى، ولو أراد: ما أَعَدُو أن جالسْتُك غدا، كان محالا ونقصا، كما أنه لو قال: ما أَعَدُو أن أَجالسكَ أمس كان محالا.

(١) البيت ورد منسوبا لكثير ٥٢٢، الحزاة ٢/ ١٧؛ الكتاب ٣/ ٥٤.

(٢) البيت في ديوانه ٧٣، ابن يعيش ٧/ ٣٦؛ الكتاب ٣/ ٥٤.

نصب (نقر) ونحمله على (نبن)، وذلك أن الله - عز وجل - ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حال إلى حال وهم معترفون بذلك، ليعين به البعث الذي لا يعترفون به فقال - عز من قائل -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ﴾^(١)، فبين - جل ثناؤه - بقدرته على هذه الأحوال التي يعترفون بها قدرته على البعث، لأنه أحيأ ما قد بلى ورَمَّ وصار تراباً من الجلد والعظم وغير ذلك ونقله إلى الحياة، كقفل التراب إلى الحيوان في الابتداء؛ وذكر الله - تبارك وتعالى - ذلك للبيان لهم أمر البعث.

وقوله - تبارك وتعالى -: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٢) (أن) في صلة ما قبله، وسياقه: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾^(٣) يعني: إن لم يكن الشهيذان رجلين فالمستشهدون رجل وامرأتان؛ وبين السبب في جعل المرأتين مكان الرجل وهو إذكاري إحداهما الأخرى الشهادة إذا نسيتها؛ ولو كانت امرأة واحدة فنسيت، لم يكن لها من يذكرها للشهادة إذا نسيتها.

فإن قال قائل: يذكرها الرجل الشاهد معها.

قيل له: العادة الجارية أن النساء يلاقين النساء في المجادلة والمؤانسة والمطاوله في المجالسة والحديث، كما أن الرجال فيما بينهم كذلك، فلنقصده النساء ضمُّ إلى المرأة مثلها ليقوى بالضم حالهما. وتذكرهما في هذه الحال على ترتيب الكلام؛ وامرأتان لتذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت.

والعرب تتسع في مثل هذا بالتقديم والتأخير، فيقدمون الإذكار مرة على ما يوجبه الترتيب الذي ذكرناه، ومرة يقدمون سببه وهو الضلال، والضلال: النسيان في هذا الموضع، لأنه لا يقع في ذلك لبس، ومثله: أعددت الخشب أن يميل الحائط فأدعته به، وهو إنما أعده للدعم، وذكر الميل الذي هو سبب الدعم.

وقراءة أهل الكوفة بكسر (إن) قرأ حمزة: ﴿إِن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] كما تقول: إن تأتني فأحسن إليك؛ ولا يدخل هذا فيما ذكره سيبويه.

وأما (فأهت) بالرفع، فهو بمنزلة: فإذا أنا مبهور، وهو من نحو:

(١) سورة الحج، الآية: ٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٣) المصدر السابق.

سرت فأدخلها،

(و) فَإِنَّ الْمُنْدَى رِخْنَةٌ فَرُكُوبٌ^(١)

فأما قوله:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعَيْتَ عَلَيْهِ فَيُنْتَجِبُهَا^(٢)

فرفع (ينتجها) سهو وغلط وذلك لأن العاقر لا تلد ولا يكون لها نتاج، فكيف يرفع وهو لا يخبر بكونه، وإنما يصف ابن أحمر رجلا من قومه يعالج أمرا في مكروه ابن أحمر ونسائه لا يتم ولا يكون، وذلك الأمر هو العاقر، والرجل يعالجها ليلقحها ولينتجها، وذلك لا يكون، كأن هذا الرجل يعالج هذه العاقر للبد وهي لا تلد، فلا يكون في (ينتجها) إلا النصب، وقبل هذا البيت:

أَرَأَنَا لَا يَزَالُ لَنَا حَمِيمٌ كَدَاءُ الطَّرِّ سَلَا أَوْ صُعَارَا
يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعَيْتَ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيُنْتَجِبُهَا حُورَا
يَذْنُسُ عِرْضَهُ لِيَنَالَ عِرْضِي أَبَا دَغَفَاءَ وَلَدَهَا فِقَارَا

ولدها فقاراً أي: عظاما، يهزأ به. وأبا دغفاء: كنية الرجل ودغفاء: حمقاء، ويقال:

عاصت واعتاصت واعتاظت، ومعناها: ذهء امتنعت من الحمل.

وكل واحد من وجهي الرفع لا يصح في (ينتجها) لأنك إذا عطفته على (يعالجها) لم يجز، لأن العلاج للعاقر يكون، وتنجها لا يكون؛ كما يقال: فلان يطلب ما لا يكون؛ وإذا جعلته مستأنفا بمعنى: فهو ينتجه، لم يصح أيضا لأنها عاقر.

وأما الرفع في (لا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد)، فلا (لا يعدو أن يأتيك) بمعنى: يأتيك، فكأنه قال: يأتيك فيصنع ما تريد؛ وموضع (لا يعد) موضع فعل مرفوع يعطف عليه (فيصنع ما تريد)، ومثله:

لا يخالف أمرك فيصنع ما تريد، لأن معناه: يُطِيعُ أَمْرَكَ (فيصنع ما تريد) عطف عليه.

والكلام في (ما عدا أن يأتي فوئب) كالكلام في (ما أتيتني فحدثني) وهو مستحسن.

والكلام في (ما عدا أن رأي فيئب) كالكلام في (ما أتيتني فتحدثني) في ضعف

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

الرفع إذا أردت العطف على الماضي؛ وقد ذكرناه في باب الجواب بالفاء وقوله (ما عدوت أن آتيك) فيه وجهان:

أحدهما: أن تريد: ما عدوت فيما مضى أن آتيك فيما استقبل، ومعناه: رأيت فيما مضى أن آتيك فيما استقبل، وما تجاوزت فيما مضى اعتقاد أن آتيك في المستقبل.

والوجه الآخر: ما عدوت فيما مضى أن آتيك وتجعل (آتيك) في موضع (آتيك)؛ وهذا معنى قوله: ويجوز أن تجعل (أفعل) في موضع (فعلت)؛ وإنما جاز ذلك لأنك تقول: كنت آتيك، وكنت آتيك، ومعناها واحد، وجفتك إذ قام زيد، وإذ يقوم زيد، ومعناها واحد؛ وإنما يجوز ذلك إذا تقدم قبله شيء قد مضى، أو شيء فيه دلالة على المعنى، والفعل المستقبل مصاحب له، كما تقول: جاءني زيد أمس بضحك، و(يضحك) وإن كان ماضيا وهو بمنزلة الحال لمصاحبه لجاءني؛ وكونه في وقته، ولا يجوز الماضي في موضع المستقبل إلا في المجازة نحو: إن فعلت فعلت، لو قلت: يكون زيد قام، لم يجوز كما جاز: كان زيد يقوم؛ فهذا فرق واضح وقوله: ما أعددو أن جالسك، فمعناه: ما أعددو الساعة مجالستك فيما مضى، كأن المجالسة فيما مضى شيء قد ثبت، فهو لا يعدوه ولا يتجاوزوه، كما تقول: لا أعددو زيدا، ولا أعددو دارك ومنزلك، أي: لا أعددو ذلك إلى غيره.

وإنما لم يجوز (ما أعددو أن أجالسك أمس)، لأن قولك (أعدو) مستقبل، وإذا كان ابتداء الكلام مستقبلا، لم يجوز أن يكون بعده المستقبل في معنى الماضي، وإنما قال: (أن) لا يجوز (ويقصد) لأنه جعله بمنزلة: وينبغي له أن يقصد، فناب (يقصد) عن (ينبغي له أن يقصد)؛ ومن أجل ذلك تضمن معنى الأمر، ولم يحمل على (أن)؛ ومثله في القرآن: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(١) وفيها معنى: ينبغي لمن أن يرضعن، ويكون في ذلك معنى الأمر، وإن لم يكن لفظ الأمر، كما لو قال المولى لعبده: الواجب عليك أن تفعل، أو الذي أريده منك أن تخرج إلى السوق، وجب عليه فعل ذلك، وإن لم يظهر لفظ الأمر له بذلك.

هذا باب الجزاء

فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأَيْمَم. وما يجزي به من

الظروف: أَي حِينَ، وَمَتَى، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثَمَا. وَمِنْ غَيْرِهِمَا: إِنْ، وَإِذَا مَا.
ولا يَكُونُ الجزاءُ فِي (حَيْثُ) وَ(لَا) فِي (إِذَا) حَتَّى يَضُمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
(مَا)، فَتَصِيرُ (إِذَا) مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) وَكَأَنَّمَا، وَلَيْسَتْ (مَا) فِيهِمَا بِلُغَوٍ، وَلَكِنْ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ.

فَمَا كَانَ مِنَ الْجَزَاءِ بِـ (إِذَا مَا) قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ:
إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(١)
وَقَالَ الْآخَرُ، وَقَالُوا: هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَامِ السَّلُولِيِّ:
إِذَا مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُرْجِي طَعْنِي أَضَعَّفُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرُغُ
فَأَنِّي مَن قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رَجَالِي فَهُمْ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ^(٢)
سَمَعَاهُمَا مِمَّنْ يَرُويهِمَا عَنِ الْعَرَبِ، وَالْمَعْنَى (إِنَّمَا).

وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الْجَزَاءِ بِـ (أَنَّى) قَوْلُ لَبِيدٍ:
فَأَصْبَحْتُ أُنَّى تَأْتِيهَا ثَلَاثِينَ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبَيْهَا بَيْنَ رَجُلَيْكَ شَاجِرُ^(٣)
وَفِي (أَيْنَ) قَوْلُ ابْنِ هَمَامِ السَّلُولِيِّ:
أَيْنَ تَضْرِبُ بَنَاءَ الْعُدَاةِ تَجِدُنَا نَصْرَفُ الْعَيْسَ نَحُونًا لِلثَّلَاقِي^(٤)

وَإِنَّمَا مَنَعَ (حَيْثُ) أَنْ يَجَازِيَ بِهَا أَنْكَ تَقُولُ: حَيْثُ تَكُونُ أَكُونُ، فَـ (تَكُونُ)
وَصَلُّ لَهَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْمَكَانَ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ أَكُونُ (يُبَيِّنُ هَذَا أَنَّهَا فِي الْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ
(إِنَّمَا) وَ(كَأَنَّمَا) وَ(إِذَا)، أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ، أَنْكَ تَقُولُ: حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ زَيْدٌ،
أَكُونُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ.

فـ (حَيْثُ) كَهَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي تُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ فِي الْخَبَرِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي
حُرُوفِ الْجَزَاءِ؛ فَإِذَا ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا)، صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) وَمَا أَشْبَهَهَا، وَلَمْ يَجْزِ
فِيهَا مَا جَازَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ بِـ (مَا) وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ (أَمَّا).

وَأَمَّا قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ: يَجَازِي بِكُلِّ شَيْءٍ يَسْتَفْهَمُ بِهِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ، مِنْ قَبْلِ أَنْكَ
نَجَازِي بِـ (إِنْ) وَبـ (حَيْثَمَا) وَ(إِذَا مَا)، وَلَا يَسْتَقِيمُ بِهِنِ الْاسْتِفْهَامُ؛ وَلَكِنْ الْقَوْلُ فِيهِ

(١) البيت في ديوانه، الخزائن ٣/ ٤٣٦؛ ابن يعيش ٤/ ٩٧؛ الكتاب ١/ ٣٤٢.

(٢) البيت في ديوانه، الخزائن ٩/ ٢٤٩؛ ابن يعيش ١/ ٤٧؛ الكتاب ٣/ ٥٧.

(٣) البيت في ديوانه ٢٢٠، الخزائن ٧/ ٩١، ٩٣، ١/ ٤٥، ٤٦؛ الكتاب ٣/ ٥٨.

(٤) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٤٠/ ١٠٥، ٧/ ٤٥؛ الكتاب ٣/ ٥٨.

كالقول في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة؟ والوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله؛ وإذا قلت: حيثما تكن أكن، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت: أين تكون؟ وأنت تستفهم، فليس الفعل بصلة لما قبله فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله.

ويقول: من يضربك؟ في الاستفهام، وفي الجزاء: من يضربك اضربه، فالفعل فيهما غير صلة.

وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي ما أدخلت عليها (ما) لغوا، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى تأتني آتك؛ وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت: إن ما تأتني آتك؛ وبمنزلتها مع (أين) كما قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١)؛ وبمنزلتها مع (أي) إذا قلت:

﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)؛ ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما، فأبدلوا (هاء) من (الألف) التي في (ما) الأولى، وقد يجوز أن تكون (مه) كإِنْ ضُمَّ إليها (ما).

وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي متكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن، وسألته عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلة الفعل في (إذ)، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فـ (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى؛ ويبيّن هذا أن (إذا) يجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً؛ فـ (إن) أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء؛ و(إذا) توصّل بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين) كأنك قلت:

الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. قال ذو الرمة:

تُصْنَعِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثِبُ^(٣)

(١) سورة النساء، الآية: ٧٨.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) البيت في ديوانه ٤٨؛ الكتاب ٣ / ٦٠.

وقال آخر، ويقال: وضعه النحويون:

إذا ما الخبزُ تأدِمُهُ بلحمٍ فذاك أمانةُ اللهِ الشريدُ^(١)

وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن)، حيث رأوها لما يُستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصُرت أسيفُنا كانَ وصلُها حُطانا إلى أعدائنا فُنضاربِ^(٢)

القافية مكسورة، وقال الفرزدق:

تَرَفُّعُ لِي حِنْدِفٌ والله يرفعُ لي نارا إذا حَمَدت نيرائهم تَقْدِ^(٣)

وقال بعض السلوليين:

إذا لَمْ تزل في كلِّ دارٍ عرَفْتها لها وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمُ^(٤)

ويروي: يسْكُب. فهذا اضطرار. وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول

كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تَبْعُثُ منها مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطاً مَدْعُوراً^(٥)

واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل

أنك إذا قلت: إن تَأْتِي آتَكَ، فـ (آتَكَ) انجزمت بـ (إن تَأْتِي)، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين تقول: ائْتِي آتَكَ.

وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلت ذلك؟

فقال: من قَبْلِ أَنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكُنَّ استفهاماً، ومنها ما

يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة.

واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء.

فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تَأْتِي آتَكَ، وإن تضرب أضرب، ونحو

ذلك.

وأما الجواب بالفاء فنحو قولك: إن تَأْتِي فأنا صاحبك. ولا يكون الجواب في

(١) ابن يعيش ٩٢ / ٩؛ الكتاب ٣ / ٦١؛ لسان العرب ١٢ / ٩ (أدم).

(٢) البيت في ديوانه ٨٨، الكتاب ٣ / ٦١.

(٣) البيت في ديوانه ٢١٦، الخزنة ٣ / ١٦٢؛ الكتاب ١ / ٤٣٤.

(٤) البيت في الكتاب ٣ / ٦٢.

(٥) البيت في ديوانه ٢٩، ابن يعيش ٨ / ٩٣٤؛ الكتاب ٣ / ٦٢.

هذا الموضع بالواو، ولا بتم. ألا ترى أن الرجل يقول: افعل كذا وكذا، فتقول: فإذاً يكون كذا وكذا، ويقول: لم أعث أمس، فتقول: قد أتاك الغوث اليوم؛ ولو أدخلت (الواو) وَ(ثم) في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز.

وسألت الخليل عن قول الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾^(١) فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت (الفاء) معلقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع (قَتَلُوا) كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل قال: ونظير ذلك قول الله - عز وجل -: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٢) بمنزلة (أم صمتم)؛ ومما يجعلها بمنزلة (الفاء) أنها لا تجيء مبتدأة، كما أن (الفاء) لا تجيء مبتدأة.

وزعم الخليل أن إدخال (الفاء) على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال (الفاء) على (إذا) حسناً، لكان الكلام بغير (الفاء) قبيحاً؛ فهذا قد استغنى عن (الفاء) كما استغنت (الفاء) عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جواباً، كما صارت (الفاء) جواباً.

وسأله عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاً ما مبتدأ، و(الفاء) و(إذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً كما صارت (الفاء) جواباً حيث لم يشبه (الفاء)؛ وقد قال الشاعر مضطراً، يُشَبِّه بما يتكلم به من الفعل قال:

من يفعل الحسناتِ الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن^(٣)

وقال الأسدي:

بني فَعَلْ لا تَكْعُوا العَنزَ شَرِبَهَا بني فَعَلْ مَنْ يَنْكَعِ العَنزَ ظالم^(٤)

وزعم أنه لا يحسن في الكلام: إن تأتني لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة. ألا ترى أن الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا فلو قلت: "إن أتيتني لأكرمك، ولئن لم تأتني لأغمتك" جاز؛ لأنه في معنى: لئن أتيتني لأكرمك، ولئن لم تأتني لأغمتك، ولا بُدَّ من هذه (اللام) مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن

(١) سورة الروم، الآية: ٣٦.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

(٣) البيت ورد منسوباً إلى حسان بن ثابت كما نسب لآخرين، الكتاب ٣/ ٦٥، ١١٤.

(٤) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٦٥.

أَتَيْتَنِي لِأَكْرَمَنِكَ.

فإن قلت: لئن تَفْعَلْ لَأَفْعَلَنَّ قَبْحَ؛ لأن (لأفعلن) على أول الكلام، وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمها في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب تنجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيتك إن آتيتني، ولا تقول: آتيتك إن تأتيتني، إلا في شعر، لأنك أحررت (إن) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ (إن) جواباً ينجزم بما قبله.

فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى. أنه قال -- عز وجل --: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(١) وقال -- عز وجل --: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢). لما كانت (إن) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله. فهذا الذي يُشاكلها في كلامهم إذا عملت. وقد تقول: إن آتيتني آتيتك، أي: آتيتك. إن آتيتني.

قال زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٣)
ولا يحسن: إن تأتيتني آتيتك، من قبل أن (إن) هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَاسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٤)
أي تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، ومثل ذلك قوله:
هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ^(٥)
أي: المرء ذنب إن يلق الرشا. قال الأصمعي: وهذا قديم أنشدني أبو عمرو.
وقال ذو الرمة:

وَأَنِّي مَتَى أَشْرَفُ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَازِرٌ^(٦)

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٧.

(٣) البيت في ديوانه ٥١، ابن يعيش ٨ / ١٥٧؛ الكتاب ٣ / ٦٦.

(٤) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٨ / ١٥٧؛ الكتاب ٢ / ٩٨.

(٥) البيت في الكتاب ٣ / ٦٧.

(٦) البيت في ديوانه ١١٤، الكتاب ١ / ٦٨؛ والمقتضب ٢ / ٧١.

أي: ناظرٌ متى أُشْرِفَ. فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً؛ لأن المعنى واحد، كما شبه (الله يشكرها) و(ظالم) بـ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] جعله بمنزلة: يظلم، ويشكرها الله، كما كان هذا بمنزلة (قنطوا)، وكما قالوا في اضطرار: إن تأتني أنا صاحبك، يريد معنى (الفاء)، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه.

وقد يقال: إن أتيتني آتاك، وإن لم تأتني أجزك، لأن هذا في موضع الفعل المجزوم؛ فكأنه قال: إن تفعلْ أفعُلْ؛ ومثل ذلك قول الله -جل وعز-: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا تُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾^(١).

فكان فعل، وقال الفرزدق:

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْتَفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ^(٢)

وقال الأسود بن يعفر:

أَلَا هَلْ لِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ^(٣)

وقال: إن تأتني فأكرمك، أي: فأنا أكرمك، فلا بد من رفع (فأكرمك) إذا سكت عليه لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ. ومثل ذلك قول -الله تعالى-: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ مِنْهُ﴾^(٤)، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾^(٥) ومثله قوله -عز وجل-: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٦).

قال أبو سعيد: فرَّق سيبويه بين (حيثما) وبين (إذ ما)، فجعل (حيثما) في حيز الظروف التي يجازى بها، فهي اسم مثل: أين، ومتى؛ وجعل (إذ ما) في حيز الحروف، لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والحروف، فذكر (إن) و(إذ ما)، والفرق بينها أن (إذ) لما ضمنت إليها (ما) وجوزى بها، خرجت عن معناها، لأنها كانت من قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان، وبعد دخولها للمستقبل كـ (إن)؛ وقد يركَّب الشَّيْآن

(١) سورة هود، الآية: ١٥.

(٢) البيت في ديوانه ٢١٣، والكتاب ٦٩ / ٣.

(٣) البيت في ديوانه ٥٦، والكتاب ٢٤٦ / ٢.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٦) سورة الجن، الآية: ١٣.

فيحرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد نحو: لولا، وهلا، وغيرهما.
وجعلها سبويه حرفاً لوقوعها موقع (أن)، ولم ينفذ دليلاً على اسميتها، وما علمنا
أحدًا من النحويين ذكر (إذ ما) غير سبويه، إلا أن يكون من بعض أصحابه، ومن يأخذ
عنه.

وقد قال بعض النحويين: (إذ ما) هي (إمّا)، عدلوا عن (إمّا) إليها، لأن (إمّا) لا
تُكاد تأتي إلا بدخول (النون) على الفعل الذي بعدها نحو قول الله - عز وجل -: ﴿فَإِمَّا
تُثَقِّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾^(١) و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٢)
و﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٣). وليس في القرآن - فيما أعلم - فعل بعد (إمّا) إلا
— (النون)؛ فلما احتاج الشاعر إلى (إمّا) وكانت (النون) تكسر البيت، جعل مكانها (إذ
ما) وأما دخول (ما) على (حيث) للمجازاة، فلأن (حيث) اسم للمكان، فكان يلزمها
الإيضاح قبل المجازاة بها كقولك: أقمت حيث زيد مقيم، وحيث زيد مقيم أقيم؛ ولو
قلت: حيث أقيم أو أقمت لم يجز، فلما أرادوا المجازاة لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها،
وألزموها (ما) كما ألزموا (ما) إنما، وكأن، وربما؛ وجعلوا لزوم (ما) دلالة على إبطال
مذهبها الأول. ثم جعلوها بمنزلة (أين) في المجازاة ولم تزل عن معناها الأول وقصد
المكان بها لزوا (إذ) عن معناها الأول.

وأما قول لبيد:

فأصبحت أنى نأتها تلبس بها^(٤)

ففي معناه بعض اللبس، والبيت في مضعين فيه اختلاف رواية:

أحدهما: أنى نأتها تلبس بها، وتبتس بها.

والآخر: تحت رجلك، وتحت رحلك.

ومعناه: أنه يخاطب رجلاً قد وقع في معضلة وفصة صعبة يعسر التخلص منها،
تنقول: كيف أتيت هذه المعضلة من قدام أو من خلف تتبس بها ولا مخلص، وهو جواب
الشرط؛ والالتباس بها: الدخول فيها والاختلاط بها، وتبتس: يصيبك منها بؤس.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٥٧.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٥٨.

(٣) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٤) صدر بيت سبق تخريجه.

كَلَامَ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ^(١)

يعني: مركبها من قدام ومن خلف، وشاجر: داخل تحت الرجل وتحت الرجل، وإذا دخل الشيء تحت شيعين ففرجهما فقد شجرهما، ومركبيها: يعني مركبي المعضلة، وقد بين أن مركبيها من قدام وخلف في البيت الذي بعده.

فَإِنْ تَتَقَدَّمُ تَلْنُ مِنْهَا مُقَدِّمًا غَلِيظًا وَإِنْ أَحْرَتْ فَالْكَفْلُ فَاجِرٌ

والكفل: كساء يضعه الرجل على ظهر البعير ثم يركبه يتوقى العرق، وفاجر: مائل. وقد عاب قوم سيبويه على النحويين حين حكى عنهم أنهم قالوا: يجازى بكل شيء يستفهم به، فقال سيبويه: لا يستقيم هذا، من قَبْلِ أَنْكَ تَجَازِي بَأْنَ وَبَحِيثًا وَإِذْ مَا، فقال العائب، وهو أبو عمر الجرمي ومن وافقه: لا يكون ما قال سيبويه ردا عليهم لأنهم لم يقولوا:

لا تكون المجازاة إلا بما يستفهم به فيلزمهم هذا، وإنما قالوا: تطلب المجازاة بما يستفهم به، ولا يمنع هذا المجازاة بغيره، كما لو قال قائل: يكون الرفع بأنه الفاعل والنصب بأنه مفعول به، لم يمنع الرفع والنصب بغيرهما.

وعابوا أيضًا ما حكى عنهم: يجازى بكل شيء يستفهم به، وليس بينهم خلاف أنه لا يجازى بألف الاستفهام، وهل.

قال أبو سعيد: أما الأول: فَإِنَّ الَّذِي حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوهُ هُوَ أَنَّ أَصْلَ الْجَزَاءِ الْإِسْتِفْهَامَ، فَكُلُّ شَيْءٍ جَوْزِيٌّ بِهِ إِنَّمَا هُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ فَأَرَاهُمْ أَنَّهُمْ يَجَازُونَ بِحَيْثُمَا وَأَنَّ، وَهَذَا لَا يَكُونَانِ اسْتِفْهَامًا، فَهَذَا مَخْرَجٌ هَذَا.

وأما الثاني: فَقَدْ فُهِمَ عَنْ سَبِيْوِيْهِ أَنَّهُ أَرَادَ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا، لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي الْحُرُوفِ أَنَّهَا لَا يَجَازِي بِهَا، فَكَانَ فَسْرُ قَوْلِهِمْ عَلَى ظَاهِرِ مَا حَكَى عَنْهُمْ أَنْ يَقَالَ: أَنْتُمْ تَسْتَفْهَمُونَ بِـ (كم) وَلَا يَجَازِي بِهَا، وَكَذَلِكَ (كيف) يَسْتَفْهَمُ بِهَا وَلَا يَجَازِي بِهَا.

وَأَمَّا (مِمَّا تَفْعَلُ) فَفِيهَا وَجْهَانِ:

أحدهما: مَا قَالَهُ الْخَلِيلُ، وَهُوَ أَنَّ أَصْلَهُ (مَا) زِيدَتْ عَلَيْهَا (مَا) أُخْرَى كَمَا تَزَادُ (مَا) عَلَى (مَتَى) فِي قَوْلِكَ: مَتَى مَا تَفْعَلُ أَفْعَلْ؛ فَـ (مَا) الْأُولَى فِي هَذَا الْقَوْلِ لِلْمَجَازَةِ، وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ.

والآخر: مَا قَالَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَاجُ، أَنَّ أَصْلَهُ (مَه) فِي مَعْنَى (اسْكُتْ) لِكَلَامِ

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

متكلم به، و(ما) بعدها للمجازاة.

والدليل على (مهما) قد تضمنت معنى (ما) أنه قد يعود إليها الضمير مما بعدها كما يعود إلى (ما)، قال المتنخل الهذلي:

إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كَفَّاءُ^(١)

فـ (الهاء) في كفاه عائد إلى (مهما)، كما تعود إلى (ما)، ولا يكون مثل هذا العائد في أين ومتى، لا تقل: أين تكن أكن فيه، ولا متى تأتني آتك فيه وأما كيف، فإن الخليل قال في المجازاة بها: هي مستكرهة، ولم يحتج لذلك، بل قوّى المجازاة بها حين قال: معناها: على أي حال تكن أكن.

قال أبو سعيد: أحتاج أن أبين أن (كيف) حقيقتها وموضوعها، إنه اسم غير ظرف وإن كان قد يؤدي معناها قولهم (على أي حال)، والدليل على ذلك إذا قلت: كيف هذا الثوب؟ فالجواب أن يقال: خشن أو لين أو طويل أو قصير ونحو ذلك. وكذلك إذا قال: كيف زيد؟ فالجواب: سَمَح، أو صَعْب، أو شجاع أو جبان أو ما أشبه ذلك.

ولو قال: على أي حال زيد؟ لقلت: على حال شدة أو على حال رخاء وهذا ما يقتضيه لفظ السؤال.

ولو كان (كيف) ظرفاً، لم يمتنع دخول حروف الجر عليه كدخولها على متى وأين في قولك: إلى متى يكون هذا؟ ومن أين أقبلت؟

فلو قال قائل: كيف زيد؟ فقل في جوابه: على حال سيئة، أو على حال صفة لجاز، وليس بجوابه على الحقيقة والموضوع، ولكن يجوز ذلك لأن معناها معنى سيئ الحاح أو حسن الحال الذي هو الجواب المطابق للسؤال بـ (كيف).

وقد اختصت (كيف) بأشياء ليست في نظائرها.

منها أنها اسم ليس بظرف، لا يكون لها عائد، ولا يخبر عنها كمن، وما، وأي، نقول: مَنْ ضربته؟ وما أكلته؟ وأيُّ أثبته؟ ونقول: مَنْ في الدار؟ وما عندك؟ وأيُّ خلفك؟ ولا تقل: كيف ضربته؟ و(الهاء) عائدة إلى (كيف)، ولا كيف في الدار؟ كما قلت: من في الدار، عنى الابتداء أو الخبر.

ومنها أنه لا يكون جواباً إلا نكرة، وجواب أخوانها يكون معارف ونكرات يقول

(١) البيت في ديوانه ٣٠ / ٢، الخزانة ٩ / ٢٦؛ ابن يعيش ٤٣ / ٧.

القاتل: كيف زيد؟ فيقال له: سخي أو بخيل أو شجاع أو جبان، ولا يجوز أن يقال: السخي، ولا البخيل ولا الشجاع ولا الجبان.

وقد يقال في جواب (مَنْ زيد؟): أخوك، وزيد أخوك.

ويقال في جواب (ما طعامك؟): اللحم والخبز، ويقال: لحم وخبز، وقد يقال في

جواب (أي الناس زيد؟): أخوك، أو هذا، أو نحوهما من المعارف.

ويقال: رجل بجنبك. ورجل في دارك، أو نحو ذلك من النكرات.

فأما مع المجازاة بها، ففيه قولان: أحدهما: أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات، وقُصِرَتْ هي على أحد الأمرين، ضعفت عن التصريف بها في المجازاة، فالقول الآخر أنها لما لم يُخبر عنها، ولا يعود إليها، كما يكون ذلك في: مَنْ، وما، وأي، ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، ولم تكن ضرورة مضطر إليها في المجازاة إذ كانت (على أي حال) تغني عنها كما قد ذكرناه.

وتركوا المجازاة بـ (كم) لأن (ما) و(مَنْ) تغنيان عنها، لأنهما في المجازاة لقليل ما يقعان عليه وكثيرة، ألا ترى أنك إذا قلت: كما تسر أسر، فمعناه: إن يسر قليلا أسر مثله، وإن يسر كثيرا أسر مثله، وليس المتكلم بعالم كمن يسير، ولا هو مستدعٍ من المخاطب تعريفه مقدار سيره، وإنما وضعت (كم) ليتعرف بها المتكلم مقدار ما يسأل عنه ليقف عليه.

وأما المجازاة بـ (إذا) فإن ما منع من المجازاة بها إلا في الشعر، أن الذاكر لها في الكلام كالمعترف بأنها كائنة، كقولك: إذا طلعت الشمس فأتني؛ فالتكلم معترف بطلوع الشمس، وحق ما يجازى به ألا يُدْرَى أيكون أم لا يكون، كقولك: إن قدم زيد زرته، وإن تمطر اليوم نجلس للحديث، ولا يدري أمطر اليوم أم لا؛ ولذلك حُسِّن: إذا احمر البسر فأتني، وقُبِحَ: إن احمر البسر فأتني، لإحاطة العلم أن احمر البسر كائن.

وإنما جاز المجازاة بها في الشعر لأنها قد شاركت (إن) في الاستقبال، ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت -لجهالة وقتها- ما لا يدري أيكون أم لا. وقد نستعمل (إذا) في الموضع الذي يحسن فيه (إن)، ولا يتبين بينهما فرق للمشابهة التي بينها، وكذلك تستعمل (إن) في موضع (إذا)؛ قد يقول القائل: إن مت فأخرجوا ثلث مالي للفقراء والمساكين، وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾^(١) والموت كائن لا محالة،

وقال الشاعر:

كم شامت بي أن هلكت وقائل: لله ذرُهُ^(١)

وقال آخر:

إذا ألت لم تنزع عن الجهل والحنأ أصبت حليماً أو أصابك جاهل^(٢)

وقد يجوز أن ينزع، ويجوز ألا ينزع، ولا يحيط العلم بأي ذلك يكون.
وقولهم: إن مات زيد كان كذا، أحسن من قولك: إن احمر البسر، لأن الموت وإن كان معلوماً أنه كائن فلا يعرف وقته، واحمرار البسر معروف الوقت.
وأما قوله:

إذا لم تزل في كل دار...^(٣)

فإن أبا عمر الجرمي كان يفسره: إذا لم تزل المرأة في كل دار عرفتها لها يسكب واكف من دمع عينيك؛ وخبر (لم تزل امرأة): في كل دار؛ وجواب (إذا): يسكب المصمرة قبل (واكف)، وتفسيره (يسكب) الذي في آخر البيت؛ ومثله في الكلام لو تكلم نه: إذا لم يزل زيد قائماً عمرو يقم، على معنى: يقم عمرو يقم. وقرب (واكف) من المعرفة لأنه موصول منعوت بقوله: من دمع عينيك.

وقال الأخفش: إذا لم تزل عينك في هذه الدار واكف سجمت، وجعل (لها واكف) خبر (لم تزل) و(تسجم) جواب (إذا) وذكرت: يسكب، ويسجم، لأن البيت يروى على الوجهين.

وقوله: وينجزم الجواب بما قبله، ويجوز أن يكون بجملة ما قبله، وهو (إن) والشرط، ويحتمل أن يكون بـ (إن) وحدها؛ والاختيار عندي أن يكون بـ (إن) وحدها، وقد مضى ذكر اختياري رفع خبر الابتداء بالابتداء.

وأما قول الخليل: (إن) هي أم حروف الجزاء، فالأمر تدخل على الجزاء. في جميع جوهه، وليست كذا سائر ما يجازى به، لأن (من) يجازى بها فيما يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(أي) فيما يبعث، و(متى) للزمان. و(أين) و(حيثما) للمكان، و(أنى) نحو من ذلك، و(إذ ما) يتكلم بها القليل منهم، وما كل العرب تعرفها

(١) البيت ورد منسوباً للناطقة الجعدي في ديوانه ١٩١؛ ابن يعيش ٩ / ٤.

(٢) البيت ورد منسوباً لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٠.

(٣) البيت ورد منسوباً إلى رجل من بني سلول، سبق تخريجه.

ومما يدل على أن (إن) أم حروف الجزاء، أنها قد يُسكت عليها ويحذف الشرط بعدها والجواب، ولا يفعل ذلك غيرها، يقول القائل: لا آتى الأمير لأنه جائر، فيقال: اتته وإن: وكذلك: لا أصلي خلف فلان لأنه أعمى، فيقال: صل خلفه وإن؛ يراد بذلك: وإن كان جائراً، وإن كان أعمى فصل خلفه، وأنشد بعض النحويين في ذلك:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنْ يَغْسِلُ عَن جُلْدِي وَيُنْسِينِي الْحَزْنَ
وحاجةٌ ليس لها عندي ثَمَنٌ مستورةٌ قضاؤها منه وَمَنْ
قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإن كان عيًّا مُعْدَمًا قالت وإن^(١)

والذي أحوج إلى إدخال (الفاء) في جواب الجزاء، أن أصل الجواب أن يكون مستقبلاً، لأنه شئ مضمون فله إذا فعل الشرط، أو وجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط، فـ (إن) هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، و(إن) لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم؛ فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، وذلك قولك: إن تزرنني فعندي سعة، وإن تأتني فالمنزل لك؛ واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم) لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً؛ لأنه بالشرط يُستوجب، ومن أجل وقوعه يقع، و(الفاء) توجب ذلك لأنها في العطف بعد الذي قبله، متصل به؛ وتركوا (الواو) لأنها لا تدل على الترتيب؛ وعدلوا عن (ثم) لأن بينها وبين ما قبلها أكثر من مهلة (الفاء).

وقد حذفت العرب (الفاء) في الجواب في ضرورة الشاعر، وسهل ذلك أن أصل الجواب لا يكون فيه (فاء) على ما ذكرناه، وتقديره: من يفعل الحسنات فالفاء، ويروى: فالرحمن، والذي قبله: من يفعل الخير فالرحمن يشكرها؛ وليس في هذه الرواية ضرورة ((وينكع العنز ظالماً)) تقديره: فهو ظالم؛ ويكثر في المجازاة حذف المبتدأ بعد (الفاء) لأنه يجري ذكره في الشرط كقولك: إن تأتني فمحبوب؛ لأن المخاطب قد جرى ذكره في الشرط كقولك: إن تأتني فمحبوب، وإن يزرنني زيد فمكرم، تقديره: فأنت محبوب، لأن المخاطب قد جرى ذكره في (تأتني)، وإن يزرنني زيد فهو مُكْرَم، لأنه قد جرى ذكره.

وأما قوله: إن تأتني لأفعلن، ففيه وجهان:

(١) الأبيات منسوبة إلى رؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨٦؛ والخزانة ٣/ ٣٦٠.

الأول: تقدير (الفاء). إن تأتني فلا أعلن.

والآخر: نية التقديم. كأنه قال: لأفعلن إن تأتني.

وكلاهما غير حسن، أما حذف (الفاء) فقد ذكرناه آنفاً، وأما التقديم فإنه لا يحسن مع جزم الشرط بـ (إن)، فإذا لم ينجزم بها حسن كقولك: إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتني لأعمنك؛ ومن أجل هذا ألزموا الشرط الفعل الماضي في اليمين، كقولك: والله لئن أتيتني لأكرمك، والله لئن جفوتني لا أزورك، لأن جواب اليمين يغني عن جواب الشرط، ويطل جزمه، ويصير بمنزلة ما ذكر قبله، كأنه قال: والله لا أزورك؛ وإنما صارت (إن) إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها، لأنها بجزمها ما بعدها يظهر أنها تنجزم، وجزمها يتعلق بفعلين، فإذا لم يظهر جزمها في الثاني صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى بعده بمجزوم؛ ومن أجل ذلك قال الله - نبارك وتعالى - : ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(١) فقال: لنكونن، لأن جزم (تغفر) بلم لا بـ (إن)؛ وقال: ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢). لما كانت (إن) هي الجزامة لـ (تغفر).

وأما قوله:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ^(٣)

فذكر الأصمعي أن هذا البيت قديم، وأن أبا عمرو أنشده إياه، و(الهاء) في (يدرسه) للمصدر تقديره: للقرآن يُدرس درسا، وكني عن الدرس.

ولو قلنا: ضربته زيدا على هذا التأويل لجاز تقديره: ضربته الضرب زيدا وكني عنه، لأن الضرب قد دل عليه ضربت، ولا يحسن أن تكون (الهاء) ضمير القرآن، لأن القرآن وإن كانت فيه (اللام)، فقد جعل بمنزلة المفعول، واللام في صلة (يدرس)؛ ولو قلت: القرآن يدرسه لم يجز أن ينصب القرآن بيدرُس، و(الهاء) ضميره.

وكذلك قول الله - عز وجل - : ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٤)، ولا يجوز (يرهبونه) و(الهاء) للرب - جل وعز -، ومثل هذا قول زهير بن جناب:

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٧.

(٣) صدر بيت سبق تخريجه.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نَلَتْهُ إِلَّا التَّحِيَّةَ^(١)

على معنى: قد نلت النيل، وحق الكلام: من كل ما نال الفتى قد نلت، كأنه قال: كل ما نال الفتى قد نلت؛ ومن أجل (الهاء) كان الأصمعي ينكر هذه الرواية، ويروي:

ولكل ما نال الفتى قد نلته

وكان لا يتوهم في (نلته) المصدر.

وأما جعلهم (إذا) في موضع (الفاء) في الجواب، فيمكن أن يكون تشبيهاً بـ (إذا) التي للمفاجأة؛ لأن الشرط يؤدي إلى الجواب، فكأنه هجم عليه وأثاره. وكذلك طريق المفاجأة، ألا ترى أنك إذا قلت: "أصابتهم سيئة فإذا هم يقنطون"^(٢) كانت مفاجأة؛ وإصابة السيئة هجمت بهم على القنوط، وإذا دخل حرف الجزاء صار شرطاً وجزاءً، واكتفى بـ (إذا) من (الفاء)، واستقبح ذكر (الفاء) معها في المجازاة.

وقد يجزم الجواب وإن كان الشرط غير مجزوم، وأحسن ذلك أن يكون الشرط بـ (كان) لقوة (كان) في باب المجازاة، ووقعها على كل ماض ومستقبل، وذلك في قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوْفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا﴾^(٣)، ولولا (كان) لم يَقَوْ إِلَّا الاستقبال، لأن قولك: (إن تأتني آتاك) أحسن من (إن أتيتني آتاك)، وإنما يجيء في الشعر أكثره.

وقول سيويه: إن تأتني فأكرمك، (أكرمك) عنده مرفوع، لأنه واقع موقع الابتداء، أي: فأنا أكرمك، وإنما ذهب إلى هذا لأن دخول (الفاء) إنما احتيج إليه بسبب المبتدأ والخبر على ما ذكرته قبيل هذا الفصل، ولولا ذلك لقال: إن تأتني أكرمك، وباقي الباب مستغن عن شرحه بوضوح كلام سيويه أو شرح نظيره.

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَجَازِي بِهَا وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)

وتلك الأسماء التي يجازي بها: مَنْ، وما، وأيهم. فإذا جعلتها بمنزلة (الذي) قلت: ما تقول أقول، فتصير (تقول) صلة (ما) حتى تكمل اسماً، فكأنك قلت: الذي تقول أقول. وكذلك من يأتيني آتیه، وأيتها تشاء أعطيك، قال الفرزدق:

(١) البيت في ديوانه، انظر المعمرين ٢٦؛ والتصريح ١/ ٣٢٦.

(٢) إشارة إلى الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) سورة هود، من الآية: ١٥.

وَمَنْ يَمِيلُ أَمَالَ السِّيفِ ذِرْوَتُهُ حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافَى رَأْسِهِ الشَّعْرُ^(١)

وتقول: آتي من يأتيني، وأقول ما تقول. وأعطيتك أبها تشاء؛ هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبح أن يؤخر حرف الجزاء، إذا جزم ما بعده؛ فلما قبح ذلك حملوه على (الذي)، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: آتيك إن تأتي؛ وإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت (أتاني) صلة، وإن شئت كانت بمنزلتها في (إن).

فقد يجوز في الشعر: آتي من يأتني، يقال الهذلي:

فَقُلْتُ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْرِكَ إِنِّهَا مُطِيعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا^(٢)

هكذا أنشدناه يونس كأنه قال: لا ضيرها من يأتها، كما كان: وإني متى أشرف ناظر - على القلب - ولو أريد به حذف (الفاء) جاز، فجعلت كـ (إن).

وإذا قلت: أقول مهما تفل، وأكون حيثما تكن، وأكون أين تكن، وآتيك متى تأتي، وتلبس بها أنى تأتها، لم يجز إلا في الشعر، وكاد جرماً، من قبل أنهم لم يجعلوا هذه الحروف بمنزلة ما يكون محتاجاً إلى الصلة حتى تكمل اسماً، ألا ترى أنه لا يقال: لها تصنع قبيح، ولا في الكتاب مهما تقول، إذا أراد أن يجعل القول وصلاً، فهذه الحروف بمنزلة (إن)، لا يكون الفعل صلة لها، فعلى هذا فأجز ذا الباب.

قال أبو سعيد: هذه الأسماء التي يجازى بها المذكورة في هذا الباب، إنما يجازى بها إذا كانت مبتدأة في اللفظ، غير واقع عليها عامل خافض ولا غيره.

وهذه الأسماء إن جرت مجرى (إن) في كونها صدوراً، إذا جوزي بها فإنها تدخلها الأشياء الخافضة إذا كانت في صلة ما بعدها، أو كانت مبتدأة، وذلك للضرورة المؤدية إلى ذلك فيها دون أن تقول: بمن تمر أمر به. وعلى أيهم تنزل أنزل عليه، وفيما ترهد أرهد فيه؛ فالباء في صلة (تمر) الذي هو شرط، وفي موضع نصب بها؛ و(على) في صلة (تنزل) وهي في موضع نصب بها؛ و(من) و(ما) و(أيهم) قد تضمنت الأسماء، وحرف الجزاء، والأفعال التي بعدهن أفعال تتعدى بحروف الجر؛ وحروف الجر لا تكون إلا قبل الأسماء، متصلاً بها، فقادت الضرورة إلى تقديمها لذلك وتأخير الأفعال العاملة فيها؛ لأن الفعل قد يجوز أن يعمل النصب فيما قبلها، فلم تكن بنا ضرورة إلى تقديم فعل الشرط

(١) البيت في ديوانه ١ / ٢٠٠، الكتاب ٣ / ٧٠.

(٢) البيت في ديوانه ١ / ١٥٤، الخزنة ٣ / ٦٤٧؛ والكتاب ٣ / ٧٠.

عليها؛ فإذا أتينا بـ (إن) انفصل الاسم من (إن) فوق حرف الجر على الاسم وهو بعد (إن)، فلم يحتج إلى تقديمه كقولك: إن تمرر بزيد أمرر به، وإن تنزل على زيد أنزل عليه، وإن ترهد في شيء أرهد فيه.

وكذلك إن وقع الشرط باسم مضاف، قدمته وأضفته إلى اسم المجازاة ضرورة كقولك: غلام من تضرب أضرب، وصاحب أيهم تعاشر أعاشر، تنصب (غلام) يضرب، و(صاحب) بتعاشر؛ ولا بد من تقديمه من حيث كان خافضاً لما بعده.

ولو كانت (إن) لم يجز تقديم شيء، عليها لانفصال الاسم منها كقولك: إن تضرب غلام زيد أضرب.

وكذلك المبتدأ المضاف إلى هذه الأسماء، كان حقه أن يكون فاعل فعل الشرط ويكون مضافاً إلى الاسم الذي ليس بمبهم كقولك: إن يأتك غلام زيد، أو غلام خالد، أو غلام غيرهم. فلما أهتم فيها فصار الاسم المبهم وهو (من) و(أيهم) و(ما) متضمناً للاسم والحرف، أضفت إليه ضرورة كما أضفته إلى زيد وعمرو، وقدمته، فبطل أن يكون فاعلاً، فرفع بالابتداء، كذلك الفاعل إذا قُدِّم على الفعل رفع بالابتداء كقولك: زيد قام، وعمرو انطلق.

فإذا أوقعت على هذه الأسماء عاملاً قبلها من غير ما ذكرنا بطلت المجازاة بها وصارت بمنزلة (الذي) واحتاجت إلى صلة على ما ذكره سيبويه ومثلها، وهذا هو المختار فيها.

وقد يجوز أن يكون قبلها ما يعمل فيها، وتجريه مجرى فعل لا يتعدى، وليس بالمختار وذلك قولك: آتي من أتاني؛ الوجه المختار فيه أن تجعل (من) في موضع نصب بـ (آتي) و(أتاني) في صلتها، فيكون كقولك: آتي الذي أتاني.

ويجوز أن يكون بمنزلة قولك: أخرج متى أتاني زيد، وأقيم أين أقام زيد، ويكون معناه: أخرج إن أتاني زيد، وأقيم إن أقام زيد؛ ويكون (متى) و(أين) ظرفين لما بعدهما، لا لأخرج وأقيم؛ وكذلك:

آتي من أتاني، كأنه قال: آتي إن أتاني زيد، ولم يذكر (آتي) مفعولاً، إلا أنه يُعلم أنه يأتي الذي يأتيه كما تقول: ضربت وضربني زيد، فيعلم أن (ضربت) واقع على زيد؛ وكذلك لو قلت: إن يأتني زيد آت، وحذفت (الهاء)، لكان الوجه أن يكون: آته.

وأما قوله:

... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا^(١)

ففي رفع (يضرها) وجهان:

أحدهما: بإضمار (الفاء) كأنه قال: فلا يضرها؛ وهذا الوجه لا خلاف في جوازه.

والوجه الآخر: يرتفع على التقديم كأنه قال: لا يضرها من يأتها.

وقد خالف سيبويه فيما أجازته من التقديم في هذا البيت اثنان:

أحدهما: الذي يرى أن الفعل المرفوع إذا وقع بعد الشرط، لم يجز أن ينوي به التقديم، وإن حسن تقديمه. وقائل هذا محمد بن يزيد، يقول: إن أتيتني أكرمك، لا يجوز أن يكون بتقدير: أكرمك إن أتيتني، وإن كان يحسن أن يقول: أكرمك إن أتيتني.

والمخالف الآخر زعم أنه لا يجوز بتقدير التقديم فيه، لأننا إن قدمناه لم يجز أن يكون (مَنْ) فاعلاً ليضرها لأنها قد جزمت (بأنها)، ولا يجوز أن تجزم وهي فاعلة لفعل قبلها؛ وإن لم تكن (مَنْ) هي الفاعلة فلا يبين لها فاعل، فلم يجز غيره التقديم من أجل ذلك.

فأما أبو العباس فقد ذكرنا قوله قبل هذا، وصحته أن المرفوع إذا وقع بعد الشرط، نقد وقع في موقعه، فلا ينوي به التقديم الذي ليس بموضعه، كما لا يقال: ضرب غلامه زيداً على نية:

ضرب زيداً غلامه، لأن الغلام وقع في موضعه لأنه فاعل، وحق الفاعل التقديم؛ والجواب عن هذا: أن الشرط على وجهين:

أحدهما: أن يكون المعتمد المقصود تقديم الشرط، واتباع الجواب له كقولك: إن نأتني آتتك، وإن تأتني فأنا مكرم لك، فلا يجوز تقديم الجواب على الشرط.

والآخر: أن يكون الاعتماد على فعل وفاعل ومبتدأ؛ وحين يتدنه المتكلم ويعلقه بشرط كما يعلقه بطرف فيقول: أكرمك إن أتيتني، وأنا مكرمك إن زرتني. كما تقول: أكرمك يوم الجمعة. فإذا قال: إن أتيتني أكرمك، فليس (كرمك) بجواب، فيكون تقديمنا به إلى غير موضعه؛ وإنما جعل الفعل الذي القصد فيه التقديم، ويدل على ذلك أن المقسم إذا حلف على شرط وجزاء، جعل جواب القسم نائباً عن الجزاء، وجعل إعرابه ولفظه على جواب اليمين دون جواب الشرط في المجازاة.

وإن كان واقعا بعد الشرط، وذلك قولك: والله إن جفوتني لا أزورك، فترفع (لا

أزورك) وهو بعد (جفوتني) الذي هو شرط؛ فإن كان (لا أزورك) مجازاة، فينبغي أن يكون مجزوماً، وإن كان ينوي به غير المجازاة، وهو واقع موقع الجزاء ما ينوي به غير الجزاء.

وقد ذكر أبو بكر بن الأعرابي عن أبي العباس المبرد أنه قال:
إذا قلت: إن أتيتني لأكرمك. وإنما هو: والله إن أتيتني والله لأكرمك،
وأضمرت، قال: ولا يكون هذا إلا على قسمين.

قال أبو سعيد: وهذا غلط وسهو من أبي العباس لأن الشرط إذا أفرد فليس بخبر،
والقسم إما يقع على خبر، وما يصح فيه التصديق والتكذيب، ألا ترى أن الاستفهام
والأمر والنهي لا يصح القسم عليهنّ لأنهن لسن بأخبار، فكيف يصح القسم على الشرط
وحده، وأما الذي رد تقديم (لا يضيرها) لأنه لا فاعل معه، فيجوز أن يكون ضمير
الفاعل على شرط التفسير، كما يكون في قولك: ضربني وضربتُ زيداً، ونحو ذلك مما
يُضمَر على شرط التفسير، كأنه قال: لا يضيرها أحدٌ إن أتاها أحدٌ؛ لأن معنى من يأتيها إن
يأتها أحدٌ، فأضمر في يضيرها؛ لأن الكلام الذي بعدها فيه ذكر المضمَر الذي أضمر على
شرط التفسير، وأما: أقول مهما تقل، وأكون حيثما تكن وأكون أين تكن، وأتيك متى
تأتي، وتلبس بها أتى تأتيا فلا يجوز رفع ما بعدهنّ من الأفعال لأنهن لا يَكُن بمنزلة
(الذي) كما تكون (من) و(ما) و(أيهن)، فنجعل الفعل بعدهن صلة لها، ونرفع، ألا ترى
أنك تقول: مررتُ بمن يُعجبني، وبما يسُرني، وبأيهن يُوافقني، ولا تقول مررتُ بهما
يسُرني.

فلما لم تكن هذه الحروف بمنزلة الذي بطل رفع الفعل فيهنّ، ووجبت المجازاة
وقبح الجزم في فعل الشرط، إذ لا جواب بعده، كما قبح أن تقول: أقول إن تقل وأتيك
إن تأتي ولو كان ماضياً لحسن كقولك: أقول إن قلت، وأتيك إن أتيتني لأن الشرط لم
يُجزم، وهذه الظروف التي يُجازي بها لا تتمكن ولا يُخبر عنها كما يُخبر عن (ما)
(من) و(أيهن) ألا ترى أنك تقول ما تصنع قبيح على أن ما مبتدأ، وتصنع في صلته
وقبيح خبره، ولا يجوز مهما تصنع قبيح؛ لأن مهما لا يُخبر عنها، وتقول: في الكتاب ما
تقول -بمعنى مكتوب عندي ما تقول- فتكون (ما) مبتدأ بمنزلة (الذي)، و(تقول)
صلتها، و(في الكتاب) خبرٌ مقدّم، كما يقول: في الدار صنيعك، ولا يجوز على هذا: في
الكتاب مهما تقول، إذا جعلت (تقول) صلةً لمهما كما تجعلها صلةً لما.

هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة (الذي)

وذلك قولك: إن من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه.
وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعلمت (كان) و(إن) لم يسع لك أن تدع
(كان) وأشباهه مُعلّقة لا تُعملها في شيء، فلما أعملهن ذهب الجزاء، ولم يكن من
مواضعه؛ ألا ترى أنك لو جئت بـ (أن، و(متى) كان مُحالاً. فهذا دليل على أن
الجزاء لا ينبغي له هاهنا بـ (من) و(ما) و(أي): فإن شغلت هذه الحروف
بشيء جازيت.

فمن ذلك قولك: إنه من يأتنا نأته، وقال الله - تعالى ذكره -: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ
رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾^(١) وكنت من يأتني آته، وتقول: كان من يأتني يعطيه، وليس
من يأتني يُحبُّه، إذا أضمرت الاسم في كان أو في ليس، لأنه حينئذ بمنزلة (لستُ)
و(كنتُ)، فإن لم تُضمّر فالكلام على ما ذكرناه وقد جاء في الشعر: إن من يأتني آته
فال الأعشى:

إن من لام في بني بنت حساً ن أَلْمُهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ^(٢)
وقال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

ولكنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَتُوبُهُ بَعْدَتْهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ^(٣)

فزعم أنه إنما جاز حيث أضمر الهاء: وأراد (إنه)، و(لكنه) كما قال الرَّاعِي:
فلو أنْ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا^(٤)
أراد: فلو أنه حُقَّ، ولو لم يُرد الهاء كان الكلام مُحالاً.

وتقول: قد علمت أن من يأتني آته، من قبل أن (أن) هاهنا فيها إضمارُ الهاء،
ولا تحجب مخففة إلا على ذلك كما قال:
أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا شَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ^(٥)

(١) سورة طه، الآية: ٧٤.

(٢) البيت في ديوانه ٢١٩، ابن عيش ٣ / ١١٥؛ الكتاب ٣ / ٧٢.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٧٣.

(٤) البيت في ديوانه ١٦٧، الخزائن ١١ / ٤٥١.

(٥) البيت ورد منسوبياً لعدي بن زيد؛ ولعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٨، ابن عيش ١ /

٥٤؛ الكتاب ٣ / ٧٣، ٧٤.

ولا يجوز أن تنوي في (كان) وأشباه (كان) علامة إضمار المُخَاطَب، ولا تذكرها لو قلت: ليس من يَأْتِكَ تُعْطِه، تريد لَسْتُ لم يَجُزْ ولو جاز ذا لقلت: كان من يَأْتِكَ تُعْطِه تُريد به كُنْتُ.

قال الأعشى:

في فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الهِنْدِ قد عِلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)
فهذا يُريد معنى الهاء.

ولا يُخَفَّفُ (أَنْ) إلا عليه كما قال: قد علمتُ أَنْ لا يقول وأي إنَّه لا يقول، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢) وليس هذا بقوي في الكلام كَقُوَّةِ (أَنْ لا يَقُولُ) لأن لها عَوْضُ من ذهاب العلامة، ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمتُ أَنْ عبد الله مُنْطَلِق.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن الاسم الذي يُجَازَى به لا يعمَل فيه إلا فعل الشرط، أو ما يتصل بفعل الشرط والابتداء، فإذا دخل عليها مما قبلها ما ينصَبُّها أو يرفعها أو يخفضُها لم يُجَازَ بها وبطلَ عملها، فلما قلت:

إِنْ مَنْ يَأْتِينِي، وكان مَنْ يَأْتِينِي، انتصب (مَنْ) بِإِنْ، وارتفع بكان، فبطل تضمناها لحرف المجازاة لاستحالة وقوع حرف المجازاة بعد هذه العوامل، ومن أجل هذا قال سيبويه: ((فلما أَعْمَلْتَهُنَّ... يعني العوامل - في (مَنْ) ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت (بأن) و(متى) كان محالا، فاستدل باستحالة وقوع (إن) و(متى) بعد كان وأشباهه إن (من) لا تقع بعدهن إذا كانت للمجازاة لتضمنها معنى (إن) وذكر متى معها، لأن (متى) وإن كانت اسما لا تدخل عليها العوامل التي تدخل على (من)، وما، وأي) لأن هذه الأسماء يُخبر عنها، ويدخل عليها جميع العوامل التي تدخل على الأسماء المُتِمِّكَةِ، و(متى) لا يُخبر عنها، وكذلك (أين، وحيشما، وأتى) فإذا شغلت هذه العوامل بشيء، فصار الموضع بعده موضعا يقع فيه المبتدأ جاز أن يقع (من، وما، وأي) للمجازاة نحو قولك: إنه من يَأْتِينِي آتِه، وكنت من يَأْتِينِي آتِه، وكان من يَأْتِه يُعْطِه إذا أضمريت فيه اسما جرى ذكره، وكذلك إن جُعِل فيه ضمير الأمر والشأن كقولك: كان من يَأْتِ زَيْدًا يُكْرِمُهُ، والأبيات التي أنشدها فيها كلها ضميرٌ محذوف منصوب من (أَنْ)

(١) البيت في ديوانه ١٠٩، الكتاب ١٣٧ / ٢، ٧٤ / ٣؛ المقتضب ٩ / ٣.

(٢) سورة طه، الآية: ٨٩.

و(لكن)، فصار ما بعدها موضع ابتداء وخبرٌ مثله.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً^(١)

ومعناه إنه، ولذلك لو حُفِّقَتْ (إِنَّ) والاسم فيها ضميرٌ - كقوله:

وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍ^(٢)

لأنه موضع يقع فيه ابتداء وقد عمِلَتْ أَنْ في المضمَر، ولم يجز أن تنوي في كان وأشباهه علامة إضمارِ المخاطب، ولا تذكرُها لأن علامة إضمارِ المخاطب في ليس، وكان كعلامة المخاطب في الفعل الماضي، وهي تاء ملفوظ بها كقولك: قُمتُ وذهبتُ ولا يجوز حذفها لأنها فاعل، والفاعل لا يُحذف، فيبقى الفعل فارغاً من الفاعل؛ ومن وجه آخر وهو أن علامة الفاعل المخاطب بعض صيغة الفعل، فلو حذفناها بقي كن في معنى كُنْتُ وليس في معنى كُنْتُ وهذا مُحال، لأنك لا تقول: كُنْ مَنْ يَأْتِكَ تَأْتُهُ، وليس من يَأْتِكَ تَأْتُهُ، فإذا كان الفعل مستقبلاً حاز أن تنوي لأنه ليس له علامة ملفوظ بها، وذلك قولك للمخاطب: تكونُ من يَأْتِكَ تَأْتُهُ، وفي (تكونُ) ضمير الفاعل المخاطب، وفي بيت الأعشى:

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٣)

وفي حاشية كتاب أبي بكر مبرمان: هذا معمول، والبيت:

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ^(٤)

قال أبو سعيد:

الشاهد في كلتا الروايتين واحدٌ لأنه في إضمارِ الهاء في (إِنَّ) وتقديره إنه هنالك وإنه

ليس، وباقي الباب مفهومٌ.

هذا بابٌ يذهب فيه الجزء من الأسماء كما ذهب في (إن)

و(كان) وأشباههما

غير أن (إنَ وكان) عوامل فيما بعدهن، والحروف في هذا الباب يُحدثن فيما

(١) البيت ورد منسوباً إلى الأخطل، ابن يعيش ١١٥ / ٣.

(٢) البيت ورد منسوباً لزيد بن عمرو بن نفيل، ابن يعيش ٧٦ / ٤؛ الكتاب، ١٥٥ / ٢.

(٣) عجز بيت سبق تخريجه.

(٤) البيت ورد منسوباً للأعشى في ديوانه ٤٥.

بعدهنَّ من الأسماء ما أحدثت (إِنَّ وَكَانَ) وأشباههما لأنهما من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه، فلا تُغَيِّرُ الكلام عن حاله، وسأبين لك كيف ذهب الجزاء فيهنَّ إن شاء الله.

فمن ذلك قوله: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه، وما من يأتينا نأتيه، وأما مَنْ يأتينا فنحن نأتيه.

وإنما كرهوا الجزاء هاهنا لأنه ليس من مواضعه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذ إن تأتينا نأتك، كما لم يَجُزْ أن تقول: إن إن تأتينا نأتك، فلما صار هذا البابُ بابَ (إِنَّ وَكَانَ) كرهوا الجزاء فيه، وقد يجوز في الشعر أن يُجَازَى بعد هذه الحروف، فيقول: أتذكر إذ من يأتينا نأت، وإنما أجازوه لأن (إذ) وهذه الحروف تُغَيِّرُ ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها، فقالوا: ندخلها على من يأتينا نأت، وتُغَيِّرُ الكلام، كأنا قلنا: من يأتينا نأت، كما أنا إذا قلنا: إذ عبدُ الله مُنْطَلَقٌ كأنا قلنا: عبدُ الله مُنْطَلَقٌ؛ لأن (إذ) لم تُحْدِثْ شَيْئاً لم يكن قبل تذكرها.

فقال ليذ:

على حين من تَلَبَّثَ عليه ذنوبه يَجِدُ فَقْدَهَا وفي المَقَامِ تَدَابُرُ^(١)

ولو اضطر شاعر فقال: أتذكر إذ إن تأتينا نأتك جاز له، كما كان في (مَنْ) وتقول: أتذكر إذ نحن من يأتينا نأت، فنحن فُصِّلَتْ بين (إذ) و(من)، كما فصل الاسم في كان بين (كان) و(مَنْ). وتقول: مررتُ به فإذا مَنْ يأتيه يُعْطِيهِ. وإن شئتَ جزمت لأن الإضممار يحسن هاهنا، ألا ترى أنك تقول: مررتُ به فإذا أجملُ الناس، ومررتُ به فإذا أيما رجل. فإذا أردتَ الإضممار فكأنك قلت: فإذا هو من يأتيه يُعْطِيهِ؛ فإن لم تُضْمِرْ، وجعلتَ إذا هي لمن، فهي بمنزلة (إذ) لا يجوز فيها الجزم.

وتقول: لا مَنْ يأتك تُعْطِيهِ ولا من يُعْطِيكَ تأتته من قَبْلَ أن (لا) ليست كإذ وأشباهها، لأنها لغو بمنزلة (ما) في قول الله -تبارك وتعالى- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٢) فما بعده كشيء ليس قبله لا، ألا تراها تدخل على الجرور فلا تُغَيِّرُهُ عن حاله، تقول: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، وتدخل على النصب فلا تُغَيِّرُهُ عن حاله

(١) البيت في ديوانه ٢١٧؛ الخزائن ٣ / ٦٤٩؛ الكتاب ٣ / ٧٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

تَقُولُ: لَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا، وَلَا تَغْيِيرَ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَنْفِيهِ، وَلَا يَنْفِيهِ مُغَيَّرًا عَنْ حَالِهِ يَعْنِي فِي الْإِعْرَابِ الَّذِي كَانَ، فَصَارَ مَا بَعْدَهَا مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ لَيْسَتْ فِيهِ (لَا) وَ(إِذَا) وَأَشْبَاهُهَا لَا يَقَعْنَ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ، وَلَا يَكُونُ الْكَلَامُ بَعْدَهُنَّ إِلَّا مُبْتَدَأً قَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ:

وَقَدَرِ كَكْفِ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ^(١)

وَوُقُوعِ (إِنْ) بَعْدَ (لَا) يُقَوِّي الْجَزَاءَ فِيمَا بَعْدَ لَا.

وَذَلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا إِنْ أَتَيْتَاكَ أَعْطَيْتَنَا، وَلَا إِنْ قَعَدْنَا عِنْدَكَ عَرَضْتَ عَلَيْنَا، وَ(لَا) لَغَوٌ فِي كَلَامِهِمْ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خَفْتُ أَلَّا يَقُولَ، وَيَجْرِي مَجْرَى خَفْتُ أَنْ تَقُولَ.

وَتَقُولُ: إِنْ لَا تَقُلْ أَقُلْ، فَلَا لَغْوَ. وَإِذَا وَأَشْبَاهُهَا لَيْسَتْ هَكَذَا إِنَّمَا يَصْرِفْنَ الْكَلَامَ أَبَدًا إِلَى ابْتِدَاءِ.

وَتَقُولُ: مَا أَنَا بِبَخِيلٍ وَلَكِنْ إِنْ تَأْتِي أُعْطِكَ، جَازَ هَذَا وَحَسُنَ لِأَنَّكَ قَدْ تَضَمَّرُهَا هُنَا كَمَا تَضَمَّرُ فِي (إِذَا)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ:

مَا رَأَيْتَكَ عَاقِلًا وَلَكِنْ أَحْمَقُ، فَإِنْ لَمْ تَضَمَّرْ تَرَكْتَ الْجَزَاءَ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (إِذَا) فَاصْرِفْهُ، قَالَ طَرْفَةُ:

وَلَسْتُ بِحَلَالِ الثَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفُدُ^(٢)

كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا وَلَا يَجُوزُ فِي (مَتَى) أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ وَصِلًا لَهَا، كَمَا جَازَ فِي (مَنْ) وَ(الَّذِي) وَسَمِعْنَاهُمْ يَنْشُدُونَ قَوْلَ الْعَجِيرِ السَّلُولِيِّ:

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أُنْفَعُ^(٣)

وَالْقَوَافِي مَرْفُوعَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ أُنْفَعُ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ، وَيَكُونُ أَمْلِكُ عَلَى مَتَى فِي مَوْضِعِ جَزَاءٍ، وَمَا لَغَوٌ. لَا نَجِدُ سَبِيلًا إِلَى أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (مَنْ) فَتَوْصِلُ، وَلَكِنَّهَا كَمَهْمَا.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾^(٤)

(١) البيت في ديوانه ٣٩٥، الكتاب ٣/ ٧٧.

(٢) البيت في ديوانه ٢٩، الخزائنة ٩/ ٦٦، ٦٧؛ الكتاب ٣/ ٧٨.

(٣) البيت في ديوانه، الخزائنة ٩/ ٦٦، ٧٠، ٧٣؛ والكتاب ٣/ ٧٨.

(٤) سورة الواقعة، الآيتان: ٩٠، ٩١.

فإنما هو كقولك: أما غداً فلك ذاك. فحسنت لأنه لم يُجزمَ بها، كما حسنت في قوله: ((أنت ظالمٌ إن فعلت)).

وأبو الحسن يراه جواباً لهم جميعاً، ولا يُجيز ذلك إذا جزم لأنه يخلص الجواب للجزاء.

قال أبو سعيد:

((أما كراهةُ المجازاة بعد (إذ) ففي لفظ سيبويه ما يدل على أن من قبله كره ذلك، إما من النحويين وإما من العرب، ولعلمهم كرهوا ذلك من أجل أن (إذ) اسم للوقت، وكان حقه أن يُضاف إلى اسم واحد، وما يُضاف إلى اسم واحد لا يقع بعده مجازاة لأنه يجرما بعده، وموضع المجازاة لا يكون مجروراً بما قبله، وقد مضى الكلام في ذلك، ثم أجازته في الشعر لوقوع الاسم المبتدأ والخبر بعده، وبعد ما كان في معناه من أسماء الزمان، وأنشد قول لبيد:

عل حين من تلبث عليه ذنوبُهُ يَجِدُ فَقْدَهَا وفي المقامِ تدابرٌ^(١)

ويروى: تدائر، وهذا مثل، وإنما يصف لبيد مجلساً فاخر فيه القبائل بين يدي بعض الملوك فظهر عليهم وغلبهم وذلك قوله:

وزدتُ معداً والعبادَ وطئاً وكلبا كما زيدَ الخماسُ البواكر^(٢)

على حين من تلبث عليه ذنوبُهُ.

أراد شدة الكلام في المجالس، وإن من أبطأت عنه الحجة في الامتحان فقد غلب، ومعنى تدائر: تزاخم وتكاثر، ومعنى تدابر تقاطع، لأن ما هم فيه من الشدة يحملهم على أن لا يلوي الواحد منهم على قرابته ويحمله على أن يقاطعه فإذا كان بعد (إذ) اسم حسن بعد ذلك الاسم المجازاة كقولك: أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته، لأن (نحن) في موضع مبتدأ وما بعده خبره، فصار كقولك: زيدٌ من يأتُهُ يُكرمه، وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه مررت به فإذا من يأتُهُ يُعطيه عل تقدير فإذا هو من يأتُهُ يُعطيه، وإضمار (هو) كثير بعد إذ مستحسن، كقولك: مررتُ به فإذا أجملُ الناس، ومررتُ به فإذا أيما رجلٍ على معنى فإذا هو أجملُ الناس، وإذا هو أيما رجلٍ، وإن لم تُقدَّر (هو) بعد إذا قلتُ مررتُ به فإذا من يأتُهُ يعطيه، (من) بمعنى الذي، ويأتيه صلتها، ويُعطيه خبرها، وهو بمنزلة (فإذا زيدٌ

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت ورد منسوباً لبليد بن ربيعة في ديوانه ٢١٦، الخزاعة ٩/ ٦٣.

يُعْطِيكَ)، واستحسن المجازة بعد لا كقولك: لا مَنْ يَأْتِكَ تُعْطِيهِ، ولا مَنْ يُعْطِيكَ تَأْتِيهِ، وكقوله:

..... ولا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ^(١)

لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه في قولك: فمررت برجل لا قائم ولا قاعد.

وقال الشاعر:

ما لقي البيض من الحرقوصِ يدخل تحت الفلق المرصوصِ
بمهرٍ لا غالٍ ولا رخيص^(٢)

وفي قولك: خفت أن لا يقول، كما تقول: خفت أن تقول، وجعلها لغوا لأنها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه كما أن (ما) في قول الله -نبارك وتعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٣) لم تفصل بين الباء وبين رحمة، وقوى أيضاً المجازة (بمن) بعد (لا) وقوع (إن) بعدها في قولهم:

لا إن أتيناك أعطينا، ولا إن قعدنا عنك عرَضت علينا، وذلك أنها تدخل في الكلام فلا تُغَيِّرُهُ عن حده في الإيجاب، لأنه ينفي على ما كان مُوجِباً، كقولك: لا مرحباً ولا أهلاً بزيد ولا سلام على بكر، على قولك: مرحباً وأهلاً بزيد وسلاماً على بكر، ولكن بمنزلة (إذا) في حُسن إضمار الابتداء بها، «حسنّت المجازة على ذلك التقدير، ألا ترى أنك تقول: ما رأيتك عاقلاً ولكن أحمق، ومنه ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطيك، ومنه قول طرفة:

ولكن متى يسترفد القومُ أرفد^(٤)

على تقدير: ولكن أنا متى؛ وقد تقدم قولنا أن متى لا تُوصَلُ بالفعل ولا تُغَيِّرُهُ، كما يوصل الذي، ومن، وما، وأيهُم، لأنه لا يُخبر عن (متى) كما يخبر عن هذه الأسماء. وقوله:

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) لم نقف عليه فيما أتيح لنا من مصادر.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٤) عجز بيت تم تخريجه.

مَتَى مَا أَمْلِكُ الضُّرَّ أَنْفَعُ^(١)

تقديره: ولكنْ أَنْفَعُ متى ما أَمْلِكُ الضُّرَّ، وفيه قُبْحٌ لأنه جَزَمَ الشرط، وليس بعده جواب، وقبحه كقبح قولك: أَكْرَمُكَ إِنْ تَأْتَنِي، وقد ذكرناه، ولا بد لمتى هاهنا من المجازاة، وجزم (أملك) لأنها لا تنصرف إلى مذهب (مَنْ) وأخواتها، فيرفع الفعل بعدها صلة لها، وقول الله - عز وجل -: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ* فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾^(٢).

تقديره: مهما يَكُنْ من شيء فسَلَامٌ لك من أصحاب اليمين إِنْ كان من أصحاب اليمين، فالفاء وما بعدها جواب (مهما)، ثم جُعِلَتْ (أما) في معنى مهما والشرط، وعَوِضُوا من المحذوف تقديم بعض ما بعد الفاء، وسَلَامٌ لك مبتدأ وخبر مُغْنٍ عن إِنْ كما يُغْنِي عنه قولك: أَنَا مُكْرِمُكَ، ويحتمل أَنْ يكون التقدير: مهما يَكُنْ من شيء، فَإِنْ كان من أصحاب اليمين فسَلَام، فيكون فاء إِنْ إحداها لأَمَّا والأخرى لجواب إِنْ، فلما جُعِلَ مكانها أَمَّا وحُذِفَ الشرط وقُدِّمَ (إِنْ كان) التقت الفاءان، فأغنت إحداها عن الأخرى، وهذا يحتمله مذهب أبي الحسن لأنه يجعله جوابًا لهما، ولا يَحْسُنُ جزمه، ولو قلت: وأما إِنْ يَكُنْ من أصحاب اليمين لم يَحْسُنْ لأنَّا إِنْ جزمناه وقدرناه بعد سَلَامٌ لك كانت جازمة لا جواب بعدها، فتأمل ذلك إِنْ شاء الله.

هذا باب إذا لزم في الأسماء التي يُجَازَى بها حروف الجر لم تُغَيَّرُها عن الجزاء

وذلك قولك: على أيِّ دابةٍ أَحْمَلُ أَرْكَبُهُ، وبمن تُؤَخِّدُ أو حَذِّ به، هذا قول يونس والخليل جميعًا.

فحروف الجر لم تُغَيَّرُها عن الاستفهام ألا ترى أنك تقول:
بِمَنْ تَمُرُّ، وعلى أيِّها أركبُ، فلو غيَّرتها عن الجزاء غيَّرتها عن الاستفهام، وقال ابن همام:

لَمَّا تَمَكَّنْ ذُبْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمَلُ^(٣)

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) سورة الواقعة، الآيتان: ٩٠، ٩١.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٨٠؛ ولسان العرب ٣ / ٤١٤ (مكن).

وذلك لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر، ولا بعده، فصار الفعل الذي يصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما يصل غيره رافعاً وناصباً فالجر هاهنا نظير الرفع والنصب في غيره.

فإن قلت: بَمَنْ تَمُرُّ بهِ أَمْرٌ، وعنى مَنْ تَنْزِلُ عليه أَنْزَلُ، وبما تأتيني بهِ آتِيكَ، رَفَعْتَ لأن الفعل إنما أَوْصَلْتَهُ إلى الهاء بالباء الثانية، والباء الأولى للفعل الآخر، فتَغَيَّرَ عن حال الجزاء، كما تغير عن حال الاستفهام؛ فصارت بمنزلة (الذي) لأنك أدخلت الباء لفعل خبراً وصلت الفعل الذي يلي الأسماء بالباء الثانية إلى الهاء، فصارت الأولى كـ (كان) و(إن) وَعَمَّتِ الباء فيما بعدها عمل كان وإن فيما بعدهما. وقد يجوز أن تقول: بَمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزَلُ، إذا أردت معنى عليه وبه وليس بحدّ الكلام وفيه ضعف، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيِّكَ يَعْتَمَلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ^(١)

ويقول: غَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُهُ، لأن ما يُضَافُ إلى مَنْ بمنزلة مَنْ، ألا ترى أنك تقول: أَبُو أَيِّهِمْ رَأَيْتُهُ. وتقول: بَغْلَامٌ مَنْ تَوْحَدَ أَوْحَدَ بِهِ، كأنك قلت: بَمَنْ تَوْحَدَ أَوْحَدَ بِهِ، وَحَسُنُ الاستفهام هاهنا يُقَوِّي الجزاء، تقول: غَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ، وبغلامٍ مَنْ مررت، ألا ترى أن كينونة الفعل غير واصل ثانية.

ويقول: بَمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ بِهِ، وبمَنْ تَوْحَدَ أَوْحَدَ بِهِ، فحدّ الكلام أن تُثَبَّتِ الباء في الآخر، لأنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة يدلّك على ذلك أنك لو قلت:

مَنْ تَضْرِبُ أَنْزَلُ لَمْ يَجَزْ حَتَّى تَقُولَ: عَلَيْهِ، إِلَّا فِي شَعْرٍ.

فإن قلت: بَمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ، وبمَنْ تَوْحَدَ أَوْحَدَ، فهذا أمثل، وليس بحدّ الكلام، وإنما كان في هذا أمثل، لأنه قد ذكر الباء في الفعل الأول فعلم أن الآخر مثله لأنه ذلك الفعل.

قال أبو سعيد:

قد تقدم أن الاسم الذي يُجَازَى به إذا عَمِلَ فيه ما قبله بطلت المجازاة، إلا يكون

العاملُ حرف جر في صلة فعل الشرط، أو اسماً مضافاً قد نصبه فعل الشرط أو مبتدأ مضافاً؛ فإذا قلت:

على أي ذابّةٍ أُحْمِلُ أَرْكَبُهُ، فعلى في صلة أُحْمِلُ الذي هو شرط، فلذلك لم تَبْطُلَ المجازة، واركبه الجواب وكذلك بمن تؤخذ أُوْخَذَ، الباء في بَمَنْ في صلة تُوْخَذَ، والحجة في جواز تَقْدُمِهَا في المجازة إذا كان العامل فيها ما بعدها كالحجة في جواز تقدمها في الاستفهام إذا كان العامل لا يجوز فيها ما بعدها.

كقولك: بَمَنْ تَمَرُّ، ولو قدمت العامل فيهما لم يجر، لا يجوز تَمَرُّ بَمَنْ في الاستفهام، ولا تُوْخَذَ بَمَنْ أُوْخَذَ به، وعلى هذا تقول في الاستفهام على أنها أركب وقوله:

في أيّ نحو يميلوا دينه يَمَلُ^(١)

يميلوا هو الواقع على (في) فإذا قلت: بَمَنْ تَمَرُّ به أمرٌ، وعلى أيهم تنزلُ عليه أنزلُ، فقد جعلت ما بعد ما وأيهم صلة لهما، فأوجب ذلك أن يكونا بمنزلة الذي، لأنهما في الاستفهام والمجازة لا يحتاجان إلى صلة، وتقديره بالذي تَمَرُّ به أمرٌ، وتَمَرُّ فيه صلة الذي، والعائد إلى الذي الهاء الذي في به بعد تَمَرُّ، والباء الواقعة على الذي في صلة أمرٌ. وتقديره أمرٌ بالذي تَمَرُّ به، وكذلك أنزلُ على الذي تنزلُ عليه، وآتيك بالذي تأتيني به، وقد يكتفون بأحد حرفي الجر، ويحذفون الآخر، وإن كان منوياً، وذلك في الذي في المجازة، كقولهم في معنى: الذي بمن تَمَرُّ أمر تقديره بَمَنْ تَمَرُّ به أمر، واكتفوا بالباء الأولى والثانية منوية لأن الهاء في به المنوية هي العائدة إلى مَنْ، وكذلك التقدير على مَنْ تنزلُ عليه أنزلُ، وحُذِفَ عليه والهاء فيها هي العائدة إلى مَنْ، ومثله في الاكتفاء بأحد الحرفين في كلامهم إنهم يقولون:

مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ، ونزلتُ ونزلَ عليّ زيدٌ تقديره مررتُ بزيد. ومرَّ بي، ونزلتُ على زيد، ونزلَ عليّ فسوَّغت الثانية حذف الأولى، ودلت عليه، وقد يقول القائل: في أي شيء تُصَرِّفُنِي أَتَصَرَّفُ، وإلى أين وَجَّهْتَنِي تَوَجَّهْتُ، والمعنى انصرف فيه، وتوجهتُ إليه، وعلى هذا قول ابن همام:

في أيّ نحو يُمِيلُوا دِينَهُ يَمَلُ

وأنشد سيويه في ذلك:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ^(١)

وفيه وجهان: أحدهما يَعْتَمَلُ على من يتكل عليه، معناه إنه يحترف ويعمل بيديه على محتاج إليه، أو عيال له يتكل عليه إن لم يُصَبْ مالا بعولهم به، ويُنفق عليهم منه، فكرمه بحمله على أن يعمل بيديه حتى يُنفق عليهم منه، والآخر ما ذكره الزجاج، وذلك أنه جعل عليه معنى عنده، وجعل الذي يعمل على نفسه إذا لم يجد عند من يتكل عليه شيئاً ينفقه على نفسه أو عياله، اعتمَلَ حتى يُنفقَ، والمعتَمَلُ في هذا غير المتكَلِّ عليه، وفي القول الأول هو المتكَلِّ عليه، والقول الأول أوضح وأقرب، وغير سيبويه يذهب إلى أن الكلام قد تم عند قوله: إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا.

وقوله: على من يتكل كلام مستأنف على جهة الاستفهام، وليس في هذا الكلام محذوف يُقَدَّرُ، وقول سيبويه أولى، لأن الظاهر كلام واحد، ولا يفرد بعضه عن بعض إلا بدلالة، وأصل الكلام فيه. ألا يُحذف الحرف الذي يقتضيه أحد الفعلين لذكره في الآخر، لأن لكل واحد من الفعلين حكم نفسه وبإني الباب مفهوم.

هذا باب الجزاء إذا دخلت فيه ألف الاستفهام

وذلك قولك: أَيْنَ تَأْتِي آتِكَ، ولا تكتفي بمن لأنها حرف جزاء، ومتى مثلها؛ فمن ثم أدخلت عليه الألف، تقول: أَيْنَ تَأْتِي تَأْتِي أَشْتَمُكَ وَأَيْنَ يَقُلْ ذَاكَ أَزُرُّهُ، وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عَمِلَ بعضه في بعض فلم تُغَيِّرْهُ، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا يُغَيِّرُ الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأنتباههما ألا ترى أنها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تُغَيِّرُهُ عن لفظه المستفهم، ألا ترى أنه يقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فتقول: أَزِيدُ، وإن شئتَ قلت: أَزِيدُ تَأْتِيهِ، وكذلك تقول في الرفع والنصب، وإن شئتَ أدخلتها على كلام المخبر، ولم تُحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، قلت: أَمَرْتُ بِزَيْدٍ، ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها.

لو قلت: هل مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، كُنْتَ مُسْتَأْنَفًا، ألا ترى أن الألف لغو، فإن قيل: فإن الألف لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء، فإن هذا الكلام مُعْتَمِدٌ لها، كما يكون صلة للذي إذا قلت: الذي إن تَأْتِي يَأْتِكَ زَيْدٌ، فهذا كله وصل.

فإن قال: الذي إن تأته يأتيك زيد، واجعل يأتيك صلة الذي لم يجد بداً من أن يقول: أنا إن تأتني آتيك؛ لأن أنا لا يكون كلاماً حتى يبنى عليه شيء وأما يونس، فيقول: أ إن تأتني آتيك، وهذا قبيح يُكره في الجزاء.

وإن كان في الاستفهام، وقال الله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾^(١) ولو كان ليس موضع جزاء قبح (إن) كما تقبح أن تقول: أتذكر إن تأتني آتيك، فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً.

قال أبو سعيد: ألف الاستفهام تدخل على الجمل، وتدخل بين العامل والمعمول فيه، ولا تعمل هي شيئاً، فأشبهت واو العطف، وفائه التي يكون بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط والجزاء، وأشبهت أيضاً (لا) التي تدخل على الجمل، وبين العامل والمعمول فيه، وهي لا تعمل شيئاً، كقولنا: لا زيد منطلق ولا عمرو شاخص، ومررت برجل لا ذاهب ولا شاخص، وهذا غلام لا شجاع ولا جواد، وقد تقدم ذكر المجازاة بعد (لا).

وتقول: بكم رجلاً مررت أ ثلاثة أم أربعة فلا تمنع الألف خفض ما بعدها بما قبلها، وإذا قال القائل: مررتُ بزيد، فقل له: أزيد، فهذا المخفوض محمول على الكلام الأول.

وفصل سيبويه بين ألف الاستفهام وبين هل بما ذكره في الألف مما ليس في هل، وقوله: ((ألا ترى أن الألف لغو)) يريد دخولها بين العامل والمعمول فيه، كدخول ما، ولا في قول الله - تعالى -: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٢).

وأما قول سيبويه: ((إن هذا الكلام معتمد لها)) يعني ما بعد ألف الاستفهام من الشرط والجزاء معتمد لها، كما يعتمد على الابتداء والخبر في قولك: أزيد منطلق، وكما يعتمد الذي في صلتها على الشرط والجزاء، والابتداء والخبر، إلا أن (الذي) يحتاج إلى عائد، لأنها اسم وألف الاستفهام لا تحتاج إلى العائد، ولا يحسن أن تقول: الذي إن تأته يأتيك زيد، كما لا يحسن أنا إن تأتني آتيك، لأنك إن قدرت الفاء في آتيك، فحذفها قبيح، وإن قدرت تقديمها فجزم تأتني قبيح وليس بعدها جواب، وحسن هذا وقبحه وهو في الصلة، أو في موضع خبر مبتدأ كحسنة وقبحه لو كان مبتدأ، إذا قلت إن تأتني آتيك

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.

ولا فصل بينهما؛ ولهذا قَبِحَ سبويه ما قاله يونس: أ إن تأتني آتيك، لأن يونس أجاز هذا مع ألف الاستفهام، وهو قبيح إذا لم تكن قبله ألف الاستفهام، فقبحه سبويه لأن ألف الاستفهام لا تغير المجازاة عن حكمها، كما لا تغير (الذي)، والابتداء حكم المجازاة بعدهما، وقول الله - عز وجل -: ﴿إِنِ اتَّخَذَتِ الْأُمَّمُ الْمُؤْمِنَةُ حِيَابًا فَأُولَئِكَ فِيهَا فِي شَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ لَمَبُتًى﴾ [الأنبياء: ٣٤] شاهد لحسن المجازاة بمن وأحواتها بعد ألف الاستفهام، كما أن فتح إن بعد إد في: أتذكر إذ أن تأتني آتيك، موجب قبح أتذكر إذ من يأتنا نأته، ولو جعلت الفعل بعد أن ماضياً حسن لأنه يصير التقدير: أتذكر إذ آتيك إن آتيتني، فيكون الذي يلي إذ آتيك، وهو كلام وباقي الباب مفهوماً.

هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله

وذلك قولك: والله إن آتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين، ألا ترى أنك لو قلت: والله إن تأتني آتيك لم يجز ولو قلت: والله من يأتني آته كان محلاً، واليمين لا تكون لغواً كلا والألف، لأن ليمين لآخر لكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين.

وإذا قلت: أ إن تأتني آتيك، فكانك لم تذكر الألف. واليمين.

وإذا قلت: أ إن تأتني آتيك، فكانك لم تذكر الألف، واليمين وإذا قلت: أ إن تأتني آتيك فكانك لم تذكر الألف واليمين ليست هكذا في كلامهم، ألا ترى أنك تقول: زيدا منطقاً، فلو أدخلت اليمين غيرت الكلام، وتقول: أنا والله إن تأتني لا آتيك، لأن هذا الكلام مبني على (أنا). لا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تأتني آتيك، والقسم هاهنا لغو، فإذا بدأت القسم لم يجز إلا أن يكون عليه، ألا ترى أنك تقول: لمن آتيتني لا أفعل ذاك لأنها لا قسم، ولا يحسن في الكلام لمن تأتني لا أفعل، لأن الآخر لا يكون جرماً.

وتقول: والله إن آتيتني آتيك، وهو معنى لا آتيك، فإن أردت أن الإتيان يكون، فهو غير جائز. وإن نفيت الإتيان، وأردت أن المعنى لا آتيك فهو مستقيم، وأما قول الفرزدق:

وأنتم لهذا الناس كالقملة التي بها أن يضل الناس يهْدَى ضلالها^(١)

ولا يكون الآخر إلا رفعاً، لأنَّ (أنَّ) لا يُجَازَى بها، وإنما هي مع الفعل اسم، فكأنه قال: لأنَّ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدِي ضَلَالُهُمْ. وهكذا أنشد الفرزدق.

قال أبو سعيد: إذا أقسمتَ على المجازة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأنَّ جواب المجازة هو إخبارٌ ووعد يقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء والإخلاف، ألا ترى أنك لو قلت:

إن جاء زيدٌ أعطاهُ عمرو ديناراً، لم يقع لك بمجيء زيد ولا بتأخره تصديقٌ ولا تكذيبٌ، وإنما يقع لك التصديق والتكذيب بإعطاء عمرو زيدا ديناراً ومنعهُ إياه بعد مجيئه، والقسم إنما يؤكد الإخبار، وما ليس بخبر لا يقع عليه القسم، ألا ترى أنك لا تقول والله هل خرجَ زيدٌ، ولا والله قُمْ يا زيد، ولا والله لا يتكلمَ يا عمرو، ولأنَّ الاستفهام والأمر والنهي بإخبار، فلما كان القسم معتمداً به الجواب، بطل الجزم فيه، فصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازة، فتقول: والله إن أتيتني لا أفعلُ، كأنك قلت: والله لا أفعلُ إن أتيتني، وصار الشرطُ معلقاً على جواب اليمين، كما يُعلق عليه الظرف إذا قلت: والله لا أفعلُ يومَ الجمعة. ويقول والله إن أتيتني آتيك، على معنى لا آتيك، لأنَّ جواب اليمين، لا يجوز إسقاط لامه إذا كان جحداً قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾^(١) على معنى تالله لا تفتأ تذكر، والله أوذك على معنى والله لا أوذك، وإنما جاز إسقاط (لا) منه، لأنه لا يُشكَل بالإيجاب، لأنَّ الإيجاب يحتاج إلى لام ونون، كقولك: والله لا آتيك، والله لأخرجنَّ.

ولا يجوز إسقاط واحدة من اللام والنون، فإذا أسقطوا (لا) من الجحد، علِمَ أنَّه جحدٌ بسقوط اللام والنون منه، ويُدخلون اللام أيضاً على الشرط، لأنه أول ما يلقي اليمين، كقولك: والله لئن أتيتني لأكرمَنَّك، فإدخالها في الثاني واجب لازم، لأنه مقصود بالقسم، وإدخالها في الأول؛ لأنه صدر الكلام، والشرطُ والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان ربطهما حرف المجازة فصارتا كشيء واحد، فمن أدخل اللام في الأول فلائهما كجملة واحدة صدرها الشرط، ثم تُعيد في جواب اليمين الحرف الذي يوجبه اليمين، ومن لم يُدخِل اللام في الأول اكتفى بدخول علامة جواب اليمين في الموضع الذي هو حقه، وإن جزمت الشرط فقلت: والله لئن تأتني لا أفعلُ لم يحسن، لأنَّ الشرط لا يجوز إذا لم يكن بعده جواب له، وقولك: لا أفعل هو جواب القسم، وليس بجواب له، وقد يسقط

القسم، ويبقى جوابه له؛ كقولك: لَئِنْ أَتَيْتَنِي لِأَتِيَنَّكَ، وَلَئِنْ زُرْتَنِي لَا أَتُرِكَ زِيَارَتَكَ؛ لأن لفظ جواب القسم قد دل على القسم المحذوف، فإذا تقدّم القسم شيء ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء، وألغى القسم، كقولك: إنا والله إن تأتني لا آتِكَ، اعتمد إن تأتني لا آتِكَ على (أنا) كأنه ليس بعده القسم، ألا ترى أنك تقول: زيد والله مُنْطَلِقٌ، ولو قلت: والله لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لزمته اللام، ومثله (إِذَا) إذا تَقَدَّمتْ على القسم عَمِلَتْ، واعتمد الفعل عليها، كقولك: إِذَا وَاللَّهِ أَكْرَمْتُكَ، وَإِذَا وَاللَّهِ لِأَكْرَمْتُكَ، وإن تَقَدَّمَ اليمين اعتمد الفعل عليها كقولك: وَاللَّهِ إِذَا لِأَكْرَمْتُكَ، وَاللَّهِ إِذَا لِأَكْرَمْتُكَ، وأما بيت الفرزدق قوله:

وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقَبِيلَةِ الَّتِي بِهَا أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يَهْدِي ضِلَالَهَا^(١)
فتقديره: أني بها يهْدِي الضال عنها. والهاء في ضِلَالَهَا ترجع إليها، وأن يضل الناس هو السبب الذي جُعِلَ الهدى من أجله، وقد مضى الكلام في نحوه، وباقي الباب مفهوم.

هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

فأما ما يرتفع بينهما فقولك: إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلِنِي أُعْطِكَ وَإِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ، وذلك لأنك أردت أن تقول: إِنْ تَأْتِنِي سَأَلَا يَكُنْ ذَلِكَ، وَإِنْ تَأْتِنِي مَاشِيًا فَعَلْتُ، وقال زهير:

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الذَّمِّ يُذَمُّ^(٢)
إنما أراد: مَنْ لَا يَزِلُّ مستحماً يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا، وَلَوْ رَفَعَ يُغْنِيهَا جَاز وَكَانَ حَسَنًا، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَا يَزِلُّ لَا يُغْنِي نَفْسَهُ وَمِمَّا جَاءَ أَيْضًا مُرْتَفِعًا قَوْلُ الْخَطِيبَةِ:
مَتَى تَأْتَهُ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ^(٣)
وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأْتِنَا أَلَمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا^(٤)
قال: ثَلَمَ بَدَلُ مِنَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ:

مررتُ برجل عبد الله، فأراد أن يُفَسِّرَ الْإِتْيَانَ بِالْإِلْمَامِ، كَمَا فُسِّرَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت في ديوانه ٣٢، الكتاب ٣ / ٨٥؛ المقتضب ٢ / ٦٥.

(٣) البيت منسوب للأعشى في ديوانه ٥١، ابن يعيش ٢ / ٦٦؛ الكتاب ٣ / ٨٦.

(٤) البيت منسوب للخطيب، ابن يعيش ٧ / ٥٣؛ الكتاب ٣ / ٨٦.

بالآخر.

ومثله قوله:

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْنُبُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرْجَلِيْـمٌ نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(١)

فقوله يغدوا عليك بدل من لا يحفلوا إن غدوهم مُرَجَلِينَ.
يُفسر أنهم لم يحفلوا.

وسأله هل يكون إن تأتينا تسألنا نُعْطِكَ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأن الأول الفعل الآخر تفسير له وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يُتدارك كلامه.

ونظير ذلك من الأسماء مررت برجل حمار كأنه نسي ثم تدارك كلامه.
وسأله عن قول الله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٢). فقال: هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لِقِيَ الآثام.

ومثل ذلك من الكلام إن تأتينا نحسن إليك نعطك ونحملك تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلا من الأول.

فلو قلت: إن تأتني آتك أقل ذاك كان غير جائز، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه على ما جاز عليه تسألنا.

وأما ما ينجزم بين المجزومين فقولنا: إن تأتني ثم تسألني أعطك، وإن تأتني فتسألني أعطك، وإن تأتني وتسألني أعطك، وذاك لأن هذه الحروف يُشركن الآخر فيما دخل فيه الأول، وكذلك أو وما أشبههن.

ويجوز في ذا الفعل الرفع، وإنما كان الرفع في قوله: (متى تأته تعشو) لأنه في موضع عاش، كأنه قال: متى تأته عاشيا ولو قلت: متى تأته وعاشيا كان محالا. وإنما أمرهن أن يُشركن بين الأول والآخر.

وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدثك؛ فقال: هذا يجوز والجزم الوجه.

(١) البيت منسوب لبعض بني أسد، ابن يعيش ١ / ٣٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد أن يقول: **إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ** فحديث **أَحَدُكَ**.

فقال: **إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ** فحديث **أَحَدُكَ**، فلما قُبِحَ أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم.

وإنما كان الجزم الوجه، لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما أراد ذلك كان يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطوا به إلى باب آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً. وسألته عن قول زهير:

وَمَنْ لَا يَقْدَمُ رَجُلُهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلُّقاً^(١)

فقال النصب هذا جيد لأنه أراد ههنا من المعنى ما أراد في قوله:

ما تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق.

ولا يكون أبداً إذا قلت: **إِنْ تَأْتِنِي فَأَحْدُثْكَ** الفعل الآخر إلا رفعاً، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب من الجزومين. أن هذا منقطع من الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: **إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ** فحديث **أَحَدُكَ**، فالحديث متصل بالأول شريك له، وإذا قلت: **إِنْ يَكُنْ إِيَّانَ** فحديث **ثُمَّ سَكَتَ** وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء.

وتقول: **إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأَحْدُثْكَ**. هذا الوجه وإن شئت ابتدأت، وكذلك (الواو، و^{ثُمَّ})، وإن شئت نصبت بالواو والفاء، كما نصبت ما كان بين الجزومين.

واعلم أن (ثُمَّ) لا تنصب بها كما تنصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها بمنزلة ما يُضْمَرُ بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك، ويُبتدأ بها.

واعلم أن (ثُمَّ) إذا أدخلت على لفعل الذي بين الجزومين لم يكن إلا جزماً، لأنه ليس مما ينصب ولا يحسن الابتداء به لأن ما قبله لم ينقطع، وكذلك الفاء والواو، وإذا لم ترد بين النصب فإذا انقضى الكلام ثم جئت (ب^{ثُمَّ})؛ فإن شئت جزمتم وإن شئت رفعت، وكذلك الفاء والواو، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَأِنْ يُقَاتِلْكُمُ﴾

(١) البيت في ديوانه ٢٥، الكتاب ٣ / ٨٩؛ المقتضب ٢ / ٢٣، ٦٧.

يُولُوكُمْ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ^(١) وقال: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾^(٢) إلا أنه قد يجوز النصب بالواو والفاء وقد بلغنا أن بعضهم قرأ ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣) ويقول: إن تأتي فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتي فأنا آتيك، وأحسن إليك.

وقال الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ تُخَفَوْهَا وَتَوَثُّوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٤). والرفع هاهنا وجه الكلام، وهو الجيد لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هاهنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٥) وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.

ومثل الجزم هاهنا النصب في قوله:

فلنسنا بالجبال ولا الحديد^(٦)

حمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضع نصب، كما كان موضع ذلك موضع جزم.

وتقول: إن تأتي فلن أؤذيك وأستقبلك بالجميل، فالرفع هاهنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على (أَنْ) كما كان الرفع الوجه في قوله: - تعالى -: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ﴾^(٧) وفي قوله: فهو خير لك وأكرمك.

ومثل ذلك إن أتيتني لم آتك وأحسن إليك، فالرفع الوجه إذا لم تحمله على (لم) كما كان ذلك في (لن).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١١.

(٢) سورة محمد، الآية: ٣٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٦) البيت ورد منسوباً لعقبة الأسدي أو عبد الله بن الزبير، في ابن يعيش ٢ / ١٠٩.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

وأحسن الكلام (أن تقول: إن تأتني لا آتك، كما أن أحسن الكلام إن أتيتني لم آتك) وذلك أن لم أفعل نفي فعل، وهو مجزوم بلم ولا أفعل نفي أفعل، وهو مجزوم بالجزاء، فإذا قلت: إن تفعل، فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل لأنه نظيره من الفعل.

وإذا قلت: إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول: فعلت لأنه مثله، فكما ضعف فعلت مع أفعل، وأفعل مع فعلت قبح لم أفعل مع بفعل، لأن لم أفعل نفي فعلت، وقبح لا فعلت مع فعل لأنها نفي أفعل.

واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف، وهو نحو من قوله:

وألحق بالحجاز فاستريحا^(١)

فهذا يجوز، وليس بحد الكلام، ولا وجهه إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلا. لأنه ليس بواجب أنه يفعل إلا أن يكون من الأول فعل، فلما ضارع الذي لا يوجهه كالاتفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قلت وأعطيك، وإنما هو في المعنى كقوله: أفعل إن شاء الله، يوجب الاستثناء، قال الأعشى فيما جاز من النصب:

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزُلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(٢)

قال أبو سعيد: ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين من الفعل على قسمين: أحدهما مخالف لمعنى فعل الشرط والآخر معناه وتأويله معنى فعل الشرط، فإذا كان معناه وتأويله مخالفاً لفعل الشرط لم يجز فيه غير الرفع، وموقعه موقع الحال، وكذلك ارتفع لأنه يحسن في موضعه الاسم كقولك: إن تأتني تضحك أحسن إليك، وإن تأتينا تسألنا نعطك، لأن تقديره إن تأتني ضاحكاً، وإن تأتينا سائلاً، وليس تضحك في معنى نأتنا ولا في تأويله، وكذلك السؤال ليس في معنى الإتيان، وإذا كان الفعل الواقع بين الشرط والجواب في معنى فعل الشرط وتأويله جاز فيه الرفع والجزم، أما الرفع فعلى تقدير

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) البيت في ديوانه ٨٨، الكتاب ٣ / ٩٢: المقتضب ٢ / ٢٢.

الحال، والجزم على البدل، وذلك قولك: إن تأتني تمشي أمش معك، وإن تأتني تُسرِعُ أحسن إليك، وتأويله ماشياً ومسرعاً. وقوله:

وَمَنْ لَا يَزَلُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ^(١)

في معنى مُسْتَحْمِلًا، وهو خبر لا يزال، وليس بحال، وموضوع الشاهد منه: أن (يَسْتَحْمِلُ) في موضع اسم كالحال، وهو الذي أوجب رفعه، ومثله مما جعل في موضع الحال:

مَتَى تَأْتَهُ تَعْشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ^(٢)

في تقدير عاشياً إلى ضوء ناره، وأما الجزم فعل البدل من الفعل الأول. وإنما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه وتأويله، وليس في بدل الفعل من الفعل ما يقع في وجوه بدل الاسم من الاسم من التبعض والاشتمال لأن الفعل لا يُجمع، فيكون له بعض فيبدل من جميعه، ولا يقع فيه ما يقع في الاسم من الاشتمال، وقد يقع فيه من بدل الغلط ما يقع في الاسم، لأن ذلك إنما هو سبق اللسان إلى لفظ المراد غيره فيُتلافى، فمن البدل إن تأتينا تمشي نمشي معك، وإن تأتينا تُسرِعُ أحسن إليك لأن تقديره: إن تمشي نمشي معك، وإن تسرع أحسن إليك، ومن الشاهد لذلك قوله.

مَتَى تَأْتَانَا ثَلَمِمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا .. تَجِدْ....^(٣)

لأن الإلمام بالقوم إتيان لهم. وأما قوله:

تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا^(٤)

ففي (تأججا) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يجعل الألف للتثنية، وهي للحطب والنار، وذكرت لتذكير الحطب، والثاني: أن يكون للحطب، والثالث: أن تجعل النار في تأويل الشهاب، ومعناه معناه. وقوله: إن تبخلوا جواب الشرط فيه لا يحفلوا، ويغدوا بدل من لا يحفلوا، ولا يجوز أن يكون بدلا من يحفلوا وحدها دون (لا) لفساد المعنى، لأنك إذا جعلت يغدوا في موضع لا يحفلوا، فالمعنى صحيح، وتقديره إن ييخلوا أو يجبنوا، أو يغدروا يكدوا عليك مُرَجِّلِينَ، وغدوهم مرجلين هو ترك الحفل بذلك، وقلة المبالاة؛ وإذا جعلته بدلا من يحفلوا وحدها، فتقديره أن يقع بعد (لا)، فيكون تقديره: إن يَغْدُرُوا لَا يَغْدُرُوا مُرَجِّلِينَ،

(٢) صدر بيت سبق تخريجه.

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

وهذا خلاف ما يُراد من معنى ذلك، وهذان البيتان أشدهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد. وبدل الغلط في الفعل أن بقول القائل: **إِنْ نَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ**، كأنه أراد **إِنْ تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ**، فسبقه لسانه إلى تأتينا، والغاء، وجعل تَسْأَلُنَا مكانه، كما تقول: مررتُ برجلٍ حمارٍ.

ومما أُبدلَ من الفعل لأنه في تأويل الذي قبله قول الله - عز وجل -: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(١) بضاعف بدل من يلق، ومعنى يلق أَثَامًا: يلق عقوبة أَثَامِهِ، وهو إثمُه، ولُقِيَها أن تصيبه وتناله، والذي يُضَاعَفُ له العذاب يناله ذلك العذاب، وما لا يجوز بدله من الشرط يجوز عطفه عليه بحروف العطف، لأنه قد يعطف الفعل على ما يخالف معناه، وليس العطف كالبدل، وذلك قولك: **إِنْ تَأْتِنِي فَتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ**، وإن تَأْتِنِي وتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، وإن تَأْتِنِي ثُمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، لأن هذه الحروف لا شراك، فيُشْرَكُ الآخرَ فيما دخل فيه الأولُ، وكذلك، أو كقولك: **إِنْ تَأْتِنِي أَوْ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ**، ولا يجوز فيما عطفته الرفع، لأن حروف العطف قد أشركت بين الفعل الثاني الذي دخلت عليه وبين الأول في الجزم، فلا سبيل للرفع فيه، وإنما كان يرتفع قبل دخول حروف العطف على معنى الحال في قوله:

مَتَى تَأْتِنِي تَعْشُو^(٢)

على معنى عاشيا، ولو قلت: متى تَأْتِنِي وعاشيا كان مخلا، لأنه ليس في (متى تَأْتِنِي) منصوب تعطف عليه عاشيًا، إلا الهاء في (تَأْتِنِي)، ولو عطف على صار عاشيًا، كأنه إنسان آخر غير الهاء يقع الإتيان بهما، فكأنك قلت: متى تَأْتِنِي؛ وليس الأمر كذلك، لأن عاشيًا هو الفاعل المضمر في تَأْتِنِي، وإذا قلت:

إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثُكَ، الوجه في تُحَدِّثْنِي الجزم عطفًا على تَأْتِنِي، وقد أجاز الخليل نصبه على وجه ليس بالمختار، **إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثُكَ**، والذي ضَعَفَ النصب في هذا أنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم فاختاروا المجزوم لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظيين، وضهور العامل فيهما. وإذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول، لا تحوج إليه إلا ضرورة التأويل في النصب، أن يُرَدَّ (إِنْ تَأْتِنِي) إلى تقدير: **إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِيْتَانٌ**، ويُرَدُّ (تُحَدِّثْنِي) إلى حديث، ويعطفه بالفاء، ويقدر حديث بأن

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٦٨، ٦٩.

(٢) سبق تخريجه.

تحدثني، كأنه قال: إن يكن منك أن تأتيني فتحدثني، وقُبِحَ هذا كقبح: أنت تأتيني فتحدثني؛ والوجه: أنت تأتيني فتحدثني على ترك المتناول البعيد من غير حاجة إليه، وتأويل النصب أنت يكون منك إتيان فحديث كما قال:

وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا^(١)

فإذا أدخلت لا حسن النصب، وصار فيه تأويل: ما تأتيني محدثاً، كأنه قال: ما تأتيني إلا لم تحدثني، والذي حسن النصب فيه حرف النفي، وذلك قوله:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثَبِّتَهَا^(٢)

نصب (فيثبتها)، كما ينصب لا تأتينا فتحدثنا، بمعنى لا تأتينا إلا لم تحدثنا، ومثله: ومن لا يقدم إلا لم يثبت زلت، وإذا قلت: إن تأتي فأحدثك، فلا يجوز بعد الفاء إلا الرفع، لأن الشرط في الأصل جملة مبناها على فعل وفاعل، والجواب جملة أخرى ثانية مبناها على مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وإنما ربط إحداها بالأخرى.

(إن) ولا حاجة إلى الفاء إذا كانت جملة الجواب فعلاً وفاعلاً، ثم أُدْخِلَتِ الفاء ليلبس الاسم لما احتيج إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جعل مكان الاسم الفعل، فارتفع لوقوعه موقع الاسم، وليس الجواب بالفاء المرفوع مثل ما انتصب بين المحزومين، الذي تقديره تقدير مصدر معطوف على مصدر فعل الشرط، كما قُدِّرَ بقولنا: "إِنْ يَكُنْ إِيَّانُ" فحديث أحدثك، فالحديث متصل بالأول شريك له معطوف عليه؛ ولو قلت: إن يكن إتيان فحديث، وسكت واكتفيت صار قولك. فحديث هو الجواب، وليس بمعطوف على شيء، بل يُقَدَّرُ بعد الفاء مبتدأ وخبر مبتدأ، كأنك قلت: إن يكن إتيان فعندي حديث، أو فأمرني حديث، كما تقول: إن تأتي فمُكْرَمٌ مَحْبُوءٌ، أي فأنت، وكما قيل: "المرء مقتول بما قتل به إن خنجرًا فخنجرًا"^(٣)، وقد مضى نحوه.

وإذا عطفت فعلاً على الجواب المحزوم، فلك فيه ثلاثة أوجه:

الجزم والرفع والنصب، فالجزم والرفع جيدان مختاران، والنصب دونهما، تقول: إن

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) البيت ورد منسوباً لكعب بن زهير، في الكتاب ٨٩/٣؛ المقتضب ٢/٢٣؛ ٦٧.

(٣) هذا جزء من حديث نبوي شامه: "المرء مقتول بما قتل به، إن سيفاً فسياف، وإن خنجرًا فخنجر" وقيل إنه أثر من آثار العرب. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٤، وشواهد التصحيح والتوضيح ٧١، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ١٩٢.

تأتي آتاك فأحدثك تجزمه بالعطف على آتاك، ومثله قول الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١) ويجوز آتك فأحدثك، ومثله قرأه من قرأ بالرفع (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء)، ورفع بالقطع من الأول، والاستئناف لما بعده.

وذكر سيويه أن النصب ضعيف، وحكى أنه بلغه أن بعضهم قرأ: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب، وسبيله أن يُعْطَفَ عليه، أو يستأنف، كما يعمل بالخبر المبتدأ إذا قلت آتيك فأحدثك، والنصب في الخبر المبتدأ الذي ليس بجواب أقبح منه في جواب الشرط، إذا قلت: آتيك فأحدثك، فهو قبيح، ومثله:

الحقُّ بالحجاز فاستريحا^(٢)

وإذا قلت إن تأتي آتك فأحدثك، فالنصب ضعيف وهو على ضعفه أحسن منه في قوله: آتيك فأحدثك لأن الخبر المبتدأ واجب أن يفعله على كل حال، وجواب الشرط ليس بواجب أن يفعله، إلا أن يوجد الشرط، والشرط قد يوجد وقد لا يوجد. فأشبه الاستفهام، ونحوه وشبهه سيويه.

بقولك: أفعل إن شاء الله، لأن أفعل في موضوعه، وأصله إخبار حقه الوفاء به، إذا كان مطلقاً، فإذا قرنه بـ - إن شاء الله - الذي هو شرط سقط عن قائله الوفاء به، وقوى بذلك النصب بعد جواب الشرط إذا كان تعليقه بالشرط يخرج عن الإخبار المجرد، وجعل سيويه إن شاء الله استثناء، وإن كان لفظه لفظ الشروط على تسمية الفقهاء، ذلك لأنهم يُسَمُّونَ إن شاء الله - بعد الإيمان - استثناء، وإنما سموه استثناء لأنه يُسْقَطُ لزوم ما يعتقده الخالف، فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسقط ما بوجه اللفظ الذي قبله. ومعنى قوله:

..... لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ^(٣)

يعني: مصارع

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) البيت منسوب للأعشى سبق تخريجه.

وَتَذْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ..... (١)

يعني إذا أحسن لم يشهد إحسانه، ولم يُذكر لأنه لا يُعرف.

قال أبو سعيد: فصلٌ سيبويه بين حكم ثم في نصب الفعل، وحكم الفاء والواو، وأجاز بعد الفاء والواو النصب على إضمار (أن) على التفسير الذي فسرناه، ولم يُجزِ النصب في ثم، والذي يجوز في (ثم) العطف على لفظ الفعل الذي قبلها، واستئناف ما بعدها على مذهب عطف جملة في الموضوع الذي تقع فيه الجملة، ويجوز في الفاء والواو هذان الوجهان، ووجه ثالث، وهو تقدير (أن) في الفعل الذي بعدهما، وتقدير ما قبلهما مصدرًا معطوفًا عليه، فمن ذلك أنك تقول: إن تأتني فتحدثني آتكَ، وإن تأتني وتحدثني آتكَ، ولا يجوز إن تأتني، ثم تحدثني آتكَ. وتقول: إن تأتني آتكَ ثم أحدثك بالجزم عطفًا على آتكَ، ويجوز ثم أحدثك بالرفع على الاستئناف فعطف جملة على جملة كأنه قال: ثم أنا أحدثك، ولا يجوز أن تقول: ثم أحدثك على معنى إن يكن إتيان ثم حديث، كما جاز آتكَ فأحدثك، وآتيك أحدثك، ومما يكون بعد (ثم) فيه مستأنفا قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُولَوْكُمْ الْأَذْبَارَ، ثُمَّ لَا يَنْصَرُونَ﴾ (٢) فاستأنف لا يُنْصَرُونَ بعد ثم، ثم قال -جل ثناؤه-: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ، ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (٣) فجزم يكونوا بالعطف على يستبدل، وإنما جاز في الفاء والواو ما لم يجز في ثم لأنهما جعلتا جوابًا بالمعنى يختص به كل واحدة منهما ليس في ثم، فالفاء تكون جوابًا، لأن فيها معنى اتصال ما بعدها بما قبلها، والواو فيها معنى الاجتماع، وليس في ثم معنى الاتصال، ولا معنى اجتماع، وقد ذكرنا حال الفاء والواو، ومعناها في مواضعهما، فإذا اكتفيت بالفاء في جواب الشرط، أوليتها اسمًا وخبرًا، ثم عطفت عليه فعلا، فالوجه فيه الرفع، كقولك: إن تأتني فهو خيرٌ لك وأكرمك، لأن أكرمك لما عطفته على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء، فارتفع ومثله في القرآن: ﴿وَإِنْ تُحْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (٤) وهذا وجه الكلام والمختار فيه، ولذلك اختار من

(١) البيت منسوب للأعشى سبق تخريجه.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١١.

(٣) سورة محمد، الآية: ٣٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

اختار في القراءة: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(١)، فيجوز الجزم فيه عطفاً على موضع الفاء، وهو أيضاً جيد قوي والأول أقوى منه ومن هذا الوجه قراءة من قرأ: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ وحمل الكلام على موضع الفاء، لأن موضع الفاء موضع الجواب، والأصل فعل الشرط، الفعل والفاء داخلة عليه، ويجوز أيضاً فيه النصب، وهو ضعيف وقد ذكرناه، وقوله إن تأتني فلن أُوذيك، واستقبلك بالجميل استقبلك رفع عطف على موضع لن كأنه قال إن تأتني فاستقبلك بالجميل، ولا يجوز نصبه بالعطف على أُوذيك لفساد المعنى، لأنه يصير في التقدير، فلن أُوذيك، ولن استقبلك بالجميل، وهو تقضي لن أُوذيك، ويجوز فيه الجزم على موضع الفاء، كما جاز (ويذَرُهُم).

وقوله: إن أتيتني لم آتك وأحسن إليك إن أردت ولم أحسن إليك فالجزم في أحسن لا غير، وإن جعلت أحسن جواب الشرط لم تنف الإحسان، فإن أجود ذلك أن تجعله ماضياً فتقول: لم آتك وأحسنْتُ إليك، لأن موضع (لم) موضع فعل ماض، فتعطفه عليه كأنه قال: إن أتيتني فعُدْتُ عنك وأحسنْتُ إليك: وإن كان مستقبلاً، فإن سيويه قال: الرفع الوجه، وإنما اختار الرفع لأننا إن جزمناه على موضع لم لم يحسن أن يكون الشرط فعلاً ماضياً والجواب مجزوماً، لأنه لا يحسن أن نقول:

إن أتيتني أحسن إليك، وإذا قال:

إن أتيتني أحسن إليك كان حسناً فقوله:

أحسن إليك إن سببه كان رفعاً على أن تقدر في موضع (لم) فعلاً مستقبلاً لك على تقدير أحسن إليك إن أتيتني، وقوله: لم آتك وأحسن إليك يجوز، وأحسن إليك إن شئت كان رفعاً على أن تقدر في موضع (لم) فعلاً مستقبلاً مرفوعاً، وأحسن عطف عليه، وإن شئت كان قطعاً واستثناءً، وقد ذكرنا أن أحسن الكلام في الشرط والجواب أن يتشاكلا في المعنى أو في الجزم.

قال أبو سعيد: ومنزلة (لم) والفعل المجزوم بعدها منزلة فعل ماض، وحكمه كحكمه فإذا قلت: إن أتيتني فالجواب المختار لم آتك، لأنه بمنزلة: إن أتيتني فعُدْتُ عنك، وهما فعلا ماضيان، وإن قال: إن تأتني فالجواب لا آتك لأن لا آتك للمستقبل، ولا يحسن أن يقول:

إن تأتني لم آتك، كما لا يحسن أن تقول: إن تأتني فلم آتك، ولا إن أتيتني فلم آتك، كما

لا يحسنُ إن تَأْتِي قَعَدْتُ عَنْكَ لأن الأول مجزوم والثاني ماضٍ، ولا يجوز أن تقول: إن تَأْتِي فلم آتِكَ، ولا إن أَتَيْتِي فلم آتِكَ، لأن (لم) تُصير الفعل بمعنى المضي، والفاء تمنع أن يكون الجواب بفعل ماضٍ، سواء كان الشرط ماضيًا أو مستقبلًا، ألا ترى أنك تقول: إن تَأْتِي فَقَعَدْتُ عَنْكَ، ويجوز أن يكون بعد الفاء من الفعل ما كان دعاءً، كقولك: إن أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وإن أَسَأْتَ فَلَعَنَكَ اللَّهُ، لأن معنى الدعاء في غير الشرط والجواب الاستقبال، فإن كان لفظه ماضيًا، لا يحسن إن تَأْتِي لَنَ آتِيكَ بإسقاط الفاء لأن (لن) وما بعدها جملة كما لا يحسن إن يَأْتِي زَيْدٌ يَشْكُرُكَ حتى تدخل الفاء، وإنما جاز إسقاط الفاء لأنها لا تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها وباقي الباب من كلامه مفهوم.

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً

لأمر أو نهي أو استفهام

أو تمنٍّ أو عرض

فأما ما انجزم بالأمر فقولك: إيتني آتِكَ، وما انجزم بالاستفهام فقله ألا تَأْتِي أَحَدُكَ، وأين تَكُونُ أَرُوكَ، وأما ما انجزم بالتمني، فقولك: ألا ماء أشربُهُ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا، وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تُصِبُ خَيْرًا، وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب إن تَأْتِي يان تَأْتِي، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه الأول إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تَأْتِي) غير مستغنية عن آتِكَ.

زعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني آتِكَ، فإن معنى كلامه إن يَكُنْ مِنْكَ إِيَّانَ آتِكَ، وإذا قال: أين بيتك أَرُوكَ، فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أَرُوكَ، لأن قوله: أين بيتك؟

يُريد: أعلمني، وإذا قال: ليتهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يُحَدِّثُنَا، وهو يريدُها هنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: انزل.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره، منه قول الله - عز وجل -: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾^(١). فلما انقضت الآية قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]

ومن غيره أيضاً: إن آتيتنا أمس نُعطِكَ اليوم، أي إن كنت آتيتنا أمس أعطيتناك اليوم، هذا معناه، فإن كنت تريد أن تقدره بأنه قد فعل فإن الجزاء لا يكون، لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب ومما جاء منجزماً بالاستفهام قول رجل من بني تغلب.

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكُ وَتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ^(١)

وقال الراجز:

متى أنام لا يُورِقُنِي الكرى^(٢)

كانه قال: إن يكن مني نوم في غير هذه الحال لا يُورِقُنِي الكرى، كانه لم يعد نوماً في هذه الحال نوماً.

وقد سمعت من العرب مَنْ يُشِمُّهُ الرِّفْعُ، كانه قال: متى أنام غير مُورَقٍ، وتقول: انتني آتكَ، فتجزم على ما وصفناه، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله مُعلَقاً بالأول، ولكن تبثدنه، وتجعل الأول مستغنياً عنه، كانه يقول: انتني أنا آتِكَ، ومثل ذلك قول لشاعر وهو الأخطل:

وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حنْفِ امرئ يمضي لمقدار^(٣)

وقال الأنصاري:

يا مال والحق عندك فقفوا تُؤْتُونَ فيه الوفاء مُعْتَرِفاً^(٤)

وفي نسخة أبي بكر مبرمان مصلح (مُعْتَرِفاً)، كانه قال:

إنكم تُؤْتُونَ الوفاء مُعْتَرِفاً، وقال معروف:

كونوا كمن آسى أخاه بنفسه نعيش جميعاً أو نموت كلانا^(٥)

كانه قال: كونوا هكذا: إنا نعيش جميعاً أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا.

وزعم الخليل: أنه يجوز أن يكون نعيش محمولاً على كونوا، كانه قال: كونوا نعيش جميعاً أو نموت كلا وتقول: لا تدن منه يسكن خيراً لك. فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل

(١) البيت ورد منسوباً لجابر بن حني، في الكتاب ٣ / ٩٥؛ لسان العرب (بدأ).

(٢) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٩٥.

(٣) البيت في ديوانه، الخزنة ٩ / ٨٧؛ الكتاب ٣ / ٩٦.

(٤) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٩٦.

(٥) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٩٧.

تباعده من الأسد سبباً لأكله، فإن رفعت، فالكلام حسن كأنه قال: لا تَدُنْ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ، وإن أدخلت الفاء فحسن، وذلك قولك: لا تَدُنْ مِنْهُ فَيَأْكُلُكَ.

وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فَتَحَدَّثْنَا، والجزاء هاهنا مُحَالٌ، وإنما قُبِحَ الجزم في هذا؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء.

وسمنا عربياً موثقاً بعربيته يقول: لا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ، فهذا كقوله: لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. وتقول: ذَرَّةٌ يَقُلُّ ذَاكَ، وذره يقول ذاك، فالرفع من وجهين: أحدهما الابتداء، والآخر على قوله: ذره قائلاً ذلك فتجعل (يقول) في موضع قائل.

فمثل الجزم قول الله - عز وجل -: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمِ الْأَمَلُ﴾^(١)، ومثل الرفع قوله - جل ثناؤه -: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٢).

وتقول: ائني تمشي أي ائني ماشياً، وإن شاء جزمه على أنه إن أتاه مشى فيما يُسْتَقْبَلُ، وإن شاء رفعه على الابتداء، قال الله - تعالى -: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٣). فالرفع على الوجهين على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف ولا خاشٍ، وتقول: قُمْ يَدْعُوكَ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ دَعَاءَ بَعْدَ قِيَامِهِ، ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردتَ قُمْ إِنَّهُ يَدْعُوكَ، وإن أردتَ ذاك المعنى جزمت.

وأما قول الأخطل:

كُرُّوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ^(٤)

فعلى قوله: كروا عامرين، وإن شئت رفعت على الابتداء.

وتقول: مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا، وَقُلْ لَهُ يَقِلُّ ذَاكَ، وقال الله - عز وجل -: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(٥) ولو قلت مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا على الابتداء كان جيذاً، وقد جاء رفعه على شيء، وهو قليل في الكلام على مره أن

(١) سورة الحجر، الآية: ٣.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٣) سورة طه، الآية: ٧٧.

(٤) البيت في ديوانه ١٠٨؛ والكتاب ٩٩ / ٣.

(٥) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

يحفرها، فإذا لم تذكر (أن) جعلوا المعنى بمنزلتها في: عسيما نفع، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به وإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال: عسى زيداً قائلاً ذاك، ثم وضع (يقول) في موضعه، وقد جاء في الشعر قال طرفة ابن العبد:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ الدَّانَ هَلْ أَتَتْ مُحَلِّدِي^(١)
وسألته عن قول الله - تعالى -: ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ نَأْمُرُوكَ أَعْبُدُ﴾^(٢).

فقال: تأمروني، كقولك: هل يفعل ذاك بلغني، فبلغني لغو، وكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني، كأنه قال: فيما بلغني، وإن شئت كان بمزلة:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى

قال أبو سعيد: جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله، والدليل على ذلك قول إن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء، إنما هي ضمانات يضمنها ويَعُدُّها الأمر وإساهي والمستفهم والتمني والعارض، وليست بضمنانات مطلقة، ولا عِدَات واجبة على كل حال، وإنما هي مُعلقة بمعنى: إن كان ووجد وجب الضمان والعِدَّة، وإن لم يوجد لم يجب، ألا ترى أنه إذا قال: اتني آتك، لم يلزم الأمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور، وإذا قال: أين بيتك أزرُك لم يلزمه الزيارة إلا بعد أن يعرف بيته، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى، والذي يكشفه لفظ الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء، والذي يُقدَّر في ذلك من الشرط ما كان موافقاً للفظ الأمر والنهي، ولما يستدعيه ويقتضيه بالاستفهام والتمني والعرض.

فقولك: اتني آتك يُقدَّر بعد قولك: اتني، إن تَأْتِي فَآتِكَ، وتقول في النهي: لا تَدُنْ مِنْهُ يَكُنْ خَيْراً لَكَ تقديره: لا تَدُنْ مِنْهُ إِلَّا تَدُنْ مِنْهُ يَكُنْ خَيْراً لَكَ، وفي الاستفهام ألا تَأْتِيَنِي أَحَدُنْكَ يُقدَّر بعدها:

إِنْ تَأْتِيَنِي أَحَدُنْكَ، وأين تكون إن أعرف مكانك أزرُك، وفي التمني ألا ماء أشربهُ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا، كأنه قال: ألا ماءَ إِنْ أَجَدُهُ أَشْرَبُهُ، وليته عندنا إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا، وفي العرض ألا تَنْزِلْ تُصِيبُ خَيْراً، وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض تُغني عن ذكر الشرط، وَيُكْتَفَى بذكرها عن ذكره، فلذلك

(١) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ٩٩؛ والمقتضب ٢ / ٨٥.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

تَجُوزُ سيويه في عبارته عن جزم هذه الأشياء، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أن حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب، وذلك قولك: وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب: **إِنْ تَأْتِنِي بِإِنْ تَأْتِنِي** لأنهم جعلوه مُعلَقاً بالأول غير مستغن عنه الأول، إذا أرادوا الجزاء، كما **إِنْ تَأْتِنِي** غير مستغنية. عن **آتِكَ**.

قال أبو سعيد: وهذا من سيويه مسامحة في اللفظ، واتساع كما اتسع في نصب الظرف، فقال في نحو قولك:

زيدٌ خلَقك، نصب بما قبله والحقيقة فيه أن الناصب هو (استقر)، ثم حكى عن الخليل ما يدل على حقيقة الناصب، وهو قوله وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: **اَتْنِي أَتَكَ**، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان وما بعده جوابه.

وقول الله -تبارك وتعالى-: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾** ^(١). إلى قوله -عز وجل-: **﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾** ^(٢) أما قوله -عز وجل-: **﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾** ^(٣). فهو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها ولو فسرهما على لفظها لقال: **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ** أن تؤمنوا بالله، لأن قوله: أن تؤمنوا اسم وتجارة اسم، والاسم يُبدل من الاسم، ويقع موقعه، وقوله: **﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾** [الصف: ١١] كلام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد بالتجارة، وهو الإيمان والجهاد لأن تؤمنون يدل على الإيمان، وتجاهدون يدل على الجهاد لأنهما مصدرهما؛ ومثله في الكلام على الوجهين، هل لك في خيرٍ تقومُ بنا إلى المسجد فنصلي، ولو قلت: **أَنْ تَقُومَ إِلَى الْمَسْجِدِ** كان صواباً، ومثله مما فسر ما قبله على الوجهين:

قوله -عز وجل-: **﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ﴾** ^(٤) (إِنَّا وَإِنَّا) ^(٥) فمن قال: **أَنَا** هاهنا، فهو الذي يُدْخِلُ (أَنْ) في تقومُ، لأن أن وما بعدها بمنزلة اسم يكون بدلا من الاسم الذي قبله، ومن قال: **إِنَّا** فهو الذي يُلْغِي (أَنْ) من تقومُ، لأنه إذا قال: **إِنَّا**

(١) سورة الصف، الآية: ١٠.

(٢) سورة الصف، الآية: ١٢.

(٣) سورة الصف، الآية: ١١.

(٤) سورة عبس، الآية: ٢٤.

(٥) من قول الله تعالى في الآية: ٢٥ "إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا".

-بالكسر- فهو كلام قائم بنفسه، وليس بمنزلة اسم، وكذلك إن المكسورة، ومثله قول الله -عز وجل-: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَتَا دَمَرْنَاهُمْ﴾^(١) و(إنّا) على الوجهين اللذين ذكرناهما، وفي قراءة عبد الله ((أَمِنُوا)) مكان ((تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)).

واختلفوا في جزم ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] فقال الفراء: إنها جُزِمَتْ هَلْ في قراءتنا، وفي قراءة عبد الله بن مسعود للأمر الظاهر، وتأويل ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ﴾^(٢) في المعنى أمر أيضاً، كقولك: هل أنت ساكت، معناه: اسكت. والله أعلم.

فهذا كلام الفراء، وقال أبو إسحاق الزجاج: ((يَغْفِرْ لَكُمْ)) جواب ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ﴾^(٣)، أي إن فعلتم ذلك، فالدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود ((أَمِنُوا)) ورد على من قال هو جواب (هل) وغلطه، قال: لأنه ليس إذا دلهم ﷺ تسليمًا على ما ينفعهم غفر الله تبارك اسمه لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا فإنما هو جواب تؤمنون بالله وتجاهدون، إن تفعلوا ذلك يغفر لكم.

قال أبو سعيد: والأقوى عندي أنه جواب (هل) لأن تؤمنون تفسير للتجارة، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على هل، وهل في معنى الأمر لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المنجية، هل يُدْلُونَ عليها، أو لا يُدْلُونَ، وإنما المراد الأمر لهم، والحث على ما يُنجيهم، وقد يكون بلفظ الخبر ما يراد به الأمر أو الدعاء، ولو أتى له بجواب م كان إلا مجزوماً كقول الله -عز وجل-: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(٤) تُثَبُّ مُرْضِعَةُ الْحَوْلَيْنِ الجنة، وكذلك غفر الله لزيد يُنَجِّ من النار وكذلك إذا كان الأمر بلفظ الاستفهام، فقوله أتيتنا أمس نُعْطِكَ اليوم، أي إن كُنْتَ أَتَيْتَنَا أمس أعطيتك اليوم، إذا أراد أن إعطاءنا إياك اليوم بسبب مجيئك أمس، لأننا لو جعلناه شرطاً لصح أن تقول: إن كُنْتَ جِئْتَ أمس أعطيتك اليوم، وإنما يجوز هذا في (كنت) خاصة، وقد ذكر في موضعه، ولو قلت: إن جِئْتَ أمس أعطيتك اليوم لم يجز، فاضمر بعد الاستفهام من الشرط ما يصح أن يكون الجواب له مجزوماً، ولو أراد بقوله أتيتنا أمس التقدير لم يجز الجزم لأنه لا يُقدر فيه أن، وقوله (ألا تنتهي عنا

(١) سورة النمل، الآية: ٥١.

(٢) سورة القصص، الآية: ١٢.

(٣) سورة الصف، الآية: ١١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

ملوك) وإن كان لفظه لفظ الاستفهام فإن معناه معنى الأمر، كأنه قال:
لنتته عنا ملوك إن تته عنا لا يئوء الدم بالدم، ومعنى لا يئوء الدم بالدم لا يُقتل
واحد بآخر يريد أن الملوك إن قتلوا منا قتلنا منهم، ولو حُمل هذا على لفظ حقيقة
الاستفهام أن الألف للاستفهام، ولا للجحد، فيكون الشرط المقدر بلفظ الجحد، فيصير
التقدير ألا تته عنا ملوك، فإذا قيل ألا تته عنا ملوك فحق الكلام. يئوء الدم بالدم، ولم
يدخل فيه لا، وعلى هذا تأويل ألا تأتيني أحدك، وتأويله أتيتني أحدك، ولو حُمل على
حقيقة الاستفهام صار تقدير الشرط ألا تأتني وجوابه لا أحدك، وقوله:

متى أنام لا يؤرقني الكرى

ليلاً ولا أسع أجراس المطي^(١)

كأن قائل هذا الشعر مكان من يكرى الإبل، والكرى: المكثرى والمكترى منه،
(ومتى) استفهام وللجزم في لا يؤرقني وجهان:

أحدهما أنه جزم جواب الشرط الاستفهام، وتقدير الشرط فيه: إن أتم لا يؤرقني،
كأنه لم يعد نومه نوما، وجعل النوم هو الذي لا ينبيه منه الكرى، والوجه الآخر أن
يؤرقني مرفوع تركت ضمته استقلا، كما قال:

وقد بدا هنك من المئزر^(٢)

في معنى هنك، ومعناه متى أنام غير مؤرق، كأنه تمن النوم الذي لا ينتبه منه ولا
يكون فيه سهر، وفي هذا المعنى أشمُّ الرفع من أشه؛ وقد يجوز في جواب الأمر الرفع
على الاستئناف، وعلى الحال والاستئناف نحو قولك: اتني آتيك.

كأنه قال: أنا آتيك، ويقع في مثله ما يحسن فيه الرفع على الاستئناف والحال،
كقول القائل: ذره يقول ذاك على معنى قائلا ذاك، وعلى الاستئناف، وكذلك ﴿وَيَذَرُهُمْ
فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٣) على معنى عامهين، وعلى معنى هم يعمهون مستأنفا، وسائر ما
ذكره سيبويه فيه الرفع على هذين الوجهين كذلك، وقول الأنصاري:

..... والحق عندة فقفوا^(٤)

(١) الشطران من الرجز، وقائلهما مجهول، الكتاب ٣ / ٩٥.

(٢) البيت ورد منسوباً للأقيشر الأسدي، في الخزانة ٢ / ٢٧٩؛ الكتاب ٤ / ٢٠٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٤) جزء من بيت سبق تخريجه.

الحق ينتصب بإضمار فعل تفسيره (فقوا) كأنه قل: والحق فالزموا، ودخلت الفاء لأنها تدخل زائدة في الأمر، كقولك: يَزِيدَ فَأْمُرْ.

..... وَتُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا^(١)

وَيُرَوَّى مُعْتَرِفًا فَمَنْ كَسَرَ صَيَّرَ الْحَقَّ مُعْتَرِفًا لَهُمْ بِذَلِكَ، وَمَنْ فَتَحَهُ فَهُوَ بِمَعْنَى اعْتِرَافًا.

وقوله: (نعيش) على الاستئناف فظاهر صحيح اللفظ والمعنى كأن حَيَّينَ أو جَمْعَيْنِ خاطب أحدهما الآخر، فقال:

كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ

ثم استأنف:

نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا^(٢)

ونُفِظَ كِلَانَا لَفْظَ رَجُلَيْنِ لِأَنَّ الْحَيِّينَ وَالْجَمْعَيْنِ كَالرَّجُلَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَأَمَّا قَوْلُ الْخَلِيلِ نَعِيشُ عَلَى كُونِنَا نَعِيشُ، وَجَعَلَ نَعِيشَ خَرًّا لِكُونِنَا، فظاهر الكلام يمنع من ذلك لأن الواو في كُونِنَا اسْمٌ لِلْمَخَاطِبِينَ لَيْسَ لِلْمَتَكَلِّمِ فِيهَا شَيْءٌ، وَالْمَتَكَلِّمُ خَارِجٌ عَنْهَا، وَقَوْلُكَ نَعِيشُ لِلْمَتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا لِلْمَتَكَلِّمِ خَبْرًا عَنِ الْمَخَاطَبِ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كَانَ الزَّيْدُونَ نَقَوْمٌ جَمِيعًا، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ كُونِنَا نَعِيشُونَ، أَوْ لَنَكُنْ نَعِيشُ، وَقَدْ تَقَبَّلَ أَصْحَابُنَا مَا قَالَهُ الْخَلِيلُ، وَمَا اعْتَرَضَ فِيهِ بِشَيْءٍ أَحَدٌ عِلْمَتَهُ مِنْهُمْ.

قال أبو سعيد: وإذا حمل هذا على معناه احتمل، وذلك أن يكونوا قوما اجتمعوا فتواصوا بالتألف، وترك الفرقة، فيكون متكلمهم إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه فلا فرق بين أن يأمرهم وهو في المعنى داخل معهم، وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه فيصير قوله كُونِنَا كقوله: لنكن، وإذا قال: لنكن نعيش جميعاً فنعيش خبرٌ فهذا محمول على معناه، والله أعلم بالمقاصد، ولم يجز: لا تدن من الأسد يأكلك لأنه إذا انجزم أضمر شرطاً تقديره لفظ النهي كأنه قال:

لا تدن منه يأكلك، وهذا مُحَالٌ؛ لأنه يصير تباعده منه سبباً لأكله؛ فإن قلت: لا تدن من الأسد فيأكلك بالفاء والنصب جاز، وحسن لأن الجواب بالفاء والمنصوب

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) انظر بيت معروف الديبيري السابق تخريجه.

تقديره العطف كأنه قال: لا يكن دُنُوًّا فأكل، وإن لم تدخل الفاء ورفعت جاز على الاستئناف كقولك:

لا تدن من الأسد يأكلك، أي هو مما يأكلك فاحذره؛ ومثله مما سمعه من العرب: لا تذهب به تُغَلَّب عليه. وقوله مره يحفرها، وقل له يقل ذاك على وجهين: أحدهما على الجواب كأنه قال: مره إن تأمره يحفرها، وإن تقل له يقل ذاك ثقة بأن الثاني يقع إذا وقع الأول أو تغليبا للظن في ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون حكاية فعل الأمر وهو مبني، وزيدت فيه الياء لأنه غائب، وهو مستقبل كأنه قال: مره: احفرها وقل له: قل ذاك، ودخلت الياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول:

حَلَفَ زَيْدٌ لِيُخْرِجَنِي، ولفظ يمينه لأُخْرِجَنِي، ومثله قول الله عز وجل: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(١).

على الوجهين أحدهما: قل لهم إن تقل يُقِيمُوا وَيُنْفِقُوا لأن دعاء النبي ﷺ للمؤمنين وقوله لهم سبب إقامتهم للصلاة واتفاقهم، وإن كان بعض من دُعِيَ لم يفعل ذلك، والوجه الآخر إنه أمر دخل في أوله الياء لما ذكرته لك من غيبة الفاعلين، كأنه قال: قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا، وهذا قول لم يذكره سيبويه، ولا من تقدم من أصحابنا، وذكره الفراء، ورأيت الزجاج يحكيه عن المازني، وقوَاهُ الزجاج، ولعل المازني أخذه عن الفراء، ورأيت أبا العباس المبرد ذكر -في المقتضب- ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٢) وفيما ذكره تخطيط فكرهت ذِكْرَهُ، وإذا قلت: مره يحفرها، ونحو ذلك جاز في (يحفرها) الرفع من وجهين -فيما ذكره سيبويه-: أحدهما على الابتداء والاستئناف، فكأنه قال: مره فإنه يحفرها ولا يخالف، والوجه الآخر على معنى مره أن يحفرها، وأسقط (أن) ورفع، كما تقول: عسينا أن نفعل، ثم تقول: عسينا نفعل، ومثله:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ^(٣)

والمعنى أن احضر الوغى، وإذا رفع صار تقديره اسم فاعل، وإذا الوغى رفع صار تقديره تقدير اسم فاعل، وإذا ظهرت أن ونُصِبَ صار تقديره تقدير مصدر، فإذا قلت:

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥٣.

(٣) صدر بيت سبق تخريجه.

مُرُّهُ أَنْ يَحْفَرَهَا فَتَقْدِيرُهُ: مُرُّهُ يَحْفَرُهَا، وَإِذَا قُلْتُ: مَرُّهُ يَحْفَرُهَا عَلَى مَعْنَى (أَنْ) فَتَقْدِيرُهُ حَافِرٌ لَهَا، كَأَنَّهُ ظَهَرَتْ فِيهِ أَمَارَةُ النِّيةِ فِي حَفْرِهَا وَالْعَزْمُ عَلَيْهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ حَافِرٌ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللَّهِ -تَعَالَى-: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(١) بِمَعْنَى مُقَدِّرِينَ الْخُلُودِ. وَإِذَا قُلْنَا: عَسِينَا أَنْ نَقُومَ فَتَقْدِيرُهُ: عَسِينَا الْقِيَامَ، وَإِذَا قُلْنَا عَسِينَا نَقُومَ فَتَقْدِيرُهُ: قَائِمِينَ، كَمَا قَالَ: عَسَى الْغَوِيُّ بَوُؤْسًا، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ لَفْظُ الْاسْمِ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ لَفْظُ الْفِعْلِ، كَمَا أَنَا إِذَا قُلْنَا، عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَفْظُ الْمَصْدَرِ فِيهِ، وَلَمْ يَقُلْ: عَسَى زَيْدٌ الْقِيَامَ، وَإِذَا قُلْتُ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الرِّغْيَ

فَتَقْدِيرُهُ حَاضِرُ الرِّغْيِ، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَقُولَ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْحَرْبَ أَحْضَرَ، مُتَنَصِّبُ الْحَرْبِ بِأَحْضَرَ، وَلَوْ جِئْتَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ فَقُلْتُ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَنْ أَحْضَرَ الرِّغْيَ

لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الرِّغْيِ عَلَى أَحْضَرَ، وَتَقْدِيرُهُ الزَّاجِرِيُّ عَنْ أَنْ أَحْضَرَ الرِّغْيَ.

وَقَوْلُ اللَّهِ -تَعَالَى-: ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُنِي أَعْبُدُ﴾^(٢) أَجُودُ مَا يُقَالُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ نَصَبَ (غَيْرٍ) بِأَعْبُدُ وَتَأْمُرُنِي غَيْرَ عَامِلٍ، كَمَا يَقُولُ: هُوَ يَفْعَلُ ذَاكَ فِيمَا بَلَّغَنِي، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، فِيمَا ظَنَنْتُ كَأَنَّكَ قُلْتَ هُوَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا بَلَّغَنِي، وَزَيْدٌ قَائِمٌ فِيمَا ظَنَنْتُ.

قَالَ سِيبَوِيهِ: وَإِنْ شِئْتَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الرِّغْيَ

وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَقْدَرَ أَعْبُدُ بِمَعْنَى عَابِدًا غَيْرَ اللَّهِ وَفِيهِ فُسَادٌ، وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ هُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي

فَمِنْ تِلْكَ الْحُرُوفِ حَسْبُكَ وَكَفَيْكَ، وَشَرُّعُكَ وَأَشْبَاهُهَا.

نَقُولُ: حَسْبُكَ يَتِمُّ النَّاسُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: (اتَّقِيَ اللَّهَ أَمْرُؤُ وفعل خيرا يُثَبِّ

(١) سورة الزمر، الآية: ٧٣.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

عليه^(١)، لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً، وكذلك ما أشبه هذا.
وسألت الخليل عن قول الله - عز وجل - ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢).
فقال هذا كقول زهير:

بَدَأَ لِي أَلِي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً^(٣)

فإنما جروا هذا لأن الأول قد تدخله الياء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول (الباء)، وكذلك هذا لما كان الذي قبله يكون جزماً، ولا (فاء) فيه. تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعلاً توهموا ذلك. وأما قول عمرو بن عمار الطائي:
فقلت له صَوَّبْ وَلَا تَجْهَدْهُ فَيَذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزْلُقِ^(٤)
فهذا على النهي - كما قال: لَا يَمْدُدْهَا فَتَشْتَقُّهَا، كأنه قال: لَا يُذْنِيكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ، وَلَا تَزْلُقَنَّ ومثله من النهي: لَا يَرِيئُكَ هَاهُنَا، وَلَا أَرِيئُكَ هَاهُنَا.

وسأله عن: آتِي الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام غير واجب، إلا أن يضطرَّ شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتّة، وسأله عن قوله: أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ، فرفع وهو قول أبي عمرو وحدثنا به يونس، وذلك لأنه لا يجازى بأن كأنه قال: لَأَنْ صِرْتَ مَنْطَلَقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ وسأله عن قوله: مَا تَدُوْمُ لِي أَدُوْمُ لَكَ، فقال: ليس في هذا جزاء من قَبْلِ أَنْ الفعل صلة لما، فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر يقع على الخبر، كأنه قال: أَدُوْمُ لَكَ دَوَامَكَ لِي، وما دمت بمنزلة الدوام ويدلك على أن الجزاء لا يكون هاهنا، أنك لا تستطيع أن تستفهم بما يدوم على هذا الحد.

ومثل ذلك: كلما تأتيني آتيك، والإتيان صلة لـ (ما)، كأنه قال: كُلُّ إِتْيَانِكَ آتِيكَ، وكلما تأتيني، يقع أيضاً على الحين كما كان (ما تأتيني) يقع على الحين، ولا يستفهم بكلمها، كما لا يستفهم بما تدوم.
وسأله عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا والذي

(١) قول لبعض العرب. انظر التصريح ٢/ ٢٤٣؛ الأشوني ٣/ ٣١١.

(٢) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٣) البيت في ديوانه ٢٨٧، الخزانة ٣/ ٦٦٥؛ الكتاب ٣/ ١٠١.

(٤) البيت في ديوانه ١٧٤، الكتاب ٣/ ١٠١.

يأتيني بمنزلة عبد الله - وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزء، إذا قلت: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فقد يكون ألا يُوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء، فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء وإن لم يُجزم لأنه صلة، ومثل ذلك قولهم:

كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً.

لأنه لم يحن بفعل، ولا بعمل يكون له جواب.

ومثل ذلك قول الله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(١) وقال - تبارك وتعالى -: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٢).

وسألت الخليل عن قول الله - تبارك اسمه -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحْتِ أَبْوَابَهَا﴾^(٣) أين جوابها؟ وعن قوله - جل ثناؤه -: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٥) فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامها لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام.

وزعم أنه وجد في أشعارها ((رُبَّ)) لا جواب لها. من ذلك قول الشماخ:

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٍ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَىٰ فِي خِفَافِ الْيَرْدِجِ^(٦)

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يحن فيها جواب (رب) لعلم المخاطب أنه يريد: قَطَعْتُهَا، أو ما فيه هذا المعنى.

قال أبو سعيد: أما قوله حسبك وكفيك وشرعك: فهي أسماء مبتدأة وأخبارها

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٤.

(٢) سورة الجمعة، الآية: ٨.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٧١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

(٦) البيت في ديوانه ٨٣؛ الكتاب ٣/ ١٠٤.

محدوفة لعلم المخاطب بها، وذلك أنه لا يُقال شيء من هذا إلا لمن كان في عمل قد بلغ فيه كفاية، فيقال له هذا لِيَكُنْ ويكتفي بما قد عمله منه، وتقديره حسبك هذا، وحسبك ما قد عملته ونحوه، ومعناه كله معنى (اكتُفٍ). وقد حكى أبو عمرو (شرعك) منصوب إذا نهاه، وفيه معنى المرفوع لأن المرفوع يراد به الكف عن الفعل وقطعه، و(ينم الناس) جواب لأن معناه معنى الأمر، وإن كان مبتدأ، وقوله: اتقى الله أمرؤ، وإن كان لفظه لفظ الخبر، فمعناه الأمر، لأن هذا بقوله الواعظ لمن يسمع كلامه، وليس قصده أن يخبر عن إنسان بأنه قد اتقى الله، ومثله: غفر الله لزيد، ورحمه، لفظه الخبر ومعناه الدعاء، وأما مَنْ قرأ:

﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١)، والأصل في الجواب أن يكون بغير فاء، والذي يقرأ ((وَأَكُونُ)) يعطفه على ما بعد الفاء، ومثاله في الاسم: إن عندك زيداً وعمرو وعمرأ، عطفاً على موضع (إن)، وعلى المنصوب بعد (إن) وأما استشهاده ببيت زهير، فالخفض في البيت قبيح جداً، لأنه خافض قبله يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض، فيُعطف على الموضع لأن الباء إذا أتى بها فموضعها نصب، فإذا حُذفت ونُصب الاسم بعدها، فقد وقع الاسم المنصوب موقعه ولا موضع لغير النصب، ألا ترى أنا إذا قلنا: تعلقت بزيد وعمراً، عطفتنا (عمرأ) على موضع الباء، ولا يُقال تعلقت زيداً وعمرو، ولا يحسن لأن المنصوب ليس في موضع خفض، والخفض في البيت قبيح جداً، والذي في كتاب الله - عز وجل - مستحسن جيد، والذي حملت على الموضع مما لا يحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل، فهو أحسن مما يحتاج فيه إلى تغيير لفظه، فمما لا يُحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، بخيلاً معطوف على موضع الباء، ولا يحتاج في نصب (بخيلاً) إلى تغيير (ليس)، وكذلك إذا عطفتنا (أَكُنْ) على موضع الفاء، لم تغير ((لَوْلَا أَخَّرْتَنِي)) عن لفظه؛ ومما يحتاج إلى تغيير اللفظ قوله:

جِيئُوا بِمِثْلِ بَنِي زَيْدٍ لِقَوْمِهِمْ أو مثل أسرة (٢)

تجعل مكان جيئوا: أو هاتوا مثل أسرة، وكذلك قوله:

أَعْنِي بِخَوَارِ الْعَنَانِ

(١) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٢) البيت منسوب لجريز وروايته في ديوانه

جئني بمثل بني بدر لقولهم أو مثل أسرة منظور بن سيار

وأبيض مصقول السطام^(١)

على معنى: أو هات أبيض مصقول السطام؛ وقوله: آتي الأمير لا يقطع اللص، رفع (يقطع) لأن الذي قبله كلام موجب، وإخبار مطلق، ويس قبله شرط ولا أمر ولا نهي ولا استفهام، ولو اضطر شاعر فجزم (يقطع) لجاز على معنى أن آتته لا يقطع اللص، وكأنه قد اعتقد أن إتيانه إياه هو سبب لا يقطع اللص من أجله، فصار بمنزلة أن آتته لا يقطعه. وقوله: أما أنت منطلقا أنطلق معك بالرفع، لأن تقديره: لأن كنت منطلقا أنطلق معك، فكأنه قال: لخروجك أخرج معك، ولمقامك الزمك، وقد ذكرناه في موضعه قبل هذا الموضع باليسر والشرح من هذا الكلام.

وقوله: ما تدوم لي أدوم لك، (ما) والفعل بمنزلة المصدر، فقام مقام الوقت كمقدم الحاج، وخفوق النجم، فكأنه قال: وقت دوامك لي أدوم لك، كما تقول: يوم خروحك الزمك، ولا يجوز أن تقول: ما تدم لي أدم لك.

كما تقول: متى تدم لي أدم لك، وأين تكن أكن، لأن (ما) إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدر أبطل فيها الاستفهام لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتاج إلى أن يوصل بفعل، وإنما يجازى بما إذا نقلت عن الاستفهام لاستواء الجزاء والاستفهام.

هذا معنى قول سيويه: إنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد، يعني إذا كانت موصولة بتدوم؛ ومثله: كلما تأتيني آتيك: معناه كل وقت إتيان منك لي آتيك، ولا يجوز الاستفهام فيه كما لا يستفهم بما تدوم. ومن أجل هذا المعنى قال الفقهاء: إذا قال الرجل لامرأته: كلما تدخلين هذه الدار فأنت طالق، فدخلتها ثلاث مرات فإنها تُطلق ثلاث تطليقات لكل دخلة تطليقة؛ لأن معناه كل وقت دخلة تدخلين فيه، فوقت كل دخلة غير وقت الدخلة الأخرى؛ وقالوا لو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق فدخلتها ثلاث مرات لم يقع إلا تطليقة واحدة، لأنه ليس في ألفاظ هذه الأشياء تكرير أوقات تتعلق من الحكم بكل واحد منها غير ما يتعلق بالآخر، ألا ترى أنه إذا قال: كل

(١) البيت منسوبان لكعب بن جعيل التغلبي وقد هما:

أعني بحوار العنان تخالعه إذا راح بردي بالمدجج أمردا
وأبيض مصقول السطام مهندا وإذا حلق من نسج داود مسردا

رجل يأتيه درهم، فأتاه رجلان، فلكل واحد منهما درهم؛ ولو قال: إن أتاني زيد فله درهم، فأتاه مرتين لم يستحق إلا درهما واحدا؛ وقوله: الذي يأتيه درهم، دخلت الفاء.

لتبين أن الدرهم استحقه بالإتيان، ولو قال: الذي يأتيه له درهم جاز أن يكون الدرهم يستحقه بالإتيان، وجاز أن يكون بغيره، كما يقول: زيد له درهم، ولم تذكر سبب استحقاقه للدرهم، ويجوز أن يكون الفعل ماضياً كقولك: الذي أتاني فله درهم، يثبت أن الدرهم استحقه ومثله قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ﴾^(١) وكان أبو الحسن الأخفش يضعف: إن الذي يأتيه فله درهم لدخول (إن) على الذي، ويقول: الذي إما تدخل الفاء في خبرها، لأنه يذهب بها وبالفعل الذي بعدها مذهب الشرط، فإذا أدخلت عليها (إن) أبطلت (إن) الشرط والمجازة، كقولك: من يأتيه آتية، ثم تقول: إن من يأتيه آتية، فبطل المجازة بدخول (إن) وتصير (مَنْ) بمعنى الذي؛ وكان أبو إسحاق الزجاج لا يبطل حكم المجازة عن الذي بدخول (إن) والقول ما قاله أبو إسحاق لأن (الذي) لا تعمل في الشرط والجزاء فتجزم، وإما يحمل على المجازة في المعنى لجواز إيهامها، ولأنها توصل بالفعل وما جرى مجراه، فتشبه بالشرط والجزاء، ولم يخرجها (إن) عن ذلك، لأن (إن) لها تغير معنى الابتداء، فقد قال الله -عز وجل-: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٢) فأدخل الفاء مع دخول (إن) ومثله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾^(٣) ومما يدل على صحة ما قلناه أن الحروف لا تكون شروطاً مع حروف المجازة، لا تقول: إن في الدار زيد أكرمه، ولا متى يوم الجمعة القتال أحضره، وقد قال الله -عز وجل-: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٤) فدخلت (الفاء) لمعنى المجازة و(ما) بمعنى الذي، ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتيه درهم، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً، والفرق بينهما أن كل رجل مبهم، ويأتينا مشبه بالشرط لأن الفعل يكون شرطاً، ويستوجب بيأتينا الدرهمين، وإن لم يكن بعده شيء فلم يأت سبب يستوجب به شيئاً.

قال أبو سعيد: لو قال كل رجل فيه شهامة أو فيه نفاذ، أو فيه محبة لنا جاز على

(٢) سورة الجمعة، الآية: ٨.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩١.

(٤) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩١.

قياس قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وما ذكره الخليل من حذف الجواب في قول الله - عز وجل - ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(١)، وقوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾^(٢) وقد اجتمع النحويون، وجاء التفسير في بعض ما في القرآن من نحو ذلك أنه محذوف الجواب، واختلفوا في بعض. فمما أجمعوا على حذف جوابه قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] ومنه قوله -تبارك وتعالى-: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَىٰ أَهْدَىٰ﴾^(٣) فلم يأت لأن استطعت بجواب، وجوابه فيما ذكره: فافعل، ومنه قوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ الْمَدَىٰ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾^(٤) فلم يأت بجواب (لو) وجوابها فيما يُقدر: لكان ذلك يُفعَل بهذا القرآن، ومما اختلفوا فيه قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٥) أي جاءوها وقد فتحت أبوابها، أي: وهذه حالها، وحذفوا جاءوها الثانية لتكرير اللفظ، وأنه غير مُشكِك، وتقدير الأخرى ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَكَتَلَهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٦) بمعنى: استسلموا وتله صرعه سَعِدَ بإتباع أمر الله، وبشره الله -عز وجل- بنبوته ولده، ونحو ذلك مما يليق بقصته؛ والفراء يجعل الواو زائدة، ويُقدر ((حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها)) والواو زائدة في الأخرى ((وتله للجبين ناديه))، والواو فيه زائدة، واستشهد في زيادة الواو بقوله:

حتى إذا قَمِلَتْ بَطُونُكُمْ ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا
وقَلَبْتُمْ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزَ الْحَبَّ^(٧)

أراد قلبتهم والواو زائدة:

قال أبو سعيد: وليست له في هذا حجة لأنه موافق للبصريين في حذف الجواب في المواضع التي ذكرناها، وذكروها في كتاب (المعاني) أن الحذف كثير في القرآن وكلام العرب، وإذا كان كذلك جاز أن يكون ما فيه الواو وقد انحذف جوابه كأنه قال: وقلبتهم

(١) سورة الزمر، الآية: ٧٣. (٢) سورة البقرة، الآية: ٦٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٥. (٤) سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٧٣. (٦) سورة الصفات، الآية: ١٠٣.

(٧) البيتان منسوبان للأسود بن يعفر في ديوانه ١٩، الخزائن ٥/ ٤٨٩؛ ابن عيش ١/ ٦٨.

ظهر المحن لنا بآن غدركم ولؤمكم، أو نحو ذلك؛ وقد جاء في الشعر حذف الجواب ممن غير (واو) كما في القرآن، قال عبد مناف:

الضَرْبُ شَعْشَعَةٌ وَالطَّعْنُ هَيْقَعَةٌ ضَرْبُ الْمُعُولِ تَحْتَ الدَّيْمَةِ الْعَصْدَا
وللقسي أزاميلٌ وغممةٌ حس الجنوب تسوق الماء والبردا
حتى إذا أسلكوهم في فتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا^(١)

والبيت آخر القصيدة، ولم يأت حتى إذا بجواب وتقديره:
شَلُّوا شَلَا.

وقال آخر:

لَوْ قَدْ حَدَاهُنْ أَبُو الْجُودِيِّ بِرَجَزٍ مُسَحْنَفٍ الرَّوِيِّ
مستويات كنوى البرني^(٢)

ولم يأت بجواب (لو)، وجوابها في التقدير: لو حداهن أبو الجودي، يعني الإبل
لأسرعن بحدائه ونحو ذلك، وقوله في بيت الشماخ:

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٍ^(٣)

معناه: ورُبَّ دويةٍ قفرٍ، ولم يأت بجواب (رُب) والذي في شعره بعد هذا البيت
جوابه، وهو قوله بعد البيت:

تَرَكْتُهَا لَيْلًا طَوِيلًا وَسَامِرًا لَدَيْ مَلَقَحٍ مِنْ عُودٍ مَرَخٍ وَمُنْتَجٍ^(٤)

يعني أنه سار ليلًا طويلًا بالدوية، فقال: تركته ورائي، وذلك أنه نزل في أول
ليلته، واقتدح، وعمل ما عمل، ثم ركب فبعده، وخلف ليلته حيث استعملت الزئدة، وهو
أن يحمل الزئد على الزئدة، فيلقحها النار، كما يُلَقَح الفحل الناقة ملقحًا، والمنتج الموضع
الذي تخرج منه النار.

هذا باب الأفعال في القسم

اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل مستقبل غير منفي
لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك:

(١) البيت في ديوانه، شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٧٥.

(٢) البيت منسوب إلى أبو الجودي، الخزانة ٣ / ١٧١؛ المقتضب ٢ / ٧٩.

(٣) جزء من بيت سبق تخريجه.

(٤) البيت ورد منسوبًا للشماخ في ديوانه ٨٣.

والله لأفعلن.

وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان لصالحا، فإن منزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة.

واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله، وذلك قوهم: أقسم لأفعلن، وأقسمت عليك لتفعلن، وإن كان الفعل قد وقع، وحلفت عليه لم تزد على اللام، وذلك قولك: والله لفعلت؛ وسمنا من العرب من يقول: والله لكذبت، والله لكذب.

فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، وإنما تدخل على غير الواجب؛ وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا افعل. وقد يجوز لك وهو من كلام العرب - أن تحذف (لا) وأنت تريدها، وذلك قولك:

والله أفعل ذلك أبدا، تريد: لا أفعل. وقال:

فَحَالَفَ فَلَا وَاللَّهِ تَهْطُ ثَلْعَةً
مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ^(١)

وسألت الخليل عن قوهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؛ فقال: وجه الكلام: لتفعلن هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بناشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب؛ وسألته عن قوله (لتفعلن) إذا جاءت مبتدأة، ليس قبها ما يحلف به، فقال: إنما جاءت على نية اليمين، وإن لم يتكلم بالخلوف به.

واعلم أنك إذا أخبرت عن غيرك أنه أكد على نفسه، أو على غيره، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت، وذلك قولك:

أَقْسَمَ لِيَفْعَلْنَ، وَاسْتَخْلَفَهُ لِيَفْعَلَ، وَحَلَفَ لِيَفْعَلَ ذَلِكَ، وَأَخَذَ عَلَيْهِ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بَدَأً؛ وذلك أنه أعطى من نفسه في هذا الموضع مثل ما أعطيته أنت من نفسك حين حلفت، كأنك قلت حين قلت أقسم ليعملن، قال والله ليعملن وحين قلت استخلفه ليعملن، قال له: والله ليعملن ومثل ذلك قول الله - عز وجل -: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ

(١) البيت ورد منسجماً للقيط بن زرار، في الكتاب ٣ ١٠٥.

إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ^(١). وسأله لِمَ لم يجز: والله تفعل، يُريدون بها معنى ستفعل؟ فقال: من قَبْلَ أنهم وضعوا (تفعل) هاهنا محذوفة منها (لا) فإنها تجيء في معنى (لا أفعل) فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى، فقلت فلم ألزمت النون آخر الكلمة؛ فقال: لكي لا يشبه قوله: إنه لَيَفْعَلُ، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبر بفعل واقع فيه الفاعل، كما ألزموا اللام: إن كان لَيَقُولُ، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك لأن إن تكون بمنزلة ما.

وسأله عن قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٢). فقال: (ما) هاهنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على (إن) حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إن) واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا.

ومثل هذه اللام الأولى (أن) إذا قلت: والله أن فعلت لفعلت، وقال:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مِظْلَمٌ^(٣)

فأن في (لو) بمنزلة اللام في (ما) فأوقعت هاهنا لامين:

لام للأول ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم، فكذلك اللامان في قوله -عز وجل-: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٤).

لام للأول، وأخرى للجواب، ومثل ذلك ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ^(٥)﴾، إنما دخلت اللام على نية اليمين. والله أعلم وسأله عن قوله -عز وجل-: ﴿وَلْتَنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾^(٦) فقال: هي بمعنى لتفعلن، كأنه قال: لَظَلَّلْنَ كما يقول:

والله لا فَعَلْتُ ذاك أبدا، تريد معنى لا أفعل وتقول: لئن فعلت ما فعل تريد معنى

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٣) البيت منسوباً للمسيب بن علس، الخزاعة ٤ / ٢٢٤؛ ابن يعيش ٩ / ٩٤؛ الكتاب ٣ / ١٠٧.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٨١. (٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨.

(٦) سورة الروم، الآية: ٥١.

ما هو فاعل وم يفعل، كما كان لَطَوُوا مثل لَظَلَّلْن، وكما جاءت ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾^(١) على قوله: أم صَمْتُمْ. وكذلك جاء هذا على ما هو فاعل.

قال: ﴿وَلَمَّا أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا يَبْعُوا قِبَلَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَهُ بَعْضٌ وَلَمَّا اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢). أي ما هم تابعين. وقال -عز وجل-: ﴿وَلَمَّا زَالَآ إِنَّ أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مَنْ بَعْدَهُ﴾^(٣) أي ما بمسكها من أحد. وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٤). فإن (إِنْ) حرف تأكيد ولها لام كلام اليمين لذلك أدخلوها، كما أدخلوا في ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٥)، ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين، كأنه قال: إِنْ زيدا لما والله ليفعلن، وقد يستقيم في الكلام: إِنْ زيدا ليضرب، وليذهب. ولم يقع ضَرْبٌ. والأكثر على ألسنتهم -كما خبرتك- في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع.

قال -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٦). قال لييد:
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لثَاتَيْنِ مَنِيتِي
إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْيِشُ سِهَامُهَا^(٧)

كأنه قال: والله لثاتين، كما قال: لقد علمت لعبد الله خير منك،
قال: أَظُنُّ تَسْبِقُنِي وَأُظُنُّ لَتَمُوتُنَّ وهو بمنزلة: علمت، وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٨) ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيهم أفضل، حسن كحسنه في (عسنت). كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل، أم هذا.

قال أبو سعيد: النون دخلت مع اللام في جواب القسم لأن اللام وحدها تدخل

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٤١.

(٤) سورة هود، الآية: ١١١.

(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٤.

(٦) البيت في ديوانه، الخزانة ٤/ ١٣، ٣٣٢؛ الكذب ٣/ ١١٠.

(٨) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

على الفعل المستقبل في خبر (إن)، وليس دخول اللام في خبر إن للقسم، وقد تدخل في خبر إن ومعها القسم، وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم، والداخلة لغير القسم.

فإذا قلت إن زيدا ليضربن عمرا، فاللام مع النون دخلت للقسم، وتقديره: إن زيدا والله ليضربن عمرا.

وإذا قلت: إن زيدا ليضرب عمرا، فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على أن وأخرت، وبين هذه اللام وبين التي معها النون فصل من وجهين: أحدهما أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال، وقد يجوز أن يُراد بها المستقبل؛ والوجه الآخر من الفصل، أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه، لأن نية اللام فيه التقديم، لا يجوز أن تقول: إن زيدا عمرا ليضربن، ويجوز إن زيدا عمرا ليضرب، وقد ذكر هذا في غير موضع، فإن قال قائل إذا أردنا القسم على فعل الحال، فكيف السبيل إليه؟

قليل له: يقع جواب القسم كأن ويكون الفعل المستقبل خبرا له، ويُراد به الحال كقولك: والله إن زيدا ينطلق، وإن شئت أدخلت اللام، فقلت: لينطلق والمعنى واحد، وإن شئت قلت: إن زيدا لمنطلق، فيستغنى بدخول اللام على الاسم عن دخولها على الفعل المقسم عليه، والقسم إذا كان الذي يتلقاه فعلا فهو واقع عليه، وإن كان الذي يتلقاه حرفا بعده اسم وخبر، فالذي وقع عليه القسم يؤكد القيام دون زيد، وكل فعل دخلته النون فهو للاستقبال في الأمر والنهي والاستفهام، ولا تدخل على الحال، وحكى أبو إسحاق الزجاج عن أبي العباس المبرد قال: امتنعت النون من دخولها على فعل الحال؛ لأن الحال لا يحلف عليها، ثم رد عليه فقال أبو إسحاق: لو كان امتناعها لأن الحال لا يحلف عليها لكان كل من يحلف عند القاضي لا يجب أن يقبل يمينه لأنه يحلف أنه في حال ليست عليه شيء، ولا تمتنع قولك: والله لأنت أفضل الناس، وهو في حال فضل؛ وقولك: والله لزيد يصلي بحذائي؛ ولا تمتنع، ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(١). وقد يكتفي بذكر القسم، وما جرى مجراه عن المقسم به، فيقال: أقسم لأفعلن، وأشهد لأفعلن، وتقديره: أقسم بالذي شأني وسبيلي أن أقسم به، ولكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب. قال الشاعر:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ^(١)

وقال آخر:

وَأَقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَأَكُنْ لَمْ تَجِدْ عَنْكَ مَذْفَعًا^(٢)

ومن أجل هذا قال الفقهاء من العراق إذا قال الرجل أقسم أو أقسم بالله أو أحلف بالله، أو أشهد أو أشهد بالله فحنث وجبت عليه كفارة اليمين لأنه إذا قال: أقسم بالله، أو أحلف بالله أو أشهد صُرِفَ إلى معنى: أقسم بالله إذا كان الذي يلزم المسلمين إذا أقسموا أو حنثوا أن يحلفوا بالله دون غيره لقول النبي ﷺ:

((من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت))^(٣). فإذا كانت اليمين على فعل

ماضي لم تدخل اللام كقولك: والله لكذبت، والله لكذبت ولم تدخل النون لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي وإحالة، وإذا دخلت في فعل القسم فهي أيضًا للمستقبل، فلم يجز دخولها فيما لم يمكن دخولها عليه، وقال فيه بعض أصحابنا: دخول النون في القسم يفصل بين الحال والاستقبال، وليس في الماضي لبس بيزيل دخول النون؛ وإذا كان القسم بفعل مضي لم يدخلوا للقسم حرفا دون حرف النفي الذي كان فيه قبل القسم؛ وأصل دخول حرف القسم اموجب في غير القسم لا يحتاج إلى حرف كقولك: ذهب زيد، وينطلق عمرو، وبكر راحل، وما أشبه ذلك؛ فلما أقسموا عليه أكدوه بما أدخلوا عليه من الحروف الدالة على القسم ليعلم أنه قسم، واحتمل الحروف لتجرده منها قبل القسم، وأما النفي ففيه حروف انفي، وكرهوا دخول حرف آخر واكتفوا بما فيه من حروف النفي غير أنهم اقتصروا من حروف النفي على حرفين لا يتلقى اليمين بغيرهما من حروف الجحد، وجعلوهما مقابلين لحرفي الإيجاب في جواب اليمين، وهما (لا) و(ما) دون (لم) و(لن) فقالوا والله ما زيد منطلقا، والله لا ينطلق زيد، وكان (ما) في النفي نظيره (إن) في الإيجاب لأن أكثر دخول (ما) على الأسماء والأخبار، كما أن (أن) تدخل على الأسماء والأخبار، وكان (لا) نظيره (اللام) لأن دخولها على الأفعال في النفي كدخول اللام في الإيجاب؛ ولا يجوز: والله لم يقم زيد، ولا والله لن

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت ورد منسوبا لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢، الخزانة ١٠ / ٨٤، ٨٥؛ ابن عيش ٩ / ٧.

(٣) صحيح البخاري - كتاب الأيمان والنذور، صحيح مسلم - كتاب المسابقات والمزاورة - حديث

يقوم زيد لأنهم جعلوا (لم يقم) نقيض (قام)، (ولن يقوم) نقيض (سيقوم)، ولا يقع القسم عليهما في الإيجاب. لا تقول: والله قام زيد، ولا: والله سيقوم زيد، فإذا قلت: والله لا يقوم، فهو نفي للمستقبل، كما أنك إذا قلت: والله ليقومن، فهو إيجاب للمستقبل، فإن أردت اليمين على نفي فعل في الحال، قلت: والله ما زيد يقوم، والله ما زيد قائما، كما تقول إذا أردت ذلك في الإيجاب: والله إن زيدا يقوم، والله إن زيدا قائم، وقد كثر في كلامهم حذف (لا) في القسم لكثرة القسم في كلامهم، وزوال اللبس، لأن الموجب في القسم تلزمه اللام والنون، فإذا قالوا: والله أقوم، علم بسقوط اللام والنون منه أنه نفي، وقد قال الله -عز وجل-: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾^(١) وتقديره: لا تزال تذكر يوسف، وأما أقسمتُ عليك إلا فعلت، ولما فعلت، فإن المتكلم إذا قال: أقسمت عليك لتفعلن، فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعل ومقسم عليه، فإذا لم يفعل فهو كاذب، لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أقسم عليك إلا فعلت، وكما فعلت، فهو طالب منه سائل ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب، وللفرق بين المعنيين فَرَّقَ بين اللفظيين؛ وإذا ذكرت يمينًا قد حلف كان ذلك في لفظها وجهان: أحدهما حكاية لفظ الالفاظ في يمينه، والآخر: حمل إخبارك على المعنى لا على اللفظ، ونشئ ذلك بقوله -عز وجل-: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾^(٢) قراءة عبد الله ((تقاسموا بالله)) من غير (قالوا)، ففي ((تقاسموا)) وجهان: أحدهما أن يكون ماضيًا، والآخر أن يكون أمرًا، فإذا كان فعلا ماضيًا جاز في (لنبيتنه) الياء والنون حسب لبيتنه ولنبيتنه، فأما النون فعلى حكاية لفظهم، كأنهم قالوا: في أيماهم ((والله لنبيتنه))، وأما الياء فعلى المعنى لأن المخبر عنهم غائب عنهم مخبر بيمين لهم حلفوا على فعل كان منهم والخبر عن الغائب بالياء، ومثله من الكلام حلف زيد ليقتلن عمرا بالياء لغيبة زيد، ويجوز حلف زيد لأقتلن عمرا على حكاية لفظه في يمينه، وإذا كان (تقاسموا) أمرا ففي لنبيتنه ثلاثة أوجه: النون والياء والتاء والنون على حكاية لفظهم إذا حلفوا، وقالوا: لنبيتنه؛ والياء على حال المخبر عنهم في الغيبة، وأما التاء فعلى حكاية لفظ المحلف لأنه إذا حلفهم قال لهم: احلفوا لنبيتنه، ومثله قولك لصاحبك حلف القوم ليخرجن وتخرجن، وتخرجن، ولو حلف واحدا جاز أن يقول: أحلف لتخرجن، وأحلف لأخرجن. التاء لإقبال المحلف على المحلف، والألف لحكاية لفظ

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

(٢) سورة النمل، الآية: ٤٩.

الخالف؛ وعلى هذا قس جميع ما يرد عليه إن شاء الله.

وقوله - عز وجل -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(١) لتؤمنن به خبر وهو بمنزلة قولك:

لزيد لتضربنه، وجعلوا اللام الواقعة على (ما) بمنزلة (أن) في:

.... أن لو التقينا..... (٢)

وذلك أن (أن) يتلقى بها اليمين الواقعة على (ما)، وإذا جعلت (ما) و(لا) للمجازاة في مثل قوله - عز وجل -: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾^(٣) فلا صلة لها، فهي في موضع نصب يأتيكم، والاعتماد في جواب القسم على اللام في قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١]، وقد شرح ذلك قبل هذا الموضع بأتم مما هنا.

وقوله - عز وجل -: ﴿وَلَنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا شَرًّا وَهَئِذَا هُمْ مُصَفَّرًا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾^(٤) تأويله: لَيُظَلَّنْ، لأن المجازاة مسية على يمين، وقد ذكرنا أنها إذا كانت كذلك فالقسم يعتمد على جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كان فعلا، فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال لأنه مجازاة، ووجبت له اللام لأنها جواب القسم، فصار حق اللفظ لَيُظَلَّنْ، ثم نقل إلى لفظ الماضي لأن حروف المجازاة تسوغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال، وكذلك نقل لفظ الفعل بعد (ما) التي للمضي، وهو في معنى الاستقبال في قولك: لَنْ فَعَلْتُ، تريد: ما هو فاعل، وما يفعل كيف كان كظَلُّوا في معنى لَيُظَلَّنْ، وقوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا لِيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ﴾^(٥) اللام الأولى التي تدخل في اسم (إن) إذا قلت: إن في الدار لزيدا، وفي خبرها إذا قلت: إن زيدا ليقوم، ولا تدخل معها النون واللام الثانية، وهي جواب قسم يقدر بعد اسم (إن)، وقيل خبرها، وذلك في نحو قولك: إن زيدا ليقوم، كأنك قلت: إن زيدا والله ليقوم، ولا تجتمع هاتان اللامان، وإذا فرق بينهما حاز.

و(ما) هي زائدة للتوكيد، وقد تقدم من كلامي أن قولهم: إن زيدا لَيَضْرِبُ وَلَيَذْهَبُ الأكثر في كلامهم أن يراد به الحال، وقد يراد به المستقبل، وذلك في قوله عز

(١) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٢) جزء من بيت سبق تخريجه. (٣) سورة فاطر، الآية: ١.

(٤) سورة الروم، الآية: ٢. (٥) سورة هود، الآية: ٥١.

وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١) والحكم متأخر، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجَنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٢) بدا لهم فعل، والفعل لا يخلو من الفاعل أو معناه عند النحويين أجمعين بدا لهم بُدُوْ، وقالوا: ليسجنته، إنما أضمر البدو، لأنه مصدر يدل عليه (بدا لهم)، وأضمر (قالوا) كما قال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) ومعناه: يقولون سلام عليكم، ولا يكون ليسجنته بدلا من الفاعل لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة، وباقي الباب من كلام سيبويه مفهوم.

باب الحروف التي لا تُتقدَّم فيها الأسماء (على) الفعل

فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة - ألا ترى أنك لا تقول: جئتكَ كي زيدٌ يقولُ ذاك، ولا خفتُ أن زيدٌ يقولُ ذاك، فلا يفصل بين الفعل والعامل فيه، كما لا يجوز أن يفصل بين الاسم وبين (إن) وأخواتها بفعل، ومما لا يقدم فيه: الأسماء، الفعل، الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك (لم) و(لما) و(لا) التي تجزم الفعل في النهي و(اللام) التي تجزم الفعل في الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتكَ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر:

ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتصب، كراهة أن تُشَبَّه بما يعمل في الأسماء، ألا ترى أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل وما ينصبه بحشو، كراهة أن يشبهوه بما يعمل في الاسم، لأن الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل، ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم، وقلة ما يعمل في الفعل؛ فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جئتكَ كي بك يُؤخذ زيد، لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء.

واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك أنهم

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٤. (٢) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الرعد، الآيتان: ٢٣، ٢٤.

يشبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء يدخلها فَعْلٌ وَيَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهام فُتَرَفَ فيها الأسماء، وتكون بمنزلة (الذي) فلما كانت تصرف هذا التصرف، وتنفارق الجزم ضارعت ما يجز من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله، لأنك إن شئت نونت وبصبت، وإن شئت لم تتجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضارب، ولذلك لم يكن مثل (لم) أو (لا) في النهي واللام في الأمر لأنهم لا يفارقن الجزم، ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ

نحو قوله:

عَاوِذَ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُودُهَا حَرْبًا^(١)

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبه بلم؛ وإنما جاز في الفصل ولم يُشَبَّه (لم) لأن (لم) لا يقع بعدها فَعْلٌ، وإنما جاز في (إن) لأنها أصل الجزاء ولا تنفارقه، فجاز هذا، كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر، وأما سائر حروف الجزاء، فهذا ضعيف فيه في الكلام لأنها ليست كإن، فلو جاز في إن، وقد جرمت كان أقوى إذ جاز فيها (فَعْلٌ).

ومما جاء في الشعر مجزوما في غير (إن) قول عدي بن ريد:

فَمَتَى وَاغْلَ يَنْبُهُمْ يُحْيَوُ هُ وَتُعْطَفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^(٢)

وقال:

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ^(٣)

ولو كان (فَعْلٌ) كان أقوى إذ كان ذلك جائزًا في (إن) في الكلام.

واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيدًا يأتك يكن كذا، إنما يقع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيدًا رأيته يكن ذلك، لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها، فإن قلت: إن يأتني زيد يقل ذاك، جاز على قول من قال: زيدًا ضربته، إن تأتني فأنا خير لك حسنًا، وإن لم يحمل على ذلك رَفَعَ وجاز في الشعر، كقوله:

(١) صدر بيت لم نقف على قائله وعجزه، الكتاب ٣/ ١١٢؛ ولسان العرب مادة (طرب).

(٢) البيت في ديوانه ١٥٦، والكتاب ٣/ ١١٣.

(٣) البيت ورد منسوبًا لكعب بن جعبل، في الخزنة ٣/ ٤٧؛ والكتاب ٣/ ١١٣.

الله يشكرها (١)

ومثل الأول قول هشام المري:

فَمِنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمِنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُقَزَّعًا (٢)

قال أبو سعيد: أكثر كلام سيبويه فيه واضح، وقوله:

وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر لقلة ما يعمل في الأفعال من العوامل، وكثرة ما يعمل في الأسماء منها. وذلك أن الأسماء تعمل فيها الأفعال والأسماء والحروف، أما الفعل فقولك عمرو ضرب زيدًا، ويضرب أخاك أبوك، وأما الأسماء فقولك:

هذا ضارب زيدًا، ومكرم عمرا، وهذا غلامُ عمرو، ودارُ بكرٍ.

وأما الحروف فإن وأخواتها، وحروف الجر كقولك: إن في الدار زيدًا، ومررت بعمرو، والأفعال إنما يعمل فيها حروف معلومة قليل عددها، إذا تقدم الاسم المرفوع، وولى الجازم، فأحسن ذلك أن يكون في (إن) من بين حروف الجزاء، لأنها الحرف الأصلي في المجازاة، وقد ذكرت قوتها قبل هذا الموضع، واستشهدت عليه بما يغني عن إعادته في هذا الموضع، ويكون الفعل بعد الاسم ماضيا، وذلك قول الله - عز وجل -: ﴿إِنْ أَمُرُّ هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (٣) وقوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (٤)، والذي عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذي بعد (إن) يرتفع بإضمار فعل ما ظهر تفسيره كأنه قال: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، والفعل الذي بعد (أحد) تفسير المضمحل، وموضع هذا الفعل جزم، وإن كان ماضيا يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره، والدليل على ذلك أن الشاعر لما جعله مستقبلا جزمه، فمن ذلك فمتى واغل ينهم تقديره فمتى ينهم واغل ينهم، وقوله:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا

فتقديره: أينما تميلها الرِّيح تميلها.

(١) جزء من بيت سبق تخريجه.

(٢) البيت في ديوانه، الخزائن ٣ / ٦٤٠؛ الكتاب ٣ / ١١٤؛ المقتضب ٢ / ٧٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦.

ومن نحن نؤمنه تقديره: نحن نؤمنه، وقد أنشد غير سيبويه فيه

وَإِنْ أَنْتَ تَفْعَلُ فَلَفَاعِلِي — نَ أَنْتَ الْمُجِيزِ تِلْكَ الْغَمَارَا^(١)

ومعناه فإن تفعل أنت تفعل، وأما الفراء وأصحابه فلا يقدرون فعلا قبل الاسم المرفوع، ويجعلون الاسم المرفوع والمنصوب مستحسنا في (أن) خاصة لقوتها لأنها الاسم المرفوع الحرف الأصلي في المجازة، فالمرفوع ما ذكرناه، والمنصوب قولك، وإن أخاك ضربت ظلمت، وقد اختلف الكسائي والفراء في جواب الجزاء إذا لم يكن بالفاء هل يجوز تقديم الاسم فيه على الفعل فأجمعوا أنه لا يجوز ذلك في الاسم المرفوع، واختلفا في المنصوب، وأجازة الكسائي، ولم يجزه الفراء، وذلك قولك: إن عبد الله يقيم يقيم أبوه لا يجوز عندهما في الجواب أبوه يقيم، فإن قالت: إن عبد الله يقيم يضرب أخاه - جاز عند الكسائي أخاه يضرب، ولم يجز عند الفراء. واحتج الكسائي بقول الشاعر، وهو طفيل الغنوي:

وللخيل أيام فمن يصْطَبِرْ لها وَيَعْرِفُ لها أَيامَهَا الْخَيْرُ تُعْقَبِ^(٢)

والقصيدة مخفوضة، والخير عند الكسائي منصوب بتعقب، والفراء يقول: إن الخير منصوب؛ لأنه نعت الأيام كأنه قال: أيامها الصالحة، ولم يأت لتعقب بمفعول، ولو كان تعقب مرفوعاً لم يقع خلاف في جواز تقديم المنصوب بالفعل، لأن الفاء تقدر وإذا أتى بالفاء جاز التقديم، كقولك: إن يأتني زيد فأكرم أخاه، ويجوز فأخاه أكرم، ثم تحذف الفاء، كما حذف في قوله الله يشكرها. وقد أجاز سيبويه تقديم الاسم في الجواب ورفعها بإضمار، كما أجازة في الشرط، وذلك قولك: إن تأتني زيد يقل ذاك، فزيد مرفوع بفعل مضمر قبله مجزوم، وبعده تفسيره، كأنه قال: إن تأتني يقل زيد ذاك يقل، ولا يجوز أن يرتفع زيد بالابتداء، لأنه لو ارتفع بالابتداء لكانت الفاء مفردة قبله، وإذا قدرت الفاء قبله بطل جزم الفعل الذي بعده لأنك تقول: إن تأتني فزيد يقل ذاك، وإنما يقول فزيد يقول ذاك، وقوله في آخر الباب: ومثل الأول قول هشام المري يعني بالأول قوله: فمتى واغل. وأينما الريح، وسائر كلامه قد أتى عليه الشرح في هذا الباب وغيره.

وهذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل

ولا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها. فمن

(١) البيت ورد منسوطاً للكميت بن زيد في ديوانه ٣٤٠.

(٢) البيت في ديوانه ٣٥، الخزاعة ٩ / ٤٤.

تلك الحروف (قد) لا تفصل الفعل بغيره، وهي جواب لقوله: مَنْ فَعَلَ. كما كانت فَعَلَ جواباً لـ (هل فعل؟)، فإذا أخبرت أنه لم يقع، ولما يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً، فمن ثم أشبهت (قد) (لما) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل لأنها بمنزلة السين في قولك سيفعل، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله: لن يفعل فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشابهها، وجعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة. (وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى رب تقول ولا إلى (قل يقول): فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل، ومثل ذلك (هلاً) ولولا و(ألاً) ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد، فأخلصوهن للفعل، حيث دخل فيهن معنى التخصيص، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدَتْ فَاطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَذُومُ^(١)

واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام. نحو (هل) و(كيف) و(مَنْ) - اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل، وقد بُيِّنَ حالها فيما مضى.

قال أبو سعيد قول سيويه: لا يفصل بين الفعل وقد بغيره أراد على وجه الاختيار، وموضوع قد لأن منزلة قد في الفعل، كمنزلة الألف واللام من الاسم لأن دخولها على فعل متوقع أو مسؤول عنه، لأنه إذا قال: قد قام زيد، فإنما يقوله لمن توقع قيامه، أو لمن سأل عنه، فقال: هل قام زيد، وإذا قال: قام زيد، فإنما يتدبّر أخباراً بقيامه لمن لم ينتظره، ولم يتوقعه، فأشبهت (قد) العهد في قولك: جاءني الرجل لمن عهده المتكلم أو جرى ذكره عنده قبل ذلك كقولك: ناظرت اليوم رجلاً فقال لي الرجل في مناظرته كذا وكذا، ومما يُوجب أن لا يفصل بينها وبين الفعل، أنها تقيض (لما)، و(لما) حرف جازم تقول: ركب زيد ولما يتعمم، فيقول الراد عليه: بل ركب زيد وقد تعمم، ومعناه ركب وهذه حاله، إلا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل.

(١) البيت ورد منسوباً إلى الفقعسي في ديوانه ٤٨٠، الكتاب ١ / ٣١، ٣ / ١١٥؛ المقتضب ٢ / ٨٤؛ مع الموامع ٢ / ٨٣، ٢٢٤.

قال سيبويه في أول الكتاب: وأما القبيح المستقيم، فقولك:

قد زيدًا رأيت، وقد فصلوا بينها وبين الفعل أيضًا بالقسم، كقولك: قد لعمرى بت ليلى ساهراً، وقد والله أحسنت، وحسن في (قد) الفصل، ولم يحسن الفصل بين الألف واللام، وبين ما دخلتا عليه؛ لأن (قد) تنفرد، ولا يذكر بعدها شيء، فقويت بذلك، واحتمل الفصل نقول النابعة:

أَقَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِهَا وَكَأَنَّ قَدٍ^(١)

وقال:

تفريق أفي اليوم تقويض الأجرة أم غد لما تبين وحها لهم وكأن قد

ومنه السين، وسوف من الفعل المستقبل كمنزلة الألف واللام في تلخيص الفعل المستقبل، وقصره عليه كقصر الألف واللام للاسم المذكور على شيء بعينه، ووجه آخر أن السين، وسوف هما إثبات (لن) و(لن) نقيضتهما، ولا يفصل بين (لن) وما تدخل عليه، فكذلك السين، وسوف، وأما (ربما) و(قلما) فإن الأصل فيهما (رب). وقل: فأما (رب) فهي حرف خفض لا يجوز أن يليها فعل ولا تدخل حروف الخفض على الأفعال، وأما (قل) فهي فعل، ولا يليها فعل، لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما حق الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع (الذي) قبلها شيئاً واحداً بمعنى حرف مهيأ للفعل بعده، ولا تعمل شيئاً، وجعلوا فيه المعنى الذي يريدونه، كما جعلوا (هلا) و(لوما) و(لولا) وما شابهها ما أرادوها، ويجوز أن يكون أدخلوا (ما) وهي اسم، وأتوا بالفعل بعدها فصار الفعل صلة لها فانتصب و(رب) واقعة على اسم تقديره أنه مخفوض بـ (رب)، قل واقعة على اسم تقديره أنه مرفوع بـ (قد)، وذلك قولك: ربما يقوم زيد.

وقال الله عز وجل: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٢) ويقول: قلما يقوم زيد، فهذا وجه الكلام فيها، وقد تجعل (ما) زائدة، وبعدها اسم مخفوض بـ (رب)، كقولك: ربما رجل خلصته من السبع.

قال الشاعر:

(١) ابيت في ديوانه ٨٩، ابن يعيش ٨ / ١٤٨؛ المقنضب ١ / ٤٢.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٢.

ربما طعنت لضيء مقليل دون بصري وطعنته بحلها^(١)

وقد تحمل (ما) في (قلما) على الزيادة، ويرفع الاسم بعدها — (قل) وعلى ذلك حمل بعض الناس قوله: (وقلما وصال) مبتدأ، وما بعده خبره، والمبتدأ والخبر صلة (ما)، وهي مرفوعة — (قل).

وذكر سيبويه (هلا) و(لولا) و(ألاً) فعّال: ألزموه (لا) وجعلوا كل واحدة منهم مع (لا) بمنزلة حرف واحد، فأخلصوهن للفعل، حيث دخل فيهن معنى التخصيص، وترك (لولا) وهو مثلهن في المعنى، وقد ألزمت (ما) وهي مثل (لا) في النهي. وباقي الباب مُستَعْنَى عن شرحه.

هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال

وهي (لكن) و(كأنما) و(إذ) لأنها حروف لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذاتها إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل، وسألت الخليل، عن قول العرب: انتظروني كما آتيك، فزعم أن (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت الفعل، كما صيرت للفعل (ربما) والمعنى: لعل آتيك، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا — (ربما). قال رؤبة:

لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ^(٢)

وقال أبو النجم:

قُلْتُ لِشِيَّانٍ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُعَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ^(٣)

وقال أبو سعيد: يرتفع الفعل بعد (كما) من وجوه منها: أن تجعل الكاف، وهي كاف التشبيه في الأصل مع (ما) كشيء واحد يليها الفعل، ورفع بعدها، كما رفع بعد (ربما) وجعلت بمعنى لعل، والفعل للاستقبال دون الحال، وفيه معنى كي، وإن ارتفع الفعل كقولك للرجل اتني لعل أهب لك. قال الله عز وجل: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ

(١) البيت ورد منسوباً لعدي بن الرعلاء.

(٢) البيت في ديوانه ١٨٣، الحزنة ٤ / ٢٨٢.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣ / ١١٦.

نَقْلِحُونَ^(١) وإنما صار كذلك لأن لعل فيها طمع، والذي يفعل الفعل ملتصقا لكون الشيء، وإنما يطمع في ذلك الملتصق ويرجوه، والمعاني إذا تقاربت اشتركت كثيرا في لألفاظ، ومنها:

أن يكون (ما) (من) (كما) و(ما) بعدها من الفعل بمنزلة المصدر، كقولك أزورك كما تزورني، وأتني كما آتيك، وكما تدين تدان، وكما يفعلون أفعل، أي أزورك كزيارتك إياي، وأتني كإتياني إياك، فإن قال قائل: إن كان المصدر الذي بعد الكاف من فعل ماضٍ، فينبغي أن تقول أزورك كما زرني، وإن كان من فعل مستقبل، فكيف يشبهه بما لم يكن قيل له، أما الفعل إذا كان ماضيا، فالوجه فيه أزورك كما زرنتي، وأتني كما آتيتك، وإن كان مستقبلا فتقديره أتني كإتياني إياك إن آتيتني، وكذلك لا تشتم الناس كما لم تشتم في معنى المصدر، وتقديره: أترك شتمهم كتركهم شتمك إن تركت شتمهم، والوجه الثالث: أن يكون (كما) وقتا كقولك: ادخل كما يسلم الإمام أي في ذلك الوقت، وانصرف كما يجلس الوزير، أي في وقت جلوسه والوجه الرابع: فيما ذكر بعض النحويين أن (كما) تقييد للتشبيه حسب، ولا ينضم (ما) إلى الذي عنده، ولا يختلط به، كما يقال: أنا عندك كما أنت عندي، قال الله عز وجل: ﴿يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٢) فكما بجملتها مفيدة للتشبيه، وعلى هذا يجعل (ربما) بجملتها بمعنى (رب) غير أنها لا تخفض، وحكى الكوفيون النصب بـ (ما) بمعنى (كما) وحذف الباء منها، وإن كانوا غير دافعين للدفع بعدها، ولم يحك البصريون ذلك، وقد وافقهم على ذلك أبو العباس المبرد، واستحسن قولي الكوفيين والبصريين، ولم يحتج في ذلك بشيء إلا بيت احتج به الكوفيون وهو قوله:

وطرفك إما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تُصرف^(٣)

قال أبو سعيد هذا البيت وما بعده مما احتج به الكوفيون للنصب بـ (ما) فتأول، أو مروى على غير روايتهم مما لا يكون لهم حجة، أما هذا البيت فغيرهم يرويه:

..... فاصرفنه لكي يحسبوا أن الهوى حيث تصرف

وقد احتجوا بقول رؤبة:

(١) سورة الحج، الآية: ٧٧.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٣٨.

(٣) البيت ورد منسوبا لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٣.

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

والذي رواه سيبويه بالتوحيد: لا تظلم الناس كما لا تظلم وليس في هذه الرواية حجة.

وأنشدوا بيت صخر الغي الهذلي:

جاءت كَبِيرٌ كما أَحْفَرُهَا والقَوْمُ صِيْدٌ كأنهم رُمِدُوا^(١)

والبصريون يروونه بالرفع: كما أَحْفَرُهَا، والفراء اختار الرفع في بيت صخر الغي، وقال: احفرها بالنصب.

فأنشد الآخر:

يُقَلِّبُ عَيْنِيهِ كما لِأَخَافِهِ تشاوس رُوَيْدًا أُنِي مَنْ تَأْمَلُ^(٢)

قالوا اللام في لأخافه تأكيد لكما، وهذه لا حجة فيها لأن فيه تكلفا شديدا وحملًا على وجه يقبح، والأولى والأظهر يُقَلِّبُ عَيْنِيهِ لكيما يخافه، وأنشدوا قول: عدي بن زيد: اسمع حديثًا كما يوما يحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألًا^(٣)

وذكر أن الرواة أجمعوا على رفع يحدثه إلا المفضل، فإنه كان ينصبه، واجتماع النحويين من الكوفيين والبصريين على رفعه حجة على المفضل، لأنه لم يكن في معرفة النحو كالمخالفين له.

وقال هشام بن معاوية: (كما) على معنى (كي) لكنها بمنزلة قولهم افعل كما يفعلون، وأنشد هشام:

وما زرتني في اليوم إلا تعلقة كما القابس العجلان ثم يغيب

وقال معناه: كما ترون القابس، وأمر وجوه معاني (كما) فيما أنشده سيبويه في

آخر الباب - معنى (لعل) كأنه قال: - لا تشتم الناس لعلك لا تشتم، وكذلك: أدن من لقاءه، يريد من لقاءه لحيدة لعلنا نغذي القوم من شوائه.

هذا باب نفي الفعل

إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لما يفعل، وإذا قال:

لقد فعل فإن نفيه ما فعل لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل.

(١) البيت في ديوانه ١ / ٢٦٠، الخزائن ١ / ٢٢٤.

(٢) البيت ورد منسويًا إلى أوس بن حجر في ديوانه ٩٨، الخزائن ١ / ٢٢٤، ٢٢٦.

(٣) البيت في ديوانه ١٥٨.

وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل.

وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه والله لا يفعل وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن فقلت: والله لا يفعل وإذا قال: سوف يفعل، وسيفعل فإن نفيه لن يفعل.

قال أبو سعيد: حق نفي الشيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما، وأن لا يكون منهما فرق في أحكامهما إلا أن أحدهما إيجاب والآخر نفي، وعلى هذا ساق سيبويه ما ذكره في هذا الباب فجعل (لم يفعل) نفي (فَعَلَ) لأن المصيّ يجمعهما في قولك: فعل أمس، ولم يفعل أمس، وأحدهما موجب، والآخر منفي.

وإذا قال: قد فعل فنفيه لما يفعل لأنهما للحال، ولما فيه تطاول تقول:

ركب زيد، وقد لبس خفه، وركب زيد ولما بلبس خفه، فالحال قد جمعهما وأحدهما منفي، والآخر موجب.

وإذا قلت: لقد فعل فنفيه ما فعل لأن قوله: لقد فعل جواب قسم، فإذا أبطلته وأقسمت قلت: ما فعل وتقديره: والله لقد فعل، والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل أي هو في حال فعل لم يكن نفيه لا يفعل لأن لا يفعل موضوع للمستقبل، فلا يكون نفي المستقبل نفيًا للحال ولكن هو جواب هو يفعل للحال ما يفعل. وإذا كان هو يفعل للمستقبل فجوابه لا يفعل لاشتراكهما في الاستقبال. وباقي الباب على هذا، وقد تكرر ذكره في مواضع من الكتاب.

هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

يُضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقول ذاك. وقال الله - عز وجل -: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(١) و﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢). وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا كذلك في الدهر لكثرتة في كلامهم.

فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو (ابن) وإنما أصله للفعل وتصريفه.

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

ومما يُضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني، ومنه أيضًا ((آية)).

قال الأعشى:

بأية تُقَدِّمُونَ الحَيْلَ شَعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا^(١)

وقال زيد بن عمرو بن صعق:

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَأَيَّةٍ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا^(٢)

فـ (ما) لغو.

ومما يُضاف أيضًا إلى الفعل قوله: لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون. المعنى لا أفعل بسلامتك، و(ذو) مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك.

فـ (ذو) هاهنا الأمر الذي يسلمك، وصاحب سلامتك.

ولا يُضاف إلى الفعل غير هذا، كما أن (لَدُنْ) لا تنصب إلا في (غدوة).

واطردت الأفعال في (آية) اطراد الأسماء في (أقول) إذا قلت:

أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا شَبَّهْتُ بـ (تظن).

وسألته عن قوله في الأزمنة: كان ذاك زمن زيد أمير.

فقال: لما كانت في معنى (إذ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون (إذ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشبَّهوا هذا بذلك، ولا يجوز (هذا) في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذ) فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير كان خطأ.

حدثنا بذلك يونس عن العرب. لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير.

قال أبو سعيد: أما لإضافة أسماء الدهر إلى الأفعال فلأن الأفعال بمنزلة أسماء الدهر إذ كان في لفظها ما يدل على المضي كقولك:

ذهب وانطلق، وأشبه ذلك.

ومن لفظها ما يدل على الاستقبال والحال كقولك: يذهب وينطلق، فانقسم لفظه

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٢/ ١٨؛ الكتاب ٣/ ١١٨.

(٢) البيت في ديوانه، الخزنة ٦/ ٥١٢؛ الكتاب ٣/ ١١٨.

إلى ماضٍ وغير ماضٍ، فصار الفعل الماضي بمنزلة (أمس) والحال كـ (اليوم) والآن والمستقبل كـ (غد) وسهل إضافته إلى الفعل لأنه أبين من إضافته إلى مصدره لأن لفظ الفعل يدل على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدل على ذلك، ثم جعل الزمان الماضي كله بـ (إذ) والمستقبل كله بـ (إذا)، وألزموا (إذ) الإضافة إلى فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر كقولك في إضافتها إلى الفعل والفاعل:

جئتكَ إذ خرج زيد، وخرجت إذ يلي زيدٌ بغداد؛ وإضافتها إلى المبتدأ والخبر، أقولك: دخلت البصرة إذ عمرو أميرها، وخرجت منها إذ عمرو معزول، وأما (إذا) فالزموها إضافتها إلى الفعل والفاعل دون المبتدأ والخبر لأن فيها معنى المجازة، ولا تكون المجازة إلا بالفعل والفاعل فقالوا: آتيك إذا ولي زيد، وأقصذك إذا يخرج زيد، ولا تقول: آتيك إذا زيدٌ أميرٌ، وإنما لم يجز إلا بالفعل لأنك إذا قلت:

آتيك إذا ولي زيد، ففيها معنى إن ولي زيد آتيك ومن أجل ذلك جاز أن يكون اللفظ ماضيًا، والمعنى مستقبلاً، ثم أتبعوا أسماء الزمان في إضافتها معانيها مما كان منها يُراد به المضي أضافوه إلى الفعل والفاعل، والمبتدأ أو الخبر، وما أرادوا به الاستقبال أضافوه إلى الفعل والفاعل.

وأجروها في الإضافة مجرى (إذ) وإذا تقول: كان ذاك زمن زيدٌ أميرٌ، لأن معناها معنى (إذ)، ولو قلت يكون ذاك زمن زيد أمير لم يجز لأن معناها معنى (إذا)، وإنما تقول: يكون ذلك زمن يتأمر زيد.

ومما يتصرع من هذا الباب أنك تقول آتيك إذا قام زيد، ولا يجوز آتيك يوم قام زيد، وزمن قام أخوك لأن آتيك للمستقبل. وقام للماضي فلا يستقيم اجتماعهما، وإنما جاز آتيك إذا أقام زيد لأن إذا لما تضمنت من معنى المجازة نقلت المستقبل إلى لفظ الماضي، و(إذا) وإن كان فيها معنى المجازة فهي اسم، و(إن) حرف.

واستدل الرياشي^(١) على ذلك بأنك تقول: القتال إذا جاء زيد، كما تقول: القتال يوم الجمعة، ولا تقول: القتال إن جاء زيد وأما قولهم:

ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني، فإن (منذ) يحتمل أن تكون اسماً وحرفاً، فإن كان اسماً فهو كإضافة أسماء الزمان إلى الفعل، (منذ) من أسماء الزمان؛ وإن كان حرفاً

(١) الرياشي: أبو الفضل العباس بن الفرّج بن علي بن عبد الله البصري لغوي، راوية من أهل البصرة له مؤلفات في الخيل والإبل وكلام العرب.

فهو حرف جر مختص به الزمان، وعمله فيما بعده كعمل الاسم المضاف فجاز إدخاله على الفعل إذا كان في معناه وعمله كزمان مضاف إلى فعل إذا أذن.

وأما (آية) فمعناها علامة، ومنزلتها منزلة الوقت، لأن أصل الوقت هو فعل وَجَدَ فجعل وقتاً لفعل آخر في كونه معه، أو كونه قبله أو بعده، فإذا جعلت قيام زيد علامة لفعل يحدث بعده أو لفعل قد حدث قبله، أو فعل يحدث معه فقد صَيَّرْتَهُ كالتأريخ لما قبله وبعد ومعه؛ ألا ترى لو أن قائلاً قال لآخر: علامة خروجي إذا أذن المؤذن عِلِمَ الْمُخَاطَبُ بوجود الأذان خروجه، كما أنه إذا قال: خروجي يوم الجمعة عِلِمَ خروجه بوجود يوم الجمعة، والشاهد في قوله:

بأية تقدمون الخيل شعثاً^(١)

وأما قوله:

..... بأية ما تُحبون^(٢)

- فالشاهد فيه إذا جعلت (ما) لغواً. وليس بلازم جعلها لغواً لأنه يحتمل أن تجعل (ما) و(تحبون) مصدرًا كأنه قال:

..... بأية محبتكم الطعام

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

بأية مَا قَالَتْ غَدَاةٌ لَقِيَتْهَا بِمَدْفَعٍ أَكْثَانٍ أَهَذَا الْمَشْهُرُ^(٣)

وأما قول الشاعر:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرَ سَهْمٍ وَحَجَرٍ

وغيرُ كيداءٍ شديدةِ الوتر

جاءت بكفي كان من أرمي البشر^(٤)

فإن بـ (كفي) مضاف إلى محذوف تقديره: بكفي رجل، وكان من أرمي البشر، نعت؛ وحذف المنعوت، وأقيم النعت مقامه كقوله:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

(٢) جزء من عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) البيت في ديوانه ٩٣.

(٤) لم نستدل على قائله.

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ^(١)

بمعنى أحد يفضلهما.

وأما قولهم: اذهب بذى تسلم، ولا أفعل بذى تسلم، ولا أفعل بذى تسلمان، ولا أفعل بذى تسلمون، فمعنى هذا الكلام دعاء كأنه قال في المعنى: والله يسلمك، وتقدير سيبويه في هذا ونحوه من المضاف أن الفعل يقام مقام مصدره في الإضافة، كأنه قال: بذى سلامتك، وهو قول أبي العباس محمد بن يزيد، وشرحه في ﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾^(٢).

و﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣) و﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٤) قامت الأفعال مقام مصادرها؛ وكذلك قوله: اذهب بذى تسلم، قام الفعل مقام مصدره، وكذلك في قوله -عز وجل-: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٥) موضع إيمانكم بالله.

لأنه بيان للتجارة، وبدل منها في التقدير.

وقال: (ذو) لا تقع مفردة أبداً فجازت إضافتها إلى ما لا يضاف إليه غيرها ووقعت على الفعل خاصة، وأخوات (ذو) ينفردن نحو: (أب) و(أخ) و(حم) و(هن) و(فم)، لأن (فوك) إذا أفرد صار (فما).

ووجه آخر في (ذى تسلم) كأنه قال: في زمان ذى تسلم، و(ذى) نعت لزمان. والنعت هو المنعوت، فأضيف إلى الفعل لأنه في المعنى زمان، كأنه قال: اليوم تسلم.

ووجه آخر أن تكون (ذى) بمعنى (الذي) وخولف بين لفظها في هذا المثال وبين لفظها في سائر المواضع فإن تستعمل في هذا المثال بـ (الياء) وفي غيره بـ (الواو) في ارفع والنصب والجر، وهذه اللغة كثيرة في طي.

قال قيس الطائي:^(٦)

(١) البيت ورد منسوباً لحكيم بن ربعة، كما نسباً إلى حميد لأرقط، الخزائن ٥ / ٦٢؛ الكتاب ٢ / ٣٤٥.

(٢) سورة المطففين، الآية: ٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٤) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.

(٥) سورة الصف، الآية: ١٠، ١١.

(٦) البيت في ديوانه، الخزائن ٧ / ٤٣٨؛ ابن يعيش ٣ / ١٤٨.

وإن لم تغير بعضَ مَا صَنَعْتُمْ لَأَتَّحِيَا لِلْعَظَمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ
فـ (ذو) هنا في موضع خفض.

وقال بجير بن غنمة:

إِنَّ مَنَا ذُو لَلْوُذْ بِهِ إِذْ تَوَارَى الْأَعْزُ بِالْأَكَمَةِ^(١)

وهذا في موضع نصب، وكلاهما بمضي (الذي) ومعناه: اذهب بالزمان الذي تسلم فيه، وقد أتى الشرح على جميع الباب.

هذا باب «أَنَّ» و«إِنَّ»

أما "أَنَّ" فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون "أَنَّ" اسماً.

ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق "فأنك" في موضع اسم منصوب كأنك قلت قد عرفت ذاك وبلغني أنك منطلق "فأنك" في موضع اسم مرفوع كأنك قلت بلغني ذاك "فأنَّ" الأسماء التي تعمل فيها صلة لها. كما أن الأفعال التي تعمل فيها "أَنَّ" صلة لها.

ونظير ذلك في أنه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد لا في غير ذلك قولك: "رأيت الضَّارِبَ أباه زيداً" فالمفعول فيه لم يغيره عن اسم واحد بمنزلة الرجل والفتى فهذا في هذا الموضع شَبِيهُ بَأَنَّ إذ كانت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد.

فهذا لتعلم أن الشيء يكون كأنه من الحروف الأولى وقد عمل فيه.

وأما "إِنَّ" فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في "أَنَّ" كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء. ولا تكون إِنَّ إِلَّا مبتدأة وذلك قولك: "إِنَّ زَيْدًا منطلق" وإِنَّكَ ذاهب".

قال أبو سعيد: "أَنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون "أَنَّ" المخففة وما بعدها من الفعل الذي ينصبه بمنزلة المصدر. وتقع المشددة فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومخفوضة. ويعمل فيها جميع العوامل إلا

(١) هو بجير بن غنمة اليولاني من طيئ أحد بني يولان بن عمرو بن الغوث بن طيئ شاعر فحل. يقول الأمدى: أراه أخا خالد بن غنمة الشاعر الجاهلي الطائي. (معجم الشعراء الجاهليين ص ٥٠).

أنها لا تقع مبتدأة في اللفظ فأما كونها فاعلة فقولك: بلغني أنك منطلق كأنك قلت: بلغني انطلاقك. وكونها مفعولة: عرفت أنك خارج معناه: عرفت خروجك وكونها مبتدأة فقولك: عندي أن زيدا راحل معناه: عندي رحيله. كما تقول: عندي غلامه. وكونها مخفوضة: أيقنت بأنك مقيم أي بإقامتك. ورو قلت: أنك منطلق عرفت لم يجوز وإن كان يجوز أن تقول: انطلاقاً عرفت. لأن "إن" و"أن" من خبر واحد في الأصل فاختاروا لا ابتداء اللفظ "إن" المكسورة وجعلوها بمنزلة الفعل المبتدأ به. وجعلوا "أن" لما تعلق بشيء قبله مما يحتاج إلى تقديره عليه وتعليق معناه به. فإن قال قائل: فقد قال الله عز وجل: - ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(١) و"أن" متعلقة "بتدعوا" تقديره: ولا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله. وحذف اللام وقده فصارت "أن" مقدمة في اللفظ والعامل فيها ما بعدها. فهلا أجزتم: أن يبدأ منطلق؟ قيل له: في "أن المساجد لله" وجهان: لا يلزم فيهما كليهما ما ألزمت.

أحدهما: أن يقال: "أن المساجد لله" يعمل فيهما م قبلها وهي على ﴿أَلَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ والعامل فيهما "أوحى إلي" ^(٢).

والوجه الآخر: "ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً" فقبلها "لام" مقدرة.

وأما "أن" المخففة فيبتدأ بها اللفظ كقولك: أن تخرج خير لك، كقوله عز وجل: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٣) وإنما جاز ذلك في المخففة ولم يجوز في المشددة كما ذكرنا من وقوع "أن" التي هي في معناها في لتوكيد ابتداء.

ومن الدليل على أنهما بمعنى واحد تقول: ظننت أن زيدا منطلق. فإن أدخلت اللام قلت: ظننت إن زيدا لمنطلق. فالمكسورة هي المفتوحة كما أنك إذا قلت: علمت زيدا منطلق: ثم قلت: علمت لزيد منطلق. فالمبتدأ والخبر هما المفعولان في المعنى.

وهذا معنى قول سيويه في الباب الذي يلي هذا في حسن تقدم "أن" المخففة "لأنها لا تزول من الأسماء والثقيلة تزول" يعني نستعمل مكانها المكسورة.

ومما يمنع من تقديم "أن" المفتوحة في اللفظ في قولك: "أنك منطلق بلغني" أنها إذا تقدمت ارتفعت بالابتداء وكل مبتدأ ليس قبله شيء يتعلق به يجوز دخول "إن" المكسورة

(١) سورة الجن، الآية: ١٨. (٢) سورة الجن، الآية: ١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

عليه وأن يليها في اللفظ فيلزم في هذا أن يقال: "إنَّ أنَّ زيدا منطلق بلغني". وهذا لا يجوز لأنه لا يجوز اجتماعهما في اللفظ.

والمبتدأ الذي قبله ما يتعلق به لا يجوز دخول "إن" المكسورة عليه هو: "لولا" و"لوما". تقول: لولا زيد لأكرمتك. "زيد" مرفوع بالابتداء لما ذكرنا من مذهب البصريين. ولا تقول: "لولا إنَّ زيدا بكسر" "إن" وتقول: لولا أن زيدا عندي لأنتيك بفتح أن؛ لأن المبتدأ الذي يؤكد "إن" هو الذي لا يتعلق بشئ قبله في اللفظ.

وقد يكون قبل "إن" المكسورة كلام لا يغير كسرهما؛ لأن تأويلها يرجع إلى أنها مبتدأة في اللفظ.

١- من ذلك (الذي وأخواتها) إذا وُصِلَتْ كانت "أن" بعدها مكسورة. كقولك: "مررت بالذي إنَّ غلامه خيرُ منك" وقال الله عز وجل: في (ما) بمعنى "الذي" ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ...﴾^(١)؛ لأن الذي وأخواتها إنما تدخل على جمل قد وجب لها لفظ ما. فتدخل على ذلك اللفظ و"الذي" إنما هو اسم من تلك الجملة ويضمر في موضعه من الجملة. ويقدم "الذي" هو مبتدأ أو غير مبتدأ. ويؤتى بالجملة على هيئتها كقولك: "إنَّ زيدا منطلق إلى عمرو" فتقدم "عمرا" على "أن" وتصفه "بالذي" وتدخل عليه العامل وتضمه في موضعه من الكلام الذي أخذته من جملته وقدمته فتقول: "مررت بعمرو الذي أنَّ زيدا منطلق إليه".

٢- ومن ذلك: أن تدخله على جملة في موضع خبر "أن" أو صفة كقولك: "زيدُ إنَّ أباه خير من أهلك" لأن تقديره: أن أبا زيد خير من أهلك وقدمت "زيدا" مبتدأ وجئت بالجملة بأسرها وعلى لفظها وجعلتها خبرا لزيد. وأضمرته في موضعه من الجملة من ذلك.

٣- وإذا كانت "إن" بعد القول كقولك: قال عمرو أن زيدا قائم "لأن عمرا لفظاً مبتدأ فقال: "إن زيدا قائم" فحكيت لفظه ونسبته إليه.

٤- ومنه: إذا كانت "اللام" في الخبر كقولك: علمت إنَّ زيدا لقائم "لأن اللام متصلة بعمل "علمت" فصار كأنه قال: لأن زيدا كما تقول: لزيد منطلق.

لأن اللام تبطل عمل ما قبلها فيما بعدها ولا تعمل هي شيئا.

٥ - ومنه القسم: فإنه جملة تؤكد جملة أخرى. على هيئة لفظها. ولو قدمت إن على القسم فقلت: إن زيدا لفائمه والله جاز ولم يكن بينهما فرق فَبَانَ إنها تدخل على مبتدأ ليس قبله م يتعلق به من نحو ما ذكرناه وسيلها كسبيل "كان" الداخل على المبتدأ والخبر ولم يرد إيقاعها مواقع الأسماء.

هذا باب من أبواب «أن»

تقول: ظننت أنه منطلق. "فظننت" عاملة. كأنك قلت: ظننت ذاك وكذلك: وددت أنه ذاهب. لأن هذا في موضع ذاك. إذا قلت: وددت ذاك.

وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت "فان" مبنية على "لولا" كما تبنى عليها الأسماء. وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيرا له "فأن" مبنية على "لو" كما كانت مبنية على "لولا". كأنك قلت: "لو ذاك" ثم جعلت "أن" وما بعده في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على "لو" غير "أن". كما كان "تسلم" في قولك: بذي تسلم "في موضع" اسم ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون عن الشيء بالشيء حتى يكون المَسْتَعْنَى عنه مسقطا. وقال الله عز وجل ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾^(١) وقال:

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقِي^(٢)

وسألته عن قول العرب: ما رأيته مذ أن الله حلقي فقال: "أن" في موضع كأنك قلت: "مذ ذاك". وتقول: "أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق" فسألت الخليل عن ذلك

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٢) شطر بيت عجزه:

.. كنت كإنغصان بالماء اعنصري..

انظر اخزانة ٥٩٤/٣، ٤ / ٤٦٠، ٥٢٤ والجمع ٦٦/٢ والتصريح ٢٥٩/٢ والأشوني جـ ٤٠/٤ واللسان (عصر) معجم الشعراء للمرزباني - ٨١ ونهاية الأرب ٦٣/٣ والأغاني ١١٤/٢ الشرق: الذي يغص بالماء فلا يقدر على بلعه. والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء وهو أن يشربه قليلا لِيُسَيِّغَهُ - والمعنى لو شرقت بغير الماء. سقته بالماء. وفي العقد الفريد ١٠٣/٣ قال الأصمعي: هذا من أشرف أمثال العرب يقول: أن كل من شرق بشيء يستغيث بالماء ومن شرق بالماء مستغاث له.

فقال. إذا قال: "أنه" فإنه يجعله كقولك: حقا أنه منطلق وإذا قال: أما إنه "فأما" بمنزلة "ألا" كأنه قال: ألا أنه ذاهب.

وتقول: (أما والله أنه ذاهب) كأنك قلت: (علمت والله أنه ذاهب). و"أما والله أنه ذاهب"، كأنك قلت: إلا أنه ذاهب وتقول قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه يعجل لأن الآخر شريك الأول في: "عرفت". وتقول: قد عرفت أنه منطلق. ثم أي أخبرك أنه معجل "لأنك ابتدأتُ إني" ولم تجعل الكلام على: "عرفت".

وتقول: "رأيتُه شابا وأنه يفخر يومئذ".. كأنك قلت: رأيتُه شابا وهذه حاله تقول هذا ابتداء. ولم تحمل الكلام على الفعل.

قال ساعدة بن جؤبة: (١)

رأته على شيب القَدَالِ وأنها تُؤَاقِعُ بَعْلًا مَرَّةً وتُتِمُّ (٢)

وزعم أبو الخطاب أنه قد سمع هذا البيت من أهله هكذا. وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٣) ما مانعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع إنما قال "وما يشعركم" ثم ابتداء فأوجب فقال: "إنها إذا جاءت لا يؤمنون: ولو قال: وما يشعركم أنها كان عذرا لهم.

وأهل الكوفة يقولون: "أنها" فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: انت السوق أنك تشتري لنا شيئا "أي لعلك" فكأنه قال: "لعلها إذا جاءت لا يؤمنون".

وتقول: أن لك على هذا وأنت لا تؤذي كأنك قلت: وإن لك أنك لا تؤذي.

وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على: "إن لك" وقد قرئ هذا الحرف على

وجهين:

قال بعضهم "وإنك لا تظما فيها ولا تضحي" وقال بعضهم: "وأنك"

(١) هو ساعدة بن جؤبة الهذلي من بني كعب بن كاهل بن سعد من هذيل شاعر مخضرم أسلم. الخزانة: ١ / ٤٧٦ ، العيني: ٢ / ٥٤٤.

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١ / ٢٢٨ ، الأعلام: ١ / ٤٦٢ ، والقذال: جمع الشعر في مؤخرة الرأس ، تميم: تصوير بلا زوج.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

واعلم أنه ليس بحسن لـ "أن" أن تلي "إن" ولا "أن" كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء والثقيلة تزول. فبتبدأ ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء.

ألا ترى أنك لا تقول: "أن أنك ذهب" ولا عرفت أن أنك منطلق في الكتاب وإنما قبح هاهنا كما قبح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنك منطلق بلغني أو عرفت. لأن الكلام بعد أن مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن. وإنما كرهوا ابتداء أن لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها أن. ولئلا يشبهوها "بأن" الخفيفة لأن "أن" والفعل بمنزلة مصدر فعله ينصبه والمصادر تعمل فيها "ن" و"أن".

ويقول الرجل للرجل: لم فعلت ذلك؟ فيقول: لم أنه ظريف. كأنه قال: قلت لمه؟ قلت: لأن ذلك كذلك. أراد بقوله: لم حكاية قوله: لم فعلت؟ ثم قال لأنه ظريف أي لأن ذلك كذلك.

وتقول إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم: أي إني نجد. إذا ابتدأت. كما تبتدئ: أي أنا نجد وإن شئت قلت: أي نجد كأنك قلت: أي لأني نجد.

قال أبو سعيد: قوله: "فأن" مبنية على "لولا" يريد أنها: معقودة بلولا في المعنى الذي يقتضيه "ولولا" مقدمة عليه وليست بعاملة فيه. لأن الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء لا "بلولا" ولزومها للاسم الذي بعدها للمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ففتحت "أن" ولم تكسر. لأن "إن" المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يُعَيَّر معناه بحرف قبله، وقد ذكرنا هذا في الباب الذي قبل هذا الباب، ولم يرد هو أيضا بقوله: "فأن" مبنية على "لو" أنها مبنية عليها بناء معمول على عامله، لأن "لو" لا تعمل شيئا. وإنما هو: بناء الشيء على ما يحدث فيه معنى ولم يغير لفظه ففتح "أن" بعد "لو" كفتحها بعد "لولا". وذلك أنهما يتقاربان في المعنى واللفظ ويلزمان ما بعدهما للمعنى الذي أحدهما كلزوم العامل لما بعده وتقاربهما في المعنى "أن" "لولا" يمتنع جوابها لوجود شرطها كقولك: "لولا زيد لأنتيك" امتنع الإتيان لمكان زيد. و"لو يمتنع جوابها لامتناع شرطها كقولك: "لو جاءني زيد لأنتيك" امتنع الإتيان لامتناع مجيء زيد. والذي يلي "لولا" اسم مبتدأ. والذي يلي "لو" فعل وكلاهما لا يعمل فيما بعده. فأما "أن" بعد "لولا" فهي واسمها وخبرها بمنزلة اسم مبتدأ خبره محذوف كما يكون الاسم بعد

"لولا زيد لأتيتك" فإذا قال: "لولا أن زيد عندي لأتيتك" فتقديره لولا كون زيد لأتيتك وخبر المبتدأ محذوف.

وأما "أن" بعد "لو" فعلى مذهب أبي العباس المبرد: هي فاعلة في موضع رفع بفعل محذوف. فإذا قلت: لو أن زيدا جاءني لأكرمه فتقديره على مذهبه: لو وقع مجيء زيد. فجعل "أن" مرفوعا "بوقع".

والذي عندي: أنه لا يحتاج إلى إضمار الفعل ولكن تقع (أن) نائبة عن الفعل بعد "لو" كقولك: "لو أن زيدا جاءني لأكرمه" كأنك قلت: "لو جاءني زيد لأكرمه". وسوغ ذلك أن "لو" غير عاملة وإنما دخولها لمعنى لا يختل يكون "أن" بعدها إذ كان الخبر لا يفارقها وهو فعل.

وقد ذكرنا هذا مستقصى في أول الكتاب.

وشبه سيبويه وقوع "أن" بعد "لو" وهي في تقدير الاسم ولا يستعملون الاسم بعدها بوقوع "تسلم" بعد "ذي" و"تسلم" في موضع اسم ولا يستعملون الاسم بعد "ذي" في هذا الموضع. وهذا عنده بمنزلة ما لا يقاس عليه.

وقوله "مذ أن الله خلقني" في "أن" وجهان: يجوز أن يكون رفعا. ويجوز أن يكون خفضا. فإن كانت رفعا فهو خبر مبتدأ. تقديره: ما رأيته من وقت خلق الله لي. كما تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة. وتجعل "مذ" بمنزلة المبتدأ وتؤول: مدة ذلك وقت خلق الله لي.

الذي يقول: "أما إنه منطلق" و"ألا أنه منطلق" لا يعتد بأما و"ألا" لأنهما، يجعلان استفتاحا. وتنبه للمخاطب لسمع الكلام المقصود.

والذي يقول: "أما أنه منطلق. فهو بمنزلة: حقا أنه منطلق حقا" في مذهب الظرف. "وأنه منطلق في موضع مبتدأ كأنه قال: في حق انطلاقه كما قال:

.. أَحَقَّا أَنْ أخطَلَكُمْ هَجَانِي..^(١)

والعرب تقول: أفي حق أخذك مالي. ونحو ذلك وهو مذهب الظروف كما تقول:

(١) البيت للناطقة الجعدي وهو عجز بيت صدره:

انظر البيت في الخزنة: ٣٠٦/٤، والعيني: ٥٠٤/١، والهمع: ٧٢/١، والأشوني: ١٨٥/١، والكتاب: ٤٦٩/١، انظر الأعلام: ٤٦٩/١.

أفي يوم الجمعة رحيلك.

وأما قول الله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) ففيه قراءتان: كسر أن وفتحها. فمن كسرها فقد تم الكلام بقوله: "وما يشعركم". ثم أخبر الله عز وجل أنهم لا يؤمنون. ومن فتحها: فقد تم الكلام أيضا عند قوله "وما يشعركم" ثم استأنف الكلام فأهم أمرهم فلم يخبر عنهم بإيمان ولا غيره فقال: "أنها" على معنى "لعلها" وهذا قول النحويين والخليل والكسائي والفراء وهو مذهب كلام العرب.

حكى الخليل: ائت السوق أنك تشتري. بمعنى لعلك تشتري. وحكى الكسائي قال: سمعت رجلا يقول: (ما أدري أنه صاحبها) يريد لعله صاحبها. ومن العرب من يقول: لو "أن" في معنى "لعل" قال الكسائي: سمعت أبا الهيثم يقول:

"فلو أنها نزعتم....." يريد فراقا وأنشد الفراء:

فقلت امكثي حتى يسار لو أننا نَحَجَّ مَعَا قَالَتْ أَعَامَ وَقَابِلُهُ؟^(٢)

وقد تقول العرب: علك وعَنَك ولعنك ولعلمهم أبدلوا العين في "عنك" همزة
قال الفرزدق:

أَلَسْتُمْ عَانِحِينَ بِنَا لَعْنَا نَرَى العرصاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ^(٣)

وإنما كرهوا أن يجعلوا "أنها" في صلة: يشعركم؛ لأن ذلك يصير كالعذر لهم والإخبار بأنهم يؤمنون، إذا قلت لإنسان: "ما يدريك أن زيدا ليس حسن" فالأظهر في قصد قائله: أنه يغلب له الإحسان. فلذلك عدلوا إلى تفسيره "بلعل".

ولا يحسن لأن (أن) تلي "إن" ولا "إن" "أن". لأنهما جميعا للتأكيد يجريان مجرى واحدا فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وأل فإن فصلت بينهما أو عطفت

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٢) لم أقف على القائل. والبيت برواية:

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نَحَجَّ مَعَا قَالَتْ أَعَامَ وَقَابِلُهُ؟

انظر المجمع: ٢٩/١، والدرر: ٩/١، وفي الكتاب: ٣٩/٢ مستشهدا به على أن يسار معدول عن "الميسرة" وانظر اللسان (يسر)، والمختصر: ٦٤/١٧.

(٣) البيت في الديوان ص ٨٣٥، والتصريح: ١٩٢/١، والإنصاف: ٢٢٥، العرصات: مفردها عرصة وهي كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بدء.

حسن. فالفصل قولك: "أن لك أنك تحي وتكرم" والعطف قولك: "أن كرامتك عندي وأنت تعان" وعلى هذا قرأ من قرأ ﴿وَأَنْتَ لَا تَظُنُّمْ﴾ (طه: ١١٩) ومن كسر استأنف ثم مثل فساد الجمع بين إن وأن فقال: ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك ذاهب في الكتاب ولا: "قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب" معنى هذا: أن قولك في الكتاب "خبر أن" و"أن". و"أنك ذاهب" اسم إن وأنك منطلق اسم "أن" وفساد الجمع بين إن وأن وبين "أن وأن".

وَلَوْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا قَالَ: "أن في الكتاب أنك ذاهب" "وقد عرفت أن في الكتاب إنك منطلق". لجاز وحسن الفصل بينهما. ومعنى هذا الكلام: إن الكتاب انطوى واشتمل معناه على أنه ذاهب وعلى أنه منطلق كما يقول القائل لصاحبه: في اعتقادي أنك راحل. وليس يريد حكاية لفظ الكتاب. وإنما يريد معنى ما في الكتاب. وقوله: (وكرهوا ابتداء "أن" لثلاثا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها "إن" يعني: لم يجعلوها مثل زيد ونحوه من الأسماء التي تدخل عليها "أن" وتليها. وقد مضى الكلام فيه. "ولثلاثا يشبهوها بأن" الخفيفة. لأن "أن" والفعل بمنزلة مصدر فعله يعني: مصدر الفعل الذي يلي "أن" كقولك: أريد أن تذهب "أي أريد ذهابك". ومن حيث - جاز أن تدخل على: "تذهب" فتقول: "إن أن تذهب خير لك من أن تقيم" كما تقول. أن الذهاب خير لك من الإقامة.

وإذا قال الرجل للرجل: لِمَ فعلت ذاك؟ فقال: لِمَ أنه ظريف. ففتح أن "لتقدير الكلام "فعلها" وإعادة "لم" لا يعتد بها المسئول كونه أعاد سؤال السائل وحكى لفظه ثم أجاب عنه. وأنا قوله: أي أي نجد.. كأن إنساناً تكلم بشيء عرض فيه أنه نجد وشجاع. كرجل قال: أنا أسير بالليل وحدي في المفاوز فحكى عنه الحاكى هذا فقال قائل:

أي أنه نجد. فجعل "أي" عبارة عن معنى كلامه وأجراه مجرى القول.

"أنا أسير بالليل وحدي في المفاوز" بمنزلة (قال أي نجد). وإذا قال: أي أي نجد. كأنه قال: أي لأني نجد.

هذا باب آخر من أبواب «أن»

تقول: ذلك وأن لك عندي ما أحببت. وقال الله عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ

مُوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ^(١) وقال عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾^(٢) وذلك لأنها شركت "ذلك" فيما حمل عليه. كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله. ولو جاءت مبتدأة لجازت بذلك على ذلك قوله عز وجل: ﴿ذَلِكْ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾^(٣) (فمن) ليس محمولاً على ما حمل عليه (ذلك) فكذلك يجوز أن تكون "أن" منقطعة من ذلك قول الأخص: ^(٤)

عَوْدَتْ قَوْمِي إِذَا مَا الصَّيْفُ نَهْنِي عَقَرِ الْعِشَارِ عَلَى عُسْرِي وَإِسَارِي^(٥)
إِنِّي إِذَا خَفِيتُ نَارَ لِمَرْمَلَةٍ أَلْقِي بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَّارِي
ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَادِبٍ أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنِي عَلَى الْجَارِ
فهذا لا يكون إلا مستأنفاً غير محمول على ما حمل عليه "ذاك" فهذا يقوي ابتداء "إن" في الأول.

قال أبو سعيد: "اذك وأن من الأمر كذا وكذا" إنما يتكلم به المتكلم بقصة، ثم يؤكد لها ليعطف عليها قصة أخرى زيادة على القصة الأولى في معنى ما قصدت به كقولك للرجل: "أنا أكرم من قصدي من أمثالك وإن لك عندي ما أحببت" تقديره (والأمر ذلك) وهو تقدير لما ذكره أولاً وعطف "أن لك عندي ما أحببت" على "ذلك" لأن "ذلك" مصدر هو خبر الابتداء وهو كأنه قال: فالأمر كما ذكرناه أولاً والأمر أيضاً أن لك عندي

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٤.

(٣) سورة الحج، الآية: ٦٠.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري من بني ضبيعة، شاعر إسلامي من طبقة جميل بن معمر وكان معاصراً لجريز والفرزدق. مات بدمشق ١٠٥هـ لقب بالأخص لضيقي في مؤخره عينيه.

الشعر والشعراء: ٢٠٤، الأعلام: ٤ / ٤٥٧ والخصائص: ٣ / ١٧٥.

(٥) انظر الأعاني: ٦ / ١١، أمالي القالي: ٣ / ١٢٣، الخزانة: ٤ / ٣٠٤، وهي من بحر البسيط، العشار: جمع عشراء وهي التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. المرملة: الجماعة التي نفد زاده، الحذب: الحنو والعطف.

ما أحببت. وقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾^(١) كأنه قال: العون لكم من الله لأشياء ذكرها من تأييده ونصره وعونه. وكقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا﴾^(٢) فهذه أشياء قد أعان الله بها المؤمنين ويعينهم أيضا بتوهين الكافرين وذكر هذا تقوية من الله ومعونة لهم. وقوله: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾^(٣) ذكر الله عز وجل شدة قدمها لهم في الدنيا وذلك قوله: ﴿سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْتاقِ وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلُّ بَنَانٍ﴾^(٤) فذوقوه عاجلا في الدنيا والأمر أيضا: أن للكافرين عذاب النار بعد ذلك.

وإن استأنفت فكسرت فهو جيد لأنه جملة معطوفة على الجملة التي قبلها. ومن أوضح ما يدل على جواز الاستئناف قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾^(٥) لأن "من" وما بعدها شرط وجزاء وهي جملة منزهة منزهة عن المفسورة. وأما ما أنشده من الآيات فإن "عودت" قد تعدى إلى مفعولين. إلى "قومي" وإلى: عقر العشار. ثم استأنف "أني" في البيت الثاني وقوله في البيت الثالث: "ذاك وأني" "ذاك أمري" وكسر "إني" بعدها فعطف جملة على جملة، قوله: (فهذا لا يكون مستأنفا) يعني إذا كسرت فهي جملة مستأنفة وإذا فتحت فهي من الجملة التي فيها "ذاك" لأنها محمولة على "ذاك" و"ذاك" خبر ابتداء محذوف وقوله: "فهذا يقوي ابتداء" إن "في الأول" يعني بالأول: "إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى" و"أَنَّكَ" و"إِنَّكَ" بالابتداء والقطع.

هذا باب آخر من أبواب «أن»

تقول: (جتتك أنك تريد المعروف) إنما أردت: جتتك لأنك تريد المعروف

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ١٤.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ١٢.

(٥) سورة الحج، الآية: ٦٠.

ولكنك حذف "اللام" هاهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:
اغفر عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَه
وأَعْرِضْ عَنْ ذَنْبِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)
أي: لادخاره.

وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾^(٢) فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال نظيرها: ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾^(٣) لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا فإن حذفت اللام من "أن" فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من "لايلاف" كان صبا هذا قول الخليل: ولو قرءوها "وإن هذه أمتكم أمة واحدة" كان جيدا وقد قرئ.
ولو قلت: جنتك إنك تريد المعروف. مبتدأ كان جيدا. وقال عز وجل: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾^(٤) وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾^(٥) إنما أراد: بأنني مغلوب وبأنني لكم نذير مبين ولكنه حذف الباء. وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٦) بمنزلة: ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٧) والمعنى: ولأن هذه أمتكم فاتقون. ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا. وأما المفسرون فقالوا: على "أوحى إلى....." كما كان: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٨) على "أوحى إلي).

ولو قرئت (وإن المساجد لله). كان جيدا واعلم أن هذا البيت ينشد على

(١) انبئت لحاتم الطائي وهو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحنجر الطائي كنيته أبو عدي، يضرب المثل بجوده توفي ٤٦هـ.

البيت في ديوانه ٨١، برواية (وأصفع عن شتم) انظر الخزانة: ١ / ٤٩١، الكتاب: ١ / ١٨٤، المعنى: ٣، ٧٥.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢.

(٣) سورة قريش، الآية: ١.

(٤) سورة القمر، الآية: ١٠.

(٥) سورة هود، الآية: ٢٥.

(٦) سورة الجن، الآية: ١٨.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢.

(٨) سورة الجن، الآية: ١٩.

وجهين: على إرادة اللام وعلى الابتداء. فقال الفرزدق:

مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وشَاعِرُهَا المَعْرُوفُ عِنْدَ المَوَاسِمِ^(١)

وسمعت من العرب من يقول: "إني....."

وتقول: (ليكَ إن الحمد والنعمة لك" وإن شئت قلت: (أَنَّ) ولو قال إنسان إنَّ "أَنَّ" في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حذف لما كثر في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا "رب" في قولهم:

وَيَلِدُ تَحْسَبَهُ مَكْسُوحًا^(٢)

لكان قولاً قوياً. وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك. والأول: قول الخليل. ويقوى ذلك قولهم: "وأن المساجد لله" لأنهم لا يقدمون "أن" وابتدئونها ويعملون فيها ما بعدها، إلا أنه يحتاج الخليل بأن المعنى معنى اللام فإذا كان الفعل أو غيره موصولاً باللام جاز تقديمه وتأخيرها؛ لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى. فاحتملوا هذا المعنى كما قالوا: "حسبك ينم الناس" إذ كان فيه معنى الأمر وسترى مثله.

قال أبو سعيد: إذا تقدمت "أن" مفتوحة وولها حرف جر مقدم فقول الخليل: إنها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجر. فإذا قلت "جئتكَ أنك تريد المعروف".

"فأنك" في موضع نصب بجئتكَ. لما حذف اللام وصل الفعل إلى ما بعدها وكانت اللام في موضع نصب. وكذلك سائر ما ذكرناه.

وكان الكسائي يقول أنها في موضع جر وقد قوى سيبويه كونها في موضع جر من غير أن يطل قول الخليل أو يردده.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يراه منصوباً ويذهب مذهب الخليل فيه.

قال أبو سعيد: والزجاج يجوز الأمرين جميعاً في (أَنَّ): النصب والجر. والأقوى عندي: أن موضعه جر لأن حروف الجر تحذف من "أَنَّ" و"أَنَّ" مخففة ومشددة. لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف كما يحسن حذف الضمير العائد

(١) ديوانه ٨٥٧ برواية (راجلها) والبيت من بحر الطويل.

(٢) لم نقف على قائله انظر الأعلام: ١/ ٤٦٥ ، وهو في وصف فلاة.

إلى "الذي" في قولك: الذي ضربت زيد بمعنى: الذي ضربته ولا يحسن "الضارب أنا زيد" تريد: الضارب، وكذلك حسن أن يقال: "أنا راغب أن أصاحبك" و"أنا على ثقة أنك مقيم" والمعنى: "أنا راغب في أن أصاحبك" و"على ثقة من أنك مقيم" فحسن حذف حرفي الجر منهما. ولو رددتهما إلى لفظ المصدر لم يجوز أن تحذف حرف الجر. لا يجوز: أنا راغب مصاحبتك إلا أن تأتي 'بفي' كما لا يجوز: (أنا متكلم زيدا) بمعنى: متكلم في زيد. وكذلك لو قلت: "أنا على ثقة مقامك" لم يجوز حتى تقول: (على ثقة من مقامك). فإذا كان طرح حرف الجر للاستطالة في اللفظ فكأنه موجود في الحكم. ألا ترى أنك تقول: مررت بالذي ضرب زيد. بمعنى: الذي ضربه زيد. وتعطف الأخ على الهاء المحذوفة العائد إلى الذي "وكأنها موجودة فكذلك اللام" وسائر حروف الجر إذا حذفت كأنها موجودة.

ومن الدليل على ذلك: أنك تقدمها مفتوحة إذا كانت اللام مقدرة قبلها. فإن كانت اللام هي العاملة فهي مجرورة. وإن كان العامل فيها الفعل الذي بعدها صارت بمنزلة قولنا: عرفت أن زيدا قائم. ولا يجوز أحد: "أن زيدا قائم عرفت" لتأخر العامل. فإن قيل المعنى معنى اللام وإن حذفت؟ فإن الجواب أن اللام لما حذفت في اللفظ ونقل العمل في "أن" إلى الذي بعدها لم يكن للام تأثير في لفظ "أن" وقد وقعت مبتدأة في اللفظ فوجب أن تكسر.

ويقوى هذا أنك تقول: إن زيدا قائم علمت ، والمعنى: علمت أن زيدا قائم ولم يجز.

من أجل ذلك فتح: "إن" في الابتداء. وفي آخر الباب ضمائر ذكرت ما يعود إليها قوله: (إلا أنه) الهاء للخليل وموصلا إليه (الهاء) وكذلك "الهاء" في تقديمه وتأخيريه وقوله: ليس هو الذي عمل فيه يعني: ليس الفعل الذي عمل في "أن" وباقي الباب من كلامه مفهوم وقد مضى من الشرح ما يدل على ما لم يشرح.

هذا باب أنما

اعلم أن كل موضع تقع فيه "أن" تقع فيه "أئما" وما بُدئ بعدها صلة لها. كما "أن" ما ابتدئ بعد "الذي" صلة له.

ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون "الذي" عاملا فيما بعده. فمن

ذلك قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾^(١) وقال ابن الاطنابة:

أَبْلَغُ الْحَارِثِ بْنِ ظَالِمِ الْمَوَ عِدِ وَالنَّاذِرِ النَّذُورِ عَلِيًّا^(٢)
أَنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَّامَ وَلَا تَقْـ تَلِ يَقْظَانِذَا سِلَاحِ كَمِيَا

فإنما وقعت "أنما" هاهنا لأنك لو قلت: (أن إلهكم إله واحد)، (وأنك تقتل النيام) كان حسنا وإن شئت قلت: أنما تقتل النيام، على الابتداء زعم ذلك الخليل، فأما "أنما" فلا تكون اسما وأنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغي. مثل: (أشهد لزيد خير منك) لأنها لا تعمل فيما بعدها. ولا تكون إلا مبتدأة بمنزلة [إذ] و"إذا" لا تعمل شيئا.

واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه "إن" إلا مبتدأة لا تكون فيه "أنما" إلا مبتدأة مثل قولك:

"وجدتك أنما أنت صاحب كل خنى"

لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خنى لم يجز. وذلك أنك إذا قلت: أرى أنه منطلق "فأنما وقع الرأي على شئ لا يكون الكاف التي في وجدتك ونحوه من الأسماء. فمن ثم لم يجز: رأيتك إنك منطلق وأنما أدخلت "أنما" على هذا الكلام مبتدأ كأنك قلت: وجدتك أنت صاحب كل خنى. ثم أدخلت "أنما" على هذا الكلام فصار كقولك: "أنما أنت صاحب كل خنى" لأنك أدخلتها على كلام قد عمل بعضه في بعض. ولم تضع "أنما" في موضع "ذاك" إذا قلت: "وجدتك ذاك" لأن "ذاك" هو الأول. و"أن" و"أنما" أنما يصيران الكلام شأنا وحديثا فلا يكون الخبر ولا الحديث "الرجل" ولا "زيدا" ولا أشباه ذلك من الأسماء. وقال كثير.

أَرَانِي وَلَا كُفِّرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاخِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَحِيلٍ^(٣)

(١) سورة الكهف، الآية: ١١٠ / سورة فصلت، الآية: ٦.

(٢) الأغاني: ١٠ / ٢٩، ابن يعيش: ٨ / ٥٦.

(٣) ديوان كبير ٢٤٨، الخصائص: ١ / ٣٣٨، ابن يعيش ٣ / ٥٥.

لأنه لو قال: أني هاهنا كان غير جائز لما ذكرناه. فأنما هاهنا بمنزلتها في قولك: زيدٌ إنما يواخي كل بخيل. وهو كلام مبتدأ وتقول خبره "وأنما يجالس أهل الخُبث" لأنك لا تقول: "أرى أيره أنه يجالس" فحسنت "أنه" هاهنا؛ لأن الآخر هو الأول.

قال أبو سعيد: "أنما" المفتوحة وما بعدها من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر بمنزلة اسم واحد في معنى المصدر. كما أن أن المفتوحة واسمها وخبرها بمنزلة اسم واحد في معنى المصدر. والفرق بينهما: أن "أنما" أبطل عملها بدخول "ما" فصار يليها كل كلام. ومنزلتها بعد منزلة "أن" بعد اسمها لأن ما بعد اسمها من رتبة الابتداء والخبر والفعل والفاعل والشرط والجواب كقولك:

علمت أن زيدا أبوه منطلق. "وعلمت أن زيدا ينطلق أبوه" "وعلمت أن زيدا أن تأته يأتك" و"أنما" بمنزلة "أن" و"أنما" وما بعدها من اسم وخبر وفعل وفاعل وشرط جزاء بمنزلة "أن" واسمها إذ كان بعدها جملة. ومعنى قوله: "أنما تقتل النيام".

أن الحارث بن ظالم المري قتل خالد بن جعفر بن كلاب وهو نائم. وكان سبيه أن الحادث بن ظالم دخل على النعمان بن المنذر، وخالد جالس معه يأكل تمرا فلما رآه النعمان قال: أذنٌ يا حار.. فقال له خالد: من ذا الذي أراك تدني أبيت اللعن..؟ فقال: هذا الحارث بن ظالم.

قال للحارث: ما رأيي إلا حسن البلاء عندك. قال: وما بلاؤك قال: قتلت أشراف قومك فتركك سيدهم. قال: سأجزيك ببلائك وجلس يأكل معهم فلما خرج الحارث قال النعمان لخالد: ما أردت أن تحرش هذا الكلب وأنت ضيف لي.

قال خالد: إنما هو عبيد من عبيدي لو كنت نائما ما أيقظني. فلما أمسى النعمان بعث إلى الحارث بن ظالم بعس من خبر يعقبه أراده أن يشغله فصبته بينه وبين جبيه في كئيب. فلما أمسى الحارث بن ظالم حبى السيف حتى أتى خالدا وهو في قبة من آدم فوضع السيف في بطنه ثم اتكأ عليه حتى قتله ثم تحمل من تحت ليلته حتى لحق بقريش.

فلما قال ابن الإطنابة هذا الشعر أتاه الحارث متنكرا فأنبهه وهو لا يعرف الحارث فلما انتبه قال له: البس سلاحك فأنتي مستنصر. فلبس سلاحه ومشى معه حتى تنحيا من البيوت فقال له الحارث: ألسن يقظان ذا سلاح؟ قال: بلى، قال: فأنا الحارث بن

ظالم أريد قتلك. فذل له ابن الاطنابة حتى كف عنه.

و"أما تقتل" في موضع نصب "بأبلغ" ومعنى قول الخليل: "أما" بمنزلة فعل مَلغى: أن "أن" منزلتها منزلة فعل على ما تقدم من ذكر ذلك. فإذا كفت لم يكن لها اسم منصوب صار بمنزلة فعل ملغى كقولك: أشهد لزيد خير منك. وقوله: بمنزلة (إذ) و"إذا"، وأن "إذ" و"إذا" لا يعملان شيئاً فيما بعدهما وتلي "إذا" المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وتماها بما بعدها. وكذلك "أما" يليها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وهي لا تعمل شيئاً فيما بعدها فهذا وجه التشبيه. وقوله: وجدتك أما أنت صاحب كل خنى لم يجر سيويه في "أما" إلا الكسر.

وذلك أن "وجدتك" يتعدى إلى مفعولين وهي من باب "علمت" و"حسبت" ورأيت من رؤية القلب "فالكاف" المفعول الأول والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع في موضع الخبر نحو: المبتدأ والخبر. وما هو بمنزلتها نحو الفعل والفاعل. و"إن" المكسورة مما يصح أن يتبدأ به من الكلام ولو قلت: حسبتك أما أنت صاحب كل خنى بفتح "أما" كان بمنزلة: المصدر. والمصدر لا يكون خبراً للكاف. ألا ترى أنك لا تقول: "حسبت زيدا خروجه" و"حسبت زيدا سبقه".

وقد قرئ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ﴾^(١) وهو على ما سقناه من كلام سيويه لا يجوز. وهو مذهب من تقدم من النحويين البصريين إلا أن الزجاج أجازة على البدل من "الذين" واحتج بقول "عبده بن الطيب"^(٢) في بدل المصدر من الاسم:

فما كان قيس هلكه هلك واحدٍ ولكنه بنيان قوم تهدما^(٣)

"أبدل "هلكه" من "قيس".

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

(٢) هو يزيد بن عمرو التميمي، شاعر مكة مخضرم أدرك الإسلام وأسلم توفي ٢٥ هـ العقد الفريد: ٢٨٦/٣.

(٣) البيت في الكتاب: ٧٧/١، ابن يعيش: ٦٥/٣، زهر الآداب: ٩٦٥.

قال أبو سعيد: للمحتج عن سيبويه أن يقول: أن بدل "هلكه" من "قيس" لا يشبه الآية لأن هلكه إذا أبدل من "قيس" جعل مكانه واحتاج إلى مثل ما كان يحتاج إليه "قيس" من الخبر فأتى له بخبر فقام خبره مقام خبر "قيس" كما أقيم هو مقام "قيس". وليس كذلك الآية. لأنه إذا قرأ "ولا تحسن الذين كفروا" وجب أن يؤتى "للذين كفروا" بخبر لأنه بمنزلة اسم مفرد. والبدل منه لا يصح أن يكون خبرا عنه. وقد يحتمل تجويز ذلك على وجه آخر ضعيف لا أحب أن يحمل كتاب الله عليه. أما ضعفه فلأنه بدل من اسم يقتضي خبرا. وقد أبطل خبره ولأنه أيضا أبدل اسما يقوم مقام اسمين من اسم مفرد لا يقوم مقام اسمين فلان الاسم الأول إذا أبدل منه جعل بمنزلة المطرح الذي لم يذكر واعتمد بوقوع المحسبة على الثاني ولم يعتد بالأول كأنه قال: "ولا تحسن أنما تملئ لهم خبر لأنفسهم" ومثله قوله:

لِسَانَ السُّوءِ تَهْدِيْتَهَا إِلَيْنَا وَحِسْتَ وَمَا حَسِبْتَ أَنْ تَحِينَا^(١)

أبدل (أن تحينا) من الكاف و"أن تحينا" تقوم مقام مفعولي حسبك.

كما قال عز وجل: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٢) و﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾^(٣) وإنما جاز "وجدت خبره أنما يجالس أهل الخبث" لأن "الخبر" مصدر و"أنما" مصدر هو الأول. وجوز أن تقول في الابتداء: خيرك أنما تجالس أهل الخبث. ولا يجوز: "زيد أنما يجالس".

ولا تقل: "خبرك أنما تجالس أهل الخبث" بالكسر كما لا تقول: (زيد أنما تجالس أهل الخبث) بالفتح وكذلك: "أرى أمره أنما يجالس" ... بالفتح وأنه في موضع المفعول الثاني.

وفي الباب التالي لهذا ما يكون بدلا مما هو مثله. كقولك: بلغني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون "هذا بين لأن الصفة والحديث هما: "أن".

(١) البيت لم نثر على قائله. انظر المغني: ١ / ١٨٢، شرح شواهد السيوطي ١ / ٥٠٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٣) سورة القيامة، الآية ٢٥.

هذا باب تكون فيه «أن» بدلا من شيء هو الأول

وذلك قولك: بلغتنى قصتك أنك فاعل. وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون، وكذلك القصة وما أشبهها.

هذا باب تكون فيه «أن» بدلا من شيء ليس بالأول

من ذلك ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(١) (فَأَنْ) مبدلة من "إحدى الطائفتين" موضوعة في مكانها كأنك قلت. وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم كما أنك إذا قلت: (رأيت متاعك بَعْضُهُ إِلَى بعض) فقد أبدلت الآخر من الأول: فكأنك قلت: "رأيت بعض متاعك فوق بعض فإِنَّمَا نصبتُ بعضا" لأنك أردت معنى: (رأيت بعض متاعك فوق بعض) كما جاء الأول على معنى: "وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين لكم".

وقال عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٢) فالمعنى والله أعلم: ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون ومما جاء مبدلا من هذا الباب قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾^(٣) فكأنه قال: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم، وذلك أريد بها ولكنها إنما قدمت "أن" الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج.

ومثله قوله: زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه سيفعل وقد علمت أنه إذا فعل أنه لا يستقيم أن تبتدئ "إِنْ" هاهنا. كما تبتدئ الأسماء والفعل إذا قلت: (قد علمت زيذا أبوه خير منك). وقد رأيت زيذا يقول "أبوه ذاك"؛ لأن "إِنْ" لا تُبْتَدَأُ فِي كل موضع من تلك المواضع.

وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٤) ولو قال: "فإن" كانت عربية جيدة. وسمعناهم يقولون

(١) سورة الأنفال، الآية ٧.

(٢) سورة يس، الآية ٣١.

(٣) سورة المؤمنون، الآية ٣٥.

(٤) سورة التوبة، الآية ٦٣.

قيل ابن مقبل:

وَعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ
قَلَائِصُ تَحْدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحِ
وَأَلِي إِذَا قَلْتَ رَكَابِي مُنَاخُهَا
فَأَلِي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحِ^(١)

وإن جاء في الشعر: "قد علمت أنك إذا فعلت أنك سوف تغتبط" تريد معنى "الفاء" جاز. والوجه والحد ما قلت لك أول مرة. ونظير ذلك في الابتداء ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣).
وبلغنا أن الأعرج^(٤) قرأ ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْنَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٥) ونظيره البيت الذي أنشدتك.

قال أبو سعيد: أما قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٦) فإن إحدى الطائفتين هو المفعول الثاني "يعدكم" والمفعول الأول: هو الكاف والميم في "يعدكم" و"أنها لكم" بدل من "إحدى الطائفتين" وهذا بدل اشتغال كما تقول: وعدتك أحد الثوبين ملكه. و"ملكه" بدل من "أحد الثوبين".

وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٧) "أنهم" بدل من معنى جملة "كم أهلكنا قبلهم من القرون" لأمر إنكارهم. لأن لفظ "كم" في التقدير: منصوب "بأهلكنا" إذا كانت "كم" في الاستفهام في مذهب "أرب" لا يعمل فيها ما قبلها. فلو أبدلنا "أنهم" من لفظ "كم" صار العامل فيها "أهلكنا"

(١) البيتان في ديوانه ٤٦، والأعلم ٤٦٧/١.

(٢) سورة هود، الآية: ٢٢.

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٩.

(٤) الأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود من موالي بني هاشم من أهل المدينة حافظ قارئ، أدرك أبا هريرة وكان وافر العلم توفي ١١٧هـ

الأعلام: ١١٦/٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٧.

(٧) سورة يس، الآية: ٣١.

فيكون تقديره: (أهلكنا أنهم إليهم لا يرجعون) وهذا لا معنى له. ولكن "كم" وما بعدها إذا جعلت اسما غير استفهام فتقديرها: (ألم يروا الذين أهلكناهم من القرون). ومعنى: "يروا" يعلموا. لأن رؤية العين منهم لم تقع على القرون التي خلت من قبلهم.

فإذا قدرناه هذا التقدير وأبدلناه صار معناه: "ألم يعلموا أن القرون التي أهلكناهم من قبلهم لا يرجعون". وفي "أن" وجه آخر وهو: أن تجعلها في صلة: "أهلكناهم" بمعنى: أهلكناهم بأنهم لا يرجعون "أي": أهلكناهم لهذا الضرب من الهلاك.

وقوله عز وجل: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ ثَرَاءً وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾^(١) فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل "أنكم" المفعول الثاني من "يعدكم" والمفعول الأول "الكاف والميم". واسم "أن" الكاف والميم بعدها. وخبرها. "مخرجون" "إذا ممت" ظرف "المخرجون". و(أنكم) الثانية معادة وهي الأولى ليقرب من الخبر لما تراخى ما بينها وبين الخبر. وهي مكررة تأكيداً للأولى، قوله عز وجل: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٢) هم الثانية إعادة للأولى تأكيداً وهذا قول أبي عمر الجرمي في هذا ونحوه. ويحتج له في ذلك: أنها تقع بعد الفاء مفتوحة في قوله عز وجل: ﴿أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٣) إنما هو "فله نار جهنم...." ثم كررها تأكيداً ولولا أنها مكررة لكسرت لأنها في موضع الابتداء بعد "الفاء" للتراخي كما قال عز وجل: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٤) فهذه كررت للتراخي، ومثل هذا في القرآن كثير.

والوجه الثاني: أن تجعل "أنكم" المفعول الثاني لـ "يعدكم" و"أنكم مخرجون" في موضع اسم مبتدأ وخبره "إذا ممت" وهو ظرف له. وتقديره: أيعدكم أنكم إذا ممت أخرجكم. والمبتدأ والخبر خبر "أنكم" والعائد إلى "الكاف والميم" التي هي اسم "أنكم" الأولى "الكاف والميم" التي هي اسم "أنكم" الثاني. وهذا قول أبي العباس المبرد.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٥.

(٢) سورة هود، الآية: ١٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

قال أبو سعيد: وعلى هذين الوجهين قولهم زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي. وظاهر كلام سيبويه أنه جعل "أنكم" الثانية بدلا من "أنكم" الأولى في قوله تعالى: أيعدكم..... "لأنه قال: "ومما جاء مبدلا" ثم قال: كأنه على: "أيعدكم أنكم مخرجون".

وفي هذا الكلام عندي خلل لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم. وقوله: 'إذا متم' ليس باسم تام لأنه لم يأتي "لأنه" بخبر. وتقام الاسم "بأن واسمها وخبرها" والذي عندي: أنه لا بدل في هذه الآية وإنما البدل في قوله عز وجل: "إحدى الطائفتين أهما لكم" وقد مر الكلام فيه.

وقول سيبويه: "ولا يستقيم أن تبدئ" "أن" هاهنا كما تبدئ الأسماء والأفعال إذا قلت: "قد علمت زيدا أبوه خير منك" وقد رأيت زيدا بقول: "أبوه ذاك". لأن "أن" لا تبدأ في كل موضع وهذا من تلك المواضع "يعني": أنك إذا قلت "زعم أنه إذا أتاك سيفعل وقد علمت أنه سيمضي". لم يجر كسر "إن" الثانية. لا يجوز "أنه سيفعل وإنه سيمضي". لأن كسرهما هو الابتداء. وإنما لم يجر ذلك لأن "إذا أتاك" و(إذا فعل) ظرف لما بعده فإذا كسرنا "إن" بطل أن تكون ظيفا "لأن" ولا ظرفا لما بعد "أن" كما يكون ظرف "لأن".

فتقول في "أن" المفتوحة "في الحق أنك كريم" و(يوم الجمعة أنك راحل) وأما جاز في "أن" المفتوحة لأن محلها محل الاسم والظرف يتقدم على الاسم الذي هو ظرفه كقولك (خلفك زيد ويوم الجمعة رحيلك) و"إن" المكسورة وما بعدها ليس في تقدير اسم فيكون له ظرف يتقدمه. ولا ما بعدها يعمل فيما قبلها.

وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِّنْ يُحَادِّثِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّهُ لَهٗ نَارُ جَهَنَّمَ﴾^(١) و"أن". فمن كسر: فلان الجواب بالفاء. وإنما يكون بكلام مستأنف قائم بنفسه. فالباب فيه الكسر. والذي يفتح فله ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يجعل "إن" مكسورة معاده من الكلام الذي قبلها للتوكيد وتقديره: فله نار جهنم و"أن" مكررة.

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٣.

والوجه الثاني: أن نجعل "أن" مبتدأة وخبرها محذوف وتقديرها: فله أن له نار جهنم. ولو قال: (من يعصى الله فالتار) كان كلاما مفهوما جائزا وتقديره: فله النار.

والوجه الثالث: فيستحق أن له النار وما أشبه ذلك من إضمار ما يليق به.

وما ذكر في القرآن في آخر الباب قد اجتمعت فيه النسخ على ما كتبه. والذي في القرآن ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾^(١)، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

هذا باب من أبواب «أن» تكون فيه «أن» مبنية على ما قبلها

وذلك قولك: أحقا أنك ذاهب؟ وكذلك: أكبر ظنك أنك ذاهب؟ وأجهد رأيك أنك ذاهب؟ وكذلك هما في الخبر.

وقد سألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقا إنك ذاهب على القلب كأنك قلت: أنك ذاهب. ألحق؟ فقال: لأن "أن" لا يتبدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: يوم الجمعة إنك ذاهب تريد: إنك ذاهب يوم الجمعة.

ولقلت أيضا: لا محالة إنك ذاهبه تريد: إنك لا محالة ذاهب فلما لم يجر ذلك حملوه على "أفي حق أنك ذاهب؟ وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب؟ وصارت "أن" مبنية عليه كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت: غدا الرحيل. والدليل على ذلك: إنشاد العرب كما زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُذُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ^(٣)

وزعم الخليل أن التهديد هاهنا بمنزلة: "الرحيل" بعد "غد". وأن "أن" بمنزلته وموضعه كموضعه.

ونظير: أحقا أنك ذاهب. من أشعار العرب قول العبدى^(٤):

(١) سورة هود، الآية: ٢٢.

(٢) سورة النحل، الآية: ١١٠.

(٣) الخزائن: ١/ ١٩٣، الشعر والشعراء: ١/ ٢٥٦، الأغاني: ١١/ ١٣٢، ٢٦٨.

(٤) هو المفضل النكري والعبدى نسبة إلى عبد قيس والنكري نسبة إلى (نكره). جمهرة أنساب العرب

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أَلْحَقْ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ أُنْبَتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ؟^(١)

وقال النابغة الجعدي:

أَلَا أَبْلُغُ بِنِي خَلْفٍ رَسُولًا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلُكُمْ هَجَانِي^(٢)

فكل هذه الأبيات سمعناها من أهل الثقة هكذا. والرفع في جميع هذا جيد قوي وذلك أنك إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب. وأكبر ظنك أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول. وأما قولهم: "لا محالة أنك ذاهب" فإنما حملوا "أن" على: أن فيه إضمار "من" على قولك: (لا محالة أنك) كما تقول: (لا بد أنك) كأنك قلت: لا بد من أنك حين لم يجر أن يحملوا الكلام على القلب.

وسألته عن قولهم: أمّا حقاً فأنت ذاهب فقال: هذا جيد. وهذا الموضع من مواضع إن ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب. وأما فيها فأنت قائم وإنما حاز هذا في "أما" لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب.

وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾^(٣) فإن "جرم" عملت لأنها فعل ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار.

وقول المفسرين معناها: حقاً أن لهم النار يدل ذلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت. "جرم" قد عملت في "أن" عملها في قول القزاري:^(٤)

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيِّنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فَرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضُبُوا^(٥)

٢٨٢، سبط اللالي ١٢٥. العيني: ٢/ ٢٣٥، لأشموني: ١/ ٢٧٨، الجمع ٢/ ٧١.

(١) الديوان: ٣٣، الحزانة: ٤/ ٣٠٣، الأشموني ٤/ ٢٧٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٢.

(٤) هو عوف بن عطية واسمه عمرو بن عيسى بن وديعة، معجم الشعراء: ١٢٥.

(٥) انظر المقتضب: ٢/ ٣٥٢، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩.

وزعم الخليل أن "جرم" أنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام. يقول الرجل كان كذا وفعلوا كذا فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا. وتقول: أما جهْد رأيي فأنتك ذاهب لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفا كما اضطررت في الأول وهذا من مواضع "أن" لأنك تقول: "أما في رأيي فأنتك ذاهب". أي: فأنت ذاهب وأن شئت قبلت "فأنتك" وهو ضعيف. لأنك إذا قلت: أما جهْد رأيي فإنك عالم لم تضطر إلى أن تجعل الجهد ظرفا للقصة لأن ابتداء "إن" يحسن هاهنا.

فإذا قلت: جهْد رأيي أنك عالم. لم يجوز أن يكون الجهد إلا ظرفا. لأنك لو جعلته مفعولا كان من صلة "أن" ولا يجوز تقديمه ومع ذلك أنك لم تجئ بالابتداء. فإذا قلت: أما جهْد رأيي حسن ابتداء "أن" ونصبت جهْد بالفعل لا بالظرف لأنك لم تضطر إلى الظرف وتقول: "أما في الدار فإنك قائم" لا يجوز فيه إلا "إن" لأن "إن" تجعل الكلام قصة وحديثا. ولم ترد أن تخبر أن في الدار حديثه ولكنك أردت أن تقول "أما في الدار فأنت قائم" فمن ثم لم يعمل في "أن" شيء وإذا أردت أن تقول أما في الدار فحديثك وخبرك قلت: أما في الدار فأنتك منطلق. أي هذه القصة. ويقول الرجل: ما اليوم؟ فتقول: اليوم أنك مرتحل، كأنه قال: في اليوم رحيلك. وعلى هذا الحد تقول: أما اليوم فأنتك مرتحل.

وأما قولهم: أما بعد فإن الله عز وجل قال في كتابه. فإنه بمنزلة قولك: أما اليوم فأنتك. ولا يكون "بعد" أبدا مبنيا عليها. إذا لم تكن مضادة ولا مبنية على شيء. إنما تكون لغوا.

وسألته عن: "شد ما أنك ذاهب" وعز ما أنك ذاهب. فقال: هذا بمنزلة: حقا أنك ذاهب كما تقول: أما أنك ذاهب بمنزلته حقا أنك ذاهب. كما كانت "لو" بمنزلة "لولا" ولا يبدأ بعدها الأسماء سوى "أن" نحو: لو أنك ذاهب ولا يبدأ بعدها الأسماء. و"لو" بمنزلة "لولا" وأن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها. تقول: لو أنه ذاهب لفعلت. وقال عز وجل: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (١) وأن شئت جعلت: شد ما وعزما كأنك قلت: نعم العمل أنك تقول الحق. وسألته عن

قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه. وهذا حق كما أنك ذاهب. فزعم أن العاملة في "أن" الكاف. و"ما" لغو إلا أن "أما" لا تحذف هاهنا كراهية أن يجئ لفظها مثل لفظ "كان" كما ألزموا "النون" لأفعلن و "اللام" قولهم: إن كان ليفعل "كراهية أن ينبس اللفظان. ويدل ذلك على أن "الكاف" هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هاهنا. وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس ورغم أنهم يقولون ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(١). فلولا أن "ما" لغو لم يرتفع مثل وإن نصبت "مثل" فما أيضاً لغو، لأنك تقول: مثل أنك هاهنا. وإن جاءت "ما" مسقطة من "الكاف" في الشعر جاز كما قال النابغة الجعدي:

قَرُومًا تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَن يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيَقْتَلَا^(٢)

فـ "ما" لا تحذف هاهنا في الكلام كما لا تحذف في الكلام من "أما" في قولك:

فَأَنْ جَزَعًا وَإِنْ جَمَالَ صَبْرُهُ^(٣)

قال أبو سعيد: إذا قلت: أحقا أنك ذاهب وأكثر ظنك وجهد رأيك ففيه الرفع والنصب فالرفع على الابتداء والخبر فإذا قلت: أحقا أنك ذاهب فتقديره "أحق ذهابك" وأكثر ظني ذهابك " وجهد رأيي ذهابك" والنصب على تقدم هذه الأشياء ظروفًا. وقال: "رفع أنك" بالابتداء وذلك أنك إذا قدمت هذه الأشياء ونصبتها فلا وجه لنصبها غير الظروف. ورفع "أن" ويكون التقدير فيها: (أني زمن حق أنك ذاهب) ثم حذف "زمن" كما قيل: سير عليه مقدم الحاج يريد: زمن مقدم الحاج أو وقت مقدم الحاج، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقد تبين من كلام العرب أنها في مذهب الظرف: بدخول "في" عليها.

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) ديوان النابغة الجعدي: ١٣١. والبيت من بحر الطويل.

(٣) عجز بيت لدريد بن الصمة صدره: قد كذبتك نفسك فاكذبها

الخزانة: ٤ / ٤٤٤، الكتاب: ١ / ١٣٤.

قال أبو زيد الطائي:

ألا أبلغ بني عمرو بن كعبِ بأني في مودتكم نفيس^(١)
أفي حق مؤاساتي أحاكم بمالي ثم يظلمني السريسُ

وتبين أن "أن" في موضع رفع بقوله:

أحقا بني أبناء سلمى بن جندل تهددكم إياي وسط المجالسِ^(٢)

فرفع (تهددكم) وهو في موضع "أن" حين قال:

أحقا أن أحطلكم هجاني^(٣)

وفي رفعه وجهان:

أحدهما: وهو الذي اختاره أنه رفع ما قبله من الظرف خبره ومنزلته كمنزلة "خلف زيد" "وفي الدار عمرو" ولو أدخلنا عليه "أن" وأخواتها وقدمنا الظرف وجعلنا "أن" مقدرا لنصبنا وذلك قولك: (في أكثر ظني رحيلك) كما تقول (يوم الجمعة أنك راحل) و(يوم الجمعة رحيلك) و"إن يوم الجمعة رحيلك" فتبين بنصبه بعد "أن" رفعه قبلها بالابتداء. وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الخليل: رفع "أن" بالظرف في هذا الموضع يعني: "أفي حق أنك ذاهب" وفي أكثر ظني أنك ذاهب. للضرورة كما يرفع بالظرف المضمر في قولك: "زيد في الدار وعمرو عندك".

قال أبو سعيد: أما رفع المضمر بالظرف فصحيح وأما رفع الظاهر فليس مذهب سيبويه والخليل. وأظن أن الذي دعا أبا العباس إلى حكاية هذا عن الخليل أنه: لما ذكر: "أفي حق أنك ذاهب". "وفي أكثر ظني أنك ذاهب" قال عقيبه: وصارت "أن" مبنية عليه كما تبنى الرحيل...

وقد استعمل سيبويه لفظ البناء على الشيء الذي ليس بعامل فيما بني عليه كما قال: "أن" مبنية على "لولا". وإنما ذلك على جهة تقديمها وحاجتها إلى ما بعدها.

(١) ديوان أبو زيد الطائي: ١٠٠.

(٢) البيت للأسود بن يعفر سبق تخريجه.

(٣) البيت للنايفة الجعدي سبق تخريجه.

وأما قول العبدى:

فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ^(١)

ولم يُشْنِ فلان "الفريق" قد يستعمل بلفظ واحد في الواحد والاثنين والجمع كما قول: هذا صديق وهما صديق وهم صديق.

وقال الله عز وجل في مثله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾^(٢) وأما قولهم: (لا محالة أنك ذاهب) (ولابد أنك ذاهب) فالذي يظهر من كلام سيويه أن: "أنك" في موضع خفض "بمن" المحذوفة. وهو على القلب الذي تراه من خفض "أن" بعد حذف الخافض منها في الباب الذي ذكر فيه ذلك.

قال أبو العباس: إذا قلت: لا محالة أنك ذاهب "فأنك" في موضع رفع بخبر المبتدأ كما تقول: لا رجل أفضل منك. وكذلك: لا بد أنك ذاهب. فإن قال قائل: "لا" الثانية الناصبة هي جواب هل من؟ فما المسألة التي جوامها لا محالة ولا بد وما معنى ذلك؟ ومن أي شيء أخذ؟

قيل له لا محالة والحيلة فمعناها واحد هل من محالة في كذا؟ وهل من حيلة من كذا؟ ومعناه: هل من محالة من تركه أو من المخلص منه؟ فيقول المجيب: لا محالة منه. أي في الخلاص منه. وأما: "بد" فأصلها من مفارقة الشيء ومنه ميل: تَبَدَّدَ الشيء : تفرق. وبددته: فرقته. ومنه قوله:^(٣)

وَالْخَيْلَ تَعْدُوا فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

... ..

أي متفرقة وقولهم: رجل أبد. وامرأة بداء إذا تفرق. مَا بَيْنَ فُخْدَيْهِ. كما قال:

فَبَدَّتِ الرَّجُلَ فَمَا تَضَمَّهَا^(٤)

(١) سبق تحريجه.

(٢) سورة ق، الآية: ١٧.

(٣) عجز بيت للناطقة الجعدي صدره:

وذكرت من بن المخلق شربة

انظر المقتضب: ٣ / ٣٧١، الخزانة: ٤ / ٤٧١، المخصص: ١٧ / ٦٤.

(٤) في اللسان (بدد) وكل من فرج رجله فقد بددها قال الرازي:

جارية أعظمها أجمعها

ومنه قولهم: أَبَدَّتْ القوم عطية أي فرقتها بينهم

قال أبو ذؤيب:

فأَبْدَهْن حُتُوفَهُنَّ فَطَالِعَ بِدَمَائِهْ أَوْ سَاقَطَ مُتَجَعِّجَعٌ^(١)

فإذا قال: لا بد منه. فكأنه قال: لا مفارقة ولا تباعد منه، وقد فسر أصحابنا بالسعة لأن تفرق ما بين الشيئين سعة ما بينهما، فكأنهم جعلوا أصله السعة وحقيقته عندي مذكرته.

قال أبو العباس محمد بن يزيد "بد" موسع فإذا قلت: لا بد أنك ذاهب. غير موسع عليك أنك ذاهب، وحقيقته: غير موسع عليك تركك الذهاب وقولهم: أما حقاً أنك ذاهب فيكسر "إن" فهو جيد وكذلك: أما جهد رأيي فأنت ذاهب وكذلك جميع الظروف المتقدمة التي بعدها: "أن" إذا دخلت قبلها "أما" فكسر "إن" حسن وإن لم تكن "أما" فالفتح لا غير. وإنما كسر مع دخول "أما" لأنها تسوغ تقديم ما بعد الفاء على "الفاء" و"أما" عوضاً مما حذف منه. وجوز فيه تقديم ما لم يكن يجوز تقديمه قبل دخولها وقد ذكرت ذلك مستقصى قبل هذا الموضع.

ومعنى قول سيويه "أما جهد رأيي فإنك ذاهب" لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطررت في الأول يعني: أنك مضطر قبل دخول "أما" أن تفتح "أن" إذا قلت: جهد رأيي أنك ذاهب. فتجعل "أن" مبتدأ وما قبله ظرفاً. كقولك (خلفك زيد) لأنك لو لم تفتح وكسرت انقطع الظرف من "أن" وخبرها فلم يتصل. لأن ما بعد "أن" لا يعمل فيما قبلها قبل دخول "أما" وقد ذكرناه فصرت مضطراً إلى فتحها. فإذا دخلت "أما" جاز فيها الكسر فلم تضطر إلى فتحها وجعلتها مبتدأ. وقولهم: "أما بعد" فإن الله عز وجل قال في كتابه "فأن بعد" بمنزلة "اليوم" ولا يكون "بعد" ولا "قبل" خبرين إذا لم يكونا مضافين. هذا كلام سيويه ومذهبه ولم أر غيره ذكره ولا تكلم عليه إلا أصحابه الذين

قد سنتها بالسويف أمها

فبدت الرجل فما تضمها

انظر نوادر أبي زيد: ٣٤١.

(١) ديوان الهذليين: ٩ / ١، شرح المفضليات: ٨٧٠.

ينكلمون على تفسير كتابه وإذا كانا مضافين فإنهما يكونان خبرين كقولك: زيد قبلك وعمرو بعدك. وإذا لم يخبر بهما لنقصانهما عن حالهما مضافين. وهما في حال الإضافة غير متمكنين فإذا منعنا الأصالة ازدادت بعدا عن التمكن، فمنعتنا بذلك أن يكونا خبرين. وقد مثل سيبويه: (أما يوم الجمعة فأنتك ذاهب) بتمثيل نفسه في اللفظ إذا حمل على ظاهره فقال: لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء "فأنتك ذاهب" وتقديم "يوم الجمعة" لا يجوز في "مهما" ومعناه: أنه مثل "أما" "بهما" ثم قدم في "مهما" ما تقدمه في "أما" من الظرف الذي يصبح له خبر "أن" على وجه يبين المعنى به لا على تصحيح اللفظ، وأما ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾^(١) فإن الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين يجعلون "جرم" فعلا ماضيا. ويجعلون "لا" داخله عليه فمنهم من يجعلها جوابا لما قبلها ومثله: "يقول الرجل كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فنقول: لا جرم أنهم سيندمون.

ويبين عند الخليل: أنه رد على أهل الكفر فيما ندروه من اندفاع مضرة الكفر وعقوبته عنهم يوم القيامة. واختلفوا في معنى "جرم" إذا كان فعلا.

قال سيبويه: معناه حق أن لهم النار واستدل على ذلك بقول المفسرين معناه "حقا أن لهم النار" ويقول الشاعر:

جَرَمَتْ فَرَازَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَعْضِبُوا

أي حقه للغضب. وتبعه على ذلك من تبعه.

وقال غيره: "جرم" بمعنى "كسب" واستدل على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾^(٢) يقول عز وجل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾^(٣) أي: لا يكسبكم ذلك. ويقول الشاعر:^(٤)

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٍ فِي رَأْسِ نَيْقٍ تَرَى لِعِظَامٍ مَاجَمَعَتْ صَلِيْبًا

(١) سورة النحل، الآية: ٦٢. (٢) سورة هود، الآية: ١٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢. (٤) هو أبو خراش الهذلي واسمه خويلد بن مرة.

والبيت في ديوان الهذليين: / ١٣٣، الاقتضب: ٣١٧، شرح المفصليات ٧٧٧. والبيت من الوافر.

جريمة كاسبة يعني عقابا. وناهض: فرع. فالعقاب تكسب لفرحها ما يأكله وعلى هذا تأول: جرمت فزارة: أي كسبت فزارة الغضب.

واختلفوا في فاعل "جرم" إذا كان فعلا ماضيا:

فقال أبو العباس المبرد: "أنهم" في موضع رفع "بجرم" كقولك: حق كَوَّنَ النار لهم. ووجت كون النار لهم. ونحو ذلك. وقال غيره: "أن لهم النار" في موضع نصب وفي "جرم" ضمير فاعل. كأن كفرهم كسب كون النار لهم.

وأما الفراء وأصحابه. فذهبوا إلى أن "جرم" اسم منصوب و"لا" على التبرئة وقال الفراء: "لا جرم أنهم" كلمة كانت في الأصل - والله أعلم، بمنزلة: لا بد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة: حقا و"حقا" عندهم بمنزلة قسم. واستدل على ذلك بما ذكر عن العرب من قولهم. "لا جرم لآتينك". "لا جرم لقد أحسنت" قال: كذلك فسرها المفسرون بمعنى: الحق. قال وأصله جرمت أي كسبت الذنب وجرمته، ورأيت بعض الكوفيين: يجعل "أن" في موضع نصب في لا بد ولا محالة ولا جرم. وقال بعض الكوفيين: "أجرم" أصله الفعل الماضي فحول عن طريق الفعل ومنع التصرف. فلم يكن له مستقبل ولا دائم ولا مصدر. وجعل معه "لا" قسما وتركت الميم على فتحها الذي كان لها في الماضي كما نقلوا "حاشى" وهو فعل ماضٍ مستقبلي "يحاشى" ودائمه "محاش" ومصدره "محاشاه" من باب الأفعال إلى باب الأدوات لما أزالوه عن التصرف فقالوا: قام القوم حاشى عبد الله. فحفظوا به ولو كان فعلا ما عمل حَفْضًا. وابقوا عليه لفظ الفعل الماضي. وكما نقلوا "ليس" وأصلها الفعل الماضي. عن أصلها إلى سبيل الأدوات فمنعوا التصرف وخروج المصدر منها وأفردوا آخرها على أمرها الأول قبل النقل. وحكى الكوفيون في "لا جرم" وجوها من تغيير اللفظ فيها عن العرب. منها "لا جُرْم" بضم الجيم و: "لا جر" بإسقاط الميم. و: "لا ذا جرم" و"لا ذا جر" بغير الميم "ولا إن ذا جرم" و: "لا عز ذا جرم". ومعنى اللغات كلها عندهم واحد. وأنشد الفراء:

إِنْ كِلَابًا وَالِدِي لَأَذَا جَرَم

... ..

لَاهْدِرْنَ هَهْدِرًا صَادِقًا هَدَرَ الْمَعْنَى الشَّقَاشِقُ اللَّهُمَّ^(١)

(١) البيتان في معاني القرآن للفراء ٢/ ٩، أمالي القاضي: ٣/ ٢١٨، وهما من الرجز.

لم يعرف الفراء النصف الأول من البيت الأول.

وأما "شد ما أنك ذاهب" و"عز ما أنك ذاهب" فقد جعله سيويه على وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حقا أنك ذاهب فيكون "شد ما" في تأويل ظرف. وأنك ذاهب مبتدأ كما أن "حقا" مبتدأ في تأويل ظرف و"شد" و"عز" فعلان في الأصل دخلت عليهما "ما" فأبطل عملها. وجعلا في مذهب "حقا". كما دخلت "ما" على "قل" و"رب" فبطل عملها. وخرجا عن مذهب الفعل وحرف الجر.

و"شد ما" و"عز ما" وإن جعلنا في موضع "حقا" فلا تدخل عليهما "في" كدخولها على "حقا" لأنهما في الأصل فعلان. كما أن "أن" إذا وقعت بعد "لو" تشبيها "بلولا" لم يجز وقوع الاسم بعدها لوقوعه بعد "لولا".

والوجه الآخر: أن يكون "شد ما" و"عز ما" فعلين ماضيين. كنعم و"بئس" ووقوع "ما" بعدهما كوقوع "ما" بعد "نعم" و"بئس" كقولك: نعماً صنعك و"بئساً عملك" وتقديره: نعم الصنيع صنعك و"بئس العمل عملك". وقوله: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. دخلت الفاء على "تجاوز" لأنه دعاء. وهو بمنزلة دخول القلب في فعل الأمر إذا تقدم المفعول كقولك: زيداً فاضرب. وإن شئت: زيد اضرب. فإذا قلت: اضرب زيدا لم تكن "فاء" وكذلك تقول: تجاوز الله عنه. و"ما" عند سيويه لغو. واستدل على أنها لغو بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنتُمْ تَنطِقُونَ﴾^(١) لأنها لو لم تعمل لغوا لبنيت مع ما بعدها وفتحت. ولم يجز إسقاطها وإن كانت لغوا في عملها. وزيادة فائدة بدخولها: لأنهم أرادوا الفرق بين شبيهين: فإذا ادخلوا ما على حرف التشبيه أرادوا: أن أحد الشئيين وجوده حق كما أن وجود الآخر حق. وأن الشئيين في أنفسهما. كقولك "زيد فاسق كما أن عمر صالح" أردت أن هذا موجود وصحيح كما أن هذا موجود صحيح. وكذلك تقول: البساط تحتنا كما أن السماء فوقنا. أي: هذا حق كما أن هذا حق. وكذلك: الظلال فوقنا كما أن السماء فوقنا. إذا أردت أنهما حقان. وإن أردت تشبيه أحدهما بالآخر قلت: "الظلال فوقنا كما أن

السماء فوقنا" أي هما متشابهان في كونهما. ولم يرد أن هذا حق كما أن هذا حق.
وكان أبو العباس المبرد يحيز أن يكون "ما" مع كاف التشبيه لغوا وأن تكون
مبنية معها. وقد ذكرت لك استدلال سيويه على أنها لغو. ولم يقم دليل على غيره
والفرق في: مثل ما أنك ذاهب "ومثل" أنك ذاهب بدخول "ما" كالفرق في الكاف
ومعناها: أعني: الكاف ومثل، ومذهبهما في دخول "ما" وخروجهما واحد. وسيويه
يذهب في قول النابغة الجعدي:

كَأَن يُؤْخَذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيَقْتُلَا

إلى أن "ما" منه محذوفة وتقديره: كما أنه يؤخذ وخففت "أن" وحذفت "ما".
قال أبو سعيد: هذا سهو من سيويه صير تشبيه جملة بجملة ودفاعه اسم واحد
وليس بجملة وقوله: "كأن يؤخذ المرء" ليس من الأشياء الواضحة الوجود فيشبه به تحقيق
وجود شيء آخر. وإنما يصف النابغة خصومة جرت بين رجل من عشيرته مناظر عنها.
وبين خصوم له من قبائل أخرى يحضره ملك. وأن ذلك الملك كان ميله على عشيرته.
وأن المناظر عنهم ثبت لهم في المناظرة مع ميل الملك عليه وعلى ذلك قوله:-

لدى ملكٍ غَضَبَانِ أَقْبَلَ مَحْفِرًا إليهم شديداً قَسَرَهُ مَتَبَسِّلًا^(١)
واخضرهم خصماً شديداً ضريره بني دارم أهل البسول ونهشلا
وذو التاج من نسان ينصر جاهدا لِيَجْعَلَ فِيهَا خَدْنَا هُوَ أَسْفَلَا
قروماً تسامى عند باب دفاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

يريد: دفاع الباب. وهو رده وحجبه لمن يريد الدخول. وطرده وهو مثل القتل في
شدته. لأنه إذلال للمطروود المحجوب. ومعنى قوله "فما" لا يحذف في الكلام. يعني: من
"كما" إذا أردت الضرب الذي ذكرناه من التشبيه كما لا تحذف من "أن" في "إما" التي
بمعنى "أو" وقد ذكرنا حذف "ما" من "إما" في:

..وإن من حُرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا..

قال أبو عثمان المازني: أنا لا أنشده إلا:

..كَأَن يُوَحِّدَ الْمَرْءُ الْكَرِيمَ فَبِقِتْلًا..

لأنها "أن" التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه.

هذا باب من أبواب «إن»

تقول: قال عمرو: أن زيدا خبر منك وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله. ولا يجوز أن تعمل (قَالَ) في "أن". كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيد عمرو خير منك "فإن" لا تعمل فيها قال: كما لا تعمل "قال" فيما تعمل فيه "أن". لأن "أن" تجعل الكلام شأنا. وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقما كما تقول: زعم الشأن متفاقما. فهذه الأشياء بعد "قال" حكاية ومثل ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(١) وقال أيضا: قال الله: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وسألت يونس عن قوله: "متى تقول أنه منطلق" فقال: إذا لم ترد الحكاية. وجعلت تقول مثل "تظن" قلت: متى تقول أنك ذاهب. كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق. وتقول: "قال عمرو أنه منطلق" جعلت "الهاء" عمرا أو غيره فلا تعمل "قال". كما لا تعمل إذا قلت: قال عمر وهو منطلق. "فقال" لم تعمل هاهنا شيئا. وإن كانت الهاء هي القائل. كما لا تعمل شيئا إذا قلت (قال) وأظهرت "هو" فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه "قال" فيما ذكرنا. وكان "عيسى" يقرأ هذا الحرف ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرَ﴾^(٣).

أراد أن يحكي. كما قال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٤) كأنه قال والله أعلم: قالوا ما يعبدهم. ومثل ذلك كثير في القرآن. وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله كأنك قلت: أول قولي الحمد لله. وإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول أني أحمد الله.

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٥.

(٣) سورة القمر، الآية: ١٠.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٣.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن ما بعد: "قال" بمنزلة كلام مبتدأ والاعتماد به حكاية لفظ الالفاظ المحكى عنه. ومعنى قوله: "فأن" لا تعمل فيها "قال" فينقلها من الكسر إلى الفتح كما لا تعمل في المبتدأ أو الخبر الذي تعمل فيه "أن" إذا قلت: "قال زيد عمرو خير الناس". وقوله: لأن "أن تجعل الكلام شأنًا وأنت لا تقول: قال الشأن: يعني أنك إذا قلت: "قال زيد أن عمرا خير الناس" تخرج عن حكاية كلامه. فصار بمنزلة عرف زيد شأن عمرو وفهمه. وقد مضى.

وزعم زيد الشأن متفاقما. وليس ذلك بحكاية إنما هو اعتقاد لأمر وليس بحكاية. وقد مضى الكلام في نحوه.

وقوله: وتقول: قال عمرو أنه منطلق. فحق الحكاية أن تقول: قال عمرو أنا منطلق وكذلك إذا قلت: قال عمرو هو منطلق فحق الحكاية أن تقول: قال عمرو أنا منطلق لأن هذا لفظه الذي لفظ به. ولهم قد يغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب ولفظ الخطاب إلى الغيبة؛ لأن ذلك أقرب إلى الأفهام. ولا يعد ذلك تغييرا. لأن الذي يقول: أن زيدا منطلق. ولو واجهة لقال: أنك منطلق ولم يكن ذلك مغيرا للكلام عن منهاجه. ولو أن زيدا قال: "أن عمرا خير الناس" ثم واجهت أنت عمرا لجاز أن تقول: قال زيد أنك خير الناس يا عمرو.

وإذا قال: (أول ما أقول أني أحمد الله) ما أقول "مبتدأ" وأنني أحمد الله (خبر) وتقديره: حمد الله. وليس بحكاية لفظ وإنما هو معنى ما في نفسه. واسميته والعبارة عنه: حمد الله. وهو كقولك: أول أمري حمد الله والثناء عليه. ولو لم يقل: "أول" لقلت على ذلك. قلبي أني أحمد الله. وقولي حمد الله وأمرني أني أحمد الله. وأمرني حمد الله. وإذا قال: أول ما أقول: أني أحمد الله. "فأول ما أقول" مبتدأ "وأنني أحمد الله" جعله في موضع الخبر. ولوضعت في موضع الفعل فقلت أول ما أقول: (أحمد الله) لجاز لأنك إذا كسرت فقد جعلته اللفظ الذي يلفظ به ومعناه. وقد تقول: "أنني أحمد الله" و "أحمد الله" بغير "لني" على طريق الحكاية.

وباقى الباب مفهوم

هذا باب من أبواب «إن»

وذلك قولك: قد قاله القوم حتى أن زيدا يقوله "وانطلق القوم حتى أن زيدا

لمنطلق" فحتى هاهنا معلقة. لا تعمل في "إن" كما لا تعمل إذا قلت: حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء و"حتى" بمنزلة "إذا" ولو أردت أن تقول: "حتى أن" في هذا الموضوع كنت محيلا. لأن "أن" وصلتها هاهنا بمنزلة "الانطلاق" ولو قلت: "انطلق القوم حتى الانطلاق" و"حتى الخير" كان محالا. لأن "أن" تصير الكلام خبرا فلما لم يجر ذَا حُمِلَ على الابتداء. وكذلك إذا قلت: مررت فإذا إنه يقول وسعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا إنه عبد القفا واللهازم^(١)

فحال "إذا" هاهنا كحالتها إذا قلت: "إذا هو عبد القفا واللهازم" وإنما جاءت "إن" هاهنا لأنك بهذا المعنى أردت كما أردت في "حتى" معنى حتى هو منطلق وإذا قلت: مررت فإذا أنه عبد. تريد: مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت "أن" في هذا الموضوع جاز.

وتقول: قد عرفت أمورك حتى أنك أحقق كأنك قلت: عرفت أمورك حتى حمقك ثم وضعت "أن" في هذا الموضوع. هذا قول الخليل وسألته عن قوله: (هذا حق كما أنك هاهنا) هل يجوز على ذا الحد كما أنك هاهنا؟

فقال: لا. لأن لا يتبدأ بها في كل موضع ألا ترى أنك تقول: يوم الجمعة أنك ذاهب ولا: كيف أنك صانع. و"كما" بتلك المنزلة.

قال أبو سعيد: قوله: وانطلق القوم حتى أن زيدا لمنطلق معناه. وانطلق القوم وزيد منطلق. وهي: "حتى" التي بمعنى: الواو. وتقع بعدها الجمل. ولذلك لم يجر أن تقع بعدها. "أن" مفتوحة. لأنها وما بعدها معنى المصدر. ولو قلت: انطلق القوم حتى انطلق زيد لم يجر لأن ما بعد "حتى" إذا جعلت بمعنى الواو أو جعلت غاية من جنس ما قبلها. ألا ترى أنك لا تقول: جاءني إخوانك حتى الحمار. وكذلك إذا أردت. "إذا" التي للمفاجأة. لأنها يقع بعدها الابتداء والخبر إلا أنه يجوز بعد. "إذا" الفتح والكسر جميعا.

فالكسر قولك: مررت به فإذا أنه يقول أن زيد خير منك. وكذلك قوله:

(١) البيت في الخصائص: ٢ / ٣٩٩، ابن يعيش: ٤ / ٩٧، الخزانة: ٤ / ٣٠٣.

إِذَا إِنَّهُ عَبْدَ الْقَفَا وَاللَّهُ ——— اِزِم

... ..

وكسرهما: لأن الابتداء والخبر يقع بعدها.

وفتحها: قولك: خرجت فإذا أنه عبد. على معنى: فإذا أمر العبودية.

فإن قال قائل: لم جاز في "إذا" الفتح والكسر ولم يجز في "حتى" إلا الفتح؟

قيل له: إنما جاز في "إذا" الوجهان لأن ما بعدها يجوز ألا يكون ما قبلها ولا بعضه. ويجوز أن يكون مصدرا وغير مصدر كقولك: "خرجت فإذا زيد قائم"، "وخرجت فإذا صباح زيد". والذي يقول: "خرجت فإذا زيد قائم". ويقول: خرجت فإذا أن زيدا قائم والذي يقول: (خرجت فإذا صباح زيد) يقول: (خرجت فإذا زيد صائح) وحتى إذا لم تكن غاية لا يكون ما بعدها إلا عطفا على قبلها داخلا في معناه ولفظه. فإن قال قائل فإذا كسرتم "إن" بعد "إذا" فما موضع "إذا"؟ وما العامل فيها؟ وقد علمتم أنه لا يعمل خبر "إن" فيما قبل "إن"؟ قيل له: "إذا" حرف دخل لمعنى المفاجأة ولا عمل لها وهي في مذهب حروف العطف فمن حيث دخلت "إن" المكسورة بعد حروف العطف جعل دخولها بعد "إذا" ومن أجل ذلك جاز دخول "الفاء" عليها وخروجها منها.

أما دخولها: فلأن "الفاء" للعطف وما بعدها معطوف على ما قبلها كعطف جملة على جملة. "وإذا" للمفاجأة واختصت بالدخول عليها الفاء من بين حروف العطف لأن ترتيب الثاني أن يكون بعد الأول في المعنى.

وأما إسقاط "الفاء" فإن حروف المفاجأة لما وردت بعد الفعل الأول دل على أنه عقيبه. ونظيره: دخول "الواو" على "لكن" في العطف وسقوطها كقولك: ما جاء في زيد لكن عمرو. "وما مررت بزيد لكن عمرو" ويجوز: ولكن عمرو. لأن "لكن" لما دلت على الاستدراك ولم يتبدأ بها أغنت عن حروف العطف.

وأما منعه أن يقال "كما أنك هاهنا" فلأن "أنت" مبتدأ "وهاهنا" خبره وهما جميعا بمنزلة المصدر. وكما يكون الفعل والفاعل مع "ما" بمنزلة المصدر. و"ما" في ذلك حرف وليست باسم وهي كان والفعل بعدها. غير أن "ما" يليها الاسم والخبر والفعل والفاعل "وإن" لا يليها إلا الفعل والفاعل.

وإنما يلي "ما" "إن" إذا كانت بمعنى "الذي" كقوله عز وجل: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ

الْكُتُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ^(١) وإذا كانت بمعنى المصدر لم يدخلها "إن" لأن أصلها أن يكون بعدها فعل وفاعل. والمبتدأ والخبر مجردين من الدواخل عليهما بمنزلة الفعل والفاعل. فلم يدخلوا "إن" من أجل ذلك.

ومن الدليل على أنه يقع المبتدأ والخبر في الموضع الذي لا يقع فيه "إن" قولهم: "يوم الجمعة أنت ذاهب: وكيف أنت صانع؟" وإنما جاز "يوم الجمعة أنت ذاهب" لأن الناصب (ليوم) هو "ذاهب" يعمل فيما قبل "أنت" كقولك: يوم الجمعة زيدا ضارب؟ ولا يجوز زيدا أنك ضارب. وكذلك: "كيف" في موضع نصب على الحال والعامل فيه: (صانع) فإذا قلت: (أنت صانع بطل) عمل "صانع" فيما قبل "أن".

وباقى الباب مفهـوم

هذا باب آخر من أبواب «إن»

تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي. لأنه ليس هاهنا شيء يعمل في "إن" ولا يجوز أن تكون "أن"، وإنما تريد أن تقول: ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لي. فكما لا تعمل في ذا لا تعمل في "أن" شيء ودخول الانلام هاهنا يدل على (ذلك) أنه موضع ابتداء قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) ومثل ذلك قول كثير:

مَا أُعْطِيَاني وَلَا سَأَلْتُهُما إِلَّا رَأَيْي حَاجِزِي كَرَمِي^(٣)

وكذلك لو قال: : إلا وأني حاجري كرمي، وتقول: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق كأنك قلت إلا لأنك فاسق، وأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٤) فإنما حملة على "ما منعهم"، وتقول: إذا أردت معنى اليمين: "أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك" وهؤلاء إن أحببتهم لأشجع من شجعانكم" قال الله عز وجل: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

(٣) ديوان كثير ٢ / ٦٦، المقتضب: ٢ / ٣٤٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٥٤.

بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ^(١) "فإن" صلة لما كأنك قلت: ما والله أن شره خير من جيد ما معك.

قال أبو سعيد: الحال إذا كانت بمبتدأ وخبر جاز بالواو وبغير الواو كقولك: جاء زيد وهو راكب ونجاء زيد هو راكب ويجوز دخول "أن" على المبتدأ والخبر كقولك: جاءني زيد وأنه ليفرق وجاءني زيد وأن أباه ينظر إليه وجاز أيضاً لإخراج "الواو" من "أن" كقولك: جاءني زيد أن أباه ينظر إليه. وتقع الحال بعد إلا مما قبلها بجملة وغير جملة. فأما غير الجملة فقولك: ما جاء في زيد إلا راكبا. وما قدم علينا عمرو إلا أميراً. وأما الجملة فقولك: "ما قدم علينا عمرو إلا هو أمير وإن شئت قلت: "إلا وهو أمير".

وإن شئت قلت: إلا أنه أمير وإن شئت قلت: إلا وأنه أمير وإدخال اللام في خبر "إن" وإخراجها سواء. وقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢). تقديره: وما أرسلنا أحد من المرسلين. والمعنى: ما أرسلنا المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام.

والبيت الذي أنشده سيبويه. كان أبو العباس المبرد يرده على سيبويه ويقول: تقدير سيبويه في العربية صحيح ولكنه غلط في معنى الشعر ويرويه:

ألا فإني حاجز كرمي

"إلا التي للتنبيه في أول الكلام" كأن أبا العباس ذهب إلى أنهما ما أعطياه وأنه ما سألهما ثم ابتداء يصف نفسه بأنه يحجزه عن سؤالهما كرمه. ولو كانت إلا مكسورة وما بعدها كأنها قد أعطياه وسألهما في حال. كما حجزه كرمه.

وهذا لا يجوز عندي: لأن الحاجز من الكرم إنما يحجز عن السؤال وقبول العطية. قال أبو سعيد: والذي عندي أن "إلا" أجود لأنها توجب أنهما أعطياه وأنه سألهما وما حجزه كرمه عنده أنه ما عاب أعطاهما ولا ألح عليهما في مسائلته وشعره يدل على ذلك.

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

قال كثير:

دع عنك سلمى إذا فات مطلبهما
واذكر خليليك من بني الحكم^(١)
ما أعطاني ولا سألتهما
إلا وأنني لحاجزي كرمي
مبدي الرضا عنهما ومنصرف
عن بعض ما لو سألت: لم ألم
لا أنزر المائل الخليل إذا
ما اعتل نزر الظؤون لم ترم
إنني متى لا تكن عطيته
عندي بما قد فعلت احتشم

خليلاه من بني الحكم: عبد الملك وعبد العزيز ابنا مروان بن الحكم وكانا يعطيانه
ويسألهما مشهور ذلك من فعله وفعلهما فقد تبين في هذه الأفعال ما قلناه. لأن قوله لا
أنزر الخليل: لا ألح عليه في المسألة. فينفى عن مسألته ما يفتح من الإلحاح. وقوله:
أنني متى لا تكون عطيته
عندي بما قد فعلت احتشم

أي: ما لم استوجب عطيته يعني: يمدح له أو غير ذلك من وجود الاستجاب.
واحتشم واستحي من العطية. فقد دل على الإعطاء والسؤال. ولو كان ما قاله أبو العباس
لم يكن عطاؤهما ومسألته لهما واقعا البته. ولم تكن الصورة على ذلك.

وإنما فتحت "أن" في: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق "لأنها" في موضع اسم
مخفوض أو منصوب كأنه قال: لفسقك. وقوله عز وجل: "إلا أنهم كفروا" في موضع رفع
لأنه فاعل "منعهم" كأنه: ما منعهم عن قبول نفقاتهم إلا كفرهم.

وقد مضى من تفسير هذا الباب ما غني عن إعادته

هذا باب آخر من أبواب «إن»

تقول: أشهد إنك لمنطلق "فأشهد" بمنزلة قوله: والله إنك لذهاب و"إن" غير
عاملة فيها "أشهد". لأن هذه اللام لا تلحق أبدا إلا في الابتداء.

ألا ترى أنك تقول: أشهد لعبد الله خير منك كأنه قال: والله لعبد الله خير
منك. فصارت "إن" مبتدأة حين ذكرت "اللام" هاهنا ولم تكن إلا مكسورة كما أن

"عبد الله" لا يكون هاهنا إلا مبتدأ. ولو جاز: أشهد أنك لذهاب لقلت أشهد بذلك. فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون "أشهد" بمنزلة "الله" ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(١)، وقال عز وجل: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٢)؛ لأن هذه توكيد. كأنه قال: يحلف بالله أنه لمن الصادقين.

وقال الخليل: أشهد بأنك لذهاب غير واجب؛ لأن حرف الجر لا يعلق وقال: أقول: (أشهد إنه لذهاب وإنه منطلق" اتبع آخره أوله. وإذا قلت: أشهد أنه ذاهب وأنه منطلق لم يجز إلا الكسر في الثاني لأن اللام لا تدخل أبداً على (أَنَّ) و (أَنْ) محمولة على ما قبلها ولا تكون إلا مبتدأة باللام، ومن ذلك أيضاً قد علمت أنك خير منه "فأن" هاهنا مبتدأة. "وقد علمت" هاهنا بمنزلتها في قولك: "لقد علمت أيهم أفضل" فعلقه في الموضوعين جميعاً. وهذه اللام تصرف "أن" للابتداء كما تصرف "عبد الله" للابتداء. في قولك: "لعبد الله خير ومنك" فـ(عبد الله) هاهنا بمنزلة "أن" في أنه يصرف إلى الابتداء ولو قلت: قد علمت أنه خير منك. لقلت: قد علمت لزيداً خيراً منك ورأيت لعبد الله هو الكريم فهذه "اللام" لا تكون مع "إن" ولا مع عبد الله. ألا وهما مبتدآن. نظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾^(٣) فهو هاهنا مبتدأ. ونظير "أن" مكسورة إذا لحقتها اللام قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾^(٤)، وقال عز وجل: ﴿هَلْ نَدْرَأُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥)، فإنكم هاهنا بمنزلة "أيهم" إذا قلت: ينبئهم أيهم أفضل.

وقال الخليل مثله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٦)، "فما"

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٢) سورة النور، الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٤) سورة الصفات، الآية: ١٥٨.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٧.

(٦) سورة العنكبوت، الآية: ٤٢.

هاهنا بمنزلة: "أيهم" و "يعلم" معلقة.

قال الشاعر:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي وَابْنُ أُسُودَ لَيْلَةٍ لَنَسْرِي إِلَى فَارِينِ يَغْلُو سَنَاهُمَا^(١)

سمعناه ممن ينشده من العرب.

وسألت الخليل عن قوله: أحقا أنه لذهاب فقال: لا يجوز (كما لا يجوز) يوم الجمعة أنه لذهاب. وزعم يونس والخليل: أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل. ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك إنك خارج إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه. كما يبدأ بعدهن "أيهم" فإذا لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنه منطلق. لا تبدئه وتحمله على الفعل ولم يجرى ما يضطرك إلى الابتداء. وإنما ابتدأت حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل (فإذا حسن أن تحمله على الفعل) لم تتخط الفعل إلى غيره. نظير ذلك قوله: "إن خيرا فخير وإن شرا فشر" حملته على الفعل حين لم يجر أن تبدئ بعد "إن" وكما قال: "أما أنت منطلقا انطلقت معك" لما لم يجر أن تبدئ الكلام بعد "أما".

وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين. وليس كل العرب تتكلم بها. وتقول: "هناك لرجل صدق" فهي "إن" ولكنهم أبدلوا "هنا" مكان "الألف" كقولهم: هزقت، ولحقت هذه اللام "أن" كما لحقت "ما" حين قلت: "أن زيد لما لينطلقن" فلحقت "أن" اللام في اليمين كما حقت "ما" واللام الأولى في هنا "لام اليمين" واللام الثانية لام "أن" وفي "لما لينطلقن" اللام الأولى: "لأن" والثانية "لليمين" والدليل على ذلك: النون التي معها.

وقد يجوز في الشعر: "أشهد أن زيدا ذاهب" لشبهها بقوله: والله أنه ذاهب (لأن) معناه معنى اليمين كما أنه لو قال: "أشهد أنت ذاهب" ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء. وهو قبيح وضعيف: إلا باللام.

ومثل ذلك في الضعف: علمت أن زيدا ذاهب كما أنه ضعيف: قد علمت

(١) البيت في اللسان: (سنا) والعيني: ٢ / ٢٢٢، الأشموني ١ / ٢٧٥.

عمرو خير منك. ولكنه على إرادة اللام. كما قال عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(١)، على اليمين. وكأن في هذا حسنا حين طال الكلام.

وسألته عن "كأن" فزعم أنها "أن" لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع "أن" بمنزلة كلمة واحدة وهي نحو: كأي رجلا ونحو له كذا درهما.

وأما قول العرب في الجواب "أنه" فهو بمنزلة "أجل" وإذا وصلت قلت: "إن" يا فتى" وهي التي بمنزلة أجل. قال الشاعر:

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني والومنه^(٢)

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

قال أبو سعيد: أصل "أشهد" أن يتعدى بالباء "أن" تقع على مصدر كأنك قلت: أشهد على زيد بالفسق" وأشهد أن لا إله إلا الله. وأشهد بأن زيدا. وأشهد بأنه لا إله إلا الله. فيجوز مع إدخال الباء وطرحها ولا يجوز طرح الباء مع المصدر. لا تقل: "أشهد على زيد الفسق". ثم أجروا "أشهد" مجرى "أعلم" لأن الشهادة بالشيء عن علم به تقدم. غير أنهم لم يتجاوزوا في إقامته مقام "أعلم" وقوعها على "أن" فقال: أشهد أن زيدا منطلق. كما قالوا: أعلم أن زيدا لمنطلق.

وقد يقال "شهدته" وليس في معنى: حضرته. وليس في معنى "علمته". ويقال: علمت زيدا أخاك على أن "أخاك" مفعول ثان ولا يقال على ذلك: شهدت زيدا أخاك.

وأعلم أن اللام في قولك: (أشهد أن زيدا لمنطلق) و"أعلم أن زيدا لمنطلق حقا" وموضعها أن يكون قبل "أن" وذلك أن اللام تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها. فلو كان موضعها بعد "أن" لوجب فتح "أن" ولبطل عمل "أن" فيما بعد "أن" فكأن يلزم من ذلك أن يقال: علمت أن في الدار لزيد ففتح "أن" لوقوع عليه. ولا مانع من فتحها كما فتح إذا قلت: علمت أن زيدا منطلق. ويبطل نصب زيد بأن اللام إذا منعت من عمل اللام

(١) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٢) البيتان لعبد الله بن قيس الرقيات وهما في ديوانه: ٦٦، وابن يعيش: ٣ / ١٣٠، أمالي ابن الشجري:

فيما بعدها في قولك: علمت لزيد منطلق، فعمل "أن" فيما بعدها منع لأن "أن" أضعف عملاً من الفعل. فوجب أن تكون "اللام" موضعها قبل "أن" لتمنع "أن" من عمل "علمت" فيها. ونقلها إياها من الكسر إلى الفتح. كما تمنع من عمل "علمت" في الابتداء والخبر إذا قلت قد علمت لزيد منطلق. وإذا تأخرت "اللام" وهي في نيته التقديم لم يبطل عمل "أن" فوجب أن يقال: علمت أن زيدا لمنطلق. وعلمت أن في الدار زيد.

فسيبيل إن في كسرها بدخول اللام عليها كسبيل الاسم في رفعه بالابتداء بدخول اللام عليه. لأن كسر "إن" يوجهه الابتداء بها. كما أن رفع الاسم يوجهه الابتداء به والذي أصارهما إلى ذلك: اللام، ولا يجوز، أشهد أنك لذهاب. لأن اللام إذا قدرناها قبل "أن" بمنزلة المبتدأ بها في اللفظ و"أن" لا يبتدأ بها.

ومما يبطل ذلك: أن أشهد أصلها أن تتعدى بالتاء فلو جاز أن تقول: أشهد أنك قائم لحاز: أشهد بأنك لقائم فيكون تقديره: أشهد بكذا. لأن اللام مقدرة قبل "أن" والباء داخله عليها. و"أن" وما بعدها من المبتدأ والخبر بمنزلة: كذا فكأنه قال: أشهد بكذا وهذا باطل. لأن الباء لا يبطل عملها الخفي. واللام تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها. فتصير الباء عاملة ممنوعة العمل وهذا تناقض.

ولهذا قال الخليل: "أشهد بأنك ذاهب" غير جائز لأن الحروف لا تعلق. معناه: لا يبطل عملها. وإذا لم يبطل عملها وقدرناها وكسرنا "أن" فقد أبطلنا عملها. وهذا غير جائز.

والفرق بين الباء وبين هذه الأفعال التي يبطل عملها وتعلق عما بعدها. أن "الباء" ليس لها حال يبطل عملها. وهذه الأفعال. يبطل عملها في الاستفهام كقولك: علمت زيد في الدار أم عمرو؟ وفي التأخير والتوسط: كقولك: زيد قائم علمت وزيد علمت نائم. ودخول اللام مثل الاستفهام وفيما ذكر سيبويه من شواهد: لك من القرآن مقنع. والبيت:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي وَابْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةً

بكسر "أني" من أجل اللام في "النسرى" ولو لم تكن اللام لقليل: ألم تر أنني وابن أسود ترى بفتح: أي. وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ

شَيْءٌ ﴿١﴾ ما يدعون فيه وجهان:

أحدهما: أن تكون استفهاما والعامل فيها "يدعون" كأنه قال: أيهم يدعون؟ وينصب "أيهم" بـ "يدعون" ويجوز أن يكون منصوبا بـ "يعلم".

ويكون بمعنى "الذي" و"يدعون" صلتها. كأنه قال: الذين يدعون من دونه من شيء. ولا يجوز: "أحقا أنه لذهاب" ولا: يوم الجمعة أنه لذهاب. لأن: "حقا" ويوم الجمعة في مذهب الظرف، ولا يجوز نصبها بما بعد "أن" لأنه لا يعمل فيما قبل "أن" وإنما تنصبها كما تنصب: "خلفك زيد". ولا يجوز: خلفك أن زيدا ذاهب. وإنما يقال: "خلفك أن زيدا ذاهب" كما يقال: خلفك ذهاب زيد. فإذا لم يجز: خلفك أن زيدا قائم فقولك: "خلفك أن زيدا لقائم" أبعد في الجواز لمنع اللام اتصال ما قبلها بما بعدها. ولا يجوز: أحقا أنه لذهاب بفتح "أن" مع اللام لأن اللام ما بعدها جملة مستأنفة.

ولا يجوز: وعدتك أنك لخارج. لأن مفعولي "وعدت" أحدهما غير الآخر. ولا تلغى كإلغاء "حسبت" وأخواتها. لأنك إذا قلت: زيدا حسبت منطلقا. جاز أن تلغى "حسبت" فتقول: حسبت منطلق. ولو لم يذكر: "حسبت" لجاز أن تقول: زيد منطلق. والمفعول الثاني من باب: حسبت وأخواتها خبر عن المفعول الأول يجوز أن تقع في موضعه الأفعال والظروف والجمل. كقولك: حسبت زيدا أنه قائم وحسبت أبوه لخارج، وحسبت لزيد خير منك، ولا يجوز شيء من هذا في: وعدت. لأن أصل "وعدت" أن يتعدى لمفعولين أحدهما غير الآخر وليس بخير. وأصل المفعول الثاني منه أن يكون بالباء استخفافا فتقول: وعدت زيدا دينارا وثوبا. ووعدته الخروج والمعونة ولا يجوز: وعدته لزيد قائم. ولا: وعدت أيهم في الدار. كما جاز في "حسبت" ولا وعدت لزيد قائم "ولا: وعدتك أنك لقائم." و"لا: وعدتك أنت قائم" كما يجوز: حسبتك لا أبوك قائم وحسبتك أنك قائم وحسبتك أنت قائم.

وإنما يجوز في موضع المفعول الثاني من "وعدت" "أن" المفتوحة بالباء وغيرها كقولك وعدتك أنك تعان ووعدتك أن الغلام لك. كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ

بَعْدَكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَتَبَّ لَكُمْ^(١) فإنها بدل من إحدى الطائفتين. كأنه قال: وإذا يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم وإن أدخلت الباء قلت: وعدتك بأنك تعان وبأن الغلام لك.

وإنما جاز دخول الباء وخروجها كما جاز تعقبت بزيد وتعلقت زيدا. ومعنى قوله: "قد علمت أنه منطلق" لا تبدلته وتحمله على الفعل "يريد أنك تحمل أنه منطلق" فتفتحته وتعمل فيه "علمت" ولا تبدلته فتكسر لأنه ليس في الكلام ما يضطرك إلى ابتدائها وكسرها وهو اللام إذا كانت بعدها.

ونظير ذلك قولهم: "إن خيراً فخير" وإن شراً فشر. نصبت "خيراً" و"شراً" بإضمار فعل تقديره: إن كان خيراً وإن كان شراً. وإنما اضممرت الفعل وحملته عليه إذ لم يجر أن تبدئ الكلام بعد "إن" كما ابتدأت في الأول حين قلت لم يجر أن يحمل الكلام على الفعل إذا قلت: علمت إن زيدا لقائم "وعلمت لزيد قائم". وكذلك: علمت أنهم في الدار وكذلك حميت ما بعد "أما" على الفعل إذا لم يجر الابتداء بعدها. لأنها في تأويل "إن كنت منطلقاً" وهي المخففة التي الفعل الماضي والمستقبل بعدها معها كالمصدر وقد ذكر "إما" في موضعها.

قال أبو سعيد: في "لهنك" ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيويه: أن أصلها "أن" أبدلوا همزتها هاء كما أبدلوا "الهاء" من هرقت مكان "ألف" أرققت ولحقت اللام التي قبل الهاء لليمين. كما لحقت "ما" حين قلت: "أن زيدا لما لينطلقن" فلحقت "أن" اللام في اليمين كما لحقت بعد "ما" فاللام الأولى في "لهنك" لام اليمين. واللام الثانية "لام إن". وفي: لما لينطلقن "اللام" الأولى "لأن" والثانية ليمين. والدليل على ذلك: النون التي معها. وذكر سيويه أن هذه الكلمة قولها بعض العرب. وشبه دخول اللام على "أن" لليمين. وإن كان بعدها "أن" وهي لتوكيد بدخول لام اليمين في آخرها وإن كان قبلها "لم" وهي لتوكيد.

وقد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكد أحدهما الآخر كقولهم: ما إن زيد قائم. هما حرفا جحد.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٧.

والثاني: قول الفراء: هذه من كلمتين كانتا يجتمعان كانوا يقولون: والله أنك لعاقِل
فخلطتا فصار فيهما اللام والهاء من "الله" والتون من "أن" المشددة وحذفوا ألف "أن"
كما حذفوا الواو من أول "والله". وأنشد في "لهنك" قول الشاعر:

لهنك من عينيه لوسيمة
على هنوات كاذب من يقو لها^(١)

وقال:

لهن حباء لا قعدة تحته
سوى لمسترخي الحبال خفوق^(٢)
تطيف به شد النهار ظعينة
طويلة أنقاء اليدنين سحوق

يقول: ليس لي أقل يعنيني عليه فليس يكون شدة محكما وخفوق: مضطرب. شد
النهار: ارتفاعه والأنقاء جمع نقى وهو كل عظم فيه مخ والنقى أيضا هو "المخ"
و"سحوق" طويلة.

الثالث: حكاة المفضل بن سلمة^(٣) لغير الفراء معناه: أنك لمحبس.

قال: وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى. والذي قاله الفراء أصح في المعنى لأن
قول القائل: (والله أنك لقائم) أصح من: "لله أنك لقائم" واللام في الجواب دليل على
القسم وقولهم: تعجب. والتعجب لا يدخل معه "إن" وذلك أن التعجب وضع لما هو
قائم ولما قد مضى كقولك: ما أحسن زيدا. فيما هو قائم وما أجمل ما فعل فيما
قد مضى.

قال: وإن للاستقبال لا غير وضعت ثم كثرت حتى صارت للواجب على معنى
الواجب.

قال أبو سعيد: هذا حكاية كلام المفضل بن سلمة.

(١) البيت في خزنة الأدب: ٤ / ٣٣٦، الجمع: ١ / ١٤١.

(٢) البيت في اللسان: (سحق).

(٣) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، كان لغوياً فاضلاً كوفي المذهب، أخذ عن أبي عبد
الله بن الأعرابي وله كتب كثيرة منها (معاني القرآن. البارع في علم اللغة، وكتاب الاشتقاق،
كتاب المقصور والممدود). توفي ٢٩٠ هـ تقريباً.

معجم الأدباء: ١٩ / ١٦٣، بغية الوعاة ٢٩٦، وفيات الأعيان: ١ / ٤٦٠.

وقوله: "وقد يجوز في الشعر: أشهد أن زيدا ذاهب بقوله: والله أنه ذاهب"؛ لأن معناه معنى اليمين.

قال أبو سعيد: قد يستعمل بمعنى اليمين يقال: أشهد لأخرجن، و"أشهد بالله لأخرجن". وقد ذكره أهل العراق في كتاب "الأيمان" وقالوا: "إذا قال أشهد وأشهد بالله وأحلف وأحلف بالله أو أقسم وأقسم بالله. فهو كله سواء في صحة اليمين فإذا أتى بشيء من ذلك فعليه كفارة إذا حنث فيه.

والغالب في الكلام أن "أشهد" يذهب بها مذهب الباء إذا وقعت ولم يكن في خبرها "اللام" كقولهم في الأذان:

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله.

وإذا ذهبوا بها مذهب اليمين أتوا لها بجواب فإذا كسروا أتوا باللام كقوله عز وجل: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(١) وأتوا "باللام" في الجواب كقولك: أشهد لأخرجن.

وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه إجازته في الشعر: أشهد إن زيدا ذاهب. فقال: ليس للضرورة في "أن" و "إن" عمل. لأن وزنهما واحد. والقافية بهما سواء فهما في الشعر سواء.

قال أبو سعيد: وجه الضرورة أن تريد اليمين. ولا تجعل في خبرها اللام ولا نلتقاها باللام ولا يفتحها وهو يريد اليمين. لأن فتحها إنما يكون إذا أراد بها معنى الباء كسبحوا ما ذكرنا: أشهد أن محمداً رسول الله. وقد أجاز سيبويه كسر "إن" بعد "علمت" من غير لام في قولك: علمت أن زيدا ذاهب. على: تأويل اللام وحذفها وشبه حذفها بحذف اللام من قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٢)، وتقديره: لقد أفلح لأنه جواب ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٣) واستضعف حذف اللام في: "أن زيدا ذاهب" وليس حذفها بضعيف في قوله: "قد أفلح من زكاه". لأن ما قبلها من طول الكلام عوض. وهو

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٣) سورة الشمس، الآية: ١.

ضعيف في: "إنك" لأنه ليس قبله ما يكون عوضاً.

وقد أجازَه أبو العباس على كلامين. كأنه قال: "وقد علمت..." ثم ابتداء فقال "أن زيدا ذاهب" وهذا ضعيف.

وباقى الكلام مفهوم من لفظ سيبويه

هذا باب «أن» و«إن»

فأن مفتوحة تكون على وجوه:

فأحدهما: أن تكون "أن" وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها.

والآخر: أن تكون فيه بمنزلة "أي".

ووجه آخر: تكون فيه مخففة من الثقيلة.

ووجه آخر: تكون فيه لغوا نحو قولك: لما أن جاء وأما والله أن لو فعلت.

وأما أن فتكون للمجازاة وتكون "أن" يتبدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين كما قال الله عز وجل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١)، و﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٢)، وحدثنى عن رجل من أهل المدينة مثنوق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: "أن زيدا لذهاب" وهي التي في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنْ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٣).

وهذه "أن" محذوفة. وتكون بمنزلة "ما" قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٤).

وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها "ما" إلى الابتداء وذلك قولك:

ما أن زيد ذاهب. قال الشاعر:

وما إن طنا جين ولكن مناينا ودولة آخرينا^(٥)

(١) سورة الطارق، الآية: ٤.

(٢) سورة يونس، الآية: ٣٢.

(٣) سورة الصافات، الآيتان: ١٦٧، ١٦٨.

(٤) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٥) الخزاعة: ٢ / ١٢١، الكتاب: ٢ / ٣٠٥، الهمع: ١ / ١٢٣، الحماسة البصرية: ٢ / ٤١٦.

قال أبو سعيد: أما "أَنْ" الداخلة على الأفعال فت نصب المستقبل منها وتكون معها بمنزلة المصدر فهي تدخل على الماضي والمستقبل كقولك: "أعجبني أَنْ دخلت السدار". و "تعجبني أَنْ تزورنا" ولا تقع للحال. وقد ذكرت في غير موضعها.

وأما "أَنْ" التي بمعنى "أي" فهي نائبة عن القول وتأتي بعد فعل في معنى القول وليس بقول. كقولك: كتبت إليك أَنْ قم. تأويله: قلت لك: قم. ولو قلت لك: أَنْ قم لم يجز. لأن القول يحكي ما بعده. ويؤتى بما بعده باللفظ الذي يجوز وقوعه في الابتداء.

وما كان في معنى القول وليس بقول فهو يعمل وما بعده ليس كالكلام المبتدأ وهذا الوجه في "أَنْ" لم يعرفه الكوفيون ولم يذكروه. وعرفه البصريون وذكروه. وسموه "أَنْ" التي للعبارة وحملوا عليه قوله عز وجل: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾^(١)، وفي تقديره وجهان:

أحدهما: انطلقوا. فقال بعضهم لبعض "امشوا واصبروا" وذلك أنهم انصرفوا عن مجلس دعاهم فيه النبي ﷺ إلى التوحيد لله عز وجل وترك الآلهة دونه وصار "انطلق الملاء منهم" لما اضمروا القول بعده بمعنى: فعل يتضمن القول نحو: كتب واشباهه.

والوجه الآخر: أَنْ يكون "انطلقوا" بمعنى "تكلّموا" كما يقال: انطلق زيد في الحديث كأن خروجه عن السكوت إلى الكلام هو الانطلاق.

ويقال في "امشوا" أي: اكثروا ونشوا. والمشاء: النماء. وأمشيت الماشية ماشية. وأهل الكوفة جعلوا "أَنْ" في موضع نصب بإسقاط الخافض وهو "الباء" كأنه قال: وانطلقوا بالمشي وحقيقته: أي قال بعضهم لبعض "امشوا" وقد ذكر كونها بعض الثقيلة وأحكامها وزيادتها.

وأما "أَنْ" المخففة التي للإيجاب فهي مخففة عن الثقيلة فإن بقيت أفعالهم لم يحتج إلى "اللام" كما لا يحتاج في الثقيلة كقولك: أَنْ زيدا قائم. وإن شئت أدخلت اللام فقلت: أَنْ زيدا لقائم ولا تدخل إلا على اسم وخبر.

وإن خففتها ولم تعملها لزمّت "اللام" فيما بعدها للدلالة على الفرق بينها وبين "أَنْ" في معنى الجحد ودخلت على الاسم والفعل فالاسم كقولك: أَنْ زيد لذهاب والفعل

أن قام لزيد ومنه قوله عز وجل: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^(١)، وقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢).

وأهل الكوفة يذهبون في "أن" إلى أنها بمعنى "ما" وفي اللام إلى أنها بمعنى "إلا" وتأولوا قول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً وجهت عليك عقوبة المتعمد^(٣)

إلى أن معناه: ما قتلت إلا مسلماً.

قال أبو سعيد:

هذا التقدير وإن كان يصح معناه هذا الموضع فحقيقة الكلام أن اللام دخلت على التوكيد ولزمت للفصل بينها وبين "أن" التي بمعنى "ما" ولا نعلم "اللام" تستعمل بمعنى "إلا" ولو جاز ذلك جاز أن تقول: "جاءني القوم لزيد" بمعنى: إلا زيدا.

مذهب سيبويه أن دخول "أن" بعد "ما" يبطل عمل "ما" في قول أهل الحجاز وهذا يرد قول أبي العباس المبرد: "أن" وحدها لو دخلت على اسم وخبر لعملت كعمل (ما) نحو أن زيد قائماً فلو كانت تعمل وحدها لما أبطلت عمل "ما" بل كانت تؤكد عملها. وأهل الكوفة يذهبون إلى أن "أن" إذا دخلت على "ما" وهما حرفا جحد ترادفاً على الجحد كما يترادف حرفا التوكيد على الشيء كقولهم "أن زيدا لقاتم".

وأهل البصرة يجعلون "أن" بعد "ما" زائدة لأنها لو لم تكن زائدة كانت جحد وجحد الجحد إيجاب وليس التوكيد بجحد.

وجعل سيبويه إبطال "أن" لعمل "ما" في قول أهل الحجاز كإبطال "ما" عمل "أن" في قولك: "أما زيد أخوك" لأن كل واحدة منهما أبطلت عمل ما قبلها وصار ما بعدها مبتدأ وخبراً.

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٠٨.

(٢) سورة الصافات، الآيتان: ١٦٧، ١٦٨.

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام وقد قتل في موقعة الجمل.

الخزانة: ١ / ٢٤، ابن عيش: ٨ / ٧١، شواهد المغني للسيوطي: ١ / ٧١، العيني: ٢ / ٤٧٨.

هذا باب من أبواب «أن» التي تكون الفعل بمنزلة المصدر

تقول: أن تأتيني خير لك كأنك قلت: الإتيان خير لك ومثل قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)، يعني: الصوم خير لكم قال عبد الرحمن بن حسان: -
أني رأيت المكارم حسبيكم أن تلبسوا حر الثياب وتضيّعوا^(٢)

كأنه قال: رأيت حسبيكم لبس الثياب.

واعلم أن "اللام" ونحوها من حروف الجر قد تحذف من "أن" كما حذفت من "إن" وجعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: "فعلت ذاك حذر الشر" أي: لحذر الشر ويكون مجروراً على التفسير الآخر.

ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه أي لإكرامه ومثل ذلك قوله: لا تعمل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه كأنه قال: لأن يصيبك أو: من أجل أن يصيبك وقال عز وجل: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾^(٣)، وقال عز وجل: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾^(٤).

كأنه قال: لأن كان ذا مال.

وقال الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرِبَهُ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُّفْسِدٌ حَبْلٍ^(٥)

"فأن" هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال "أن" وتفسيرها كتفسيرها. وهي مع صلتها بمنزلة المصدر من ذلك قولك: أئني بعد أن يقع الأمر. وأتاني بعد أن وقع الأمر كأنه قال: بعد وقوع الأمر. ومن ذلك قوله: "أما أن أسير إلى الشام فما أكرهه". "وأما أن أقيم فلي فيه أجر" كأنه قال: أما السيورة فما أكرهها. وأما الإقامة فلي فيها

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

الخراتبة: ١٠٤ / ٢، الجمع: ٣ / ٢، الأعلام: ٤ / ٧٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٢.

(٤) سورة القلم، الآية: ١٤.

(٥) البيت بديوان الأعشى: ١٢٠، المقتضب: ١ / ٢٩٢.

أجر.

وتقول: لا يلبث أن يأتيك "أي": لا يلبث عن إتيانك وقال عز وجل ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، (فأن) محمولة على (كان) كأنه قال: - "فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا..." وإن شئت رفعت الجواب فكانت (أن) منصوبة. وتقول "ما منعك أن تأتينا". أراد من إتياننا فهذا على حذف حرف الجر. وفيه ما يجيء محمولا على ما يرفع وينصب من الأفعال تقول: قد خفت أن يفعل. وسمعت عريبا يقول: أنعم في أن تشده أي بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى و(أن) محمولة على "أنعم". وقال عز وجل: ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢)، ثم قال "أن" يكفروا على التفسير كأنه قيل له: ما هو فقال: أن يكفروا.

وتقول أي مما أن أفعل ذاك. كأنه قال: أي من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك فوقعت "ما" هذا الموقع كما تقول العرب: "بئسما" يريدون: بئس الشيء.

وتقول: اتني بعد ما يقول ذاك. كأنك قلت: (اتني) بعد قولك ذاك. القول كما أنك إذا قلت: بعد أن تقول. فإنما تريد: ذلك.

ولو كانت "بعد" مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة لم تقل: من بعد ما يقول ذاك القول. ولكانت "الدال" على حالة واحدة. وإن شئت قلت: أي مما أفعل فيكون "ما" مع "من" بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربما.

قال أبو حية النميري:

وَأَلَّا لَمَّا نَضْرِبَ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمِ^(٣)

وتقول إذا أضفت إلى "أن" الأسماء: "أنه أهل أن يفعل" وإن شئت قلت أنه أهل أن يفعل، وخافة أن يفعل: إنه أهل لأن يفعل وخافة لأن يفعل فهذه الإضافة كإضافتهم بعض الأشياء إلى "أن" قال الشاعر:

(١) سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣) المقتضب: ٤ / ١٧٤، الخزانة: ٤ / ٢٨٢، والمغني: ١ / ٣١١.

تَظَلُّ الشَّمْسُ كاسفة عليه كآبة أنها فَقَدَت عَقِيلًا^(١)

وتقول: أنت أهل أن تقول. (أهل) عاملة في "أن" كأنك قلت: أنت مستحق أن تفعل.

وسمعا فصحاء العرب يقولون: حق أنه ذاهب فيضيفون. كأنه قال: ليقين ذاك أمرك. وليست في كلام كل العرب. و "أمرك" هو خبر هذا الكلام لأنه إذا أضاف لم يكن كقولك: لحق ذاك من خبر. وإنما قبحه عندي حذف الخبر. ألا ترى أنك لو قلت لعبد الله فأضمرت الخبر لم يحسن. ولا يبعد خبر مثل هذا أن يضر وتقول: أنه خليف لأن "يفعل" وأنه خليف أن يفعل "على حذف" وتقول: عسيت أن نفعل. فإن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل أي قاربت ذاك. وبمنزلة: دنوت أن تفعل. وأخلولت السماء أن تمطر أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة أخلولت السماء ولا يستعملون المصدر هاهنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه كقولك: "بذي تسلم" لا يقولون عسيت.

ونقول: "عسى أن يفعل". وعسى أن يفعلوا و"عسى أن تفعلوا" "فعسى" محمولة عليها "أن" كما تقول: دنا أن يفعلوا وكما قال: أخلولت السماء أن تمطر. وكل هذا تكلم بها عامة العرب وكقوله "عسى" الواحد والجمع والمؤنث تدل على ذلك.

ومن العرب من يقول: "وعسيا" و"عسوا" وعست "وعستا" و"عسين". فمن قال ذلك كانت "أن" فيهن بمنزلتها في: "عسيت" في أنها منصوبة. وأعلم أنهم لم يستعملوا "عسى فعلك" "واستغنوا بأن تفعل" عن ذلك. كما استغنى أكثر العرب (بعسى) عن أن يقولوا: عسيا وعسوا. وبلو "أنه ذاهب" عن "لو ذهابه". ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه "يفعل" في عسى. وكاد. (يعني أنهم لا يقولون: عسى فاعلا ولا: كاد فاعلا) فترى هذا ومن كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.

وأعلم من العرب من يقول: "عسى يفعل" لشبهها يكاد يفعل. "فيفعل" حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قولك: "عسى العوير أبؤسا فهذا مثل من أمثال العرب أجروا

فيه "عسى" جرى "كان".

قال هذبة: (١)

عَسَى الهمُّ الذي أَمْسَيْتَ فيه يَكُونُ وَرَأَاهُ فَرَقْرِب

وقال آخر:

عسى الله يعني عن تلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب (٢)

وقال:-

فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لثيم (٣)

وأما "كاد" فلاهم لا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال كما ذكرنا في الأجزاء التي تليها. ومثله: جعل يقول لا يذكرون الاسم هنا. ومثله: أخذ يقول..... والفعل هنا بمنزلة الفعل في "كاد" إذا قلت: كاد يقول. وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته وهو ثم خبر كما أنه هنا خبر إلا أنك لا تستعمل الاسم فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: "هلا" و "إلا" وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعل. شبهوه "بسعى".

قال رؤبة:

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً (٤)

وقد يجوز في الشعر أيضاً: "لعل أن أفعل" بمنزلة: عسيت أن أفعل. وتقول يوشك أن تجيء وأن محمولة على يوشك وتقول: توشك أن تجيء. فإن في موضع نصب كأنك قلت: قاربت أن تفعل. وقد يجوز (بمنزلة: عسى يجيء قال أمية بن

(١) هو لهذبة بن الخشرم العذري يكنى أبا سليمان.

انظر الخزانة: ٤ / ٨١، العيني: ٢ / ١٨٤، الهمع: ١ / ١٣٠.

(٢) هو لهذبة بن الخشرم.

انظر المقتضب: ٢ / ٤٨، ابن يعيش: ٣ / ١٨٨، الكتاب: ٢ / ٢٦٩، التصريح: ٢ / ٣٥١.

(٣) لم يعرف قائله. انظر الخزانة: ٤ / ٨٢، المحتسب: ١ / ١١٩.

(٤) ملحقات ديوانه ١٧٢، المقتضب: ٣ / ٧٥، ابن يعيش: ٧ / ١٢١، العيني: ٢ / ١٥، الهمع: ١ /

أبي الصلت:

بوشك من فر من منيته في بعض غراته يواقعها^(١)

فهذه الحروف التي هي للتقريب شبيهة بعضها ببعض ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال.

وسألته عن معنى قوله: "أريد لأن أفعل" فقال: إنما يريد أن يقول: "إرادتي لهذا" كما قال عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٢) إنما هو: أمرت لهذا. وسألته عن قول الفرزدق:

اتغضب أن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم^(٣)

فقال: "أن" لأنه قبيح أن يفصل بين "أن" والفعل كما قبح أن يفصل بين "كي" والفعل. فلما قبح ذلك ولم يجر حمل على "أن" لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال. قال أبو سعيد: قوله^(٤)

أني رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا حر الثياب وتثبعا

رأيت: من رؤية القلب. وحسبكم: المفعول الأول، وأن تلبسوا: المفعول الثاني. وقوله: من المكارم: بمنزلة الظرف لرأيت ولبس من المفعولين في شيء. وهو كذلك: "حسبت في الدار زيدا خارجاً". أي وقعت محسبتي في الدار. ويجوز أن يكون على التبيين كأنه قال: رأيت حسبكم. من المكارم ثم قدم: "من المكارم" على معنى: أعني من المكارم. كما قال عز وجل: - ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٥)، كأنه قال: أعني من الأوثان لأن الرجس يكون من الأوثان وغيرها وكذلك "حسبكم" يكون من المكارم وغيرها.

وحذف حرف الجر من "أن" مطرد في جميع الكلام لأن "أن" وما بعدها من الفعل

(١) ديوانه: ٤٢، العيني: ٢/ ١٧٨، الهمع: ١/ ١٢٩.

(٢) سورة الزمر، الآية: ١٢.

(٣) ديوان الفرزدق: ٨٥٥، الخزانة: ٣/ ٦٥٥، الهمع: ٢/ ١٩.

(٤) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

(٥) سورة الحج، الآية: ٣٠.

والفاعل بمنزلة المصدر فحذف حرف الجر لطول الاسم. وحذف اللام مطرد من المفعول له إن كان بـ "أن" أو بلفظ المصدر كقولك: فعلت هذا لإكرام "زيد". وفعلته أن أكرم زيدا ومعناه كله: فعلته من أجل إكرام زيد. وإكرام زيد. وهو المفعول له.

وأما قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾^(١)، أن كان ذا مال. ويقرأ: أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ بغير استفهام والمعنى في القراءتين بمعنى اللام تقديره: لأن كان. وبغير استفهام: لأن كان.

وفي اللام قولان:

أحدهما: لأن كان ذا مال وبنين تعلمه؟ ويقوى هذا أنها في قراءة: عبد الله: ولا تطع كل حلاف يبين إن كان ذا مال وبنين أي: لا تطعه لأن كان ذا مال وبنين.

والوجه الآخر: لأن كان ذا مال وبنين. ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢)، يكون اللام في موضع نصب بإضمار فعل بعده بمعنى: قال أساطير الأولين ومعناه: لأن كان ذا مال وبنين يقول إذا تلى عليه آياتنا هي أساطير الأولين. لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

وأما قول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَىٰ أَضْرِبُهُ رَيْبُ الْمَنُونِ وَذَهْرٌ مَفْسَدٌ حَبْلٌ^(٣)

فمعناه: لأن رأت رجلا أعشى أضربه. وقد حمل بعض أصحابنا اللام على صلة قوله:

قَالَتْ هَرِيرَةٌ لَّمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلِيَّ عَلَيَّكَ وَيَلِيَّ مِنْكَ يَا رَجُلٌ^(٤)

قال أبو سعيد: لا أستحب هذا التفسير لأن: (قالت هريرة.....) بعد "أن" رأت رجلا....." بأبيات كثيرة. وإن كان يمكن أن تحمل تلك الأبيات على أنها اعتراض في الكلام.

(١) سورة القلم، الآية: ١٤.

(٢) سورة القلم، الآية: ١٥.

(٣) ديوانه: ١٢٠.

(٤) ديوانه: ٥٥.

والأجود أن يضمّر بعد البيت فعل يدل عليه ما قبله. والذي قبله: -

صَدَتْ هُرَيْرَةٌ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَا جَهْلًا بِأَيَّامِ خُلَيْدٍ حَبْلٌ مِّنْ تَصِلُ^(١)

والفعل المفسر: «أن رأّت رجلا أعشى صدت: وجاز إضماره لتقدم ذكره. ومثله في الكلام أن يقول الرجل لمن يوبخه: - "سعت في مكارهي وأذيتني لأن أحسنت إليك؟" ومعناه مفهوم وإن حذف. ويقوى هذا أنه يروي: "من أن رأّت رجلا".

وأما احتيج إلى تطلب هذه الوجوه لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وليس يتصل به ما بعده وما تكون "اللام" في صلتها. وقولك: ما منعك أن تأتينا. وتقديره: من أن إتيانك. وقد يجوز حذف حرف الجر في "أد" ولا يجوز مع المصدر كقولك: وجلت أن يأتي زيد ورغبت أن أصبحت أخاك. وجلت من أن يأتيني زيد ولو جعلته مصدرا لم يجر حذف الجار منه لا تقل: وجلت إتيان زيد. ولا رغبت صحبة أخيك. حتى تقول: من إتيان زيد. وفي صحبة أخيك وأما قوله: ﴿بِنَسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾^(٢) فـ "أن يكفروا" في موضع رفع ظاهر كلامه. وموضعه كموضعه في قولك: بئس رجلا زيد.

و"ما" في معنى "شيئا". واشتروا به 'نعت لما' وإلى هذا المعنى ذهب الزجاج في معنى الآية.^(٣)

وقال الفراء: "أن يكفروا" يجوز أن يكون في موضع خفض ورفع. فأما الخفض: فإن تردها على الهاء في "به" يذهب إلى أن "ما" بمعنى "الذي" وهي موصولة بقوله اشتروا به أنفسهم. "وأن تكفروا" بدل من الهاء. فبصير أيضا في صلة "ما" وتسمى "بئسما" في هذا الوجه مكتفية. لأن تقديرها: بئس الذي اشتروا به أنفسهم. والكلام تام. وليس بمنزلة قولك: "بئس الرجل". لأن الكلام لا يتم حتى تقول بئس الرجل عبد الله. ويتم بقولك بئس ما صنعت. وبئس ما اشتريت به نفسك. ولا يحتاج بعده إلى اسم مرفوع يبين به. "ما" بعد "بئس" هذا قول الفراء.

(١) البيت هو التاسع من القصيدة نفسها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٤٦، ١٤١.

ولم يجز الفراء "بشما صنيعة" و"ساء ما صنيعة" على أن تجعل "ما" بمنزلة "شيئا" أو بمنزلة "الشيء" ويجعل "صنيعة" بمنزلة "زيد" في قولك بش شيئا زيد وأجازه على تأويل آخر: إذا جعلت ما بعد "بش" بمنزلة "إذا" بعد (حب) فتقول: "بش ما صنيعة" كما تقول "حبذا صنيعة" وفصل بين هذا والأول. لأن بش الرجل زيد مرفوع عند الفراء بشيء ناب عنه بش. أو قام مقامه وأصله: رجل بش زيد "فرجل" رفع يزيد وزيد "رفع به" ثم حذفوا "رجل" وأظهروا الضمر الذي في "بش": فقالوا: بش الرجل. فتاب "بش" عن "الرجل" ورفع زيدا. ورفع "الرجل" كما يرفع الفعل فاعله فـ "نعم" رافع عند الفراء للرجل ولزيد جميعا. وإذا جعلهما وما بعدها بمنزلة "حبذا" فزيد "مرفوع بحبذا" كما هي.

وعلى هذا الوجه جعل الفراء قول الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا﴾^(١)، و"حبذا" بمنزلة اسم يرافعه "زيد". وليس (لذا) موضع عنده. و"ذا" كبعض حروف الكلمة الذي لا موضع له.

وقد أجاز الفراء أن تكون "ما" زائدة في "نعم وبش" وإذا كانت كذلك صارت "ما" كأنها ليست في الكلام ويكون ما بعدها كما بعد نعم وبش. وتقول بشما رجلا زيد. وبشما رجلين الزيدان.

وقال الكسائي: ما بعد "نعم وبش" بمنزلة اسم تام فإذا كان بعده اسم فهو بمنزلة "زيد" بعد "نعم الرجل". وإذا كان بعده فعل. كان فيه إضمار "ما" أخرى وذلك قولك في الاسم: نعم ما صنيعة وبش ما كلامك: نعم شيئا صنيعة وبش شيئا صنيعة وبش شيئا كلامك. ومثله من كلام العرب: "بشما تزويج ولا مهر" كأنه قال: بش الشيء تزويج بغير مهر. وفي الفعل: بشما صنعت. أضمر "ما" أخرى قبل "صنعت" تقديره بشما ما صنعت كأنك قلت: بش شيئا شيء صنيعة.

والدليل على ذلك: أن "ما" دخلت عليه "نعم" ولم توصل. ولم توصف في قوله عز وجل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٢) وقول القائل: غسلته غسلا نعما يعني به: نعم الغسيل.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) المصدر السابق.

وإذا قال بئسما صنعت فتقديره: بئسما ما صنعت، معنى: بئس الشيء أو بئس شيئاً شيء صنعت "فما" الثانية مذكورة قد وصفتها (بصنعت) تريد: صنعته وحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه كما حذف وقدر في قوله:

أَمِنْ يَهْجُرُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءٌ^(١)

بمعنى: ومن ينصر. على أن "من" نكرة حذفت وأقامت صفتها مقامها. وكان ذلك أسهل من حذف الموصول.

وذكر سيبويه: أنهم سمعوا فصحاء العرب يقولون: لحق أنه ذاهب بإضافة "حق" إلى "أنه...." وإضافتها توجب أنه اسم واحد وهو مبتدأ وخبره محذوف. ومثله سيبويه: بقوله: ليقين ذاك أمرك.

وذكر الأخفش أنه لم يسمع ذلك من العرب وأن الذي يقبحه حذف الخبر ثم أجازوه وقال: لا يبعد خبر مثل هذا أن يضم. وإنما مثله سيبويه بيقين ذاك أمرك لأن فـولك: زيد منطلق بنا و "يقينا...." فمقارب معناه. وحق أنه ذاهب في التقدير: حق دهابه ومعناه: ذهابه حق صحيح. وحسن حذف خبره لتضمن الأول الاسم والخبر كما حسن حذف خبر حسبت أن زيدا قائم استغنى: "حسبت" عن الخبر يتضمن "أن" الاسم والخبر. وذلك أن الاعتماد على "أن" وقد تضمنت الاسم والخبر.

ومعنى خليق لأن تفعل. معناه: متبهي للفعل بما يظهر من الإمارة الدالة على كون ذلك منه فيما بعدها. فاحتاجت "أن" للاستقبال وإلى "اللام" لأن معناه: متبهي هذا الفعل. وإذا قلت: أخلولقت السماء لأن تمطر. لما ظهر فيها من الغيم الندى ، السندى الذي يغلب على الظن أن المطر فيه. وإذا حذفت اللام من "أن" جاز لما ذكرت لك. ولا يجوز حذفها من المصدر. وتقول: "هو خليق أن يفعل" على معنى "لأن يفعل" ولا تقول: خليق الفعل بمعنى: للفعل. وكذلك: أخلولقت السماء أن تمطر ولا يحسن: أخلولقت السماء المطر. ومثله: دنوت أن تفعل ومعناه: دنوت من أن تفعل فإذا رددته إلى المصدر قلت: دنوت من الفعل ولا نقل: دنوت الفعل. وحذف

(١) البيت لحسان بن ثابت ديوانه: ٩.

المقتضب: ٢ / ١٣٧، المغني: ٢ / ٦٢٥، الأشوني: ١ / ١٧٤. العقد الفريد: ٥ / ٢٩٥.

حرف الجر من "أن" لطوله على ما ذكرت لك.

وأما عسى فإنها موضوعة لفعل يتوهم كونه في الاستقبال فاحتاجت لذكر "أن" للدلالة على المستقبل كقولك: عسى زيد أن يفعل وعسى السماء أن تمطر كما تقول: أنه خليق أن يفعل وأخلولقت السماء أن تمطر. ولا يجوز: عسى زيد الفعل. ولا: عسى زيد للفعل. كما تقول: زيد خليق للفعل وأخلولقت السماء للمطر. فإن قيل: فما الفصل بينهما ومذهبهما في الاستقبال واحد؟

والفصل بينهما أن "خليق" وما جرى مجراه من: "فمن" و "حرى" أسماء فاعلين ولها أفعال تتصرف في الماضي والاستقبال. أشبهت باب "مريد" و "محب" و "مشته".

ف قيل: خليق للفعل كما قيل: مريد له. ومحب له. ومشته له. وليس كذلك "عسى" لا مستقبل له. ولا اسم فاعل ولا مصدر. وأيضاً فإن "خليق" وبابه شيء موجود وعلامة قائمة في الشيء كالإرادة والشهوة وليس كذلك "عسى".

واعلم أن "أن" تقع بعد هذه الأشياء على وجهين:

أحدهما: أن تكون في موضع رفع فاعله.

الآخر: أن يتقدم فاعل وتأتي "أن" بعده فتكون في تقدير منصوب تقول إذا كانت "أن" هي الفاعلة: "عسى أن تفعل" و "عسى أن تفعلوا" و "عسى أن تفعلوا" و "عسى أن يفعلن" ففاعل "عسى": أن يفعل و "أن يفعلوا" وأن يفعلوا وأخلولق أن تفعل.

وفي هذا الوجه تقول: الزيدان عسى أن يخرجوا. والزيدون عسى أن يخرجوا والهندات عسى أن يخرجن والوجه الثاني أن تقول: عسيت أن أفعل. وعسينا أن نفعل. وعسيت أن تفعل وعسيتما أن تفعل. وعسيت أن تفعل. والزيدان عسيا أن يفعلا. والزيدون عسوا أن يفعلوا. والهندات عسين أن يفعلن.

قال أبو العباس: عند ذكر سيبويه في هذا الفصل: عسيا وعسوا هو الجيد واحتج بقوله عز وجل: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾^(١) وذهب عليه قوله: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ

خَيْرَ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ^(١) ولم يقل: وعسى أن تكرهوا.

واعلم أن مذهب سيويه في "أن" بعد "لو": أنه مبتدأ. منزلتها في التقدير كمنزلتها بعد "لولا" إذا قلت: لولا أنه ذاهب وأنه مخوف الخبر وأنه لا يستعمل في موضع "أن" بعد لو المصدر. كما لا يستعمل بعد "لولا" لأن "لولا" يقع الاسم بعدها. و"لو" لا يقع بعدها الاسم وإنما يقع بعدها الفعل فشبه بها في "أن" وحدها دون الاسم لأن "أن" مشبه بالفعل وليس لفظها لفظ اسم محض.

وجاز تشبيه "لو" بـ"لولا" في ذلك لأن "لولا" يليها المبتدأ والخبر و"لو" يليها الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل يؤول معناها إلى شيء واحد.

وإنما ذكره سيويه: لأن "أنه ذاهب" بعد "لو" وإن كان تقديرها تقدير المصدر فلا يجوز وضع المصدر موضعه في اللفظ حجة في أنه لا يجوز ذكر المصدر في: "عسى مكان "أن" وكذلك "كاد زيد يخرج" و"عسى زيد يخرج" معنى الفعل فيها إذا لم تذكر "أن" مع اسم الفاعل ولا يجوز وضع الفاعل موضعه فيقال: "كاد زيد فاعلاً". لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.

من يقول من العرب: "عسى زيد" يجرى "عسى" مجرى "كأن" ويجعل الفعل في موضع خبره كأنه قال: عسى زيد فاعلاً. كما قيل في المثل: "عسى الغوير أبوساً". والباب فيها "أن" لما ذكرت لك. ولا يكاد معرف إسقاط "أن" منها إلا في شعر. والباب في "كاد" إسقاط "أن" لأنك إذا قلت: كاد يفعل. فإنما تقوله لمن هو على تحد لفعلك كالدخل فيه. وسبيل المستقبل أن يكون في كونه مهلة. وقد يجوز في كاد إدخال "أن" تشبيها بعسى.

ومما يحتج به لحذف "أن" في (عسى) أن عسى للمستقبل وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: عسى زيد يقوم. كأنه من الحال حتى أشبه "عسى" وقد تدخل "أن" على خبر "لعل" إذا كان فعلاً. والباب فيه سقوط "أن" لأنه من باب "أن" و(كان). وإنما تدخل "لعل" عند الشك ويقول: إن زيدا في الدار متيقنا. يقول إذا كان شاكا. لعل زيدا في الدار. وكذلك يقول المتيقن: إن زيدا يأكل.

ويقول الشاك: لعل زيدا يأكل. وإنما جاز دخول "أن" فيها لأنها شاركت "عسى".

قال الشاعر:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلَمَّ مَلَمَهُ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا^(١)

وكرب يفعل مثل: "كاد يفعل" ومثله مما يكون للفعل مخلصا من الحروف: "أخذ يفعل" و"جعل يفعل" ذهبوا بهذه الأفعال مذهب اسم الفاعل ولم يذهبوا بها مذهب المصادر لأن قولك أخذ زيد يفعل. وجعل يفعل هو داخل في الفعل. فصار بمنزلة "زيد يفعل" إذا كان في حال فعل. وهذا معناه. وقوله: أخذ وجعل تحقيقا لدخوله فيه. ولا يجوز فيها "أن" وكرب لا يمنع معناه من دخول "أن" لأن معناه: قرب أن يفعل. لأنك تقول قربان وكربان. إذا قرب من الابتلاء. ولم أسمع فيه "بأن" وإن كان معناه يحتملها.

ويوشك معناه: "يسرع" وهو ضد "يبطئ" ومعنى "أن" فيها صحيحة؛ لأنه بمنزلة "يقرب" و "يبطئ" بمنزلة "يبعد" والذي يقول: يوشك زيد يخرج. بمنزلة (زيد يخرج) وقول سيبويه عند ذكره "كرب" وكاد لما ذكرناه في الكراسة التي تليها. يعني ما ذكره في هذا باب دخول الرفع بعد ابتداء إعراب الأفعال بيسير.

وأما قولهم: أريد لأفعل. ﴿وَأَمَرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٢) ففيها وجهان: أحدهما: وهو الأغلب على تأويل أصحابنا: أن الإرادة وقعت على أمر آخر غير مذكور وأن قوله "لأن أفعل" و"لأن أكون أول المسلمين". بمنزلة المفعول. فكأنه قال: أريد لأن تفعل أنت ما تفعله. وكذلك: أمرت به لأن أكون أول المسلمين.

والوجه الثاني: أن تكون اللام توكيدا. أدخلت على المفعول. كما قال الله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٣) و﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٤) و﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ

(١) هو ابن نورة (اليربوعي) والبيت من قصيدة يرثي بها أخاه الذي قتل في حرب الردة على يد خالد بن الوليد. الخزائن: ٢/ ٤٣٣، المقتضب: ٣/ ٧٤، ابن يعيش: ٨/ ٨٦.

(٢) سورة الزمر، الآية: ١٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

رَدَفَ لَكُمْ^(١) والتأويل فيه كله: الذين هم لربهم يرهون. والرؤيا تعبرون وردفكم. وقد حكى الكوفيون لغات ذكروا أنها في معنى واحد وهي: أردت أن أقوم. وأردت لأن أقوم. وأردت كي تقوم. وأردت لكي تقوم. وأردت لأقوم. وأردت لكي أن أقوم. وإذا دخل بعض هذه الحروف على بعض كان الاعتماد عندهم في العمل على الأول منها. وما بعده توكيد له. قالوا إذا قلت: جئتكَ لأكرمك "اللام" هي الناصبة "أكرمك" وإذا دخلت بعد هذه "اللام" كي فالنصب للام و "كي" مؤكدة لها. وإذا انفردت فالعمل لها. وكذلك إن جاءت "أن" بعدها فهي مؤكدة لها. ويجوز أن تأتي بعد "كي" فتكون مؤكدة "لكي" ويجوز أن تأتي بعد اللام "كي أن" فتؤكد بهما. وقد أنشد: أردت لكيما أن تطير بقريتي

فَتَرَكَهَا شَنَا بَيِّدَاءَ بَلْقَع^(٢)

وأما قوله:

أَتَغَضَّبُ أَنْ أَذْنًا قَتِيَّةَ حَزَّتَا^(٣)

فإن الخليل يختار "إن أذنا قتيبة" بكسر "إن" ولم يخالفه سيبويه. لأن العرب لم تفصل بين "أن" المفتوحة الناصبة للفعل ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر. فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة وقد أتى الفصل في المكسورة. قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٤).

وقد رده أبو العباس المبرد. وتوهم أبو بكر مبرمان أنه إذا كسر "إن" فلا يجوز أن تكون أذناه محزوزتين. لأن "إن" توجب الاستقبال. وقد أحاط العلم أن الفرزدق قال هذا الشعر بعد قتل قتيبة وجز أذنيه. وليس الأمر على ما ظناه. وذلك أن العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة. فتستقبل الكلام بهما كقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾^(٥).

(١) سورة النمل، الآية: ٧٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو للفرزدق وسبق تخريجه.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٥) سورة الرعد، الآية: ٥.

قال الشاعر: (١)

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَأَنْ قَتَلْتُكَ لَمْ يَكُنْ عَارَا عَلَيْكَ وَبَعْضُ قَتْلِ عَارَا

وقال آخر: (٢)

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتْ بَيُوتَهُمْ بَعْتِيبَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

والمخاطبان مقتولان: والقتل واقع بهما. وقد كسر "إِنْ" وقد قال الله عز وجل: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ (٣) وقد علم أن قتلهم قد مضى قبل هذا الخطاب. وهذا ونحوه "يقع" على فعل غير هذا الظاهر كأنهم افتخروا بقتله فقال: "إِنْ يَفْخَرُوا وَأَبْقَتِكَ فَأَنْ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا..." وقوله عز وجل: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾. ووقوفهم على جهة التوبيخ لهم (كما يقول القائل لمن يعنفه بما سلف من فعله فيقول: ويحك لم تكذب؟ لم تبغض نفسك إلى الناس؟ ووبخهم بقتل الأنبياء والفعل لغيرهم لأنهم تولوهم على ذلك ورضوا به فنسب إليهم).

وذهب أبو العباس إلى أن: "إِنْ أَذْنَاهُ" بمعنى المشددة ووجه الكلام في: "تغضب" وترضى "بأن" الخفيفة.

قال الشاعر: (٤)

أَتَغَضَبُ أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ عَفَ وَتَرْضَى أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ زَانَ

فأشهد أن إلك من قريش كإل الرال من ولد الأثان

(١) هو لثابت قطنة: ثابت بن جابر العتكي من الأزدي يكنى أبا العلاء، مات مقتولا في سمرقند سنة ١١٠هـ.

انظر الخزانة: ٤ / ٨٥، المغني: ١ / ١٣٤، الأغاني: ١٤ / ٢٧٩.

(٢) هو لربيعة بن سعد من بني نصر بن قعين يرثي ابنه. انظر دلائل الإعجاز ٢٥٥، شرح شواهد المغني ١١٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٤) الشاعر ابن مفرغ الحميري.

انظر الموشح للمرزباني: ٤٢١، والبيت في الشعر والشعراء: ١ / ٣٦٣. برواية.

وأشهد أن إلك من زياد كال الفيل من ولد الأثان

ومعنى: أغضب؟ يعني تغضب قيس من قتل فتية بن مسلم ولم تغضب لقتل عبد الله بن خازم السلمي وهما جميعا من "قيس" وقاتلاهما من بني تميم. وإنما يريد الفرزدق بهذا اعلو "بني تميم" على "قيس" والوضع من "قيس" على العجز عن الانتصار وطلب الثأر.

وباقى الباب مفهوم

هذا باب ما تكون فيه «أن» بمنزلة «أي»

وذلك قوله تعالى عز وجل: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾^(١) زعم الخليل أن "أن" بمنزلة "أي" لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان: أن امشوا فأن لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي ومثل ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ﴾^(٢). وهذا تفسير الخليل ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما كتبت إليه أن أفعل. وأمرته أن قم. فيكون على وجهين.

على أن تكون (أن) التي تنصب لأفعال. ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما وصلت "الذي" يقول وأشبابها إذا خاطبت.

والدليل على أنها تكون "أن" التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول: أوعز إليه بأن أفعل فلو كانت "أي" لم تدخلها الباء. كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة "أي" كما كانت بمنزلة أي في الأول. وأما قوله عز وجل: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣). "وأخر قولهم أن لا إله إلا الله" فعلى قوله: أنه الحمد لله. وعلى أنه لا إله إلا الله لا تكون. (أن) التي نصب الفعل لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء ولا تكون "أي" لأنها إنما تجيء بعد كلام يستغنى. ولا يكون موضع المبني على المبتدأ ومثل ذلك: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ فَذْصَدِّقْ الرُّؤْيَا﴾^(٤) كأنه قال: ناديناك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم.

(١) سورة ص، الآية: ٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

(٣) سورة يونس، الآية: ١٠.

(٤) سورة الصافات، الايتان: ١٠٤، ١٠٥.

وقال الخليل تكون أيضا على "أي".

وإذا قلت: أرسل إليه إن ما أنت وذا فهي على: "أي". وإن أدخلت أي على "أنه" و"أنك" فكأنك قلت: أرسل إليه بأنك ما أنت وذا.

ويدلك على ذلك أن العرب قد تكلم به في هذا الموضوع مثقلا. ومن قال: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(١) فكأنه قال: أنه غضب الله عليها. لا تخفها في الكلام أبدا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقلة مضمرا فيها الاسم فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر بكأن إذا خففوا يريدون معنى: "كأن" ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله:

كأن وريديه رشاء خلب^(٢)

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى "أن" فلما اضطروا إلى التخفيف ولم تضمّر لم تُغير ذلك أن تنصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله. ومثل ذلك قول الأعشى:

فِي فَعِيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٣)

كأنه قال: أنه هالك. ومثل ذلك. أول ما أقول: أن باسم الله. كأنه قال: أول ما أقول أنه باسم الله وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

كأن وريداه رشاء خلب

على الإضمار في قوله: "أنه من يأتها تعطه" أو يكون هذا المضمّر هو الذي ذكر كما قال:

ويوم توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم^(٤)

(١) سورة النور، الآية: ٩.

(٢) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٦٩، الخزّانة: ٤ / ٣٥٦، ابن يعيش: ٨ / ٨٢، والإنصاف: ١٩٨.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قائل البيت ابن حريم اليشكري واسمه باغث.

انظر الكتاب: ١ / ٢٨١، الخزّانة: ٤ / ٣٦٤، المغني: ٢ / ٣٠١، والأشوني: ١ / ٢٩٣.

ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة "إنما" كما جعلوا أن بمنزلة "لكن". لكان وجهاً قوياً.

وأما قوله: أن باسم الله فإنما يكون على الإضمار لأنك لم تذكر مبتدأ ومبنياً عليه والدليل على أنهم إنما يخفون على إضمار "الهاء" أنك تستقبح: قد عرفت أن تقول ذلك حتى تقول "لا" أو لا تدخل "سوف" أو السين "أو قد" ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف كما تقول: "ولكن يقول".

قال أبو سعيد: أما قوله عز وجل: ﴿وَأَنْطَلَقَ لَمَّا مَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾^(١) فقد ذكرناه في الباب الذي تقدم قبل هذا وقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾^(٢) "فأن" بمعنى "أي" وهي تفسير "ما أمرتني". لأن في الأمر معنى القول. ولو قلت. "ما قلت لهم إلا ما قلت لي أن اعبدوا الله" لم يجوز لأنه قد ذكر القول، وإذا قلت "كتبت إليه أن أفعل وأمرته أن قم" ففيه وجهان:

أحدهما: أن "أن" وفعل المصدر بعدها بمنزلة المصدر وموضعها نصب أو خفض ومعناه كتبت إليه بأن أفعل. وأمرته "بأن" فم وحذفت اباء.

والوجه الآخر: أن تكون "أن" بمعنى "أي" فلا تدخل فيه الباء؛ لأن الباء إذا دخلت صارت "أن" داخلة في الفعل الذي قبلها وهي جملة واحدة وإذا كانت بمعنى "أي" فهي جملة تفسر الجملة التي قبلها.

وشبه سيبويه وصل "أن" بالأمر والنهي كوصل "الذي" بفعل المخاطب حين تقول: أنت الذي تفعل وأنت الذي تقول: فإن قال قائل: "الذي" لا توصل بفعل الأمر لا يجوز: الذي قم إليه زيد. فلما جاز وصل "أن" بفعل الأمر؟ قيل له الذي يحتاج إلى صلة هي إيضاح ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجوز. ولا يجوز: الذي هل هو في انداز زيد ولا مررت بالذي اللهم

(١) سورة ص، الآية: ٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

أغفر له. وأما "أن" فإنها توصل بما يصير معها مصدرا وهو الفعل المحض. سواء كان أمراً أو خبراً لأن المعنى الذي يراد به يحصل فيه. ألا ترى أنك إذا قلت: "أمرت بأن قم" فمعناه: أمرت بالقيام.

وأعلم أن "أن" إذا كانت بمعنى "أي" للعبارة فهي محتاجة إلى ثلاثة شرائط. أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره أو تعبر عنه فيه معنى القول. وليس بقول. وقد مضى هذا.

والثاني: ألا يتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسره لأنه إذا اتصل به شيء منه صار في جملته ولم يكن تفسيرا له. كالذي قدره سيبويه: أوعزت إليه بأن أفعل.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلام تام وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها ومن أجل ذلك كان قوله عز وجل: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وآخر قولهم: أن لا إله إلا الله بمعنى: "أنه". ولم يصلح أن يكون بمعنى "أي". لأن قوله وآخر دعواهم مبتدأ لا خبر معه. فهو غير تام فلا يكون بعده، "أن" بمعنى "أي" وقوله عز وجل: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنِ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾^(٢) كأنه قال: ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا. ومعناه بأنك قد صدقت يا إبراهيم.

وأجاز الخليل أيضا على "أن" "لأن" ناديناه كلام تام معناه: قلنا له يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ومثله: (أرسل إليه أن ما أنت وذا) فهي على "أي" وعلى: "أنه" لأنه يحسن فيه الباب وقوله: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٣) تكون "أن" بمعنى: المشددة ولا تكون بمعنى "أي" لأن قوله: (والخامسة) ليس كلام تام. وإذا كانت "أن" بمعنى المشددة ففيها إضمار اسم. وإذا لم يكن ذلك الاسم المضمّر مما عرف وجرى ذكره فهو ضمير الأمر والشأن وهذا معنى قوله: "لا تخفها في الكلام أبدا وبعد الأساء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم. وإن لم تضر فيها نصب "بكان" في قوله: ..كأن ويريد رشاء خلب..

(١) سورة يونس، الآية: ١٠.

(٢) سورة الصافات، الآيتان: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) سورة النور، الآية: ٩.

وإنما اختاروا في "أن" الإضمار لأنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولاً في موضع المبتدأ فتجعل ما يليها مبتدأ. وتجعل هي ملغاة (كأن) إذا كسرتها وخففت لأن المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكد. فإذا ألغيت ولم تعمل فما بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام.

ومعنى قوله "لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر" "بكأن" إذا خففوا يريدون: معنى (كأن) ولم يريدوا الإضمار فإن قال قائل: أي ضرورة إلى النصب تقع والوزن فيه وفي الرفع واحد؟ قيل له: إنما أراد إذا اضطروا إلى التخفيف ولم يريدوا إضماراً. وسبيل ذلك سبيل ما خفف من الفعل في اللفظ ولم يتغير عمله كقولك: "لم يك زيد قائماً. ولم يُل زيد عمراً" بمعنى: لم يبال زيدُ عمراً وقد أجاز "كأن" ورده... على الإضمار والنصب "بكأن" إذا خففت.

وترك الإضمار أقوى من النصب "بأن" إذا خففت لما فيها من معنى التشبيه.

فأما النصب "بأن" إذا خففت فهو قوله عز وجل على بعض القراءات: ﴿وَأِنْ كُلاً لَّمَّا يُؤْفِقْنِهِمْ﴾^(١). وأما "بأن" فقول الشاعر:

فلو أنك في يوم اللقاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق^(٢)

الكاف في: "أنك" موضعها النصب، وقوله: (كأن ظبية تعطوا). قد حذف منها الاسم وهو ضمير امرأة بعينها قد جرى ذكرها. وأوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم

وقوله: ولو أنهم إذ حذفوه جعلوه بمنزلة "أنما" كما جعلوا "إن" بمنزلة "لكن" لكأن وجهاً قوياً يعني: لو حذفوا "أن" وأبطلوا عملها في المضمرة والمظهر "كأن" إذا خففت لكان وجهاً قوياً وهذا كما قال. ويصير قوله: علمت أن زيد قائم كقولك: علمت أنما زيد قائم. و"أنما" غير عاملة في شيء وزيد قائم مبتدأ وخبر وتصير "أن" بتخفيفها وإبطال عملها بمنزلة: "أنما" وقوله: أول ما أقول أن أحمد الله وأن باسم الله حملته سيئويه على المشددة وإضمار الأمر والشأن لأنه ليس قبله اسم يضم كما

(١) سورة هود، الآية: ١١١.

(٢) لم نستدل على قائله، انظر الخزانة: ٢/ ٤٦٥، وابن يعيش: ٨/ ٧٣، والإنصاف: ١٢٧، وشرح شواهد ابن عقيل: ٧٧.

أضمر في: "كأن ظبية" حين ذكر في الكلام الذي قبله ويكون ذلك الاسم الذي يضمّر مبتدأ ومبنيًا عليه بعد "أن" كما تكون بعد "أنما" ومما أستدل به على الإضمار في "أن" المخففة استقباحهم: قد عرفت أن تقول ذاك واستحسنهم: قد عرفت أن لا تقول ذاك. وعرفت أن ستقول فيما لم يكن عوني ولو كانت "أن" من حروف الابتداء "كأنما" و "إن" ما استقبحو الفعل المرفوع بعدها. أ. هـ.

هذا باب آخر «أن» فيه مخففة

وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذاك وقد تيقنت أن لا يفعل. كأنه قال: أنك لا تقول وأنه لا يفعل ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١). وقوله عز وجل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢). وقال عز وجل: ﴿لَئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٣) وزعموا أنها في مصحف "أبي" أنهم لا يقدرُونَ على شيء.

وليست "أن" التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع لأن (ذا) موضع يقين وإيجاب.. وتقول: كتبت إليه أن لا يقل ذاك وكتبت إليه أن لا يقول ذاك. وكتبت إليه أن لا يقول ذاك. فأما الجزم: فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقول ذاك.

وأما الرفع: فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك تخبره بأن ذا وقع من أمره وأما "ظننت" و"خلت" و"حسبت" و"رايت" فإن "أن" فيها على وجهين: على أنها تكون (أن) التي تنصب الفعل وتكون (أن) الثقيلة فإذا رفعت قلت: حسبت أن لا يقول وأرى أن سيفعل ذاك. ولا تدخل هذه السين في الفعل هاهنا حتى تكون "أنه" وقال عز وجل: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٤) كأنك قلت: قد حسبت أنه لا يقول ذاك وأنما حسنت "أنه" هاهنا. لأنك قد أثبت هذا في ظنك. كما أثبت في علمك وأنتك أدخلته

(١) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٢) سورة طه، الآية: ٨٩.

(٣) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٧١.

في ظنك. على أنه ثابت الآن كما كان في العلم. ولولا ذاك لم يحسن "أنك" هاهنا ولا "أنه" فجرى الظن هاهنا مجرى اليقين لأنه نفيه. وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة "خشيت" و"خفت" فتقول ظننت أن لا تفعل. ونظير ذلك: ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾^(١)، ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٢)، "فلا" إذا دخلت هاهنا لم تغير الكلام عن حاله وإنما منع "خشيت" أن تكون بمنزلة: "ظننت" و"خلت" و"علمت" إذا أردت الرفع. أنك لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئا قد ثبت عندك ولكنه كقولك: "أرجو" و"أطمع" و"عسى" فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف.

ولذلك ضعف "أرجو أنك تفعل" و"أطمع أنك فاعل". ولو قال رجل: "أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن. جاز وليس وجه الكلام. واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك، ولا قد علمت أن فعل ذاك حتى تقول: "ستفعل" "أو قد فعل" أو تنفي فتدخل "لا". وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من "أنه" فكروها أن يدعوا "السين" أو (قد). إذ قدروا على أن تكون عوضا ولا تنقص مما يريدون لو لم يدخلوا "قد" و"السين".

وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيرا فإنما أجازوه؛ لأنه دعاء. ولا يصلون إلى "قد" هاهنا ولا إلى "السين". وكذلك ما قلت: (أما أن يغفر الله) جاز لأنه دعاء ولا تصل هنا إلى السين. ومع هذا أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه "أنه" و"أنه" لا يحذف في غير هذا الموضع سمعناهم يقولون: (أما إن جزاك الله خيرا) شبهوه (بأن).

فلما جازت "إن" كانت هذه أجزا وتقول: "ما علمت إلا أن تقوم ولا أعلم إلا أن تقوم. وما أعلم إلا أن تأتية إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا البتة ولكن تكلمت على وجه الإشارة. كما تقول أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر بأن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما تستقبل البتة فلو أراد غير هذا المعنى لقال: "ما علمت إلا

(١) سورة القيامة، الآية: ٢٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

أن سيقومون" وأنما جاز: "قد علمت أن عمرو ذاهب" لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما يكون بعده لو ثقلته و أعملته فلما جئت بالفعل بعد "أن" جئت بشيء كان سيمتنع بعده لو ثقلته فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلا فجعلوا هذه الحروف عوضا.

قال أبو سعيد: أفعال العلم واليقين والمعرفة وما جرى مجراها من أفعال التحقيق تختص به "أن" المشددة الناصبة للأسماء دون "أن" المخففة الناصبة للأفعال. وأما خصت هذه الأفعال بالمشددة لأن المشددة المفتوحة بمنزلة "إن" المكسورة في باب التوكيد والإيجاب، وما اختص بالإيجاب لا يدخل عليه ما ينقض دلالة على الإيجاب، فلم يدخل على "أن" المشددة "رجوت" واشتهيت وبابه. لأن هذه الأفعال يجوز أن يوجد ما بعدها ويجوز ألا يوجد فوقعت على "أن" المخففة التي لا توكيد فيها ولا مضارعة لما يوجب التوكيد.

ولا ينكر أن تكون هذه الأفعال المحققة تختص بـ ألا يدخل عليه باب "رجوت" و"اشتتهيت" كما أن لام "التوكيد" و"السين" و"سوف" لا يجامعها جحد. ألا ترى أنك تقول: والله لزيد قائم ولا تقول: والله لما زيد قائم. تريد: "ما" الجحد وكذلك لا يجوز: ما سيقوم وليس سيقوم وكذلك أفعال التحقيق منعت من دخولها على المخففة. وخصت المخففة بالأفعال غير المخففة وهي الأفعال التي يجوز أن يكون مفعولها. ويجوز أن لا يكون كقولك: اشتتهيت أن لا يخرج زيد لأن زيدا يجوز أن يخرج ويجوز أن لا يخرج، وقولك: رجوت أن يقدم زيد يجوز أن يقدم، ويجوز أن لا يقدم.

واعلم أن من الأفعال ما يكون فيه تأويلان أحدهما: الإيجاب والآخر: غيره فيجوز أن تكون "أن" بعدها بالتشديد والتخفيف بتأويل التشديد ورفع الفعل بعده ويجوز أن يكون بعدها (أن) ناصبة للفعل. وذلك "حسبت" و"ظننت" و"خلت" و"رأيت" من رؤية القلب وفيها تأويلان:

أحدهما: تأويل العلم واليقين والمعرفة لأن الظان قد أثبت في ظنه ما ظنه واعتقده عنده أنه حق كما يعتقد العالم فيما علمه أنه حق فيجري لفظ ما بعد هذه الأفعال بالتشديد في هذا التأويل. كما يجري في العلم فيقال: حسبت أن زيدا منطلق و"ظننت أنك أخونا" وأن خففت وأنت تنوي الشديدة قلت: "قد حسبت أن لا تقول ذلك"

بالرفع وأرى أن سيفعل لأنك تريد: "أنك لا تقول ذاك وأرى أنه سيفعل ولا تكون السين في الفعل حتى تكون بمنزلة: "أنه" لأن "أن" المخففة لا يليها إلا الفعل الذي تنصبه والماضي. "والسين وسوف" لا تدخل عليهما عوامل الفعل لأن السين وسوف إنما دخلتا على فعل مستقبل يكن فيه الحال والاستقبال فأخلصناه للاستقبال وعوامل الأفعال لا تكون للحال إنما تكون للاستقبال فلا مدخل لها على "السين" و"سوف" ومثله: قوله عز وجل: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١).

والتأويل الثاني في هذه الأفعال: أنها أفعال وقعت في القلب واعتقدها صاحبها بغير دليل ولا برهان وإذا وقف على صورتها وعلم أن ذلك الاعتقاد لما كان بغير دليل جواز أن يكون معتقده، يصح وجوز أن لا يصح. وجوز أن يكون وأن لا يكون فصار بمنزلة "خشيت" و"خفت" وخبر عنها الذي يقف على صورتها باللفظ الذي يستعمله في "خفت" و"خشيت" و"رجوت". وذلك قولك: ظننت أن لا تفعل ونظير ذلك ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾^(٢)، ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٣) ودخول "لا" بعد "أن" لا يغير النصب في قولك: ظننت أن لا تفعل ذلك وفي القرآن ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٤)، و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٥)، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٦). في قراءة من نصب وهو أكثر من أن يحصى. وقد ذكرنا فيما مضى أن لا يفصل بين العامل وانمعمول فيه.

وجعل سيبويه لباب "ظننت" و"خلت" مزية على باب "خشيت" و"خفت" فأجاز تشديد "أن" في باب "ظننت" و"خلت" جوازا مستمرا مستحسنا. ولم يجز في "خشيت" و"خفت" التشديد إلا على ضعف وعلى أنه ليس وجه الكلام. وقال في الفصل بينهما أنك في باب "خشيت" لا تريد أن تخبر أمك تخشى شيئا قد ثبت عندك ولكنه كقولك:

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٦٩.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(أرجو) و"أطمع" و(عسى) وأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف والذي يجوزه أنه قد يستقر في علمه كون شيء يعلم أنه يضره ونفسه كارهة له ونافرة منه. فذلك النفور والكراهية هو الخوف والخشية.

وضعيف في الكلام أن تقول: "قد علمت أن تفعل" لأن الأصل: علمت أنك ذاك "ولو قلت علمت أن تفعل ذاك" لم يجز. لأن الفعل لا يلي "أن" و"إن" المشددتين. فكرهوا أن يجمعوا عليه حذف الاسم والتخفيف وأن يليه ما لم يكن يليه من الفعل. فإذا عوضوا سهل ذلك إذ قد وجد بعض ما يحذف. إذا كان في الكلام عوض منه جاز وإن لم يكن لم يجز نحو قولهم:

وبلدٍ عامية أعمأوه^(١)

بمعنى: ورب بلد. ولا يجوز أن تقول: بلد. بمعنى: رب بلد.

وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً وتقديره: أما أنه جزاك الله خيراً ومعناه: حقا أنه جزاك الله خيراً كما تقول: أما أنك راحل بمعنى: حقا أنك راحل وقد حذف اسم "أن" المشددة ووليها الفعل فأما: إن ذلك لأن هذا الكلام دعاء. والأشياء التي تكون عوضاً من التخفيف وحذف الاسم لا يصح وقوعها فيه لأن "قد" لا تقع في الدعاء. لا تقول: قد غفر الله لك وأنت تريد الدعاء فلا يجوز: أما أن قد جزاك الله خيراً وكذلك "السين" و"سوف" لا يصح دخولهما على فعل الدعاء لأنهما يضمنان الكلام يقينا واجبا. ولا يجوز دخول "لا" لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه. فاحتمل لذلك ترك العوض، وأجازوا كسر "أن" في هذا الموضع فقالوا: أما إن جزاك الله خيراً. وتقديره: أما إنّه جزاك الله خيراً.

ومعنى "إن" إذ كسرت معنى: "ألا" التي يستفتح بها الكلام. "وجزاك الله خيراً" خبر لاسم أن والدعاء والأمر يكونان خبرين للمبتدأ كقولك:
زيد جزاه الله خيراً - وزيد أضربه.

وإن لم تقدر "إنه وأنه" بطل معنى الكلام وأما حسن الحذف فيه من غير عوض

(١) البيت لرؤبة بن العجاج ديوانه ص ١ وهي مطلع قصيدة في وصف المفازة والسراب.

انظر معاهد التنصيص: ٨٦، أمالي المرتضي: ١ / ١٥٥، أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٦٦.

للضرورة التي ذكرتها. وأما استعملوا حذف الاسم في "أن" المكسورة في هذا الموضع خاصة وليس ذلك الحذف في سائر الكلام ولم يعوضوا كأن ذلك تقوية لحذف العوض الذي يكون في المفتوحة وأما جاز في قولهم: ما علمت إلا أن تقوم "أن" الناصبة لأنها استعمل العلم فيها على معنى المشورة والرأي الذي لاح فيه فيما أشار عليه فصار بمنزلة الرأي والظن.

ولو أراد العلم الحقيقي لقال: "ما علمت إلا أن سيقومون" على معنى "أنهم سيقومون كما ذكرنا فيما تقدم.

وباقى الباب مفهوماً

هذا باب «أم» و «أو»

أما "أم" فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً.

ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين:

١- على معنى: أيهما وأيهم.

٢- وعلى أن يكون الاستفهام الآخر متقطعا من الأول.

وأما "أو" فإنما يثبت بها بعض الأشياء وتكون في الخبر. والاستفهام يدخل عليها

على ذلك الحد.

وسأبين لك وجوه إن شاء الله تعالى.

وقال أبو سعيد: هذا الباب جملة تفصل في الأبواب بعده وفيها يقع الشرح إن شاء

الله تعالى.

هذا باب «أم» إذا كان الكلام بها بمنزلة: أيهما وأيهم

وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، و أزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدع أن

عنده أحدهما. لأنك إذا قلت، أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟ فأنت مدع أن المسئول قد

لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو؟

والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمنزلة قولك: أيهما عندك؟

أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشر؟ فقال المسئول لا. كان محيلاً كما أنه إذا قال:

أيهما عندك؟ فقال: لا. فقد أحال.

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأل عن اللقاء إنما تسأل عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد أن يبين لك أي الاسمين في هذه الحال، وجعلت الاسم الآخر بديلاً للأول وصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

ولو قلت: "ألقيت زيدا أم عمراً" كان جائزاً حسناً.

ولو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك وإنما تقديم الاسم هاهنا أحسن. ولم يحسن للآخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قصد الاثنين. فبدأ بأحدهما. لأن حاجته أحدهما. فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها. لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها، وإنما يفرغ مما يقصد بقصته ثم يعد له بالثاني.

ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً؟ وسواء على أزيداً كلمت أم عمراً؟ كما تقول: ما أبالي أيهما لقيت؟

وإنما جاز حرف الاستفهام هنا. لأنك سويت الأمرين كما استويا حين قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: "اللهم اغفر لنا أيتها العصاية" وإنما لزم "أم" هاهنا. لأنك تريد معنى "أيهما" ألا ترى أنك تقول: "ما أبالي أي ذاك كان". "وسواء على أي ذاك كان". فالمعنى واحد و"أي" هاهنا تحسن. وتجاوز كما جازت في المسألة.

ومثل ذلك: ما أدري أزيد ثم أم عمرو؟ و"ليت شعري أزيد ثم أم عمرو؟ فأوقعت "أم" هاهنا كما أوقعته في الذي قبله؛ لأن هذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى الأول.

ألا ترى أنك تقول: ليت شعري أيهما ثم فيجوز "أي" ويحسن كما جاز في قولهم: أيهما ثم؟

وتقول: أضربت زيدا أم قتلته؟ فالبدء هاهنا بالفعل أحسن. لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان. ولم تسأل عن موضع أحدهما فالبدء بالفعل هاهنا أحسن كما كان البدء بالاسم فيما ذكرنا أحسن كأنك قلت: أي ذاك كان بزيد؟ وتقول: ما أدري أقام أم قعد؟ إذا أردت: ما أدري أيهما كان؟

وتقول: ما أدري أقام أو قعد؟ إذا أردت أنه لم يكن بينهما شيء، كأنه قال: لا ادعي أنه كان في تلك الحال قيام ولا قعود أي لم أعدد قيامه قياما يستبين لي قعوده بعد قيامه. وهو كقول القائل: تكلم ولم يتكلم.

قال أبو سعيد: اعلم أن "أم" فيها معنى حرف الاستفهام وحرف العطف وهو يشبه من حروف العطف "أو".

فأما موقعها في الاستفهام فعلى وجهين:

أحدهما: أنها تعادل ثانية ألف الاستفهام أولا. ويكونان بمعنى "أيهما". وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ وأزيدا لقيت أم بشرا؟ ومعناه: أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟

وإنما يعادل السائل بها الألف ويجعل الكلام بمنزلة "أيهما" و"أيهم" إذا كان قد عرف وقوع شيء من شيئين أو من أشياء فكلا يعرفه بعينه فبسأل من يقدر أن علم ذلك عنده ليعرفه إياه معينا.

كان القائل إذا قال: أزيد عندك أم عمرو قد علم أن عند المخاطب أحد هذين ولا يدري من هو منهما فيستدعي إعلام المخاطب إياه عينا فيلتبس علم ذلك منهما، وكذلك كل ما استفهم عنه بالألف.

و"أم" بمعنى "أي" والمستفهم قد عرف وقوع أحد الأمرين منهما وهو يلتبس تعيينه كقولك: أقام زيد أم قعد؟

وقد يعبر عن هذا السؤال. بأن فيه تسوية ومعادلة.

فأما التسوية: فهي أن الاسمين المسئول عن تعيين أحدهما يستويان في علم السائل ما عنده في أحدهما مثل ما عنده في الآخر.

وأما المعادلة: فهي بين الاسمين جعلت الاسم الثاني بديلا للآخر بوقوع "الألف" على الأول و"أم" على الثاني ومذهب السائل فيهما.

فإذا سأل السائل عن هذا، فالجواب أن يسمى واحد من الاثنين أو الجماعة ويعين.

وإنما نسأل السائل عن هذا والمسئول عنه يعرف الذي يسأل عنه.

وقد اتسعت العرب في ذلك. فاستعملوه في غير الاستفهام في مواضع مختلفة.

من ذلك قول القائل: "قد علمت أريد في الدار أم عمرو. وليس هذا باستفهام

والمتكلم فيه بمنزلة المستول والمخاطب يصير بمنزلة السائل لأن الذي يقول: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو قد عرفه بعينه والمخاطب إذا قال له القائل: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو يعتقد في قول المتكلم أن أحدهما في الدار لا يعرفه بعينه. فهو بمنزلة السائل في الأول.

ومنه: ما أذري أزيد في الدار أم عمرو؟ وهذه حال السائل. فإذا سأل وهذه حاله قال: أزيد في الدار أم عمرو؟

ومنه قول القائل: ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ تمنى أن يعلم ما يسأل عنه السائل إذا قال: أزيد في الدار أم عمرو؟

ومنه: ما أبالي أزيد جاءك أم عمرو سويت بين الأمرين جميعا في منزلتهما عندك وهوانهما عليك.

ومنه: سواء عليّ أقمّت أم قعدت ومعناه. قيامك وقعودك على مستويين. وإنما جاز الاستفهام "بأم" في هذه الأشياء وأن تكون استفهاما لما فيها من التسوية والمعادلة فشبهت من الاستفهام بما فيها من التسوية والمعادلة. لاجتماعهما في التسوية والمعادلة لا في الاستفهام. كما جرى على حرف النداء قولك:

"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" ولست تناديه وإنما تختصه فتجريه على حرف النداء لأن النداء فيه اختصاص فيشبه به للاختصاص لأنه منادى. وقد مضى الكلام فيه قبل.

والاختيار في هذا الباب أن يكون الشيء الذي يسأل عنه هو الذي يلي "الألف" و"أم" وما "لا" يسأل عنه متوسط كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ والسؤال عن زيد وعمرو؛ لأن السائل يلتمس واحدا منهما له. ولا سؤال عن "عندك" لأنه قد عرّفه أن أحدهما عنده.

فأحسن الألفاظ ما يتعادل به الاسمان اللذان هما مستويان في السؤال، فيجعل أحدهما "بالألف" والآخر يلي "أم" وإذا لم يجعل كذلك وقيل: أعندك زيد أم عمرو؟ صار الذي يلي الألف عنده ليس بعديل "عمرو" الذي يلي "أم".

وكذلك الاختيار: أزيذاً لقيت أم بشرا؟ ولو قلت: ألقيت زيدا أم بشرا؟ صار الفعل

يلي الألف والاسم يلي "أم"، وهو وإن كان جائزا حسنا لاستواء معنى ألقيت زيد؟ و"أزيدا لقيت"؟ فليس كحسن: أزيدا لقيت أم بشرا؟ لأنه مع صحة المعنى أعدل لفظا. ومما يختاره العرب.

وإذا كانت المعادلة بين فعلين فالاختيار أن يلي أحد الفعلين الألف والآخر "أم". لأن المسألة عن الفعلين. ويكون الذي ليست المسألة عنه بينهما وذلك قولك: أضربت زيدا أم قتلته؟ لأن سؤالك عن فعلين مبهمين لبيان لك أحدهما ولم تسأل عن "زيد" الذي هو موضع الفعل لأن المسائل قد علم أن أحدهما واقع بزيد ولم يفرق بينهما فالبدء بالفعل هنا أحسن. كأنك قلت: أي ذاك كان بزيد؟

وقد يعادل بالفعل والفاعل. والمبتدأ والخبر لاستواء المعنى في ذلك. كقوله عز وجل ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(١) والمعنى: سواء عليكم أَدَعَوْتُمُوهُمْ أم صمتتم.

وإن شئت: سواء عليكم أنتم داعون لهم أم أنتم صامتون عنهم. وسواء عليكم أنهم مدعون أم متروكون.

ومعناه: سواء عليكم دعاؤكم لهم وصمتكم عنهم.

قول سبويه: "قام أو قعد" إذا أردت أنه لم يكن بينهما شيء، كأنه يقول: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود: أي: لم أعدد قيامه قياما ولم يستبين قعوده قعودا صار بمنزله: ما لا قيام يعرف له ولا قعود، فكأنه قال: ما أدري أكان أحد هذين؟ وإذا أيقن بكون أحد الأمرين منه وتك فيه عينا. قال: ما أدري أقام أم قعد؟ وهذا قد علم أن أحد الأمرين كأن منه ولا يعرفه بعينه.

وما تركته من شرح الباب فلا غناء ما شرحته عنه. وبقيت من شرح "أم" بعد ذكرى جملة وجوهها ما أشرحه في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.

هذا باب «أم» منقطعة

وذلك قولك: أعمرو عندك أم زيد.

فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك؟

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك؟ لم يستقم إلا على التكرير (والتوكيد) وبذلك على أن الآخر منقطع من الأول:

قول الرجل: إنها لإبل ثم يقول: (أم شاه يا قوم) فكما جاءت "أم" هاهنا بعد الخبر منقطعة فكذلك تجيء بعد الاستفهام.

وذلك أنه حين قال: أعمرو عندك؟ فقد ظن أنه عنده أدركه مثل ذلك الظن في "زيد" بعد أن استغنى كلامه.

ومثل ذلك: "أنها لإبل أم شاه" إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين وبمنزلة "أم" هاهنا قوله عز وجل: ﴿الْم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(١).

فجاء هذا على كلام العرب (ليعرفوا ضلالتهم).

ومثل ذلك: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ.....﴾^(٢).

كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء.

فقوله: "أم أنا خير" بمنزلة قوله: أم أنتم بصراء لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: "نحن بصراء عنده".

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾^(٣).

فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدا. ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم.

ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: "السعادة أحب إليك أم الشقاء" وقد علم أن السعادة أحب إليه وأن المسئول سيقول: السعادة. ولكنه أراد أن يُبصر صاحبه ومن ذلك: أعندك زيد أم لا؟ كأنه حين قال: أعندك زيد؟ كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا؟

(٢) سورة الزخرف، الآيتان: ٥١، ٥٢.

(١) سورة السجدة، الآيات: ١، ٣.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ١٦.

وزعم (الخليل) أن قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسِطِ
غَلَسَ الظلام من الرباب خيالاً^(١)
كقوله: إنها لإبل أم شاه.

ومثل ذلك قول الشاعر وهو كثير عزة:

أليس أبي بالنضر أم ليس والدي
لكل نجيب من خزاعة أزهر^(٢)
ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف قال الأسود بن
يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر^(٣)
وقال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
بسبع رمين الجمر أم بثمان^(٤)

قال أبو سعيد: والوجه الثاني من وجهي الاستفهام بأم: أن تكون "أن" منقطعة مما قبلها. ومنزلتها منزلة الألف إذا اتصلت بكلام قبلها. إلا أن "الألف" تكون ابتداءً و"أم" لا تكون ابتداءً لأنها للعطف.

في الوجه الأول: تعطف اسماً على اسم أو فعلاً على فعل وهما من جملة واحدة. والوجه الثاني: تعطف جملة على جملة.

لأن الثاني ينقطع من الأول فلا يكون ما بعدها إلا كلاماً تاماً أو مقدراً جاء لتتامهما فقوله:

(١) انظر الديوان: ٤٩ وهي مطلع قصيدة في هجاء جرير.

الخرانة: ٤ / ٤٥٢، شرح شواهد المغني للسيوطي: ١ / ١٤٣.

(٢) ديوانه: ٢٣٣ برواية:

أليس أبي بالصلت أم ليس أسرقي لكل هجان من بني النضر أزهر

(٣) الكامل: ٣ / ٩٠٦، الخرانة: ٤ / ٤٥٠، العيني: ٤ / ١٣٨.

(٤) ديوانه: ٨٨ برواية

فوالله ما أدري وإنني لحاسب بسبع رميت الجمر أم بثمان

الخرانة: ٤ / ٤٤٧، ابن عيش: ٨ / ١٥٤، مغني اللبيب: ١ / ١٤، الكامل: ٣ / ٩٠٦.

أنها لإبل أم شاه.

تقريرها: أم هي شاه لأن قوله: "أنها لإبل" إخبار وهو كلام تام، وقوله: "أم شاه" استفهام عند شك عرض له بعد الإخبار ولا بد من إضمار "هي".

ولو ذكرت في موضع "أم" المنقطعة "ألف" الاستفهام لجاز ولم يتغير المعنى. كقولك: أنها لإبل أشاه؟ وكذلك: "أيقولون افتراه" مكان: "أم يقولون افتراه".

فإذا كانت "بأم" فهي معطوفة.

وإذا كانت "بالألف" فهي مستأنفة غير معطوفة. واختاروه "بأم" لأن فيها رجوعاً عن الأول وإبطاً لأنه كما يكون في "بل".

وإذا كانت باستفهام مستأنف لم يكن بينهما وبين الأول علقه.

وقد شبه النحويون "أم" في هذا الوجه بـ"بل" ولم يريدوا أن ما بعد "أم" محقق كما يكون ما بعد "بل" محققاً.

وإذا أرادوا أن "أم" استفهام بعد كلام يتقدمها كما أن "بل" تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها.

والدليل على أنها ليست بمنزلة "بل" مجردة قوله عز وجل: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾^(١) لا يجوز أن يكون بمعنى: بل اتخذ مما يخلق بنات. تعالى الله عن ذلك. وتقديره في اللفظ: "أَتَّخَذَ" بالألف للاستفهام والمعنى: الإنكار والرد لما ادعوه. لأن ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير والرد والإنكار والتوبيخ والتوعد فتدخل على النفي فتصيره إيجاباً في التقرير كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢) وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾^(٣).
والرد نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾^(٤)؟ رد على من ادعى ذلك ونبه إليه.

والإنكار: نحو قوله أمقيماً ونحن راحلون؟ و "أقيماً وقعد قعد الناس؟" ونحو

(١) سورة الزخرف، الآية: ١٦.

(٢) سورة الانشراح، الآية: ١.

(٣) سورة التغابن، الآية: ٥.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ١٦.

ذلك: "أم يقولون افتراه؟" بمعنى: أيقولون افتراه على وجه الإنكار عليهم.

ولو قيل: بل يقولون صار ذلك من قولهم على وجه الإخبار منهم بحسب وإذا كان على جهة: أيقولون افتراه؟ فهو على جهة التثبيت عليهم بالتقرير لهم بذلك ولا يجعله موجها عليهم بالإخبار عنهم فهذا الفصل بين "أم" وبين "بل".

والتوعد نحو قولك لمن يشتمك أو يجترئ عليك: أتشتمني؟ وأجتري علي؟ وقوله: أعمرؤ عندك أم عندك زيد؟ والوجه الظاهر فيه أن يكون بمعنى "أم" المنقطعة كأنه استفهم عن الأول بقوله: أعمرؤ عندك؟ وفي نيته الاقتصار عليه ثم أدركه في "زيد" من الشك ما أدركه من "عمرؤ" فسأل عنه. لأن "أم" المنقطعة تأتي بعد الخبر وبعد الاستفهام. ولو جعلت بمعنى: "أيهما" لثابت "أيهما" عن عمرؤ و"زيد" ومن "ألف" الاستفهام وعن "أم".

وصار التقدير: أيهما عندك عندكم لأن: "عندك" مكررة في ذكر "عمرؤ" و"زيد". فوجه الكلام على كلامين كل واحد منهما قائم بنفسه وألا يكون على وجه التكرير.

قال أبو سعيد: وإذا كان بعد "أم" حرف الجحد الذي هو نقيض ما قبله فمعناها ومعنى (أو) سواء وذلك قولك: أعندك زيد أم لا؟ "أم" منقطعة كأنه حيث قال: أعندك زيد؟ كان يظن أنه عنده فسأل عنه وحده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا؟

والدليل على أنها منقطعة: أن السائل لو اقتصر على قوله: أعندك زيد. لاقتضى استفهامه عن ذلك أن يقال: نعم أو لا.

فقوله: أم لا مستغنى عنها في تتميم الاستفهام الأول وإنما يذكره الذاكر لبيان أنه عوض له الظن في نفي أنه عنده كما كان عرض له الظن في أنه عنده و "أو" تقتضي هذا المعنى وذلك أنه إذا قال: "أعندك زيد" فالسائل شك مستفهم يلمس أن يقال له "نعم" أو "لا" وهو يعلم أنه أما عنده وإما ليس عنده. وإذا قال: أعندك زيد أو لا؟ فقد أتى بـ (أو) وهو مستغن عنها بما اقتضاه سؤاله وبما علم من حاله أنه يعتقد أحد الأمرين.

ولذلك استوى "أم" و "أو" فيه. ويدخل في هذا المعنى ما حكاه الله تعالى عن

فرعون: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾^(١)؛ لأن قوله: أم أنا خير من هذا الذي هو مهين بمنزلة قوله: أم تبصرون على ما بينه سيبويه.
وبالإيجاب بأحد الأمرين في المسألة الأولى وذكر "أم" بعدها كالتوكيد المستغنى عنه.

ألا ترى أن قوله: "تبصرون" يستدعي به السائل أن يقال له: لا نبصر أو نبصر.
كان فرعون ظن أولاً أنهم لا يبصرون ثم أدركه ظن أنهم يبصرون على نحو ما ذكرناه فيما قبله.

وقال أبو زيد: (٢) "أم" زائدة في هذا الموضع كأنه قال: "أفلا تبصرون أنا خير من هذا الذي هو مهين". ولم يقله غيره من النحويين.
وما علمت أحدا تابعه عليه إلا رجلا من المقرئين. وكان إذا قرأ استوقف القارئ على "أم" ثم ابتداء: "أنا خير من هذا الذي هو مهين".
فأنشد أبو زيد قول الراجز:

يا ذَهَنَ أَمْ مَا كَانَ مَشِيَّتِي رَقْصًا
بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشِيَّتِي تَوْقُصًا^(٣)

وقد يجوز أن يكون ما أنشده أبو زيد من كلام مُقدم بعضه وإن كان في أوله حرف النداء لأن حرف النداء قد يقع حشوًا. كقولك: قمت يا زيد أو لم تقم.
فيمكن أن يكون قال: أكان مشيتي في شبابي رقصًا. وقد يجوز أن تكون "ما" زائدة وتكون "أم" على كلام متقدم.
وأما قوله:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ

فإنه: يكون: على أنه خَبَرٌ بِكَذِبِ عَيْنِهِ ثم أدركه ظن وبأن ذلك كان في القوم فقال:

(١) سورة الزخرف، الآيتان: ٥١، ٥٢.

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أخذ عنه سيبويه اللغة توفي ٢١٥، نزهة الألباب: ٨٧.

(٣) انظر المقتضب: ٣ / ٢٩٧، والخزانة: ٤ / ٤٢١، وأمالى ابن الشجري: ٢ / ٣٣٦.

كذبتك عينك أم رأيت بواسطِ غلس الظلام من الرباب خيالاً
وقد يخبر الشاعر بالشيء ثم يرجع عنه أما بتكذيب نفسه أو بالتشكيك فيه
كقول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والديم
فقوله: "بلى" تكذيب منه لما نفاه.

ويجوز أن يكون على حذف الألف من كذبتك "كأنه قال: أكذبتك أم رأيت...
على تقدير: أيهما كان. كأنه قال: أتمثلت لك في اليقظة لفكرك فيها على غير حقيقة أم
رايتها في النوم؟
ومثله:

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ

لا بد فيه من تقدير الألف لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول:
لم تستقر على أب. لأن بعضها يعزوها إلى: منقر وبعضها يعزوها إلى سهم:
وقول كثير:

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالَّذِي لكل نجيب... ..
يقرر بشئ بعد شئ فهو تقرير بعد تقرير فالكلام على جملتين "فأم" منقطعة.

وباقى الباب مفهـوم

هذا باب «أو»

تقول: إنهم تضرب أو تقتل (تعمل أحدهما) ومن بأتيك أو يحدثك لا يكون هنا
إلا "أو" من قبل أنك أنما تستفهم عن المفعول.
وإنما حاجتك إلى صاحبك أن بقول: فلان. وعلى هذا الحد يجري: "متى"
و"من" و"كم" و"كيف" و"أين".

وتقول: هل عندك شعر أو بر أو تمر؟ وهل تأتينا أو تحدثنا؟ لا يكون إلا
كذلك وذلك أن "هل" ليست بمنزلة "ألف" الاستفهام لأنك إذا قلت: هل تضرب
زيدا؟ فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع.
وقد تقول: ألتضرب زيدا. وأنت تدعي أن الضرب واقع.

ومما يَدْلِكَ على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة "هل" أنك تقول للرجل:
"اطربا!" وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه أو تقرره.

ولا تقول هذا بعد "هل".

وإن شئت قلت: هل تأتيني أم تحدثني؟ وهل عندك بر أم شعير؟ على كلامين.
وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا وعلى هذا قالوا: هل تأتينا أم هل تحدثنا؟

قال الججاف بن حكيم:

أبا مالك هل لمتني مُدَّ حَصَصْتَنِي على القتل أو هل لامني لك لائم^(١)

وكذلك سمعناه من العرب.

فأما الذين قالوا: أم هل لامني لك لائم: فإنما قالوا على أنه أدركه الظن بعد ما
مضى صدر حديثه.

وأما الذين قالوا: "أو" هل فإنهم جعلوه كالما واحدا.

وتقول: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا؟

وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا؟

فهل ههنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت هل تأتينا؟

وإنما دخلت "هل" هاهنا لأنك إنما تقول: أعلمني كما أردت ذلك حين قلت:
هل تأتينا أو تحدثنا؟ فجري هذا مجرى قوله عز وجل: ﴿إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ
يَضُرُّونَ﴾؟^(٢).

وقال زهير:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَدُّوْا لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا^(٣)

(١) نسب إلى زفر بن الحارث، والصحيح أنه لججاف بني حكيم السلمي، وهو كان معاصراً
لعبد الملك بن مروان، وغزا تغلب وقتل منهم كثيرين، فاستجاروا بعبد الملك بن مروان فأهدر
دمه، فهرب إلى الشام وأقام بها حتى مات عبد الملك ثم تولى ابنه الوليد.

انظر طبقات فحول الشعراء: ٤١١، الصناعتين: ٩٣.

(٢) سورة الشعراء، الآيتان: ٧٢، ٧٣.

(٣) انظر الديوان ١٠٦، العقد الثمين: ٥٤.

وقال مالك بن الريب:

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَزَنِ أَوْ أَضَحَتْ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ^(١)
وكذلك سمعناه ممن ينشده من العرب.

وقال ناس: أم أضحت؟ على كلامين كما قال علقمة بن عبدة:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٍ أَمْ حَبَلَهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٍ^(٢)
قال أبو سعيد: قولهم: "أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ" قد ادعى السائل أن سوءا من قتل أو ضرب يقع على أحد منهم لا يعرفه بعينه.

فإذا سأل عن ذلك أجيب عن الاسم فقل له: زَيْدٌ فيعلم بذلك أن "زيدا" الواقع به السوء. ولا يدري ذلك السوء ما هو؟

فإذا أراد معرفته قال: أتضرب زيدا أم تقتل؟

فأجيب عن الفعل فقل له: ضُرِبَ أَوْ قِيلَ لَهُ قُتِلَ.

وإذا قيل: من يأتيك أو يحدثك؟ فقد سأل عن اسم يقع منه أحد هذين الفعلين.

فالجواب أن يقول: زَيْدٌ. فيعرفه بعينه. ثم يسأله عن أحد فعليه كما تقدم في الذي قبله.

وأما قوله: هل عندك شعير أو بر أو تمر؟ فإن "هل" لا تقع بعدها "أم" على مذهب: أيهما؟ كما تقع بعد الألف بمعنى: أيهما؟

وفصل سيبويه بين "الألف" وبين "هل": بأن ما بعد "هل" لا يكون تقريرا ولا نوبيخا لو قلت: هل تضرب زيدا؟

لم يجز أن تدعي وقوع الضرب وتوبيخه عليه وتقريره به كما يقول القائل: أتضرب زيدا وهل أبوك توبيخا له بذلك فأرى أن مذهب "الألف" أوسع من مذهب "هل" فجاز في الألف من معادلة "أم" ما لم يجز في "هل".

ويقع بعد "أم" التقرير والتوبيخ كما يقع بعد الألف كقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ

(١) الخزاعة: ١/ ٣١٩، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي: ٢٧٨.

(٢) ديوانه: ٤٣.

اَفْتَرَاهُ^(١) على جهة التوبيخ ولا تكون "هل" إلا لاستئناف الاستفهام وهو حرف يجري مجرى أسماء الاستفهام.

وقد يجوز أن تقول: هل عندك شعير أم بر على "أم" المنقطعة وهو استفهام بعد استفهام ومعناه غير خارج من معنى "أو" في هذا الموضع لأنك إذا قلت: "أعندك شعير أو بر؟" فأنت في التحصيل سائل عن كل واحد منهما شاك فيه طالب لمعرفة بسؤال واحد.

وإذا قلت: أعندك شعير أم بر؟ فأنت سائل عن كل واحد منهما بسؤالين لكل واحد منهما سؤال مفرد وكأنك قلت: أعندك شعير؟ أعندك بر؟ والدليل على ذلك: أنك إذا قلت: أعندك شعير أو بر؟ فالجواب أن يقال: "نعم" أو "لا" فيكون جوابا واحدا عن السؤال بعينه بأسره. كما يجاب عن قولك: أعندك شعير أم بر؟ أو بر؟ أو قيل: أعندك شعير؟ أعندك بر؟ فكل سؤال منهما جواب غير جواب الآخر.

ولهذا كان "أو" و "أم" متقاربا معناهما في قوله: "أَوْ هَلْ وَأَمْ هَلْ لَأَمْنِي....". والذي بينهما من الفرق: أن "أو" من كلام واحد و "أم" من كلامين. وقوله: "هل تأتينا أو تحدثنا؟ بمنزلة: "هل تأتينا؟" لأنه سؤال واحد. فإذا قلت: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا؟ أو: ليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا؟ فكأنك قلت: هل تأتينا؟ وسكت لأنها كلام واحد. وفي دخول هل في: ليت شعري هل تأتينا؟ أو في: ما أدري هل تأتينا؟ حدوث معنى "أخْبِرْنِي" أو "أعلمني" كما أن قولك: هل تأتينا بمعنى أخبرني و "أعلمني". والأبيات التي أنشدنا على هذا النحو ومن أنشد شيئا منها "بأم" فهو على كلامين على نحو ما ذكرناه في غير الأبيات.

هذا باب آخر من أبواب «أو»

تقول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا؟ وأعندك زيد أو عمرو أو خالد؟ كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟ وذلك أنك لم تدع أن واحدا منهم ثم.

(١) سورة السجدة، الآية: ٣.

ألا ترى أنه إذا أجابك قال: "لا" كما يجيبك إذا قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟ واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن. لأنك إنما تسأل عن اللقاء على من وقع؟

ولو قلت: "أزيدا لقيت أو عمرا؟ و"أزيدُ عندك أو عمرو؟ كان هذا في الجواز واحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى "أيهما؟"

فإذا قلت: أزيدُ أفضل أم عمرو؟ لم يجز ههنا إلا "أم" لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست بسائل عن الفعل.

ألا ترى أنك لو قلت: أزيد أفضل؟ لم يجز كما لا يجوز: أضربت زيدا؟ أم عمرو؟ وليت شعري أزيد أفضل أم عمرو؟ فهذا كله على معنى. أيهما أفضل؟

وتقول: ليت شعري ألقيت زيدا أو عمرا؟ وما أدري أعندك زيد أو عمرو؟ فهذا يجري مجرى: ألقيت زيدا أو عمرا؟

وإن شئت قلت: ما أدري أزيد عندك أو عمرو؟ فكان جائزا حسنا. كما جاز: أزيد عندك أم عمرو؟

وتقديم الاسمين جميعا مثله وهو مؤخر وإن كانت أضعف.

فأما إذا قلت: ما أبالي أضربت زيدا أم عمرا؟ فلا يجوز ههنا إلا "أم" لأنه لا يجوز السكوت على الاسم الأول فلا يجيء هذا إلا على معنى: "أيهما؟" وتقديم الاسم هاهنا أحسن.

وتقول: أنتجلس أو تذهب أو تحدثنا؟ وذلك إذا أردت أن تقول: هل يكون شيء من هذه الأفعال؟

فأما إذا دعيت واحدا منها أنه قد كان قلت: أنتجلس أم تأكل؟ كأنك قلت: أي هذه الأفعال يكون منك؟

وتقول: أتضرب زيدا أو تشتم عمرا؟ إذا أردت أن يكون شيء من هذه الأفعال. وإن شئت قلت: أضربت زيدا أم تشتم عمرا؟ على معنى: أيهما؟

قال حسان بن ثابت:

مَا أَبَالِي أَنْتَ بِالْحَزَنِ تَبِيسُ أَمْ لِحَايِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسُ^(١)

(١) انظر ديوانه: ١٠٠، الخزاعة: ٤ / ٤٦١، العيني ٢ / ١٣٥، نهاية الأرب: ٣ / ٦٩.

كأنه قال (ما أبالي) أي الفعلين كان؟ وتقول: أزيداً أو عمراً لقيت أم بشراً؟
وذلك أنك لم ترد أن تجعل "عمراً" عديلاً لزيد. حتى يصير بمنزلة: أيهما؟ وإنما
أردت أن ذلك حشوا. كأنك قلت: أحد هذين لقيت أم بشراً؟ ومثل ذلك قول صفية
بنت عبد المطلب

كَيْفَ رَأَيْتَ زُبَيْرًا؟^(١)

أَقْطًا أَوْ تَمْرًا؟

أَمْ قَرَشِيًّا صَارَ مَا هَزْبَرًا؟

وذلك أيها لم ترد أن تجعل التمر عديلاً للأقط لأن المستول لم يكن عندها
ممن قال:

هُوَ أَمَّا تَمْرٌ وَأَمَّا أَقِطٌ وَأَمَّا قَرَشِيٌّ

ولكنه ممن قال: أهو طعام أم قرشي؟

فكانها قالت: أشينا من هذين الشيئين رأيته أم قرشيًا؟

وتقول: أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر؟ كأنك قلت: هل من هذه
الكيونات شيء؟ فصار هذا كقولك: أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا؟

ومثل ذلك: أتضرب زيدا أو بشرا أو خالدا؟ وتقول: أعاقل زيد أم عالم؟

وتقول: أتضرب عمرا أم تشتمه؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين
والفعل بينهما لأنك قد أثبت العلم والعقل. وأدعيت أحدهما كما أدعيت ثم
أحد الاسمين.

وإن قلت: "أو" فهو عربي حسن. فأما إذا قلت: أتضرب أو تحبس زيدا؟ فهو
بمنزلة أزيدا أو عمرا تضرب؟

قال جرير:

أَتَعْلَبُ الْفَوَارِسَ أَوْ رَبَاحًا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابَا^(٢)

وإن قلت: أزيدا يضرب أو يقتل؟ كَانَ كقولك: أ يقتل زيدا أو عمرا؟ و"أم" في

(١) انظر اللسان: (زير)، المقتضب: ٣/ ٣٠٣، وأمالى ابن الشجري: ٢/ ٣٣٤.

(٢) ديوان جرير: ٦٦، العيني: ٢/ ٣٥٥، أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٩٧، والأشوفي: ٢/ ٧٨.

كل هذا جيد.

وإذا قال: أتجلس أم تذهب؟ "فأم" و "أو" فيه سواء لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمّر. فتجعل لـ "أو" حالا سوى حال "أم" وكذلك: أتضرب أو تقتل خالدا؟ لأنك لا تثبت أحد الفعلين إلا يثبت واحد وإن أردت معنى أيهما في هذه المسألة قلت: أتضرب زيدا أم تقتل خالدا؟ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد.

قال أبو سعيد: اعلم أن "أو" حقيقتها أن يتفرد شيئا من شيء. ووجوه الأفراد أنك تختلف وتتقارب في حال وتتباعد في أخرى حتى توهم أنها قد تضادت وهي في ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له. وأنا مفسر ذلك إن شاء الله. فمن ذلك قولك: جاءني زيد أو عمرو. فالأصل فيه أن أحدهما جاءك. والأكثر في استعمال ذلك أن يكون المتكلم شاكا لا يدري أيهما الجائي. فالظاهر من الكلام أن يحمله السامع على شك المتكلم. وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك. إلا أنه نهمه على حال قصدها في ذلك كما يقول القائل: كلمت أحد الرجلين "و" اخترت أحد الأمرين وقد عرفه بعينه ولم يخبر به.

وقد يحسن "أو" بين أشياء تتناولها كلها في أوقات مختلفة فيراد بذكر "أو" أفراد كل واحد منهما في وقته كقولك - إذا قيل لك: ما كنت تأكل من الفاكهة ببغداد؟ قلت: كنت أكل التين أو العنب. أو نحو ذلك.

وكذلك لو قيل: ما كنت تأكل من الطعام؟ فتقول: زُبْدًا أو أرزا أو لحما أو سمكا. أي: أفرد مرة هذا ومرة هذا. قد حَلَّتْ "أو" للإفرد. ولو قلت: كنت أكل تينا. أو عنبًا. أو قلت: أرزا أو لحما لاحتمل أن يكون جمعت بينهما في وقت. واحتمل أن يكون أفرد كل واحد منهما

أراد بيان الأفراد فجاء بـ "أو" فهذا شأن "أو" في الإخبار. والمخاطب يعلم أنه إذا قال: كنت أكل تينا أو عنبًا.

أو قال: كنت أكل برّا أو أرزا في مثل الحال التي ذكرناها إنه لم يرد الشك ولا لإيهام على المخاطب.

وإذا وقعت في الأمر فهي على وجهين كلاهما للإفرد، أحد الوجهين: أن يكون

أحد الأمرين إذا اختاره لا يتخطاه ولا يتجاوزاه ويكون الآخر عليه محظورا.

والوجه الآخر: أن يكون له اختيار كل واحد من الأمرين عند حظر الآخر عليه.

(أ) فأما الأول فقولك: "خذ ثوبا أو دينارا" إذا خيرته أحدهما وكان الآخر غير مباح له وهذا الذي يسمى "التخير".

ومخرج هذا ونحوه أن تعلم أنه ما كان للمخاطب أن يتناول شيئا من الاثنين قبل أن يخبره الأمر وإنما كانا محظورين عليه ثم زال الحظر في أحدهما وبقي الآخر على حظره.

فإذا قال: "خذ دينارا أو ثوبا" فالدينار والثوب كانا محظورين عليه ولم يكن له أن يأخذ واحدا منهما فلما قال: "خذ دينارا أو ثوبا" جاز له أخذ أحدهما وبقي الآخر على حظره.

ومثله في القرآن قوله عز وجل: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١). فأوجب أحد هذه الثلاثة ولا يمكن فعل اثنين منها لأنه إذا فعل واحدا منها فقد كفر وسقطت عنه الكفارة.

(ب) والوجه الثاني من الوجهين: ألا يكون الأمران في الأصل محظورين فيما يراه المخاطب ويسمى هذا الوجه "الإباحة".

وذلك قولك: ألبس خزاً أو قوهيا أو ديباجا أو وشيا فكأنه أراد أن كل صنف من هذا لك لبسه.

كأنه شيء من شيئين إن لبس أحدهما لم يمتنع عليه الآخر من أن يلبسه بعده.

وإنما أراد إعلامه أن كل واحد منهما له لبسه. لئلا يرى أنه يلبسهما معا. ولا أنه إذا أفرد كان مخالفا. فلما كان كل واحد منهما مأمورا به جاز لبسها كلها.

ومثله في القرآن قوله عز وجل: - ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ﴾^(٢). كل ذلك مباح الأكل منه.

(١) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٢) سورة النور، الآية: ٦١.

وكذلك: ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ﴾^(١).

ومثله قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾^(٢). والحكم يقع على كل واحد مما سمي مفردًا أو مجموعًا. وحدثني بعض أصحابنا أن المزي^(٣) صاحب الشافعي سئل عن رجلٍ حلف فقال: والله لا كلمت أحدًا إلا كوفيًا أو بصريًا فكلم كوفيًا وبصريًا فقال: ما أراه إلا حائشًا. فأنهى ذلك، إلى بعض أصحاب أبي حنيفة المقيمين بمصر أيام المزي فقال: أخطأ المزي وخالف الكتاب والسنة.

فأما قوله عز وجل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا كُلُّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾^(٤).

وكل ذلك كان مباحا خارجا بالاستثناء من التحريم.

وأما السنة: فيقول النبي ﷺ "لقد هممت ألا أقبل هدية إلا من قريشي أو ثقيفي"^(٥) والمفهوم من ذلك أن القريشي والثقيفي كانا استثنين.

فذكر أن المزي رجع إلى قوله:

والتخير الذي يكون لأحد الأمرين دون الآخر كقولك: جاء في زيد أو عمرو.

والإباحة بمنزلة الخبر الذي يتناول جميع ما ذكر على أفراد كل واحد منه كقولك: كنت أكل أرزا أو برا أو لحما أو سمكا.

ومن الإبهام في الخبر قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ

(١) سورة النور، الآية: ٣١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٣) هو: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزي. من أهل مصر. كان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجة، وهو إمام الشافعيين، ومن كتبه الجامع الصغير والجمع الكبير. قال عنه الشافعي: المزي ناصر مذهبي. وقال في قوة حجته: "لو ناظر الشيطان لغلبه" توفي ٢٦٤هـ.

انظر معجم الأدباء: ١٧/ ٣٢٣، وفيات الأعيان: ١/ ٧١.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٦.

(٥) الحديث في سنن النسائي: ٦/ ٢٣٧ باب (العسري).

أَقْرَبُ^(١).

وقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿فَبِئْسَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٣).

وقوله عز وجل: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٤).

فإن قال قائل: كيف يقع هذا الإهام الذي ذكرته من الله عز وجل على خلقه إذ كان إنما قصد بمخاطبتهم البيان والإفهام للإقامة الحجة عليهم بما أنزل ولم يجعل في ذلك لبساً؟

قيل له: إنما خطبوا على قدر ما يجري في كلامهم من إفهام بعضهم بعضاً. لعلها أهتم عليهم في الإخبار لعجزهم عن بلوغ حقائق الأشياء وأنهم يصلون منها إلى مُقَارَبَةٍ وقد يُنهم المتكلم لقلة الفائدة في التفصيل وإن كان عالماً بصاحب الفعل قال لييد:

تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضَرٍّ^(٥)

وقد علم لييد أنه من مضر وليس من ربيعة.

وإنما أراد: من أحد القبيلتين، وسبيلي أن أفنى كما فنوا. وليس فيما قصّد من تعزية ابنتيه وتسليتهما بالتأسي بمن فنى من هذين القبيلين فائدة في تعيين نسبه.

بل لو زاد في الإهام كان أبلغ فيما يريده لأنه إذا كثر من يتأسى به كان أبلغ في التعزية.

فلو قال: وهل ألا من العرب؟ أو: هل أنا إلا من الناس؟ كان أبلغ في التعزية وقد تدخل "أو" للتبعض والتفصيل وهو أن تذكر عن جماعة قولين مختلفين على أن بعضهم قال أحد القولين وبعضاً قال القول الآخر.

كقولك: "اجتمع القوم فقالوا: حاربوا أو صالحوا". بمعنى: قال بعضهم: حاربوا وقال بعضهم: صالحوا.

(١) سورة النحل، الآية: ٧٧.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٤) سورة النجم، الآية: ٩.

(٥) انظر ديوانه: ١، الخزائن: ٤ / ٤٢٤، شرح شذور الذهب: ١٣٨، العقد الفريد: ٣ / ٥٦.

قال عز وجل: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾^(١) وقد أحاط العلم أنه ليس في الفرق فرقة بين اليهودية والنصرانية، وإنما الإخبار عن جملة اليهود والنصارى أنهم قالوا، ثم فصل ما قاله كل فريق منهم.

وقد احتج بعض أصحاب مالك في تخيير الإمام في عقوبة قطاع الطريق الساعين في الأرض فسادا بقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٢).

وكان ينكر مخرج الآية على وجه التخيير لذكره "أو" فذكرت ما كان عندي وهو: أن "أو" في هذه الآية على التبعض وترتيب أصناف هذه العقوبات على أصناف جنایات المحاربين.

واحتججت بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ على أن بعضا وهم اليهود قالوا: ﴿كُونُوا هُودًا﴾ وبعضا وهم النصارى قالوا: ﴿كُونُوا نَصَارَى﴾. وكذلك نحمل آية المحاربين على أن بعضا وهم الذين قتلوا يقتلون، وبعضا وهم الذين أخذوا المال: تقطع أيديهم وأرجلهم وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه. والشافعي وأتباعه.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٣) فإن أكثر تشبيهات العرب وغيرهم من سائر الأمم يجري على غير المماثلة في حقيقة الطول والقصر والسعة والضيق والثقل والخفة ونحو ذلك. وأكثر تشبيهاتهم أن أشياء قد عرفت بصفات خير أو شر أو رفعة أو ضعة أو غير ذلك وتقرر ذلك في نفوسهم، فإذا أرادوا المبالغة في وصف شيء شبهوه بمثله من تلك الأشياء أو فضلوه عليه إذا أرادوا الانتهاء في المبالغة.

والغرض فيه أن ما شبهوه فيه ما يفصل به من تلك الحال فكيف ما شبهوه وجاز

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(٣) سورة النحل، الآية: ٧٧.

إذا أرادوا هذا المعنى.

مثال هذا: أنهم إذا شبهوا السريع الذي رضوا بسرعه فقالوا: هو كالريح وهو كالبرق وكالسهم وكالحجر وكالطائر. ويبالغون به فيقول: هو أسرع من الريح وأسرع من يد إلى فم.

وبأي شيء شبهناه من هذه الأشياء فهو كشبهنا أياه بالآخر. لأن غرضنا الدلالة على أن فيه سرعة شديدة محمودة.

وهذا أكثر من أن يحصى. فصار قولنا: هو كالبرق وهو أسرع من البرق، وهو كالريح وهو أسرع من الريح في باب الدلالة على سرعته كشيء واحد.

وكذلك: ﴿كَلِمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ بمنزلة شيء واحد فجمع اللفظين اللذين يتناهون ويبالغون فيه إذا شبهوا.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ * قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ﴾ (١).

والكلام فيه وفيما قبله طريق واحد وهو: أن كل ما فُتِيَ يُشَبَّه بِمَا لم يكن حتى يقال: "كانك بالدنيا لم تكن....".

لأنه إذا فُتِيَ فقد بطل حكم وجوده وكونه والذي لم يزل موجودا. لأنه إذا أتى فقد بطل حكم عدمه.

فقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلِمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾؛ لأن ما قبل الساعة مما يفنى فيصير كأنه لم يوجد فزمانه قصير في التشبيه، والذي يأتي قريب؛ لأن ما قبله فإن، والتشبيه بلمح البصر. و"اليوم" و"الساعة" واللحظة واحد؛ لأن الغرض فيه كله تقصير المدة على غير حقيقة مماثلة طول الزمان.

وإنما دخول "أو" على ذلك. لأن المشبه بكل واحد من ذلك مفردا غير مخطئ في التشبيه فتأمل وأعرفه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةٍ آلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (٢) ففيه وجهان:

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ١١٢، ١١٣.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

أحدهما: أن يكون "أو" فيه مثلها في "أو" التي للإباحة وتقديره: وأرسلناه إلى بشر كثير يحذرهم ممن يراهم - حازرًا: مائة ألف

والوجه الآخر: أن يكون "أو" لأحد الأمرين وأهمه الله تعالى على المخاطبين لأنه أراد تعريفهم كثرتهم. ولم تكن فائدة في تعريف حقيقة عددهم.

ويروى عن ابن عباس أنهم كانوا مائة ألف وبضعة وأربعين ألفا. وأما قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(١) القسوة في الحجارة الصلابة. وصلابة كيفية على حقيقة الكيفيتين. وإنما قسوة القلب أنه لا يرق ولا يلين لموعظة ولا لطاعة الأمر، فيشبه امتناعه بالصلابة التي هي ضد اللين.

ويشبهه بصلابة الحجر أو بما هو أصلب منه على ما ذكرنا من مذهبهم. والذي يشبهه بصلابة الحجر مصيب والذي يشبهه بما هو أصلب مصيب؛ لأن الغرض الإخبار عن قلوبهم بصلابة يبالغ فيها. فتشبيهم إياها بالحجارة. لأنها من الموصوفات بالصلابة صحيح، وتشبيهم إياها بما هو أصلب منه صحيح.

وأما قوله عز وجل: ﴿فَكَانَ قَاتٍ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٢) فمعناه في تقدير الناظر منكم إليه.

وقد قال قوم أن "أو" تكون بمعنى "ب". واحتجوا بقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. أراد: بل يزيدون. ويقول الشاعر.

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العير أملح^(٣)
قالوا معناه: بل أنت.

واحتجوا بالرواية عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. قال: كانوا مائة ألف وبضعة وأربعين ألفا.

وحصلوا على "أو" "أم" فقالوا: أضربت عبد الله أم أنت رجل متعنت؟ بمعنى بل أنت. قال الشاعر:

فوالله ما أدري أسلمت تغولت أم التوم أم كل إلي حيب^(٤)

(١) سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٢) سورة النجم، الآية: ٩.

(٣) انظر الخزانة: ٤ / ٤٢٣، أمالي المرتضى: ٣ / ٥٦.

(٤) انظر الهمع: ٢ / ١٣٣، الدرر: ٢ / ١٧٧، معاني القرآن للفراء ١ / ٧٢.

معناه: بل كل إلى حبيب.

وقال قوم "أو" تكون بمعنى الواو. كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾^(١).

نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٢)

معناه: وكانت له قدرا.

وقال توبة بن الحمير: ^(٣)

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

معناه: وعليها.

وقال جرير:

أَتَغْلِبَةُ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَّاحَا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْحِشَابَا^(٤)

أراد: ورياحا.

وقال الآخر:

أَلَا قَالِبَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمْ قَدْ غَيَّبْتَنِي غَيَابَا^(٥)

أراد: ونصف ثالث.

وقال الآخر:

(١) سورة النور، الآية: ٦١.

(٢) ديوانه: ١٢٥، أمال ابن الشجري: ٣١٧ / ٢، العيني: ٤٨٥ / ٢، الدرر: ١٨١ / ٢، الأشوني: ٢ / ٥٨.

(٣) هو توبة بن الحمير بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيلي العامري أبو حرب شاعر من عشاق العرب المشهورين كان يهوى ليلي الأخيلية وقد خطبها فرده أبوها وتزوجها غيره فانطلق يقول الشعر مشبها بها. توفي ٨٥هـ انظر وفيات الأعيان: ٩٥ / ١، أمالي القالي: ٨٨ / ١، الدرر: ١٨١ / ٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) القائل هو ابن أحمز كما نسبته السيرافي، المحتسب لابن جني ٢ / ٢٢٧، وانظر البيت في الخصائص: ٢ / ٤٦٠، أمالي ابن الشجري: ٣١٧ / ٢.

فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى بَجِيرٍ أَوْ عَفَاقٍ^(١)

قال أبو سعيد: شواهد "أو" في هذين الوجهين. قد تخرج على غير ما قالوه.
أما قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقد ذكرنا أن "أو" فيها على وجهين على الإباحة وعلى الإيهام، كأنه قال: إلى جمع كثير يجرزه بعض الحزار بمائة ألف وبعض بأكثر.

وكذلك: "بدت مثل قرن الشمس... أو أنت في العين أملح".

أي أن شبهتنا بالشمس أصبت وإن فضلتها عليها أصبت. وقد مضى نحو هذا.
وقوله: أضربت عبد الله أم أنت رجل متعنت؟ فقد يقولونه "بأو". وكقولك: خذ حقك وأعطنا حقنا أو أنت رجل متعنت ويذهب به قوم إلى أن معناه: "بل أنت" وليس كذلك. وإنما معناه: هذه الحالة هي الواجبة من الحق وإعطائه (أو) تصير الحالة الأخرى مكانها وهي أن تنسب إلى التعنت.

وأما (أم) في قوله: "اضرب عبد الله أم أنت رجل متعنت" فإنما هي "أم" المنقطعة التي منزلتها منزلة ألف الاستفهام وهي هاهنا بمنزلة التقرير والتوبيخ كنحو ما ذكرنا في قوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(٢).

ومثله: أسلمى تغولت أم النوم أم كل إلى حيب^(٣)

وأما قوله:

لنفسى ثقاها أو عليها فجورها^(٤)

فإنما دخلت "أو" لأن الإنسان أما أن يكون تقيا لله ثقاه وأما أن يكون فاجرا فعليه فجوره. "فأو" دخلت لأحد الأمرين.
وأما:

أثعلبة الفوارس أو رياحا عدلت بهم طهية والخشابا^(٥)

فمعناه: أحد هاتين القبيلتين عدلت بهم طهية على جهة الإنكار. كما تقول:

(١) القائل متمم بن نويرة والبيت في اللسان: (عفق)، وأما لي المرتضي: ٥٨ / ٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٣ / ١.

(٢) سورة السجدة، الآية: ٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

أعدلت بالقوم القرد.

وأما: فالبنا شهرين أو بعض ثالث

فإن المعنى: فالبنا شهرين أو شهرين وبعض ثالث. كأنه قال: شهرين أو أكثر من شهرين. على جهة التخيير. كأنه قال: البنا أي الوقتين شتتا من شهرين أو أكثر. ودل بقوله: "أو بعض ثالث" على أكثر من شهرين لأنه لا يمكنهما لبث بعض ثالث إلا بلبث شهرين قبله. وقوله:

بَكَيْتُ عَلَى بَجِيرٍ أَوْ عَفَاقٍ

معناه: بكيت على بجير في حال. وعلى "عفاق" في حال وهو كقولك: كل الخبز أو الأرز أو اللحم. على معنى أفراد واحد في حال. وقد تقدم ذكر نحو هذا. واعلم أن في الكلام ما يقتضي - إذا دخل ألف الاستفهام في أوله - أن يؤتى بعدها "بأم" ولا يقتصر على الألف وحدها. وفيه ما لا يحتاج إلى ذلك. فأما الذي يحتاج إلى "أم" مع الألف فباب أفعل الذي فيه التفصيل كقولك: "أزيد أفضل أم عمرو" و"أزيد أحسن أم عمرو". و"البر خير أم الشعير" و"الأعراب شر أم الأكراد".

ولا يجوز أن تقول: "أزيد أفضل" وتسكت و"الأعراب شر" وتقتصر عليه. ومن ذلك أن تقول: ما أبال أضربت زيدا أم عمرا؟ ولا يجوز السكوت على الأول لا تقول: أضربت زيدا؟

لأنه لا يجيء إذا أدخلت ألف الاستفهام إلا على معنى: "أيهما". ولو تدخل ألف الاستفهام جاز أن تقول: - ما أبالي زيدا... كما قال:

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ آلِ مُطَرَفٍ خُتُوفَ الْمَنَآيَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ^(١)

و"سواء" إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت "أم" بعدها. كقولك:

"سواء على أقمت أم قعدت"

والأصل في "سواء": أن يكون بعده اسمان فصاعدا. كقولك: سواء عندي الزيدان.

"وسواء على الزيدون".

وإذا كان أحد الاسمين معطوفا على الآخر عطف "بالواو" لا غير كقولك: سواء علي قمت وقعدت.

وإذا كان بعد "سواء" فعلا بغير استفهام كأن عطف أحدهما على الآخر "بأو" كقولك: سواء علي قمت أو قعدت.

وإذا كان بعده مصدران كأن لك العطف "بالواو" و"بأو" فالواو كقولك: سواء على قيامك وقعودك. و"بأو". سواء على قيامك أو قعودك. وأما "أي" فأنها تقع بعد سواء. مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة كقولك: سواء على أيهم قام" ترفع أيام بالابتداء وتجعل خبرها قام. و"سواء على أيهم ضربت" بنصب "أي" بضربت. و"سواء على أيهم مررت". وموضع "أي" وما بعدها نصبت أو رفعت.

وإذا قلت: "سواء الزيدان" أو: "سواء زيد وعمرو" فسواء: مبتدأ وما بعده خبره. وهو رفع لأنه خبر الابتداء.

وعظفت أحدهما على الآخر بالواو. دون غيره لأنه بمنزلة: استوى زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو. ولا يجوز: اختصم زيد ثم عمرو. ولا: اختصم زيد أو عمرو ولا: اختصم زيد فعمرو.

وإذا كان بعد "سواء" استفهام فالاستفهام وما يتصل به جملة في موضع خبر "سواء" كقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١).

"الذين كفروا" نصب بأن. "وسواء" مبتدأ والجملة بعده خبره. و"سواء" وما بعده خبر الذين كفروا والعائد إليهم: "هم" في "أُنذِرْتَهُمْ".

وإنما دخلت ألف الاستفهام و"أم" لمعنى التسوية وإن لم يكن استفهاما. لما ذكرناه فيهما من معنى التسوية والمعادلة.

ودخلت "الواو" خاصة على: "استوى زيد وعمرو" و"سواء عندي زيد وعمرو" لأن الواو للتسوية والتعديل التام دون الفاء.

لأنك إذا قلت: "قام زيد وعمرو فزيد وعمرو" متساويان في وقوع القيام منهما ومتساويان في إيهام زمان قيامهما. ليس أحدهما أولى من الآخر بزمان القيام.

وإذا قلت: "قام زيد فعمرو" أو "ثم عمرو" فكل واحد من الاسمين قد حصل على قيامه في زمان غير زمان قيام الآخر.

وناب الاستفهام بعد سواء عن الاسمين اللذين يقتضيهما "سواء" لأن في الاستفهام معادلة وتسوية بين شيئين.

وأما "أو" قد خلت في الفعلين لما فيها من معنى المجازاة. فإذا قلت: سواء على قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما على سواء.

ويصير معنى "أو" إلى معنى الجزاء في قولك: "اضربه مات أو عاش" كأنه قال: اضربه إن مات من ضربك أو عاش (وناب ذلك عن الاسمين بعد سواء).

وجاء في المصدرين "الواو" و"أو" أما "الواو" فلأن المصدرين اسمان فإذا قلت سواء على قيامك وقعودك فهو كقولك: سواء على عبدك وأمتك. وأما "أو" فلأن المصدرين مأخوذان من فعلين. وقد كان يعطف أحدهما على الآخر "بأو" وذلك قولك: سواء على قيامك أو قعودك. لأنه مصدر قولك سواء على قمت أو قعدت.

واعلم أن الاسمين إذا كانت بينهما "أو" فلا معادلة بينهما ولا تسوية وأنها كاسم واحد يجوز أن تعادل بينه مبهما وبين آخر. كقولك: أزيذا أو عمرا رأيت أم بشرا؟ فزيد وعمرو جميعا لدخول "أو" بينهما بمنزلة اسم واحد عودل بينه وبين بشر. فكأنه قال:

أأحد هذين الرجلين رأيت أم بشرا؟

ومثله قول صفية بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ:

كيف رأيت زبرا؟ أأقطا أو تمرا؟

أم قرشيا صارما هزبرا؟

زبرا: مكبر الزبر. والزبير تصغير: زبر والزبير بن العوام رضي الله عنه ابنها وقد رآته صارع آخر فصرعه الزبير فقالت للمصروع كيف رأيت زبرا أي الزبير. أأقطا وتمرا أي: رأيت طعاما تأكله ويلين لضربتك أم خشنا على قرنه كالسيف والأسد.

وقوله: "أأقطا أو تمرا" لدخول "أو" بينهما بمنزلة: أطعاما ووقعت المعادلة بينه

وبين قرشيا.

وقوله: أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر؟ هذه جمل كل جملة منها مبتدأ وخبر دخلت "أو" بينهما كما تدخل بين الجمل التي هي أفعال وفاعلون ومفعولون كقولك: أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا؟ ودخول "أو" بينهما كدخولها بين الأسماء الأفراد. كقولك أتضرب زيدا أو بشرا أو خالدا؟ لأن المسألة (عن) واحد منها.

فإن كانت "أو" بين جمل فالمسألة عن أحدهما مبهمة. وسمي سبويه الجمل: الكينونات وإن كانت "أو" بين أسماء أفراد فالمسألة عن أحدهما.

واعلم أن "ألف الاستفهام" الباب والوجه فيه أن يليها الفعل. إلا أن يكون السؤال عن أحد الاسمين بمعنى "أيهما" فيكون الاختيار أن يليها الاسم.

كقولك: أزيذا ضربت أم عمرا وأزيد قام أم عمرو ولو جعلت "أو" لكان الباب والوجه أن يلي ألف الاستفهام الفعل كقولك:

أضربت زيدا أو عمرا؟ و"أقام زيد أو عمرو؟ لأن المسألة مع "أم" تقع على الاسم ومع "أو" تقع على الفعل ثم بعد ذلك يجوز تأخير ما الوجه تقديمه.

وتقديم ما الوجه تأخيره على ما ذكر في الباب فلباب في "أم" تقديم الاسم ويجوز تأخيره والباب في "أو" تأخير الاسم ويجوز تقديمه.

وقول سبويه: فإذا قال: أجلس أو تذهب؟ "فأم" و "أو" فيه سواء لأنك لم تثبت فعلا لأحد الاسمين ثم سألت عن تعيينه كما تقول: أضرت زيدا أم عمرا؟ وقد علمت أنه ضرب أحدهما والتمست تعيينه ولم يمكنك أن تفصل الاسمين المضميرين وتعلقهما على فعل واحد كما فعلت بقولك: أزيد قام أم عمرو؟

وكذلك: أتضرب زيدا أو تقتل خالدا؟ تجعل الفعل في "أو" و "أم" جميعا يلي حرف الاستفهام لأن المسألة ليست عن أحد الاسمين تلتبس بعينه وإنما هو عن إحدى جملتين لكل واحد منهما فعل وفاعل ومفعول به فصار "كأم" المنقطعة التي: ما بعدها لا يدخل فيما قبلها ولا يتعلق به.

وكان أبو العباس المبرد يقول:

"أن معنى قول سبويه: فأم و"أو" فيه سواء في جواز وقوعهما في هذا الموضع وإن كانا مختلفا معناه في أصل الباب. واستواؤهما أن "أو" لم تدخل لتثيت النقل في أحد

الاسمين كما تكون في: أزيد قام أم عمرو.

ونحوه فيما ذكرناه ما يأتي على ما تركناه إن شاء الله تعالى.

هذا باب «أو» في غير الاستفهام

تقول: جالس زيداً أو عمراً أو خالدًا.

كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء.

فإذا قلت: أضرب أحد هؤلاء ففي هذا دليل أنك لم ترد إنساناً بعينه.

وأن كل هؤلاء أهل لأن تضرب كأنك قلت: أضرب هذا الضرب من الناس.

وتقول: كل خبزاً أو لحماً أو تمرًا.

كأنك قلت: كل أحد هذه الأشياء فهذا بمنزلة الذي قبله.

فإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرًا. كأنك قلت: لا تأكل شيئاً

من هذه الأشياء.

ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١). أي: لا تطع

أحداً من هؤلاء.

وتقول: لا تأكل خبزاً أو لحماً أي لا تجمعهما ومثل ذلك أن تقول: ادخل على

زيد أو عمرو أو خالد أي لا تدخل على أكثر من واحد من هؤلاء. وإن شئت جئت

به على معنى: ادخل على هذا الضرب.

وتقول: خذه بما عز أو هان. كأنك قلت: خذه بهذا أي لا يفوتك على حال.

ومن العرب من يقول: "خذه بما عز وهان" أي: خذه بالعزیز والهين. وكل

واحدة منهما تجزئ عن أختها.

وتقول: لأضربه ذهب أو مكث. كأنه قال: لأضربه ذاهباً أو ماكثاً. ولأضربه

(إن) ذهب أو مكث.

وقال زيادة بن زيد العذري:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملني أو تناهى فأقصراً^(٢)

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

(٢) البيت في المقتضب: ٣/ ٣٠٢، الحزانة: ٤/ ٤٦٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٠.

وقال:

فلست أبالي بعد آل مطرف حتوف المنايا أكثرت أو أقلت^(١)

فزعم الخليل أنه يجوز: لأضربه أذهب أم مكث.

قال: والدليل على ذلك أنك تقول: لأضربه أي ذلك كان.

وأما فارق هذا "سواء" و"ما أبالي" لأنك إذا قلت سواء على أذهبت أم مكث

فهذا الكلام في موضع: سواء على هذين.

وإذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت فهو في موضع: ما بالي واحدا من هذين.

وأنت لا تريد أن تقول في الأول: لأضربن هذين. ولا تريد أن تقول: تناهيت هذين.

ولكنك إنما تريد أن تقول: أن الأمر يقع على إحدى الحالين.

وإن قلت: لأضربه أذهب أو مكث. لم يجز لأنك لو أردت معنى: "أيهما"

قلت "أم مكث".

ولا يجوز: لأضربه أمكث فلهذا لا يجوز: لأضربه أذهب أو مكث كما يجوز:

ما أدري أقام زيد أو قعد؟

ألا ترى أنك تقول: ما أدري أقام؟ كما تقول: ما أدري أذهب؟ وكما يقول:

أعلم أقام زيد. ولا يجوز: لأضربه أذهب.

وتقول: كل حق لها سميناه أو لم نسمة كأنه قال: وكل حق له علمناه أو جهلناه.

وكذلك: "كل حق هو لها و داخل فيها أو خارج منها". كأنه قال: إن كان ذلك

داخلا فيها أو خارجا.

وإن شاء أدخل "الواو" كما قال: 'بما عز وهان' وقد تدخل "أو" في أعلمناه أو

جهلناه كما دخلت في: أذهب أم مكث؟

وتدخل "أو" على وجهين:

على أنه صفة للحق. وعلى أن يكون حالا.

كما قال: لأضربه ذهب أو مكث. أي: لأضربه كائنا ما كان. فَبُعِدَتْ "أم"

هاهنا حيث كان خبرا يقع في موقع ما ينصب حالا وفي موقع الصفة.

قال أبو سعيد: اعلم أن "الواو" و "أم" و "الواو" و "بل" أصول وضعن مختلفة ثم يقع فيهن من المجاز والاتساع ما يتداخلن فيه. فيستعمل الحرفين منهن في معنى واحد. فمن ذلك: اجتماع "الواو" و "أو" في قوله: "خذه بما عز أو هان" و "خذ بما عز وهان" ولا فرق بينهما في المعنى. وكل واحدة منهما تجزئ عَنْ أَخْتِهَا فيما يراد ويقصد. فأما من قال "بأو" فمعناه: خذه بأحد هذين أما العزيز وأما الهين، ولا يفوتك بهال.

وأما من قال: "بما عز وهان" بالواو فمعناه: بالعزيز والهين. وليس قصده وغرضه أن نأخذ بهما في حال ولا حالين.

وإنما معناه: خذه بما بذله لك من العزيز والهين كما تقول: خذه بالشدة والرخاء واستصلحه بالرفق والعنف والتوسعة والضييق. ومعناه: خذه بما صلح به من هذين الشئيين.

ومثله: "كل حق له سميناه له أو لم نسمة". و "كل حق له علمناه أو جهلناه". على معنى: وكل حق له بإحدى هاتين الصفتين أما مسمى وأما غير مسمى. وتكون على وجهين:

على أنه صفة للحق وعلى أنه حال.

فأما الصفة فتقديره: "كل حق له مذكور وغير مذكور"

وأما الحال فعلى معنى: "وكل حق له إن كان مسمى وإن كان غير مسمى".

كأنه قال: كل حق له كائنا ما كان.

كما تقول: لأضربه ذهب أو مكث. كأنه قال: لأضربه ذاهبا أو ماكثا. ولأضربه إن ذهب أو مكث.

فأما من قال "بالواو" فمعناه: كل حق له من المسمى وغير المسمى.

ومما يقع فيه "الواو" و "أو" بمعنى واحد: ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزين والريب وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له:

"دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث".

أو قال له: "جالس الفقهاء والقراء أو أصحاب الحديث" فذلك كله بمعنى واحد.

لأن مفهوم الكلام أنه لا يمكنه مجالسة جميع من ذكره. وإن كانت "بالواو" فإن المراد: أن

لا تجالس أهل الريب والقصد: جالس من شئت من الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث.

و"أو" تؤدي هذا المعنى لأنها في التخيير كأنه قال:

جالس إن شئت هؤلاء، وإن شئت فأكثر منهم وإن شئت فأجمع بينهم.

ومما تكون فيه "أم" و"أو" بمعنى واحد وإن كان أصلهما مختلفا قولهم: "اضرب زيد

أولا". و"أضربت زيدا أم لا" وذلك أنك لو اقتضرت على: "أضربت زيدا؟" لاقتضى

السؤال "نعم" أو "لا". فإن زاد فيه "أو" أو زاد فيه "أم" لم يتغير معناه. وقد ذكرت قبل

هذا من اختلاف "بل" و"أم" في أصلهما واتفاقهما فيما يراد من المعنى في: "أم يقولون

افتراه...؟"

قول الشاعر:

"..... أم كل إلي حبيب؟"

فيما فيه مقنع، وكذلك اجتماع 'بل' و"أو" في قوله:

بدت مثل قرور الشمس في رونق الضحى وصورتها أم أنت في العين أملح

في معنى: "بل".

وقول سيويه وجمع البصريين أن نفي المباح "بأو" يستوعب جميع ما وقعت

عليه ولا يخالف معناه معنى "الواو" كقولك: "لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرًا". إذا

أردت نفي أحد هذه الأشياء كأنك قلت: لا تأكل شيئا من هذه الأشياء.

ونظيره: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آرَ كُفُورًا﴾^(١) أي لا تطعم أحدا من هذين. لأن

كل واحد منهما كان في الأمر مباحا. فإذا دخل النهي الذي هو ضد الأمر صار كل

واحد منهما محظورا.

وإذا كان التخيير على وجه الإباحة فدخل النهي. فإن أبا الحسن بن كيسان:

يجوز أن يكون النهي عن واحد. ويجوز أن يكون عن جميع المذكور كقولك: لا تأخذ

دينارا أو ثوبًا. يجوز أن يكون نهاه عن أخذ أحدهما. ويجوز أن يكون النهي عن

أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كأن يأخذ أحدهما والنهي نقيضه وضده فيكون نهيا

عن أخذ أحدهما. وجاز أن يكون يعني مجيئهما.

قال أبو سعيد: والذي عندي أنه إذا دَخَلَ نهي أو نفي على ما فيه "أو" فإن النهي والنفي عن الجميع فيما كان مباحا أو تخيرا.

وذلك أنك إذا أمرت وأنت تخيره فقلت: خذ دينارا أو ثوبا. فأنت تأمره بأخذ أحدهما والآخر محظور.

فإذا نهيته فقد حظرت عليه الذي كنت تأمره بأخذه. فصار الجميع محظورا من حيث كان تقدير الآخر: خذ أحدهما. يصير تقدير النهي: "لا تأخذ أحدهما". فأيهما أخذ فقد عصى لأنه قد أخذ أحدهما وليس يكون هذا على ما قال أبو الحسن بن كيسان إلا على وجه اللغز.

كأنه يقصد بأحدهما في اللفظ واحدا بعينه ويهمله على السامع كقول القائل "جاءني زيد أو عمرو" وهو يعرف الذي جاء بعينه ولم يعرض للآخر بشئ.

واعلم أن "أو" تدخل بين فعلين بعد استغناء الفعل قبلها ويكون الفعلان بمعنى الحال وفيها معنى المجازة ولا يكفي الكلام بأحد الفعلين ولا يكون إلا فعلا ماضيا. وذلك قولك: لأضربه ذهب أو مكث ومعناه: لأضربه إن ذهب وإن مكث. وموضعه من الإعراب نصب. كأنه قال: لأضربه ذاهبا أو ماكثا.

ولا يجوز: "لأضربه ذهب" على معنى: لأضربه ذاهبا. لأن "ذهب" فعل ماض ولا يكون حالا لمستقبل.

وإنما جاز: "لأضربه ذهب أو مكث". لأنه بالتكرير صار فيه معنى: إن ذهب وإن مكث كأنه قال: لأضربه كائنا ما كان. و"لأضربه على كل حال".

ولا يجوز الفعل المستقبل في هذا. لأن الفعل المستقبل يقع موقع الحال ولا يحتاج إلى تكرير، ولا يدل على أنك تريد به المجازة.

ألا ترى أنك تقول: لأضربن زيدا يضحك. بمعنى: ضاحكا. ولو قلت: لأضربه يذهب أو يمكث لم يكن فيه دلالة على المجازة كما دل الماضي بلفظ الماضي الذي يقتضيه على المجازة.

ولو جعلت في أول الفعل ألف الاستفهام جعلت مكان "أو" و"أم"، ولم يخرج عن معنى المجازة ولزوم الفعل الماضي كقولك: لأضربه أذهب أم مكث؟ واستدل الخليل على جواز ذلك بقولهم: "لأضربه أي ذلك كان".

وهي بدخول ألف الاستفهام في أولها بمنزلة "أو" في المعنى. لأن الكلام في "أو" يقدر كائنا ما كان.

وفي "أم" يقدر: أي ذلك كان. ومعناها واحد. واحتاجوا في "أم" إلى ألف الاستفهام للتعديل والتسوية.

وقوله: "لأضربه كائنا ما كان" "كائنا": نصب على الحال من الهاء في لأضربه. وما كان: في موضع رفع "بكائن" وهو فاعله. و"ما" بمعنى: الذي و"كان" صلتها وفيها معنى المجازاة ولذلك كان ماضيا. وضمير الفاعل في "كان" يعود إلى "ما" وبعد "كان" هاء محذوفة تعود إلى الهاء في: لأضربه وقول الشاعر:

أطال فأملئ أو نناهي فأقصرا^(١)

إذا كان "بأو" فهو من: أطال يطيل بغير استفهام كقولك: لأضربه قام أو قعد.

ويجوز: أطال فأملئ أم تناهي.....؟

ويكون ألف أطال استفهاما دخل على طال يطول والأجود "أو" بغير استفهام. وهو الكثير في الكلام.

ولذلك قال سيوييه: "لأضربه ذهب أو مكث أي لأضربه كائنا ما كان. فبعدت "أم" هاهنا حيث كان خبرا يقع موقع ما انتصب حالا أو في موقع لصفة.

قال: وأنما فارق هذا سواء و "ما أبالي" لأنك إذا قلت: سواء على أذهبت أم مكثت فهذا الكلام في موضع سواء على هذين. وإذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت فهو في موضع ما أبالي واحدا من هذين.

وأنت لا تريد أن تقول في الأول لأضربن هذين ولا تريد أن تقول: تناهيت هذين. ولكنك أنما تريد أن تقول: إن الأمر يقع على إحدى الحالين.

قال أبو سعيد: يريد أن الذي بعد "سواء" بمنزلة خبر المبتدأ. والذي بعد "وما أبالي" في موضع المفعول لأبالي.

والذي بعد "لأضربه....." إنما أتى بعد تمام الكلام على وجه الشرط للكلام

فاختير فيه وكذلك قد: تم بـ "تناهيت عنده" وجاء: أطال فأملئ، وليس ما بعد "لأضربنه" و "تناهيت عنده" في موضع المفعول كما كان ذلك في: "ما أبالي هذا..." وهو على وجه الاختيار.

ولا يجوز أن تقول: لأضربنه أذهب أو مكث. لأنك إذا استفهمت في أوله. احتجت إلى المعادلة والمعادلة "بأم".

وإذا لم تدخل ألف الاستفهام في أوله فهي في موضع الحال وتحتاج إلى "أو" وقد ذكرنا أنه لا بد من ذكر الفعلين مع "أو" و "أم" في قولنا: لأضربنه ذهب أو مكث و "ذهب أو مكث" ولا يجوز: لأضربنه أذهب أو مكث؟ لأنك أبطلت المعادلة بإدخال "أو" وإذا لم تكن معادلة لم تحتج إلى الألف.

وليس هذا بمنزلة قولك: ما أدري أقام زيد أو قعد لأنه يجوز أن تقول: ما أدري أقام زيد؟ ويجوز: أعلم أقام زيد" ويكتفي بفعل واحد ولا يحتاج إلى معادلة. قال أبو ذؤيب:

عصاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها^(١)

وأدري من أخوات "اعلم" وقد يجوز أن تقول: قد علمت أزيد في الدار وقد أتى هذا التفسير على جميع الباب

بَحْمَدٍ مِّنْهُ

هذا باب «الواو» التي تدخل عليها ألف الاستفهام

وذلك قولك: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فتقول: أو هو ممن يكون عنده ثم؟ أدخلت ألف الاستفهام، وهذه "الواو" لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف.

وإنما هذا الاستفهام مستقبل بالألف ولا تدخل الواو على الألف. كما أن "هل" لا تدخل على "الواو".

فإنما أراد ألا يجروا الألف مجرى "هل" إذ لم تكن مثلها. والواو تدخل على "هل".

(١) انظر ديوان الهذليين: ٧١ / ١، معيار الشعر لابن طباطبا: ٩٨، الدرر اللوامع: ١٧٢ / ٢.

وتقول: أأنت صاحبنا؟ أو لست أخانا؟ ومثل ذلك: أما أنت أخانا؟ أو ما أنت صاحبنا؟ وقوله: أو لا تأتينا؟ أو لا تحدثنا؟ إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام.

وإذا قلت: أأنت أخانا؟ أو صاحبنا؟ أو جليسا؟ فإنما تريد أن تقول: أأنت في بعض هذه الأحوال؟ وأنما أردت في الأول أن تقول: أأنت في هذه الأحوال كلها؟ ولا يجوز أن تريد معنى: أأنت صاحبنا؟ أو جليسا؟ أو أخانا؟ وتكون: لست مع "أو" إذا أردت أن تجعله في هذه الأحوال كلها.

ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: أأنت بشرا. أو أأنت عمرا أو ما أنت ببشر ما أنت بعمر لم يجئ إلا على معنى: بل ما أنت بعمر. و: لا بل لست ببشر.

وإذا أرادوا معنى: أنك لست واحدا منهما. قالوا: لست عمرا ولا بشرا أو قالوا: أو بشرا. كما قال عز وجل: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١)، ولو قلت: "أو لا تطعم كفورا" انقلب المعنى.

فينبغي لهذا أن يجي بألف الاستفهام منقطعا من الأول. لأن "أو" هذه نظيرتها في الاستفهام "أم". وذلك قولك: أما أنت بعمر أم ما أنت ببشر؟ كأنه قال: لا بل ما أنت ببشر. وذلك أنه أدركه الظن في أنه بشر بعد ما مضى كلامه الأول فاستفهم عنه.

وهذه "الواو" التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن. كما قال عز وجل: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَنَعُبُونَ﴾^(٢) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾^(٣)؟

وقال عز وجل: ﴿أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾^(٤). وقال عز وجل:

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

(٢) سورة الأعراف، الآيتان: ٩٧، ٩٨.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٩٩.

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٦، ١٧.

﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١).

قال أبو سعيد: ألف الاستفهام تقع من حروف العطف على "الواو" و "الفاء" و "ثم"

وتقدمهن.

فالفاء قول الله عز وجل: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾^(٢).

والواو: قوله عز وجل: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾^(٣).

و "ثم" قوله عز وجل: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٤).

ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى "الألف" على حرف العطف.

بل حروف العطف تدخل عليهن وتقدمهن كقولك: "وهل زيد في الدار؟ فهل زيد في

الدار؟ فهل أنتم منتهون"^(٥)؟ وقال الشاعر:

ليت شعري هل ثم هل أتينهم أو يحولن دون ذاك حمامي^(٦)

وأما "أم" وهي من حروف الاستفهام فأنها لا تدخل على حروف العطف ولا

تدخل عليها حروف العطف. لأنها وإن كانت للاستفهام فهي للعطف. ولا تكون مبتدأة

كما لا تكون حروف العطف مبتدأة ومن ذلك تدخل "أم" على "هل" وعلى الأسماء التي

يستفهم بها كما تدخل حروف العطف عليها كقوله:

أم هل كبير بكى لم تقض عبرته^(٧)

وقوله:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به^(٨)

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٤) سورة يونس، الآية: ٥١.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٩١.

(٦) البيت عند ابن يعيش: ٨ / ١٥١ منسوب إلى الكميث بن زيد الأسدي.

(٧) صدر بيت لعلمة بن عبدة. عجزه:

أثر الأحبة يوم البن مشكوم

انظر الشعر والشعراء: ١٥٩، شرح المفضليات للأنباري: ٥٢٥.

(٨) صدر بيت عجزه:

وقد قال الله عز وجل: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾^(١).

فإذا دخلت "أم" على الاستفهام فإنما تدخل من حيث كانت عطفًا ويصير بمنزلة: "وهل كبير بكى...." وكيف ينفع ما تعطي العلوق به". ومن يجيب المضطر إذا دعاه.

وإنما صارت الألف تدخل على هذه الحروف التي ذكرنا "الفاء" و "الواو" و "ثم" ولم تدخل "هل" عليهن.

لأن ألف الاستفهام قد تدخل على بعض الكلام ولا يكون ما بعدها كلامًا تامًا. كقولك لمن قال لك: ضربت زيدًا. أزيدنيه؟ ولمن قال: مررت بزيد. أزيدنيه؟

ويقول الرجل: كم غلمانك. أثلاثة أم أربعة؟ فتجعله بدلًا من "كم" وحدها وهي بعض الجملة.

ويقول الرجل: مررت بزيد. فيقال: أزيد؟ وهو بعض الجملة.

وتقول للرجل: أقائم والناس قعود؟ وأمقيما وقد رحل القوم؟

ولا يجوز شيء من ذلك في "هل" ولا يكون "هل" إلا لاستقبال الاستفهام ولا بقطع بها بعض الكلام.

فلما كان ما في أوله "الواو" و "الفاء" و "ثم" من جملة عطف عليها "بالواو" و "الفاء" و "ثم" صار ما فيه شيء من هذه الحروف بعض الجملة، فاقطعت بالألف من الجملة ولم يجز اقتطاعها "هل" لما ذكرناه.

وقد احتج سيويه في أول أبواب "أو" للفرق بين "هل" و "الألف" فقال: "وذلك أن هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام لأنك إذا قلت: هل تضرب زيدًا؟ فلا يكون أن يدعى أن الضرب واقع.

رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

.....

انظر الخصائص: ٢ / ١٨٤، الهمع: ٢ / ١٣٣، ابن يعيش: ٤ / ١٨، الأشباه والنظائر للسيوطي: ٣٢٩ / ١.

(١) سورة النمل، الآية: ٦٢.

قال أبو سعيد: وقد يجوز أن يعارض بقول الله عز وجل: ﴿وَالْفَجْرِ * وَكَالَ عَشْرِ * وَالشُّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ * هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ﴾^(١) أي: لذي عقل - على وجه التنبيه أن في ذلك قسما لذي حجر. ويعارض بقوله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٢).

لأنه أتى عليه حين من الدهر قبل أن ينفخ فيه الروح ولم يكن مذكورا إلى أن نوه الله عز وجل به فصار مذكورا.

وأكثر القول أن الإنسان: آدم. ولم يكم آدم مذكورا وذكر بعض العلماء أن الإنسان يجوز أن يكون: "الناس كلهم". وكل إنسان يأتي عليه من حال تكونه في الرحم إلى أن يولد حين لا يكون فيه مذكورا.

وقال الفراء: "هل": يكون جحدا ويكون خبرا. فقوله: عز وجل: "هل أتى على الإنسان حين من الدهر" ومثله: فهل "وعظتك"، فهل أعطيتك، مقرر بأنك أعطيته ووعظته.

والجحد أن تقول: وهل يقدر أحد على مثل هذا؟

قال أبو سعيد: وللمحتج عن سيبويه أن الذي ذكر سيبويه جوازه في الألف ممتنع في "هل" لأن الذي يقول: أتضرب زيدا؟ لمن قد ضربه يوبخه ويتهدده. ولم يأت مثل ذلك في "هل" وكان الفراء يذهب إلى أن حروف النسق كان ينبغي أن تكون قبل الألف كما كانت قبل "هل" وسائر الحروف.

ولما كانت "الألف" تضارع "الألف" التي تدخل على الفعل الماضي كقولك: ذهب وأذهبه فلان فلو قلت: وأقدم زيدا؟ وأنت تريد ألف الاستفهام. لأشبه قولك: "أقام زيد بمكان كذا وكذا. فلما خشوا هذا جعلوا هذه الحروف بين الألف وبين ما بعدها.

وكان يقول: "إنما خصوا الألف" بذلك لأنها لا تقوم بنفسها فأشبهت ما يتصل بالشيء وهو منه وضارعت "هل" "من" و"ما" فدخلت حروف النسق عليها.

قال أبو سعيد: إذا قال القائل: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فقال المجيب: أو هو

(١) سورة الفجر، الآيات: ١: ٥.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ١.

ممکن يكون عنده؟ فكلام المخاطب عطف على كلام المتكلم. وجاز أن يقول: "وعمرؤ" أو "فعمرؤ" أو "ثم عمرؤ" وإذا عطف واستفهم كان حروف العطف بعد حرف الاستفهام إذا كان الاستفهام بألف.

وإن كان بغير "ألف" فحرف العطف قبله فالألف قولك أو هو ممن يزورك؟ وأفهو لك صديق؟ و "أثم أقام عندك" أو "فما فعن عندك؟" أو ثم ما فعل عندك؟ أو يقول: إذا جاءني زيد. فلك أن تقول: أو من.....؟ أو "فمن.....؟" أو "ثم من.....؟" ونحو ذلك. وإذا قال: ألسنت صاحبا؟ أو: ألسب أخانا؟ فقد صار الأول تقريرا بدخول ألف الاستفهام وعطفت الثاني عليه. عطفت جملة على جملة وأدخلت فيه ألف الاستفهام فصارت الجملة الثانية كالجملة الأولى.

ورد العامل فيه يصيره في معنى "بن" كأنك قررت على الجملة الثانية. وتركت التقرير الأول. كما تعمل "بل" في ترك الأول وتثيت الثاني. ومثل ذلك: أما أنت صاحبا؟ أو ما أنت أخانا؟ أدخل حرف الاستفهام عني: "ما" الجحد. وحكمها حكم "ليس". ومثل ذلك قوله: أو لا تأتينا أو لا تحدثنا؟ إذا أردت التقرير أو غيره. "ألا تأتينا" يكون تقريرا، ويكون استدعاء وعرضا. كقولك: ألا ماء أشربه؟ وهو في نحو معنى "هلا".

وهذا معنى قول سيبويه: "إذا أردت التقرير أو غيره".

إعادة العامل توجب استئناف الاستفهام واستقباله

فإن أردت أن يكون الكلام جملة واحدة جئت بحرف العطف ولم تعد العامل فقلت: ألسنت أخانا أو صاحبا أو جليسا؟ فعطفت "أو" اسما على اسم. ولم تعد حرف الاستفهام ولا العامل فصار كقولك: ألسنت أحد هؤلاء نفر؟ وهو كلام واحد. وجعل "أخانا" و"صاحبا" و"جليسا" أحوالا. وجعل كونه أحدها. لا كونا في بعض الصفات التي لهم.

وإذا قال: ألسنت أخانا؟ أو لست جليسا؟ أو لست صاحبا؟ فكل واحدة من هذه الثلاثة مثبتة مفردة له على حياله وجعله في هذه الأحوال كلها يعني: "أخاهم وصاحبهم وجليسهم" ولا يجوز أن تقول: ألسنت صاحبا؟ أو لست جليسا؟ أو لست أخانا؟ وأنت تريد بتكرير: "لست" ما تريد إذا لم تكرر "ست".

لأنك إذا كررتها فقد جعلت الكلام الثاني منقطعا من الأول. وصارت "أو" بمنزلة "أم" وصار المتكلم إذا قال: أأست صاحبنا؟ أو لست جليسا؟ معرضا عن الأول معتمدا على الثاني وكذلك لو لم يكن استفهام فأخبرت فقلت: - لست بشرا أو لست عمرا.

وكذلك: ما أنت يبشر وما أنت بعمر. ولم يجئ إلا على معنى: لا بل ما أنت بعمر ولو أراد أن يقول: ما أنت لست بواحد منهما لقال: لست عمرا ولا بشرا. أو قال: لست بشرا أو عمرا. كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُطْعِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ بمعنى ولا كفورا.

قال: ولو قال: "أو لا يطع كفورا" انقلب المعنى يعني: أنه إذا أعاد "أو لا تطع" يصير إضرابا كأنه ترك النهي عن اتباع الإثم وأضرب عنه ونهى عن طاعة الكفور فقط. وقوله: "فينبغي لهذا أن يجئ في الاستفهام منقطعا" يعني: أن "أم" لا تقع في النهي. لأنها استفهام. ولكنها تدخل فيما كان خبرا فيكون استفهاما. ويكون دخول "أم" فيه كدخول "أو" في النهي إذا قلت: أو لا كفورا.

وذلك قولك: أما أنت بعمر؟ أم أنت يبشر؟ تكون "أم" في هذا نظيره "أو" في: "أو لا يطع". لأنهما يكونان للإضراب عن الأول. فيصير كأنه قال: "بل لا تطع كفورا" بل ما أنت يبشر.

وقد مضى الكلام في "أم" المنقطعة وشرحها ووجوها قبل.

هذا باب لبيان «أم»

لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف؟

تقول: أم من يقول؟ أم هل تقول ولا تقول: أم أقول؟

وذلك لأن "أم" بمنزلة الألف وليست أي ومن (ما) و "متى" بمنزلة الألف

أنما هي أسماء بمنزلة: هذا وذاك. إلا أنهم تركوا الألف التي للاستفهام هنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة.

فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف وكذلك "هل" أنما هي

بمنزلة "قد" إلا أنهم تركوا "الألف" إذا كانت "هل" لا تقع إلا في الاستفهام.

قلت: فما بال "أم" تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟

فقال: "أم" إنما هي تجيء بمنزلة "لا بل" للتحويل من شيء إلى شيء والألف لا تجيء إلا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها. واحتاجوا إلى "أم" إذا كانت لتترك شيئاً إلى شيء لأنهم لو تركوها (فلم يذكروها) لم يتبين المعنى.

قال أبو سعيد: في نسخة أبي بكر مبرمان متصل بهذا الباب قال ابن أحرر:

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكم قد غيبتني غيايياً^(١)

يسريد: البثا شهرين ونصف ثالث: ر قال الله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةٍ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢).

قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه وأهل الشعر يجعلونه بمنزلة "الواو" وكذلك في قول الله عز وجل: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون".

قال: وليس القول عندي هكذا. وذلك أنه يصير: البثا شهرين ونصف شهر على "أو".

و"أو" بمعنى "واو" العطف أيضاً غير موجود.

والقول عند أبي العباس: "البثا شهرين أو البثا شهرين نصف ثالث".

وكذلك: "مائة ألف أو مائة ألف ويزيدون".

وقال: ولا أخرجها عن معناها، ولكن أتركها على معناها وأقدر أن الذي بعدها مثل الذي قبلها، واحذفه اختصاراً. لأن الذي قبله دل عليه هذا قول أبي العباس فافهم فإنه حسن.

قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان.

وقال أبو سعيد: وقد تكلمت على البيت و"أرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" فيما تقدم بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

وقد ذكرت أن "أم" دخلت على حروف الاستفهام لأنها أسماء. و"أم" حرف عطف

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

فدخلت عليها كما تدخل حروف العطف عليها في قولك: ومن؟ وكيف؟ ومتى؟ وغيرهن من الأسماء التي يستفهم بها. ولم تدخل "أم" على الألف لأن "أم" نظيرة الألف في التعديل والتسوية وأنها حرفان ليس باسمين. والألف هي الأصل في حروف الاستفهام وهذه الأسماء التي تستفهم بها هي أسماء كان حقها أن تدخل عليها ألف الاستفهام. لأنها للدلالة على ما تحتها من المسميات ولكنها لما خضت في استعمالها في الاستفهام أو في الجزاء استغنى عن ذكر حرف الجزاء وحرف الاستفهام معها لدلالاتها عليها.

و"أم" هي للاستفهام لمعادلتها الألف. وللاستفهام بها إذا كانت منقطعة وهي للعطف أيضا. لا يبدأ بها. وهي جارية مجرى "أو" وقد ذكرنا العطف بها.

فإذا أدخلنا "أم" على أسماء الاستفهام فهي على وجهين:

أما أن يخلصها: للعطف وتبقى بضمير الاستفهام في أسماء الاستفهام فتصير بمنزلة "الواو" و"الفاء" و"ثم" التي تدخل على هذه الأسماء.

كقولنا: "ومن..؟ ومتى؟ وكيف؟ و"فمن؟ متى؟.....؟
و"ثم من؟.....؟ وما أشبهه.

وأما أن تبقى الاستفهام في "أم" وتخلص أسماء غير متضمنة للاستفهام فيكون الاستفهام تاما. ويكون دخولها عليه كدخولها على سائر الأسماء وكدخول ألف الاستفهام على الأسماء.

وأما "هل" فإنها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام ومنع بعض ما يجوز في الألف من اقتطاعها بعض الجملة. ومن جواب التعديل والمساواة.

فكانها دخلت مانعة لشيء من الاستفهام ومجيزة لشيء منه. فصارت داخلية لغير الاستفهام المطلق الذي أصل حروفه الألف.

ولذلك قال سيبويه: "هل" إنما هي بمنزلة "قد". إلا أنهم تركوا الألف كما كان حق الأسماء التي يستفهم بها أن تدخل عليها ألف الاستفهام فيقال: أهل قام زيد؟ وأمن قام؟ ودخلت "أم" على "هل" لأنها حرف عطف "كالواو" و"أو" في قولك: "وهل؟"

ومعنى قول سيبويه للفصل بين "أم" وبين الألف في دخول "أم" على "هل" وامتناع الألف من دخولها على "هل".

أن "أم" إنما تجيء هاهنا بمنزلة: "لا بل للتحويل من شيء إلى شيء. والألف لا

تجئ إلا مستقلة. فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها. واحتاجوا إلى "أم" إذ كانت لترك شيء لأنهم لو تركوها لم يتبين المعنى.

ومعنى قوله: أن "أم" تجئ بمنزلة: "لا بل للتحويل من شيء إلى شيء. يعني أنها إذا كانت منقطعة دلت على مثل ما دلت عليه "بل" في ترك شيء إلى شيء.

ولو جئنا بالألف في موضع "أم" لكد قد استأنفنا لاستفهام ولم يكن فيه ترك شيء إلى شيء. ألا ترى أن رجلاً لو أبصر شخصاً من بعد فقال: هو زيد. ثم شك فيه أو عن له رأى في خلاف ما قال. فقال: أم أنا لا أبصر؟ علم أنه ترك قوله الأول. أو شك فيه.

وسبيل "أم" لما كانت للعطف أن تصير بين ما قبلها وما بعدها ملازمة "ما" كسائر حروف العطف فلذلك احتاجوا إلى "أم" واستغنوا عن الألف ولو لم يذكروا "أم" لم يتبين المعنى.

وكان أبو العباس المبرد يجيز دخول ألف الاستفهام على "هل" وعلى سائر أسماء الاستفهام كدخول "أم". وأنشد:

سائل فوارس يربوع بشدتني — أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم
ودخول الألف عليها غير معروف.
وغيره يرويه بأم: أم هل.

والقول ما ذكرناه عن سيبويه

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف

هذا باب «أفعل»

قال سيبويه: اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف، نكرة ولا معرفة وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: اذهب واعلم.

قلت: فما باله لا ينصرف، إذا كان صفة؟

فقال — يعني الخليل — لأن الصفة أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوا في الأفعال، فأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء، والزيادة، وضارعه، وذلك نحو أحمر، وأسود، وأخضر.

وإذا حقّرتَه قلت: أحمر وأخضر، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي بها أشبه الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الأفعال ما أميلح زيدًا، كما أشبه أحمر أذهب.

قال أبو سعيد: نحتاج أن نقدم مقدمات، توطئ معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف، وشيئًا من علل ذلك، وذكر الأسباب المانعة من الصرف فأقول: إن الأسماء تنقسم قسمين، أحدهما: متمكن، والآخر غير متمكن، فالمتمكن: المعرب وغير المتمكن المبني. والمتمكن على ضربين أحدهما: مستوف للتمكن، ويسمى الأمكن فأما الأمكن المستوفي للتمكين، فهو ما يدخله الرفع والنصب، والجر. والناقص التمكن هو ما يعرب بالرفع، والنصب، فقط، ولا يدخله تنوين والمجرور منه محمول على لفظ المنصوب. ونقصان التمكن في الاسم أن يدخل عليه ما يثقله مما هو فرع فيه غير أصل، وذلك عشرة أشياء: وزن الفعل، وشبهه، والصفة، والتأنيث، والتعريف، والجمع والعدل، والعجمة، وزيادة الألف وحدها، والألف والنون في آخر الاسم، وجعل الاسمين اسمًا واحدًا.

أما وزن الفعل المانع من الصرف من الزوائد الأربعة، التي تكون في أول الأفعال المضارعة ويكون بها الاسم على وزن "فعل" من الأفعال المضارعة، أو فعل الأمر، وإن شاركه في ذلك البناء الاسم.

أو يكون لفظه لفظًا لا يقع في شيء من الأسماء.

فأما ما كان في أوله زيادة الفعل المضارع فنحو أحمر، وأخضر، وأسود وأفكل، وأزمل، وأيدع، وأربع وأكلب ويرمّع وثغلب ويَزِيد، ويشكّر، وثرتب، وثنّضب، ورنجس.

فهذه الأسماء منها ما لا يستعمل فعلا نحو: أفكل، وأيدع، وأحمر، وأخضر.

وجميع هذه الأبنية تقع في الأسماء غير الأعلام.

وأما ما يكون لفظه غير موجود في الأسماء إلا أن يسمى به فيكون علمًا فهو مثل: فَعَل، وفُعَل وما أشبه ذلك، وذلك قولك ضَرَبَ وكَسَّرَ وضَرَبَ وكُسَّرَ.

فإن سميت باسم على وزن فعل، يشاركه الاسم في ذلك الوزن لم تعدد بوزن الفعل فيه، وذلك قولك: جعفر، وسلهب وجَعَل، وكَثِف، وعَجَز.

فجعفر، وسلهب، وإن كان وزهما تَدَجِرْج وسرمدف فذلك لا يثقلهما.
لأن هذا الوزن ليس الفعل أولى به من الاسم، وكذلك جمل، وكثف، وعجز وزنها
كوزن فَشَلْ. وَعَلِمَ، وَظَرَفَ وذلك لا يثقله ؛ لأن الفعل عبر مختص بذلك، وكذلك لو
لحقت بالفعل علة تصيره إلى لفظ الاسم أزلت العلة والثقل وذلك نحو: (فيل)، (بيع)
(رد) لأنه قد صار على وزن (ديك) و(رد) على وزن كُرْ.

وإنما صار الاسم الذي في أوله إحدى الزوائد ثقيلاً، وإن اشترك في ذلك البناء
الاسم والفعل، كاشتراك أذهب، وأمنع وهما فعلاّن لأحمق، وأسود، وأفكل، وأيدع، وهي
أسماء ؛ لأن هذه الهمزة يجوز دخولها على الأفعال لمعنى، وهي أن يكون الفعل للمتكلم
كقوله: أنا أذهب، وأصنع، وتدخل أيضاً لنفل الفعل كقولك أعلم زيداً عمراً خبراً وأخرج
زيد عمراً، وتدخل الياء والتاء والنون في قولك أنت تذهب وهو يذهب ونحن نذهب.
فلما صار لهذه الحروف معان في الأفعال تدخل تارة أصلاً في الأفعال، والأسماء
داخلة عليها.

وإنما صار ما ذكرنا من وزن الفعل ثقلاً؛ لأن الاسم أصل، والفعل فرع، والاسم
أخف من الفعل، فإذا دخل على الاسم ما هو للفعل ثقله، وكذلك الصفة أثقل من
الموصوف؛ لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، والموصوف قبلها كقولك: مررت برجل
أحمر، وثوب أخضر، والتأنيث أثقل من التذكير ؛ لأن التذكير أول، والتأنيث داخل عليه؛
لأن أصل الأسماء أن يقال لكل واحد منها شيء، والشيء مذكر، وأيضاً فالتأنيث يحتاج
إلى علامة والتذكير لا علامة له؛ لأنه على الأصل، والتعريف أثقل من التنكير؛ لأن أصل
الأسماء أن تكون منكورة، كل واحد منها شائع في نوعه، كرجل، وفرس، وإنما يتعرف
بدخول الألف واللام، أو الإضافة، والذي بصير الاسم علماً بالاختصاص له.

والجمع أثقل من الواحد؛ لأن الواحد هو الأصل ثم يجمع، والعدل أثقل من الاسم
الذي عدل عنه؛ لأن ذلك الاسم هو الأصل، والعجمة أثقل من العربة ؛ لأنها ترد بعد
كلام العرب بعد التكلم بالعربة، وزيادة الألف وحدها، وزيادة الألف والنون أثقل؛ لأن
الاسم أولاً بغير زيادة، وجعل الاسمين اسماً واحداً أثقل؛ لأن الأصل اسم واحد ثم ضم إليه
الآخر.

وجعلت هذه الزيادات في الأواخر ثقلاً؛ لأنها في لحاقها آخر الاسم تجري مجرى

التأنيث وسنين ذلك كله في موضعه بأكثر من هذا إن شاء الله تعالى.

فإذا اجتمع في الاسم من هذه العلل العشر الفرعية ثنتان فصاعدًا أو واحدة تقوم مقام ثنتين مُنَع الاسم من الصرف، فلم يدخله تنوين ولا جر.

وإذا دخلت واحدة لم تمنع الصرف.

وإنما لم يمنع بدخول واحدة؛ لأن في الاسم خفة بالاسمية، فإذا دخل ثقل واحد قاومته الخفة فلم يغلبها فإذا دخل ثقلان غلبها.

وإنما منع ما لا ينصرف التنوين والجر؛ لأن التنوين هو علامة الأمكن وحذفه علامة المثقل من الأسماء، ولم يدخله الجر؛ لأن الاسم الذي ثقل بما دخل عليه أنزل منزلة الفعل، وليس في الفعل جر.

فإن قال قائل: فهلا أسكن الاسم في حال الجر إذا دخل عليه ما يمنع الصرف؟

قيل له حكم الاسم المستحق للإعراب أن لا يمنع الإعراب في شيء من أحواله فاحتيج إلى إعرابه، فحمل على النصب كما حمل النصب عليه في التثنية والجمع السالم.

وقال الزجاج: ما لا ينصرف في حال الجر مبني؛ لأن الجر لا يدخله كما لا يدخل الفعل، إذا كان ما لا ينصرف مشبهًا بالفعل، فلما لم يدخله الجر أبدل من الكسرة بناء الفتح، كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل، فكروها إذا لم يخففوا الاسم، وهو في موضع يجب له فيه حركة الإعراب أن يسكنوه فلا يكن بين الأسماء المتمكنة إذا لم تنصرف وبين الأسماء التي هي غير متمكنة وهي مبنية على الوقف فرق.

وجميع ما لا ينصرف مشبه بالفعل، وتشبيبه بالفعل من وجهين: أحدهما بالوزن كأحمر، ويزيد، ويشكر، وتغلب، وضرب، وكُسِّر، والآخر بالثقل الذي يدخله، وذلك الثقل فرع، والفعل فرع، فهما مجتمعان في الفرعية.

وحقيقة منع الصرف إذهاب التنوين، دون منع الجر والدليل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل في الجر فيه، إنما يذهب منه التنوين فقط، وإذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام أو أضيف انصرف، كقولك: مررت بالأحمر، والأسود، والمساجد، والحمرء والصفراء وبعمركم وإبراهيمكم وما أشبه ذلك؛ وإنما انصرف لأن الألف واللام والإضافة أخرجته من شبه الفعل، إذ كان الفعل لا يكون فيه ذلك، فانصرف لخروجه من

شبه الفعل.

فإن قال قائل: فحروف الجر، وسائر عوامل الأسماء قد يدخلن على ما لا ينصرف، فلا يصرفنه كقولك مررت بأحمر وجاءني إبراهيم ودخلت مساجد، فإن في ذلك أجوبة تفصل بين دخول الألف واللام والإضافة وبين دخول العوامل، منها: أن الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الذي لا يصرف أخرجه عن شبه الفعل، ثم تدخل عليه بعد ذلك العوامل فيصادف العامل شيئاً غير مشبه للفعل فيعمل فيه عمله، وإذا دخل العامل قبل دخول الألف واللام والإضافة صادف ثقيلًا، فلم يعمل فيه إلا عمله الذي ذكرناه. وجواب ثان، وهو أن الألف واللام، والإضافة قد قامت مقام التنوين، فكأن الاسم منون، والتنوين هو الصرف، وعلامة الأمكن وليس العامل كذلك.

وجواب ثالث: وهو أن الاسم بدخول الألف واللام والإضافة تتغير ذاته وينتقل من مبهم إلى معين والعامل لا يغيره عن حاله الأولى.

جواب رابع: وهو أن الفعل قد يضاف إليه كما يضاف إلى الاسم ما ينجر به فلم تخرجه حروف الجر من شبه الفعل.

وجواب خامس: أنا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف؛ لأن العوامل الداخلة على الاسم غير داخلة على الفعل، فلو كان يثقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه، وبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

قال أبو سعيد: ابتدأ سيبويه بذكر ما يجتمع فيه علتان من العلل المانعة من الصرف، وساق الأبواب على ذلك، وبدأ بأفعل الذي هو وصف، وقد اجتمعت علتان وزن الفعل والصفة، وإن صغرته لم يخرجها التصغير إلى الصرف؛ لأن الفعل قد صغر في بعض المواضع وهو التعجب، فقالوا ما أميلج زيدًا، قال اشاعر:

بَا مَا أَمِيلَجْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا
مِنْ هَؤُلَاءِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ^(١)

فلذلك لم (يبتعد) بالتصغير من شبه الفعل.

على أن الأسماء في التصغير على ثلاثة أوجه في حكم الصرف، فمنها اسم لا ينصرف في التصغير والتكبير، نحو هذا الباب وغيره، واسم لا ينصرف، فإذا صغر

(١) البيت في الخزنة: ١/ ٤٥، ٤/ ٩٥، وابن يعيش: ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣.

انصرف، كالأسماء المعدولة، نحو عمر، وزفر، فإذا قيل: عمير، وزفير، انصرف. واسم ينصرف، فإذا صُغِر لا ينصرف، وذلك كرجل يسمى ضارب، أو ما كان من بنائه فإذا صغر صار ضيرب فلم ينصرف، وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

هذا باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في

أوائلها الزوائد

فما كان من الأسماء أفعال فنحو "أفكل" و"أزمل" و"أيدع" وأربع لا ينصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل وينصرف في النكرة؛ لأنه يجتمع فيها في المعرفة وزن الفعل والتعريف، فإذا نكر ففيه وزن الفعل فقط.

وقولنا: "المعرفة" في هذا الموضع وما يأتي في غيره أن يسمى به شيء بعينه من رجل، أو امرأة، أو بلد أو موضع، أو غير ذلك من الحيوان، كما يسمى الواحد بذلك لتعريف شخصه.

فأما ما أشبه الأفعال سوى أفعال فمثل "اليرمع" و"اليعمل" وهو جماع اليعملة واليعملة الناقة السريعة، ويقال لها أيضاً: "اليعملات" وليس بصفة حقيقية ومثل "أكلب".

وذلك أن "اليرمع" مثل "يذهب" و"أكلب" مثل "أدخل" ألا ترى أن العرب لا تصرف "أعصُر"، ولغة بعض العرب يَعْصُر لا يصرفونه أيضاً، وتصرف ذلك في النكرة؛ لأنه ليس بصفة.

وإنما انصرف في النكرة؛ لأن الذي يبقى فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، فإن قال قائل فأكلب جمع فلم لا يكون علة ثانية؟

قيل له: إذا سمينا بأكلب وبغيره من الجمع شيئاً فقد زال الجمع وصار اسماً لذلك الشيء، على أن ألفاظ الجمع لا يعتد بالجمع فيها إذا كان يمكن أن تكسر كقولنا: أنعام، وأنعيم، وأرهط، وأراهيط، وسنقف على ذلك.

قال: "واعلم أن هذه الياء والألف لا تقع واحدة منهما في أول الحرف رابعة إلا وهي زائدة، ألا ترى أنه ليس من اسم مثل "أفكل" يصرف، وإن لم يكن له فعل ينصرف، ومما يدل ذلك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة، وكذلك الياء أيضاً،

وإن لم تقل هذا دخل عليك أن تصرف أفكل، وأن تجعل الشيء إذا جاء بمنزلة الرجاجة والربابة، وليس له فعل، بمنزلة القمطرة، والهدملة".

قال أبو سعيد: اعلم أن ما لا ينصرف يحتاج معه إلى معرفة التصريف؛ لأنه قد يرد في أول الحرف الذي جاء زائدًا منع الصرف وإن كان أصلًا لم يمنع، ولذلك ذكر "أفكل" وهو الرعدة وجعل الهمزة فيه زائدة، فصار على أفعل، فكأن قائلًا قال: ولم لا تكون الهمزة أصلية فيصير على "فعلل" مثل درهم فينصرف في المعرفة، وإذا كان أفعل لم ينصرف.

فقال سيبويه: الدليل على أن الهمزة زائدة أنه ليس من اسم مثل "أفكل" يصرف. يعني اسمًا في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية لم يوجد ذلك في كلام العرب.

ثم قال: ويدلك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة.

يعني أن الهمزة يكثر دخولها في بنات الثلاثة، فما عرف اشتقاقه وعلم أنها فيه زائدة كقولنا: "أحمر" وأشهب، وأصفر، وأذهب وما لا يحصى كثرة، وأصله من صفرة، وحمرة، وشبهة، وقهبة فتحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه، لاتفاقهما في الهمزة أولاً.

ثم قال: وإن لم تقل هذا - يعني إن لم تقل في أفكل إن الهمزة زائدة وفرقت بينه وبين أحمر بأن أحمر وقد عرف اشتقاقه وأفكل لا يعرف له اشتقاق تسقط فيه الهمزة دخل عليه حرفًا زائدًا كالألف في الرجاجة وهي تنبيء يعدل به البعير، والربابة التي تجمع فيها القداح وأن تجعلها بمنزلة القمطرة والهدملة وهذا فاسد.

وإذا جاء على "فعلل" وكانت اللامان من جنس واحد لم يدغم أحدهما في الآخر كقولنا: قردد، ومهدد، وجلبب، وما أشبه ذلك فلذلك حمل "أكلل" وأيقق" على فعلل.

ولو جاء وسبي به رجل صرف وحمل على فعلل.

وأما (أول) فهو أفعل يدللك على ذلك هو أول منك ومررت بأول منك، والأولى.

قال أبو سعيد: استدل على أن أول أفعل بما لا يكون إلا في أفعل وذلك منك.

تقول: هو أفضل منك، وأنبِل منك، وأقل منك، وأقدم منك، فأول منك بمنزلة أقدم منك، والأولى، والأول بمنزلة الفضلى والأفضل والأجل، والجلّى. وأما خير منك وشر منك فإنما كُثرا، والأصل فيهما أخير منك وأشر منك، وإنما حذفنا الهمزة منهما لكثرتهما في الكلام.

وإذا سميت رجلا "بألْب" فهو غير مصروف والمعنى عليه، لأنه من اللَّب وهو أَفْعُل ولو لم يكن المعنى على هذا لكان "فَعْلَل"، والعرب تقول "قد علمت ذاك بناقة أَلْبِيَّة".

يعنون لُبَّهُ "يعني أن الاشتقاق قد بين أن الهمزة زائدة وترك الإدغام شاذ. ومن الناس من يقول: أَلْبِيَّة يجعله جمع لب، كذا حكاه الفراء وأصحابنا حكوا بنات أَلْبِيَّة بمعنى أعقله.

قال: "ومما يترك صرفه؛ لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بَشَبَتْ نحو تَنْضُب، وإنما جعلت التاء زائدة؛ لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف، ليس أوله زائدة، يكون على هذا المثل لأنه ليس في الكلام فَعْلَل".

قال أبو سعيد: مما يعرف به الزائد الخروج عن الأمثلة المعروفة التي ليس فيها زائد، وليس في الكلام فَعْلَل (مثل جعفر) وكذلك التاء في تَرْتَب وتُرْتَب، وكذلك التُّدْرَأ والتُّدْرَأ بالفتح والضم، والتَّنْفُل كل ذلك إذا سميت به رجلا أو غيره، وصار معرفة، لم ينصرف لاجتماع وزن الفعل، والتعريف. وقد عرف بعض ذلك بالاشتقاق، يقال: هذا أمر تَرْتَب وتُرْتَب وهو الرتب، ويقال فلان ذو تُّدْرَأ أي ذو دفع لخصمه أو قرنه وهو مأخوذ من درأته أي دفعته.

قال: "وكذلك رجل يسمّى تَأَلَب لأنه تَفْعَل ويدلك على ذلك أنه يقال للحمار أَلَب يَأَلَب وهو طرده طريدته وهو فَعِل وإنما قيل دَأَلَب من ذلك".

قال أبو سعيد: التَّأَلَبُ المعروف هو شجر تتخذ منه القسي، الواحدة نَأَلْبَة، فيجوز أن تكون مشتقة من "أَلَب"؛ لأن القوس تطرد السهام، وتسوقها إلى المرمى، قال الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي غَدٍ وَبَعْدَ غَدٍ يَأَلِبْنَ أَلَبَ الطَّرَائِدِ^(١)

ورأيت فيما علّقه أبو بكر مبرمان، مفسر كتاب سيبويه أن التألب: الشجر، وولد

(١) البيت في اللسان: (أَلَب).

الحمار، مثل التولب، فأما التولب فمعروف وأما التألّب فغير معروف في ولد الحمار.
 قال: (وأما مما جاء نحو "تولب" و"نهشل" فهو عندنا من نفس الحرف (مضروف)
 حتى يجيء أمر يبينه، وكذلك فعلت به العرب؛ لأن حال التاء والنون في الزيادة ليست
 كحال الألف والياء؛ لأنها لم تكثر في الكلام زائدتين، - يعني التاء والنون - ككثرتهما
 يعني الياء والألف، فيحكم على كل تاء ونون في أول الكلمة أنها أصلية، حتى يقوم الدليل
 على زيادتهما كما قام على زيادة التاء في "تنضرب" وغيره.
 وإن لم تفعل هذا لم تصرف نهشلا، والعرب تصرفه، وهذا قول العرب والخليل
 ويونس.

وإذا سميت رجلا بـ (إشمد) لم تصرفه، وكذلك (إصبع) وأبلم لأن (إشمد) شبيه
 (اضرب)، و(إصبع) شبيه (اعلم) و(أبلم) شبيه (اقتل)، وقد قدّمنا أن الهمزة محكوم عليها
 بالزيادة على ما ذكرت ثم قال:

وإنما صارت هذه الأسماء هذه المنزلة، يعني غير مصروفة؛ لأن الأصل فيما كان
 في أوله هذه الزوائد الفعل، فإذا صارت في الاسم ثقل، فإذا عُرِف ازداد ثقلا.
 ألا ترى أن أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة؟
 وإنما صار "أفعل" في الصفات أكثر لمضارعة الصفة الفعل وقد ذكر ذلك
 في الكتاب.

قال: "وإذا سميت رجلا بفعل في أوله الزيادة لم تصرفه، نحو: يزيد ويشكر،
 وتغلب، ويعمر، وهذا النحو أخرى أن لا تصرفه، وإنما أقصى أمره أن يكون
 كتنضّب، ويرمّع، وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة، فإن قلت ما بالك
 تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع
 الفعل؟

فأحمر، إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا فإذا صار اسمًا ثم جعلته
 نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة

قال أبو سعيد: هذه المسألة وما جرى مجراها يختلف فيها النحويون، وقال سيبويه
 والخليل ومن وافقهما، منهم أبو عثمان المازني: إن (أفعل) إذا كان صفة، ثم سمينا به رجلا
 أو غيره ثم نكرناه، لم ينصرف.

وقال الأخفش وأبو العباس المبرد إذا سمينا به، ثم نكرناه انصرف.

وحقيقة ذلك أن ذلك وما جرى مجراه من قَبْل أن يسمى به غير مصروف لاجتماع علتين، وهما وزن الفعل، والصفة، فإذا سمينا به رجلا فقد زالت الصفة، وصار علماً لذلك الرجل سواء أكان أبيض، أو أسود، وعلى أي لون كان.

فلا تصرفه، لاجتماع علتين: وزن الفعل، والتعريف. فإذا نكرناه وهو اسم زال عنه التعريف، وقد كان زالت عنه الصفة بالتسمية، ففيه علة واحدة وهي وزن الفعل، فلذلك قال الأخفش: إنه ينصرف وذلك قولك مررت بأحمر وأحمر آخر.

وأما سيبويه فإنه عنده وإن سمي به في حكم الصفة.

واحتج في ذلك بأننا إذا نكرناه فإنما يرجع إلى تنكير كان له وهو صفة، فكأنه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرف فيها. وذكر أن المازني سأل الأخفش فقال له: لم صرفته؟ قال: لأنه صار اسماً وزالت عنه الصفة فبقي فيه وزن الفعل فقط. فقال له المازني: أليست تقول: نسوة أربع فتحذف الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى. قال: فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟

قال: لأن أربعاً اسم في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به. فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميت به لأن الأصل فيه صفة فلم يأت الأخفش بمَقْنَع.

وأما "يزيد"، و"تغلب" و"يشكر" و"يعمر"، فإذا نكر انصرف لأنه في حال التنكير، فيه وزن الفعل فقط، ولم يكن له قبل التسمية حال لا ينصرف فيها، فيرد إليها.

وإنما كان فعلاً فسمي به، فصار اسماً معرفة والاسمية والتعريف وفعاله، فمنع الصرف لأجلهما فلما زال أحدهما انصرف.

قال: "وإذا سميت رجلاً ياضرب، أو أقتل، أو إذهب لم تصرفه وقطعت ألف الوصل".

وكذلك كل فعل فيه ألف وصل، فإذا سميت به قطعت الألف، فقلت مررت "ياضرب"، وقام "إضرب"، ورأيت "لأضرب".

وإنما منع الصرف لوزن الفعل، والتعريف، وقطع الألف؛ لأن موضع الأسماء والألقاب على لفظ لا تتغير حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلاً فهي تسقط إذا كان قبلها

كلام، وتثبت إذا كانت مبتدأة فتخرج بذلك عن موضع الأسماء.

فإن قال قائل: فأنتم إذا سميت بما فيه ألف وصل من الأسماء لم تغيروها عن الوصل؟

قيل له: ما كان فيه ألف وصل في الأسماء فهو قليل في الأسماء، كاسم، وابن، وغير

ذلك مما يقصر عدده عن عشرة أسماء وذلك لحفتها، فخرجت عن منهاج الأسماء.

وكذلك مصادر الأفعال التي في أوائل ماضيها ألف وصل كقولنا:

انطلاق، واستخراج، وإحمرار، وهو مصدر انطلق واستخرج وإحمار.

فهذه الأسماء التي فيها ألفات الوصل ليس الأصل فيها ذلك، وإذا سمينا بها لم تقطع

ألفاتها؛ لأنها لم تنزل عن الاسمية فكأنها مبقاة على حالها.

قال: "وليس لك أن تغير البناء في ضَرْبٍ، وضُورٍ" وإن لم يكن في الأسماء مثلها،

فإنك لا تغير البناء؛ لأنك إن غيرت البناء بطل التعريف به، وتغير اللفظ. ونحن قد نسمي

بالحروف، وبالأسماء العجمية، وما ليس له في كلام العرب نظير، وليس كذلك "اضرب"

وسائر ما فيه ألف الوصل من الأفعال إذا سميت به؛ لأن قَطْعَنَا الألف لا يغير اللفظ تغييراً

يخرجه عن مفهوم التسمية، لأننا قد ثبت الألف في الابتداء، غير أن "ضرب" و"ضروب"

إذا سمي بهما لا ينصرفان.

وإن سمي بامرئ لم يغير عن حاله في ألف وصل. والعرب تقول: مررت بامرئ،

وهذا امرؤ، ورأيت امرأ.

وأما ألف الوصل فلا أنه اسم سمي به، فلم ينقل عن الاسمية. وأما الصرف فلا أنه وإن

كان على مثال "اضرب" فإن ما قبل آخره يتغير بتغيير آخره، وذلك ليس بموجود في

الأفعال فأخرجه ذلك عن شبه الفعل ومنعه أن يكون اسماً لا ينصرف ويقطع ألفه على

العلة التي ذكرتها لك.

وقد تقدم القول أن "تُفْعَل" غير منصرف إذا سمي به وكذلك تُفْعَل؛ لأنهما من أوزان

الفعل جميعاً، وقد يقال "تُفْعَل" بضم التاء والفاء، فمن قال ذلك لزمه إذا سمي به أن

يصرف، لأن "تَفْعِل" لا نظير له في الأفعال.

ومثل ذلك "تَرْجِس" إذا سمي به لم يصرف؛ لأنه على وزن "تَفْعِل".

وفي الناس من يقول: نَرْجِس بكسر النون والجيم، فمن قال ذلك صرفه إذا سمي به.

قال: "واعلم أن كل اسم أوله زيادة، ولم يكن على بناء الفعل فإنه مصروف

وذلك نحو إصْلَيْتِ وأَسْلُوبَ وَيَنْبُوت. وكذلك هذا المِثَالُ إذا اشتَقَّقْتَهُ مِنَ الْفِعْلِ وذلك نحو يَضْرُوبُ وإِضْرِبَ وتَضَرَّبَ؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم على مِثَالِ الْفِعْلِ وليس بمنزلة عمر".

ألا ترى أنك تصرف يربوعاً، فلو كان يضروبُ بمنزلة يضربُ أو تضرب، أو تضرب لم تصرف يربوعاً؛ لأنه كان يصير بمنزلة ما ليس فيه واو كيربَع، أو تربَع. قال: "ولو سميت رجلاً (هراق) لم تصرف؛ لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة".

يريد أن "هراق" بمنزلة أراق والهاء بدل من الألف وأراق بمنزلة أقام. وكذلك "هَرَق" بمنزلة أَرَقَ".

والهاء بدل من الألف كما قالوا: إِيَّاكَ وَهِيَاكَ.

لأنك لو سميت "مهرق" أو "أقم" لقلت: هذا هَرِيقٌ قد جَاءَ وَأَقِيمُ قد جَاءَ، فتُرد البناء، وستقف على شرح ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

"فإذا سميت رجلاً "بتفاعُل" نحو تَضَارَبُ، ثم حَقَرْتَهُ قلت "تُضَرِّبُ" ولم تصرفه؛ لأنه يصير بمنزلة "تَغْلِبُ" و"يُخْرِجُ" إلى ما لا ينصرف في جميع اللغات".

وكذلك "أَجَادِلُ" اسم رجل إنما هو أُجَيِّدِلُ في التحقير.

قال أبو سعيد: قد كنت ذكرت أن فيما ينصرف ما إذا حَقَرْتَهُ لم ينصرف، وهذا من ذلك؛ لأن "تَضَارَبُ" تفاعل، وهو ينصرف إذا كان اسم رجل؛ لأنه لا نظير له في الفعل فإذا حَقَرْتَهُ حذفت الألف، وأدخلت ياء التصغير فيصير "تَضَرِّبُ"، فهو بمنزلة "تَضَرَّبُ" إذا حَقَرْتَهُ.

وقد ذكر أن الفعل الذي في أوله الزوائد فالتحقير لا يغير الصرف فيه. وأما أجادل اسم رجل فإنه لا ينصرف؛ لأنه جمع لا نظير له في الأحاد، وستقف على ذلك إن شاء الله. فإذا حذفت الألف فصار "أُجَيِّدِلُ" كالفعل المحقر فلم ينصرف أيضاً.

هذا باب ما كان من «أفعل» صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام

وذلك أجدل، وأخيل، وأفعى، وأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً وقد جعله بعضهم صفة، وذلك أن الجدل: شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد.

وأما "أخيل" فجعلوه "أفعل" من خيلان للونه، وهو طائر أخضر على جناحيه لمعة مخالفة للونه، وعلى هذا المثال جاء "أفعى" كأنه صدر صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر.

قال أبو سعيد: يريد أنه جعل بمنزلة خبيث، أو ضار، أو ما أشبه ذلك مما يليق أن يكون صفة له.

قال: "وأما أدهم" إذا عنيت القيد، و"الأرقم" إذا عنيت الحية لم تصرفه في معرفة، ولا نكرة. لم تختلف في ذلك العرب.

فإن قال قائل: أصرفه؛ لأنني أقول: أراقم وأداهم فإنك تقول أباطح، وأجارع، وأبارق. فإنما الأبرق صفة وهو لون فيه حمرة، وبياض وسواد، يقال: تيس أبرق حيث كان فيه سواد، وبياض.

قال أبو سعيد: اعلم أن أفعل قد يكون اسماً، وقد يكون صفة، وقد تكون الصفة جارية مجرى الاسم، فإذا كان اسماً فهو مصروف في النكرة، غير منصرف في المعرفة، وذلك مثل "أفكل" و"أيدع" وأما "أجدل"، و"أخيل"، و"أفعى" فالأجود عند سيبويه أن يكون بمنزلة "أفكل" و"أيدع"، لبعده من الصفة؛ لأن "أجدل" اسم الصقر، وإن كان مأخوذاً من الجدل، ولا يقال لشيء غيره "أجدل" ولا يقال: مررت بصقر أجدل، و"أخيل"، و"أفعى" اسمان لنوعين من الطير، والحيات، لا يقال ذلك لغيرهما.

وقد حكى سيبويه عن بعضهم أنه جعله نعتاً لليلة التي ذكرها وفيها بعد.

وأما الصفة "أصفر"، و"أحمر"، وما جرى مجراها.

وقد أجرت العرب "أدهم" إذا أردت القيد و"الأسود" إذا عنيت الحية و"الأرقم" إذا عنيت الحية أيضاً صفات، وإن كانت أسماء لأشياء بأعيانها، وذلك لأننا قد عرفنا معنى الأدهم في غير القيد وهو الأسود من الخيل.

وإنما قيل للقيد أدهم لسواده فقد عرف معنى اللون في الأدهم وشاركه فيه غيره، والقصد فيهما ذوا اللون، كذلك الأسود من الحيات لسواده ولا يكون إلا أسود وقد شاركه في المعنى ما هو متصف بهذا اللفظ من غير الحيات، وكذلك الأرقم إنما هو اسم لضرب من الحيات فيه نقط بمنزلة "الرَّقْم"، ويقال لما كان فيه مثل ذلك اللون أرقم، إلا أنه غلبت هذه الصفات على هذه الأشياء فصارت كالأسماء لها.

وقولهم "أراقم"، و"أداهم" لا يوجب الاسمية "لأرقم"، وأدهم لأن العرب قد قالت: أباطح وأجارع وأبارق، وقد أحاط العلم بأن هذه صفات لأنهم يقولون: أبطح للمكان المنبطح من الوادي، وبطحاء، ويقولون: أبرق للمكان الذي فيه لوان، وأجرع للمكان المستوي من الرمل المتمكن فمجيء المذكر على "أفعل" والمؤنث على "فعلاء"، قد بين أنه صفة وربما كثرت الصفة في كلامهم، واستعملت فأوقعت موقع الأسماء، فكأنهم إذا قالوا: هذا أدهم، فإنما يقولون: هذا قيد أدهم، أو شيء أدهم، كما أنك إذا قلت: هذا أبطح، وأجرع، فكأنك قلت: مكان أبطح، ومكان أجرع ومثل ذلك قولهم: الأبعث للطير الذي في لونه كدرة يقيمون الصفة مقام الاسم، وهو اسم لضرب من الطير.

هذا باب أفعل منك

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ؛ لأنه صفة، فإن سميت رجلاً بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة.

قال أبو سعيد: جملة هذا الباب أنه لا ينصرف قبل التسمية لاجتماع علتين، وزن الفعل والصفة، وذلك قولك مررت برجل أفضل منك، وأكرم منك، وهذا أفضل منك، وأكرم منك وإن حذف منك لم ينصرف أيضاً، ويجوز حذفها تخفيفاً في الخبر كقولنا: زيد أفضل وأكرم، و"الله أكبر" وأعظم والمعنى زيد أفضل منك والله أعظم من كل شيء. فإن سميت به رجلاً، وكان معه منك ظاهراً لم ينصرف في المعرفة، والنكرة، كقولك: مررت بأفضل منك وأفضل منك آخر، وإن سميته بغير (منك) لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، كرجل سميته "أفضل" و"أكرم" تقول مررت بأفضل وأفضل آخر كما تقول مررت بأحمر، وأحمر آخر.

وإنما خالف باب أحمر؛ لأن "أفضل" لا يكون نعتاً إلا بمنك، فإذا حذف "منك" في التسمية اجتمع في المعرفة وزن الفعل، والتعريف، وفي النكرة ليس فيه إلا وزن الفعل، وليس له حال ترده إليها.

كما رددنا أحمر إلى حاله التي لم يكن ينصرف فيها، إذ كان أفضل لا يكون نعتاً إلا بمنك فإذا حذف من باب أفعل منك الألف انصرف وقد حذف في حرفين وهما قولك: خير منك، ومررت بخير منك وشر منك لأنه قد زال عنه وزن الفعل.

ولو سميت رجلاً بـ "أجمع" و"أكتع" لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة؛ لأنه

لا يبقى فيه إلا وزن الفعل، وليست بصفة للمنكور في الأصل، كما كان أحمر صفة لئلكرة.

هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف

تقول: كل "أفعل" يكون وصفاً: لا تصرفه، في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً، تصرفه، في النكرة، قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه؟ قال: من قبل أن هذه أمثال يمثل بها، فرعمتُ أن هذا المثل ما كان عليه من الوصف لم يجز وإن كان اسماً جري وليس بوصف.

قال أبو سعيد: اعلم أن المثل الذي يمثل به الاسم، أو الفعل، أو الصفة منزلته اسم ليس بصفة، فإن كان موضعه يوجب له التنكير، كان اسماً منكوراً. وإن كان في موضع يوجب له التعريف، كان اسماً معروفاً ثم ينظر، فإن كان مثله في حال التنكير، أو التعريف ممنوع الصرف، مع، وإن كان غير ممنوع لم يُمنع. مثال هذا أنا نقول: كل "أفعل" صفة لا ينصرف، فنصرف "أفعلاً" هذا، لأن "كل" تُوجب له تنكير كقولنا: كل رجل فهو اسم فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل فينصرف، وإن كان الذي يمثله به لا ينصرف؛ لأن الذي يمثله به باب "أحمر" وفيه علتان: وزن الفعل، والصفة.

وغير مستنكر أن ينصرف المثل ولا ينصرف المثل؛ لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف، ألا ترى أنك تقول كل إبراهيم معرفة لا ينصرف فتصرف إبراهيم هذا، وإن جعلته مثلاً لما لا ينصرف؛ لأنه نكرة في التمثيل، وتقول: "أفعل" إذا كان اسماً نكرة ينصرف، فلا تصرف أفعل هذا المثل، وإن كان المثل مصروفًا؛ لأن أفعل هاهنا معرفة، ومعناه هذا البناء لا ينصرف كما تقول إبراهيم إذا كان نكرة انصرف فلا تصرف إبراهيم المذكور؛ لأنك وضعت موضع المعرفة وهو عجمي، واجتمع فيه علتان.

ويجري مجرى هذا: كل "أفعل" إذا أردت به الفعل الماضي مفتوح الآخر أبداً، لأن "أفعل" اسم وإن جعلته مثلاً للفعل فتنونه بحق الاسمية وإن كان مثلاً للفعل.

وإذا كان المثل مقترناً بشيء يوجب له حكماً، أو كان عاملاً في شيء جري مجرى ما قد مثل به، وذلك أن يكون نعتاً لمنعوت قبله أو فعلاً لناعل بعده.

قال سيبويه: "فإذا قلت: هذا رجل 'أفعل' لم تصرفه على حال، وذلك لأنك

مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك: كل أفعَلٌ زيدٌ نصبٌ أبداً، لأنك مثلت به الفعل خاصة".

وقد زعم المازني أنه أخطأ في قوله: رجل أفعَلٌ ترك صرف "أفعَل". وقال أبو العباس: لم يصنع المازني شيئاً والقول عندي إنه ينصرف؛ لأننا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم هؤلاء نسوة أربع، ومررت بنسوة أربع. وأما قوله: كل أفعَلٌ زيد فلا خلاف فيه، يكون "أفعَل" على لفظ الفعل الماضي وقد ارتفع به زيد، ولا يجوز أن يرتفع به إلا وهو فعل، ثم يدخل "كل" على لفظ الجملة ولا يتغير، كما قال:

بني شاب قرناها

وهذا برق نحره، وسترى ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى. قلت: ولم لا يجوز أن تقول: كل "أفعَل" في الكلام لا أصرفه، إذا أردت الذي مثلت به الوصف، كما تقول: كل آدم في الكلام لا أصرفه؟ قال: هذا لا يجوز؛ لأنه لم يستقر أفعَلٌ في الكلام صفة، بمنزلة آدم، وإنما هو مثال: ألا ترى أنك تقول: لو سميت رجلاً "أفعَل" صرفته في النكرة لأن "أفعَل" لا يوصف به شيء وقد مضى الكلام في نحو هذا. و"آدم" في نفسه صفة مأخوذة من الأذمة، ويقال رجل آدم، فيبين فيه ممن ليس بآدم، ولا يقال رجل أفعَلٌ في شيء من المعاني، وإنما هو من تمثيلات النحويين وحكم اللفظ فيه على ما ذكرته لك، وليس لشيء ثابت في الكلام على طريق المثال، ولكنه يصلح على موضوع النحويين أن يكون مثالا للاسم، والصفة، والفعل، وهو في نفسه اسم؛ لأنهم في المثال يضعونه مواضع الأسماء حين قالوا: "كل أفعَل"، وأضافوا إليه "كل" أو قالوا: "أفعَل ينصرف" فخبروا عنه.

ومما يجري مجرى هذا كل فعْلان له فعْلَى لا ينصرف، وتقول: فعْلان إذا كان له فعْلَى لا ينصرف، فتصرف "كل فعْلان" لأنه نكرة وهو اسم، كما تقول سعدان للنبت "وحومان" لما صلب من الأرض وهو في قولك "فعْلان" إذا كان له فعْلَى معرفة على ما تقدم، وتقول على هذا كل فعْلان إذا لم يكن له فعْلَى مصروف في النكرة غير مصروف في المعرفة.

قال: "تقول كل فعْلَى له فعْلَى كانت ألفها لغير التأنيث ينصرف، وإن كانت

الألف للتأنيث لم ينصرف".

قال أبو سعيد: الألف في فَعَلَى، وفِعَلَى يجوز أن تجعلها لغير التأنيث، فتكون للإلحاق كقولهم: أَرَطَى، وَعَلَقَى منونين محققين بجَعْفَرٍ، وسَلَبٍ.

وفِعَلَى تكون الألف فيها للإلحاق فيصير ملحقا بهجرخ ودرهم كما قالوا: مِعْزَى وذِفْرَى، وقد يجوز أن تكون الألف للتأنيث فيكون فَعَلَى ككَسَرَى ودَعَوَى وفِعَلَى كذِكْرَى ودَفَلَى، والألف في الملحق منها والمؤنث زائدة، والمثال على لفظ واحد، فيجوز أن يجعل الملحق مثالا للمؤنث والمؤنث مثالا للملحق فجاز من أجل ذلك أن تقول كل فَعَلَى بالتثنية وكل فَعَلَى بغير التثنية على ما تنويه في الألف من الإلحاق والتأنيث.

وتقول: كل فَعَلَى في الكلام لا ينصرف، وكل فعلاء في الكلام لا ينصرف؛ لأن هذين المثالين لا يكون الألف فيهما إلا للتأنيث فلذلك لم بنوا.

وتقول: كل فَعَلَى في الكلام منصرف في النكرة، وهذا رجل فَعَلَى تصرفه، لا غير؛ لأنه ليس في الكلام فَعَلَى إلا وألفه لغير التأنيث.

ومما لم يذكره سيويه تقول فَعَلَى، وفِعَلَى مصرءان في الإلحاق نكرتين، فلا تصرف المثالين؛ لأنهما صارا معرفتين، والألف فيهما زائدة فلا ينصرف لاجتماع علتين.

وتقول: كل فَعَلَى لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، فتتونه؛ لأن هذا المثال لم توجد فيه الألف للتأنيث، إنما هي للإلحاق في نحو فَبَعَثَرَى وضَبَّعَطَرَى.

وتقول: كل "فاعلاء" و"فعولاء" و"فعلاء" لا ينصرف؛ لأن هذه الألف لا تجيء إلا للتأنيث نحو "بروكاء"، و"براكاء" و"قاصعاء"، و"راطةء".

وكذلك تقول: كل فَعَلَى لا ينصرف؛ لأن هذه للتأنيث وتقول على قياس ذلك: كل فَعَلَة، أو فَعْلَة لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

وتقول: "فَعْلَة" ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، ولا تصرف فَعْلَة؛ لأنها معرفة، وفيها هاء التأنيث كما قلنا في أفعل وفعلان، وكذلك القول في كل ما كانت فيه هاء التأنيث على أي وزن كان مثاله، تصرفه في النكرة، ولا تصرفه في المعرفة فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا

قال أبو سعيد: هذا الباب يذكر فيه من سمي بفعل لا ضمير فيه ولا زيادة في أوله،

وله نظير من الأسماء، فأبو عمرو ويونس والخليل يرون صرف ذلك وعيسى بن عمر لا يرى صرف ذلك في المعرفة.

وذلك كرجل سميته بضَرْبٍ، أو ضَارَبٍ أو ضَارِبٍ يا زيد، وأنت تأمر، ولم تجعل فيه ضميراً، وكذلك لو سميته بدحرج، وهذا قول سيبويه، واحتج له بأنهم سمعوا العرب يصرفون الرجل يسمى بكَعْسَبٍ وهو "فعل" من الكَعْسَبَةِ وهو العدو الشديد.

وكان عيسى بن عمر لا يصرف ذلك ويحتج بإنشاد العرب بيت سحيم:
أنا ابن جَلَا وطلّاع الثّنايا متى ألقى العِمَامَةَ تُعْرِفُونِي^(١)

فلم يصرفوا "جلا" وقد سمي به أباه ؛ لأنه فعل ماضي.
وتأويل سيبويه أن في "جلا" ضميراً من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضميرٌ أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حكى ولم يغير كما قال:
بني شاب قرناها تَصْرُ وتَحْلُبُ

ولهذا موضع يشرح فيه إن شاء الله تعالى.

فإن سميت رجلاً بفعل لا نظير له من الأسماء كقولك ضَرْبٌ وضَرْبٌ مشدداً وضَرْبٌ لم تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء، وقد جاء في الأسماء المعارف أسماء على "فعل" كلها غير مصروف، فمن ذلك خَضُمٌ وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم. وشلم وهو اسم بيت المقدس وعَثْرٌ وبَذْرٌ موضعان، قال الشاعر وهو زهير:

لَيْتَ بَعَثَرٍ يَصْطَاذُ الرِّجَالَ إِذَا مَا اللَّيْثُ كَذَبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقًا^(٢)

وقال كثير:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَيَذَرُ وَالْغَمْرَا^(٣)

فإن قال قائل: لم منعتم صرف ذلك وقد رأينا في الأسماء بَقَمٌ^(٤) وهو اسم جنس؟ قيل له "بَقَمٌ" ليس باسم عربي وإنما تكلمت به العجم، ووافي من كلامها ما كان

(١) البيت في الكتاب: ٢٠٧/٣، والخزانة: ١/١٢٣، وابن يعيش: ١/٦٢، ٤/١٠٥.

(٢) البيت في اللسان (عثر).

(٣) الخزانة: ١/٣٨٥، وابن يعيش: ١/٦١، واللسان: (بذر).

(٤) شجر يصبغ به، اللسان (بقم).

من الفعل لا نظير له في الأسماء، فأجري حكمه على حكم الفعل الذي لا نظير له فينصرف في النكرة. وذكر الأخفش أنه جاء مثل "ضرب" أسماء معرفة، والمعارف غير معول عليها في الأبنية؛ لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالفعل وبالحرف وبما لا نظير له في كلام العرب. وذكر الأخفش أن دئل اسم دابة تشبه ابن عرس وأنشد فيه:

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قَيْسٌ مُعْرِسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرِسِ الدُّئِلِ^(١)

وقال بعض أصحابنا يجوز أن يكون هذا الراوي لم يضبط وأن المحفوظ دُؤْل بالفتح.

قال أبو سعيد: وقلت أنا يجوز أن يكون دئل سمي بالفعل، وقد رأينا في أسماء الأجناس ما سمي بالفعل كطائر يقال له تُبَشَّرُ وآخر يقال له: تُنَوِّطُ، وهذان بناءان للفعل كأنهما سميا بفعل بفعْلانه وهو التنويط يقال ناط ينوط ونَوِّطَ يَنَوِّطُ وذلك أنه يعلق عشه ضرئاً من التعليق المحكم الذي يُتَعَجَّبُ منه.

ودئل لم يسم فاعله من دَالٍ يدأل وهو مشي فيه ستيء من نشاط، فيجوز أن تكون هذه الدابة لها مثل هذا المشي.

قال: وإن سميت رجلا بضربوا فيمن قال: أكلوني البراغث.

قلت: ضربون، تلحق النون كما تلحقها في "أولى" إذا سميت بها رجلا.

قال أبو سعيد: الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً، وعلامة للجمع في أواخرها. فإن دخلت ضميراً، ثم سمي بالفعل الذي هي فيه رجل لم يتغير لأنه فعل، وفاعل، تقول في رجل سميت به (ضربوا) والواو ضمير: هذا ضربوا، ورأيت ضربوا، ومررت بضربوا، وإن كانت الواو علامة للجمع فسميت به رجلاً أدخلت مع الواو نونا فقلت: هذا ضربون، ورأيت ضربين، ومررت بضربين.

هذا هو الوجه المختار، وهو أن تجريه مجرى مسلمين في الرفع بالواو، وفي النصب، والجر بالياء وتفتح النون على كل حال، وتحذفها إذا أضفت كقولك هذا ضربو بلدك ورأيت ضربي بلدك ومررت بضربي بلدك.

وفيه وجه آخر، وهو أن تجعل الإعراب في النون وتجعل ما قبل ياء على كل حال

(١) اللسان: (دال).

فتقول: هذا ضربين ورأيت ضربين ومررت بضربين، وإنما دخلت النون على ضربوا فيمن قال أكلوني البراغيث؛ لأن الواو في أكلوني علامة للجمع، وليست بضمير فاحتجت إلى أن تأتي بالنون معها، وذلك أنا لو سمينا رجلا بضرب، لقلنا: هذا ضرب، ورأيت ضرباً، ومررت بضرب، فتجري عليه من الحركات والتنوين ما تجريه على الاسم الذي أصله اسم، فإذا كان في الاسم علامة للجمع التي هي الواو وجب أن تكون معها النون؛ لأن النون عوض من الحركة والتنوين وقد وجبت الحركة والتنوين بالتسمية في الواحد وهذا من أجود علة فيه.

وعلة أخرى: أن هذه الواو كانت في الأصل معها نون، وإنما سقطت النون في الماضي؛ لأنه مبني على الفتح، والنون في مثل هذا الفعل إنما تدخل علامة للرفع، فإذا كان الفعل منصوباً أو مجزوماً أو مبنيًا سقطت النون، فإذا سمينا به رجعت النون، ولا تسقط من الاسم إلا بأن يضاف فيقال: هذا ضربو بلدك ورأيت ضربى بلدك، فالإضافة في الاسم كالنصب، والجزم، والبناء في الفعل وذلك كله يسقط النون.

وإن سميته بضرباً في قول من قال: فأما أخواك، رددت النون، وكان الاختيار أن يحكى لفظ التثنية، فتقول: هذا ضربان ورأيت ضربين، ومررت بضربين.

ويجوز أن يجعل الإعراب في النون، فيكون ما قبلها ألفاً على كل حال وتجري بحرى عثمان، فتقول: هذا ضربان، ورأيت ضربان ومررت بضربان.

والكلام في نونه كالكلام في لحاق النون في ضربوا، وقد تكلم الزجاج وغيره، فيما يلحقه الواو، والنون، على غير وجه الجمع، وهو أن تسمى الرجل باسم تزد فيه الواو، والنون، مختلفاً لتسمية المسمى بما لم تكلم به العرب، كقولهم: حمدون، وعيدون، ونمرون وزيدون.

فإذا جعل ذلك اسماً مع الواو والنون، كان فيه وجهان أحدهما أن تجعل الإعراب في النون، وتلزمه الواو على كل حال فيقال: هذا حمدون، وعيدون، ورأيت حمدوناً وعيدوناً، ومررت بحمدون وعيدون، فيصير بمنزلة زينون وعرجون.

ويلزم الإعراب النون والواو لازمة قبل النون.

ويجوز أن يجعل بمنزلة الجمع فيقال: هذا عبدون، وحمدون ورأيت عبيدين، وحمدين في هذا الوجه.

فإن ساء بعبدین، وحمدین بالياء كان فيه وجهان: أحدهما أن تعرب النون وقبلها ياء لازمة فتقول: هذا حمدین ومرت بحمدین، ورأيت حمدیناً.
ويجوز أن تجعله كالجمع السالم بالواو مرة ومرة بالياء.
ولا يجوز أن تجعله كزيتون وعرجون؛ لأنه لا يجوز أن تكون معرفة على وجهين مختلفين كما لا يجوز أن يقال في زيتون زيتين.

وإذا كانت الواو في الأصل للجمع، كان فيه حكاية الجمع، فيكون مرة بالواو، ومرة بالياء، ويجوز أن يكون الإعراب في النون ويكون ما قبلها ياء على كل حال كقولك هذه سنين وهذا مسلمين ولا يجوز مسلمون ولا سنون.

فإن سميت رجلاً يضربن، ويضربن لم تصرف؛ لأنه ليس له نظير في الأسماء، فامتنع هذا من حيث امتنع "ضرب" تقول: جاءني ضربن، ويضربن، ومررت بضربن ويضربن.
فإذا سميت بضربت قلت: هذه ضربت. إذا وقفت عليه تقف بالهاء، ولا تصرفه إذا وصلت تقول: هذا ضربت فاعلم، ورأيت ضربة، ومررت بضربة.

قال أبو سعيد: وأعلم أن الفعل إذا اعتل اعتلالاً لازماً، يخرج إلى مثال الاسم، وإن كان ما اعتل منه ليس على مثاله، فإنه ينصرف كقولنا "قيل"، "ورد"، والأصل فيه قِيلَ وَرُدَّ.

فقيل، ورد منصرفان في التسمية. وقول ورد لا ينصرفان، ولو سميت رجلاً بضرب فإنه لا ينصرف، فإن خففناه فقلنا (ضرب) كما قيل في (عصر) فإنه لا ينصرف أيضاً؛ لأن هذا التخفيف ليس بلازم، ولو كان أصل التسمية وقع بالتخفيف صرفته، ولم يجز أن تقول فيه (ضرب) البتة.

ونظير هذا أن "جبال" اسم الضيع لا ينصرف إذا سمنها رجلاً.

فإن خففنا الهمزة، فقلنا: (جبل) لم ينصرف أيضاً، وذلك أن جبال على أربعة أحرف مؤنث، فإذا خففنا الهمزة فصار على ثلاثة أحرف فالتبعية الهمزة؛ لأن سقوطها ليس بلازم فكأنها أربعة وما كان سقوطها لازماً لم يجر هذا الجرى.

قالوا في تصغير "ساء" "سمية" والهاء تلحق ذوات الثلاثة "وساء" على أربعة أحرف، فكان حقها أن تلحق الهاء، كما لا تلحق في تصغير "عقرب" "وعناق" إذا قلت: "عقرب" و"عنق" ولكنه يعرض في التصغير ثلاث ياءات، فيلزم سقوط واحدة منها فتصير كتصغير

الثلاثي من المؤنث، فتلحقها هاء التأنيث.

وكان الأصل في تصغير سماء أن تقول: سُمِّيَ بثلاث ياءات، كما تقول: عنيق، ثم تسقط واحدة منها، فتصير سُمِّيَ كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها الهاء، كما تقول في رجل: رجيلة وفي يد: يديّة، فاعرف في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقال سيبويه: وقد ذكر التسمية (يَضْرَبُ): فإنما كفت في الفعل يعني النون، لأنك حين ثنيت، وكانت الفتحة لازمة للواحد حذفت أيضاً في الاثنین النون، ووافق الفتح في ذاك النصب في اللفظ.

يعني أن سقوط النون مما كان مبنياً على الفتح كسقوطها في المنصوب من الفعل، وقد ذكرنا نحو ذلك.

ثم قال: "وكان حذف النون نظير الفتحة كما كانت الكسرة في هياتٍ نظير الفتحة في هياتٍ".

قال أبو سعيد: يريد أن الفتح الذي أوجه البناء في الفعل الماضي كالفتح الذي يوجه الإعراب في المستقبل، يشتركان جميعاً في إسقاط نون الجمع في فعلوا، ولن يفعلوا، فإذا سمي هما عادت النون، وذلك مثل الفتحة في هياتٍ، والكسرة في هياتٍ، وهما مبنيات أحدهما جمع وهو هياتٍ، والآخر واحد وهو هياتٍ، وجعلوا التاء في هياتٍ مكسورة وإن كانت مبنية؛ لأنه جمع والتي في "هياتٍ" مفتوحة لأنها واحدة.

وكان حق الجمع أيضاً أن تكون تأؤه مفتوحة؛ لأن الذي أوجب بناءهما معنى واحد، وهو الإشارة، والإشارة توجب بناء المشار إليه كقولنا: هَذَا وهُوَلاءِ.

وتقول في المكان: ثَمَّ، ولما بَعُدَ كثيراً: هَيْهَاتَ، فكأنه قال: ذاك بُعْدٌ، ولكن لما جعل جمعاً بالألف والتاء كان ما يجب فيه من الفتح يجعل كسراً، كما أن الفتح الذي يجب بالنصب فيما كان جمعه بالألف والتاء يجعل كسراً، كقولك: رأيت مسلمات، وصالحات، وتقول في الواحد: رأيت مسلمة وصالحة، فجعل الجمع وإن كان مبنياً مكسور التاء إذ كان جمعاً في موضع يوجب البناء فيه الفتح كما كان ذلك في المعرب.

وإنما وجب الفتح في "هياتٍ" وجميع ما في آخرها هاء التأنيث إذا بني نحو ذَيْتٍ، وَثُمْتُ، وَرُبْتُ؛ لأن هاء التأنيث بمنزلة شيء ضم إلى شيء، فبني على الفتح نحو خمسة عشر وما أشبه ذلك.

وفي فتح "هيهات" وجه آخر، وهو أن يكون اتبع فتحة الألف والفتحة التي قبلها كما قال سيويه في ترخيم أسحار أسحار، ويحمل على هذا فتح نون أَيَهَان في معنى أَيَهَات.

"وهيهات" إذا جعلناه جمعا فهو عندي على أحد وجهين: أحدهما أن يكون جمع "هيهات" والعرب تقول: "هيهات" في معنى "هيهات".

وتسقط الألف في "هيهات"، لاجتماع الساكنين: ألف "هيهات" والألف التي مع التاء، كما تقول هذان ورأيت هذين، فتسقط الألف التي في ذا لاجتماع الساكنين.

والوجه الآخر أن يكون جمعا لهيهات المفتوحة فتحذف هاء التانيث كما تحذفها في مسلمة إذا قلت مسلمات ثم تحذف الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين.

وفي هيهات لغات، وقد جمعها أبو الحسن اللحياني في كتاب نوادره، أخبرنا بذلك أبو محمد عبد الله بن الفضل الوراق، قال أخبرني أبو عمرو أحمد بن علي بن عبد الله الطوسي، قال: أخبرني أبي، قال: قرأت على أبي الحسن اللحياني يقال: "هيهات" لهيهات بالنصب والكسر وأيهات أَيَهَاتِ أَيَهَاتِ أَيَهَاتِ.

قال الكسائي من نصبها وقف عليهما بالهاء، وإن ضمها بالتاء، ومن خفض، وقف بالتاء.

ويقال أيهات أيها.. فتلقى التاء.

قال الشاعر:

وَمِنْ ذُنُوبِي الْإِبْعَادُ وَالْقَفْرُ كُلُّهُ وَكُنْمانُ أَيَهَا مَا أَشَدُّ وَأَبْعَدًا^(١)

ويقال أيضًا: أيهات أَيَهَان يجعل مكان التاء نون.

قال الشاعر:

أَيَهَاتِ مِنْكَ الْحَيَاةُ أَيَهَانًا^(٢)

وحكي هيهات منك الشام أي بعيد منك الشام

(١) البيت بلا نسبة في اللسان: (هيه).

(٢) شطر بيت بلا نسبة في ابن يعيش: ٦٧ / ٤، واللسان: (هيه).

قال الشاعر:

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ لُؤَاصِلُهُ^(١)
وأنشد أبو زياد:

إحدى بني عائذ الله استمر بها صرَفَ مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى يُنْفَخَ الصُّورُ
هَيْهَاتَ مَسْكَنُهَا مِنْ حَيْثُ مَسْكَنُنا إِذَا تَضَمَّتْهَا دُغْمَانُ فَالْدُّورُ^(٢)

وقال:

هَيْهَاتَ مِنْ عَبْلَةٍ مَا هَيْهَاتَا هَيْهَاتَ إِلَّا ظَعْنًا قَدْ فَاتَا^(٣)
وقال في الحفض:

هَيْهَاتَ مِنْ مُصْبِحِهَا هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ حَجَرٍ مِنْ صُنَيْعَاتِ^(٤)
انتهى إلى هذا الموضع كلام اللحياني.

قال المفسر: وأما إنشاده:

هَيْهَاتَ مِنْ عَبْلَةٍ مَا هَيْهَاتَا

فلا يكون ذلك من لغة من يقف على "هيهة" بالهاء، ولا على لغة من يجمع؛ لأن الذي يقف بالهاء، لا يلحقه ألفاً، عوضاً من التنوين، في حال النصب، ولا يجعله في قافية تائية منصوبة، ولا يقول رأيت ثمرتا إذا وقف، ولا (يجعله) أيضاً في قافية. والذي يجمعه يلزمه أنه يكسر التاء.

وهذا عندي شاذ يحمل على لغة من يقف على التاء في المؤنث فيقول هذه ثمرتٌ وَحَجَفَتْ.

هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف

قال أبو سعيد: هذا الباب مشتمل على الألف المقصورة الزائدة فما كان من ذلك

(١) البيت في ديوانه ٤٩٧، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش: ٣٥ / ٤، واللسان: (هية).

(٢) البيت في نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٣٤.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، وهما بلا نسبة في اللسان (هيه).

(٤) البيتان من مشطور الرجز، وهما في ابن يعيش ٦٦ / ٤، واللسان (هية).

للتأنيث فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وما كان لغير التأنيث، فهو ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، فأما التأنيث فنحو حُبْلَى، وحبارى^(١)، وجمزى^(٢)، ودفلى^(٣)، وغنبي وشروى^(٤) لا ينون شيء من ذلك بحال في معرفة ولا نكرة.

وذلك، أن الألف فيه للتأنيث والألف تزيد على هاء التأنيث قوة؛ لأنها تبنى مع الاسم، وتصير بعض حروفه وتغير لها بنيته ويكسر الاسم معها فيعود الألف في الجميع والهاء تزداد على المذكر ولا يتغير لفظه.

تقول: حبلى، وسكرى: ولا يقال حُبْل، ولا سَكْر. ويجمع حبالي، وسكاري فيختلط الألف بحروف ما كَسَر، وتقول في الهاء: قائم، وقائمة وثمر وثمره، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على الهاء فصارت بمشاركتها لهما علة تقوم مقام علتين.

وأما الألف الزائدة، كألف أرطى^(٥)، وحَبْنَطَى^(٦)، وقَبَعَثَرَى^(٧)، وما جرى مجراه من الأسماء المذكورة، التي في أواخرها الألف زائدة، فإنها. تنصرف في النكرة ولا تنصرف إذا سمي بها في المعرفة؛ لأنها أشبهت بالزيادة ألف التأنيث وانضم إليها التعريف، فمنعها الصرف. وقد جاءت الأسماء في أواخرها ألف حملها بعض العرب على أنها ألف تأنيث، فلم ينونها بحال، وحملها بعضهم على أنها ألف زائدة للإلحاق، لا للتأنيث، فنونها في النكرة.

فمن ذلك "ذِفْرَى" بعضهم يقول: هذه ذِفْرَى أَسِيَّة، وبعضهم يقول: هذه ذِفْرَى أَسِيلَة، وهي أقلهما.

وكذلك "تَثْرَى" بعضهم يجعل الألف للتأنيث وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق

(١) طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء. انظر: (اصحاح).

(٢) الحمار الوثاب السريع. اللسان (جمز).

(٣) شجر مر أخضر حسن المنظر. اللسان (دفل).

(٤) شروى الشيء مثله. اللسان (شرى).

(٥) شجر ينبت بالرميل. اللسان (أرط).

(٦) الغليظ القصير البطن. اللسان (حبط).

(٧) الجمل العظيم. اللسان (قبعثر).

بجعفر، ونحوه.

وفيه قول ثالث، وهو أن تكون الألف عوضاً من التنوين، والقياس لا يأباه وخط المصحف يدل على أحد القولين، إما التأنيث، وإما زيادة الألف للإلحاق؛ لأنها مكتوبة بالياء في المصحف "تترى" وأصل "تترى" "وترى" التاء الأولى بدل من الواو؛ لأنها من المواترة.

وألف "مِعْرَى" منونة في التنكير بمنزلة "أرطى" وحبَطَى" وعلقى.

ومنهم من لا يتون، ويجعلها للتأنيث كما قال العجاج:

يَسْتَنّ فِي عُلْقَى وَفِي مُكُور^(١)

وما كان على فَعَلَى نحو "جَمَزَى" و"بَشَكَى"^(٢) فلا تكون ألفه إلا للتأنيث؛ لأنه ليس في الرباعي شيء يلحق به على وزن فَعَلَل.

قال: وأما موسى، وعيسى، فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة. تقول: مررت بموسى، وموسى آخر، وبعيسى وعيسى آخر.

وموسى الحديد عربية منصرفة في النكرة، وزنها "مُفْعَل"، وهي من أحد شيئين: إما من أوسيت الشعر إذا حلقت، أو من أسوت^(٣) الجرح، وألزم التخفيف.

وأما عيسى إذا جعل عربياً فوزنه فِعْلَى، وأصله من أحد ثلاثة أشياء إما من العيس، وهو ماء الفحل، أو من العيس وهو بياض الإبل، وإما من قولهم: عاس ماله يعوسه إذا قام به، وأحسن سياسته.

وإن سميت بموسى الحديد لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف وهي معرفة، وستقف على ذلك بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.

(١) في ديوانه ٢٩، والكتاب ٢١٢/٣، واللسان: (مكر).

(٢) امرأة خفيفة سريعة.

(٣) في اللسان: أسا الجرح: داواه.

هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد الألف فمنعه ذلك من الانصراف

في المعرفة والنكرة

وذلك نحو حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطرفاء، ونفساء وعشراء،
وفقهاء، وسابياء، وحادياء، وكبرياء.

ومثله: أيضاً عاشوراء وأصفياء، وأصدقاء، وزمكاء، ويروكاء وبركاء ودبوقاء،
وحنفساء، وعنكباء، وعقرباء.

قال أبو سعيد: جملة ذلك أن ألف التانيث يمنع من الصرف في المعرفة والنكرة كما
ذكرناه من العلة مقصورة كانت أو ممدودة. وهي في الأصل ألف واحدة، فأما المقصورة
منها فإن لا يكون قبلها ألف نحو حُبلى، وسَكْرَى.

والممدودة: أن يكون قبلها ألف زيت للمد، وخص بها ضرب من التانيث لما
يبد قبلها، فاجتمعت في آخره ألفان، وهما ساكتان لا يمكن تحريك واحدة منهما، ولا
يسقط إحداهما؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها؛ ولأنها لو سقطت لالتبس الممدود
بالمقصور فقطعت ألف التانيث، وهي الأخيرة منهما همزة؛ لأنها من مخرجها حتى يمكن
تحريكها.

قال سيبويه: واعلم أن الألفين لا تزدان إلا للتانيث، ولا تزدان أبداً، لتلحقا
بنات الثلاثة "بسرдах" ^(١) ونحوها.

ألا ترى إنك لم تر "فعلاء" قط مصروفة، ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان
إذ تزدان مصروفاً.

قال أبو سعيد: هذا الذي ذكره سيبويه صحيح، وقد رأينا ما فيه ألف زائدة،
وبعدها همزة منقلبة، للقاتل أن يقول: إنهما ألفان زائدتان كما قال سيبويه في حمراء وباهما:
'وإن آخرها ألفين زائدتين، وذلك نحو قولهم: علياء، وحرباء، وزيزاء، وحزباء، وجلدلاء،
وهي كلها مصروفات.

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب، أن همزة منقلبة من ياء، وأن الهمزة في باب حمراء
منقلبة من ألف، واستدل على ذلك بأنهم يقولون: دِرْحَاية، وأن الأصل في عِلْيَاء، وحِرْبَاء،

(١) الناقة الطويلة، اللسان (سردج).

علياء، وحرَبَيَّ، وقلبت الياء همزة على ما يوجهه التصريف، وألحقا بِسَرْدَاح وسِرْيَال، ويستدل على ما كان الزيادة فيه ألفين، بأن العرب لا تصرف ذلك وتجعله للتأنيث، وعلى قوله في الباب الآخر، يصرف العرب إياه، واستدل أيضًا أن "فعلاء" لا يكون ملحقًا كما كانت علياء وحرباء ملحقين؛ لأنه ليس في الكلام مثل (سَرْيَال) ولا (سَرْدَاح) فيكون (فَعَلَاء) ملحقًا به، وفي الكلام مثل "سِرْيَال" و"سَرْدَاح" فيلحق به فعلاء.

ولما (خَزَعَال). وهو فَعْلَال فلم يذكره سيبويه، ولعله لم يصحح الرواية فيه، أو لم يبلغه.

ولما قلقال، ولببال، وجرجار، وخضخاض، وما جرى مجرى ذلك من المضاعف فإنه كثير.

وليس بالذي قصده سيبويه، ولا يلحق ألف التأنيث شيئًا على ثلاثة أحرف أولها مضموم أو مكسور، وأوسطها ساكن ويلحقه ما يكون ملحقًا له.

والرابعي كعلياء، وحرباء، وقوباء، وخشَاء.

وفي قوباء، وخشَاء لغتان، وثلاثة أوجه، فيقال خُشْشَاء وقُوبَاء، مثل عُشْرَاء، ونُفْسَاء، والعرب لا تصرفهما، والألف للتأنيث ويقال: وقُوبَاء وخُشْشَاء.

وفي ذلك وجهان: منهم من يقول: إن الهمزة منقلبة من ياء وإنها ملحقة بقسطاس، وقرطاس، يصرفهما، ومنهم من يقول: إن العرب استثقلت قوباء، وخششاء فسكنت استثقالا في اللفظ وألف التأنيث على حالها ولا يصرف، ولم يذكر سيبويه ذا الوجه.

وأما (غوغاء) فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف.

ومنهم من يجعل "غوغاء" فعلال بمنزلة قضقاض، وخضخاض "وجرجار على ما قدمت ذكره من كثرة ذلك من المضاعف، ويكون الأصل "غوغاو" والغين، والواو مضاعفتان بمنزلة القاف، والضاد في قضقاض.

فإن قال قائل: إذا كنتم قد منعتم من صرف (حبنطى) وما أشبهه في المعرفة؛ لأن فيه ألفًا زائدة وتشبه ألف التأنيث في الزيادة واللفظ فهلا منعتم من صرف (علياء) و(حرباء) في المعرفة؛ لأن آخرها كآخر "حمراء" في اللفظ والزيادة؟

قيل له (حبنطى) لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث، والهمزة في "حمراء" ليست بعلامة التأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه، فلما كانت الهمزة في علياء

منقلبة من ياء وفي حمراء منقلبة عن ألف وليست الهمزة بعلامة لم يشتركا في اللفظ.
 فإن قال قائل: أنتم إذا صغرتم (حنبطي) بعد التسمية ومنع الصرف قلبتم الألف
 باء، وصرفتموه، فقلتم: (حبيط) فهلا صرفتم (حمراء)؛ لأنكم قلبتم ألف التأنيث همزة،
 وزال اللفظ المشبه لألف التأنيث؟ قيل له أف (حنبطي) أشبه ألف التأنيث في اللفظ ولا
 حقيقة له، فإذا زال اللفظ الذي به أشبه بطل الحكم، والهمزة بدل من ألف التأنيث بمجوعة
 مكانها، فالحكم باق.

هذا باب ما لحقته نون بعد لألف

فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو: (عطشَنَ)، (سكرانَ)، (عجلانَ)،
 وأشباهاها، وذلك أنهم جعلوا النون، حيث جاءت بعد ألف، كألف حمراء؛ لأنها على
 مثالها في عدة حروفها، والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر،
 ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث، على بناء المذكر، ولمؤنث سكران
 بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة.

فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة. وأشبهها فيما ذكرت، جرى مجراها.
 قال أبو سعيد: اعلم أن الألف وانون الزائدتين، في آخر الاسم على ضربين،
 أحدهما: يختص به "فعلان" الذي أنشأه "فعلّي" وهو الأصل في منع الصرف، ولا ينصرف
 في معرفة ولا نكرة، كغضبان، وسكران.

والآخر سائر ما يدخل عليه الألف والنون زائدتين كعربان، وعثمان، وزعفران
 وسعدان، ومروان وغير ذلك، مما لا يحصى كثرة.

فأما العلة المانعة من صرف (سكران) وما به أن أنشأه على خلاف لفظ مذكره،
 كما أن "أحمر" على خلاف لفظ المؤنث، فلما كانت "حمراء" لا تنصرف في معرفة، ولا
 نكرة، كان سكران كذلك.

وقوي ذلك زنة المصدر منهما واحد؛ لأن (سَكْرَ) مثل (حَمَرُ) والألف والنون في
 سكران كالألف والهمزة من (حمراء)، ولا تدخل علامة التأنيث على "سكران"، كما لا
 تدخل على "حمراء". لا تقول: سكرانة كما لا تقول: "حمراءة"، فصار الألف والنون فيه
 كأنه للتأنيث، فهذه علة سيويه وهي التي يعتمد عليها، وبعض أصحابنا - وهو المبرد -
 واحتج بأن قال: النون بدل من ألف التأنيث واحتج في ذلك بأن قال: إن العرب تقول في

النسب إلى (صنعاء): صنعاني، وهراء هرائي. وندمان وندامي، وسكران وسكاري. كما قالوا صحراء وصحاري.

فلما جاءت الألف والنون زائدتين في غير باب سكران كانت مشبهة بباب سكران في اللفظ، فمنع من الصرف في المعرفة ولم يمنع في النكرة، كما أن الألف الزائدة لغير التأنيث مشبهة في اللفظ بألف التأنيث فمنعت من الصرف في المعرفة ولم يمنع في النكرة، وذلك نحو: هذا عثمان، وسعدان ومررت بعثمان، وعثمان آخر، وسعدان، وسعدان آخر.

وكذلك إذا سميت بعربان وسرحان وإنسان فتشبه هذا من باب سكران كتشبيه "جنبطي" من باب "جبلي" و"سكري".

فإذا حقرت (سرحان) اسم رجل - قلت: (سريحين)، فصرفته؛ لأنه زال الشبه بآخر سكران؛ لأنك تقول في تصغيره: سكيران.

وتقول في تصغير "عثمان": "عثيمان"، و"سعدان"، "سعيدان"، فلا تصرف شيئاً من ذلك، لأن الألف والنون مبقاة، وهي بلفظها، فمنع من الصرف.

وستقف على ما تنقلب الألف فيه ياء، وما لا تنقلب مما آخره ألف ونون زائدتان في باب التصغير، وليس المانع من الصرف زيادة النون في آخر الاسم، ولا أن يكون قبل النون زيادة أخرى غير الألف، لأنك تصرف (رعشنا) و(ضيفنا) و(غسلينا) و(سنينا) وهذا قول أبي عمرو، والخليل، ويونس .

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة

مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشري، وما أشبهها، وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى.

قال أبو سعيد: اعلم أنا قد ذكرنا في الباب الذي قبله أصل ما يتضمنه هذا الباب بما أغني عن إعادته.

واعلم أن كثيراً من الأسماء التي يكون في آخرها ألف ونون يكون فيها مذهباً: أحدهما أن تكون النون زائدة مع الألف التي قبلها، والآخر أن تكون النون أصلية، فلا تمنع من الصرف.

وفيها ما لا تكون النون فيه إلا أصلية، وفيها ما لا تكون فيه إلا زائدة، وأنا أسوق

هذه الأسماء فأذكر وجوها إن شاء الله تعالى.

فمما تكون النون فيه أصلية ولا يمنع من الصرف "طحان"، و"تبان"، و"سمان" لأنه من الطحن، والتبن، والسمن، وهو (فعال) منزلة حماد، والنون منه كالدال من (حماد)، ومن ذلك رجل يسمى "مُرَّان"، النون أصلية وهي فُعَّان، يقال للرَّماح: "مُرَّان"، وهو مشتق من المرانة وهي اللين. ومن ذلك رحل يسمى "فينان"، وهو فيعال؛ لأن الفينان: الكثير الشعر، ومن الأشجار: الكثيرة الأغصان، والفنن: الغصن.

ومما يحكم على نونه بالزيادة، ويمنع الصرف: "مَعْدان"، و"مرجان" و"مروان"؛ لأن هذه أبنية لو جعلت النون فيها غير زائدة صار على مثال "فَعْلال"، وقد تقدم أنه ليس في كلامهم عند سبويه (فعلال) إلا مضاعفاً. ليس فيه مثل (سرداح).

ومما يحكم على نونه بالزيادة مما عرّب بالاشتقاق "عريان" لأنه من عري يعري. قال أبو سعيد: إذا كان في آخر الاسم ألف ونون، وقبلها ثلاثة أحرف حكم عيهما بالزيادة، حتى يقوم الدليل من اشتقاق، أو غيره على أن النون أصلية.

ومن أجل هذا حكم الخليل على لنون في "رمان" إنها زائدة، وإن لم يعرف اشتقاقه؛ لأن الأكثر كذلك، وإنه لا يعرف لـرمن معنى. وبعض النحويين - وقد حكي عن الأخفش - يذهب إلى أن النون في رمان أصلية؛ لأن الألف والنون إنما تكثر زيادتهما في الجموع والمصادر، وإن سُمي رجل بـ(زعفران)، أو (نومان)، أو (ملكمان)، أو (كفران)، أو (سكران) فالباب في ذلك كله أن لا ينصرف.

وهذه الأسماء أكثر من أن تحصي، والاشتقاق يدل عليه. وما لم يكن له اشتقاق حُصِّلَ على الزيادة.

ومما يُعلم أن النون فيه أصلية (ديوان)؛ لأنك تقول: دوت الدواوين والنون فيه لام الفعل، ويقال فيه (ديوان) و(دَيَّوان)، فمن قال: (ديوان) فأصله (دَوَّان) قلبت إحدى واويه ياءً استتقالاً لكسرة، والتشديد كما قالوا في غُرَّاط ودِنَّار: نيراط، ودينار.

والدليل على أن الأصل التشديد قولهم في الجمع والتصغير: دواوين، ودنانير وقراريط، ودويوين، ودنينير وقريرييط.

وأما من قال دَيَّوان فهو فيعال مثل يَيطار.

ولو سميت رجلاً بـ(جَنَّجان) يحكم على النون الأخيرة أنها أصل يجعل بمنزلة خَصْخاض، وجرجار على التضعيف.

وأما ما تحتمل نونه الزيادة، والأصل، فقوله: دهقان، وشيطان.

قال الخليل: أخذ من التدهقن، والتشيطن، والنون أصلية، وهو مصروف. وإن أخذ من الدهق، ومن الشيط، فالنون زائدة ولا ينصرف، وقد يجيء أسماء كثيرة يحتمل الاشتقاق فيها وجهين:

منهما: (حَسَن) من أخذه من الحُسْن صرفه، ومن أخذه من الحس لم يصرفه.

وحسان بن ثابت لم يصرف نفسه حين قال:

مَا هَاجَ حَسَّانَ رَسُولُ الْمَقَامِ وَمَقْطَعُنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ^(١)

فدل على أنه كان يعتقد أن اسمه مأخوذ من الحس.

(وغسان) يحتمل أن يكون من العُسنة وهي الخصلة من الشعر، ويقال فلان في غيسان شبابه، والنون في هذا أصلية، ويحتمل أن يكون من الغس وهو الضعيف.

وزبان يحتمل أن يكون فعالاً من الزبن وهو الدفع، ويحتمل أن يكون من الأزب وهو الكثير الشعر وما ورد بعد ذلك فقسه على ما ذكرت لك.

وقد تقدم إن مثل "جنبطى" و"مَعزَى" و"مَلْقَى" و"ذفرى" فيما نون لا ينصرف في المعرفة. وكذلك سرحان وضِيعان، فإن صغرت (جنبطى) أو (علقى) انصرف فقلت: (حيبط)، و(عليق)، ورأيت حبيطاً وعليقاً، وإن صغرت أيضاً سرحان، وضِيعان بعد التسمية به صرفته فقلت: هذا سُرِّحِين، وضِيعِين؛ لأن اللفظ الذي كان يمنع من الصرف هو الألف، والنون، والألف قد زالت في قولك حبيط وسريحين. وأما معزى فالعرب فيه على مذهبين؛ منهم من يجعل (معزى) مؤنثاً لا بالألف ولكن كما يجعل إبل، وغنم مؤنثاً.

فمن ذهب هذا المذهب وسمى به رجلاً، ثم صغره، لم يصرفه فقال: هذا "مُعْزِرٍ" ومررت بمُعْزِرٍ، ورأيت مُعْزِرَى بغير تنوين في المنصوب، كما تقول رأيت جوارى، وهؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ. ومن العرب من يذكره، وقد ذكر سيويه عن أبي الخطاب إنه سمعهم يقولون:

وَمِعْزَى هَلْدَبَا يَعْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا^(٢)

فعلى هذا المذهب إذا سمي به لا ينصرف في التكبير من أجل الألف ويصرفه في التصغير كما يصرف حُبيط.

(١) البيت في ديوانه ٢٢٦، وشرح الأشموني ٢٥٢/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٣، وابن يعيش ٦٣/٥، ١٤٧/٦ واللسان (قرن).

هذا باب هاءات التانيث

اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث، فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؛ لأنه يجتمع فيه التعريف، والتانيث، فإذا نكر لم يكن غير التانيث. وليست الهاء كالألف في التانيث؛ لأن منزلة الهاء منزلة اسم ضم إلى اسم ومنزلة الألف منزلة حرف صيغ مع الاسم، كبعض حروفه.

ألا ترى أنك إذا صغرت اسماً على أكثر من أربعة أحرف وآخرها ألف مقصورة للتانيث حذفته كقولهم في (حباري): "حُبَيْر" وفي جَحْجَبِي: "جُحِجِب"، وفي "قرقرى": "قَرِقر"، وهاء التانيث لا تسقط، تقول في (دجاجة) "دُجِجَة" وفي (قَرقرة): "قُرِقرَة" كما تقول في (حضر موت): "حُضِرَ مَوْت"، وفي (خُمْسة عشر): "خُمِيسَة عَشْر" تصغر الصدر، وتأتي بالاسم الثاني كما تأتي بالهاء بعد تصغير ما قبله.

ثم قال سيبويه: "ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة، أنها لم تلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة، فقط، ولا الأربعة بالخمسة، لأنها بمنزلة عشر، وموت، وكرب، في معدي كرب.

وإنما تلحق بناء المذكر ولا يبنى عليها الاسم كالألف ولم يصرفوها في المعرفة كما لم يصرفوا معدي كرب ونحوه.

يريد أن الهاء إذا زيدت على آخر الثلاثي، أو الرباعي لم يصير كحرف من حروفه. ألا ترى أننا لو صغرنا "ثمرة" لقلنا: "ثُمِيرَة" فلم نكسر الراء وحق الحرف الذي بعد باء التصغير إن لم يقع الإعراب عليه أن يكسر كما يقال في رَعِشْن: رُعِشْن وفي رُطَى أُرِيط؟

والألف الزائدة تكون ملحقة ببناء ببناء كألف أرطى وعقلى، وسلقى، وجعبي، ألحق البناء بجعفر، ودحرج. فاعرف ذلك.

هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره حرف التانيث

كل مذكر سمي بثلاثة أحرف، ليس فيه حرف التانيث، فهو مصروف كائناً ما كان، أعجمياً، أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا فعل مشتقاً من الفعل أو يكون في أوله زيادة، فيكون كأجد، وتضع ونضع، وأضع. أو يكون كضرب وذلك كرجل سميته بـ (قَدَم)،

أو (فهر) أو (أذن) وهن مؤنثات أو سميته — (حُش) أو (دَل) أو (جان) أو (سَبَك) أو (بكج) وما أشبه ذلك.

وإنما انصرف المسمى بالمؤنث على ثلاثة أحرف؛ لأنه قد أشبه المذكر، وذلك أن ما كان على ثلاثة أحرف من المؤنث، إذا صغرناه قبل التسمية، ألحقناه هاء التأنيث، وإن لم يكن في الاسم هاء، كقولهم: "عين"، و"عَيْنَة" و"أذن"، و"أذِنَة"، و"قَدَم" و"قَدِيمَة"، فإذا سميناها رجلاً: قلنا قُدَيْم وعَيْن، وأَذَيْن، فلما كنا نرد الهاء في الثلاثة كأن تقدير الاسم فيه هاء محذوفة، فإذا سمينا به لم نرد الهاء؛ لأن الاسم صار مذكراً وإن لم تسم به رددنا الهاء التي في التصغير.

فإن قال قائل: قد وجدنا في أسماء الرجال "عينية" و"أذينة".

قيل له: إنما سمينا بالتصغير بعد دخول الهاء.

ولو سمينا — (عَيْن) و(أذن) ثم صغر، لم يجز دخول الهاء، ألا ترى أننا لو سمينا امرأة — (عمر) ثم صغرناه لقلنا عميرة. ولو صغرنا (عمر) قبل التسمية لقلنا عمير؟ وأما ما كان من العجمي على ثلاثة أحرف، فإنه مصروف، وسواء سكن أوسطه، أو تحرك.

وإنما دخل في ذلك ما تحرك أوسطه، ولم يكن بمنزلة المؤنث الذي يفرق فيه بين ما سكن أوسطه "كهند"، و"دعد"، فأجيز صرفه، وبين "قدم"، و"جمل" اسم امرأة، فلم يجز صرفه؛ لأن المؤنث أثقل من العجمي.

من ذلك أن التأنيث قد يكون بعلامة، يلزمونها الاسم، للفرق بين المذكر والمؤنث، حرصاً على الفصل بينهما، لاختلاف المذكر، والمؤنث في أصل الخلقة، ولأنهم لا يعتدون بالعجمة فيما استعمل مذكراً نحو: "سَوَسَن" وإبريسم، وآجر، إذا سمي بشيء من ذلك كان منزلته منزلة العربي وانصرف، فظهر بذلك أن العجمة عندهم أيسر من التأنيث.

قال: وإن سميت رجلاً "بنت"، و"أخت" صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا (سنبطة).

ولو كانت الهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، وإنما هذه التاء فيها كناء

(عفريت) ولو كانت كالألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك. ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرفت في المعرفة.

قال أبو سعيد: التاء في بنت، وأخت منزلتها عند سيويه منزلة التاء في "سنتة" و"عفريت"؛ لأن التاء في سنتة زائدة، للإلحاق بسلهبة، وجرقة، وما أشبه ذلك. والسنتة: القطعة من الدهر، كالمدة.

والدليل على زيادة التاء أنهم يقولون: سبة والتاء في عفريت زائدة؛ لأنهم يقولون عفي، وعفرية.

"وعفريت" ملحق بقنديل، وحلب، وكذلك (بنت) و(أخت) ملحقتان — (جذع) و(قفل)، والتاء فيهما زائدة للإلحاق، فإذا سينا بواحدة منها رجلاً صرفناه؛ لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث كرجل سميناه — (فهر) (عين).

والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء كقولنا 'دَجَاجَةٌ' وما أشبه ذلك.

وإن سميت رجلاً بـ (هنة)، و(منة) وقد كانت في الوصل "هنت" قلت: هنةُ يا فتى تحرك النون، وتثبت الهاء؛ لأنك لم تر محتصاً متمكناً على هذه الحال التي تكون عليها 'هنة'.

وهي قبل أن تكون اسماً، تسكن النون في الوصل، وذلك قليل، فإذا حولته إلى الاسم لزم القياس.

قال أبو سعيد: اعلم أن (هناً) و(هنةً) يكتنهما عما لا يذكر اسمه، وربما أدخلوا فيهما الألف واللام، وأكثر ما يستعمل للناس.

وأصل (هن): هَنُوْ، وكان حقه أن يقال: (هناً) كما يقال: (قفاً) و(عصاً) قال الشاعر:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَّانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَّبِعٌ^(١)

(١) البيت في الكتاب ٣/٣٦١، والمقتضب ٢/٢٧٠، وابن يعيش ١/٥٣ - ٥/٣٨ - ٦/٣ - ١٠/٤٠ - ٤٤، واللسان (هنا).

وحذفوا آخرها فقالوا: (هَنْ) و(هَنَّة) كما قالوا: (أَب) و(أَخ) وهما اسمان ظاهران، يكتنى بهما عن اسمين ظاهرين.

فلذلك أعربا، وفيهما معنى الكناية والعرب تقول في الوقف: (هَنَّة) وفي الوصل: (هَنْت) فتصير التاء فيها إذا وصلت كالتاء في أخت، وبنت، فقال سيبويه:

إذا سمينا بـ (هنة) وجب أن نقول في الوصل والوقف: هذا هَنَّة وهَنَّةُ قد جاءني، فتحرك النون، ولا تسكنها في الوصل، كما كانت مسكنة قبل التسمية؛ لأن إسكانها ليس بالقياس.

ولأنهم لم يلزموها الإسكان فتكون بمنزلة "بنت"، و"أخت" وتكون التاء للإلحاق. وإنما سكنوها، وهم يريدون الكناية بها عن الاسم، تشبيها بنون (من) لما فيها من معنى الكناية، فإذا سمينا بها رددناها إلى القياس، فلا نصرفها، وتكون منزلتها منزلة رجل سميناه "بنة"، أو "ضعة" في الوقف والوصل.

قال: وإن سميت رجلا بـ(ضربت)، ولا ضمير فيها قلت: "هذا ضَرْبُهُ" في الوقف؛ لأنه قد صار اسماً فجرى مجرى شجرة.

هذا بابُ فَعَلَ

اعلم أن كل "فَعَلَ" إذا كان اسماً، معروفاً في الكلام، أو صفة، فهو مصروف، فالاسم المعروف في الكلام على ضربين، أحدهما: أن يكون واحداً من جنس، أو جمعاً لواحد من جنس، فالاسم الذي لواحد نحو: "صَرَد"، و"جَعَلَ"، و"خَزَز"، و"سَبَد"، اسم طائر وما أشبه ذلك، والجمع نحو "ثَقَب"، و"خَفَر"، و"ظَلَم" وما أشبه ذلك إذا أردت جمع الثقب، والخفرة والظلمة، والصفات نحو هذا رجل حطم، كما قال الحطم القيسي:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ^(١)

وَحُتِّعَ، وَسُكِّعَ، وَاحْتَنَعُ: الدليل والسكع: الذي يتسكع في الأمر وإنما صُرِفَتْ

(١) البيت في الكتاب ٢٢٣ / ٣ والمقتضب ٥٥ / ١ - ٣ / ٣٢٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

٢ / ٢٥٣، وابن يعيش ٦ / ١١٣.

هذه الأسماء، لأنها ليست كالاسم الذي يشبه الفعل الذي في أوله زيادة، وليست في آخرها زيادة تانيث وليس بفعل، ولا نظير له في الأسماء، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً كـ "حَجَرٍ" ونحوه، وما كان منه جمعاً بمنزلة "كِسَر" و"إِبْر"، وما كان منه صفة بمنزلة قولك: هذا رجل عَمِلَ إذا أردت كثير العمل، وبمنزلة رجل جُنُب، ورجل سَلَكَ إذا كان خفيفاً في عمله.

فأما "عُمَر" و"زَفَر" فإنهم منعهم من صرفها وأشباههما أنهما ليسا كشيء واحد مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناءهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: "عامر" و"زافر"، ولا يجيء "عمر" وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به، إلا وذلك البناء معرفة.

كذلك جرى هذا الكلام، فإن قلت: عمر آخر، صرفته؛ لأنه نكرة، فتحول عن موضع "عامر" معرفة.

وإن حقرتة صرفته؛ لأن "فُعَيْلاً" يقع في كلامهم محدوداً عن "فُوَيْعِل" وأشباهه، كما لم يقع "فُعِل" نكرة محدوداً عن "عامر" فصار تحقيره كتحقير "عمرو" كما صارت نكرته كصُرد وأشباهه. .. "هذا قول الخليل".

قال أبو سعيد: اعلم أن عدل "فُعِل" عن "فاعل" و"فعال" عن "فاعلة" معنى مفهوم في كلامهم، يريدون به التوكيد والمبالغة، وذلك قولهم في النداء: يا فُسَقُ ويا فساق للأثني، ويا حُبَث، ويا حَبَاث، ويا غُدْرُ، ويا غَدَار يُؤَكِّدون فيها الخبث، والفسق، والغدر، وهي أسماء معارف بالنداء، وكذلك يعدلون في الأسماء الأعلام فيقولون: "عمر"، و"زَفَر" و"قُثم"، و"جُثَم"، وما أشبه ذلك للمذكر.

و"حذام"، و"قطام"، و"رقاش"، وما أشبه ذلك للمؤنث، فوقع العدل عن هذه الأسماء الأعلام وهي معارف كما وقع في النداء، فإذا نكرته، فزال التعريف انصرف؛ لأنه لم يبق إلا العدل.

وإن صغرتة زال عن لفظ العدل وساوى تصغير "عمرو" فساوى ما ليس بمعدول. وقد كان يجوز أن يصغر "عامر" على "عمير" بإسقاط الزائد من غير عدل، فأبطل التصغير مذهب العدل، ولم يكن المصغر معدولاً عن مصغر فيجتمع فيه في حال التصغير العدل والتعريف.

وسمى سيبويه "المعدول" "محدودًا"؛ لأن المحدود عن الشيء هو الممنوع والمعدول عنه في نحو معناه.

وإنما قال: "هذا قول الخليل" يريد أن الخليل شرحه، وذكره على الترتيب الذي جاء به، ولم يرد أن له مخالفًا خالفه.

قال: "وسألته عن "جُمع" و"كُتّع" فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع "جَمَعَاء"، وجمع "كُتَّعَاء"، وهما مصروفان في النكرة".

قال أبو سعيد: اعلم أن فعل الممنوع الصرف على ثلاثة أوجه وكلهن معدول، والعدل فيهن مختلف، وعللن ملتبسة، تحوج إلى زيادة في الشرح، والله المعين. فأولها باب "عمر" وقد ذكرناه.

والثاني "جُمع" و"كُتّع" وهما معرفتان، معدولتان، على غير معنى عدل عمر وبابه، لأن "عمر" معدول عن "عامر" الذي هو معرفة، والأصل فيه باب النداء إذا قلت: "يا فسق" و"يا غدر" وهو كالمطرود في النداء إذا أردت به المبالغة.

وأما "جُمع" فإنك تقول أكلت الرغيف أجمع ووقفت على الأمر أجمع، ورأيت الزيدتين أجمعين، ووقفت على القصّة جمعاء وعلى القصص جُمع، ورأيت الهندات جُمع، وإن زدت في التوكيد واتبعت قلت رأيت الهندات جُمع كُتّع. وكان الأصل أن تقول "جُمعًا كُتّعًا"؛ لأن ما كان مذكروه على أفعل ومؤنثه على فعلاء فباب جمعه أن يكون على فُعل، كقولنا أحمر وحمراء وحُمَر وأشهب وشهباء وشهب، غير أنهم عدلوا عن "جُمع" وكُتّع" إلى "جُمع وكُتّع"؛ لأن هذا لا يستعمل إلا معرفة، وباب أحمر وحمراء يستعمل معرفة ونكرة.

فشبهوه في جمعهم إياه على "فُعل" بباب الأفضل والفضلى والأطول والطولى، وجمع المؤنث فيه الفضل والطول، ولا يستعمل إلا بالآلف واللام معرفة، فلما كان جمع وكتع معرفتين بغير الآلف واللام صار كالفضل والطول واجتمع فيه علتان: العدل عن فُعل الذي هو القياس في جمع جَمَعَاء وكُتَّعَاء والثانية التعريف.

وأما "فُعل" الثالث فهو أُخَر، وهي غير مصروفة في النكرة والذي منعها من الصرف في النكرة العدل والصفة، والذي يذكره النحويون أنها معدولة عن الآلف واللام.

فقول القائل: كيف يعدل عن الآلف واللام وهي نكرة وما فيه الآلف واللام معرفة

لا اعتبار له، وشرح ذلك: أن "آخر" جمع "أخرى" أنثى "آخر" تقول: مررت بزيد ورجل آخر، فلا ينصرف؛ لأن المعنى ورجل آخر منه، كما تقول: مررت بزيد ورجل أفضل منه، وباب أفضل منه تلزم فيه "من" وإن حذفت في بعض الأحوال فهي مقدرة ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، تقول: مررت برجل أفضل منك، وبرجلين أفضل منكما، وبرجال أفضل منكم. وبنسوة أفضل منكن، فإذا دخلت عليه الألف واللام سقطت من، وثني، وجمع وفصل بين المذكر والمؤنث.

تقول: مررت بالرجل الأفضل، وبامرأة الفضلى، وبالرجلين الأفضلين، والمرأتين الفضليتين والرجال الأفضلين، والأفاضل والنسوة الفضليات، والفضل.

و"آخر" يستغنى فيه عن "من" وإن كان من باب أفضل منك؛ وذلك أنه لا يؤتى به مبتدأ، لا تقول: مررت برجل آخر، كما تقول: مررت برجل أفضل منك، وإنما يؤتى بـ"آخر" بعد اسم قبله.

كقولك: مررت بزيد ورجل آخر، فعلم بذلك أنه آخر من الاسم الأول، وأطرح "من" فلم تذكر فأشبهت ما فيه الألف واللام من "الأفعل" كالأفضل والأكرم، فثني، وجمع، وأنث، فصار في هذا الموضع بمنزلة ما فيه الألف واللام في التعريف، وجرى في الصفة مجرى أفضل منك، وإن سميت رجلاً بـ"صَغَر" و"كَبُر" و"فُضِّل" من قولهم الصغرى والكبرى، والفضلى صرفته؛ لأن هذا لم يعدل عن شيء ولم يخرج عن بابه.

وإنما نزع الألف واللام من الصغر والكبر وهما في بابهما فسمي بذلك كما يسمى الشيء ببعض الاسم لو سمينا بـ"جعف" من "جعفر" أو "حار" من "حارث" لصرفناه ولم يدخل ذلك في العدل. وقد ذكر التَّوْزِي عن أبي عُبَيْدَةَ أنه قال: "لكع" و"لكعة" فعلى هذه الحكاية ينصرف لكع إذا سمينا به ويصير بمنزلة حطم وحطمة.

قال سيبويه: فإن حققت "آخر" اسم رجل صرفته كما صُرِفَ "عمر"، إذ حُقِرَ وينبغي على قياس قول سيبويه إذا سمينا رجلاً بآخر وهو لا يصرفه، ثم نكرناه ألا نصرفه أيضاً؛ لأنه منع الصرف منكوراً قبل التسمية فترده إلى حالة منكوراً إذا نكرناه بعد التسمية كما فعل بأحمر إذا سمي به نكرة.

قال: "وسألته عن "أحاد" و"مثنى" و"ثلاث" و"رباع" فقال: هو بمنزلة (آخر)

إنما حده واحداً واحداً فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه، قلت: أفترضه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة توصف به نكرة".

قال أبو سعيد: اعلم أن أحاد وثناء قد عدل لفظه ومعناه، وذلك أنك إذا قلت: مررت بواحد أو اثنين، أو ثلاثة فإنما تريد تلك العدة بعينها، لا أقل منها، ولا أكثر، فإذا قلت: جاءني قوم أحاد، أو ثناء، أو ثلاث، أو رباع، فإنما تريد أنهم جاءوني واحداً واحداً، أو اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل: منهم من قال: إنه صفة، ومعدول فاجتمعت علتان منعهما الصرف، ومنهم من قال: إنه عدل في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين وهما علتان، فأما عدل اللفظ فمن "واحد" إلى "أحاد" ومن (اثنين) إلى "ثناء".

وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنین والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى.

وقول ثالث: إنه عدل وإن عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأن باب العدل أن يكون للمعارف وهذا للنكرات.

وقول رابع: إنه معدول وإنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى، وفي ذلك لغتان "فُعَال" و"مَفْعَل" كقولك: "أَحَادٌ وَمَوْحِدٌ" و"ثُنَاءٌ وَمَثْنَى" و"ثَلَاثٌ وَمِثْلٌ" و"رُبَاعٌ وَمَرَبَعٌ".

وقد ذكر الزجاج أن القياس لا يمنع أن يبنى منه إلى العشرة على هذين البناءين فقال خناس وخممس، وتساع، ومتسع وعشار، ومعشر. وبعض النحويين يقول إنها معرفة واستدل أصحابنا على تنكيره بقوله: عز وجل: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مِّثْنَى وَثَلَاثَ رُبُعًا﴾^(١) فوصف أجنحة وهي نكرة بمثنى وثلاث ورباع. وقال ساعدة بن جؤيئة:

وعَاوَدَنِي دِينِي فَبِتُّ كَأَمَّا
خِلَالِ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شِرْعٌ مُمَدَّدٌ^(٢)

(١) سورة فاطر، من الآية ١.

(٢) البيت في الخزانة ٨٧ / ٦.

ثم قال:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسِهِ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ^(١)

فوصف ذناباً بمثنى وموحد.

قال سيويه: "وإذا صغرت "ثَنَاءٌ" أو "أَحَادٌ" صرفته، كما صرفت "عمر" و"أخر" إذا حقرتهما".

وقولنا: "قال" و"قيل" وإن كان أصله "قَوْلٌ" و"قُولٌ" لا يدخل في العدل وإنما هو من باب التخفيف كقولنا في عَلِمَ: عَلِمَ وفي ظَرُفٍ: ظَرُفٌ، تخفيفاً، وليس من باب العدل؛ لأن في العدل توكيدَ معنى أو نقله من لفظ إلى لفظ أو تغيير قياس فيه لمعنى يدعو إليه على ما ذكرناه من وجوه العدل. وليس "عمر" بمحذوف من "عامر" كما أن "ميت" محذوف من مَيِّت، لأن "عمر" قد غيرنا اللفظ فيه، وضممنا أوله، ولم يغير في "ميت" أكثر من أن حذفت الياء المتحركة منه، ومخالفة بناء "عمر" لعامر كمخالفة مثنى لاثنين.

قال: "وإذا سميت رجلاً بـ"ضَرْبٍ"، ثم خففناه، فأسكنت الواو صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف، كما صرفت "فيل" وصار تخفيفك لـ"ضرب" كتحقيقك إياه؛ لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء، ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لما صرفت اسم "هار" لأنه محذوف من هائر".

وقد خالفه أبو العباس محمد بن يزيد في تخفيف "ضَرْبٍ" فقال: إذا خففنا "ضَرْبٍ" قبل التسمية فقلنا: "ضَرْبٍ" ثم سمينا به مخففاً، فإنه ينصرف، وإن سميناه بـ"ضَرْبٍ" ثم خففناه لم ينصرف؛ لأننا ننوي "ضَرْبٍ" في التسمية.

وفُرق بين "ضَرْبٍ" إذا خففناه بعد التسمية وبين "قيل" وذلك أن قيل لم يستعمل فيه قَوْلٌ، وإنما يُبنى على التخفيف، والتخفيف فيه لازم؛ وليس بـ"ضَرْبٍ".

وقال المحتج عن سيويه: إن المانع من صرف "ضَرْبٍ" اللفظ الذي ليس في الأسماء نظيره، فإذا زال اللفظ إلى ما له نظير انصرف، كما ينصرف إذا حقرت.

واستدل سيويه أنه ليس المحذف في كل حال للعدل بأن "هار" مخفف عن "هائر" محذوف الهمزة وليس بمعدول، ولا ممنوع الصرف فاعرفه إن شاء الله.

(١) البيت في الكتاب ٢٢٥/٣، والمقتضب ٣٨١/٣، وابن يعيش ٦٢/١.

هذا باب ما كان على «مفاعل» و«مفاعيل»

"اعلم أنه ليس شيء على هذا المثال إلا لم ينصرف، في معرفة، ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكّنًا، وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكّنًا تركوا صرفه إذ خرج مما هو بناء ما هو أشد تمكّنًا. وإنما صرفت "مقاتلا" و"معافرا"؛ لأن هذا المثال يكون للواحد".

قال أبو سعيد: هذا الباب مشتمل على ما كان من الجمع أوله مفتوح، وثالثه ألف، وبعد الألف حرفان، أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد، وليس في آخره هاء تأنيث ولا ياء نسبة وذلك نحو "مساجد" و"ضوارب" و"مفاتيح" و"قناديل" و"دواب" و"مداور". وهذا الجمع عند سيبويه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

وإن سميت بشيء منها، ثم نكرت انصرف، والذي منع صرف ذلك أن هذا الجمع لا نظير له في أبنية الواحد، وسائر الجموع لها نظائر نحو "كلاب" نظيره في الواحد كتاب وقلوس نظيره في الواحد "قعود"، و"جلوس"، وقالوا "سدوس" للطيلسان الأخضر. قال الشاعر:

وداويتها حتى شتت حبشيّة كَأَنَّ عَلَيْهَا سُتْدُسًا وَسُدُوسًا^(١)

وقد حكى "جزور" في معنى جزور و"أتي" وهو مسيل الماء ووزنه فَعُول كقولنا: عَصِيٌّ، وَثِدِيٌّ، وَحَقِيٌّ، وأصله ثُدُويٌّ وَحُقُوٌّ.

وكذلك "أتي" أصله: أَتُوِيٌّ تغير ذلك لما يوجهه التصريف بما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

و"أفعال" قد حكى سيبويه أنها تكون للواحد. ذكر أن بعض العرب يقول: هو الأنعام واستشهد أيضًا بقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتَسْقِيَكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٢).

وحكى عن أبي الخطاب الأخفش أن بعض العرب يقول: هذا ثوب أكياش.

(١) البيت في اللسان: "سدس" و"شتا".

(٢) النحل، الآية: ٦٦.

ومن الناس من يقول أن أكياش جمع وإن كان واقعاً على الثوب كما يقول: قميص أخلاق ويراد بها قطع فيها خلوة فجاء بها لأنها قطع، قال الشاعر:

جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يُعَجَّبُ منه التَّوَّاقُ^(١)

"التواق" ابنه، وشراذم من ألفاظ الجمع التي لا خلاف فيها وإنما أراد قطع القميص ومثله قولهم بُرْمَة أعشار وسراويل أسماط.

وأما "أفعل" فنظيره في الواحد ما ذكره بعض الكوفيين: "أنك" ولم يذكره أصحابنا. ولعلمهم تركوا ذكره؛ لأنه أعجمي ولا يعتد بالأبنية الأعجمية فيما ذكر من الأبنية.

وذكر بعض أصحابنا أن في الكلام "أئمة" والهاء غير معتد بها فقد ثبت "أفعل" في الواحد وأما "أفعلة" نحو أحمره وأعطية فدخل الهاء عليها قد أوجب لها حكماً ستقف عليه، فهذه الجموع التي ذكرتها هي التي يقع فيها اللبس والإشكال وسائر الجموع تبين وتعرف نظائرها في الواحد.

وقد اعترض بعض الناس في الجمع الذي أوله مفنوح وثلاثة ألف فقال: قد وجدنا نظير هذا وهو قولهم للضبع "حَضَاجِر" قال الخطيئة:

هَلَا غَضِبْتَ لِرُحْلٍ جَا رَكَ نَجَرَدَهَا حَضَاجِرٌ^(٢)

فإن "حضاجر" عند سيويه جمع سميت به الضبع وهي معرفة والمعارف من أسماء المدن، والناس قد تسمى بالجموع كقولهم في اسم بعض القبائل "كلاب" وفي بعض المدن "مدائن" وواحد حضاجر "حَضَجْر"، يقال أوطبُ حَضَاجِرِ أي ممتلئة وسميت الضبع حضاجر لكبر بطنها.

قال الشاعر:

حَضَجْرٌ كَأَمْ التَّوَّامِينَ تَوَكَّاتٍ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ^(٣)

يصف رجلاً بكبر البطن، وشبهه بامرأة تم لها تسعة أشهر وهي حامل باثنين في

(١) البيتان في الخزنة ٢٣٤/١، واللسان (خلق)

(٢) البيت في الديوان ٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١. واللسان "حضجر".

(٣) في اللسان: "حضجر".

أعظم ما كانت بطنًا. وعارض معارض بـ "سراويل" في الواحد. وسراويل عند سيبويه والنحويين عجمي وينبغي على مذهب الأخفش أن يتصرف إذا لم يكن جمعًا. وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه. قال ابن مقبل:

يَمْشِي بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارَسِيٍّ فِي سَرَائِيلَ رَامِحٍ^(١)
أراد فتى رامح عليه سراويل.

ومن الناس من يجعل سراويل جمعًا لسروالة ويكون جمعًا لقطع الخرق وأنشد:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ^(٢)

وقد ذكر هذا أبو العباس واعتمد عليه والذي عندي أن "سروالة" لغة في "سراويل" والدليل على ذلك أن الشاعر لم يرد أن عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل، هذا يبعد.

وفي هذا المجموع التي ثالثها ألف مما يمنع من صرفها أنها لا تجمع مكسرة وسائر المجموع تحتمل الجمع على التكسير، تقول: "أقوال وأقاول" و"أرھط وأراھط" و"أيد وأياد" و"أعراب وأعاريب" ولو جمعت مثل فلوس على التكسير إذا سمينا به لجاز أن يقال: "فلاس" كما يقال جدد و"جراير" و"ركوب" و"ركائب".

والعلة المانعة من صرف هذا الجمع يحتمل ترتيبها وجوهاً:

منها أن يقال: أن المانع من الصرف أنه جمع، وأنه لا نظير له في الواحد وفي المجموع ما له نظير، فصار لهذا الجمع مزية في البعد عن الواحد، فكأنه جمع مرتين، فصار كالثقلين، والعنتين. ووجه آخر أن يقال لما لم يَحْتَمِلْ هذا الجمع أن يكسر، وفي الجمع ما يحتمل التكسير صارت له بذلك مزية في البعد عن الواحد، لأن الواحد يكسر.

ووجه آخر وهو أنه لما لم يُجمع جمع التكسير أشبه الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع فكان فيه شبه الفعل والجمع.

وإذا كان في آخره هاء التأنيث سقط حكم الصدر وصار الحكم للتأنيث بالهاء،

(١) البيت بالديوان ٤١، والخزانة ١/ ٢٢٨، وشرح المفصل: ١/ ٦٤، واللسان "ذب - رود - سرل".

(٢) البيت في الخزانة ١/ ٢٢٣، وشرح المفصل: ١/ ٦٤، والمقتضب: ٣/ ٣٤٦.

كما أنه إذا دخل عليه ياء النسبة سقط حكم الصدر فانصرف، وذلك قولك هؤلاء صياقلة ومهالبة وصيارفة كما تقول: هذا مدائني ومعايري.

على أن في الواحد مثل ذلك كقولهم: رجل عباقية وهو الداهي.

وقد تسقط ألف الجمع تخفيفاً فيقال: جندل، وذلكل يريدون جنادل وذلاذل وهي

أسافل القميص الطويل ويصرفونه؛ لأنه نقص على البناء المانع للصرف.

وقد ترد أسماء أواخرها ياء، لفظها كلفظ الجمع، وهي مصروفة، والياء مذهبها

إلى أنها ياء النسبة.

وربما ذهبوا ببعضها إلى الجمع، فمن ذلك: "يمان" و"شام" و"تهام" تقول: رأيت

يمانياً، وشامياً، وتهامياً، وكأن الأصل يمني وشأمي، وتهامي، فجعلت الألف عوضاً من

إحدى الياءين وفي "تهام" لغتان "تهامي" بكسر التاء وتشديد الياء وهي منسوبة إلى

"تهامة"، والأخرى تهام "بفتح التاء في الرفع والجرح، وفي النصب رأيت تهامياً.

قال سيويه: كأن الأصل فيه "تهمي" وإن لم يستعمل قياساً على "يمني" وتجعل

الألف عوضاً من إحدى الياءين.

ومن ذلك "ثمان" تقول: هذه ثمان، ورأيت ثمانياً، والأصل عنده ثمني فعملوا به

ما عملوا يمان.

وكذلك قالوا في "رباع" هذا رباع، ورأيت رباعياً، ومثله مما لم يذكره سيويه، ولا

غيره في هذا المعنى قولهم: رجل شنّاح ليطويل، ورأيت شنّاحياً، كل ذلك يذهب به

مذهب النسبة.

وقد ذكر أن بعض العرب ترك صرف "ثمان" على مذهب الجمع، كأن الواحد

"ثمني" والجمع ثمان كما قالوا: ملّهي، وملاه وأرطى، وأراط.

وأنشد:

يُحْدُو ثَمَانِي مُوَلَّعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنَ بِزَيْعَةِ الْإِرْتَاكِ^(١)

ولو سميت رجلاً بـ "كراهي" من قولنا: كراهية، و"بعلاني" من علانية فالوجه أن

يجعل "كرباع"، و"شنّاح"، ولو ترك صرته كما ترك صرف نمان كان مذهباً.

(١) ينسب البيت إلى ابن ميادة في خزانة الأدب ١/ ١٦٠.

واعلم أن ما كان في آخره ياء مشددة، مما هو على لفظ الجمع على وجهين؛ أحدهما: أن تكون الياء في واحده ثم يجمع ذلك الواحد، فبقيت الياء فيه.

أو تكون الياء دخلت على اللفظ الذي قبلها، فإن كانت الياء في الواحد فهو لا ينصرف وإن كان دخولها في الواحد للشبه كقولنا: بُخْتِي، وَبَخَاتِي، وَكِرْسِي، وَكِرَاسِي وَعَارِيَّة، وَعَوَارِي وَعَادِيَّة وَعَوَادِي، وَحَوْلِي وَحَوَالِي.

وإن كانت الياء دخلت على ما قبلها، ولم يجمع فهو منصرف كقولنا: حَوَارِي؛ لأن التقدير أنا نسبنا إلى "حَوَارٍ".

وكذلك رجل حوَالِي كأننا نسبنا إلى حَوَالٍ.

قال ابن أحمر:

أَوَيْتَسَاءَنَ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ إِنِّي حَوَالِي وَإِنِّي نَكْرٌ^(١)

ومعنى "حوَالِي" لطيف الحيلة.

وإذا صغرت شيئاً من هذا الجمع وقد جعلته اسماً لواحد انصرف وذهب عنه ما كان يمنع من الصرف من لفظ الجمع كرجل اسمه مساجد أو قناديل إذا صغرت قلت "مسيجد" وقنديل.

وإذا سميته بـ(سراويل) ثم صغرت لم تصرفه وقلت (سُرَيْيل)، وإنما فارقت سراويل، "مساجد" لأن سراويل مؤنث الأصل.

والتصغير لا يذهب بالتأنيث، فهي بمنزلة "عناق" اسم رجل. وإذا صغرت لم يتصرف.

ولذلك إذا صغرت (ثَمَان) اسم رجل لم ينصرف؛ لأنها مؤنثة "كثلاث"، و"عناق"، والتصغير لا يذهب بالتأنيث وأما (صَحَارِي) و(بَخَاتِي) و(قَمَارِي) وما أشبه ذلك إذا صغرت اسم رجل فهو ينصرف.

(١) البيت في اللسان (حول) والرواية فيه: إِنِّي حَوَالِي وَإِنِّي حَذَر.

فهرس المحتويات

٣	باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير
٥	باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً
١٣	باب النفي "بـ لا"
١٧	باب المنفي اضافة بـ (لام) الإضافة
٢٥	باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية
٢٧	باب وصف المنفي
٢٨	باب لا يكون الوصف فيه إلا منوئاً
٢٩	باب لا تسقط فيه النون وإن وليت "لك"
٣٠	باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي
٣٣	باب ما لا تغير فيه "لا" الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل "لا"
٣٨	باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع
٣٩	باب ما إذا لحقته "لا" لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق
٤٧	باب الاستثناء
٤٧	باب ما يكون استثناء "بـ لا"
٤٨	باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفي عنه ما أدخل فيه
	باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن
٥٥	الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب
٥٩	باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً
٦٤	باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز
٦٩	باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن)
٧٥	باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء
٧٥	باب لا يكون فيه المستثنى إلا نصباً
٧٦	باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير)
٨٠	باب ما يقدم فيه المستثنى

- ٨٢ باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار
- ٨٣ باب تثنية المستثنى
- ٨٧ باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا)
- ٨٨ باب (غير)
- ٩١ باب ما أجري على موضع غير، لا على ما بعد غير
- ٩١ باب يحذف المستثنى منه استخفافاً
- ٩٤ باب لا يكون وليس وما أشبههما
- ١٠١ باب مجرى علامات المضمرين، وما يجوز فيهن
- ١٠١ باب علامة المضمرين المرفوعين
- باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يُضمر في الفعل الذي لم يقع موقعه
- ١٠٧ باب علامة المضمرين المنصوبين
- ١١٣ باب استعمالهم إيا إذا لم يقع مواقع الحروف التي ذكرنا
- ١٢١ باب الإضمار فيما أجري مجرى الفعل
- ١٢٣ باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام
- ١٢٤ باب إضمار المحرور
- ١٢٤ باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل
- باب لا يجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب
- ١٢٧ باب علامة إضمار المنصوب المتكلم، والمحرور المتكلم
- ١٣١ باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم
- باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه، وما يقبح أن يشرك المضمّر فيما عمل فيه
- ١٤٠ باب ما تُردّه علامة الإضمار إلى أصله
- ١٤٦ باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر
- ١٤٨ باب ما يكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وأنتم وأنتن وهما وأتما وصفاً
- ١٥٠

١٥٢	بابُ من البدلِ أيضاً
١٥٥	بابُ ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً
١٦٠	بابُ لا تكون فيه هو وأخواتها فصلاً ولكنْ يَكُنْ بمنزلةِ اسمٍ مُبتدئٍ
١٦٢	بابُ أي
١٦٨	باب مجرى أي مُضافاً على القياس
١٦٩	بابُ أيُّ مُضافاً إلى ما لا يَكْمُلُ اسماً إلا بصلةٍ
١٧١	بابُ أيُّ إذا كُنتَ مستفهماً عن نكرةٍ
١٧٣	باب "من" إذا كنت مستفهماً عن نكرة
١٧٧	بابُ ما لا يحسنُ فيه مَنْ كما حسنَ فيما قبله
١٧٧	بابُ اختلافِ العربِ في الاسمِ المعروفِ الغالبِ إذا استُفهِمَتْ عنه بمن
١٨٠	بابُ مَنْ إذا أردتَ أن يضافَ لك مَنْ تَسألُ عنه
	باب إجرائهم صلةً مَنْ وخبره إذا عنتِ اثنين كصلةِ اللذين وإذا عنتِ جميعاً
١٨١	كصلةِ اللذين
	بابُ إجرائهم ذا بمنزلةِ الذي وليس يكونُ كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام
١٨٣	وحده
	بابُ ما تلحقُهُ الزيادةُ في الاستفهام إذا أنكرتَ أن تُثبتَ رأيهُ على ما ذَكَرَ أو
١٨٦	أنكرتَ أن يكونَ رأيهُ خلافَ ما ذكر
١٨٩	بابُ إعرابِ الأفعالِ المضارعةِ للأسماءِ
١٩٣	بابُ الحروفِ التي تُضمَرُ فيها أن
١٩٧	بابُ ما يَعْمَلُ في الأفعالِ فيَجْزِمُهَا
١٩٩	بابُ وجهِ دُخُولِ الرَّفْعِ في هذه الأفعالِ المضارعةِ للأسماءِ
٢٠٢	بابُ إِذَنْ
٢٠٦	بابُ حَتَّى
٢١١	باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما انتصب لأنه غاية
٢١٩	باب ما يكون العمل فيه من اثنين
٢٢٢	بابُ الْفَاءِ

باب الواو	٢٣٥
باب أو	٢٤١
باب اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول الذي عَمِلَ فيه (أن)	٢٤٧
باب الجزاء	٢٥٢
بابُ الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة (الذي)	٢٦٦
بابُ ما تكون فيه الأسماء التي يُجَازى بها بمنزلة (الذي)	٢٧١
بابُ يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في (إن) و(كان) وأشباههما	٢٧٣
باب إذا لزمَت فيه الأسماء التي يُجَازى بها حروف الجر لم تُغَيَّرْها عن الجزاء	٢٧٨
باب الجزاء إذا دخلت فيه ألف الاستفهام	٢٨١
باب الجزاء إذا كان القسم في أوله	٢٨٣
باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما	٢٨٥
باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ	٢٩٦
باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي	٣٠٥
باب الأفعال في القسم	٣١٢
باب الحروف التي لا تُقَدِّمُ فيها الأسماءُ (على) الفعل	٣٢٠
باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل	٣٢٣
باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال	٣٢٦
باب نفي الفعل	٣٢٨
باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء	٣٢٩
باب "أَنَّ" و "إِنَّ"	٣٣٤
باب من أبواب "أَنَّ"	٣٣٧
باب آخر من أبواب "أَنَّ"	٣٤٢
باب آخر من أبواب "أَنَّ"	٣٤٤
باب أنما	٣٤٧
باب تكون فيه "أَنَّ" بدلا من شيء هو الأول	٣٥٢

باب تكون فيه "أن" بدلا من شيء ليس بالأول	٣٥٢
باب من أبواب "أن" تكون فيه "أن" مبنية على ما قبلها	٣٥٦
باب من أبواب "إن"	٣٦٧
باب من أبواب "إن"	٣٦٨
باب آخر من أبواب "إن"	٣٧١
باب آخر من أبواب "إن"	٣٧٣
باب "أن" و "إن"	٣٨٢
باب من أبواب "أن" التي تكون الفعل بمنزلة المصدر	٣٨٥
باب ما تكون فيه "أن" بمنزلة "أي"	٣٩٩
باب آخر "أن" فيه مخففة	٤٠٤
باب "أم" و "أو"	٤٠٩
باب "أم" إذا كان الكلام بها بمنزلة: أيهما وأيهم	٤٠٩
باب "أم" منقطعة	٤١٣
باب "أو"	٤١٩
باب آخر من أبواب "أو"	٤٢٢
باب "أو" في غير الاستفهام	٤٣٨
باب "الواو" التي تدخل عليها ألف الاستفهام	٤٤٤
باب لبيان "أم"	٤٥٠
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٤٥٣
باب "أفعل"	٤٥٣
باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد	٤٥٨
باب ما كان من "أفعل" صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام	٤٦٤
باب أفعل منك	٤٦٦
باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف	٤٦٧
باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً	٤٦٩
باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف	٤٧٦

باب ما لحقته ألف التانيث بعد الألف فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة	
والنكرة	٤٧٩
باب ما لحقته نون بعد الألف	٤٨١
باب ما لا ينصرف في المعرفة	٤٨٢
باب هاءات التانيث	٤٨٥
باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره حرف التانيث	٤٨٥
باب فُعَل	٤٨٨
باب ما كان على "مفاعل" و"مفاعيل"	٤٩٤
فهرس المحتويات	٤٩٩